جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية اللغات والآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة دكتوراه

التخصص:اللغة

الاستدلال في كتاب سيبويه طبيعته وأنماطه

من طرف

محمد بن حجر

أمام اللجنة المشكلة من

د.عمار ساسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة	رئيسا
د.مخلوف بن لعلام	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة	مشرفا
د.محمد العيد رتيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
د.محمد الحباس	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
د.نصر الدين بوحساين	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة	عضوا مناقشا
د.لعبيدي بو عبدالله	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة جويلية 2013

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تبيين حقيقتين يغفل عنهما كثير من الدارسين المعاصرين، أولاهما: أن النحو العربي في نشأته وترعرعه واكتماله الذي تم له في كتاب سيبويه بريء كل البراءة من التأثر بالنحو الأجنبي: اليوناني والسرياني والهندي، وبريء كذلك كل البراءة من التأثر بالمنطق الأرسطي، وثانيتهما: أن نحو سيبويه على الخصوص كان له تأثير واضح على ما جد في الغرب من مفاهيم ونظريات لسانية، مع ما بين الثقافة العربية والثقافة الغربية من فوارق.

ومن أجل تبيين هاتين الحقيقتين عمل البحث على دراسة الاستدلال وأنواعه عند سيبويه، لأن دراستهما تبين وبشكل قاطع أن نحو سيبويه له منطقه الخاص به، وأن سيبويه كان رائدا في كثير من الأفكار التي يظن بها الجدة وأنها بنت العصر عند الغرب.

وفعلا فقد خلص البحث إلى أن استدلال سيبويه استدلال أصيل مبني على النظر إلى اللغة نفسها، واستنتاج خصائصها من ذاتها، وأنه اعتمد أول ما اعتمد على السماع الذي هو من أنواع المشاهدة، لأنه يرجع إلى الحس، وعلى قياس النظائر المبني على مفهوم النظائر بالمعنى الرياضي.

وتأكد من خلال البحث أن قياس النظائر هو الذي أفرز مفاهيم إجرائية جد أصيلة، لم تعرف اللسانيات المعاصرة الكثير منها إلا مؤخرا، ومن تلك المفاهيم الإجرائية الأصل والفرع والموضع، والنظير، والعامل، والتقدير، والعلة.

وتأكد أيضا أن النحو العربي وبواسطة كتاب سيبويه على الخصوص كان له تأثير على النحو عند الغرب قديما وحديثا، وأن البنوية والتوزيعية والتحويلية والوظيفية وحتى التداولية والسياقية ما كان لها لتظهر لولا ما ترجمه الغربيون من نحو سيبويه، وإلا فما سر وجود ملامح اللسانيات المعاصرة في كتاب سيبويه، وهذا باعتراف المنصفين من الغربيين كمايكل جي كارتر الأسترالي وألريكه موزل الألمانية وغيرهما.

وقد استعان البحث من أجل الخلوص إلى هاتين الحقيقتين بالأفكار التي جاءت بها النظرية الخليلية الحديثة، والتي يرجع الفضل فيها إلى رائدها أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح.

إهــداء

إلى سيبويه

صاحب الكتاب

النابغة الذي لم يعش بجسده طويلا في عالم الدنيا

ولكنه ملأها بعلمه وشغل الناس

إليه أهدي هذا العمل المتواضع

عرفانا بفضله

وإحياء لذكراه

قائمة الجداول

جدول رقم: **01.** .... ص 71

جدول رقم: **02.** .... ص 101

جدول رقم: **03.** .... ص 101

جدول رقم: **04.** .... ص 101

جدول رقم: **05.** .... ص 102

جدول رقم: **06.** .... ص 109

جدول رقم: **07.** .... ص 174

جدول رقم: **08.** .... ص 176

جدول رقم: **09.** .... ص 178

جدول رقم: **10.** .... ص 243

جدول رقم: **11.** .... ص 243

جدول رقم: **12.** .... ص 244

جدول رقم: **13.** .... ص 244

جدول رقم: **14.** .... ص 244

جدول رقم: **15.** .... ص 244

جدول رقم: **16.** .... ص 244

جدول رقم: **17.** .... ص 245

جدول رقم: **18.** .... ص 249

جدول رقم: **19.** .... ص 250

جدول رقم: **20.** .... ص 250

جدول رقم: **21.** .... ص 251

جدول رقم: **22.** .... ص 252

جدول رقم: **23.** .... ص 252

جدول رقم: **24.** .... ص 253

جدول رقم: **25.** .... ص 254

جدول رقم: **26.** .... ص 269

جدول رقم: **27.** .... ص 283

جدول رقم: **28.** .... ص 285

جدول رقم: **29.** .... ص 285

جدول رقم: **30.** .... ص 297

جدول رقم: **31.** .... ص 308

جدول رقم: **32.** .... ص 309

جدول رقم: **33.** .... ص 309

جدول رقم: **34.** .... ص 309

جدول رقم: **35.** .... ص 313

جدول رقم: **36.** .... ص 313

جدول رقم: **37.** .... ص 314

جدول رقم: **38.** .... ص 314

جدول رقم: **39.** .... ص 314

جدول رقم: **40.** .... ص 315

جدول رقم: **41.** .... ص 315

جدول رقم: **42.** .... ص 315

جدول رقم: **43.** .... ص 316

جدول رقم: **44.** .... ص 317

جدول رقم: **45.** .... ص 317

جدول رقم: **46.** .... ص 318

جدول رقم: **47.** .... ص 318

جدول رقم: **48.** .... ص 318

جدول رقم: **49.** .... ص 319

جدول رقم: **50.** .... ص 320

جدول رقم: **51.** .... ص 320

جدول رقم: **52.** .... ص 321

جدول رقم: **53.** .... ص 322

جدول رقم: **54.** .... ص 327

جدول رقم: **55.** .... ص 330

جدول رقم: **56.** .... ص 330

جدول رقم: **57.** .... ص 330

جدول رقم: **58.** .... ص 331

جدول رقم: **59.** .... ص 332

جدول رقم: 60. .... ص 332
جدول رقم: 61. .... ص 333
جدول رقم: 62. .... ص 333
جدول رقم: 63. .... ص 333
جدول رقم: 64. .... ص 334
جدول رقم: 65. .... ص 335
جدول رقم: 66. .... ص 335
جدول رقم: 67. .... ص 335
جدول رقم: 68. .... ص 336
جدول رقم: 69. .... ص 336
جدول رقم: 70. .... ص 336
جدول رقم: 71. .... ص 337
جدول رقم: 72. .... ص 337
جدول رقم: 73. .... ص 337
جدول رقم: 74. .... ص 338
جدول رقم: 75. .... ص 338
جدول رقم: 76. .... ص 338

الفهرس

ملخص 1
إهـداء 2
قائمة الجداول 3
الفهرس 6
المقدمة 17
الفصل 1: الاستدلال عند سيبويه وفي العلوم الإسلامية 22
1.1 الاستدلال لغة واصطلاحا 22
1.1.1. الاستدلال لغة 22
1.1. 2. الاستدلال اصطلاحا 24
1. 2. الاستدلال في العلوم الإسلامية 25
1. 2. 1. تمهيد: 25
1. 2. 2. الاستدلال في العلوم الإسلامية 27
1. 2. 2. 1. الحد 27
1. 2. 2. 2. الاستدلال 29
1. 2. 2. 3. شروط العلة 30
1. 2. 2. 4. مسالك العلة 30
1. 2. 2. 5. الفروق بين العلة عند المسلمين وعند الغربيين 31
1. 2. 3. الدليل العلمي عند علماء المسلمين 33
1. 2. 4. طرق إسلامية أخرى في الاستدلال: 37
1. 2. 4. 1. قياس الغائب على الشاهد: 38
1. 2. 4. 2. الجوامع العقلية للقياس 39
1. 2. 5. قياس الغائب على الشاهد عند المعتزلة: 41
1. 2. 6. قياس الغائب على الشاهد عند الأشاعرة: 44
1. 2. 7. قياس الغائب على الشاهد عند الفلاسفة الإسلاميين: 50
1. 2. 8. قياس الغائب على الشاهد عند علماء العربية: 51
1. 2. 9. قياس الغائب على الشاهد عند علماء المسلمين في العلوم الدقيقة: 55
1. 2. 9. 1. الوجه الأول: المجانسة 56
1. 2. 9. 2. الوجه الثاني: العادة 56
1. 2. 9. 3. الوجه الثالث: الآثار 57
1. 2. 10 قيمة قياس الغائب على الشاهد: 58

1. 2. 11. إنتاج المقدمات النتائج:...................................59
1. 3. الاستدلال عند سيبويه...................................61
1. 4. الدليل عند سيبويه...................................65
1. 4. 1. دليل السماع:...................................65
1. 4. 2. دليل الاستعمال:...................................68
1. 4. 3. دليل الإعراب:...................................69
1. 4. 4. دليل الموضع:...................................70
1. 4. 5. دليل السماع (قول بني تميم) والموضع:...................................70
1. 4. 6. دليل السماع والموضع والمقابلة:...................................73
1. 4. 7. دليل السماع والاستبدال في الموضع:...................................73
1. 4. 9. دليل القياس:...................................74
1. 4. 10. دليل السماع والقياس والرد إلى الأصل:...................................76
1. 4. 11. دليل القياس والموضع:...................................76
1. 4. 12. دليل قياس النظائر:...................................77
1. 4. 13. دليل قياس الشبه...................................79
1. 4. 14. دليل القياس والتصريف:...................................80
1. 4. 15. دليل التصريف والرد إلى الأصل:...................................81
1. 4. 16. دليل القياس والرد إلى الأصول:...................................81
1. 4. 17. دليل التصريف:...................................82
1. 4. 18. دليل المعنى:...................................82
1. 4. 19. دليل إحالة المعنى:...................................84
1. 4. 20. دليل الامتحان (التجريب الحسي):...................................84
1. 4. 21. تلخيص:...................................86
1. 5. مصطلح: "يدلك" في كتاب سيبويه...................................87
1. 5. 1. المثال الأول...................................88
1. 5. 2. المثال الثاني:...................................88
1. 5. 3. المثال الثالث...................................88
1. 5. 4. المثال الرابع...................................88
1. 5. 5. المثال الخامس...................................89
1. 5. 6. المثال السادس...................................89
1. 5. 7. المثال السابع...................................89
1. 5. 8. المثال الثامن...................................90

1. 5. 9. المثال التاسع.. 90
1. 5. 10. المثال العاشر.. 90
1. 5. 11. المثال الحادي عشر.. 90
1. 5. 12. المثال الثاني عشر.. 91
1. 5. 13. المثال الثالث عشر.. 92
1. 5. 14. المثال الرابع عشر.. 92
1. 5. 15. المثال الخامس عشر.. 92
1. 5. 16. المثال السادس عشر.. 92
1. 6. مصطلح الاستدلال عند سيبويه.. 93
1. 6. 1. الاستدلال بالصيغة:.. 93
1. 6. 2. الاستدلال بالسياق:.. 94
1. 6. 3. الاستدلال بالحال:.. 96
1. 6. 4. الاستدلال بالسماع:.. 97
1. 6. 5. الاستدلال بالمعنى (الاشتقاق):.. 98
1. 6. 6. الاستدلال بالتصريف:.. 99
1. 6. 7. الاستدلال بالنظير :.. 100
1. 7. مصطلح الحجة عند سيبويه.. 103
1. 7. 1 – الموضع الأول.. 103
1. 7. 2. الموضع الثاني.. 103
1. 7. 3 . الموضع الثالث.. 103
1. 7. 4 – الموضع الرابع.. 104
1. 7. 5 – الموضع الخامس.. 104
1. 7. 6. الموضع السادس.. 104
1. 7. 7 – الموضع السابع.. 105
1. 7. 8 – الموضع الثامن.. 105
1. 7. 9 – الموضع التاسع.. 106
1. 8. أنواع الاستدلال.. 106
1. 8. 1. الاستدلال لاستنباط الحكم:.. 106
1. 8. 2. الاستدلال لتثبيت الحكم:.. 109
1. 8. 3. الاستدلال لتفسير الحكم:.. 111
1. 8. 4. الاستدلال لتعليل الحكم:.. 112
1. 8. 5. ترجيح الحكم:.. 114

1. 8. 6. الاستدلال للقطع بالحكم[127] 116

1. 8. 7. الاستدلال لإضعاف الحكم: 117

1. 8. 8. الاستدلال لإبطال الحكم: 118

1. 8. 9. الاستئناس لصحة الحكم: 119

الفصل 2: الاستدلال بالنقل 120

2. 1. الاستدلال بالسماع 120

2. 1. 1. معنى السماع 120

2. 1. 2. محتوى السماع (المسموع) في الكتاب: 121

. 2. 1. 3. خصائص السماع: 122

2. 1. 3. 1. مباشرته في الميدان: 122

2. 1. 3. 2. تدوين السماع: 123

2. 1. 3. 3. توثيق السماع: 123

2. 1. 3. 4 . سعة السماع: 123

2. 1. 3. 5 . السماع الجماعي: 123

2. 1. 3. 6. تصنيف السماع: 124

2. 1. 4. تحقيق سماع سيبويه المباشر 124

2. 1. 4. 1. تمهيد 124

2. 1. 4. 2. شبهات بعض المنكرين لسماع سيبويه: 126

2. 1. 4. 3. أولا: السماع 126

2. 1. 4. 4. الرد على هذه الشبه 127

2. 2. الاستدلال القرآن 133

2. 2. 1. تمهيد 133

2. 2. 2. شبهات 134

2. 2. 3. الرد الإجمالي على الشبهات 135

2. 2. 3. 1. نسبة الشواهد القرآنية والشعرية 135

2. 2. 3. 2. القرآن مدونة مغلقة 135

2. 2. 3. 3. لغة القرآن الكلام المطرد 135

2. 2. 3. 4. لغة القرآن بليغة راقية 136

2. 2. 3. 5. وهذا في القرآن كثير 136

2. 2. 3. 6. وخلاصة الكلام: 136

2. 2. 4. الاستدلال بالقرآن في الكتاب: 137

2. 2. 4. 1. النوع الأول: القرآن المحتج به 137

2. 2. 4. 2. تصديق ذلك..142
2. 2. 4. 3. المشكل من القرآن:..144
2. 2. 4. 4. ومما سأل عنه الخليل قوله:..147
2. 2. 4. 5. النوع الثاني مما يحتج به: ما فيه وجهان إعرابيان:..149
2. 3. الاستدلال بالقراءات..153
2. 3. 1. القراءات وشروطها..153
2. 3. 2. معنى الأحرف السبعة..156
2. 3. 3. القراءات المنسوبة في كتاب سيبويه..158
2. 3. 4. تفصيل القول في القراءات..159
2. 3. 4. 1 ما فيه قراءتان:..159
2. 3. 4. 2 – تخريج قراءة سبعية..165
2. 3. 4. 3. تخريج القراءات غير السبعية:..168
2. 4. الاستدلال بالحديث النبوي الشريف..172
2. 4. 1. الاختلاف في الاستدلال بالحديث..172
2. 4. 2. أنواع الأحاديث والآثار في كتاب سيبويه..174
2. 4. 2. 1. النوع الأول: النصوص الموافقة للوارد في دواوين السنة وفيها الشاهد:.........174
2. 4. 2. 2. النوع الثاني: النصوص القريبة من لفظ الوارد في دواوين السنة:.............176
2. 4. 2. 3. النوع الثالث: حديث نسب إلى سيبويه ولم أره في نسخ الكتاب المطبوعة:......178
2. 4. 2. 4. النوع الرابع: أسلوب ذكره النحويون أنه حديث وهو في الكتاب، ولم أعثر عليه في كتب الحديث:..178
2. 4. 3. المواضيع النحوية والصرفية التي وردت فيها الأحاديث والآثار في كتاب سيبويه......178
2. 4. 4. أمثلة على الأحاديث التي في الكتاب:..183
2. 4. 5. وجه استدلال سيبويه بالحديث..185
2. 4. 5. 1. تقوية الحكم:..185
2. 4. 5. 2. تعدد الأوجه الإعرابية لتعدد المعاني:..186
2. 4. 5. 3. تأسيس الحكم:..186
2. 5. الاستدلال بالمنثور من كلام العرب..188
2. 5. 1. كل شاة وسخلتِها بدرهم، أي: وسخلةٍ لها..189
2. 5. 2. حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه..189
2. 5. 3. حيهل الثريد، حيهل الصلاة..189
2. 5. 4. إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ..189
2. 5. 5. إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ.وإنَّه ذاهبةٌ أمتُك..189

2. 5. 6. يا بني أسد: أعورَ وذا ناب.................................... 190
2. 5. 7. مِن ربِّي لأفعلنَّ.ومُنْ ربِّي لأفعلنَّ.................................... 190
2. 5. 8. هذا سيفني.................................... 190
2. 5. 9. ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءا، أو شيئا أو قبيحا.................................... 190
2. 5. 10. مُطِرْنَا الزرعَ والضرعَ.................................... 190
2. 5. 11. ضربتهم ظهراً وبطناً.................................... 191
2. 5. 12. إمَّا لاَ.................................... 191
2. 5. 13. ما رأيته مذ أنَّ الله خلقني.................................... 191
2. 5. 14. اللهم أشركنا في دعوى المسلمين.................................... 191
2. 5. 15. ربما تقولنَّ ذاك.................................... 191
2. 5. 16. ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر.................................... 191
2. 5. 17. هذه عرفاتٌ مباركاً فيها.................................... 192
2. 5. 18. يا ربُّ اغفر لي ويا قومُ لا تفعلوا.................................... 192
2. 5. 19. قولهم: سمعٌ وطاعةٌ.................................... 192
2. 5. 20. مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّه.................................... 192
2. 5. 21. عليه رجلاً ليسني.................................... 192
2. 5. 22. خلق الله الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها.................................... 192
2. 6. الاستدلال بالأمثال.................................... 193
2. 6. 1. معنى المثل وخصائصه.................................... 193
2. 6. 2. دراسة لأمثال الكتاب.................................... 194
2. 7. التمثيل في كتاب سيبويه.................................... 215
2. 7. 1. معنى التمثيل وفائدته ومواضعه.................................... 215
2. 7. 2. التمثيل بمعنى الوزن أو الصيغة:.................................... 220
2. 7. 3. التمثيل بمعنى ذكر المثال:.................................... 222
2. 8 – الاستدلال بالشعر في الكتاب.................................... 226
2. 8. 1. عدد الشواهد في الكتاب.................................... 226
2. 8. 2. كيف جمع سيبويه شواهد الكتاب.................................... 226
2. 8. 3. كيف كان سيبويه يستدل بالشعر وأمثلة ذلك.................................... 228
الفصل 3: الاستدلال بالعقل.................................... 241
3. 1. الاستدلال بالقياس.................................... 241
3. 1. 1. معنى القياس وأهميته.................................... 241
3. 1. 2. أنواع القياس.................................... 241

3. 1. 2. 1. قياس النظائر:..241
3. 1. 2. 2. القياس التعليلي:..246
3. 2. الاستدلال بالعلة..257
3. 2. 1. تمهيد بذكر نظرية الخليل في التعليل..257
3. 2. 2. الأسس التي يقوم عليها تعليل الخليل..258
3. 2. 3. معنى العلة..258
3. 2. 4. أنواع العلل عند سيبويه..260
3. 2. 4. 1 . علة سماع..260
3. 2. 4. 2. علة تشبيه..264
3. 2. 4. 3. علة استغناء..266
3. 2. 4. 4. علة استثقال..267
3. 2. 4. 5. علة فرق..269
3. 2. 4. 6. علة توكيد..271
3. 2. 4. 7. علة تعويض..271
3. 2. 4. 8. علة نظير..272
3. 2. 4. 9. علة نقيض..272
3. 2. 4. 10. علة حمل على المعنى..273
3. 2. 4. 11. علة مشاكلة..275
3. 2. 4. 12. علة معادلة..276
3. 2. 4. 13. علة قرب ومجاورة..277
3. 2. 4. 14. علة اختصار..278
3. 2. 4. 15. علة تخفيف..279
3. 2. 4. 16. علة دلالة حال..279
3. 2. 4. 17. علة أصل..280
3. 2. 4. 18. علة أَوْلَى..281
3. 3. الاستدلال بالعامل..282
3. 3. 1. كيف ظهرت فكرة العامل..282
3. 3. 2. معنى العامل عند سيبويه..283
3. 3. 3. أنواع العوامل..286
3. 3. 4. أسباب قوة العوامل..287
3. 3. 5. أنواع المعمولات..287
3. 3. 6. مجالات اهتمام سيبويه بالعامل..288

3. 4. الاستدلال بالأصل..289
3. 4. 1. معاني الأصل...289
3. 4. 2. خصائص الأصل[260]ص153: 295
3. 5. الاستدلال بالنظير...296
3. 5. 1. تعريف النظير لغة واصطلاحا:...296
3. 5. 2. مستويات النظير:..297
3. 5. 2. 1 . في المفردات:...297
3. 5. 2. 2. في التراكيب...300
3. 6. الاستدلال بالموضع...304
3. 6. 1. تعريف الموضع..304
3. 6. 2. الموضع بالمعنى التوزيعي...304
3. 6. 3. مثال على الموضع التوزيعي في النحو العربي...306
3. 6. 4. توزيع الاسم عند سيبويه كما حققته موزل..307
3. 6. 5. اعتماد سيبويه على مفهوم الموضع التوزيعي وخطأ المحدثين.................................308
3. 6. 6. التوزيع عند الغرب ونظرية النسب عند العرب...310
3. 6. 7. أمثلة التوزيع الأربعة...311
3. 6. 7. 1 . التوزيع المتعادل:...311
3. 6. 7. 2 . توزيع الاشتمال:...311
3. 6. 7. 3 . التوزيع المتقاطع:...311
3. 6. 7. 4 . التوزيع المتكامل:...311
3. 6. 8. مفهوم الموضع عند النحاة الخالفين لسيبويه..311
3. 6. 8. 1. الضرب الأول...312
3. 6. 8. 2. الضرب الثاني...312
3. 6. 9. إعراب الجمل ومفهوم الموضع...313
3. 6. 9. 1 . الجملة في موضع الخبر:...313
3. 6. 9. 2 . الجملة في موضع الحال:...314
3. 6. 9. 3 . الجملة في موضع الصفة:...315
3. 6. 9. 4 . الجملة في موضع المضاف إليه:...316
3. 6. 9. 5 . الجملة في موضع المفعول به:...317
3. 6. 9. 6 . الجملة في موضع جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء:...................................318
3. 6. 10. القسم الثاني من الضرب الثاني: اسم عمل فيه حرف...319
3. 6. 11. القسم الثالث: اسم بني مع غيره...320

3. 6. 12. القسم الرابع: ما عطف على شيء موصول..322
3. 6. 13. أدلة عموم الموضع لكل وحدة لغوية عند سيبويه..322
3. 6. 14. أنواع الموضع عند سيبويه..323
3. 6. 15. الموضع بمعنى موقع تقديري..324
3. 6. 15. 1. أمثلة الموضع بالمعنى التجريدي المقدر في المثال..324
3. 7. الاستدلال بالاستبدال..328
3. 7. 1. معنى الاستبدال واعتماد سيبويه عليه..328
3. 7. 2. أمثلة الاستبدال في الكتاب..330
3. 7. 3. المقابلة بين عناصر جملتين مختلفتين ليبين أنهما ذاتا تركيب واحد..333
3. 7. 4. إعادة ترتيب عناصر الجملة ليبين استقرار المواضع في بنيتها..334
3. 7. 5. الاستبدال بين أقسام الكلم الثلاثة..335
3. 8. الإجماع..342
3. 8. 1. تعريف الإجماع عند النحاة..342
3. 8. 2. الإجماع نوعان: إجماع الفصحاء وإجماع العلماء..343
3. 8. 3. أمثلة احتجاج سيبويه بإجماع الفصحاء..344
3. 8. 4. أمثلة احتجاج سيبويه بإجماع العلماء..346
3. 8. 5. سيبويه ينكر مخالفة الإجماع..346
3. 8. 6. كيف كان سيبويه يستدل بالإجماع..347
3. 8. 7. مخالفة جميع العرب قبيحة ولو جازت قياسا..348
3. 9. الاستدلال بالسياق المقالي والسياق المقامي..349
3. 9. 1. معنى السياق ونوعاه..349
3. 9. 2. السياق اللغوي..350
3. 9. 3. ترتيب عناصر الكلام..351
3. 9. 4. التنغيم..353
3. 9. 5. سياق الحال..355
3. 9. 5. 1. المتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما..358
3. 9. 5. 2. حمل كلام المجيب على كلام المستفهم..358
3. 9. 5. 3. موضوع الكلام..359
3. 9. 5. 4. غرض المتكلم..360
3. 9. 5. 5. الحال المصاحبة للتركيب..360
3. 9. 5. 6. الاستدلال بحال الخطاب دون الاغترار بالإعراب..360
3. 9. 5. 7. سياق الحال وقرينة التضلم..361

الفصل 4: نحو سيبويه واللسانيات الحديثة................................ 363
4. 1. معنى السليقة تمهيداً لدراسة طبيعة الاستدلال.................... 363
4. 2. طبيعة الاستدلال في الكتاب................................ 365
4. 2. 1. السماع من أنواع المشاهدة الحسية.................... 365
4. 2. 2. ركنا العلوم التعريف والاستدلال.................... 366
4. 2. 2. 1. فرق ما بين الحد عند أرسطو والحد عند سيبويه.............. 366
4. 2. 2. 2. مثال الفرق بينهما تقسيم الكلم.................... 366
4. 2. 2. 3. مبادئ التصنيف المنطقي.................... 372
4. 2. 2. 4. مبادئ التصنيف المعرفي.................... 372
4. 2. 2. 5. طريقة التعريف عند سيبويه.................... 374
4. 2. 3. الاستدلال.................... 375
4. 2. 3. 1. دورالاستقراء واللزوم في التقعيد.................... 377
4. 2. 3. 2. ارتباط ما بين القياس النحوي والاستقراء.................... 378
4. 3. سيبويه والوصفية.................... 379
4. 3. 1. تمهيد.................... 379
4. 3. 1. 1. احتواء الكتاب على نظرية لغوية أصيلة.................... 381
4. 3. 1. 2. احتواء الكتاب على ملامح النظريات اللسانية.................... 381
4. 3. 2. ملامح المنهج الوصفي في الكتاب.................... 382
4. 3. 3. خصائص المنهج الوصفي عند الأروبيين.................... 387
4. 3. 4. تهمة سيبويه بالمعيارية وردها.................... 388
4. 3. 5. ضخامة المدونة العربية والوصفية.................... 390
4. 4. سيبويه والبنوية.................... 390
4. 4. 1. نظرية التحليل إلى المؤلفات المباشرة.................... 391
4. 4. 2. التوزيع والتوزيعية.................... 392
4. 4. 3. الخانية Tagmémics.................... 393
4. 4. 4. نظرية المُعْلَمِ وغير المُعْلَمِ.................... 393
4. 4. 5. فيما تتلاقي نظرية الأصل والفرع ونظرية المعلم وغير المعلم.................... 394
4. 4. 5. 1. العلامة.................... 394
4. 4. 5. 2. الشرط.................... 394
4. 4. 5. 3. السلوك اللغوي.................... 395
4. 4. 5. 4. عموم أحد الطرفين.................... 395
4. 4. 5. 5. الشيوع.................... 395

4. 5. سيبويه والتحويلية.. 395
4. 5. 1. تمهيد.. 395
4. 5. 2. ما يلتقي فيه النحو التحويلي والنحو العربي.......................... 396
4. 5. 3. مفهوم العامل في النحو العربي والنحو التحويلي....................... 399
4. 5. 4. مفهوم التقدير في النحو العربي والنحو التحويلي...................... 400
4. 6. تأثير كتاب سيبويه في النظريات الغربية الحديثة........................ 401
4. 6. 1. الغرض من هذا المبحث.. 401
4. 6. 2. بداية احتكاك الأروبيين الثقافي بالمسلمين............................ 401
4. 6. 3. أدلة تأثير النحو العربي على اللسانيات الغربية........................ 402
4. 6. 4. بداية ترجمة كتاب سيبويه وغيره..................................... 404
4. 6. 5. المستشرق دي ساسي والنحو العربي.................................. 405
الخاتمة 408
قائمة المراجع.. 412

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى.

أما بعد: –

فإن كتاب سيبويه أقدم كتاب في النحو العربي وصل إلينا كاملا غير منقوص، فيه تنظير وتأصيل لقواعد اللغة العربية، وفيه استدلال على أحكامها، وتعليل لمختلف ظواهرها، وقد ضمنه صاحبه آراء شيوخه وآراء الرواد من النحاة في شتى الظواهر اللغوية– الإفرادية والتركيبية – مع اجتهاداته الخاصة التي انفرد بها، فعد بكل هذا كتاب العربية الأول.

وكل من طالع الكتاب من أهل الاختصاص سواء من المتقدمين أو المتأخرين انبهر بما فيه من استدلال وتعليل– بطريقة علمية، ومنهجية صارمة – للأصول ولما خرج عن الأصول، حتى قيل وبحق: إنه كتاب يتعلم منه النظر والتفتيش.

فهو كتاب جمع فيه صاحبه بين النحو وأصول النحو، أي بين الأحكام وأصول الأحكام، فما من حكم فيه إلا ويرجع به إلى الأصل الذي استمد منه، كالسماع والقياس، أو إلى المعنى الذي من أجله كان، كالعلة التعليمية والقياسية والجدلية.

وهو أثناء ذلك كله يصدر عن تصور كامل وشامل لعلم العربية، تكاد لا تند عنه أي كلية من كلياته ولا جزئية من جزئياته، وقد تضمنت كل كلياته وجزئياته أدلتها التي تشهد لها، من المنقول أو المعقول.

وهذا الذي أهاب بكثير من الدارسين قديما وحديثا لشرح مشكلاته، والكشف عن مخبآته، فكان بذلك سببا لحركة دراسية كبيرة لم تهدأ إلى غاية العصر الحاضر– عصر اللسانيات الحديثة – من أجل معرفة خلفيته النظرية، وأسسه الإبستيمولوجية.

وهو الأمر الذي جعلني أنشغل بما في الكتاب من استدلال قل نظيره في غيره من كتب النحو المتخصصة، وولَّد فِيَّ الرغبة للبحث عن طرائق الاستدلال التي استعملها سيبويه، ذلك لأن الكتاب كله من أوله إلى آخره مليء بأنواع من الاستدلال لكل صغيرة وكبيرة، حتى لما يبدو لنا بادي الرأي بديهيا لا يحتاج إلى دليل.

ورحت أنظر في كثير من الدراسات التي قامت حول كتاب سيبويه لعلني أطلع على ما يبين طرائق سيبويه في الاستدلال ويكشف عن آلياته وتقنياته، ولكن علم الله أنني لم أظفر بما كنت أتوخاه.

ذلك لأن أكثر الدارسين إنما يقتصرون في أنواع الاستدلال عند سيبويه على ما هو معلوم في أصول النحو من القياس بأنواعه المتعارف عليها من سماع (القرآن وكلام العرب) ومن قياس (قياس الأولى وقياس المساواة وقياس الأدنى) وإجماع واستصحاب حال، وقد يفيضون في شرح هذه الأنواع وضرب الأمثلة عليها، وقد يعرضون أيضا للعلل وأضربها فيتصيدون عللا كثيرة تحت أسام كثيرة، كما في كتاب "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه" للدكتورة خديجة الحديثي.

وليس في كل هذا الذي ذكروه ما يشفي الغليل أو يبل الصدا، لأن قارئ الكتاب يبقى – رغم كل ما قالوه وهو

جميل وعظيم – في حاجة ملحة إلى مزيد من التعمق لكشف أسرار الكتاب واستكناه منهجه في الاستدلال.

ذلك لأنهم في الغالب يدرسون استدلالاته وهم مقتنعون بأن صاحبه متأثر باستدلالات الفقهاء أو المتكلمين أو المناطقة، فتراهم يسلطون عليه تلك الظلال ويحاولون جاهدين رؤية خيوطها في نسيج استدلالاته، فيخرج القارئ من دراساتهم وهو مقتنع بأن عمل سيبويه ومن سبقه كالخليل صورة عادية لثقافة العصر الفقهية والكلامية والفلسفية.

ولكن مع ذلك فقد وجد في دارسي الكتاب من حاول أن ينبه أو يشير أو حتى يؤكد على أن في الكتاب مبادئ في التحليل النحوي أشبه ما تكون بمبادئ التحليل اللساني المعاصر عند الغربيين على الخصوص.

بل وجد فيهم من ألف في ذلك كتابا أو أكثر، بين فيه أوجه الشبه في مبادئ التحليل النحوي وطرائق الاستدلال ومنهج التفكير اللساني بين ما في الكتاب وأحدث النظريات اللسانية ومناهجها، كالبنوية: الوصفية والوظيفية والتوزيعية، وكنظرية النحو التحويلي التفريعي.

وهو ما فعله الدكتور نهاد الموسى في كتابه " نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث"، حيث كشف عن أصول من البنوية في النحو العربي، مثل التحليل إلى المؤلفات المباشرة، وأصول من التحويل والتفريع، كمفهوم النحو والسليقة، وأصول من الوظيفية ومناهج التوسيع، كسياق الحال.

وهو أيضا ما فعله الدكتور عبده الراجحي في كتابه "النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج"، حيث قسم الكتاب إلى بابين أولهما في النحو الوصفي وثانيهما في النحو التحويلي، وبين خلالهما وصفية النحو العربي والجوانب التحويلية فيه.

وأربَى عليهما وعلى غيرهما جميعا علامة الجزائر الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في رسالته للدكتوراه، التي شرح فيها نظرية النحو العربي ومبادئها العقلية واللسانية، وبين أثناء شرحه لهذه المبادئ عن طريق المقارنة أوجه الشبه بين النحو العربي والدراسات اللسانية الحديثة، بل وبَيَّنَ تفوق النحو العربي في بعض مبادئ التحليل على اللسانيات الغربية الحديثة.

ولبعض الغربيين المعاصرين دراسات فذة للنحو العربي عامة وللكتاب خاصة، ساروا فيها وفق ما نزعم من وجود خصائص في نحو الكتاب تحليلا واستدلالا تجعله مميزا، منهم مايكل كارتر في أطروحته "مبادئ التحليل النحوي عند سيبويه"[1]، وأولركه موزل في أطروحتها "المصطلح النحوي عند سيبويه"[2]، وقد خلصا معا إلى أن منهج التحليل عند سيبويه هو منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة.

ومنهم جوناثان أوينز في كتابه "النظرية العربية النحوية المبكرة: التنوع والتوحد"[3] "الذي عرض فيه في الفصل الرابع لمنهج سيبويه وقارنه بمنهج المدرسة البنيوية الأمريكية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، ولم يكن هذا المنهج معلنًا عند سيبويه لكنَّ كتابه كان نتيجة لمنهج محدد يمكن اكتشافه، ومن وجوه هذا المنهج استعمالُ سيبويه فكرةَ "التبادل" التي استعملها لتحديد الوظيفة النحوية، وتوزيع الكلمات، واكتشاف أصح الأشكال للكلمة، وتحديد المعنى، ثم ذهب يعطي أمثلة لذلك، كما استعمل سيبويه بعض الطرق المنهجية الأخرى، مثل استعمال الدليل السَّلْبي، والتصنيف، والتبادل القياسي، واستعمال الأمثلة الممثِّلة لغيرها، وكذلك

الكلمات، واستعمال الأصل وغير ذلك"[4].

وغير هؤلاء الذين ذكرتهم كثيرون، وقد اتفقوا على أن في الكتاب ملامح مناهج اللسانيات الحديثة بنظرياتها ومبادئها وأصول تفكيرها، ولا بدع في هذا، لأن ما منع الناس من تبين أصول التفكير النحوي الأصيل عند سيبويه، وبخاصة في العصور المتأخرة، هو التأثر الذي وقع لثقافتهم بمنطق أرسطو العقيم، فراحوا يقرأون الكتاب بمنطق غير المنطق الذي ألفه به صاحبه.

واليوم بعد تشبعنا بثقافة العصر اللسانية أمكن للدارسين الجادين قراءة الكتاب على ضوئها، وأمكن لهم بالتالي أن يتبينوا ملامح الأصالة وتقاسيم الإبداع في نحونا عامة وفي نحو الكتاب خاصة.

وقد صرح بهذا الذي نزعمه جوناتان أوينز الذي سبق أن ذكرناه، في مقدمة كتابه "مقدمة للنظرية العربية النحوية في القرون الوسطى"[5] حيث يشير إلى: "أن الفكرة التي مؤداها أن الممارسة اللسانية العربية يُمكن أن تُفهم حق الفهم من خلال المبادئ اللسانية العامة لم تبدأ إلا في أوائل السبعينيات من القرن العشرين- ويلاحظ في المقدمة أن كلمة "القرون الوسطى" التي تظهر في عنوان الكتاب يجب ألا يُفهم منها الفهم المألوف في الدراسات الغربية التي يمكن فيها أن تشير هذه العبارة إلى غموض المنهج وتعقيده- ذلك أن النظرية العربية النحوية في تلك الفترة تتشابه مع النظرية اللسانية المعاصرة في عدد من الأمور الأساسية، وهو ما يجعل مناقشتها أسهل للقارئ الغربي.

ويشير كذلك إلى أنه يمكن البرهنة على أن أحد الأسباب التي أدت إلى عدم تقدير النظرية العربية حين اكتشفها الغربيون في القرن التاسع عشر إبّان تكوُّن التقاليد الاستشراقية، أنه لم يكن في الحضارة الأوروبية في تلك الفترة ما يماثلها، ولم توضع هذه النظرية في منظور أفضل إلا مع التقاليد البنيوية التي أتى بها دي سوسور وبلومفيلد وتشومسكي[4].

وإذا كان الأمر في كتاب سيبويه هو ما وصل إليه هؤلاء الدارسون الباحثون فإنه يجب على من تعرض لدراسة استدلالاته أن يعي أنها تصدر عن نظريات لسانية بحتة، وأنها تسير في تدرجها لإثبات قضية أو نفيها بحسب مبادئ تمليها هذه النظرية أو تلك.

ومن هنا فإن الإشكالية التي أهمتني وأهمني أمر كشفها وإزالة غموضها هو أولا طبيعة الاستدلال عند سيبويه، وثانيا أنواع هذا الاستدلال، وثالثا وجه ارتباطه بنظرية النحو العربي الأصيلة، أو النظرية الخليلية القديمة، التي ضمنها سيبويه كتابه، والتي عمل على اكتشافها أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح فيما سماه بالنظرية الخليلية الحديثة، مع ما تتميز به هذه النظرية من نقاط اشتراك أو تقاطع مع أحدث النظريات اللسانية المعاصرة عند الغربيين.

فالذي استقر عندي من خلال قراءتي للكتاب من حين لآخر ومطالعاتي لبعض الدراسات الجادة حوله أن طبيعة الاستدلال عند سيبويه لسانية، لا فقهية ولا منطقية، ولا يعدم الدارس شيئا من أوجه الشبه بينها وبين استدلالات الفقهاء أو المناطقة، ولكن هذا التشابه في غالب الأحيان مرده إلى التوارد.

وطبيعة الاستدلال عند سيبويه لسانية لأنها كما نوهت ترتبط بنظرية النحو من جهة، وبمبادئ ومفاهيم تمليها

اللغة نفسها أو يقدرها العقل من جهة ثانية، وكما سبق مني القول فيما نقلته عن بعضهم فإن نظرية النحو العربية إنما تفهم بنظائرها من النظريات اللسانية الحديثة، وبالتالي فإن منهج سيبويه وطريقته في الاستدلال إنما تفهم بنظائرها من مناهج الاستدلال الحديثة وآليات التحليل اللساني المعاصرة.

وهذا الذي أقوله الآن يبقى رغم القناعة الشخصية مجرد فرضية، لا يمكن للباحث أن يجزم به إلا بعد قراءة متأنية ومتفحصة لاستدلالات الكتاب، بل بعد دراسة متعمقة لها، ومراجعة ما يمكن من شروح الكتاب كشرح السيرافي والرماني، وقراءة ما يمكن الاطلاع عليه من الدراسات اللسانية التي قُدِّمت عنه وعن منهج صاحبه في التحليل والتدليل.

وعليه فإن أول ما اعتمدت عليه في بحثي لهذا الموضوع هو الكتاب نفسه، إذ حاولت استقراء كل استدلالاته، وقد انتبهت إلى ما فيه من صريح التعبير عن كثير منها بصيغ عديدة، منها على سبيل المثال قول سيبويه في كثير من المواضع "ويدلك على أن"، وقوله "والدليل على" وقوله" ألا ترى أن"، وقوله وهو كثير جدا "لأن".

ومنها استعماله في كثير من الحالات لنماذج من الكلام كأنها بنى يقيس عليها غيرها أو يختبرها به، من ذلك مثلا ما نبه عليه مايكل كارتر وألف فيه رسالة بعنوان"عشرون درهما في كتاب سيبويه"[7]، وأخرى بعنوان"استعمال أسماء العلم في كتاب سيبويه أداة للاختبار"[8]

ومن ذلك أيضا ما ألفت فيه جورجينا أيوب رسالة بعنوان"(وهذا ما لا يقال) في كتاب سيبويه: مفهوم التمثيل"[8] حيث تحدثت عن مفهوم التمثيل الذي يتكرر إيراده في كتاب سيبويه أداة من أدوات التحليل.

وثاني ما اعتمدت عليه هو المقارنة ما أمكن بين ما يستنتج من ضروب الاستدلال عند سيبويه وما هو الآن معروف وشائع في اللسانيات المعاصرة، لتكون هذه المقارنة سببا في وضوح منهج سيبويه في الاستدلال، ودليلا على أصالة النحو العربي، ولتكون هذه المقارنة أيضا بمثابة قراءة جديدة للكتاب.

وليس الغرض – معاذ الله – هو مجرد التبجح بما كان للسلف من السبق، فإن هذا الغرض قد عفَّى عليه الدهر ولم يبق له من النفع كثير ولا قليل، وإنما الغرض هو إثبات ما أقرَّ به الغربيون أنفسهم من أصالة سيبويه وحداثته، وعمق تفكيره وبعد نظره، وريادته في مفاهيم لسانية يظن الكثير منا أنها ابنة العصر عند الغربيين.

وخطة البحث بالتالي هي كالآتي: –

المقدمة: وفيها فصلت القول في الأسباب التي حدت بي إلى اختيار موضوع الاستدلال عند سيبويه، وقد حددت بدقة الإشكالية التي شغلتني وأهمتني وجعلتني أفكر في كشفها ووضع اليد عليها، ونصصت على الفرضية أو الفرضيات التي انطلقت منها في معالجة البحث، وقدرت النتائج التي استهدفتها.

وبعد المقدمة تأتي أبواب الكتاب، وقد جعلتها أربعة، الباب الأول في معنى الاستدلال في العلوم عامة وفي النحو عند سيبويه خاصة، وينقسم إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول في الاستدلال لغة واصطلاحا، والفصل الثاني في الاستدلال في العلوم الإسلامية: الفقه والكلام وغيرهما، والفصل الثالث في الاستدلال عند سيبويه في الكتاب، وقد اعتمدت في ذلك قدر الإمكان على عبارات سيبويه نفسه، فقد استعمل في الكتاب كلمات تدور في

فلك الاستدلال كـ"الدليل" معرفة ونكرة، وكـ"يدلك"و"يدل"بل"ويستدل"و"سيستدل" و"الاحتجاج"، و"يحتجون" و"حجة".

والباب الثاني خصصته للحديث عن ضروب الاستدلال النقلية في الكتاب، وفيه ثمانية فصول، الأول في معنى السماع وتحقيق سماع سيبويه المباشر، والفصل الثاني في القرآن، والثالث في القراءات، والرابع في الحديث النبوي، والخامس في كلام العرب النثري، والسادس في الأمثال، والسابع في التمثيل، والثامن في الشعر.

ثم الباب الثالث والذي خصصته لأنواع الاستدلال العقلي، وفيه تسعة فصول، الأول في القياس، وما بعده فيما أفرزه القياس من مفاهيم إجرائية، فكان الفصل الثاني في العلة، والثالث في العامل، والرابع في الأصل، والخامس في النظير، والسادس في الموضع، والسابع في الاستبدال، وأما الباب الثامن ففي الإجماع، والتاسع في السياق.

ويأتي الباب الرابع وهو في طبيعة الاستدلال عند سيبويه وموقعه من النظريات الحديثة، وفيه ستة فصول، الأول في معنى السليقة، والثاني في طبيعة الاستدلال عند سيبويه، والثالث في موقع استدلال سيبويه من الوصفية، والرابع في موقعه من البنوية، والخامس في موقعه من التحويلية، والسادس وهو الأخير في تأثير نحو سيبويه على النظريات اللسانية الغربية الحديثة، ثم الخاتمة التي جمعت فيها أكبر قدر ممكن من النتائج التي توصل إليها البحث.

وقد حاولت في بحثي قدر الإمكان تعزيز كل حكم بأمثلة من الكتاب، حتى تكون تلك الأمثلة شواهد على كل ضرب ونوع، وحتى تتضح– بطريقة عملية – استدلالات سيبويه، ويتضح بالتالي عمقها وبعد غورها.

ومن أجل أن يكون البحث موضوعيا وعلى درجة من الصحة والدقة حاولت جاهدا الرجوع إلى شراح الكتاب، وعلى الخصوص منهم أبو سعيد السيرافي، وعلي بن عيسى الرماني، فنقلت من شرحيهما ما تيسر لي شرحا وتعقيبا وتعليقا على ما استشهدت به من أقوال سيبويه، أعتضد بهما في ذلك، ولا أتحاشى أن يقال نقل ولا عقل، لأنه عاش من عرف قدره، ولم يتعد طوره.

ولا يعني هذا غلبة التقليد، لأني كلما وجدت فرصة للاستدراك أو الرد، وبخاصة على الطاعنين في نحونا أو نحو سيبويه اهتبلتها وجردت لسان القول، وقوس الرأي، إذ للاجتهاد فسحة في غير القدح في علمائنا الأفذاذ، ولا في الاعتراض على الكبراء.

وفي الأخير أرجو أن أكون قد وفقت في معالجة هذا البحث، وحققت من ورائه ما استهدفته قبل كل شيء وبعده من فهم كتاب سيبويه حق فهمه، والله من وراء القصد، ولي إن أخطأت كل العذر، لأنه قل من خاض بحر الكتاب ولم يعترف بأمواجه العالية، ورياح قاموسه العنيفة.

هذا ولا أنسى تقديم الشكر للأستاذ المشرف الذي شرفني بالثقة التامة، والأمانة الكاملة: أ.د.مخلوف بن لعلام، الذي هو عندي مثال الأستاذ الكفء، والمشرف الناصح، والموجه الصادق، والعارف بخبايا النظرية الخليلية القديمة والحديثة، وهو مع ذلك كله متحل بحلية العالم الحق، وهو التواضع.

كما لا أنسى تقديم الشكر لجميع أساتذة جامعة سعد دحلب الذين عرفتهم عن كثب، وشُهِدَ لهم بالعلم والأدب.

الفصل 1:

الاستدلال عند سيبويه وفي العلوم الإسلامية

1.1 الاستدلال لغة واصطلاحا

1.1.1. الاستدلال لغة

الاستدلال في اللغة استفعال من الفعل (دَلَّ)، وزيادة الألف والسين والتاء تدل في الغالب على الطلب، ولذلك قال ابن الأنباري: "اعلم أن الاستدلال طلب الدليل، كما أن الاستفهام طلب الفهم، والاستعلام طلب العلم". [9] ص45

وفي الفعل (دل) قال ابن فارس: "الدال واللام أصلان:

أحدهما: – إبانة الشيء بأمارةٍ تتعلّمها.

والآخَر: – اضطرابٌ في الشيء.

فالأوَّل قولهم: دلَلْتُ فلاناً على الطريق، والدليل: الأمارة في الشيء، وهو بيِّن الدَّلالة والدِّلالة ، والأصل الآخَر قولهم: تَدَلْدَل الشَّيءُ، إذا اضطرَبَ" [10] 259/2

وقال الفيومي: "دَلَلْتُ عَلَى الشَّيْءِ وَإِلَيْهِ: مِنْ بَابِ قَتَلَ، وَأَدْلَلْتُ بِالأَلِفِ لُغَةٌ، وَالْمَصْدَرُ دُلُولَةٌ، وَالِاسْمُ: الدَّلالَةُ، بِكَسْرِ الدَّالِ وَفَتْحِهَا، وَهُوَ مَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ: دَالٌّ وَدَلِيلٌ، وَهُوَ الْمُرْشِدُ وَالْكَاشِفُ" [11] ص270

ومن عبارته الأخيرة نفهم أن الدليل لغةً: "ما يرشد إلى المطلوب" [12] ص81. وأن: "أصل الدلالة ما يتوصل به إلى معرفة الشيء" [13]

ومنه قوله تعالى: "إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى مَنْ يَكْفُلُهُ" [14] الآية: 40

وقوله تعالى: "قَالَ يَا آَدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلَى" [14] الآية: 120

ومثله قوله: "فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ" [15] الاية: 12

وقوله تعالى: "هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ" [16] الآية: 7

وقوله: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ" [17] الآية: 10

وأما الدليل اصطلاحا، فهو: "ما يؤدي إلى إدراك المطلوب.

وقيل: ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.

وقيل: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري.

وقيل: هو كل أمر صح أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لم يعلم باضطرار" [18] ص77، ومثله قول ابن الأنباري:

"عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطرارا" [9] ص45

أو: "معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرارا" [12] ص81

ومعنى هذه التعاريف يتضح إذا علمنا أن العلم الذي يحصل للإنسان علمان: علم ضروري، وهو ما يحصل بداهة من غير روية، ولا إعمال فكر، وعلم نظري، وهو ما يحصل بإعمال الفكر والاستدلال، أي: استعمال الأدلة، ولذلك لما تحدث ابن جني عن أنواع الدلالة الثلاثة، اعتبر الدلالة اللفظية والصناعية من باب المعلوم بالمشاهدة، والمعنوية من باب علوم الاستدلال، قال:"وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات؛ألا تراك حين تسمع (ضَرَبَ) قد عرفت حدثه (أي: من لفظه)، وزمانه (أي: من وزنه)، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل، ولا بد له من فاعل، فليت شعري مَن هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل مَن هو وما حاله، من موضع آخر لا من مسموع (ضَرَبَ)"[19] 98/3

وها هو ذا الباقلاني يقول في معنى الدليل: –

"هو المرشد إلى معرفة الغائب عن الحواس، وما لا يعرف باضطرار، وهو الذي ينصب من الأمارات، ويورد من الإيماء والإشارات، مما يمكن التوصل به إلى معرفة ما غاب عن الضرورة والحس.

ومنه سمي دليل القوم دليلا، وسمت العرب أثر اللصوص دليلا عليهم، لما أمكن معرفة مكانهم من جهته ومنه، وسمت الأميال والعلامات المنصوبة والنجوم الهادية أدلة لما أمكن أن يتعرف بها ما يلتمس علمه.

وإنما سمي ناصب الآيات والأمارات التي يمكن التوصل بها إلى معرفة المعلوم دليلا مجازا واتساعا، لما بينه وبين الدليل الذي هو الأمارات والتأثيرات من التعلق.

وإنما الدليل في الحقيقة هو ما قدمنا ذكره من الأسباب المتوصل بها إلى معرفة الغائب عن الضرورة والحواس من الأمارات والعلامات والأحوال التي يمكن بها معرفة المستنبطات، وهذا الدليل الذي وصفنا حاله هو الدلالة، وهو المستدَل به، وهو الحجَّة"[20] ص13

فمن ثَمَّ: "اسم الدليل يقع على كل ما يعرف به المدلول: حسيا كان أو شرعيا، قطعيا كان أو غير قطعي، حتى سمي الحس والعقل والنص والقياس وخبر الواحد وظواهر النصوص كلها أدلة"[21] 320/3

ومن ذلك قوله تعالى: "(أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ، وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا، ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلا، ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا)[22] الآية: 45–46.

قال في تفسير الجلالين:

"{أَلَمْ تَرَ} تنظر {إلى} فعل {رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظل} من وقت الإسفار إلى وقت طلوع الشمس {وَلَوْ شَاءَ} ربك {لَجَعَلَهُ سَاكِناً} مقيماً لا يزول بطلوع الشمس {ثُمَّ جَعَلْنَا الشمس عَلَيْهِ} أي الظل {دَلِيلاً} فلولا الشمس ما عرف الظل".[23] ص364

فالظل الممدود يبدو ساكنا، ولولا حركة الشمس لما تبينت حركته، فلزم من العلم بحركة الشمس العلم بحركة الظل، فهي دليل على وجوده وعلى زواله تدريجيا.

ومنه قوله أيضا: فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ، فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ[16] الآية: 14

قال في تفسير الجلالين:

"{فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ} على سليمان {الموت} أي مات ومكث قائماً على عصاه حولاً ميتاً، والجنّ تعمل تلك الأعمال الشاقة على عادتها لا تشعر بموته حتى أكلت الأَرَضَةُ عصاه فخرّ ميتاً {مَا دَلَّهُمْ على مَوْتِهِ إِلاَّ دَآبَّةُ الأَرْضِ} مصدر أُرِضَت الخشبة بالبناء للمفعول أكلتها الأَرَضَةُ {تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ} بالهمز وتركه بألف: عصاه، لأنها تنسأ تطرد ويُزْجَرُ بها {فَلَمَّا خَرَّ} ميتاً {تَبَيَّنَتِ الجن} انكشف لهم {أن} مخففة: أي أنهم {لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ الغيب} ومنه ما غاب عنهم من موت سليمان {مَا لَبِثُواْ فِي العذاب المهين} العمل الشاقّ لهم لظنهم حياته خلاف ظنهم علم الغيب، وَعُلِمَ كونه سَنَةً بحساب ما أكلته الأرضة من العصا بعد موته يوماً وليلة مثلاً.[23] ج1 ص429

فدليل موته عليه الصلاة والسلام سقوطُه من قيامٍ إثرَ أكلِ الأرضةِ عصاه.

1.1. 2. الاستدلال اصطلاحا

وأما الاستدلال اصطلاحا فقال الحافظ السيوطي "هو البحث والنظر، وقيل: مسألة السائل عن الدليل".[18] ص77

فقوله: "هو البحث والنظر" يقصد الاستدلال كعملية عقلية يقوم بها المستدِل، لأنه عرَّف المستدِلَّ بقوله: "الناظر الطالب للعلم"[18] ، لأن النظر يطلق على جولان العين في المحسوسات، وعلى جولان الفكر في المعقولات، وهذا الأخير هو المراد هنا، وجولان العقل في المعقولات يتم بترتيب أمور معلومة أو مظنونة للتأدي إلى أمر آخر".[24] 116/1

وقوله: "مسألة السائل عن الدليل" يقصد الاستدلال كاستفسار يقوم به المستدَلُّ، لأنه عرَّف المستدَلَّ بقوله: " السائلُ نصبَ الدليلِ"[18] ص77

وقال الكفوي: "الاستدلال في عرف أهل العلم: تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر، أو بالعكس، أو من أحد الأمرين إلى الآخر".[21] 322/2

وإذا كانت (الحُجَّة) من جملة الأدلة فإنها في تعريفها به غلبة الخصم في الاستدلال، إما بإثبات ما ينكره، وإما بإبطال ما يثبته، فهي كما قال في التعريفات: "ما دُلَّ به على صحة الدعوى"[25] ص36، وذلك لأن في تعريفها لغة قال صاحب المصباح: "والحُجَّةُ الدليلُ والبرهانُ، والجمعُ حُجَجٌ، مثل غُرْفَةٍ وغُرَفٍ، وحَاجَّه مُحَاجَّةً فحَجَّه يَحُجُّه من باب قَتَلَ إذا غلبه في الحجة".[11] ص167

ولهذا المعنى في الحجة – وهو المفاعلة بين الخصمين – قال الراغب: –

"والمحاجة أن يطلب كل واحد أن يرد الآخر عن حجَّته ومحجَّته، قال تعالى: (وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ)[26] الآية: 80 (فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ)[27] الآية: 61 وقال تعالى (هَاأَنْتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ) [27] الآية: 61، وقال تعالى (وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ)[28] الآية: 47".[29] ص106

وفي تعريف الراغب نفهم أن الحجة ما سميت كذلك إلا لأنها ترد الخصم إلى المحجة وهي الطريق، بل إنها سميت كذلك لأنها تُحَجُّ أي تُقصَد وتُطلَب، قال الأزهري: –

"الحجة: الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، وإنما سميت حُجَّةً لأنها تُحَجُّ، أي: تُقْصَدُ، لأن القصد لها وإليها".[30] 73/3

وإذا كان هذا معنى الاستدلال في الاصطلاح عموما فإنه في علم النحو كما قال قباوة: " استخدام الدليل العلمي لاستنباط الحكم أو تثبيته أو تفسيره أو تعليله أو إضعافه أو إبطاله، وقد يكون هذا الدليل مؤنسا بصحة النتيجة أو مرجحا لها أو قاطعا بها.

وهو منشعب في ميدان الدرس النحوي إلى شعبتين:

الاستدلال اللغوي: كالسماع، والاستقراء.

والاستدلال الذهني: كالقياس، والإجماع، والعلة، والسبر والتقسيم، وباب الأولى، ومراعاة النظير، والاستحسان، واستصحاب الحال، والرجوع إلى الأصل".[31] ص88

1. 2. الاستدلال في العلوم الإسلامية

1. 2. 1. تمهيد:

لا شك أن أعظم حدث في تاريخ العرب خاصة والناس عامة هو بعثة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وما جاء به من قرآن يدعو إلى توحيد الله عز وجل وعبادته، بلغة أعجزتهم، وشرائع بهرتهم، وهو في نفس الوقت يدعو إلى النظر في القرآن لتبين إعجازه كدليل على صدقه صلى الله عليه وسلم وأنه من الله عز وجل، ويدعو إلى إنعام النظر في الكون لتبين نظاميته الدالة على مخلوقيته.

ولذلك فإن علوم المسلمين إنما نشأت في فضاء إسلامي خالص، هو الفضاء الذي صنعه القرآن، بما جاء فيه من حديث عن نظم القرآن ونظامية الكون، ودلالتهما على الله عز وجل، وأنه المتصف بالكمال المطلق، أي صفات الجلال وصفات الجمال، ومنها الحكمة.

والحكمة تعني أول ما تعني في حقه عز وجل– وهو الحكيم ذو الحكمة – وضع الأشياء في مواضعها اللائقة بها، التي يحصل بها فيها ما أراده منها من منافع حسية ومعنوية، دنيوية وأخروية، ولا أدل على ذلك من هذا الخلق المسمى بالعالم.

قال الله عز وجل: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ} [32] الآية: 16، وقال: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ، مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ}[33] الآيتان: 37و38، وقال: {أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُسَمًّى}[34] الآية: 8

وقد أجمع علماء الإسلام على أن العالَم ما سمي عالَما إلا لأنه علامة على خالقه، وذلك لما فيه من نظامية في صورته ومادته، من الذرة إلى المجرة، فلا نقص ولا فطور ولا انخرام لقانون من قوانين سيره، قال تعالى: {سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ}[35] الآية: 53

وهذه العقيدة التي جاء بها القرآن وهي وحدة الكون ونظاميته ودلالته على حكمة الله عز وجل هي التي كانت من وراء كل تفكير علماء الإسلام، فراحوا على هدي منها ينعمون النظر في آيات القرآن وآيات الكون: الآفاق والأنفس، رغبة في كشف أسرار الظواهر، وسبر أعماقها، ومعرفة نظمها.

والقرآن العظيم لم يكتف بلفت انتباه مدعويه إلى النظر في آيات الكون وآيات القرآن، وإنما حرضهم على ذلك وجعل التدبر والتفكر عبادة، وبين لهم كيفية النظر والبحث والاستدلال، ليس فقط في مجال العقيدة، ولكن في سائر مجالات الحياة، والآيات في ذلك كثيرة جدا.

فأول ما علمهم القرآن أن أي دعوى لا تثبت إلا بدليل، وفي ذلك قوله: {وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}[36] الآية: 111، وقوله: {وَنَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقُلْنَا هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ}[15] الآية: 75.

وقد بلغ من حرصه على الدليل أن دعاهم إليه فيما ادعوا وافتروا من شريك لله عز وجل فقال: {أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}[37] الآية: 64، وقوله: {أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ}[32] الآية: 24، وقوله: {وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ}[38] الآية: 117

وفي جدل القرآن – وهو الذي أنزل لدعوة كل الخلق من مختلف المذاهب والمشارب – أنواع من الأدلة على ألسنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كثيرة، قال العلماء: "اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحذير يبنى من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله قد نطق به، لكن أورده على عادة العرب، دون دقائق طرق المتكلمين لأمرين: –

أحدهما: – بسبب ما قاله: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ}[39] الآية: 4

والثاني: – أن المائل إلى طريق المحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام، فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون، لم ينحط إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون، ولم يكن ملغزا، فأخرج تعالى مخاطباته في محاجة خلقه في أجلى صورة ليفهم العامة من جليلها ما يقنعهم وتلزمهم الحجة، وتفهم الخواص من أثنائها ما يربى على ما أدركه فهم الخطباء"[40]

وذكر الحافظ السيوطي في الإتقان من أنواع الحجة العقلية في القرآن تسعة أنواع هي: الاستدلال المنطقي، ودلالة التمانع، والسبر والتقسيم، والقول بالموجب، والتسليم، والإسجال ، والانتقال، والمناقضة، ومجاراة الخصم.

وخص ابن الحنبلي جدل القرآن برسالة فذكر فيها ما في القرآن من أنواع الحجة، بغرض أن القرآن يخاطب أول ما يخاطب في الإنسان عقله[41] ، وأربى عليه الطوفي في كتابه (عَلَمُ الجَذَلِ في عِلْمِ الجَدَلِ) فتتبع كل ما في القرآن من أنواع الحجة والبرهان من الفاتحة إلى الناس[42]

وكما استعمل القرآن القياس –بمعناه الفطري– استعمله الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم في كثير من مواقف التعليم والتبكيت، وقد بين ذلك أيما بيان علماء الأصول وهم يذكرون حجية القياس الفقهي، وقد قام العلامة ابن القيم بتفصيل القول في هذا النوع من الأحاديث النبوية في كتابه (إعلام الموقعين) وهو يشرح قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رسالته إلى أبي موسى: " ثم الفهم الفهم فيما أدلي إليك، مما ورد عليك، مما ليس في قرآن ولا سنة، ثم قايس الأمور عند ذلك، واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله، وأشبهها بالحق"[43] 130/1

وبعد أن ذكر ابن القيم قياسات قرآنية مدارها على إثبات المعاد، وأنها كلها من باب ما يسمى بقياس الأولى، ونبه إلى ما في القرآن من أمثال قال: "وكلها أقيسة عقلية، ينبه بها عباده على أن حكم الشيء حكم مثله، فإن الأمثال كلها قياسات، يعلم منها حكم الممثل من الممثل به، وقد اشتمل القرآن على بضعة وأربعين مثلا، تتضمن تشبيه الشيء بنظيره، والتسوية بينهما في الحكم، وقال تعالى: {وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}". [43]1/130-131

وهذا التأثير الذي كان للقرآن في علماء الإسلام هو الذي ظهر أثره في محاولاتهم لتأسيس أصول التفكير الصحيح، والتي بدأت أول ما بدأت مضمرة في خطاباتهم العلمية كلما تكلموا في الفقه أو العقيدة أو العربية، إلى أن جاء الإمام الشافعي فألف رسالته في أصول الفقه، وجاء ابن جني فألف كتابه الخصائص في أصول النحو.

1. 2. 2. الاستدلال في العلوم الإسلامية

لقد توصل علماء الإسلام الأوائل وهم يتناولون القرآن والسنة بالفهم والاستنباط اعتمادا على اللغة والعقل الفطري إلى وضع منهج علمي في البحث دون أن يكون لمنطق أرسطو ولا للفلسفة اليونانية أثر فيه، وهو منهج تجريبي استقرائي، يتميز عن المنطق اليوناني في أهم أركانه، وهي: الحد والاستدلال، ولذلك ينبغي تفصيل القول في هذين الركنين ليتضح وجه استقلال المنهج الإسلامي عن منطق أرسطو[44]

1. 2. 2. 1. الحد

إذا كان الغرض من الحد الأرسطي حصر الصفات الذاتية للمحدود بغية التعريف بماهيته والإحاطة بحقيقته، فإن الحد عند علماء الإسلام الأوائل هو ذكر خصائص الشيء، أي: الصفات التي تميز المحدود عن غيره، سواء كانت ذاتية أو عرضية، وإن كان بعضهم اشترط فيه الطرد والعكس بحيث لا يدخل في معنى المحدود ما ليس منه ولا يخرج منه ما هو منه، فالحد الأرسطي يكون بالجنس والفصل، والحد الإسلامي يتم بكل ما يميز المحدود عن غيره، سواء كان جنسا أو فصلا أو غيرهما.

والحد بهذا المعنى هو الذي تعارف عليه علماء الإسلام الأوائل من مختلف الفرق الإسلامية، ولم يكونوا يعرفون الحد الأرسطي، ولم يستسيغوه عندما اطلعوا عليه، بل قاوموه أشد المقاومة، لما في الحد الأرسطي من صعوبة، باعتراف أهل الاختصاص من علماء المنطق، ولما فيه من معنى ميتافيزيقي، وهو دعوى أن الفصل علة الجنس، وما انتشر الحد الأرسطي في الثقافة العربية إلا في أواخر القرن الخامس الهجري.

قال ابن تيمية: "المحققون من النظار يعلمون أن الحد فائدته التمييز بين المحدود وغيره كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته، وإنما يدعي هذا أهل المنطق اليونانيون أتباع أرسطو ومن سلك سبيلهم وحذا حذوهم، تقليدا لهم من الإسلاميين وغيرهم، فأما جماهير أهل النظر والكلام من المسلمين وغيرهم فعلى خلاف هذا". [45]ص14

وتصوير المحدود وتعريف حقيقته هو غاية الحد عند المناطقة كما يؤكده ابن سينا بقوله: " ويجب أن يعلم أن الغرض في التحديد ليس هو التمييز كيف اتفق، ولا أيضا بشرط أن يكون من الذاتيات من غير زيادة اعتبار

آخر، بل أن يتصور به المعنى كما هو[46] 251/1

ويواصل ابن تيمية كلامه السابق بقوله: "وإنما أدخل هذا في كلام من تكلم في أصول الدين والفقه بعد أبي حامد في أواخر المائة الخامسة وأوائل السادسة، وهم الذين تكلموا في الحدود بطريقة أهل المنطق اليوناني، وأما سائر النظار من جميع الطوائف: الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وغيرهم فعندهم إنما يفيد الحد التمييز بين المحدود وغيره.

بل أكثرهم لا يسوغون الحد إلا بما يميز المحدود عن غيره، ولا يجوز أن يذكر في الحد ما يعم المحدود وغيره، سواء سمي جنسا أو عرضا عاما، وإنما يحدون بما يلازم المحدود طردا وعكسا، ولا فرق عندهم بين ما يسمى فصلا وخاصة ونحو ذلك مما يتميز به المحدود عن غيره.

وذلك مشهور في كتب أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر وأبي إسحق وابن فورك والقاضي أبي يعلى وابن عقيل والنسفي وأبي علي وأبي هاشم وعبد الجبار والطوسي ومحمد بن الهيثم وغيرهم"[45] ص14–15

فالغرض من الحد إذن عند علماء الإسلام أن يتميز المحدود عن غيره فقط، فهو من باب شرح الاسم والتعريف، وعند الأرسطيين أن تحصل صورة المحدود في الذهن، حتى أن من لم ير المحدود إذا سمع الحد أمكن له أن يتصوره على حقيقته، قال التهانوي: "و(الحد) عند الأصوليين مرادفٌ للمعرِّف – بالكسر– وهو ما يميّز الشيء عن غيره، وذلك الشيء يسمّى محدودا و معرَّفا– بالفتح[47] 1058/1

والسبب الأصيل في عزوف علماء الإسلام عن الحد الأرسطي هو ما سبق أن أشرنا إليه من أن فيه معنى ميتافيزيقيا، يصعب معه تحصيله، وذلك لأن الحد عندهم ما دام الغرض منه تصوير المحدود على الحقيقة فإنه يجب أن يتكون من جنس المحدود وفصله، والجنس عندهم بمنزلة مادة الشيء، أي هيولاه، والفصل بمنزلة صورته، وصورة الشيء كماله، وما به قوامه، وهو علة الجنس، لاستحالة وجود الجنس المطلق.

والعلة بهذا المعنى مما لم يقبله علماء الإسلام، وبخاصة الأشعرية منهم، لأنه لا علة لشيء في آخر، أي لا مؤثر إلا الله، والعلة عندهم مجرد لازم غير مؤثر، أي علامة أو أمارة، أو معرِّف، أضف إلى ذلك أن غرض الإسلاميين من الحد هو تمييزه، لا تحصيل ماهيته، وعليه فهم في غير حاجة إلى تكلف ما لا يدرك، أو ما يعسر إدراكه، "فصعوبة التوصل إلى الحد إذن ناتجة من تعريف الحد الأرسططاليسي من أنه المعرف للماهية، أما إذا كان قصد به التمييز غير الذاتي بين المحدود وغيره كان في غاية السهولة[48] ص105

ومما يؤكد انصراف علمائنا عن منطق أرسطو بعد ثبوت عزوفهم عن الحد، أنهم لم يقولوا بالقضية الكلية التي "هي مادة البرهان عنده...والقضية الوحيدة التي يعترف بها مفكرو الإسلام هي القضية الجزئية[49] 40/1، وهو ما برهن عليه الشيخ ابن تيمية بكثير من الأدلة

وذلك لأن العلم بالقضية الكلية إن كان بديهيا كان العلم ببديهية أفرادها أولى، وأما إن كان نظريا فإنه يحتاج إلى دليل بديهي، وهذا يؤدي إلى الدور المعي أو التسلسل، وكلاهما باطل[45] ص107

وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن الاستدلال لا بد من التنبيه هنا إلى أن سيبويه في الكتاب كثيرا ما يستعمل مصطلح الحد، وهو قطعا لا يريد به التعريف بالجنس والفصل، ولكن القارئ العادي قد يفهم ذلك، فما هو الحد

عنده يا ترى ؟

إن الحد عند سيبويه هو: "الوصف المميز لطريقة صوغ وحدة أو أي عمل" [50] ص124 فصوغ جمع تكسير لمفردة ما لا يكون في العربية إلا بطريقة معينة، وصوغ تصغير لكلمة ما لا يكون أيضا إلا بطريقة معينة، والنسبة إلى كلمة أيضا لا تكون إلا بطريقة معينة، وهكذا الجمل، لا تصاغ جملة مفيدة إلا بطريقة معينة، وهذه الطريقة أو تلك لا تعرف إلا بتصفح كلام العرب والتعرف على طريقتهم في الصوغ، فإذا حددها النحوي صارت حدا يصوغ على وفقه ما شاء من كلم وعبارات.

"فالحد عند النحاة الأولين لا يحدد المعاني والمفاهيم، بل يختص بضبط الإجراءات أو العمليات التي تتولد منها العبارات، ولا يكون للحد عند سيبويه ومعاصريه أي وظيفة أخرى إلا هذا التحديد الإجرائي" [50] ص122

1. 2. 2. 2. الاستدلال

ونقصد به هنا أدلة العقول التي كان يعتمد عليها الأصوليون متكلمين وفقهاء كمناهج للبحث العلمي، "صوَّر الأولون بها حججهم، واستنبط الآخرون بها أحكامهم" [48] ص111، وأهم هذه الأدلة القياس الأصولي، أو قياس الغائب على الشاهد، ويكاد يكون واحدا عند الجميع، ويتلوه في المرتبة أدلة أخرى استعملها أوائل الأصوليين قبل أن يغزوهم المنطق الأرسطي.

وقد فرق الأستاذ الدكتور علي سامي النشار بين القياس الأصولي وقياس التمثيل الأرسطي رغم ما يتوهم من اتحاد طبيعتهما وهي الانتقال من جزئي إلى جزئي بفوارق جد بيِّنة بحيث يظهر معها أنهما مختلفان في جوهرهما وفي طريقة العلاج والعرض.

أولا: اعتبار جميع المتكلمين وكثير من الأصوليين- قبل عصر الغزالي- القياس الأصولي أو قياس الغائب على الشاهد موصلا إلى اليقين، بينما قياس التمثيل الأرسطي لا يفيد إلا الظن.

ثانيا: أرجع الأصوليون القياس إلى نوع من الاستقراء العلمي الدقيق القائم على قانونين: قانون العلية، وقانون الاطراد، وهو ما تابعهم عليه فيما بعد جون ستيوارت مل.

وسر هذين القانونين اعتقاد علماء الإسلام أن الكون من عرشه إلى فرشه له نظام يحكمه، لأنه خلق الله، والله حكيم، وكل أفعاله محكمة، وبالتالي فأحداث الكون الطبيعية تخضع لقوانين مطردة، فإذا وقع أن شيئا حدث لعلة ما في ظروف معينة، أمكن أن يتكرر حدوثه بنفس العلة في ظروف مشابهة، وهذا منشأ العلاقات الكلية واللازمة بين العلة والمعلول، ومنشأ اطرادها.

وابتناء القياس الأصولي كالاستقراء العلمي على هذين القانونين يجعله بمنأى عن مشابهة قياس التمثيل الأرسطي، بل يجعله – على حد قول الدكتور النشار- "مخالفا للمنطق الأرسطي تمام المخالفة" [48] ص113.

وإذا كان هذا النوع من القياس يقوم على أساس الارتباط العلي، فإن هناك نوعا آخر من القياس عرفه علماء الإسلام يقوم على أساس الارتباط العرضي، فيكتفى فيه بما بين المقيس والمقيس عليه من مشابهة، وهو بخلاف الأول ظني لا يقيني، قال الدكتور النشار: "والعجيب أن المناطقة المحدثين بحثوا أيضا في هذين القسمين من أقسام التمثيل" [48] ص114.

وحتى يتبين جيدا مدى التخالف بين القياس الأصولي وقياس التمثيل الأرسطي يجب تفصيل القول في أهم أركان القياس الأصولي وهو العلة، لأن بها أمكن رده إلى نوع الاستقراء العلمي التجريبي.

ذلك لأن كل علماء الإسلام يعتقدون نظامية الكون، وأنه عالم الأسباب، أي عالم الحكمة، وإذا كان بينهم من خلاف فهو ذاك الذي كان بين المعتزلة والأشاعرة في طبيعة العلة، فعلى رأي الأولين العلة مؤثرة بذاتها، لكن ليس استقلالا كما هو رأي الأرسطيين، ولكن بقوة أودعها الله فيها، وعلى رأي الأشاعرة فإنها غير مؤثرة، ولكنها أمارة أو معرِّف أو باعث فقط، أو مؤثرة ولكن بفعل الله لا بطبيعتها ولا بقوة فيها.

1. 2. 2. 3. شروط العلة

وقد اشترط الأصوليون في علة القياس أن تكون: –

1– مؤثرة في المعلول: – و"هو أن يغلب على ظن المجتهد أن الحكم حاصل عند ثبوتها لأجلها دون شيء سواها"[51]ص132.

2– مطردة ومنعكسة: " أي كلما وجدت العلة وجد المعلول، وكلما فقدت العلة فقد المعلول"[52]ص44.

3– منضبطة غير مضطربة: "لأن تأثيرها لحكمة مقصودة للشارع، لا حكمة مجردة لخفائها"[51]5/133.

4– ظاهرة جلية: "وإلا لم يمكن إثبات الحكم بها في الفرع"[51]5/134.

5– سالمةً بشرطها: " أي بحيث لا يردها نص ولا إجماع"[51]5/135

6– غير معترضة: أي " أن لا يعارضها من العلل ما هو أقوى منها"[51]5/135.

7– وألا توجب للفرع حكما وللأصل حكما آخر غيره[51]5/146

8– وألا توجب ضدين لأنها تكون حينئذ منتجة لحكمين متضادين[51]5/147

قال الدكتور علي سامي النشار وقد ذكر من شروط العلة الاطراد والانعكاس والتأثير والانضباط: "ولا نجد لهذه الشروط شبيها في المنطق الحديث"[48]ص117.

1. 2. 2. 4. مسالك العلة

وقد استعمل المسلمون طرقا في اكتشاف العلة وتحقيقها، منها ما سبق ذكره في الشروط وهي:

1 . الاطراد: بأن تدور العلة مع الحكم وجودا، فكلما ظهرت ظهر، وهو نفسه طريق التلازم في الوقوع عند جون ستيوارت مل . واضع المنهج التجريبي الاستقرائي عند الغربيين . فإنه قال: "إذا اتفقت حالتان أو أكثر للظاهرة التي نبحثها في أمر واحد فقط، كان ذلك الأمر الواحد الذي تشترك فيه كل الحالات علة أو معلولا للظاهرة التي نحن بصددها"[49]1/42

2 . الانعكاس: بأن تدور العلة مع الحكم عدما، فكلما اختفى اختفت، وهو عين طريق التخلف في الوقوع عند مل، فقد قال: "إذا وجدنا حالتين: حالة تقع فيها الظاهرة، وحالة لا تقع فيها، يشتركان في كل شيء ما عدا شيئا واحدا يظهر في الحالة الأولى ولا يظهر في الحالة الثانية استنتجنا أن هذا الشيء هو العلة أو المعلول، أو جزء ضروري من علة أو معلول الظاهرة"[49]1/42

3 . الدوران: بأن تدور العلة مع المعلول وجودا وعدما، وهو قانون التلازم في الوقوع والتخلف عند مل، حيث قال: "إذا بحثنا حالتين تظهر في كل منهما ظاهرة معينة، فوجدنا أنهما تختلفان في كل شيء عدا أمر واحد فقط، وحالتين أخريين لا تظهر فيهما الظاهرة فوجدنا أنهما لا تتفقان في شيء عدا تغيب ذلك الأمر، فإننا نستنتج أن ذلك الأمر الموجود في المثالين هو علة الظاهرة"[49] 42/1

4 . تنقيح المناط: بأن يحذف الباحث القائس ما لا يصلح للعلية من أوصاف المحل، وأن يعين بعد ذلك من بين ما تبقى العلة، "وتنقيح المناط يشبه الطريقة السلبية في إثبات الفرض عند المحدثين، وهي طريقة الحذف... وهذه الطريقة هي أن يكون لدينا عدد من الفروض فنضع قائمة لها...ثم نقوم بحذف الفروض التي تناقض التجارب التي نعملها لتحقيق المسألة التي نريد بحثها، ثم نعتبر الفرض الباقي في القائمة هو الفرض الصحيح".[49] 42/1

وليس من التبجح أن نزعم أن هذه الأسس المنهجية في البحث والاستنباط والاستدلال هي مما سبق إليه المسلمون، وعنهم أخذها روجر بيكون (1214 . 1294)، الذي اطلع على الكثير من علوم العرب، وبها ألهم فرنسيس بيكون (1561 . 1626)، الذي يعد أول تجريبي حقيقي في العصور الحديثة، ومنهما انتقلت إلى ج.س.مل (1806 .1873) ليصوغها الصياغة النهائية[49] 44/1

"يقول برتراند راسل الإنجليزي Berter andrussel الفيلسوف والعالم الرياضي في كتاب the scientificoutlook: طيلة العصور التي كانت ممسوحة بالظلمة والجهل، في مرحلة العمل، المسلمون هم الذين كانوا يقدمون سنة الحضارة، وكل معرفة علمية التي كسبها علماء كروجر بيكون Croger bacon في أواخر القرون الوسطى قد اقتبست منهم"[53] ص126

وليس صحيحا ما زعمه بعضهم أن المسلمين استخدموا منهج البحث بهذه الأسس في الفقهيات فقط، بل استخدموه في شتى المجالات ومنها الطبيعيات، والدليل على ذلك أن الدوران مثلا وهو أهم هذه الأسس صرح الكثير من علماء المسلمين أنه هو التجربة، فقد قال القرافي مثلا: "الدوران عين التجربة، وقد تكثر التجربة فتفيد القطع، وقد لا تصل إلى ذلك"[54] 3345/8، وقال النيسابوري: "الدورانات الدالة على علية المدار كثيرة جدا، تفوق الإحصاء، وذلك لأن جملة كثيرة من قواعد علم الطب إنما ثبتت بالتجربة، وهي الدوران بعينه".[54] 3345/8

1. 2. 2. 5. الفروق بين العلة عند المسلمين وعند الغربيين

وعليه فإنه رغم وجود اختلافات بين طبيعة العلة عند علماء الأصول وطبيعتها عند ج.س.مل فإن طرائق هذا الأخير في الوصول إليها مطابقة لمسالك العلة عند الأولين، وقد وضح الدكتور محمود يعقوبي أوجه الاختلاف بين العلتين وحصرها في فروق خمسة:

1 . العلة عند مل طبيعية (فيزيائية)، وعند الأصوليين شرعية.

أي: "أن العلة عند (ج.س.مل) ظاهرة طبيعية يفسر وجودها وجود ظاهرة طبيعية أخرى، في حين أن العلة عند علماء الأصول ظاهرة سلوكية، نفسر بها حكما شرعيا"[54] ص184

2 . العلة عند مل عقلية، وعند الأصوليين نقلية.

أي أن العلة عند مل يحددها العقل، وعند الأصوليين يحددها الشارع.

3 . العلة عند مل أنطولوجية، وعند الأصوليين موجبة.

أي أنها عند مل: " تفسر وجود الشيء دون انشغال بفكرة الإيجاد ولا بكيفية حصوله...

لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى العلة الشرعية، لأن هذه العلة لا توجد الحكم بل توجبه فقط، وتوجبه على المكلف الذي يتعين عليه الفعل أو الترك"[54]ص186

4 . العلة عند مل متغيرة، وعند الأصوليين ثابتة.

أي أنها عند مل: "لها تاريخ، لأنها علة متطورة ومتغيرة بحسب تدرج العقل البشري في تفسير الظواهر الطبيعية...(بينما) العلة الشرعية باعتبار كونها جزءا من خطاب الله، فهي لا تقبل التغيير ما دام كمال الله يقتضي أن يكون خطابه قديما لا يقبل التغيير، لأن هذا الخطاب من لوازم القديم الذي هو إحدى صفاته الدالة على كماله".[54]ص188

5 . تصور العلة الشرعية يتقوى بتصور العلة الطبيعية، وتكتسي منها المعقولية ولا عكس.

"ومعنى هذا أن العالِم الأصولي يمكنه أن يقيس الغائب على الشاهد، وبالتالي يمكنه أن يجد في العلة الطبيعية دليلا مرشدا إلى العلة الشرعية، بناء على أن تماثل العلتين يقتضي تماثل معلوليهما".[54]ص191

وقد انتهى الدكتور يعقوبي بعدما بين أوجه الاختلاف والوفاق بين مسالك العلة عند الأصوليين وطرائق الاستقراء عند الغربيين إلى أن اختلاف طبيعة العلة عند الأصوليين عنها عند الغربيين هو الذي منع الدارسين غربيين وعربا إلا القليل من تبين التشابه بين مسالك العلة وطرائق الاستقراء، فقال:

"ولهذا فإننا نعتقد أن في عرضنا لمسالك العلة عند الأصوليين ولطرائق الاستقراء عند (ج.س، مل) ما يكفي لأن يحمل كل ذي نظر سليم ونية حسنة على المقارنة بينهما، لكي يجد إلى جانب المادة التي يختلفان في طلبها صورة واحدة، لا ينكر وحدتها إلا مكابر سقيم النظر أو سيء النية".[54]ص213

ثم قال: "ولا يمكن أن يكون الاختلاف في المادة التي هي العلة الطبيعية التي تطلبها طرائق الاستقراء، والعلة الشرعية التي تطلبها مسالك العلة، اختلافا جوهريا بينهما، لأن العبرة في المنهج بصورته، وليس بالمادة التي يعالجها".[54]ص214

وجذور القياس الأصولي موجودة بصورة فطرية في أقيسة القرآن والنصوص النبوية واجتهادات الصحابة رضي الله عنهم، وأول من صاغ هذا القياس الصياغة الفنية هو الإمام الشافعي في كتابه الرسالة.

هذا فيما يخص القياس الأصولي على الخصوص الذي هو أهم الأدلة العقلية لاستنباط الأحكام الشرعية من مظانها (نصوص القرآن والسنة)، ذكرناه على انفراد لما له من أهمية كبرى في احتجاج الفقهاء باسم قياس التمثيل، وفي احتجاج المتكلمين باسم قياس الغائب على الشاهد.

1. 2. 3. الدليل العلمي عند علماء المسلمين

وأما فيما يخص الدليل بصفة عامة عند علماء الإسلام من كل الطوائف (سنة وشيعة وغيرهما) فهو كل ما يستلزم المدلول، بحيث يكون الدليل ملزوما والمدلول لازما، وهو ما أجهد الشيخ ابن تيمية نفسه في إثباته في كتابه (الرد على المنطقيين)، فبعد أن أثبت أن الدليل العلمي لا ينحصر فيما زعمه مناطقة اليونان من أنواع القياس الحملي والشرطي بين أن الدليل العلمي هو كل ما استلزم المدلول، وأنه لا يتوقف على مقدمتين كما ادعوا وأن روح الاستدلال هو التلازم بين الدليل والمدلول.

ومن هنا وجدنا أن أحسن تعريف للدليل عند علماء الإسلام هو ما جاء في كشاف التهانوي: "هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر"[47] 1380/1، وفيه: "لا معنى للدليل إلا ما يلزم من العلم به العلم بالمدلول"[47] 283/1، ويؤكد هذا قول الآمدي في الإحكام: "إن الدليل ما يلزم من ثبوته لزوم المطلوب قطعا، أو ظاهرا".[56] 118/4

والتلازم بين الدليل والمدلول معناه: " أن يطرد ترابط بين شيئين بحيث إذا تأملت أحدهما تصورت الآخر"[52]ص40، ذلك لأن أحداث الكون متصل بعضها ببعض، فما من حدث إلا ويحدث معه آخر: قبله أو معه أو بعده، ونحن نستدل بما نراه من الأحداث على ما لم نره مما يسبقها أو يصاحبها أو يعقبها، وعلمنا بما هو مشاهد لنا منها علم ضروري، لأنه حاصل بإحدى الحواس، وبمنزلته ما هو حاصل بالبداهة، وعلمنا بما لم نشاهده منها علم نظري لأننا نستدل عليه بما هو مشاهد.

لكن يجب التذكير بأن " التلازم إنما يثبت بالاستقراء"[57]ص215 أي: أن اطراد الترابط بين شيئين إنما يعرف بالاستقراء، وهو التتبع والتصفح المستمر، بأن يثبت عن طريق المشاهدة المتكررة أن هذا الحدث كلما وقع سبقه أو صحبه أو أعقبه وقوع آخر، "ودليل التلازم الطرد... والطرد وحده كاف في التلازم، إنما يؤتى بالعكس لتقويته"[57]ص215، فيصير هذا الارتباط والتلازم وسيلة للاستدلال بأحدهما على الآخر.

"وذلك كدلالة النحول الشديد على المرض، وكدلالة المآذن في البلدة على إسلام أهلها، وكدلالة صوت الصفارة الخاصة بعربة الإطفاء على حدوث حريق، وكدلالة عربدة الرجل في الطريق على أنه قد شرب مسكرا".[52]ص41

وليس يشترط في الدليل أو الدال – كما في الأمثلة السابقة – أن يكون علة في المدلول، لأن الذي يهم هنا هو التلازم بينهما في حد ذاته، إذ هو وجه دلالة الدليل على المدلول، " وسبيل الاستفادة (من دلالة التلازم) أن تتأمل في ظاهرة ما، تشاهدها أمامك، فإن رأيت – عن طريق دلالة الاستقراء – أن تلك الظاهرة تستلزم حقيقة معينة، كان من الطبيعي في ميزان العقل أن تؤمن بها، ولو لم تجدها ماثلة أمام عينيك"[52]ص41

ولكن يجب التنبيه إلى أن هذا التلازم بين الشيئين يختلف قوة وضعفا، لأنه قد يكون غير بين وقد يكون بينا، تارة بالمعنى الأعم وتارة بالمعنى الأخص.

فالتلازم غير البين هو ما يحتاج لإثباته إلى دليل منفصل " كالتزام زوايا المثلث لقائمتين، فإن العقل لا يجزم بذلك لكل مثلث ما لم يطلع على برهان آخر مثبت له، كتصور الدائرة ومعرفة درجاتها، ومن ثم فإن هذا التلازم

وحده لا يعتبر دليلا، لأنه هو نفسه يحتاج إلى برهان ودليل عليه، ولكنه يعتبر جزءا من دليل، يتكامل بضم تتمته إليه".[52، ص42]

والتلازم البين بالمعنى الأعم ما لا يكفي فيه تصور اللازم والملزوم وإنما يحتاج إلى شيء من التأمل، أو إلى واسطة كالحدس والتجربة "كدلالة الشيء الممكن على أنه حادث"[52، ص43] فهو لا يتبين إلا بتأمل في معنى الممكن وأنه ما يقبل الوجود والعدم، فلا يوجد إلا بمرجح، وفي معنى الحادث وأنه ما كان معدوما فوجد.

والتلازم البين بالمعنى الأخص هو ما يكفي فيه مجرد تصور اللازم والملزوم.[47، 2/645] " كدلالة سيارة الإسعاف على المريض"[52، ص43] "فإن الذي يرى سيارة الإسعاف وهي تنهب الأرض بصفيرها المتواصل، لا يشك أن ثمة مريضا يعاني من حالة خطيرة على حياته، وإن لم يكن يراه بعينيه، بل لعله لا ينتبه لحقيقة السيارة التي تمر أمام عينيه بمقدار ما ينتبه لحالة المريض التي تقفز إذ ذاك إلى ذهنه".[52، ص43]

ثم إن التلازم بين أمرين قد يكون في الذهن وقد يكون في الخارج، أي الواقع في نفس الأمر، وقد يكون في كليهما، فالأول مثل لزوم البصر للعمى، فإن العمى هو سلب البصر، ولذلك هما لا يجتمعان، أي في الخارج، للتنافي بينهما الذي هو من نوع التنافي بين العدم والملكة، ولكن ذهنيا كلما ذكر العمى حضر معنى البصر.[58، ص15]

والثاني مثل لزوم السواد للغراب، فإنَّ مَن لم ير الغراب قط وسمع بأنه طائر أمكن له أن يتصور أنه أبيض، ولكن في الخارج لا يمكن للغراب إلا أن يكون أسود، فلزوم السواد للغراب هو في الخارج فقط وليس في الذهن.[58، ص15]

والثالث مثل لزوم الزوجية للأربعة، فإن الزوجية أي الانقسام إلى متساويين لازم للأربعة في الذهن وفي الخارج، حيث أن كل من فهم معنى الأربعة فهم أنها زوج.[58، ص14]

وهذا التلازم بأنواعه الثلاثة معتبر عند علماء الأصول والبيان، بينما عند المناطقة لا يعتبر منه إلا ما كان في الذهن أو في الذهن وفي الخارج، وفي هذا يقول الشيخ سعيد قدورة:

"وهذا اللازم الثالث –أي اللازم في الخارج فقط– لا يطلق عليه في علم المنطق دلالة التزام، وأما في فن الأصول وفن البيان فلا يشترطون في دلالة الالتزام أن يكون اللزوم ذهنيا، بل يطلق اللزوم بأي وجه أمكن، ولذلك كثرت الفوائد التي يستنبطونها من الكتاب والسنة وألفاظ الأئمة، كدلالة قوله تعالى: "وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا"[59] الآية: 15 مع قوله تعالى: "وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ"[36] الآية: 233 على أن أقل الحمل ستة أشهر، لأن هذا المدلول لازم على اللفظين، ويصدق عليه دلالة اللفظ على معنى خارج عما وضع له اللفظ، وليست بدلالة الالتزام عند المنطقيين، لاشتراطهم فيها كون اللزوم ذهنيا، بحيث يكون لا يمكن أن يحصل الشيء في العقل إلا ويحصل معه شيء آخر لازم لذلك الشيء".[60، ص46]

وواضح من هذا الفرق بين المناطقة وعلماء الإسلام أن اهتمام هؤلاء إنما باللزوم أو التلازم مطلقا، واهتمام أولئك إنما باللزوم العقلي، لأنه في اعتقادهم الوحيد الذي يلزم عنه اليقين، بينما علماؤنا يعتمدون على اللزوم الخارجي زيادة على العقلي لأنه يمثل سنن الله الكونية التي لا تتخلف إلا لانعدام شرط أو وجود مانع، وهذا محض العلم.

ويؤكد هذا قول التهانوي: "المنطقيون اشترطوا في دلالة الالتزام اللزوم الذهني المفسّر بكون المسمّى بحيث يستلزم الخارج، بالنسبة إلى جميع الأذهان، وبالنسبة إلى جميع الأزمان، لاشتراطهم اللزوم الكلّي في الدلالة كما سبق، وأهل العربية والأصول وكثير من متأخري المنطقيين والإمام الرازي لم يشترطوا ذلك، فالمعتبر عندهم مطلق اللزوم، ذهنيا كان أو خارجيا، لاكتفائهم باللزوم في الجملة في الدلالة".[47] 1/1371

ثم هذا التلازم قد يكون قطعيا وقد يكون ظنيا، والقطعي هو الذي لا يتخلف فيه اللازم عن الملزوم، والظني هو الذي قد يتخلف فيه اللازم عن الملزوم، "فالأول كدلالة المخلوقات على خالقها سبحانه وتعالى وعلمه وقدرته ومشيئته ورحمته وحكمته، فإن وجودها مستلزم لوجود ذلك، ووجودها بدون ذلك ممتنع، فلا توجد إلا دالة على ذلك.ومثل دلالة خبر الرسول على ثبوت ما أخبر به عن الله، فإنه لا يقول عليه إلا الحق إذ كان معصوما في خبره عن الله لا يستقر في خبره عنه خطأ البتة.فهذا دليل مستلزم لمدلوله لزوما واجبا لا ينفك عنه بحال".[45]ص165–166

وهذا التلازم قد يكون بين وجودين أو إثباتين، وقد يكون بين عدمين أو نفيين، أو بين وجود وعدم، "ويستدل بكل منهما على وجود وعدم، فإنه يستدل بثبوت الشيء على انتفاء نقيضه وضده، ويستدل بانتفاء نقيضه على ثبوته، ويستدل بثبوت الملزوم على ثبوت اللازم، وبانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم، بل كل دليل يستدل به فإنه ملزوم لمدلوله".[45]ص165–166

هذا وقد بين الشيخ ابن تيمية خطأ المنطقيين في حصرهم الأدلة في القياس والتمثيل والاستقراء، وأن دليل حصرهم ناقص، واستدرك عليهم: "الاستدلال بالكلي على الكلي الملازم له، وهو المطابق له في العموم والخصوص، وكذلك الاستدلال بالجزئي على الجزئي الملازم له، بحيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر، ومن عدمه عدمه، فإن هذا ليس مما سميتموه قياسا ولا استقراء ولا تمثيلا، وهذه هي الآيات".[45]ص163

وابن تيمية يقصد بالآيات . جمع آية: العلامات . جمع علامة: "وهي الدليل الذي يستلزم عين المدلول، ولا يكون مدلوله أمرا كليا مشتركا بين المطلوب وغيره، بل نفس العلم به يوجب العلم بعين المدلول، فهو العلم باستدلال جزئي على جزئي ملازم له، بحيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر، ومن عدمه عدمه".[48]ص276

وقد ضرب على ذلك أمثلة عدة فقال:

1 . " كالاستدلال بطوع الشمس على النهار، وبالنهار على طلوع الشمس"

فالاستدلال بطلوعٍ معينٍ على نهارٍ معينٍ هو استدلال بجزئي على جزئي ملازم له.

والاستدلال بجنس النهار على جنس الطلوع هو استدلال بكلي على كلي ملازم له.

2 . "الاستدلال بالكواكب على جهة الكعبة".

أ . " كالاستدلال بالجدي وبنات نعش والكوكب الصغير القريب من القطب".

ب . " الاستدلال بظهور كوكب على ظهور نظيره في العرض".

ج . " الاستدلال بطلوعه على غروب آخر وتوسط آخر".

3 ." الاستدلال على المواقيت والأمكنة بالأمكنة".

قال ابن تيمية: هو" أمر اتفق عليه العرب والعجم وأهل الملل والفلاسفة".ثم قال: "ومن عرف مقدار أبعاد الكواكب بعضها من بعض وعلم ما يقارن منها طلوع الفجر استدل بما رآه منها على مقدار ما مضى من الليل وما بقى منه.

وهو استدلال بأحد المتلازمين على الآخر.

ومن علم الجبال والأنهار والرياح استدل بها على ما يلازمها من الأمكنة"[45]ص163-164

"ويرى ابن تيمية أن العلم بكون هذا مستلزما لهذا هو جهة الدليل، ولا بد أن يكون كل دليل في الوجود مستلزما للمدلول، والآية: وهي العلم باستلزام المعين للمعين المطلوب أدق وأقرب إلى الفطرة من القياس المنطقي الذي ينتقل فيه العقل من حكم كلي عام إلى أحكام جزئية"[48]ص277

وسر الخلاف بين دليل الآية الذي هو من المنطق الفطري وقياس الشمول الذي هو من المنطق الأرسطي أن العقل ينتقل في الأول من فرد معين إلى فرد معين، بينما في الثاني ينتقل العقل من كلي مطلق وهو لا وجود له إلا في الأذهان إلى فرد فرد بعلاقة الاندراج أو الشمول، وفي ذلك على رأي الشيخ ابن تيمية طول وتعسف.

و"دليل الآية يشبه في الحقيقة مسلك الدوران في مباحث العلة الأصولية، أي: دوران المقدم أو العلة مع التالي أو المعلول وجودا وعدما، وهو ما يسميه المحدثون قانون التلازم في الوقوع وفي التخلف، وهذا ما يوضح لنا الاختلاف الشديد بين طريقي الآية، والتمثيل الأرسططاليسي"[48]ص278

والتلازم بين أمرين مهما كانا يستدل به بحسب نوعه؛ فإن كان دائما لا يعرف له ابتداء، بل هو منذ خلق الله الأرض، كوجود الجبال، والأنهار العظيمة: النيل، والفرات، وسيحان، وجيحان، والبحر، كان الاستدلال مطردا.

وإن كان أقل من ذلك مدة، مثل الكعبة شرفها الله استدل بها بحسب ذلك، فيستدل بها وعليها، فإن أركان الكعبة مقابلة لجهات الأرض الأربعة:

الحجر الأسود: يقابل المشرق.

والغربي الذي يقابله . ويقال له الشامي . يقابل المغرب.

واليماني: يقابل الجنوب.

وما يقابله يقال له: العراقي إذا قيل للذي من ناحية الحجر الشامي.

وإن قيل لذاك: الشامي، قيل لهذا: العراقي فهذا الشامي العراقي يقابل الشمال وهو يقابل القطب، وحينئذ فيستدل بها على الجهات، ويستدل بالجهات عليها.

وما كان مدته أقصر من مدة الكعبة، كالأبنية التي في الأمصار والأشجار كان الاستدلال بها بحسب ذلك، فيقال: علامة الدار الفلانية أن على بابها شجرة من صفتها كذا وكذا وهما متلازمان مدة من الزمان.

فهذا وأمثاله استدلال بأحد المتلازمين على الآخر، وكلاهما معين جزئي، وليس هو من قياس التمثيل".[45]ص164-165

والخلاصة: أن"الضابط في الدليل أن يكون مستلزما للمدلول، فكل ما كان مستلزما لغيره أمكن أن يستدل به عليه، إن كان التلازم من الطرفين أمكن أن يستدل بكل منهما على الآخر، فيستدل المستدل مما علمه منهما على الآخر الذي لم يعلمه"[45]ص165

وهذا في رأي الشيخ ابن تيمية هو الذي جعل نظار المسلمين يعدلون عن طريق المنطقيين، فعرفوا الدليل بأنه: "هو المرشد إلى المطلوب، وهو الموصل إلى المقصود، وهو ما يكون العلم به مستلزما للعلم بالمطلوب.أو: ما يكون النظر الصحيح فيه موصلا إلى المطلوب، وهو ما يكون النظر الصحيح فيه موصلا إلى علم أو إلى اعتقاد راجح"[45]ص165.

وأشار إلى أن نظار المسلمين اختلفوا فيما يوصل إلى اعتقاد راجح، أو ما يسمى بغلبة الظن هل يسمى في الاصطلاح دليلا، أو يخص باسم الإمارة، قال: "والجمهور يسمون الجميع دليلا، ومن أهل الكلام من لا يسمي بالدليل إلا الأول"[45]ص165

وما ذهب إليه الجمهور هو الحق، لأن التلازم قطعي بين ما قد يسمى أمارة . ويفيد الظن . وبين المظنون، كما إذا أغيم الجو بالغيم الرطب، فإنه يحصل ظن حدوث المطر، وإنما الفرق بين ما يستلزم العلم وما يستلزم الظن في المطابقة، أي في ضرورة حصول المعلوم في الأول، وإمكان حصول المظنون في الثاني.

"وحاصله أن ظن المطر في المثال المذكور ملازم لظن رطوبة الغيم، بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر، كما لا ينفك العلم الحاصل عن الدليل عن العلم بوجه دلالة الدليل، فإذا زال ظن المطر كشف زواله عن زوال ظن الرطوبة، فإنه هو الأمارة، لا نفس الغيم فإنه مشاهد لا مظنون، ولا نفس الرطوبة فإنها في حيز المجهولات، لعدم تحققها إلا بتحقق المطر، نعم بين العلم والظن فرق، فإن العلم لا ينفك عن متعلقه، بخلاف الظن".[57]ص54-55

1. 2. 4. طرق إسلامية أخرى في الاستدلال:

قال إمام الحرمين الجويني (419هـ-478هـ) في (البرهان في أصول الفقه)، في (باب القول في العلوم ومداركها وأدلتها): "رتب أئمتنا أدلة العقل ترتيبا ننقله ثم نبين فساده، ونوضح مختارنا فنكون جامعين بين نقل تراجم المذاهب، والتنبيه على الصواب منها. قالوا:

أدلة العقول تنقسم أربعة أقسام:

أحدها: . بناء الغائب على الشاهد.

والثاني: . إنتاج المقدمات النتائج.

والثالث: . السبر والتقسيم.

والرابع: . الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه"[61]1/126-127

وهذا يعني أن هذه الأدلة التي ذكرها كان معمولا بها قبله من طرف أئمة الكلام المعتزلة والأشاعرة على الخصوص، لأن هؤلاء كانوا فحولة علم الكلام من بين سائر علماء الأمة الإسلامية.

ولا يهمنا أن يضعف الجويني هذه الأدلة ولا أن يرفضها، وإنما الذي يهمنا هو اعترافه بأنها أدلة عمل بها من

سبقه من الأئمة، وأنها على ما يبدو خلو من التأثر بمنطق أرسطو وفلسفة اليونان.

1. 2. 4. 1. قياس الغائب على الشاهد:

وأول هذه الأدلة هو قياس الغائب على الشاهد، وأصل الشاهد الحاضر، لأنه يشاهد، أي يدرك بالحواس، وأهمها البصر، فهو معلوم، والعلم به ضروري، وأصل الغائب ما ليس كذلك، أي ما لا يدرك إلا بالاستدلال، أي بالعقل أو البصيرة، فالعلم به نظري، ولذلك قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: " إنا نسمي المعلوم شاهدا، وما ليس بمعلوم غائبا، اصطلاحا منا" [62]1/165 وقال القاضي أبو يعلى الحنبلي (ت458هـ): "وحَدُّ الشاهدِ ما علم ضرورة، وحَدُّ الغائبِ ما يتوصل إلى معرفته بالتأمل والنظر" [63]ص42.

ولكنَّ المتكلمين غالبا ما يستعملون هذا القياس في إثبات صفات الله عز وجل أو نفيها قياسا على الإنسان، من باب: "خلق الله آدم على صورته" [64]5/2299، ولذلك قال في شرح المواقف: "وإنما يسلكونه إذا حاولوا إثبات حكم لله سبحانه فيقيسونه على الممكنات قياسا فقهيا ويطلقون اسم الغائب عليه تعالى لكونه غائبا عن الحواس". [24]1/190

ولعل هذه الثنائية مأخوذة من قوله تعالى: "عالم الغيب والشهادة" الذي تردد في القرآن عشر مرات [65]، قال ابن الجوزي: "قوله تعالى: {عالم الغيب} وهو ما غاب عن العباد مما لم يعاينوه، {والشهادة} وهو ما شاهدوه ورأوه"، [66]2/46 غير أن الله عز وجل حسب التعبير القرآني لا يدخل في هذه الثنائية، وإن كان يصدق عليه أنه غيب، لأنه لا يرى بالأبصار، وإنما يشاهد بالبصائر.

وقياس الغائب على الشاهد هو نفسه القياس الأصولي المركب من الأصل والفرع والعلة والحكم، بل هو صادق على كل قياس، وقد نقل القاضي عبد الجبار عن أحد رؤوس المعتزلة وهو أبو هاشم أنه كان يجعل قياس الغائب على الشاهد استدلالا بالمعلوم على ما لا يعلم، قال القاضي: "ولكن هذا الإطلاق يقتضي في كل استدلال أنه استدلال بالشاهد على الغائب، لأن الدليل أبدا معلوم، والمدلول غير معلوم".ثم قال: "ولا شبهة أن العلماء قد خصوا بذلك بعض ضروب الاستدلال دون بعض" [62]1/164 يقصد اصطلاحا منهم.

وقد عرف الباقلاني قياس الغائب على الشاهد أثناء ذكره لأنواع الأدلة فقال: "ومنها أن يجب الحكم والوصف للشيء في الشاهد لعلة ما، فيجب القضاء على أن من وصف بتلك الصفة في الغائب فحكمه في أنه مستحق لها لتلك العلة حكم مستحقها في الشاهد لأنه يستحيل قيام دليل على مستحق الوصف بتلك الصفة مع عدم ما يوجبها". [20]ص12

ثم مثل لذلك بقوله: "وذلك كعلمنا أن الجسم إنما كان جسما لتأليفه، وأن العالِم إنما كان عالِماً لوجود علمه، فوجب القضاء بإثبات علم كل من وصف بأنه عالِم، وتأليف كل من وصف بأنه جسم أو مجتمع، لأن الحكم العقلي المستحق لعلة لا يجوز أن يستحق مع عدمها، ولا لوجود شيء يخالفها، لأن ذلك يخرجها عن أن تكون علة للحكم". [20]ص12

1. 2. 4. 2. الجوامع العقلية للقياس

وقد أطبق المتكلمون على أنه لا يجوز التحكم بقياس الغائب على الشاهد من غير جامع عقلي، قال الجويني: "ومن التحكم به شبهت المشبهة وعطلت المعطلة وعميت بصائر الزنادقة، فقالت المشبهة: لم نر فاعلا ليس متصورا، وقالت المعطلة: الموجود الذي لا يناسب موجودا غير معقول"[40]1/127

يقصد بذلك أن المشبهة أدرجت الحق عز وجل في وصف جامع هو مناط الحكم مع الخلق، ولم يراعوا أنه عز وجل " ليس كمثله شيء"، [67]الآية: 12 فشتان بين القديم والمحدث، وأن المعطلة بالغت في تنزيهه إلى درجة إنكار الصفات التي جاء بها النقل، وأيد وجودها العقل، فقالت صفاته عين ذاته، "وأما الزنادقة فلم يثبتوا لله شيئا ولا حتى الوجود"[68]ص155

قال الجويني: "ثم حصروا . أي: المتكلمون . الجوامع في أربع جهات:

أحدها: . الجمع بالعلة.

والثاني: . الجمع بالحقيقة.

والثالث: . الجمع بالشرط.

والرابع: . الجمع بالدليل"[40]1/127-128

وقال القاضي أبو يعلى الحنبلي: "وقد يستدل بالشاهد على الغائب من وجوه أربعة: أحدها: من جهة العلة، والثاني: الحد، والثالث: المصحح، والرابع: الدليل"[63]ص41

وأما القاضي عبد الجبار المعتزلي فإنه قال: " إنما يكون الاستشهاد بالشاهد على الغائب في وجهين: أحدهما للاشتراك في الدلالة، والثاني للاشتراك في العلة"[62]1/164

1. 2. 4. 2. 1. الجمع بالعلة:

أما الجمع بالعلة "فكقول مثبتي الصفات: إذا كان كون العالِم عالما شاهدا معللا بالعلم لزم طرد ذلك غائبا".[40]1/128 "وحاصل هذا الجمع أن العلة العقلية تتلازم مع معلولها، ولا يجوز تقدير واحد منها دون الآخر"[48]ص133 فكما لا يجوز تقدير عالِم دون علم لا يجوز تقدير علم دون محل يقوم به وهو العالِم، فالوصف بالمعنى المشتق دليل وجود موصوف به، فلا معنى للعالِم إلا مَنْ قامت به صفة العلم، ولا للمريد إلا من قامت به صفة الإرادة، ولا للقدير إلا من قامت به صفة القادرية، وهكذا، "فإذا ثبت في الشاهد أن كون العالِم عالما شاهداً معلل بالعلم، لزم كون الغائب العالِم معللا بالعلم أيضا"[48]ص133، وهكذا مع بقية الصفات.

وبهذا الدليل وهو قياس الغائب على الشاهد احتج الأشاعرة على إثبات صفات المعاني السبعة . التي هي القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام . على المعتزلة الذين يقولون بقياس الغائب على الشاهد وبالصفات المعنوية وينكرون صفات المعاني.

قال السنوسي في شرح الكبرى: "اعلم أن المعتزلة لما ساعدت على أن العالِم القادر الحي المريد في الشاهد عالِم بعلم وقادر بقدرة ومريد بإرادة وحي بحياة ألزمهم أهل السنة رضي الله تعالى عنهم اعتبار الغائب بها"[69]ط2/ص112.

وقال الرازي في المحصول: "كما يثبت الحكم بالقياس فقد تثبت الصفة أيضا بالقياس كقولنا: الله عالِم، فيكون له علم، قياسا على الشاهد، ولا نزاع في أنه قياس، لأن القياس أعم من القياس الشرعي والقياس العقلي".[70] 9/5

والمعتزلة إنما خالفوا مذهبهم في هذه المسألة اعتقاداً منهم أن إثبات الصفات القديمة لله هو من باب تثنية القديم، ويؤدي إلى التجسيم والتشبيه، ولذلك قالوا إن الباري تعالى يستحق هذه الصفات لذاته أو لما هو عليه في ذاته.[71] ص182

ومع ذلك فقد استدلوا على استحقاقه هذه الصفات بقياس الغائب على الشاهد، فقد اعتبر القاضي عبد الجبار كونه تعالى قادرا أول ما يعرف استدلالا من صفات القديم، قال: "وما عداه من الصفات يترتب عليه"[71] ص151 ثم قال: "وتحرير الدلالة على ذلك هو أنه تعالى قد صح منه الفعل، وصحة الفعل تدل على كونه قادرا".[71] ص151.

ثم قال: "وأما الذي يدل على أن صحة الفعل دلالة على كونه قادرا، فهو أنا نرى في الشاهد جملتين: إحداهما صح منه الفعل كالواحد منا، والأخرى تعذر عليه الفعل كالمريض المدنف، فمن صح منه الفعل فارق من تعذر عليه بأمر من الأمور، وليس ذلك إلا صفة ترجع إلى الجملة وهي كونه قادرا، وهذا الحكم ثابت في الحكيم تعالى، فيجب أن يكون قادرا، لأن طرق الأدلة لا تختلف شاهداً وغائباً".[71] ص151-152

فأنت تراه كيف استدل بقياس الغائب على الشاهد، وأثبت القادرية بالتفريق في الشاهد بين الصحيح الذي يصح منه الفعل، والمريض الذي يتعذر عليه ذلك، والله عز وجل قد صح منه الفعل، والدليل عليه وقوعه منه، قال القاضي: "وهو أجسام العالم وكثير من الأعراض"[71] ص151، وختم استدلاله بقوله: "لأن طرق الأدلة لا تختلف شاهداً وغائباً".

1. 2. 4. 2. 2. الجمع بالحقيقة أو الحد:

"والجمع بالحقيقة كقول القائل: حقيقة العالِم شاهداً مَنْ له علم، فيجب طرد ذلك غائباً"[40] 128/1 وغير الجويني يستعمل بدل الجمع بالحقيقة الجمع بالحد كالآمدي[72] 212/1 وأبي يعلى، فإنه قال: "فأما من جهة الحد فيجوز الاستدلال على أن الباري جل جلاله ليس بجسم، لما ثبت أن حقيقة الجسم أنه المؤلَّف، وجب أن لا يكون في الغائب جسما غير مؤلَّف، لأن ذلك يخرجه عن أن يكون حد الجسم"[63] ص42

"وقد اختلف المتكلمون في الحد والحقيقة: هل هما شيء واحد أم شيئان مختلفان؟ وإذا كانا شيئين مختلفين فهل يعتبر الجمع بالحد غير الجمع بالحقيقة ؟"[48] ص133-134

1. 2. 4. 2. 3. الجمع بالشرط:

وأما الجمع بالشرط فـ: "كقولنا: العلم مشروط بالحياة شاهداً فيجب الحكم بذلك على الغائب".[40] 128/1 "وتفسير هذا أنه يجب طرد الشرط شاهداً وغائباً، فإن كون العالم عالما لما كان مشروطا بكونه حيا في الشاهد وجب طرده في الغائب"[40] ص133

وعبر أبو يعلى عن الشرط بالمصحح فقال: "وأما من طريق المصحح نحو استدلالنا على أن الباري حي، لما ثبت أنه عالم قادر، لأن كون الحي حيا مصحح لكون الواحد منا عالما قادرا فلو قدرنا أن يكون في الغائب عالم قادر وليس بحي لخرج كون الحي عن أن يكون مصححا، لأن الطريق الذي به نعلم أن المتحرك أو الساكن ليسا بمصححين لكون العالم القادر منا عالما قادرا هو أن ذلك يحصل تارة مع كونه متحركا وأخرى يحصل مع انتفاء كونه متحركا، وكذلك لكون العالم والقادر يحصلان تارة مع ثبوت كونه ساكنا، وأخرى مع انتفائه، فلو قدرنا أيضا بالثبوت كون العالم القادر عالما قادرا مع انتفاء كونه حيا لخرج كون الحي من أن يكون مصححا لكون الواحد منا قادرا".[63]ص42

1. 2. 4. 2. 4. الجمع بالدليل:

وأما الجمع بالدليل فـ: "كقولنا: الحدوث والتخصيص والإحكام يدل على القدرة والإرادة والعلم شاهداً فيجب طرد ذلك غائباً".[40]1/128 "وتفسير هذا أنه يجب طرد الدليل شاهداً وغائباً، فإن كون التخصيص والإحكام دليلا على القدرة في الشاهد وجب طرده في الغائب"[48]ص133

وقال الآمدي وسمى الجمع بالدليل الجامع بالدلالة: "وأما الدّلالة: فقالوا: إذا دلّ قبول الحوادث شاهداً على استحالة تعرى القابل لها عنها لزم مثله في الغائب، لأن شرط الدلالة الاطراد".[72]1/213

وقال أبو يعلى: "وأما من جهة الدليل نحو استدلالنا على أن الباري سبحانه قادر لما ثبت أن وقوع الفعل دليل على كون الواحد منا قادرا، وجب في الغائب كونه قادرا لوجود الأفعال منه"[63]ص42

1. 2. 5. قياس الغائب على الشاهد عند المعتزلة:

هذا ويعد قياس الغائب على الشاهد عند المعتزلة أهم أنواع الاستدلال، بل هو أحد مكونات العقل الاعتزالي، لأنه قياس، والقياس أحد دعائم العقل؛وآلة من آلاته في الدفاع عن الأسس التي وضعها المعتزلة، أو في الرد على الخصوم.

وقد كانت المعتزلة أشهر مدارس علم الكلام في عهد السلف، وذلك قبل ظهور الأشاعرة بدءا من واصل بن عطاء (131هـ)، وامتازوا باستعمال العقل وتغليبه على النقل في فهم الإسلام وفي الدفاع عنه، وامتازوا من يوم ظهورهم بالدفاع عن الإسلام ضد هجمات وتشكيكات اليهود والنصارى والمجوس والهنود والزنادقة.

وقد تناول كثير من الباحثين قياس الغائب على الشاهد بالدراسة ولكن عرضا وفي بحوث موجزة، والوحيد الذي خصص له دراسة متخصصة ومتعمقة هو عبد العزيز عبد اللطيف المرشدي، من جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والفلسفة، في رسالة دكتوراه تحت عنوان" قياس الغائب على الشاهد في الفكر الإسلامي".[73]ص: ج.

وهذه الدراسة القيمة رغم أنها أعطت فكرة شمولية عن قياس الغائب على الشاهد في الفكر الإسلامي إلا أنها من وجهة نظر أشعرية فقط، ولذلك لم تبين أن قياس الغائب على الشاهد من أهم مكونات العقل المعتزلي، ولم تظهر مدى القيمة العلمية لهذا القياس، ولا ما تسبب فيه أحيانا من تأويل لنصوص قرآنية ورد أحيانا أخرى لنصوص حديثية.

قال القاضي عبد الجبار في كتابه المجموع في المحيط بالتكليف: "واعلم أن إثباته تعالى على هذه الصفات فرع على كونها في نفسها معقولة، لأن إيراد الدلالة على ما لا يعقل لا يصح، وكونها معقولة هو من الشاهد، فلهذا يعد الكلام في صفاته تعالى من باب الاستدلال بالغائب على الشاهد"[62] 164/1

وهذا إقرار منه بأن المعتزلة يعتمدون على هذا القياس لإثبات صفات الله عز وجل، ولا يجدون في ذلك غضاضة، غير أنهم ضبطوه بما سبق أن عرفناه بشروط في الجامع حتى يكون دليلا معتبرا، وفي ذلك قال القاضي:

"باب في الاستدلال بالغائب على الشاهد: اعلم أن هذا باب كبير، قد كثر كلام الناس فيه، ولعل كثيرا ممن ضل سبب ذلك أنه استدل بالشاهد على الغائب فيما هو خارج عن الباب فيه"[62] 165/1

ثم بعد أن ذكر أن أبا الحسين الخياط له كتاب فيه، وأن للشيخين كلاما متفرقا فيه، وأن أبا هاشم له مسألة فيه راح يبين وجه الاستدلال به فقال: "والأولى في هذا الباب أن نجعل هذا مخصوصا بالاستدلال بالمعلوم فيما ثبتنا على ما هو غائب عنا إذا كان الغائب لا يمكن معرفته ابتداء إلا بطريقة البناء على الشاهد، وأن نثبت في هذا الباب طريقة الأجزاء والجمل"[62] 165/1

وواضح من كلامه أن قياس الغائب على الشاهد إنما يلجأ إليه حين تمتنع معرفة الغائب إلا بقياسه على الشاهد، ولكن بشرط جامع جزئي أو جملي، وهو ما قال عنه بعد ذلك:

"فإذا ثبتت هذه الجملة:

فإما أن يكون ذلك من باب الاشتراك في الدلالة...

وإما أن يكون من باب الاشتراك في العلة.

وإما أن يكون فيما يجري مجرى العلة.

وإما أن لا يكون هناك علة ولا ما يجري مجراها، ولكن يتعلق الحكم في الشاهد بأمر ثم نوجد في الغائب ما هو أبلغ من ذلك الأمر".

ثم راح يشرح هذه الجوامع فقال:

"فالأول هو كالدلالة على صفاته جل وعز، لأنه إنما يجب كونه قادرا لثبوت الطريق فيه، وهو صحة الفعل، وهذه حال كثير من صفاته تعالى، وأكثر مسائل التوحيد تجري على هذا الحد"[62] 165/1

وفي هذه الفقرة ثلاث فوائد، الأولى: كيف أن الدليل واحد في الشاهد والغائب، والثانية: التمثيل بالقادرية لأنها الأولى ترتيبا بين الصفات، قال القاضي: "اعلم أن أول ما يعرف استدلالا من صفات القديم جل وعز إنما هو كونه قادرا، وما عداه من الصفات يترتب عليه".[71] ص151 والثالثة: أن أكثر مسائل التوحيد الذي هو أحد الأصول الخمسة عند المعتزلة مبني على هذا القياس بجامع الدلالة.

والتوحيد كما شرحه القاضي هو: "العلم بأن الله واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيا وإثباتا على الحد الذي يستحقه، والإقرار به".[71] ص128

قال: "والثاني هو الاشتراك في العلة، كنحو ما نقوله في حاجة المحدَث منا إلينا لحدوثه، ثم يقاس الغائب عليه، فيجعل أفعاله محتاجة إليه لحدوثها، وكثير من مسائل العدل يبنى على ذلك، لأنه في صورة القياس، فإنك تبين أنه لا يجوز أن يكون الله تعالى فاعلا للقبيح بعلمه بقبحه وبغناه عنه، وترده إلى الشاهد، فيبين أن العلة في أحدنا في أن لا يختار القبيح حاصلة فيه تعالى، وكذلك فيبين أن الفاعل للظلم يستحق الذم، وأنه يقبح منه لكونه ظلما، فيبين أن الغائب كالشاهد في ذلك"[62] 1/165-166

وأهم فوائد هذه الفقرة أن مسائل العدل الذي هو أصل آخر من أصول المعتزلة الخمسة مبني على هذا القياس بجامع العلة، والعدل كما عرفه القاضي هو: " أنه -عز وجل- لا يفعل القبيح أو لا يختاره، ولا يخل بما هو واجب عليه، وأن أفعاله كلها حسنة"[71] ص301

ثم إن القاضي عمل على التفريق بين الجامع بالدليل والجامع بالعلة لأنهما أهم الجوامع، فقال: "والفرق بين هذا الوجه وبين الوجه الأول أن الوجه الأول قد صار نفس ما دل في الشاهد دليلا في الغائب، لأنك تستدل في كلا الموضعين على كونه قادرا بصحة الفعل، فيكون الحكم في الموضعين معروفا بدلالة، وفي الثانية نعرف الحكم في الشاهد ضرورة، ونحتاج إلى الدلالة على العليل، ثم نرد الغائب إليه للمشاركة في العلة، ولما عرفت الحكم في الغائب إلا بهذا التعليل وبطريقة الرد"[62] 1/166

قال القاضي: "والثالث هو خارج عن هذين الوجهين، وذلك هو في أن تعرف أن لكون أحدنا مريدا حكما، وقد عرفت نفس الصفة ضرورة فينا، ثم عند معرفتك بحكمها ومعرفتك بثبوت هذا الحكم في الغائب أثبت الصفة في الغائب، فهو خارج عن الوجهين الأولين، لأنك لم تسلك طريقة التعليل، ولا كانت الصفة في الشاهد معروفة بالطريق الذي عرفتها في الغائب، بل عرفت في الشاهد ضرورة وفي الغائب بدلالة"[62] 1/166

فالقاضي إذن يقرر أن صفة الإرادة في الإنسان الذي هو الشاهد إنما ثبتت بالضرورة، ولذلك قال في شرح الأصول الخمسة: "فاعلم أن الطريق إلى معرفة هذه الصفة في الشاهد إنما هو الضرورة"[71] ص433 وأنها في الله عز وجل تثبت بالدليل، وهذا الدليل مبني على صحة اتصافه بها وعلى ثباتها له، ولذلك قال:

أولا: "والذي يدل على أن هذه الصفة تصح على الله تعالى هو ما ثبت أن المصحح لها إنما هو كونه حيا، بدليل أن من كان حيا صح أن يريد"[71] ص434

وثانيا: "وإذ قد صحت هذه الصفة لله تعالى، فالذي يدل على ثباتها له هو أن في أفعاله تعالى ما وقع على وجه دون وجه، والفعل لا يقع على وجه دون وجه إلا لمخصص هو الإرادة"[71] ص435

ثم قال: "وأما الرابع فهو على ما نقوله في حُسْنِ تكليفِ مَن يُعْلَمُ مِنْ حاله أنه لا يقبل، بأن يقال: قد ثبت في الشاهد أن العلم والظن يستويان في كل ما طريق حسنه المنافع ودفع المضار، بل إذا ما حسن مع الظن والعلم أقوى منه فيجب أن يحسن مع العلم، ثم نقول فإذا كان تقديم الطعام مع غلبة الظن أن الجائع لا يتناوله أحسن ففي العلم أولى، لأنه أبلغ منه في معناه، فهذه طريق الاستدلال بالشاهد على الغائب"[62] 1/166

ومعنى كلامه أن تكليف من لم يقبل التكليف حسن غير قبيح منه تعالى، كما أن في الشاهد يحسن تقديم الطعام للجائع مع ظن أنه لا يقبله، ويؤدي بنفسه إلى التهلكة، ولا فرق بين الظن والعلم، بل إذا كان ذلك مع ظن عدم قبوله فمع العلم أحسن وأولى.[71]ص512-513

هذه إذن طريق الاستدلال بالشاهد على الغائب كما قال القاضي عند المعتزلة، وقد قال أكثر من مرة: "إن طريق الأدلة لا تختلف شاهدا وغائبا[71]ص152وص161 ولكن ليس معنى هذا أن كل ما في الشاهد يستدل به على الغائب، بل لا بد من جامع، وأكثر الجوامع استعمالا عندهم هما جامع الدليل وجامع العلة، حيث صرح القاضي أن أكثر مسائل التوحيد مبني على قياس الغائب على الشاهد بجامع الدليل، وأن أكثر مسائل العدل مبني على قياس الغائب على الشاهد بجامع العلة.

1. 2. 6. قياس الغائب على الشاهد عند الأشاعرة:

هذا والمشهور عن متقدمي الأشاعرة اعتماد قياس الغائب على الشاهد، بخلاف متأخريهم وربما أولهم الجويني فإنهم استضعفوه كدليل، والمقصود بذلك في مجال الصفات الإلهية، ولذلك قال الجويني بعدما صرح برفض هذه الأدلة الأربعة: أما بناء الغائب على الشاهد فلا أصل له، فإن التحكم به باطل وفاقا، والجمع بالعلة لا أصل له، إذ لا علة ولا معلول عندنا، وكون العالِم عالِماً هو العلم بعينه".[140]1/129-130

والمعروف عن الأشاعرة أنهم رغم إنكارهم للعلة والتعليل، لاعتقادهم انفراد الحق عز وجل بالفعل، لا ينكرون القياس الأصولي، مع أن مبناه على العلية، وهو الأمر الذي حير كثيرا من الدارسين، وجعل بعضهم يتهم الأشاعرة بالتناقض.

وفي هذا يقول د.زكريا: "غير أن الأمر المدهش حقا هنا هو أن الجويني وعامة الأشاعرة يقبلون القياس الأصولي، وهو استدلال مبني على العلية بشكل واضح وجلي"، وذلك بعد قوله: "فلا علة ولا معلول عند الجويني والأشاعرة عموما".[68]ص156

والحق أن الأشاعرة كانوا منسجمين مع أنفسهم، وإنما جاء الغلط هؤلاء الباحثين من سوء فهمهم لمذهبهم، فهم يقولون بالعلة، ولكن دون أن يكون لها تأثير طبيعي، بل على أنها أمارة، فالارتباط عندهم بين العلة والمعلول ارتباط عادي، والتأثير الحقيقي لله عز وجل، ولكن يقرون بأن سنة الله الكونية جرت بخلقه المعلول إثر وجود العلة، دون أن يكون لهذه الأخيرة دخل في إيجاده، وهذا عند التحقيق هو ما استفاده منهم جون استيوارت مل ودفيد هيوم، وهما من ينسب إليه وضع المنهج التجريبي الاستقرائي في البحث العلمي.[53]ص141

فهذا أبو الحسن الأشعري مؤسس المذهب كان يقول: "إن الاستدلال هو النظر والفكرة من المفكر والمتأمل، وهو الاستشهاد، وطلب الشهادة من الشاهد إلى الغائب".[74]ص302 ففسر الاستدلال بقياس الغائب على الشاهد.

وكان يقول: "معنى قولنا (شاهد) و(غائب) كمعنى قولنا (أصل) و(فرع)، و(منظور فيه، ومردود إلى المنظور فيه)، و(معلوم) و(مشكوك فيه مطلوب علمه من المعلوم)".[74]ص302 ومن هذا يتبين أن قياس الغائب على الشاهد هو نفسه القياس الأصولي لابتنائهما على نفس الأركان.

وكان يقول: "ليس المراد بالغيبة ههنا البعد والحجاب، وإنما المراد غيبة العلم وذهاب العالِم عن العلم به"[74]ص302. وهذا صريح في أن المراد بالغائب المجهول، ويؤكد ذلك أن الشاهد هو المعلوم، ولذلك"كان يقول في معنى المشاهدة والشاهد: إن ذلك يرجع إلى المعلومات التي هي الأصل في باب الاستدلال".[74]ص302 وكان يقول: "إن المستدل إنما يطلب باستدلاله علم ما لم يعلم، بأن يرده إلى علم، وينتزع حكمه منه"[74]ص303

ثم إن الأصل في المعلوم أن يكون ضروريا ليتوصل به إلى المعلوم نظريا، لكن قد يصير المعلوم نظريا أصلا فيتوصل به أيضا إلى نظري آخر، وفي ذلك كان يقول أبو الحسن:

"إنه لا ينكر أن يكون أصل علم الاستدلال علم الاضطرار، ولا ينكر أن يكون أصله علم الاستدلال أيضا، لأن المعلوم بالاكتساب قد ثبت، فيصير أصلا لغيره، كنحو ما علمنا من إثبات الأعراض التي ليست بمدركة بالنظر، ثم جعلنا العلم بذلك أصلا للعلم بحدثها"[74]ص303

وما يرد إليه المجهول في العقليات هو اليقينيات سواء كانت من قسم المحسوسات أو البديهيات، ولذلك كان يقول أبو الحسن: "إن سبيل المحسوسات والمعلومات ضرورة في باب العقليات، كسبيل المسموعات والمنصوصات في باب الشريعة، في أنها الأصول والأمهات، وإليها يقع الرد، ويقبح من السائل فيها (لِمَ ؟)". [74]ص303 ومعنى هذا أن الأصل إذا كان يقينيا وجب على الخصم أن يسلم بالفرع إذا كان في معناه.

ثم إن أبا الحسن الأشعري تحدث عن أنواع الاستدلال باستفاضة وبين أن قياس الغائب على الشاهد لا يصح إلا بجامع من علة أو دليل، وفي ذلك كان يقول: " إنا إنما نوجب القضاء بالشاهد على الغائب ونرد الحكم إلى الحكم إذا استوى معنياهما، واتفقت علتاهما، وكان لأحدهما مثل ما لصاحبه"[74]ص306

ويشرح أبو الحسن هذه الأنواع من القياس فيقول:

"إن ذلك على أنحاء، فمنها ما سبيل القول في الغائب عن حواسنا كسبيل ما بحضرتنا، في أنا نعرف ما بحضرتنا باستدلال، كما نعلم ما غاب عنا، وذلك كالذي تظهر منه الأفعال فيما بيننا، فتدل على أنه حي قادر عالم، فسبيل العلم بأنه حي قادر عالم كسبيل العلم بمن ظهرت منه الأفعال وهو غائب عن حواسنا، لأن طريق العلم بأن الذي غاب عنا حي قادر عالم، هو مثل طريق العلم بأن من بحضرتنا حي قادر عالم.

ولسنا نقول: إن من غاب عنا حي قادر عالم قياسا على أنا لم نشاهد فاعلا إلا حيا قادرا عالما، ومن قال ذلك كان غالطا، بل نقول: إن العلم بالقديم أنه حي قادر عالم بظهور أفعاله الحكمية منه.

وذلك أنه لو جاز أن يظهر العالَم على إتقان صنعه ممن ليس بعالم ولا حي قادر كان ظهور الأعراض ممن ليس بعالم ولا حي قادر أجوز.

فدلت أفعال القديم على أنه حي عالم قادر، كما دلت أفعال الإنسان إذا كانت محكمة على أنه عالم قادر حي، إذ كان الطريق إلى أن العالِم منا عالم قادر حي هو الاستدلال لا المشاهدة، وذلك الفعل هو الذي يعلم بظهوره حياة من ظهر منه منا وقدرته وعلمه، وكذلك فعل القديم عندنا يعلم به حياته وعلمه وقدرته استدلالا".[74]ص303

ولا يكتفي أبو الحسن بشرح هذا النوع من قياس الغائب على الشاهد وأنه مبني على جامع هو الاشتراك في الدليل بين الشاهد والغائب، ولكن يواصل شرحه بضرب مثال ظاهر على ذلك فيقول:

"لأن هذا كما أنا إذا علمنا بالكتابة الظاهرة منا أن لها كاتبا، وبالبناء أن له بانيا، وبالفعل أن له فاعلا، ثم رأينا كتابة وبناء وفعلا، ولم يكن الذي بناه وكتبه وفعله حاضرا لحواسنا، استدللنا بالكتابة التي وجدناها وبالبناء والفعل أن لها بانيا وكاتبا وفاعلا، لأنه لو جاز حدوث العالم والأجسام لا من فاعل لم يكن ذلك بأبعد من ظهور الكتابة لا من كاتب ومن حدوث الأعراض لا من فاعل، فلما كان الفعل الذي بحضرتنا يعلم فاعله بحدوثه، فكذلك الكتابة والبناء، وكل فعل وكتابة يعلم به أن له فاعلا وكاتبا من هذا الضرب من الاستدلال، هو أن يستدل على الشيء بأن ينقسم في العقل إلى أقسام فيفسد الأقسام كلها إلا واحدا، فيعلم أن ذلك القسم هو الصحيح".[74]ص304

وفي عبارة أبي الحسن الأخيرة تصريح بتنقيح المناط الذي يتم به تحصيل العلة، وهو الذي يذكر باسم السبر والتقسيم، وأنه مسلك من مسالك العلة، وهو مسلك يؤدي إلى اليقين إذا كانت القسمة منحصرة، بخلاف ما إذا كانت منتشرة، فإن أكثر الأصوليين على استضعافه.

وكان أبو الحسن يقول . كما نقل عنه ابن فورك . في النوع الآخر من الاستدلال:

كنحو ما ذكر الله تعالى من التنبيه لمنكري الإعادة على الاستدلال بالابتداء على الإعادة لما قال: [أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى][75] الآية: 81 قال: [وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ][76]الآية: 62 وقال: [وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ][34]الآية: 27: في كل ذلك تنبيههم على الاستدلال بالانتهاء على الابتداء الذي أقروا به واعترفوا بصحته، فأراهم أن ما صلح للابتداء من القدرة فهو يصلح للإعادة".[74]ص304

وهذا النوع من قياس الغائب على الشاهد لم يخالف فيه أحد، لأنه ورد في القرآن، ولأنه في غير الله عز وجل وصفاته، وهو مع ذلك قياس فطري، ولذلك أقر به الظاهريون في العقيدة رغم تعنتهم.

ومع ذلك فإن أبا الحسن حذر من قياس الغائب على الشاهد بمجرد الوجود، فليس من حق الزنجي الذي لم ير إنسانا إلا أسود أن يحكم أن كل إنسان أسود، ولا لمن لم ير ماء إلا عذبا أن يعتقد ألا ماء إلا عذب، وهكذا ليس من حق من لم ير في الوجود فاعلا إلاجسما أن يدعي أن كل فاعل فيما غاب عنه هو أيضا جسم.

ويشرح أبو الحسن هذه المسائل فيقول: إن حقيقة الإنسان هو ما كان له هذه البنية وليس ما كان أسود، وأن الماء والعذوبة شيئان مختلفان، فليس لأنه ماء هو عذب ولا لأنه عذب هو ماء، وأن الفاعل ليس فاعلا لأنه جسم، ولا هو جسم لأنه فاعل.

والطريف أن أبا الحسن يرجع هذه المسائل إلى توقيف أهل اللغة، وأننا نتبع أهل اللغة فيما أوقفونا عليه، فما سموه ماء سميناه ماء في الغائب كما في الشاهد، لا لأننا نقيس الغائب على الشاهد، وهكذا في بقية المسائل.

قال ابن فورك: "وكان يقول على هذا: إن قال قائل: أليس لما لم تشاهدوا نارا إلا حارة ولا فاعلا إلا جسما، فهل تحكمون على كل فاعل أنه جسم، وعلى كل نار أنها حارة ؟

أجيب عن ذلك بأن يقال له: إنا لسنا نعلم النار الغائبة عنا بالاستدلال عليها بالنار الحاضرة، بل نعلم أن ما وقع عليه اسم نار في الحاضر والغائب فهو حار بتوقيف أهل اللغة لنا على أن ما كان بهذا الضرب من الحرارة والضوء والبنية فهو نار، لأنهم أوقفونا على ذلك.

ولو قدحنا ماء ورأينا نارا لكنا نسميها نارا، وإن لم يرها أهل اللغة بالتوقيف المتقدم منهم، فالقول في النار الحاضرة كالقول في النار الغائبة، ولسنا نقول إن النار الغائبة حارة لأجل أن النار الحاضرة حارة، وكذلك إذا سألنا أهل اللغة فقلنا: ما الجسم ؟ أشاروا إلى المجتمع، فلا يسمى في الغائب والحاضر شيء جسما إلا ما كان كذلك، ولسنا نقول إن الجسم في الغائب مجتمع لأجل أنه في الشاهد مجتمع"[74]ص305

ويؤكد هذا الرأي قول الباقلاني وهو يذكر أنواع الاستدلال: "وقد يستدل بتوقيف أهل اللغة لنا على أنه لا نار إلا حارة ملتهبة، ولا إنسان إلا ما كانت له هذه البنية، على أن كل من خبرنا من الصادقين بأنه رأى نارا أو إنسانا، وهو من أهل لغتنا، يقصد إلى إفهامنا أنه ما شاهد إلا مثل ما سمي بحضرتنا نارا أو إنسانا، لا نحمل بعض ذلك على بعض، لكن بموجب الاسم وموضوع اللغة ووجوب استعمال الكلام على ما استعملوه ووضعه حيث وضعوه".[20]ص33

والأطرف من ذلك كله أن أبا حامد الغزالي فيما بعد استثمر فكرة أبي الحسن هذه فأنكر القياس كله، ورد كل ما سمي قياسا إلى توقيف أهل اللغة من جهة وإلى عموم اللفظ من جهة أخرى، وألف في ذلك كتابه (أساس القياس).

قال أبو حامد: "من اعتقد أن القياس هو إلحاق الشيء بمثله . بسبب كونه مثلا له فقط . فهذا القياس باطل لا مدخل له في الشرع ولا في اللغة ولا في العقل"،[77] ص2 وقال: "والذي يقطع به أنه لا مدخل للقياس لا في اللغة ولا في الشرع ولا في العقل إن كان القياس عبارة عما ذكرناه"[77]ص3 إذن ما هو القياس المعتبر عند الغزالي ؟ الجواب هو أن القياس المعتبر عنده هو ما كان على صورة القياس المنطقي، وإن كان ينكر تسميته قياسا، ويعني به ما دل دليل على عموم العلة فيه، "بلفظ أو إشارة أو سكوت أو استبشار أو قرينة أو معنى مدرك من ألفاظ كثيرة متفرقة أو أفعال كثيرة متكررة تكشف عن عادته . أي الشرع . في اتباع معنى واطراح معنى".[77]ص11-12

فتحريم النبيذ ليس بقياسه على الخمر بجامع الإسكار، وإنما باندراجه في عموم العلة التي هي الإسكار، فإنه لما ثبت أصلان وهما أن الخمر إنما حرمت لإسكارها أي إذهاب العقل، وأن النبيذ مسكر مثلها لزم أن يكون حراما مثلها، يؤكد هذا قوله: "ويرجع حاصل الغرض إلى دخول تفصيل تحت جملة وإدخال خصوص تحت عموم، والقضية العامة: تارة تكون عقلية، كل جسم متحيز، وتارة تكون شرعية كقولنا: كل مسكر خمر، وتارة تكون لغوية كقولنا: كل من له قدرة فإنه يسمى قادرا، فإن ثبت في شيء أن له قدرة دخل بالضرورة تحت العموم، واستحق اسم القادر، وإن بت في شيء أنه مسكر دخل تحت العموم واستحق صفة التحريم، وإن ثبت في شيء أنه جسم دخل تحت العموم واستحق الوصف بالتحيز"[77]ص16

وكما سبق القول فإن الغزالي لا يسمي هذا قياسا، بل وينكر على المناطقة تسميته قياسا، وفي ذلك يقول:

"وبالاتفاق لا يسمى هذا الجنس – في اصطلاح الفقهاء والأصوليين – قياسا، وإنما يسميه المنطقيون قياسا، وهو ظلم منهم على الاسم، وخطأ على الوضع، فإن القياس في وضع اللسان يستدعي مقيسا ومقيسا عليه، إذ يقال: قاس النعل بالنعل إذا سوَّاه عليه، فالقياس هو حمل شيء على شيء في شيء بشيء، أي: حمل فرع على أصل في حكم بعلة، فإطلاق اسم القياس على هذا ظلم على وضع الاسم"[77]،ص17 وهذا ما أكده الغزالي في المستصفى وعلله بقوله: "فهو عبارة عن معنى إضافي بين شيئين"[78] 229/2.

قال الغزالي: "فإن قيل: فالمتكلمون قاسوا، وردوا الغائب إلى الشاهد، وأثبتوا علة الأصل، وردوا الفرع إليه، فلِمَ أنكرتموه ؟ ".وشرح ذلك بأن المتكلمين قالوا بأن علة الرؤية هي الوجود، كما في الأعراض والجواهر، وما دام الوجود هو مصحح الرؤية، والله عز وجل موجود، إذن يجب أن يرى، وهذا كما هو معلوم قاله أهل السنة في مواجهة منكري الرؤية وهم المعتزلة.

ويجيب الغزالي على هذا الاعتراض بقوله: "إن لم يثبت لهم أن كل موجود مرئي على العموم . حتى يكون هذا قضية عامة . فلا يمكنهم الحكم بأن الباري تعالى مرئي، وإن ثبت لهم ذلك فقد استغنوا عن ذكر الشاهد والقياس، وانتظمت حجتهم بقولهم: كل موجود مرئي، والباري تعالى موجود، فإذن هو مرئي، وهذان أصلان إذا سلما لزم تسليم محل النزاع بالضرورة، والأصل الأخير مسلم وهو أن الباري موجود، والممنوع هو الأصل الأول وهو قولنا: كل موجود مرئي، فإن لم يثبت ذلك فلا حجة، وإن ثبت فهو حجة دون الاستشهاد والقياس، فيكون ذكر الجوهر والعرض حشواً..."[77]،ص19–20

ثم إن الغزالي يفصح بإيمانه المطلق بمنطق غير رد الغائب إلى الشاهد فيطرح سؤالا على لسان مخاطَبه فيقول: "فإن قال قائل: إلى ماذا ترجع أدلة العقول ؟ إذا كان القياس لا يتطرق إليها، ورد الغائب والشاهد لا ينفع فيها ؟".

ويجيب بقوله: "يرجع ذلك إلى خمسة طرق –هي موازين العقليات– لا غير، ذكرنا صورها وشواهدها من القرآن في كتاب (القسطاس المستقيم)، وذكرنا شروطها على الجملة في كتاب (محك النظر) وعلى التفصيل في كتاب (معيار العلم) ونذكر الآن مجرد صورها لتعلم أن سبيل النظر في العقليات ممهَّد دون رد الغائب إلى الشاهد"

ثم قال–وهو الذي يهمنا فيما نناقشه الآن: "الأول: هو التمسك بالعموم، ومثاله ما ذكرناه (في مسألة الرؤية) ويرجع حاصله إلى تقديم أصلين، وقد بينا أن النتيجة تستثمر من الازدواج بين الأصلين..."[77]،ص26–27 قال: "وأمثلة هذا في العقليات لا تكاد تخفى"[77]،ص27–28

وأخيراً فإن من الواضح أن متأخري الأشاعرة قد تنكروا لقياس الغائب على الشاهد، ولكن على ما يبدو فإن أكثرهم إنما تنكر له وأنكره إذا لم يكن ثمة جامع، وفي ذلك قال الرازي:"فإن قياس الغائب على الشاهد من غير جامع باطلٌ"[79] 38/2 وقال: " فإن قياس الغائب على الشاهد مطلقا باطل"[79] 53/2 وفي معرض رده على القائلين بقدم العالم حين قالوا: "ما شاهدنا ليلا إلا وقبله نهار، ولا نهارا إلا وقبله ليل، فوجب أن يكون الأمر كذلك" قال: "والمتكلمون شنّعوا عليهم، وقالوا: هذا جمع بين الشاهد والغائب.بمحض التحكم، وأنه

باطل".[79] 191/4

وأما إمام الحرمين الجويني فقد أنكره ولو بجامع، لأنه رفض الجوامع الأربعة، وتابعه على ذلك كثير من الأشاعرة منهم الآمدي والغزالي ومَن بعدهما كالسنوسي مثلا، وباختصار فإن مرد هذا الإنكار – فيما يخص قياس الحق عز وجل على الإنسان – هو اختلاف ما بينهما، إذ الفرق كبير وشاسع بين القديم والمحدث، وقد قال الجنيد رحمه الله في تعريف التوحيد: "إفراد القدم عن الحدث"[80] ص136

وفي هذا المعنى قال جابر بن حيان إمام العلوم الطبيعية عند العرب: "وليس الأمر في القديم والمحدث على ما ظنه جهلة المتكلمين في هذا الباب، الذين استدلوا على الغائب بالشاهد، مع تناهيهما في العناد، وبالجزء على الكل مع ظهور الفساد في ذلك"[81] ص543

قياس الغائب على الشاهد عند الظاهرية (الحنابلة):

أما قياس الغائب على الشاهد عند غير المعتزلة والأشاعرة، أعني عند الظاهرية منكري المجاز والتأويل، فهم مجمعون على القول به ولو عن غير قصد، لأن خصومهم يتهمونهم بالتشبيه والتجسيم، نتيجة أخذهم بهذا القياس، وقد سبق أن نقلنا كلام أحد رؤوسهم وهو أبو يعلى الحنبلي.

وعلى منواله سار ابن تيمية رحمه الله، ولعله أحسن من يمثلهم، لأن الجميع من الحنابلة، وقد بين في كتابه (الرد على المنطقيين) أن قياس الغائب على الشاهد معتبر في العقليات كما هو معتبر في الشرعيات، وسَوَّى بين قياس التمثيل الفقهي وقياس الشمول المنطقي، وذهب إلى أن العبرة في كل منهما هي بوجود الجامع، قال:

"إن المنطقيين وجمهور النظار يقيسون الغائب على الشاهد إذا كان المشترك مستلزما للحكم، كما يمثلون به من الجمع بالحد والعلة والشرط والدليل".[45] ص118 وقال في معرض الرد على منكري القياس في العقليات كالغزالي وادعائهم أن الاعتبار بالدليل: "هذا مع أنهم خالفوا فيه جماهير النظار وأئمة النظر فنزاعهم فيها يرجع إلى اللفظ".[45] ص366

وشرح وجهة نظرهم بقوله: "فإنهم يقولون العقليات لا تحتاج إلى أن يعين فيها أصل يلحق فيه الفرع، وليس جعل أحدهما أصلا والآخر فرعا بأولى من العكس، بل الاعتبار بالدليل الشامل للصورتين".[45]

ثم قال في الرد عليهم: "فيقال لهم: لا ريب أنه في العقليات والشرعيات لم يقع النزاع في جميع أفراد المعنى العام الذي يسمى الجامع المشترك، بل وقع في بعضها، وبعضها متفق عليه، فتسمية هذا أصلا وهذا فرعا أمر إضافي، ولو قدر أن بعض الناس علم حكم الفرع بنص وخفي عليه حكم الأصل لجعل الأصل فرعا والفرع أصلا".[45]

ثم لخص القول في الجامع بقوله"والجمع إما أن يكون بإلغاء الفارق، وإما أن يكون بإبداء الجامع، وهذا يكون في العقليات قطعيا وظنيا كما يكون في الشرعيات"[45]

وبعد ذلك مَثَّلَ لما قاله بأمثلة للجوامع الأربعة فقال:

"فإذا قيل: الإحكام والإتقان يدل على علم الفاعل شاهدا، فكذلك غائبا.

أو قيل: علة كون العالِم عالِماً قيام العلم به في الشاهد فكذلك في الغائب.

أو قيل: الحياة شرط في العلم شاهدا، فكذلك غائبا.

أو قيل: حد العالِم في الشاهد من قام به العلم فكذلك في الغائب.

فهذه الجوامع الأربعة التي تذكرها الصفاتية من الجمع بين الغائب والشاهد في الصفات: الحد، والدليل، والعلة والشرط. فذكر الشاهد حتى يمثل القلب صورة معينة، ثم يعلم بالعقل عموم الحكم، وهو أن الإحكام والإتقان مستلزم لعلم الفاعل، فان الفعل المحكم المتقن لا يكون إلا من عالِم، وكذلك سائرها [45] ص367

وهذا الذي قاله الشيخ ابن تيمية في نظري هو الحق، وكأنه يريد أن يقول أن العبرة في الاستدلال لا تكون إلا بالدليل، وهو أحد الجوامع الأربعة أو عدم الفارق، وأن الشاهد الذي يذكر في قياس الغائب على الشاهد إنما هو مثال لتقريب أفراد الكلي من الذهن.

لكن يجب التنبيه إلى أن الغزالي في إنكاره للقياس في كتابه (أساس القياس) إنما كان غرضه الرد على منكري القياس، وهو أن يريهم أن القياس الذي ينكرون هو في الحقيقة توقيف وليس رأيا، وهو ما أكده في كتابه المستصفى بقوله: "فَالْقِيَاسُ عِنْدَنَا حُكْمٌ بِالتَّوْقِيفِ الْمَحْضِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِي كِتَابِ أَسَاسُ الْقِيَاسِ" [78] 2/238

والحق أن الخلاف بين الفريقين مثبتي القياس ومنكريه هو في أمرين اثنين: أولهما هل الغائب مثل الشاهد فيما وقع فيه القياس حتى يمكن أن يجمع بينهما بالعلة أوالحد أوالدليل أوالشرط؟ وثانيهما: هل هذا الجامع الدال مستلزم للمدلول، لأن الدليل كما سبق هو ما استلزم المدلول؟

أما فيما يخص السؤال الأول فإن الجويني قد أنكر قياس الغائب على الشاهد ورد الجوامع الأربعة حين قال: " الجمع بالعلة لا أصل له إذ لا علة ولا معلول عندنا، وكون العالم عالما هو العلم بعينه.والجمع بالحقيقة ليس بشيء، فإن العلم الحادث مخالف للعلم القديم، فكيف يجتمعان في الحقيقة مع اختلافهما، فإن قيل جمعتهما العلمية فهو باطل مبنى على القول بالأحوال" [40] 1/130

وأما فيما يخص السؤال الثاني فقد قال فيه الغزالي: "والدليل القاطع على بطلان القياس في العقل أن الحكم إذا ثبت في شيء فمن أين يلزم أن يثبت الحكم في غيره ؟ لأن ذلك الغير مغاير -لا محالة له- في صفة، ولأجله كان مغايرا له، وربما يكون الحكم منوطا بالوصف الذي فيه المغايرة، فإذا انتفى انتفى الحكم" [77] ص14

1. 2. 7. قياس الغائب على الشاهد عند الفلاسفة الإسلاميين:

ونقتصر منهم على اثنين هما الفارابي وابن رشد، أما الفارابي فقد ذكر في (كتاب القياس) قياس التمثيل الأرسطي وقياس الغائب على الشاهد، ومثل لكليهما بما يدل على أنه يعتبرهما شيئا واحدا، وقد أرجعهما إلى الشكل الأول من القياس الحملي (السيلوجسموس).

قال الفارابي في تعريف التمثيل: "التمثيل هو نقلة الحكم من جزء إلى جزء آخر شبيه به، متى كان وجوده في أحدهما أعرف من وجوده في الثاني، وكانا جميع تحت المعنى الكلي الذي من أجله وجد الكل الأعرف". [68] ص147 وقال في تعريف قياس الغائب على الشاهد: "هو أن نعلم بالحس أمرًا بحال، وأن شيئًا موجود لأمر ما، فينقل الذهن تلك الحال أو الشيء من ذلك الأمر إلى أمر آخر شبيه به، فيحكم به عليه". [68] ص147-148

ومثال قياس التمثيل: الحائط مكون وهو جسم وله فاعل، والسماء مشابهة للحائط في أنها جسم، وهذا هو المعنى الكلي الذي من أجله وجد للحائط مكوِّن (فاعل)، فحكم على السماء بما أنها جسم وأنها مكوَّنة أن لها مكوِّنا (فاعل).

ولأن الفارابي متأثر بالثقافة الإسلامية فإنه أرجع قياس التمثيل الظني على رأي أرسطو إلى السيلوجسموس اليقيني (مقدمة صغرى وأخرى كبرى ونتيجة لازمة) ولذلك صاغ هذا القياس على صورة الشكل الأول فقال:

السماء جسم (مقدمة صغرى)

والجسم مكون (مقدمة كبرى)

إذن السماء مكون (نتيجة)

وكما أن لكل مكوَّن مكوِّنا، إذن فللسماء مكوِّن (فاعل).

ومثال قياس الغائب على الشاهد: الأجسام (حيوان ونبات) يحس أنها محدثة، لأنها مقارنة للحوادث، فينقل الذهن الحدوث من الحيوان والنبات إلى السماء، فيحكم بأنها محدثة، بجامع المقارنة للحوادث، لأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث.

وواضح أنه لا فرق عند الفارابي بين قياس التمثيل وقياس الغائب، من جهة، وأنهما يقينيان، في معنى السيلوجسموس الأرسطي من جهة ثانية.

" أما ابن رشد فيظهر أنه قبل قياس الغائب على الشاهد إذا كان بجامع، هو أحد الجوامع الأربعة ما عدا جامع الحد أو الحقيقة، فإنه رفضه وبخاصة فيما يخص إثبات الصفات الإلهية لأنه لا وجه شبه بين حقيقة القديم وحقيقة الحادث، وذلك عند حديثه عن صفة العلم الإلهي، وأنه في نظره منزه عن أن يكون علما بالجزئيات أو الكليات، لأنه . بخلاف العلم البشري . علة كل موجود، لأن الوجود تابع له، وأما العلم البشري فهو معلول، لأنه تابع للوجود"[68]ص149–150

1. 2. 8. قياس الغائب على الشاهد عند علماء العربية:

أما النحاة فسيأتي تفصيل القول في القياس عندهم عند الحديث عنه عند سيبويه، ولكن لا بأس أن نشير هنا إلى أن القياس في النحو بمعناه الواسع الشامل للصرف هو وسيلتهم الفضلى في تقعيد القواعد وتفسير ما ند عنها.

وأول نحوي حكي عنه استعمال القياس هو عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت 117هـ) قال فيه ابن سلام: "كان أول مَن بعج النحو، ومد القياس والعلل".[82]14/1وقال فيه: "وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريداً للقياس".[82] وقال فيه أيضا: " قلت ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً ؟ قال: قلت له: هل يقول أحد الصويق ؟ يعني السويق.قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس".[82]15/1

وواضح من كلام ابن سلام أن القياس الذي برع فيه ابن أبي إسحق هو قياس النظائر الذي يمثل روح قواعد العربية، وهو كما جاء في كلامه: المطرد، أي المستمر على منوال واحد في بنيته وأحكامه، وهو الذي كان

يُحَكِّمُهُ ابنُ أبي إسحق في شعر الشعراء أمثال الفرزدق، وفي ذلك رويت عنه وقائع، منها:

قال ابن سلام: "وأخبرني يونس، أن ابن أبي إسحاق قال للفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك:

مستقبلين شمال الشأم تضربنا *** بحاصب كنديف القطن منثور

على عمائمنا يلقى وأرحلنا *** على زواحف تزجى، مخها رير

قال ابن أبي إسحاق: أسأت، إنما هي رير، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع"[82] ج1/17

وتبع ابن أبي إسحق في تحكيم القياس والاعتراض على الشعراء عيسى بن عمر، وبلغ الخليل بالقياس بنوعيه درجة عالية من العلمية والموضوعية، كما في كتاب سيبويه الذي جمعه من علم الخليل وملأه بأقواله تقعيدا وتحليلا.

ومهما يكن فإن النحاة كانوا سباقين إلى ممارسة القياس بوعي، أي قبل الفقهاء وربما قبل علماء الكلام، ولا أقل من أنهم استعملوه كآلة منهجية في البحث والتقنين تقريبا منذ بدء النشأة، لأن العلوم الإسلامية بدأت كلها تقريبا معا، وفي جو عربي إسلامي واحد، مع التنبه إلى شيء هام، وهو أن العلماء الأوائل كانوا موسوعيين متعددي المواهب والتخصص فَقَلَّ منهم من لم يكن عالما بالعربية وبالقراءات وفي نفس الوقت فقيها ومحدثا أو فقيها ومتكلما.

ويكفي دليلا على هذا الذي قلناه أن النحو كما قال الكسائي:

"إنما النحو قياس يتبع *** وبه في كل أمر ينتفع" [83] 267/2

وقال ابن الأنباري وهو يرد على منكري القياس في النحو: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقايس المستنبطة من استقراء كلام العرب"، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو".[12] ص95

وأما علماء البلاغة فقد استفادوا من القياس أيما استفادة حين انتبهوا إلى ما في اللغة من منطق: لُحْمَتُهُ وَسَدَاهُ التشبيه والاستعارة والكناية، وكلها مبناها على أركان أربعة كالقياس الأصولي أو قياس الغائب على الشاهد.

ولعل السكاكي (ت626هـ) كان أوضح من غيره من علماء البلاغة في بيان العلاقة الموجودة بين علم البيان والقياس كدليل منطقي ولو للإقناع، وفي ذلك قال: "إن من أتقن أصلا واحدا من علم البيان كأصل التشبيه أو الكناية أو الاستعارة ووقف على كيفية مساقه لتحصيل المطلوب أطلعه ذلك على كيفية نظم الدليل".[84] ص229

وكان السكاكي قد مهد لكلامه هذا قبلُ بذكر أنواع الدلالة (المطابقية والتضمنية والالتزامية) وبين أن علم البيان وهو "إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة، لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية، وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما، كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه"[84] ص176 قال: "إذا عرفت (هذا) ظهر لك أن علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني"[84] وقد سبق أن تحدثنا بشيء من الإسهاب عن

معنى اللزوم والتلازم وأن الدليل هو ما استلزم المدلول.

ثم إن السكاكي قسم اللزوم بين الشيئين إلى ما يكون من الطرفين وما يكون من طرف واحد، وكل منهما إما أن يكون بحسب العقل أو بحسب الاعتقاد.

1 . من الطرفين بحكم العقل كالذي بين الأمام والخلف.

2 . من الطرفين بحكم الاعتقاد كما بين طول القامة وبين طول النجاد.

3 . من طرف واحد بحكم العقل كالذي بين العلم والحياة.

4 . من طرف واحد بحكم الاعتقاد كما بين الأسد والجراءة.

فمرجع علم البيان إذن إلى اعتبار هاتين الجهتين:

1 . "جهة الانتقال من ملزوم إلى لازم[84] وذلك في المجاز، "فإن المجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم، كما تقول: رعينا غيثاً، والمراد لازمه وهو النبت.

2 . وجهة الانتقال من لازم إلى ملزوم".[84] كما في الكناية، لأنها "ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم، كما تقول: فلان طويل النجاد، والمراد طول القامة، الذي هو ملزوم طول النجاد فلا يصار إلى جعل النجاد طويلا أو قصيرا إلا لكون القامة طويلة أو قصيرة، فلا علينا أن نتخذهما أصليه[84]

قال السكاكي: " ولا يريك بظاهره الانتقال من أحد لازمي الشيء إلى الآخر، مثل ما إذا انتقل من بياض الثلج إلى البرودة، فمرجعه ما ذكر ينتقل من البياض إلى الثلج، ثم من الثلج إلى البرودة[84]ص176–177

ثم إن السكاكي بين أن طريق الانتقال من الملزوم إلى اللازم أو من اللازم إلى الملزوم

واضح غير أنه في الثاني بالغير "وهو العلم بكون اللازم مساويا للملزوم أو أخص منه[84]ص177ولذلك كانت الكناية "نازلة من المجاز منزلة المفرد من المركب[84]

وأما الاستعارة وهي من فروع التشبيه فقال السكاكي إنه لا يكفي فيها الانتقال من الملزوم إلى اللازم، بل لا بد فيها من تقدمة تشبيه شيء بذلك الملزوم في لازم له.

وحتى يتضح وجه اعتبار علم البيان ضربا من الاستدلال ضرب السكاكي أمثلة على ذلك فقال: " ثم إذا كان حاصل الاستدلال عند رفع الحجب هو ما أنت تشاهد بنور البصيرة، فوحقك:

إذا شبهت قائلا: (خدها وردة) تصنع شيئاً سوى أن تلزم الخد ما تعرفه يستلزم الحمرة الصافية، فيتوصل بذلك إلى وصف الخد بها.

أو هل إذا كنيت قائلا: (فلان جم الرماد) تثبت شيئاً غير أن تثبت لفلان كثرة الرماد المستتبعة للقرى، توصلا بذلك إلى اتصاف فلان بالمضيافية عند سامعك.

أو هل إذا استعرت قائلا: (في الحمام أسد) تريد أن تبرز من هو في الحمام في معرض من سداه ولحمته شدة البطش وجراءة المقدم، مع كمال الهيبة، فاعلا ذلك ليتسم فلان بهاتيك السمات.

أو هل تسلك إذا رمت سلب ما تقدم (خدها باذنجانة سوداء) أو قلت: (قِدْرُ فلانٍ بيضاء) أو قلت: (في الحمام فراشة) مسلكا غير إلزام المعاند بدل المستلزم ليتخذ ذريعة على السلب هنالك"[84]ص268

كل هذا الذي قاله السكاكي لم يقله تأثرا بمنطق أرسطو – كما قد يتوهم البعض، بدعوى أن أرسطو ذكر من جملة الحجج الخمس الخطابة والشعر – بل قاله تبعا لعلماء العربية الذي آمنوا منذ البداية أن اللغة العربية لها منطقها الخاص الذي يعبر عن حكمة أهلها من جهة، وعن وجه إعجاز القرآن الذي بهر العلماء بله الفصحاء من جهة أخرى.

قال الدكتور الجابري: "هناك من الباحثين العرب المعاصرين من يلوم السكاكي على كونه مزج الحديث عن البيان وهو فرع من فروع علم البلاغة بالحديث عن الاستدلال وهو أحد أقسام علم المنطق"[85]ص159، ونحن لا نرى ما يبرر هذه المؤاخذة، اللهم إلا إذا كان المرء يصدر عن تصور يقيم فاصلا بين الخطاب المنطقي والخطاب البلاغي، كما هو الشأن عند أرسطو.

أما عندما ينظر المرء إلى الخطاب العربي كما هو في ذاته . لا كما يمكن أن يقرأ من منظور يتخذ أرسطو سلطة مرجعية . فإنه سيجد أن له منطقا خاصا هو بالذات أساليبه البلاغية.

ونحن نعتقد أنه إذا كان السكاكي أو غيره من البلاغيين المتأخرين قد قرأوا أساليب البيان العربي قراءة منطقية فلأنهم اكتشفوا طابعها المنطقي، وليس لأنهم "يقحمون" المنطق في غير ميدانه، وإذا كان هناك من تدخل لمنطق "أجنبي" فهو ينحصر في طريقة عرض المادة وتنظيمها[86]ص128

وإذا كان التشبيه أكثر كلام العرب، وبه تعرف البلاغة، و"هو الذي إذا مهرت فيه ملكت زمام التدرب في فنون السحر البياني"[84]ص177، وكان مع ذلك –كما قال الجرجاني– قياس[87]ص70، ومرد أساليب البيان العربي –بإجماع علماء البلاغة– إليه، عرفنا أن اللغة العربية بطبعها ذات منطق، لأن المنطق قياس، لكن ليس بالضرورة كالقياس الأرسطي، وإنما قياس غائب على شاهد، والغالب في التشبيه أن يكون الغائب معنى والشاهد محسوسا.[86]ص129

وفي هذا قال اليوسي: "فالمنطق مودع في كلام العرب، ولا يضر كون كثير منها خطابيات وإقناعيات، لأن المنطق صادق بالصناعات الخمس كلها، كما مر التنبيه، ومن تتبع الاستدلالات الشعريات وجد أمرا كثيرا، فاعرف ذلك، وإنما ذلك لأن المنطق مركوز في الفطر، فلا يختص به الحكماء، وإن كانوا قد تنبهوا فيه لبعض ما لم يتنبه إليه غيرهم من الكيفيات والشرائط، صورة ومادة"[88]ص26–27

وقد بين الجرجاني سر الإعجاز في التشبيه بكون الأديب الماهر يعقد بين المختلفات المتنافرات . بادي الرأي . علاقات، وينشئ بين المتباينات المتباعدات روابط تكشف عن حذق وحسن صنعة، وتبين عن قياس دقيق، فيه حمل شيء على شيء في حكم بجامع، كما فعل ابن المعتز حين شبه هيئة البرق في وميضه بمصحف يفتح ويغلق فقال:

وَكَأَنَّ البَرْقَ مُصْحَفُ قَارٍ *** فَانطِبَاقاً مَرَّةً وَانفِتَاحَا

قال الجرجاني: "لم ينظر من جميع أوصاف البرق ومعانيه إلا إلى الهيئة التي تجدها العين له من انبساطٍ يعقبه انقِباضٌ، وانتشارٍ يتلوه انضمامٌ، ثم فَلَى نفسَه عن هيئات الحركات لينظرأيُّها أشبه بها، فأصاب ذلك فيما

يفعله القارئ من الحركة الخاصّة في المصحف، إذا جعل يفتحه مرةً ويُطبقه أُخرى، ولم يكن إعجابُ هذا التشبيه لك وإيناسه إياك لأن الشيئين مختلفان في الجنس أشدَّ الاختلاف فقط، بل لأن حَصلَ بإزاء الاختلاف اتفاقٌ كأحسن ما يكون وأتمَّه، فبمجموع الأمرين شدّة ائتلافِ في شدّة اختلاف حلا وحسُن، ورَاقَ وفَتَنَ"[83].

والخلاصة أن علماء البلاغة اعتمدوا قياس الغائب على الشاهد كأضرابهم من علماء الفقه والكلام والنحو، عندما بنوا علم البيان على التشبيه، ومبناه على أركان أربعة، أهمها وجه الشبه الذي يمثل العلاقة بين المشبه والمشبه به.

وقد ذهب الجابري إلى أن الأولى أن نقول إن القياس تشبيه، ليس لأن أكثر كلام العرب تشبيه، "بل أيضا لأن بنية التشبيه هي نفسها بنية القياس، ولأن آلية التشبيه هي نفسها آلية القياس...وهذا صحيح ليس فقط على مستوى البنية...بل أيضا على مستوى الوظيفة المعرفية، لأن وظيفة كل منهما إنما هي المقاربة، مقاربة طرفين بعضهما ببعض".[89] ص243-244

وفي ذلك قال:

"نعم (التشبيه قياس)، والمجاز والاستعارة والتشبيه أساليب تعبيرية تقوم كلها على حمل فرع على أصل لمناسبة بينهما، ولكن إذا كان هذا صحيحا من الناحية المنطقية، أعني من زاوية التحليل المنطقي لكلام العرب، فلربما كان الأصح من الناحية التاريخية: ناحية التحليل التاريخي . التكويني لآلية التفكير في العقل العربي، هو أن نقول: (القياس تشبيه)، بمعنى أن القياس الذي كان وما يزال يشكل الفعل العقلي المنتج في الثقافة العربية في النحو والفقه والكلام، إنما هو توظيف على صعيد التفكير المجرد لنفس الآلية التي يؤول إليها أمر البلاغة العربية، آلية التشبيه"[86] ص130

قال: "وإذا صح هذا، ونحن لا نرى ما يطعن فيه بعد البيانات السابقة، فإن جينيالوجيا أو علم أصول التفكير العربي يجب البحث عنها في اللغة العربية وأساليبها البيانية أولا وقبل كل شيء، تماما مثلما أن نظرة الإنسان العربي المعاصر إلى الكون يجب البحث عن أصولها في نظرة الأعرابي صانع (العالم) العربي".[86]

1. 2. 9. قياس الغائب على الشاهد عند علماء المسلمين في العلوم الدقيقة:

سبق أن ذكرنا مسلك الدوران عند الأصوليين وأن الدورانات كما قال القرافي عين التجربة، وقد تكثر التجربة فتفيد القطع، وفي كتاب الرد على المنطقيين تنويه كبير بالتجربة كمنهج للبحث في الطبيعيات ومنها الطب[45] ص92، وهذا نذكره هنا للتذكير بأن علماء الإسلام قد عرفوا منهج البحث الاستقرائي القائم على التجربة.

ويكفي لإعطاء لمحة جيدة على هذا المنهج عند علمائنا أن نذكر ما قاله جابر بن حيان (160هـ)[90] رائد الكيميائيين في كيفية البحث العلمي (استدلالا واستنباطا) والذي يجب أن يتوخاه الباحث، فإنه . رغم معرفته الجيدة بمنطق أرسطو وقياسه الشمولي . استعمل قياس الغائب على الشاهد، فقال في وجه تعلق الشيء بآخر:

"إن هذا التعلق يكون من الشاهد بالغائب على ثلاثة أوجه، وهي: المجانسة، ومجرى العادة، والآثار"[81] ص415،

ثم شرحها واحدا واحدا، غير أن المخطوط سقط منه آخره فلم يعلم ما قال في الوجه الثالث[81] ص424

1. 2. 9. 1. الوجه الأول: المجانسة.

والذي يهمنا هنا هو أن جابرا شرح الوجه الأول في تعلق الشاهد بالغائب بمثال فقال: "إن مثل دلالة المؤانسة الأنموذج، كالرجل يري صاحبه بعضا من الشيء ليدل به على أن الكل من ذلك الشيء مشابه لهذا البعض" [81]، وهذا الوجه في رأيه لا يفيد إلا الظن، بخلاف ما ذهب إليه جماعة من أهل النظر، فإنهم على– ما قال – رأوه مفيدا للقطع، لأنهم: "يقولون إن الجزء والكل من باب المضاف، ولأجل ذلك يقتضي وجودُ أحدهما وجودَ الآخر، إذ كان لا جزء إلا من كل، ولا كل إلا من أجزاء" [81]ص116

ورد عليهم جابر بأن تعليلهم هذا صحيح، ولكن يشترط ليثبت القطع أن يبرهنوا أن هذا الجزء جزء، وإلا فقد يكون ما ادعوا أنه جزء هو الكل بعينه، قال: "فمتى قدروا على ذلك في شيء من الأشياء كان هذا الاستدلال صحيحا، ومتى لم يقدروا على بيان ذلك لم يكن صحيحا اضطراريا، لكن ممكنا، يجوز أن يكون وأن لا يكون، ليس فيه علم ثابت يقين" [81]ص117–118

وخلاصة هذا الوجه من قياس الغائب على الشاهد هو ما قال جابر: "والذي يحصل إذن من هذا الوجه من الاستدلال ما ذكرنا دون غيره، أعني المشابهة في الطبع متى وجدت لا إيجاب الوجود". [81] وهذا يعني أن جابرا ردد ما قاله الأصوليون من أن دلالة هذا القياس في صورته الفقهية ظنية لا غير.

1. 2. 9. 2. الوجه الثاني: العادة.

وشرح جابر الوجه الثاني في تعلق الشاهد بالغائب بقوله: "وأما التعلق المأخوذ من جري العادة، فإنه ليس فيه علم يقين واجب اضطراري برهاني أصلا، بل علم إقناعي يبلغ إلى أن يكون أحرى وأولى وأجدر لا غير". [81]ص118و"العادة – كما في كشاف التهانوي – عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المعقولة عند الطبائع السليمة" فإن الإنسان اعتاد إذا هو شاهد حادثة وأعقبتها أخرى وتكرر ذلك أن يعتقد أنه كلما وقعت الأولى أعقبتها الثانية ضربة لازب، "وقد أقام أصوليو الإسلام – متكلمين وفقهاء – قياسهم على فكرة العادة" [48]ص339–340.

وبعد أن بين جابر أن هذا القياس لا يفيد اليقين، وإنما الظن فقط، وبعد أن بين اهتمام الناس بهذا النوع من القياس، لاعتمادهم على تجاربهم، قسمه إلى ثلاثة أقسام من حيث كثرة الأشباه والنظائر وقلتها:

1 – "ما لم يوجد له إلا مثال واحد" [81]ص419

"كرجل قال مثلا: إن امرأة ما ستلد غلاما، فسألناه عن الدليل، من أين علم ذلك ؟ فأجابنا بأن قال: من حيث أنها ولدت في العام الأول غلاما، ولم تكن تلك المرأة ولدت إلا ولدا واحدا فقط".قال: "وهذا أضعف ما يوجد من القياس". [81]

2 – "ما كان جميع ما في الوجود مثاله، ولم يوجد فيما قد كان ولا في الشاهد مخالف له" "كرجل قال: إن ليلتنا هذه ستتكشف عن يوم يتبعها، ويكون بعقبها، فسألناه من أين علم ذلك ؟ فأجاب بأن قال: من قبل أني لم أجد ليلة إلا وانكشفت عن يوم، فظاهر ألا يكون إلا ما وجدت" [81].قال جابر: "وهذا أقوى ما يوجد منه" أي:

قياس الغائب على الشاهد.

3 . "وأما ما بين هذين فقوية وضعيفة بحسب كثرة النظائر وقلتها".[81]

هذا و يرجع جابر اعتماد الناس على قياس الغائب على الشاهد واعتقادهم في قياسيته إلى أن النفوس مفطورة على هذا الحسبان والظن، حتى كأنه يقين، قال: "وإنما وقع منه تعلق واستشهاد بالشاهد على الغائب لما في النفس من الظن والحسبان، فإن الأمور ينبغي أن تجري على نظام ومشابهة ومماثلة، فإنك تجد أكثر الناس يجرون أمورهم على هذا الحسبان والظن، ويكاد أن يكون ذلك يقينا".[81]

وضرب جابر على كلامه هذا مثالا يوضح به مدعاه فقال: "حتى إنه لو حدث في يوم ما من السنة حادث لترجوا حدوث مثل ذلك الحادث بعينه في ذلك اليوم من السنة الأخرى، فإن حدث في ذلك اليوم بعينه من هذه السنة مثل ذلك الحادث تأكد عندهم ذلك أن سيحدث مثله في السنة الثالثة، وإن حدث في السنة الثالثة أيضا، حتى إذا حدث مثلا عشر مرار في عشر سنين لم يشكوا البتة في حدوثه في كل سنة تكون من بعد".[81]ص419–420

وانتهى جابر إلى قوله: "وإذا كان هذا مقدار ما يقع في النفس من هذا المعنى، فما ترى يكون فيما لم يشاهد قط إلا على ذلك الوجه، كما ذكرنا من استدلال المستدل بأن ليلتنا هذه ستنفرج عن يوم"[81]ص420

1. 2. 9. 3. الوجه الثالث: الآثار.

سبق أن نبهنا إلى أن مخطوط (رسالة التصريف) لجابر مخرومة سقط منها آخرها، ولذلك لم يعرف الدارسون ما قاله جابر في الاستدلال بالآثار، إلا أن النشار قال: "من الممكن أن نقوم بتركيب لهذا الاستدلال عنده من مواضع متعددة من كتبه"[48]ص344.

قال النشار: "إن ما يقصده جابر بن حيان بالآثار – هو الدليل النقلي، أو شهادة الغير، أو السماع، أو الرواية"[48] ، ثم بعدما شرح فكرة جابر في الآثار خلص النشار إلى أن الآثار لا تعتبر عند جابر إلا إذا كانت عن طريق الأنبياء أو ورثتهم من أئمة الشيعة، لأن الرجل كان إسماعيليا.

وقد أشار جابر إلى دليل الآثار عندما ناقش جالينوس فيما استدل به على قدم العالم وهو قوله: "وقد ينبغي لنا أن نعلم أن هذا الجزء الشريف – يعني جزء السماء – غير مكوَّن، من أن آباءنا وجميع القدماء لم يزالوا يرونه على مثال واحد، وقد رصد المنجمون قبل ألوف السنين فوجدوه على مثال واحد في أعظامه (=أبعاده وأحجامه) وحركاته".[81]ص420

وفي الرد عليه وعلى الدهرية القائلين بأنهم: "لم يروا ولم يشاهدوا رجلا إلا عن امرأة وألا يكون يوم إلا بعقب ليلة ولا ليلة إلا بعقب يوم" قال جابر: "فليس لأحد أن يدعي بحق أنه ليس في الغائب إلا ما في الشاهد، أو في الماضي والمستقبل إلا مثل ما في الآن، إذ كان مقصرا، متناهي المدة والإحساس، وكذلك لا ينبغي أن يستدل الإنسان على أن العالم لم يزل (=أزلي)، من أنه لم يدرك أحد من الناس ابتداء كونه، ولا على أنه لم يكن رجل إلا عن امرأة ورجل، لأنه لم يدرك الأمر إلا كذلك، من قبل أنه يمكن أن يكون وجود الناس متأخرا عن ابتداء كون العالم، وأن يكون كون الإنسان الأول مخالفا لما عليه الأمر في تكوين سائر الناس"[81]ص422.

والخلاصة أن جابرا يؤكد على أنه ليس من الدليل في شيء تكذيب ما لم تشاهد، ولا تصديقه، لأن علمنا قاصر غير إحاطي، وعليه فالمعرفة التي نحصل عليها بقياس الغائب على الشاهد ليست يقينية وإنما ظنية احتمالية.

وآخر ما نقول في منهج جابر العلمي، أنه استقرائي، وبالتالي فنتائج علمه احتمالية، وهو الأمر الذي أوشك أن يجمع عليه رجال المنهج العلمي منذ دفيد هيوم، وأن جابرا في قوله باحتمالية الدلالة بمجرى العادة يرد العلة الأرسطية ولا يقول بها، ويفسح المجال لخوارق العادات كالمعجزات[91]

1. 2. 10 قيمة قياس الغائب على الشاهد:

سبق أن عرفنا أن كل علماء الإسلام استعملوا قياس الغائب على الشاهد بما فيهم قدماء الأشعرية، وهذا في مختلف التخصصات، وسبق أن عرفنا أن هذا القياس بعيد عن القياس الأرسطي (القياس الشمولي) الذي سمي خطأ قياسا، لأن القياس معنى إضافي يعني: تقدير شيء على مثال شيء آخر وتسويته به.

وللدكتور محمد عابد الجابري رأي في قيمة قياس الغائب على الشاهد واستهتار بالحديث عنه في أكثر كتبه، فقد تحدث عنه في كتاب (تكوين العقل العربي)[86]ص115 وتحدث عنه في كتاب (بنية العقل العربي)[89]ص137 كما تحدث عنه في كتاب (نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي)، وفي هذا الأخير يقول إجابة على سؤال طرحه هو: "ما هي آلية هذا القياس؟

إن" قياس الغائب على الشاهد" طريقة علمية، ما في ذلك شك، ولكن شريطة التقيد بشروط صحتها، لقد استعمل علماء النحو والفقه هذه الطريقة في عملهم العلمي العظيم الذي أسفر عن تقعيد اللغة العربية وتقنين الشريعة، وأخذها عنهم علماء الكلام فأغنوها بمجادلاتهم ومصطلحاتهم، واستعملها علماء الطبيعة فنحوا بها منحى تجريبيا زادها دقة وخصوبة، فكانت بحق منهج البحث العلمي في الثقافة العربية الإسلامية، المنهج الذي ساهم مختلف الباحثين المختصين في تقنينه وضبطه وبيان حدوده وشروط صحته.

وبالجملة يمكن حصر أهم الشروط التي وضعوها لضمان صحة هذا القياس في شرطين أساسيين:

– لا يجوز قياس الغائب على الشاهد إلا إذا كانا يشتركان –داخل طبيعتهما الواحدة– في شيء بعينه يعتبر بالنسبة لكل منهما أحد المقومات الأساسية.

ولاكتشاف هذا " المقوم الذاتي" لا بد من القيام بـ"السبر والتقسيم"، التقسيم يعني تحليل المقيس والمقيس عليه، كلا على حدة، أي حصر صفتهما لاكتشاف ما يشتركان فيه، والسبر هو اختبار تلك الصفات المشتركة بينهما لتحديد أي منهما يشكل جوهرهما وحقيقتهما، التقسيم هنا استقراء تحليلي، والسبر اختبار وتحقق، فهو بمثابة ما دعاه فرنسيس بيكون بـ "التجربة الحاسمة".

يتعلق الأمر إذن بخطوات منهجية سليمة، روعي فيها كل ما يلزم من الاحتياط[92]ص17

ثم إن الدكتور الجابري عاب على المتأخرين استهتارهم واستهانتهم في نفس الوقت بهذا القياس لما راحوا يستعملونه دون وفاء بشروطه التي تقيده والتي تجعل منه قياسا علميا منتجا، واعتبر ذلك سبب تدهور العلم وكثرة الأخطاء، بل وسبب الجمود الذي سيطر على الثقافة العربية، وأدى بها إلى التقليد.

قال الدكتور: "ولكن بما أن هذا المنهج كان هو السائد والمفضل، فلقد حصل مع ذيوعه وانتشاره التساهل والتفريط في شروط استعماله، وهكذا أصبحت عبارة (وقس على ذلك...) تغني عن مواصلة البحث والاستقصاء، لقد ترسخت آلية هذا القياس في نشاط العقل العربي حتى أصبحت " الفعل العقلي" الوحيد الذي يعتمد عليه في الإنتاج المعرفي".[92]

وهذا في نظره سبب فساد " قياس الغائب على الشاهد" عموما، أي التقاعس عن البحث والاستقصاء اكتفاء بما وصل إليه الأوائل من النتائج، وأما تفصيلا فيرجع فساده عند الفقهاء إلى جعلهم الفروع أصولا والقياس عليها، بحيث صار يصعب استعمال آلية السبر والتقسيم في التحقق من العلة.

ويرجع فساده عند المتكلمين إلى عدم اتفاقهم على هدف واحد في اجتهاداتهم، كالذي اتفق عليه الفقهاء في رجوع الأحكام إلى "جلب المصلحة ودفع المضرة"، الذي منه ينطلقون وإليه يهدفون، فكان كل متكلم يطوع قياس الغائب على الشاهد لرأيه الخاص حتى كثر بينهم الخلاف، وتوسع الجدال، دون أن يكون لذلك أي جدوى.

ويرجع فساده عند النحويين – رغم اتفاقهم على أن مبنى كلام العرب على "خفة النطق على اللسان" إلى تسلسل القياس بحيث صار هدفا في حد ذاته، لا وسيلة للتقعيد كما كان عليه الأمر أولا.

والخلاصة أن قياس الغائب على الشاهد –في نظر الجابري– لما فقد الاهتمام بشروط إنتاجه، واستغنى الجامع فيه عن استعمال السبر والتقسيم، صار آلية غير ذات جدوى، يجريه صاحبه كعملية ذهنية بصورة لاشعورية، لأن المتأخرين – عوض أن يواصلوا مسيرة البحث فيما كان يبحث فيه المتقدمون – صاروا يبنون بحوثهم على نتائج المتقدمين، تقليدا لهم.

قال الجابري: "هكذا تحول قياس الغائب على الشاهد –تلك الطريقة العلمية التي كانت الأساس المنطقي– المنهجي الذي قامت عليه العلوم العربية الإسلامية –إلى قياس لـ "الجديد" على "القديم"، فأصبحت معرفة الجديد متوقفة على قديم يقاس عليه"[92]ص18–19

1. 2. 11. إنتاج المقدمات النتائج:

أي أن المقدمة الواحدة سواء كانت نظرية أو ضرورية قد تنتج نتيجة سواء كانت نظرية أو ضرورية، ولا يحتاج في ذلك إلى مقدمتين كما هو الرأي في المنطق الأرسطي، "لأن القائل إذا أراد مثلا أن يدل على أن الإنسان جوهر فقال: أستدل على نفس الشيء المطلوب من غير تقديم المقدمتين، وهو أن يقول:

(إن الدليل على أن الإنسان جوهر أنه يقبل المتضادات في أزمان مختلفة).

وليس يحتاج إلى مقدمة ثانية هي قول القائل:

(أن كل قابل للمتضادات في أزمان مختلفة فجوهر).

لأن دلالته على أن (كل قابل للمتضادات في أزمان مختلفة فجوهر) هو نفس ما خولف فيه وأراد الدلالة عليه، لأن الخاص داخل في العام، فعلى أيهما دل استغنى عن الآخر"[45]ص337

هذا ما قاله النوبختي ردا على المناطقة – كما حكاه عنه ابن تيمية – وغرضه أن الإنسان في غير حاجة إلى المقدمة الكبرى فيما يزعمون، فليس شرطا كي تنتج المقدمة الواحدة أن تكون في ذهنه أخرى مقدرة، قد

يحذفها استغناء عنها، اختصارا أو اعتمادا على ذكاء المخاطب، فكأن المتكلم قال:

الإنسان قابل للمتضادات في أزمان مختلفة

فالإنسان –إذن– جوهر.

ولا يحتاج أن يقول:

الإنسان قابل للمتضادات في أزمان مختلفة.

وكل ما يقبل المتضادات في أزمان مختلفة فجوهر

فالإنسان –إذن– جوهر.

وسر ذلك أن العقل يفهم جوهرية الشيء من قبوله للمتضادات في أزمان مختلفة – أي أن الجوهر ما يقبل صورا متعددة – من رؤية شيء واحد بتلك الصفة، وتعدد الأشياء بتلك الصفة لا يشترط في فهمه ذلك، ولذلك فهو لا يحتاج إلى كلية يعتمد عليها في استنتاجه.

ويضرب الأستاذ مصطفى طباطبائي مثالا على ذلك بقوله: "إذا رؤي أحد عَدَّ حاصل ضرب 4 في 4 خطأً 15، ففي هذه الصورة يحق لنا أن نقول: إن حاصل الضرب هذا لا ينطبق على الواقع والحق، فهو خطأ، يعني في عالم الواقع وحِسًّا بالعقل، إذا ضعفت كمية 4 أربع مرات فتكون نتيجة هذا العمل 16 لا 15.

وفي هذه الصناعة القياسية كما هو ملاحظ حذفت (الكبرى)، يعني نحن امتنعنا أن نجيء بهذه العبارة أن: كل حاصل ضرب لا يطابق الواقع والحق فهو خطأ، لأننا بغنى عنها أصلا، بدليل أن (الكبرى الكلية) أخذت وصنعت من الأفراد، ويتقدم الفرد عليها، يعني أننا إذا عجزنا أن نفهم بأن: حاصل ضرب معين الذي لا ينطبق على الواقع والحق فهو خطأ، فكيف سنفهم بأن: كل حواصل الضرب التي لا تطابق الواقع والحق فهي خطأ". [53] ص35–36

قال الأستاذ: "من هنا نقول: إن وجود الكبرى في بنيان المقدمة زائدة أصلا، لا كما يقول المناطقة: إن وجود الكبرى أمر ضروري في المقدمة، إلا أن نضمرها ونخفيها رعاية للإيجاز أو معرفة المخاطب بها" [53] ص36

وفي قول النوبختي: "لأن دلالته على أن (كل قابل للمتضادات في أزمان مختلفة فجوهر) هو نفس ما خولف فيه وأراد الدلالة عليه، لأن الخاص داخل في العام، فعلى أيهما دل استغنى عن الآخر". [45] ص337 إشارة على ما انتقد به القياس الأرسطي بعده بصراحة، وهو أن فيه مصادرة للمطلوب، لأن: "دلالة إحدى المقدمتين على المطلوب تغني عن دلالة المقدمة الأخرى" [48] ص239

وهو الأمر الذي أفاض الشيخ ابن تيمية في شرحه عندما أكد أن نظار المسلمين كانوا يذكرون الدليل المستلزم للمدلول، سواء كان مقدمة واحدة أو اثنتين أو أكثر، لأن العبرة بحاجة المستدل، فرب شخص لا يحتاج إلى الاستدلال أصلا، لأنه يعلم الشيء بالضرورة، ورب شخص يحتاج إلى مقدمة واحدة، ورب آخر يحتاج إلى مقدمتين أو أكثر.

وبعد أن أقام ابن تيمية عدة أدلة على إمكان الاكتفاء في الاستدلال بمقدمة واحدة، بين أن قول المناطقة بوجوب مقدمتين هو أمر صناعي مخالف للفطرة، فيه تطويل وتهويل، وبين أنه سبب الخلاف بين ابن سينا

والرازي في أن العلم بالمقدمتين فقط هل يكفي في الإنتاج أم لابد من التفطن لكيفية اندراج الصغرى في الكبرى، وخالفهما معا بأن المعتبر هو العلم بلزوم المدلول للدليل سواء كان عن استحضار لهذا اللزوم أو تفطن له، وأن هذا اللزوم قد يكون ضروريا وقد يكتفى فيه بمقدمة واحدة، وقد يحتاج إلى مقدمتين أو أكثر.

والخلاصة أن علماء الإسلام لم يتابعوا المنطق الأرسطي في دعوى وجوب المقدمتين في كل نظر، لأنهم استغنوا بمنطق الفطرة عن منطق صناعي فيه تكلف وتعسف، واعتراض النوبختي الشيعي الذي تابعه عليه ابن تيمية الحنبلي يفيد أن علماء الإسلام بمختلف طوائفهم كانوا على علم بنقائص المنطق الأرسطي، وأنهم كانوا روادا في نقده قبل فلاسفة أروبا.

وفي الأخير لا بد من التنبيه إلى أن: "القياس الشرطي لم يعرفه أرسطو، بل أخرجه أحد تلاميذه، والرواقيون قد أفاضوا فيه"، [50]ص89 وهو القياس الذي عمل على تطويره واستغلاله علماء العرب: الفلاسفة منهم والمناطقة والأصوليون، لأن مبناه على اللزوم، وليس على الاندراج كما في القياس الحملي الأرسطي.

1. 3. الاستدلال عند سيبويه

تحدث سيبويه في (هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً، ويكون المبني عليه مظهراً) عن حذف المبتدأ إذا كان في أثناء الخطاب ما يدل عليه، من وجود آية، أي: علامة في المبتدأ. الذي هو المتحدث عنه. يدركها المخاطَب، لأن هذه الآية أو العلامة التي تقوم مقام المحذوف تعتبر خلفا عن المبتدأ، وبها يستدل المخاطَب عليه.

ولذلك قال الرماني: "الذي يجوز في المبتدأ الذي يحذف ويبقى الخبر أن يكون دليل يخلف المحذوف، ويقوم مقامه، فيجوز ذلك...من غير إخلال بالمعنى"[93]148/2، ثم قال: "والدليل الذي يغني عن المحذوف هو خاصة للشيء مشاهدة في الحال منعقدة به، أو صفة تقوم ذلك المقام، ولا يخرج من هذين القسمين شيء من الدلالة التي تقوم مقام المحذوفات[93]

وهذا يعني أن إدراك الشيء عن مشاهدة يحصل به العلم الضروري، وهو الذي لا يحتاج معه صاحبه إلى استدلال، بينما إدراك الشيء عن غير مشاهدة لذاته، ولكن عن طريق مشاهدة أو إدراك شيء من خصائصه أو صفاته المميزة له، يحصل به علم نظري، وهو ما احتاج صاحبه في تحصيله إلى الاستدلال عليه.

قال الرماني: "والفرق بين طريق الاضطرار وطريق الاستدلال في هذا هو أن الاضطرار إلى علم الشيء يقع مع المشاهدة، وأما مشاهدة خاصة له من غير مشاهدة وجهه فتكون الخاصة المشاهدة دليلا عليه".[93].

ويؤكد هذا ما قاله ابن جني: "فإن قلت: ولم قلَّت الأعلام في المعاني، وكثرت في الأعيان نحو زيد، وجعفر، وجميع ما علِّق عليه علم وهو شخص؟ قيل: لأن الأعيان أظهر للحاسّة، وأبدى إلى المشاهدة، فكانت أشبه بالعلمية ممّا لا يرى ولا يشاهد حسّا، وإنما يعلم تأمّلا واستدلالا، وليست كمعلوم الضرورة للمشاهدة"[19]200/2

ثم قال الرماني: "ويوضح ذلك أن العقلاء يستوون في المشاهدة، ولا يستوون في علم ما لا يشاهد مما يظهر ويشاهد، فمن استدل منهم علم، ومن لم يستدل لم يعلم، وهكذا منزلة الدليل".[93]148/2

ولأن الإنسان إنما يستفيد العلم أول ما يستفيد بالحواس الخمس، ثم بالعقل أو النقل، وهو ما قرره كل العلماء من مختلف التخصصات، بدأ سيبويه بذكر الحواس الخمس، "وكل واحدة منها إذا وقعت المشاهدة بها لخاصة الشيء الدالة عليه صح الحذف الذي تقوم هذه الخاصة مقامه في إظهار المعنى، والكلمة المحذوفة كهذه الخاصة في إظهار المعنى الذي هو له، فإذا أغنت عن الكلمة حذفت الكلمة، واجتزئ بدلالة الخاصة عن الكلمة، إذ كانت تظهر المعنى إظهار الكلمة أو أكثر". [93] 148/2

فأول مثال ضربه سيبويه لمسألة حذف المبتدأ هو قوله: "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آيةً لك على معرفة الشخص، فقلت: (عبدُ الله وربِّي)، كأنك قلت: (ذاك عبدُ الله) أو (هذا عبدُ الله)". [94] 130/2

يقصد: أنه إذا كان المتكلم والمخاطب يعرفان عبد الله مثلا، والمتكلم دون المخاطب يعرف أن عبد الله له خاصة في طوله أو شخصه أو لبسته، وحدث أن طلع عبد الله عليهما

فعرف المتكلم عبد الله من تلك الخاصة وإن لم ير وجهه بعد، فله أن يقول لمخاطبه (عبدُ الله وربِّي)، ما دام المخاطب يعرف عبد الله، ولكنه لا يعرف أن تلك الخاصة له، فيصح الخطاب ويكون في قوة قوله: (ذاك عبدُ الله) أو (هذا عبدُ الله)، أو كأنه قال: صاحب هذه الهيئة عبدُ الله.

فالمتكلم هنا إنما عرف عبد الله مما شاهده من خاصة له، لا من مشاهدة وجهه، لأنه لو شاهد وجهه لكان علمه به علم ضرورة، ولَمَّا كان علمه به بتلك الخاصة، كانت تلك الخاصة دليلا عليه، ويكون المتكلم قد استدل على عبد الله بتلك الخاصة، وبها أيضا استدل المخاطب فعرف من يعني.

وعلق الرماني على هذا الموضع فقال: "وهذا ليس من دلالة الكلمة عليه في شيء، لأن الكلمة إنما يظهر معناها عند إدراكها، ثم تظهر الخاصة عند إدراكها، فيكون ذلك دليلا على الشيء الذي لم يدرك، فأما ما أدرك وعلم بالإدراك فليس أحدهما دليلا على الآخر كما يظهر المعنى من الكلام". [93] 148/2

قال سيبويه عطفا على المثال السابق: " أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت، فصار آيةً لك على معرفته، فقلت: (زيدٌ وربِّي)".أو: صاحب الصوت زيد، لأن الأصوات مختلفة ويمكن للإنسان أن يميز بينها، إذ فرق بين صوت الرعد وصوت الطبول، وبين صهيل الفرس ونهيق الحمار، وبين صوت زيد الرخيم وصوت عبد الله الجهوري، وهكذا.

وزاد الرماني مثالا آخر فقال: "فإذا سمع وطأ قد تقرر في نفسه بالعادة الجارية أنه وطء زيد جاز له أن يقول: زيد، أي: صاحب الوطء زيد".ثم قال: "فعلى هذه الشريطة يصلح حذف المبتدأ أو حذف الخبر بحسب الخلف الذي يقوم مقامه من الدليل، وقد بان وجه الفائدة للمخاطب". [93]

وواصل سيبويه كلامه فقال: "أو مسست جسداً، أو شممت ريحاً فقلت: (زيدٌ) أو (المسكُ)، أو ذقت طعاماً فقلت: (العسل)".لأن الملموسات تختلف لينا وخشونة، وغلظة ونعومة، كما تختلف المشمومات بين طيبة وكريهة، والطيبة تختلف بين ريح المسك وريح الياسمين، والكريهة تختلف بين رائحة الجيفة ورائحة العرق، وهكذا المذوقات فإنها تختلف في طعمها حلاوة ومرارة، وحموضة ومزة، وغير ذلك.

وهذا من سيبويه يعني أنه كما يستدل بالمبصرات والمسموعات يستدل بالملموسات والمشمومات والمذوقات، فـ"مَنْ مَسَّ جسدًا فكان له علامة على المختص به من جهة لينه وخشونته أو لطفه أو غلظته فله أن يقول: زيدٌ، أي: صاحب هذا الجسد زيد، أو شم رائحة تدله على رائحة المسك، أي: هذا المسك...وكذلك إذا ذاق طعما فله أن يقول: العسل، أي: طعمه طعم العسل"[93]

وواضح أن الملموسات والمشمومات والمذوقات أنواع، وقد يلتبس بعضه ببعض على من لم يميز بينها، فإذا قال المتكلم: المسك مثلا، فكأنه قال لمخاطبه: هذا ريح المسك، حتى لا يذهب تصوره إلى شيء آخر، وبهذا تحصل فائدة الخطاب.

وختم سيبويه موضوع الباب بقوله: "ولو حُدِّثتَ عن شمائل رجل فصار آيةً لك على معرفته لقلت: (عبدُ الله)، كأن رجلا قال: (مررت برجلٍ راحمٍ للمساكين بارٍّ بوالديه) فقلت: (فلانٌ والله)"[94]130/2، فيعرف أن صاحب الصفة فلانٌ.

وهذا كما وقع للسيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت: تمثلت بهذا البيت وأبو بكر يقضي (أي: يموت):

وأبيضَ يُستسقَى الغمامُ بوجهه *** ثِمَالُ اليتامَى عصمةٌ للأراملِ

فقال أبو بكر: ذاك رسول الله صلى الله عليه وسلم[95]280/5

والحاصل أن سيبويه في معالجته لمسألة حذف المبتدأ لوجود ما يدل عليه، كأنه بين معنى الاستدلال، لأن ما لا يشاهد لأنه غائب أو مجهول لا يمكن إدراكه إلا بالاستدلال، أي: أنه يمكن معرفته وتحصيل العلم به عن طريق الدليل، بشرط أن يكون الدليل بديهيا، أي: يدرك عن طريق بدائه العقل، أو حسيا، يدرك عن طريق الحواس.

قال أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح:"بعد تطور علم الكلام بدأ النحاة يستعملون أكثر فأكثر مصطلحاته (التي هي نفسها مستعارة من غيره من العلوم الإسلامية والتي منها النحو على الخصوص) الملاحظة بواسطة الحواس هي المشاهدة (انظر: شواهد النحو) أو العيان، والعلم الذي لا طريق له إلا الحس أو العقل (المبادئ العقلية مثل مبدأ عدم احتمال النقيضين) يسمى العلم الضروري، ويقابل العلم الذي يحصل بالاستدلال: العملية التي بها نقرر الحقيقة الواقعية أو الصورية من معطى ما بمعونة الدليل، والذي يسمى العلم النظري، (النظر=كما عند الباقلاني، ولنلاحظ أن هذا المؤلِّف المتوفى سنة 403 هـ معاصر لابن جني)"[96]124/1

ولا بد في كل دليل من لزوم بينه وبين المدلول، وقد عرفنا أن علماء الإسلام اعتمدوا في الدليل على معنى اللزوم بينه وبين المدلول، وأن وجه الدليل عندهم هو استلزام الدليل للمدلول، وقد عرفنا من كلام الشيخ ابن تيمية قوله: " أن العلم بكون هذا مستلزما لهذا هو جهة الدليل، ولا بد أن يكون كل دليل في الوجود مستلزما للمدلول". [45] ص296، وقوله: "جميع الأدلة يرجع إلى أن الدليل مستلزم للمدلول"، وقوله: "كل دليل يستدل به فإنه ملزوم لمدلوله".[45]ص166

"وأحسن ما قاله ابن تيمية هو: (أنه إذا ثبت أن الوصف المشترك مستلزم الحكم كان هذا دليلا في جميع العلوم)"[45] ص118 وأما في النحو، فهذا الاستلزام هو دائما تلازم بسبب التناظر[50]ص314

وهذا يفضي بنا إلى أن سيبويه استدل بكل ما يمكن الاستدلال به، بشرط وجود علاقة التلازم بين الدليل والمدلول، فالسماع والقياس والموضع والنظير والعامل وغيرها، من الأدلة الإجمالية وحتى الأدلة التفصيلية التي استعملها سيبويه هي مما بني على مفهوم التلازم.

فإذا قرر سيبويه حكما ما فلأن السماع عن العرب الذين كلامهم موضوع الدرس جاء بذلك الحكم، فيلزم عن مجيء ضَرْبٍ من الكلام مثلا باطراد أو بكثرة في كلام العرب أنه من كلامهم الثابت عنهم ومما يجب علينا انتحاؤهم فيه، ويسمي سيبويه هذا بالقياس المستمر أو اللازم.

وإذا ثبت عند سيبويه تناظر وحدات لغوية، بأن يقابل عنصر في كل وحدة منها عنصرا آخر في وحدة أخرى وتتابع هذا التوافق أو التكافؤ بين الوحدات ثبت عنده بموجب هذا التلازم الأفقي والعمودي قياس من نوع رياضي هو التطبيق.

وإذا ثبت أن كلمةً تقع في موضع أخرى في تراكيب متناظرة، وجب أن تأخذ نفس حكمها، فكلمة (مصطفى) و(هؤلاء)و(القاضي)و(غلامي) كلها تعرب على أنها فاعل مرفوع، لأنها وقعت في موضع زيد في مثل (جاء زيدٌ)، غير أن (زيد) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، بينما علامة رفع الأسماء الأخرى مقدرة، وهذا قاله النحاة لما لزم من وقوعها في موضع (زيد) أي الفاعل.

ولذلك نجد أن تسويغهم تقدير الضمة بأنها في (مصطفى) منع من ظهورها التعذر، وفي (القاضي) منع من ظهورها الثقل، وفي (غلامي) منع من ظهورها الحركة المناسبة، وفي (هؤلاء) منع من ظهورها حركة البناء الأصلية، مقبولا ومنطقيا، وفيه زيادة عن ذلك المحافظة على أصل ثبت بالسماع والقياس، وهو أن حكم الفاعل الرفع، والضمة علامته ظاهرة ومقدرة.

ومن هذا الباب قول سيبويه: "وقد يقع الشيء موقع الشيء، وليس إعرابه كإعرابه، وذلك قولك (مررت برجلٍ يقولُ ذاك)، فـ(يقولُ) في موضع (قائلٍ)، وليس إعرابه كإعرابه"[94]، 132/2

كما أن في أمثلة الباب الذي عالجه سيبويه وهو حذف المبتدأ لوجود ما يدل عليه، دليلا على هذا الذي نقوله، وهو أن الحذف ما ساغ إلا لأن خاصة الشيء أو صفته هو مما يلازمه، فبين الشيء وخاصته أو صفته تلازم، وإلا لما أمكن الاستدلال بأحدهما على ذلك الشيء.

وخلاصة القول في هذا الموضوع أنه: "إذا ثبت لزوم شيء لشيء استنتج الملزوم من وجود اللازم، ويلاحظ أن علاقة اللزوم بهذا الشكل هي التي يبنى عليه الاستدلال العربي، فالبحث عن النظائر في القياس النحوي خاصة هو بحث عن ثبوت اللزوم بين الأشياء، بدون اندراج شيء منها في شيء، وإذا استلزم الشيء شيئا آخر واستلزم كذلك الأخير الأول، حصل التكافؤ، وتكافؤ القياس العربي هو تلازم"[50]، ص310

ومن هنا يمكن أن نقول: إن سيبويه ككل علماء الإسلام ما راعى في أدلته إلا مفهوم اللزوم، ولذلك لم نجد ولن نجد في كتابه أثراً لمنطق اليونان، لا للقياس الحملي، ولا للقياس الشرطي، ولا لحدوده ولا لصناعتها بالجنس والفصل.

وفيما يلي أمثلة من الكتاب فيما قال فيه سيبويه (والدليل على كذا، كذا وكذا) وما قال فيه (ويدلك على كذا، كذا وكذا) وما قال فيه (ويستدل) أو (استدل) أو (استدلال) وما قال فيه (وفي هذا حجة لكذا) أو (حجج) أو (ويحتج)، لأنه بهذه التعابير يصارحنا سيبويه بما يعتبره دليلا يستدل به، وحجة يحتج بها.

1. 4. الدليل عند سيبويه

استعمل سيبويه مصطلح (الدليل) في مواضع كثيرة، عملت على استخراجها وترتيبها حسب نوع الدليل، فمنها السماع، ومنها القياس، ومنها الموضع، ومنها النظير، ومنها المعنى، ومنها التجربة والامتحان، وفيما يلي عرضها، لتتبين لنا أنواع الأدلة التي كان يعتمدها في تحليلاته واستدلالاته.

1. 4. 1. دليل السماع:

– قال في (هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة) متحدثا عن الظرف المتصرف فيما دخلته (إنَّ): "وزعم يونس أن العرب تقول: إنَّ بَدَلَكَ زيداً، أي: إنَّ مكانَك زيداً.

والدليل على هذا قول العرب: هذا لك بَدَلَ هذا، أي: هذا لك مكان هذا، وإن جعلت (البدل) بمنزلة (البديل) قلت: إنَّ بدلَك زيدٌ، أي: إنَّ بديلَك زيدٌ"[94] 143/2

قال الرماني: "تقول (إنَّ بدلَك زيداً) على الظرف، كأنك قلت (إنَّ مكانك زيداً)، وتقول (إنَّ بدلَك زيدٌ) على معنى (إنَّ بديلَك زيدٌ)، فالبدل احتمل معنى الظرف والصفة"[93] 154/2

– وقال في (هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة): " اعلم أن (التنوين) يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت (لا غلامَ لك) كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت (لا مثلَ زيدٍ).والدليل على ذلك قول العرب (لا أبالك) و(لا غلامي لك) و(لا مسلمي لك)"[93] 2/ 276

فعُلم بثبات الألف في (أبا) والياء في (غلامي) و(مسلمي) أن هذه الأسماء مضاف إليها والاسم قبل (لا) مضاف، واللام شاذة، ولا تزاد إلا في (لا) والنداء، كقولك:

** يا بؤسَ للحربِ ضرارا بأقوامِ **

"وأخرجه عن القياس سيبويه، وطول الكلام عليه، والاحتجاج له، وذكر الأشياء الشاذة ليؤنس بشذوذه..."[97] 22/3

– وقال في(هذا باب التضعيف في بنات الياء وذلك نحو: عَيِيتُ وحَيِيتُ وأَحْيَيْتُ):

"وقال ناسٌ كثير من العرب: قد حيي الرجل، وحييت المرأة، فبين، ولم يجعلوها بمنزلة المضاعف من غير الياء، وأخبرنا بهذه اللغة يونس.

وسمعنا بعض العرب يقول: أعيياء وأحييةٌ، فيبين، وأحسن ذلك أن تخفيها وتكون بمنزلتها متحركة، وإذا قلت: يُحْيِي أو مُعْيٍ ثم أدركه النصب فقلت: رأيت معيياً، ويريد أن يحييه، لم تدغم، لأن الحركة غير لازمة، ولكنك تخفي وتجعلها بمنزلة المتحركة، فهو أحسن وأكثر، وإن شئت بينت كما بينت حَيِيَ.

والدليل على أن هذا لا يدغم قوله عز وجل: " أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ المَوْتَى"[94] 4/ 397

قال أبو حيان في البحر المحيط:

"قرأ طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان: بسكون الياء من قوله: (أن يحيِي)، وهي حركة إعراب، لا تتحذف إلا في الوقف، وقد جاء في الشعر حذفها.وقرأ الجمهور: بفتحها.وجاء عن بعضهم (يُحِيَّ) بنقل حركة الياء إلى الحاء وإدغام الياء في الياء.قال ابن خالويه: لا يجيز أهل البصرة سيبويه وأصحابه إدغام (يحيي)، قالوا لسكون الياء الثانية، ولا يعتدون بالفتحة في الياء لأنها حركة إعراب غير لازمة.وأما الفراء فاحتج بهذا البيت:

** تمشي بسدهٍ بينها فتعيى **

يريد: فتعيي، والله تعالى أعلم"[98] 354/10

وما أشار إليه من مذهب الفراء فإن الفراء قال: "وقوله عز وجل: (أن يحيي الموتى) تظهر الياءين، وتكسر الأولى، وتجزم الحاء، وإن كسرت الحاء ونقلت إليها إعراب الياء الأولى التي تليها كان صوابا، كما قال الشاعر:

وكأنها بين النساء سبيكة *** تمشي بِسُدَّةِ بيتها فتَعيُّ

أراد: فتعيا".[99] 104/3

– وقال في (هذا باب تثنية المستثنى) أي تكراره: "وتقول (ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحدٌ) كأنك قلت (ما أتاني إلا عمراً أحدٌ إلا بشرٌ)، فجعلت (بشراً) بدلا من (أحد)، ثم قدمت (بشراً)، فصار كقولك (مالي إلا بشراً أحدٌ)، لأنك إذا قلت (مالي إلا عمراً أحدٌ إلا بشرٌ)، فكأنك قلت (مالي أحدٌ إلا بشرٌ).

والدليل على ذلك قول الشاعر وهو الكُمَيْتُ:

(فما لِيَ إلاّ اللهُ لا رَبَّ غَيْرَهُ *** وَمَا لِيَ إلاَّ اللهَ غيرَكَ ناصِرُ)

فـ(غيرك) بمنزلة (إلاَّ زيداً)"[94] 339/2

يعني: "إذا كُرِّرَ المستثنى وكان المستثنى منه متقدما جاز إبدال أحد المستثنيات، وانتصب الباقي، هذا ما يفهم من كلام ابن أبي إسحق وسيبويه، تقول: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً.أما إذا تأخر المستثنى منه فلا بد من نصب المستثنى المتكرر، تقول: ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحدٌ، قال الكميت:

(فما لِيَ إلاّ اللهُ لا رَبَّ غَيْرَهُ *** وَمَا لِيَ إلاَّ اللهَ غيرَكَ ناصِر)[100]ص205

وفي النكت: "اعلم أن الاسمين وإن اختلف إعرابهما فهما مشتركان في معنى الاستثناء، وإنما رفع أحدهما ونصب الآخر على ما يوجبه تصحيح اللفظ. وشرح ذلك ثم قال: "ومما يدل على أنهما مستثنيان جميعا أنك لو أخرت المستثنى منه وقدمتهما نصبتهما كقولك: ما لي إلا عمراً إلا بشراً أحدٌ، واحتج سيبويه لهذا بقول الكميت:

(فما لِيَ إلاّ اللهُ لا رَبَّ غَيْرَهُ *** وَمَا لِيَ إلاَّ اللهَ غيرَكَ ناصِرُ)

فنفى كلَّ ناصرٍ سوى اللهِ عزَّ وجلَّ وسوى المخاطَبِ، ونصبهما بالاستثناء المقدَّم"[101] 640/1

– وقال في نفس الباب: "وسألت الخليل عن (إنما) و(أنما) و(كأنما) و(حيثما) و(إما) في قولك: إما أن تفعل وإما أن لا تفعل، فقال: هن حكايات، لأن (ما) هذه لم تجعل بمنزلة (موت) في (حضرموت)، ألا ترى أنها لم تغير (حيث) عن أن يكون فيها اللغتان الضم والفتح، وإنما تدخل لتمنع (أنْ) من النصب، ولتدخل (حيث) في

الجزاء، فجاءت مُغَيِّرَةً . أي: مغيرة لحيث إذ نقلتها إلى نطاق الجوازم، ولأنْ إذ نقلتها من العاملة إلى المهملة . ولم تجيء كـ(موت) في (حضر) ولا لغواً.

والدليل على أن (ما) مضمومة إلى (إنْ) قول الشاعر:

لقد كَذَبَتْك نَفْسُك فاكْذِبَنْها *** فإنْ جَزَعاً وإنْ إجْمالَ صَبْرِ

وإنما يريدون (إما)، وهي بمنزلة (ما) مع (أنْ) في قولك: أما أنت منطلقاً انطلقت معك. [94] 331/3

قال عبد السلام هارون: الشاهد فيه إسقاط (ما) من (إما). [94] 332/3

قال الرماني:

"وإذا سمي رجل (إنما) أو (أنما) أو (كأنما) أو (حيثما) أو (إما) أو (إلا) التي في الجزاء، فكل ذلك على الحكاية، لأنه على مجرى التسمية بمركب حرف مع حرف مما لا نظير له في أصول الأسماء قبل الخروج إلى الأسماء الأعلام.

وإذ سمي رجل (إما) من قولك: اضرب إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا، فهو على الحكاية عند سيبويه، لأن الأصل فيه (إنْ ما) على التركيب من حرفين، وعلى مذهب غيره يجب ترك الحكاية فيصير بمنزلة (ذفرى) في التسمية، وقال الشاعر:

لقد كذبتك نفسك فاكذبنه ا *** فإنْ جزعا وإنْ إجمال صبر

فهذا شاهد في أنها مركب من (إنْ) و(ما).

وإذ سمي رجل من (أمَّا) من قولهم: أمَّا أنت منطلقا انطلقت معك، فالحكاية، لأنها مركبة من حرفين". [102] 8/3

– وقال في (هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه): "وإذا قلت: مررتُ بِوَلِيٍّ يَزِيدَ وعَدُوٍّ وَلِيدٍ، فإن شئت أخفيت وإن شئت بينت، ولا تسكِّن، لأنك حيث أدغمت الواو في عَدُوٍّ والياءَ في وَلِيٍّ فرفعت لسانك رفعةً واحدة ذهب المد، وصارتا بمنزلة ما يدغم من غير المعتل، فالواو الأولى في عَدُوٍّ بمنزلة اللام في دَلْوٍ والياء الأولى في (وَلِيٍّ) بمنزلة الياء في (ظَبْيٍ).

والدليل على ذلك أنه يجوز في القوافي لَيّا مع قولك ظَبْيَا، ودَوًّا مع قولك غَزْوًا". [4] 442/4

"يريد أنه لا تدغم الثانية المتحركة من ولي في ياء يزيد لأنا إذا أدغمناها سكناها بطل إدغام الياء الأولى الساكنة من ولي فيها.

وإذا لم ندغمها فظهرت وهي ياء ساكنة قبلها كسرة صار فيها مد، وقد كان بطل بإدغام، وقد تقدم أنا لا ندغم في المنفصلين إذا كان الإدغام يوجب تغيير بنية الكلمة، وكذلك القول في عدو وليد.

وأما قوله يجوز في القوافي (ليا) مع (ظبيا) فلأن المد قد ذهب من (ليا) فصارت الياء الأولى لما ذهب المد بمنزلة الياء في (ظبيا).

وعندي أن قائلا لو قال أن ذلك لا يجوز لأن فيه مدا ما لم يكن بعيدا، والدليل على ذلك أنا رأينا القوافي المبنية على الياء المشددة لا يأتي فيها الياء المشددة، كقول العجاج:

بكيت والمختزن البكي *** وإنما أتى الصبي الصبي

إلى آخر القصيدة قد لزم فيها الياء المشددة، وقال أبو الأسود الدؤلي:

يقول الأرذلون بنو قشير *** طوال الدهر لا تنسى عليا

إلى آخر القصيدة". [97] 403/5

1. 4. 2. دليل الاستعمال:

– وقال في (هذا باب كم): "واعلم أنّ (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ)، لأن المعنى واحدٌ إلا أن (كم) اسم، و(رُبَّ) غير اسم بمنزلة (مَنْ).

والدليل عليه أن العرب تقول (كَمْ رجلٍ أفضلُ منك)، تجعله خبر (كَمْ).

أخبرناه يونس عن أبي عمرو" [93] 161/2

قال الرماني: "(كَمْ) في الخبر لا يعمل إلا فيما يعمل فيه (رُبَّ) لأنها نقيضها، فـ(رُبَّ) للتقليل، و(كَمْ) للتكثير، وما يوجب لها....الكلام في الخبر وأن تعمل في النكرة دون المعرفة وأن يجوز عملها في الجمع كما جاز في (رُبَّ) في الخبر.

وإنما لم يجز أن تعمل (رُبَّ) إلا في النكرة لأن تقليل جماعة كل واحد منهم له مثل اسم الذي دخلت عليه، فلا يكون إلا نكرة لهذه العلة، وكذلك (كَمْ) في...لو قلت (رُبَّ أثوابٍ عندك) كنت قد قللت جماعةً كل واحد منها أثواب، وكذلك لو قلت (كَمْ أثوابٍ عندك، فقد كثرت جماعة كل منها أثواب، فلهذا صلح فيهما معنى النكرة ولم يصلح معنى المعرفة، لأن المعرفة للشيء تعينه من غير شركة.

و(كَمْ) اسم و(رُبَّ) حرف، لأن (كَمْ) للعدد ومعناها في نفسها، ولذلك صلح أن تكون فاعلةً ومفعولةً وظرفاً ومبتدأةً ليخبر عنها، ولم يجز مثل ذلك في (رُبَّ)، لأنها تقليل عدد معناها فيما اتصلت به، ودليل ذلك قول العرب (كم رجلٍ أفضلُ منك) ولا يجوز عندهم (رُبَّ رجلٍ أفضلُ منك) [93]

– وقال في (هذا باب يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه هاء قط): "وأما قول العرب (يا فُلُ أَقبلْ)، فإنهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزلة (دَمٍ).

والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول (يا فُلَ)، فإن عنوا امرأة قالوا (يا فُلَةُ)، وهذا الاسم اختص به النداء، وإنما بني على حرفين لأن النداء موضع تخفيف، ولم يجز في غير النداء، لأنه جعل اسماً لا يكون إلا كناية لمنادى نحو (يا هناه)، ومعناه (يا رجلُ)" [94] 248/2

قال ابن عصفور في (باب ما لا يقع إلاّ في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره) الذي لا يستعمل إلاّ في النداء خاصة ينقسم قسمين: مقيس ومسموع، فالمقيس هو كل ما عُدل في النداء على (فَعالِ) أو (فُعَلَ) أَو

(مَفْعَلانِ)، والمسموع (يا هَناهُ) و(يا فُلُ) و(اللهمَّ)".

ثم قال: "وأَمَّا (فُلُ) فهو كناية عن عَلَمٍ، ولا يستعمل أبداً إلاّ في النداء، إلاّ في ضرورة شعر كقوله:

* * في لَجَّةٍ أَمسِكْ فُلاناً عن فُلِ * *

وتقول للمؤنَّث (يا فُلَةُ).

واختلف فيه النحويون... ومذهب سيبويه رحمه الله أنه غير مرخم، وإنّما هو اسم مختص بالنداء، وهو الصحيح".

ثم قال: "فلو كان ترخيمَ (فلانٍ) لقالوا (يا فُلا)، ولجاء على الأصل في بعض المواضع فيقال: (يا فلانُ)، فدلَّ ذلك على أنَّه ليس بمرخّم.[103] 152/2

وقال قبل ذلك: "فأَمَّا (يا هناهُ) فكناية عن النكرات.... فهو إذن عندنا (هَنٌ) كناية عن الفرج، ثم استعمل كناية عن الرجل عند الجَفاء، فإذا قلت (يا هناهُ) فكأنك قلتَ: (يا جافي).وتقول للمذكر: (يا هناهُ) وللمؤنث: (يا هنتاهُ)".[103] 151/2

– وقال في (هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو): "واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو.

والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسما لم تستطع أن تبني عليه شيئا مما انتصب في هذا الباب، لأنه جرى في كلام العرب أنه ليس منه ولا هو هو[94] 121/2

"الذي يعني به فيما يقول أنه منه ما كان نعتا له جاريا عليه، وما ليس منه ليس بنعت له جار عليه، وقد عبر بعض أصحابنا بأنه ما كان تماما له، فيدخل فيه النعت والصلة، وأما ما هو هو فما صيغ لذاته من أسماء الفاعلين نحو: زيد الطويل، وزيد ذاهب[97] 449/2

وفي النكت: " قال سيبويه (ليس باسم ما قبله) أي: ليس محمولا على إعرابه لأنه نكرة بعد معرفة فلا يكون نعتا.

وقوله (ولا هو هو) أي: ليس الآخرُ هو الأولَ، لأن الثاني مصدر أو معنى مصدر، والأول ليس بمصدر".[101] 503/1

1. 4. 3. دليل الإعراب

– وقال في (هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياءً ما قبلها حرفٌ منكسر): "فإذا كان الاسم في هذه الصفة أذهبت الياء إذا جئت بياءي الإضافة، لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان، ولا تحرك الياء، لأن الياء إذا كانت في هذه الصفة لم تتكسر ولم تتجر، ولا تجد الحرف الذي قبل ياء الإضافة إلا مكسوراً.

فمن ذلك قولهم في رجل من بني ناجية (ناجيٌّ)، وفي أدلٍ (أدليٌّ)، وفي صحارٍ، (صحاريٌّ)، وفي ثمانٍ (ثمانيٌّ)، وفي رجل اسمه يمان (يمانيٌّ)، وإنما ثقلت لأنك لو أضفت إلى رجل اسمه يمنيٌّ أو هجريٌّ أحدثت ياءين سواهما وحذفتهما.

والدليل على ذلك أنك لو أضفت إلى رجلٍ اسمه (بخاتِيٌّ) لقلت (هذا بخاتِيٌّ كما ترى).ولو كنت لا تحذف الياءين اللتين في الاسم قبل الإضافة لم تصرف (بخاتِيٌّ)، ولكنهما ياءان تحدثان، وتحذف الياءان اللتان كانتا في الاسم قبل الإضافة.

وتقول إذا أضفت إلى رجل اسمه يرمي (يرميٌّ كما ترى)، وإذا أضفت إلى عرقوةٍ قلت: عَرْقِيٌّ"[94]3/340.

قال ابن عقيل شرحا لقول ابن مالك: "(ويحذف الآخر إن كان...أو ياء منقوص غير ثلاثي): نحو قاض ومعتل ومستدع، فتقول: قاضيٌّ ومعتليٌّ ومستدعيٌّ، بحذف الياء لالتقاء الساكنين...(أو ياء مشددة بعد أكثر من حرفين) نحو: كرسيٍّ ومرميٍّ وشافعيٍّ، وإنما حذفت كراهة اجتماع أربع ياءات، ولأنه لا يوجد اسم آخره أربع زوائد من جنس واحد"[104]3/356–357.

ثم قال: "(أو واوا تلي مضموما ثالثا) نحو عرقُوة وترقُوة، فتقول عرقي وترقي، بحذف الواو، (فصاعدا) نحو: قمحدُوة، فتقول: قمحديٌّ، وإنما حذفوا لأن تاء التأنيث تحذف، فيبقى آخرَ الاسم المعرب واوٌ قبلها ضمة، فيجب قلب الواو ياء، والضمةِ كسرة، فيصير من باب قاض ومشتر، فتحذف الياء كما تحذف من هما"[104].

1. 4. 4. دليل الموضع:

– وقال في (هذا باب (لا يكون) و(ليس) وما أشبههما): "وإذا قلت: أتوني إلا أنْ يكونَ زيدٌ، فالرفع جيدٌ بالغٌ، وهو كثير في كلام العرب، لأن (يكونَ) صلة لـ(أنْ)، وليس فيها معنى الاستثناء، و(أنْ يكونَ) في موضع اسم مستثنى، كأنك قلت: (لا) يأتونك إلا أنْ يأتيَك زيد.

والدليل على أنَّ (يكونُ) ليس فيها هنا معنى الاستثناء أن (ليس)و(عدا) و(خلا) لا يقعن ههنا"[94]2/349.

قال في النكت: "فأما (إلا أنْ يكونَ) فإن الاستثناء بـ(إلا)، والمستثنى (أنْ) مع (يكونَ)، وهما في تقدير المصدر، فإذا قلت: أتونِي إلا أنْ يكونَ زيدٌ، فتقديره في اللفظ: إلا كونَ زيدٍ، ومعناه: إلا زيداً، ومن نصب زيداً فعلى معنى إلاَّ أنْ يكونَ بعضُهم زيداً، كما أضمر في (ليس، ولا يكون) ومعنى ذلك كله (إلاَّ زيداً)".[101]1/649

1. 4. 5. دليل السماع (قول بني تميم) والموضع:

– وقال في (هذا باب النفي بـ"لا"): "واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت (هَلْ مِنْ رَجُلٍ) فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدإ.

وكذلك: (مَا مِنْ رَجُلٍ) و(مَا مِنْ شَيْءٍ)، والذي يبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تضمره، وإن شئت أظهرته.

وكذلك (لاَ رَجُلَ) و(لاَ شَيْءَ) إنما تريد (لاَ رَجُلَ فِي مَكَانٍ) و(لاَ شَيْءَ فِي زَمَانٍ).

والدليل على أنَّ (لاَ رَجُلَ) في موضع اسم مبتدأ، و(مَا مِنْ رَجُلٍ) في موضع اسم مبتدإ في لغة بني تميم قولُ العربِ مِنْ أهلِ الحجازِ (لاَ رَجُلَ أفضلُ منك)"[94]2/275

جدول رقم: 1

المبتدأ	الخبر
لاَ رَجُلَ	أفضلُ منك
مَا مِنْ رَجُلٍ	أفضلُ منك

قال الشنتمري في النكت: "ذكر سيبويه أن موضع (لا) وما عملت فيه اسم مبتدأ في لغة بني تميم، واستدل على ذلك بقول العرب من أهل الحجاز (لا رجلَ أفضلُ منك)، ومعنى استدلاله بهذا أن بني تميم كأنهم يقولون (لا رجلَ) ويسكتون عن إظهار الخبر، فاحتج بلغة أهل الحجاز لأنهم يظهرون الخبر".[101] 16/3

– وقال في (هذا باب من أبواب (أنَّ) تكون (أنَّ) فيه مبنية على ما قبلها [106]: "وذلك قولك: أحقًّا أنَّك ذاهبٌ، وآلحقُّ أنَّك ذاهبٌ، وكذلك إن أخبرت فقلت: حقًّا أنَّك ذاهبٌ، والحقُّ أنَّك ذاهبٌ، وكذلك أأكبرُ ظنِّك أنَّك ذاهبٌ، وأجهد رأيِك أنَّك ذاهبٌ، وكذلك هما في الخبر.

وسألت الخليل فقلت: ما منعهم أن يقولوا: أحقاً إنَّك ذاهبٌ، على القلب، كأنك قلت: إنَّك ذاهبٌ حقًّا، وإنَّك ذاهبٌ الحقّ، وإإنَّك منطلقٌ حقًّا.

فقال: ليس هذا من مواضع (إنَّ)، لأنَّ (إنَّ) لا يبتدأ بها في كل موضع، ولو جاز هذا لجاز: يوم الجمعة إنك ذاهبٌ، تريد: إنك ذاهبٌ يوم الجمعة، ولقلت أيضاً: لا محالة إنك ذاهبٌ، تريد: إنك لا محالة ذاهبٌ، فلما لم يجز ذلك حملوه على: أفي حق أنك ذاهبٌ، وعلى: أفي أكبر ظنك أنك ذاهبٌ، وصارت (أنَّ) مبنيةً عليه كما يبنى (الرحيل) على (غدٍ) إذا قلت: غداً الرحيل.

والدليل على ذلك إنشاد العرب هذا البيت كما أخبرتك.

زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر:

أَحَقًّا بني أبناءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ *** تَهَدُّدُكم إيَّايَ وَسْطَ المجَالِسِ

فزعم الخليل أن (التهدد) هاهنا بمنزلة (الرحيل) بعد (غدٍ)، وأنَّ (أنَّ) بمنزلته، وموضعه كموضعه.ونظير: أحقاً أنك ذاهبٌ، من أشعار العرب قول العبدي:

أَحَقًّا أنَّ جيرتَنا استَقّلوا *** فنيَّتُنا ونيَّتُهم فَرِيقُ

قال: فريق كما تقول للجماعة: هم صديق، وقال الله تعالى جده: "عن اليمين وعن الشمال قعيد"، وقال عمر بن أبي ربيعة:

أألحقَّ أنْ دارُ الرَّبابِ تبَاعدتْ *** أوِ انبتَّ حَبْلٌ أن قلبكَ طائرُ

وقال النابغة الجعدي:

أَلا أبلغْ بني خَلَفٍ رسولاً *** أَحقّاً أنّ أَخْطَلَكم هَجانِي

فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا.

والرفع في جميع ذا جيد قوي، وذلك أنك إن شئت قلت: أحقٌّ أنَّك ذاهبٌ، وأأكبرُ ظنِّك أنَّك ذاهبٌ، تجعل الآخر هو الأول".[94] 135/3

قال في نظام الجملة: "مواضع أنَّ المفتوحة الهمزة: إذا أمكن تأويلها مع ما بعدها بالاسم كانت همزتها مفتوحة، ولا تكون في أول الكلام إلا على تقدير حرف جر محذوف (الكتاب1/463)...

وبين الخليل أنها تفتح إذا كانت في موضع مبتدأ لخبر متقدم ظرفٍ أو جار ومجرور، تقول: أحقا أنك ذاهبٌ، الحق أنك ذاهبٌ، وحقا أنك ذاهبٌ، وجهدَ رأيي أنك ذاهبٌ، وأفي حق أنك ذاهب، قال العبدي: أحقا أن جيرتنا استقلوا...الخ

وبين الخليل أنه لا يجوز كسرها في هذه المواضع لأنه لا يتقدم معمول خبرها عليها إلا إذا سبقت بـ(أما) فلا تقول: حقا إنك ذاهبٌ"[100] ص395

– وقال في (هذا باب آخر من أبواب إنَّ): "وهذه كلمةٌ تكلم بها العرب في حال اليمين وليس كل العرب تتكلم بها تقول: (لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٍ).

فهي (إنَّ) ولكنهم أبدلوا (الهاء) مكان (الألف)، كقوله (هَرَقْتُ)، ولحقت هذه اللامُ (إنَّ) كما لحقت (ما) حين قلت: إنَّ زيداً لَمَا لينطلقنَّ، فلحقت (إنَّ) اللامُ في اليمين كما لحقت (ما)، فاللام الأولى في (لَهِنَّكَ) لامُ اليمين، والثانيةُ لامُ (إنَّ)، وفي (لَمَا لَينطلقنَّ) اللام الأولى لـ(أنَّ)، والثانية لليمين.

والدليل على ذلك (النون) التي معها، كما أنَّ اللام الثانية في قولك (إنَّ زيداً لما ليفعلنَّ) لام اليمين".[94] 150/3

قال السيوطي: "هذا ما اختاره ابن جني وابن مالك من أنها (أي: اللام في لَهِنَّكَ) في هذه الكلمة لام الابتداء، جاز دخولها على (إنَّ) لتغير لفظها بالبدل، وجمع بينهما تنبيها بها على موضعها الأصلي، وذهب سيبويه وابن السراج إلى أنها لام قسم مقدر لا لام إنَّ، قال سيبويه: وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين".[106] 509/1–510

وقال الرضي: "وفيه – أي الجمع بين إنَّ واللام – ثلاثة مذاهب: أحدها لسيبويه، وهو أن الهاء بدل من همزة (إنَّ)، كإياك وهياك، فلما غيرت صورة (إنَّ) بقلب همزتها هاء، جاز مجامعة اللام إياها بعد الامتناع".[107] 362/4

وقال السيرافي: "في (لَهِنَّكَ) ثلاثة أقوال: أحدها: قول سيبويه، أن أصلها (أنَّ) أبدلوا همزتها هاء، كما أبدلوا (الهاء) من (هرقت) مكان ألف (أرقت)، ولحقت اللام التي قبل (الهاء) لليمين، كما لحقت (ما) حين قلت (إن زيداً لما لينطلقنَّ) فلحقت (إنَّ) اللام لليمين كما لحقت بعد (ما)، فاللام الأولى في (لهنَّك) لام اليمين، واللام الثانية (لام إنَّ)، وفي (لما لينطلقنَّ) اللام الأولى لـ(إنَّ) والثانية لليمين.والدليل على ذلك: النون التي معها.

وذكر سيبويه أن هذه الكلمة يقولها بعض العرب، وشبه دخول اللام على (أنَّ) لليمين وإن كان بعدها (أنَّ) وهي للتوكيد بدخول لام اليمين في آخرها وإن كان قبلها (لَمَا) وهي للتوكيد.وقد يجتمع الحرفان في معنى واحد فيؤكِّد أحدُهما الآخرَ كقولهم: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، وهما حرفا جحد".[97] 379/3

1. 4. 6. دليل السماع والموضع والمقابلة:

– وقال في نفس الباب: "ومثل ذلك: (أولُ ما أقولُ أنْ بسم الله)، كأنه قال: (أولُ ما أقولُ أنه بسم الله)، وإن شئت رفعت في قول الشاعر:

* * *　　كَأَنْ وَرِيدَاهُ رِشَاءُ خُلْبِ　　* * *

على مثل الإضمار الذي في قوله: (إنه من يأتها تعطه)، أو يكون هذا المضمر هو الذي ذكر كما قال:

* * *　　كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ　　* * *

ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة (إنما) كما جعلوا (إنْ) بمنزلة (لكنْ) لكان وجهاً قوياً.وأما قوله: (أنْ بسم الله)، فإنما يكون على الإضمار، لأنك لم تذكر مبتدأ أو مبنياً عليه.

والدليل على أنهم إنما يخففون على إضمار (الهاء) أنك تستقبح: (قد عرفت أن يقول ذاك)، حتى تقول (أن لا)، أو تدخل (سوف) أو (السين) أو (قد)، ولو كانت بمنزلة حروف الابتداء لذكرت الفعل مرفوعاً بعدها، كما تذكره بعد هذه الحروف، كما تقول: (إنما تقول)، و(لكن تقول)[94] 165/3

قال السيرافي: "وقوله (أَوَّلُ مَا أقولُ أنْ أحمدُ الله)و(أنْ بسم الله) حمله سيبويه على المشددة وإضمار الأمر والشأن، لأنه ليس قبله اسم يضمر كما أضمر في (كأنْ ظبيةٌ) حين ذكر في الكلام الذي قبله، ويكون ذلك الاسم الذي يضمر مبتدأً ومبنياًّ عليه بعد (أنْ) كما تكون بعد (إنما).

ومما استدل به على الإضمار في (أنْ) المخففة استقباحهم (قد عرفت أنْ تقول ذاك)، واستحسانهم (قد عرفت أنْ لا تقول ذاك)و(عرفت أنْ ستقول فيما لم يكن عوني) ولو كانت (أنْ) من حروف الابتداء (كإنما) و (إنْ) ما استقبحوا الفعل المرفوع بعدها"[97] 403/3–404

1. 4. 7. دليل السماع والاستبدال في الموضع:

– وقال في نفس الباب بعدما سبق: "وأما قولهم (عساك) فالكاف منصوبة.

قال الراجز [وهو] رؤبة:

* * *　　يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَساكَا　　* * *

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني).

قال عمران بن حطان:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما　　***　　تُنازِعُني لَعَلّي أو عَسانِي

فلو كانت (الكاف) مجرورة لقال (عساي)، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعلَّ) في هذا الموضع".[94] 375/2 (وانظر بقية كلامه ففيه احتجاج ورد)

"فمذهب سيبويه أن الضمير بعد (عسى) في محل نصب، وهي في ذلك مثل (لعل) ينتصب بعدها المبتدأ، ويرتفع الخبر، وذكر بعضهم أن ضمير النصب في محل رفع، فقال سيبويه: وهذا وجه رديء لما ذكرت لك،

ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر"[94]376/2.[100]ص471

قال في النكت: "وأما (عساك) و(عساني) فإن سيبويه جعل (عسى) بمنزلة لعل تنصب ما بعدها الاسم، والخبر مرفوع في التقدير وإنْ كان محذوفا، واستدل على نصب (الكاف) في قوله:

* * * يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَساكَا * * *

وبقول عمران بن حطان:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما *** تُنازِعُني لَعَلّي أو عَسانِي

و(النون) و(الياء) في ما آخره (ألفٌ) لا تكون إلا للنصب"[101]666/1

1. 4. 9. دليل القياس:

– وقال في (هذا باب جمع أسماء الرجال والنساء):

"وإن سميته بـ(خالدٍ) فأردت أن تكسر للجميع قلت (خوالد)، لأنه صار اسماً بمنزلة (القادم) و(الآخر)، وإنما تقول: القوادم والأواخر، والأناسي وغيرهم في ذا سواءٌ، ألا تراهم قالوا: غلامٌ، ثم قالوا: غلمانٌ، كما قالوا: غربانٌ، وقالوا: صبيانٌ، كما قالوا: قضبانٌ، وقد قالوا: فوارس، في الصفة، فهذا أجدر أن يكون.

والدليل على ذلك أنك لو أردت أن تجمع قوماً على (خالد) و(حاتم) كما قلت: المناذرة، والمهالبة، لقلت (الحواتم) و(الخوالد)"[94]399/3

قال السيرافي شارحا: "وإن سميت رجلا أو امرأة بـ(مسلم) أو بـ(خالد) ولم تجمعهما جمع السلامة قلت: (خوالد) و(مسالم)، كما تقول في قادم الرحل أو الضرع وآخره (القوادم) و(الأواخر).

وجمع التسكير يستوي فيه المذكر والمؤنث، وما يعقل وما لا يعقل، ألا تراهم قالوا: غلام، وغلمان، كما قالوا: غراب وغربان، وقالوا: صبي وصبيان، كما قالوا: قضيب وقضبان.

ومما يقوي (خوالد) جمع رجل اسمه (خالد) أنهم يقولون في الصفة: فارس وفوارس، وإذا كان هذا في الصفة فهو في الاسم أجدر.

والقياس أن يقال في فاعل فواعل، لأنه على أربعة أحرف، وعلامة الجمع تنتظم فيه على طريق واحد انتظام علامة التصغير، لأنك تقول: (خويلد) و(خويتم) فتدخل ياء التصغير ثالثة، ويكسر ما بعدها، وكذلك تدخل ألف الجمع ثالثة ويكسر ما بعدها".[97] 148/4

– وقال في (هذا باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات): "وتقول في تحقير (ذرحرحٍ) (ذريرحٌ)، وإنما ضاعفت الراء والحاء كما ضاعفت الدال في مهدد.

والدليل على ذلك (ذراحٌ) و(ذروحٌ)، فضاعف بعضهم الراء، وضاعف بعضهم الراء والحاء وحقرته كتكسيركه للجمع، ألا ترى أن من لغته (ذرحرحٌ) يقول (ذرارح)، قالوا (جلعلعٌ) و(جلالع).

وزعم يونس أنهم يقولون: (صمامح) و(دمامك) في: (صمحمحٍ) و(دمكمكٍ)، فإذا حقرت قلت: (صميمحٌ) و(دميمكٌ) و(جليلعٌ).

وإن شئت قلت: (ذريريحٌ) عوضاً، كما قالوا: (ذراريح)، وكرهوا (ذراحح) و(ذريححٌ) للتضعيف والتقاء الحرفين من موضع واحد، وجاء العوض فلم يغيروا ما كان من ذلك قبل أن يجيء ولم يقولوا في العوض (ذراحيح) فيكون في العوض على ضربٍ وفي غيره على ضربٍ، ومع ذا أن (فعاعيل) و(فعاعل) أكثر وأعرف من (فعالل) و(فعاليل). [94] 432/3

قال الرماني في شرح الأصول لابن السراج، بعد أن شرح أن التصغير يكون على منوال التكسير في ص103:

"وتحقير ذُرَحْرَحٍ: ذُرَيْرِحٍ، يلزمه حذف الحاء الأولى حتى يصير في تقدير ذُرَّح، لأنهم حذفوا قالوا: ذُرَّاحٌ وذُرُّوحٌ، وجمع ذرحرح ذرارح، وكل ما كان من هذا المضاعف فإنه يحذف منه ما تكون الياء فيه على تضعيف العين دون اللام، لأن تضعيف العين أكثر في الكلام، فلذلك صيرتَ ذُرَحْرَح إلى ذُرَّاح، ولم تصيرها إلى ذُرَّاح، وعلى هذا قياس جلعلع، لأنك تصيرها إلى جُلَّع، فتقول: جليلع وجليليع، كما تقول جلالع وجلاليع، وكذلك تحقير صمحمح: صميمح وصميميح، لأنك تصيره إلى صُمَّح، وتجمعه على صمامح وصماميح" [108] ص117

وقال في (هذا ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غيره).

"وتقول في فَوْعَلٍ من رددت رَوْدَدٌ اسما، وإن كان فعلا قلت: رَوءددتُّ ورَوْدَدَ يُرَوْدِدُ، وكذلك فَيْعَلٌ اسما: رَيْدَدٌ، وإن كان فعلاً قلت: رَيْدَدَ، لأنه ملحق بالأربعة فأردت أن تسلم تلك الزنة كما سلمتها في جَلْبَبَ، فكما لم تغير الزنة حين ألحقت بالتضعيف، كذلك لا تغيرها إذا ألحقت بالواو والياء.

وإنما دعاهم إلى التسليم أن يفرقوا بين ما هو ملحقٌ بأبنية الأربعة وما لم يلحق بها، وما ألحق بالخمسة وما لم يلحق بها.

ويقوِّي رَوْدَداً ونحوه قولهم: ألَنْدَدٌ، لأنها ملحقة بالخمسة، كعَقَنْقَلٍ وعَثَوْثَلٍ.

والدليل على ذلك أن هذه النون لا تلحق ثالثةً بناء ببناءٍ والعدة على خمسة أحرف إلا والحرف على مثال سفرجلٍ، ولا تكاد تلحق وليست آخراً بعد ألف إلا وهي تخرج بناءً إلى بناء" [94] 428/4

قال الهسكوري: " ثم قال: وتقول في مثل فوعل: رَوْدَدٌ.

قلت: هذا كله بين جدا، ويتضمن الفصل أبنية ملحقة فلا يجوز إدغامها، لأنها تختل عما لحقت به، في اسم كانت أو فعل.

قال: ويقوي رَوْدَداً ونحوه قولُهم: ألَنْدَدٌ.

يريد أن يستدل من السماع على أن الملحق لا يدغم، ألا ترى أن ألَنْدَداً لما كان ملحقا لم يدغم.

ثم استدل على أن النون الثالثة الساكنة تكون أبدا ملحقة: بأنها لا تلحق على هذه الصورة إلا والكلمة على مثال سفرجل.

ووجه الدليل من هذا أنها لو كانت لغير إلحاق خرجت إلى مثال لا يكون للأصول، فكونهم لا يخرجونها إلا للأصل دليل على أنهم عزموا على إلحاقها.

ثم قال: ولا تكاد تلحق وليست آخرابعد ألف إلا وهي تخرج بناءً إلى بناء.

أي: إذا لم تكن مع الألف وتكون وحدها آخرا، فلا تكاد تجدها إلا ملحقةً نحو: عَلْجَنٍ ورَعْشَنٍ، ملحقان بِجَعْفَرٍ، ونحو: عِرَضْنَةٍ وخِلَفْنَةٍ، ملحقان بِهِدَمْلَةٍ[109] 376/5

1. 4. 10. دليل السماع والقياس والرد إلى الأصل:

– وقال في (هذا باب الإضافة إلى "فَعِيل" و"فُعَيْل" من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن وما كان في اللفظ بمنزلتها).

" وسألته عن الإضافة إلى (حيّةٍ) فقال (حيويٌّ) كراهية أن تجتمع الياءات.

والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهدلة (حيويٌّ)، وحركت الياء لأنه لا تكون الواو ثابتةً وقبلها ياء ساكنة، فإن أضفت إلى (ليّةٍ) قلت (لوويٌّ)، لأنك احتجت إلى أن تحرك هذه الياء كما احتجت إلى تحريك ياء حيةٍ، فلما حركتها رددتها إلى الأصل، كما تردها إذا حركتها في التصغير، ومن قال (أميِيٌّ) قال (حيِيٌّ).

وكان أبو عمرو يقول: حيِيٌّ وليِيٌّ، وليةٌ: من لويت يده ليةً"[94] 345/3

قال ابن عقيل: في شرح التسهيل:

"وأما حيوي فلم ينسبوا إليه على لفظه، كراهة اجتماع أربع ياءات، فحركوا أول يائيه بالفتح، فقلبت الثانية واوا، فصار حيوي كفتوي..."[104] 360/3

وقال: "(ويفتح ويصحح ثاني حيّ) فيقال: حيوي كما سبق، وإنما لم يقولوا حيْويّ بسكون الياء، لأن الياء والواو إذا اجتمعا، وسبقت إحداهما بالسكون، قبلت الواو ياء، وأدغمت إحداهما في الأخرى، فيصير حيِّيٌّ، باجتماع أربع ياءات، وإن كان الثاني واوا في الأصل رد إلى أصله، فتقول في النسب إلى طيٍّ: طوويٌّ، لأنه من طويت.

(وشذ نحو: حيِّيٍّ وأميِّيٍّ) ذكر سيبويه أنهم يقولون في حي حيوي، قال: وكذا كل شيء آخره هكذا، وحكى عن أبي عمرو أنه كان يقول: حيِّيٌّ وليِّيٌّ، وإنما اختار أبو عمرو هذا لأنه ليس فيه زائد يحذف، وقول سيبويه: آخره هكذا، يعني: ياء مشددة..."[104] 361/3

1. 4. 11. دليل القياس والموضع:

– وقال في (هذا باب ما تكون فيه أنْ بمنزلة أيْ): "وأما قوله: (كتبت إليه أن افعلْ)، و(أمرته أن قُمْ)، فيكون على وجهين:

على أن تكون (أنْ) التي تنصب الأفعال، ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تصل (الذي) بـ (تفعل) إذا خاطبت حين تقول: (أنت الذي تفعل)، فوصلت (أنْ) بـ(قُمْ)، لأنه في موضع أمر، كما وصلت (الذي) بـ(تقول) وأشباهها إذا خاطبت.

والدليل على أنها تكون (أنْ) التي تنصب أنك تدخل (الباء) فتقول: (أوعزت إليه بأن افعلْ)، فلو كانت (أيْ) لم تدخلها (الباء) كما تدخل في الأسماء.

والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة (أيْ) كما كانت بمنزلة (أيْ) في الأول"[94] 162/3

قال السيرافي: "وإذا قلت (كتبت إليه أن افعل)و(أمرته أن قم) ففيه وجهان:

أحدهما: أنَّ (أنْ) وفعل المصدر بعدها بمنزلة المصدر، وموضعها نصب أو خفض، ومعناه (كتبت إليه بأن افعل)و(أمرته بأن قُمْ) وحذفت الباء.

والوجه الآخر: أن تكون (أنْ) بمعنى (أيْ)، فلا تدخل فيه الباء، لأن الباء إذا دخلت صارت (أنْ) داخلة في الفعل الذي قبلها وهي جملة واحدة، وإذا كانت بمعنى (أيْ) فهي جملة تفسر الجملة التي قبلها.

وشبه سيبويه وصل (أنْ) بالأمر والنهي كوصل (الذي) بفعل المخاطب حين تقول (أنت الذي تفعل) و(أنت الذي تقول).

فإن قال قائل: (الذي) لا توصل بفعل الأمر، لا يجوز (الذي قم إليه زيد)، فلم جاز وصل (أنْ) بفعل الأمر ؟

قيل له: (الذي) يحتاج إلى صلة هي إيضاح، ولا يجوز وصلها بما ليس بخبر من الفعل والجملة، ولو وصلتها بالاستفهام أو بغيره مما ليس بخبر لم يجز، ولا يجوز (الذي هل في الدار زيد) ولا (مررت بالذي اللهم اغفر له).

وأما (أنْ) فإنها توصل بما يصير معها مصدرا وهو الفعل المحض، سواء كان أمراً أو خبراً، لأن المعنى الذي يراد به يحصل فيه، ألا ترى أنك إذا قلت (أمرت بأنْ قُمْ) فمعناه: أمرت بالقيام[94]3/401-402

1. 4. 12. دليل قياس النظائر:

– وقال في (هذا باب المقصور والممدود): "ومثل ذلك المفعول من (سلقيته) وذلك قولك (مُسَلْقىً) و(مُسْلَنْقىً).

والدليل على ذلك أنه لو كان بدل هذه الياء التي في (سلقيت) حرفٌ غير الياء لم تقع إلا بعد مفتوح فكذلك هذا وأشباهه".[94]3/536

قال السيرافي: "واعلم أن بعض المنقوص يعلم بقياس، وبعضه يسمع من العرب سماعا، فأما ما يعلم بقياس فأن تعرف نظيره من الصحيح قبل آخره حرف مفتوح، وذلك:... ومسلنقى، هذه مقصورات، ونظير...مسلنقى محرنجم ونظير مسلقى مدحرج، لأن اسلنقيت مثل احرنجمت، وسلقيت مثل دحرجت.[97]4/270-271

– وقال في (هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قومٍ ونفرٍ وذودٍ إلا أن لفظه من لفظ واحده): "ومثل ذلك (أَدِيمٌ) و(أَدَمٌ).

والدليل على ذلك أنك تقول: (هو الأَدَمُ) و(هذا أَدِيمٌ)، ونظيره (أَفِيقٌ) و(أَفَقٌ) و(عَمُودٌ) و(عَمَدٌ)، وقال يونس يقولون (هو العَمَدُ)"[94]3/625

قال السيرافي: " اعلم أن هذا الباب ذكر فيه سيبويه الجمع الذي هو من الواحد وليس بجمع مكسر، وإنما هو اسم للجميع، كما أن (قومًا) و(نفرًا) و(ذَوْدًا) أسماء للجميع وليست من لفظ واحده، فت(رَكْبٌ) و(سَفْرٌ) اسم للجمع كـ(قوم) و(نفر)، إلا أنه (ليس) من لفظ واحده، وسائر ما يتلو هذا عند سيبويه بهذه المنزلة". ثم ذكر مذهب الأخفش مخالفا في ذلك سيبويه ثم قال. "وقال الزجاج محتجا لسيبويه في أن (فَعْلاً) ليس بجمع مكسر، وإنما هو اسم للجمع المكسر، حقه أن يزيد على لفظ الواحد، وهذا أخف أبنية الواحد، فليس بجمع مكسر، وإنما هو اسم للجمع، واسم الجمع يجري مجرى الواحد، ولا يستمر قياس هذا في الجموع، لا يقال: جالس وجَلْسٌ ولا

كاتب وكَتْبٌ".[97]368/4

قلت: لا بد من تحليل كل الباب لأنه عبارة عن جمع نظائر، وعبارة سيبويه التي ترد في آخر الفقر الموالية تدل على كيفية الاستدلال في الموضوع.

. وقال في نفس الباب: "ومثل ذلك (الجامل) و(الباقر) لم يكسر عليهما (جملٌ) ولا (بقرةٌ).والدليل: عليه التذكير والتحقير وأن (فاعلاً) لا يُكسَّر عليه شيءٌ. فبهذا **استدل** على هذه الأشياء، وهذا النحو في كلامهم كثير".[94]625/3

قال الرضي في شرح الشافية:

"اسم الجمع اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع، والدليل على إفراده جواز تذكير ضميره، قال:

فعبت غشاشا ثم مرت كأنها *** مع الصبح ركبٌ من أحاظة مُجْفِلُ

(والشاهد فيه: أن ركبا لفظه مفرد بدليل عود الضمير عليه مفردا في قوله "مجفل")[110]333/2

وأيضا تصغيره على لفظه، كقوله:

* * * أخشى رُكَيْباً أو رُجَيْلاً عاديا * * *

(الشاهد فيه: أن ركبا اسم جمع ولفظه مفرد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر المفردات)[110]

ثم قال الرضي: "واستدل سيبويه على أنها ليست بجمع بتذكيرها في الأغلب، نحو: ركبٌ مسرعٌ، وبمجيء التصغير على لفظها".[110]333/2-335

وهذا رغم أن الرضي وافق ابن الحاجب في أن ما اعتبره سيبويه اسم جمع هو جمع تكسير

قال: "لأن للجميع من تركيبه لفظا يقع على مفرده".يقصد مثل (رَاكِبٍ) لـ(رَكْبٍ) و(سَافِرٍ) لـ(سَفْرٍ).

– وقال في (هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف): "وذلك نحو (فعللت) ألحقوا الزيادة من موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت.

والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة، نحو:

جلببت = جلببة، وشمللت = شمللة.

ومثل ذلك (فوعلت) نحو: حوقلت = حوقلةً، وصومعة = صومعةً.

ومثل ذلك فيعلت نحو: بيطرت = بيطرةً، وهينمت = هينمةً.

ومثل ذلك (فعولت) نحو: جهورتُ، وهرولتُ = هرولةً.

ومثل ذلك (فعليته) نحو: سلقيته = سلقاةً، وجعبيته = جعباة، وقلسيته = قلساة.

ومثل ذلك (فعنلت) وهو في الكلام قليل نحو: قلنست = قلنسةٌ.

فهذه الأشياء بمنزلة: دحرجت"[94]286/4

قال السيرافي: "فهذه الأبنية الستة ملحقة بـ(دحرج) ودخلت هذه الزيادة عليها للإلحاق، وليست هذه الزيادات بمنزلة الهمزة في (أفعل) والألف في (قاتل) وزيادة إحدى العينين في (فعَّل)، وذلك أن مصادر تلك الأفعال الستة كمصدر (دحرج) وبابه، تقول (حوقل = حوقلة، وحيقلة.."[97] 181/5

1. 4. 13. دليل قياس الشبه

وقال في (هذا باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام) 326/3

"وسألت الخليل عن رجلٍ يسمى (مِنْ زَيْدٍ) و(عَنْ زَيْدٍ) فقال أقول (هذا مِنُ زَيْدٍ) و(عَنُ زَيْدٍ).

وقال: أغيره في ذا الموضع وأصيره بمنزلة الأسماء، كما فعل ذلك به مفرداً، يعني (عَنْ) و(مِنْ) ولو سميته (قَطْ زَيْدٍ) لقلت (هذا قَطُ زَيْدٍ) و(مررتُ بِقَطِ زَيْدٍ)، حتى يكون بمنزلة (حَسْبُكَ) لأنك قد حولته وغيرته، وإنما عملُه فيما بعده كعمل (الغلام) إذا قلت (هذا غلامُ زيدٍ).

ألا ترى أن (مِنْ زَيْدٍ) لا يكون كلاماً، حتى يكون معتمداً على غيره، وكذلك (قَطْ زَيْدٍ) كما أن (غلام زيدٍ) لا يكون كلاماً، حتى يكون معه غيره، ولو حكيته مضافاً ولم أغيره لفعلت به ذلك مفرداً، لأني رأيت المضاف لا يكون حكايةً، كما لا يكون المفرد حكايةً.

ألا ترى أنك لو سميت رجلا (وَزْنَ سَبْعَةَ) قلت (هذا وَزْنُ سبعةَ) فتجعله بمنزلة (طلحةَ).

والدليل على ذلك أنك لو سميت رجلا (خمسةَ عَشَرُ زيدٍ) لقلت (هذا خمسةَ عَشَرُ زيدٍ) تغير كما تغير (أمس) لأن المضاف من حد التسمية"[94] 329/3–330

قال ابن عقيل: "فإذا سميت بـ(من زيد) أو (منذ اليوم) جاز لك وجهان: أحدهما إعراب المتضايفين، ولم يذكر سيبويه غيره، فتقول: هذا من زيد، ومنذ اليوم، ورأيت من زيد، ومنذ اليوم، ومررت بمن زيد، ومنذ اليوم، فتعطي الأول ما كان له لو سميت به مستقلا، وتضيفه إلى ما بعده... (والوجه الثاني الحكاية)[104] 53/3

وقال الرماني: "وإذ سمي رجل بقولك (وزن سبعة) قلت: هذا وزنُ سبعةَ، فلم تصرف، لأن الإضافة الحقيقية لا تكون إلا على إضافة معرفة إلى معرفة، قد تعرف الأول بها وتخصص على تلك الطريقة من المعرفة، ولا يصح في الإضافة الحقيقية إضافة نكرة إلى معرفة، فلا بد على هذا الأصل الصحيح من أن يتعرف سبعة، لأنه لا بد من أن يكون الأول في حكم ما قد تعرف بالثاني ولا يتعرف به وهو نكرة.

وإذا سميت رجلا (خمسةَ عشرُ زيدٍ) أعربت، لأنه قد بطل علة البناء، ووجب أن يكون بمنزلة حضرموت، فتقول: هذا خمسةَ عشرُ زيدٍ، ومررت بخمسةَ عشرِ زيدٍ، ورأيت خمسةَ عشرَ زيدٍ على قياس المركب المضاف إلى الأسماء الأعلام.

وإذا سميت رجلا (أمس) أعربت وصرفت الاسم على اختلاف مذاهب العرب فيه، فمن بناه فقد زالت علة البناء، لأنه إنما بناه لأنه معدول عن قياس نظائره بترك الألف واللام فيه، والمعنى عليهما، وإذا سمي به صار التعريف بوضعه للشيء بعينه وضع غيره من الأسماء الأعلام، فبطلت تلك العلة، وأما من لم يصرفه فقد زالت العلة التي تمنع الصرف بالتسمية، لأنه إنما كان لا ينصرف لأنه معدول عن الحال التي كان عليها في الاستعمال بإخراج الألف واللام منه على حد العدل في (سحر)، وقد بطلت تلك العلة، لأنه ليس بمعدول عن

الحال التي كان عليها في ذلك المعنى، ولا معدول عن قياس نظائره، فإذا يجب أن يعرب ويصرف، لأنه قد خرج إلى الاسم المتمكن"[102] 7/3.

وقال ابن عصفور: "فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً فإنك تحكيه فتقول: جاءني من زيدٍ، ورأيت من زيدٍ، ومررت بمن زيدٍ.ويجوز لك أن تعربه وتضيفه إلى الثاني فتقول: جاءني مِنُ زيدٍ، ورأيت مِنَ زيدٍ، ومررت بِمنِ زيدٍ، وذلك أنَّه أشبه المضاف إليه في أنَّه خافض كما أنَّ المضاف خافض، وهو على أزيد من حرف واحد كما أنَّ المضاف كذلك".[103] 191/2

- وقال في (هذا باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت فَعِلَ)"وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز"."وكذلك كل شيء من (تفعَّلت) أو (تفاعلت) أو (تفعللت) يجري هذا المجرى لأنه كان عندهم

في الأصل مما ينبغي أن تكون أوله ألف موصولة، لأن معناه معنى الانفعال، وهو بمنزلة انفتح وانطلق، ولكنهم لم يستعملوه استخفافاً في هذا القبيل، وقد يفعلون هذا في أشياء كثيرة، وقد كتبناها وستراها إن شاء الله.

والدليل على ذلك أنهم يفتحون الياءات في يفعل، ومثل ذلك قولهم تَقَى اللهَ رجلٌ، ثم قال: يَتَّقِي اللهَ، أجروه على الأصل، وإن كانوا لم يستعملوا الألف حذفوها والحرف الذي بعدها، وجميع هذا يفتحه أهل الحجاز، وبنو تميم لا يكسرونه في الياء إذا قالوا يفعل"[94] 112/4

قال الرضي: "وكسر(وا) أيضا غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة الوصل مكسورة، نحو أنت تِستغفر وتِحرنجم، تنبيها على كون الماضي مكسور الأول، وهو همزة ثم شبهوا ما في أوله تاء زائدة من ذوات الزوائد، نحو تكلم وتغافا وتدحرج بباب انفعل، لكون ذي التاء مطاوعًا في الأغلب، كما أن انفعل كذلك، فتفعل وتفاعل وتفعلل مطاوع فعل، وفاعل، وفعلل، فكسروا غير الياء من حروف مضارعاتها، فكل ما أول ماضيه همزة وصل مكسورة أو تاء زائدة يجوز فيه ذلك"[11] 100/1

وقال سيبويه في (هذا باب ما عمل بعضه في بعضه وفيه معنى القسم)"وزعم يونس أن ألف أيم موصولة، وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل وكذلك أيمنُ، قال الشاعر:

وقال فَرِيقُ القومِ لمَّا نَشَدتُهمْ *** نَعَمْ وفَرِيقٌ لَيْمُنُ الله ما نَدْرِي

سمعناه هكذا من العرب"[94] 502/3

"والشاهد فيه: حذف ألف أيمن، لأنها ألف وصل عند سيبويه"[94] هامش: 4، قال السيرافي: "جعل ألف أيم وأيمن ألف وصل، وذكر أنهم جعلوها مفتوحة، وإن كانت داخلة على اسمين، لأن ايم وايمن لا يستعملان إلا في القسم، فلم يتمكنا فشبها بلام التعريف"[97] 17/5

1. 4. 14. دليل القياس والتصريف:

- وقال في (هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف).

"وزعم الخليل أن قولهم (ظريفٌ) و(ظروفٌ) لم يكسر على (ظريفٍ)، كما أن (المذاكير) لم تكسر على

(ذكر). وقال أبو عمر: أقول في (ظروفٍ) هو جمع (ظريفٍ)، كسر على غير بنائه، وليس مثل (مذاكير).

والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت: (ظريفون) ولا تقول ذلك في (مذاكير)"[94] 336/3

قال الرضي: "وأما ظروف فقد قال الخليل: هو جمع ظرف بمعنى ظريف، وإن لم يستعمل ظرف بمعنى ظريف، إلا أن هذا قياسه، كما أن مذاكير جمع مذكار بمعنى ذكر، وإن لم يستعمل، وقال الجرمى: ظروف جمع ظريف، وإن كان غير قياسي، قال: والدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرته قلت: ظريفون.

أقول: ولا دليل فيما قال، لما ذكرنا في باب التصغير أن (مشابه) يصغر على (شبيه)"[11] 293/2

وقال السيرافي: "أما الخليل فإنه يجعل (ظروفا) اسما للجمع في (ظريف) أو يجعله جمعا لـ(ظَرْفٍ)، وإن كان لا يستعمل، ويكون (ظَرْفٌ) في معنى (ظريف) كما يقال (عدل) في معنى (عادل)، فيكون (ظرف) و(ظروف) كقولنا (فلس) و(فلوس)، كما أن (مذاكير) وإن كان جمعا فالتقدير أنه جمع لـ(مِذْكار) و(مِذْكار) في معنى (ذَكَر) وإن لم يستعمل.

وقال أبو عمر الجرمي: (ظروف) جمع لـ(ظريف) وإن كان الباب في (ظريف) أن لا يجمع على (ظروف) كما أن كثيرا من الجموع قد خرجت من بابها حملا على غيرها، كما أن قولهم (أزناد) جمع (زند) و(أزمن) جمع (زَمَن) محمول على غيره، وقد مضى نحو هذا كثير"[97] 380/4

1. 4. 15. دليل التصريف والرد إلى الأصل:

– قال في (هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدلٌ): وأما (الشاء) فإن العرب تقول فيه (شُوَيٌّ) وفي (شاةٍ): (شُوَيْهَةٌ)، والقول فيه أن (شاءً) من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لاماتٍ، و(شاةً) من بنات الواوات التي تكون عينات، ولامها هاء، كما كانت (سواسيةٌ) ليس من لفظ (سِيٍّ)، كما كانت (شاءٌ) من بنات الياءات التي هي لامات، و(شاةٌ) من بنات الواوات التي هن عينات.

والدليل على ذلك هذا (شويٌّ)، وإنما ذا كـ(امرأةٍ) و(نسوةٍ)، والنسوة ليست من لفظ امرأة ومثله (رجلٌ) و(نفرٌ)".[94] 460/3

قال الرماني: "وتحقير الشاء شُوَيٌّ لأنه من شويت، كما قالوا شاويٌّ، فأما تحقير شاةٍ فشويهة، لأن الأصل شاهة، ودليله شياه، فليس هو من لفظه، وإنما منزلته كمنزلة امرأة ونسوة في أن واحده في المعنى واللفظ مختلف".[108] ص153

1. 4. 16. دليل القياس والرد إلى الأصول:

وقال في (هذا باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غير مزيدة وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل): "ويكون على مثال فِعَلٍّ فالأسماء نحو الفِطَحْلِ والصِّقَعْلِ والهِدَمْلَّةِ والصفةُ الهِزَبْرُ والسِّبَطْرُ والقِمَطْرُ.

وما لحقته من بنات الثلاثة نحو الخِدَبِّ، فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلُلٍ ولا فُعْلِلٍ ولا شيءٍ من هذا النحو لم نذكره، ولا فُعَلِلٍ إلا أن يكون محذوفاً من مثال فُعَالِلٍ لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع

متحركات، وذلك عُلَبِطٌ إنما حذفت الألف من عًلاَبِطٍ.

والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال فُعَالِلٍ جائزٌ فيه، تقول: عُجَالِطٌ وعُجَلِطٌ، وعُكَالِطٌ وعُكَلِطٌ، ودُوَادِمٌ ودُوَدِمٌ.

وقالوا: عَرَتُنٌ، وإنما حذفوا نون عَرَنْتُنٍ كما حذفوا ألف عُلاَبِطٍ، وكلتاهما يتكلم بها [94] 4/289

قال السيرافي: "...قال سيبويه: ليس في الكلام (فُعَلِل) إلا أن يكون محذوفا من مثال (فُعَالِل)، لأنه ليس حرف في الكلام يتوالى فيه أربع متحركات، وذلك (عُلَبِطٌ)، إنما حذفت الألف من (علابط) و(عَرنتن) و(جنادل) لأنها ليست من أصول الأبنية في الرباعي، لأنهن مخففات عن غيرهن **واستدل** على ذلك أيضا بتوالي أربع متحركات فيهن، وليس ذلك في شيء من الأبنية". [97] 5/185

<u>1. 4. 17. دليل التصريف:</u>

– وقال في (هذا باب عللٍ ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف): " وكذلك ياء (دهديت) فيما زعم الخليل، لأن الياء شبيهةٌ بالهاء في خفتها وخفائها.

والدليل على ذلك قولهم (دهدهت) فصارت الياء كالهاء". [94] 4/314

قال الرماني: "والياء في (دهديت) أصلية، مبدلة من هاء (دهدهت) فرارًا من المضاعف إلى حرف مناسب للهاء بالخفاء واتساع المخرج". [112] 5/69

وقال أيضا: "وباب الزائد مما ليس بزائد من التصريف، لأنه تغيير الكلمة بزيادة أو حركة أو إبدال أو نحو ذلك...الخ". [112] 5/66

<u>1. 4. 18. دليل المعنى:</u>

– قال في (هذا باب ما يكون فيه الاسمُ مبنياً على الفعل قُدَّمَ أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفعلُ مبنيّا على الاسم): "وإذا قلت: زيدٌ لقيتُ أخاه، فهو كذلك، وإن شئتَ نصبتَ، لأنّه إذا وقع على شيء من سببه فكأنّه قد وقع به.

والدليلُ على ذلك أنّ الرجل يقول: أهَنْتَ زيداً بإهانتك أخاه، وأكرمتَه بإكرامك أخاه. وهذا النحوُ في الكلام كثيرٌ، يقول الرجلُ: إنْما أعطيتُ زيداً، وإنما يريد لمكان زيد أَعطيتُ فلاناً" [94] 1/83

قال السيرافي: "يعني أن نصب (زيد) بوقوع الفعل على سببه بمنزلة (أكرمت زيداً)، وإن كان الإكرام وصل إلى غيره بسببه". [97] 1/376

وقال الرماني:

"وإنما جرى السبب مجرى النفس لأنه يتعلق به ويختص على طريقة ما يحسن أن يعامل معاملة النفس بدليل قولهم (أكرمت زيداً بإكرامي أخاه) وإنما وصل الإكرام إلى غيره، فكأنه وصل إليه بوصوله إلى سببه، وتقدير (زيداً لقيت أخاه) (لابست زيداً لقيت أخاه)، وتقدير (زيداً مررت به) (جزت زيداً مررت به) [113] 1/283

– وقال في (هذا باب يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ عليه الفعلُ مَرَّةً ويُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى على اسمٍ مبنيّ على الفعل).

"ومثل ذلك قولك: (زيدٌ لقيتُ أباه، وعمراً مررت به) إن حملته على (الأب)، وإن حملته على (الأول) رفعت.

والدليلُ على أنّ الرفع والنصب جائز كلاهما أنَّك تقول: (زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً)، إن أردت أنَّك لقيتَ عمراً والأبَ، وإن زعمتَ أنّك لقيتَ أبا عمرو ولم تَلْقَهُ رفعت"[94] 91/1

ذكر السيرافي اعتراض الزيادي وغيره من النحويين على سيبويه في المسألة التي قبل هذه وقال: "وأظن أن سيبويه إنما أراد ذلك، إذ جعل في الجملة الثانية ضميراً يعود إلى زيد، واشتغل بأن أرانا جواز رد الجملة الثانية إلى المبتدأ مرة وإلى المفعول مرة، ولم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة"[97] 391/1

ثم قال السيرافي معلقا على قول سيبويه: "ومثل ذلك (زيدٌ لقيتُ أباه، وعمراً مررت به) إن حملته على الأب، وإن حملته على الأول رفعته"، قال: "والكلام في هذا كالكلام في الأول"

ثم قال على قوله (والدليل على أن الرفع...الخ): " فاستشهد على جواز حمل الاسم في الجملة الثانية على المنصوب في الجملة الأولى بقولك (زيدٌ لقيت أباه وعمراً) قال: فلما جاز عطف (عمرو) على (الأب) مرة وعلى (زيد) مرة جاز ذلك في قولك (وعمراً كلمته)".ثم ساق السيرافي اعتراض الزيادي على هذا الدليل ساكتاً عليه مقرًّا له.

ولكن الرماني لم يثر مثل هذا الإشكال فقال في جملة أسئلته التي اعتاد تقديم الباب بها:

"وما في قولهم (زيدٌ لقيت أباه وعمراً)بالرفع والنصب في عمرو من الشاهد ؟ ولِمَ كان ما اختلف فيه المعنى دليلا على ما اتفق فيه المعنى ؟ ثم قال في جملة إجاباته على الأسئلة: "وقولهم (زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً) بالنصب، و(عمروٌ) بالرفع شاهد على صحة هذا الباب، من أجل أن هذا إذا اختلف فلا بد من اختلاف الإعراب.

فيكون الحمل على الأول قد أوجب الرفع ومعنى مثل المعنى الذي عليه المبتدأ، كأنك قلت (وعمروٌ لقيتُ أباه).

والحمل على الثاني يوجب النصب ومعنى ومعنى آخر وهو أنك لقيت عمراً، لأنك أشركت بينه وبين المنصوب الذي هو الأب.

فلما كان الحمل على الأول يوجب شيئين: أحدهما الرفع، والآخر: المعنى الذي فسرنا أولا.

والحمل على الثاني يوجب شيئين: النصب، والمعنى الذي فسرنا ثانيا.وجب نظير ذلك من أن الحمل على الأول المرفوع يوجب الرفع، والحمل على الثاني المنصوب يوجب النصب، فمن هنا كان دليلا عليه".[113] 298/1

قال في نظام الجملة: "يجوز الرفع والنصب دونما ترجيح في حالتين:

أ . إذا عطف الاسم وما بعده على جملة اسمية خبرها جملة فعلية جاز الرفع والنصب.

فالرفع يكون بعطفه وعطف ما بعده على الجملة الاسمية التي قبله، والنصب يكون بعطفه وعطف ما بعده على الجملة الفعلية الواقعة خبرا، تقول: عمرٌو لقيته، وزيدٌ كلمته، وزيدٌ لقيت أباه وعمرو مررت به، وتقول: عمرٌو لقيته وزيداً كلمته، وزيدٌ لقيتُ أباه وعمراً مررت به"[100] ص620

– وقال في (هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا): "حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا أن بعض

العرب الموثوق بعربيته يقول: (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً)، و(ما أتاني أحدٌ إلا زيداً).

وعلى هذا (ما رأيتُ أحداً إلا زيداً) فينصب (زيداً) على غير (رأيتُ)، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول.

والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: (ولكنَّ زيداً)، و(لا أعني زيداً).

وعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في (الدرهم) إذا قلت (عشرون درهماً)"[94] 319/2

قال ابن عصفور: "فإن كان الكلام الواقع قبل (إلاّ) منفياً فلا يخلو أَن يكون ما قبلها مفرغا لما بعدها أَو غير مفرغ.

فإن كان مفرغاً فيكون الاسم على حسب ما يطلب العامل من رفع أَو نصب أَو خفض.

وإن كان غير مفرغ جاز فيما بعد (إلاَّ) وجهان:

أَحسنهما أَن يكون مبدلاً من الاسم الذي قبله على حسب إعرابه من رفع أو نصب أَو خفض، لأنَّ فيه مجانسة الاسم الذي بعد (إلاَّ) لما قبلها من الإعراب، والمجانسةُ مما تلحظها العرب وتؤثرها.والثاني: النصب على الاستثناء"[103] 257/2

وقال في (نظام الجملة) تحت عنوان (نصب المستثنى المسبوق بالنفي): "فسر سيبويه النصب هنا بانقطاع المستثنى عما قبله، قال"وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى (ولكنّ زيداً)، وقال: ومن قال (ما أتاني القومُ إلا إياك)، فإنه ينبغي له أن يقول (ما فعلوه إلا قليلا منهم).(النساء66)".[100]ص202

1. 4. 19. دليل إحالة المعنى:

– وقال في (هذا باب ما يكون فيه (إلاَّ) وما بعده وصفا بمنزلة (مِثْلَ) و(غَيْر)).

"وذلك قولك (لو كان مَعَنا رجلٌ إلاّ زيدٌ لَغُلِبْنَا).

والدليل على أنه وصف أنك لو قلت (لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا)، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أَحَلْتَ".[94] 331/2

قال في النكت: "اعلم أن البدل لا يكون في (لو) بعد (إلا)، لأنها في حكم اللفظ تجري مجرى الموجب، وذلك لأنها شرط بمنزلة (إنْ)، ولو قلت (إن أتاني أحدٌ إلا زيدٌ خرجتُ)لم يجز، لأنه يصير في التقدير (إنْ أتاني إلا زيدٌ خرجتُ)، كما لا يجوز (أتاني إلا زيدٌ) فهذا وجه من الفساد.

ووجه آخر من فساده أنه إذا قال (لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا) لكان محالا، لأنه يصير في المعنى (لو كان معنا زيدٌ لهلكنا)، لأن البدل بعد (إلاَّ) في الاستثناء موجَبٌ"[101] 635/1

1. 4. 20. دليل الامتحان (التجريب الحسي):

وذلك في غالب الأحيان عندما يتعلق الموضوع بالصوتيات، فقد جرت عادة سيبويه أن يخاطب قارئ كتابه، يدعوه إلى تجربة عملية، يتوخى من ورائها إطلاعه على دليل حكمه في ظاهرة صوتية، لأنه هو نفسه توصل

بها إلى ذلك الحكم، وقد تكون الظاهرة الصوتية مما لا يمكن وصفه، أو يمكن ولكن يصعب فهمه، فيصارح سيبويه قارئه بأنه لا مطمع له في معرفتها إلا عن طريق المواجهة، والمكافحة.

كقوله في (هذا باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي): "فأما الذين يشبعون فيمطّطون، وعلامتها واو وياء، وهذا تحكمه لك المشافهة، وذلك قولك (يضربُها) و(من مأمنك)" [94] 4/202،

وقوله في (هذا باب الإدغام): "وهذه الحروف التي تممتها اثنين وأربعين جيدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون لا تتبين إلا بالمشافهة". [94] 4/432

ومن أمثلة الكتاب في موضوع التجربة العلمية ما يلي:

– قال في (هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين): "وذلك في الوقف لا في الوصل، لأن الوصل كثير معروف، وإذا جاز الشيء في الكلام فهو في الشعر أجوز" [97] 5/44

قال سيبويه: " واعلم أن من الحروف حروفاً مشربة، ضغطت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صويت، ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة، وستبين أيضاً في الإدغام إن شاء الله، وذلك القاف والجيم والطاء والدال والباء.

والدليل على ذلك أنك تقول (الحذق) فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصويت، لشدة ضغط الحرف، وبعض العرب أشد صوتاً، كأنهم الذين يرومون الحركة" [94] 4/174

قال السيرافي شارحاً: "ينبغي إذا أردت امتحان ذلك أن تبتدئ بحرف من الحروف وتثني بأحد الحروف الخمسة فتقف عليه، فإنك تسمع صويتا عند الوقف عليه كقولك: اقْ واجْ واطْ وادْ وابْ، وقد تدخل في ذلك الكاف كقولك: اكْ، وذلك أن هذه الحروف لما انضغط موضعها ولم يكن للصوت منفذ صار الوقف عليه وقطعه بمنزلة قطع شيء شديد التحزيق، والتحزيق الذي يوجب التصويت، لأن ما كان منفذا لم يكن له في التصويت من الأثر ما للمحزق" [97] 5/46

– وقال في (هذا باب الإدغام): "فالمجهورة حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت.

فهذه حال المجهورة في الحلق والفم، إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنةٌ.

والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أخل بهما" [94] 4/434

قال الهسكوري: "لما قال: إن المجهورة هي حروف أشبع الاعتماد في مواضعها، خاف أن يعترض عليه بالنون والميم، لأنهما مجهوران، ولهما صوت في الخياشيم، ولا يتصور أن يعتمد لهما فيها، لأن الاعتماد إنما هو: وضع اللسان في موضع ذلك الحرف، ولا يتصور ذلك في الخيشوم، فقال يعتمد لهما في الفم والخيشوم، يريد بالاعتماد القصد خاصة، إلا أنه يكون ذلك القصد الذي يكون في الفم على الصفة التي ذكرت لك". [109] 3/861

وقال في (هذا باب ما تقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات): "تقلبها القافُ إذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: صُقتُ، وصَبَقْتُ، وذلك أنها من أقصى اللسان، فلم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم، وتصعدت

إلى ما فوقها من الحنك الأعلى.

والدليل على ذلك أنك لو جافيت بين حنكيك فبالغت ثم قلت: قَقْ قَقْ، لم تر ذلك مخلاً بالقاف، ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أخل ذلك بهن"[94] 479/4

قال الهسكوري: "زعم أن القاف إذا كانت بعدها فإنها تقلب، واعتمد سيبويه في ذلك على أن القاف اعتمادها على الحنك الأعلى، فهي أشد استعلاء من غيرها، والسين مستفلة، فأرادوا أن يقربوا بينهما كما فعلوا ذلك في مصطبر، فقلبوا السين صادا . في مثل صقت وصبقت كما قلبوا التاء والطاء في مصطبر . لأنها توافق السين في المخرج والصفة، وتوافق القاف في الاستعلاء.

واستدل على أنها معتمدةٌ على الحنك الأعلى **باستدلال** حسن، وذلك أنك لو جافيت بين الحنكين، وفغرت فاك، ثم نطقت بالقاف، فقلت: قَقْ قَقْ، لم يكن مخلا بالقاف، ولو فعلت ذلك بالكاف لأخللت بها، فدل ذلك على أنها لا بد أن تعتمد على الحنك الأعلى، بخلاف الكاف، وإذا اختبرت ذلك وجدته كما [109] 959/3

1. 4. 21. تلخيص:

لقد تبين من كل نصوص الكتاب التي سقناها، والتي اخترنا أن نعقب عليها بما قاله شراح الكتاب أو غيرهم من النحاة شرحا وتوضيحا، لأن كثيرا ما يغمض علينا موضوع النص، لصعوبة تصور المسألة أحيانا، ولصعوبة لغة سيبويه أحيانا أخرى.

أقول: تبين لنا بما لا يدع مجالا للشك أن أدلة سيبويه لغوية لسانية، استخرجها من رحم اللغة نفسها، مما سمعه بنفسه أو بواسطة شيوخه من العرب الفصحاء ومن كيفية استعمالهم للغتهم في حلهم وترحالهم شعرا ونثرا، ومما حفظه من القرآن واطلع عليه من قراءاته.

وأن من أدلته مفاهيم إجرائية استخلصها من طبيعة اللغة نفسها، منها القياس، وما أفرزه القياس من مفاهيم إجرائية أيضا، منهجية وعلمية، مثل مفهوم النظير، ومفهوم الموضع، ومثل مفهوم المعنى أو الدلالة، وإحالة المعنى، ومثل الامتحان أو التجربة الحسية.

فكل هذه الأدلة . وهي أبعد ما تكون عن الفلسفة والمنطق اليوناني . هي أدلة جد عربية من جهة، لأنها نتاج عقلية صقلها القرآن، وهذبها البيان، ودفعها الطموح إلى الإبداع والابتكار، وهي أدلة جد طبيعية، لأنها من صميم الدرس اللغوي، بحيث نستطيع القول جازمين، إنها من أروع ما أخرج للبشرية من مناهج التحليل والتعليل والاستدلال.

ومن نافلة القول أن نقول: إن سيبويه يستدل بكل ما تتضمنه اللغة من أدلة داخلية، أي مستبطنة في اللغة في حد ذاتها، كالأدلة التي ذكرناها، أو خارجية، لكن بشرط أن تكون من جملة ظروف اللغة التي تتجلى فيها على ألسنة الناطقين.

ونعني بذلك ما سيتبين أيضا من استدلال سيبويه بسياقات المقام أو المقال، لأنه عرف قبل قرون أن اللغة تنجز أول ما تنجز في إطار تداولي، عناصره المتكلم والمخاطب ونوع العلاقة بينهما، وموضوع التخاطب، ونية ذاك وقصده، وحاجة ذلك وتوقعه وما ينتظره، وما قد يحيط بهما من ظروف زمانية أو مكانية.

هذا مع التنبيه إلى أن سيبويه في استدلالاته لا يكتفي في غالب الأحيان بدليل واحد، إذ كثيرا ما يستدل للمسألة الواحدة بأكثر من دليل، وبخاصة إذا ما كانت الظاهرة موضوع درسه تقتضي ذلك، لندرتها أو شذوذها أو تعارض بينها وبين غيرها.

ولذلك فقد وجدت صعوبات جمة في تحديد نوع الدليل الذي يستعمله سيبويه في نصوصه، لأنه كما قلت ينوع في الأدلة، وينتقل من دليل إلى آخر، وكل همه إقامة القاعدة أو استنباط حكم، أو الوصول بقارئ كتابه إلى القناعة به، أو الرد على مخالف في الرأي.

1. 5. مصطلح: "يدلك" في كتاب سيبويه

استعمل سيبويه كلمة (يدلك) أو (ويدلك) بكثرة مفرطة كلما أراد أن يستدل على شيء، والدليل على ذلك ما فهمه شراح الكتاب أمثال السيرافي، وهاهنا مثالان على ذلك:

الأول: . قال سيبويه عن (سراة) إنه اسم جمع وليس جمع تكسير لـ(سري): "ويدلك على ذلك قولهم: سَرَوَاتٌ، فلو كانت بمنزلة (فسقة) أو (قضاة) لم تجمع" [94] 625/3.

وعلق عليه السيرافي فقال:

"وأما (سراة) فاستدل سيبويه أنه اسم للجمع وليس بمكسر بشيئين:

أحدهما: أنهم يقولون (سروات) في جمعه، ولا يقولون في فسقة (فسقات).

والثاني: أنه لو كان جمعا مكسرا لكان حقه أن يقولوا (سُرَاةٌ) لأن لامه معتلة، ويقال فيما كان معتل اللام في مكسره (فُعَلَةٌ) كقولهم (غُزَاةٌ) و(رُمَاةٌ)، وفيما كان غير معتل (فَعَلَةٌ)، كقولهم: كَتَبَةٌ وفسقة" [97] 270/4

ففي كلام السيرافي ما يدل على أن قول سيبويه (يدلك) هو استدلال.

والثاني: . قال سيبويه: "ويدلك على أن الكاف هي العاملة قولهم (هذا حقٌّ مثلَ ما أنك هاهنا) وبعض العرب يرفع فيما حدثنا يونس، وزعم أنه يقول أيضاً (إنه لَحَقٌّ مثلُ ما أنَّكم تنطقون) [1] الآية: 23، فلولا أن (ما) لغوٌ لم يرتفع (مثل)، وإن نصبت (مثل) فـ(ما) أيضاً لغو، لأنك تقول (مثلَ أنك هاهنا) وإن جاءت (ما) مسقطةً من الكاف في الشعر جاز". [94] 140/3

فقال السيرافي شارحا:

"و(ما) عند سيبويه لغو، **واستدل** على أنها لغو بقوله تعالى: (إنه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون)، لأنها لو لم تعمل لغوا لبنيت مع ما بعدها وفتحت، ولم يجز إسقاطها وإن كانت لغوا في عملها، وزيادة فائدة بدخولها: لأنهم أرادوا الفرق بين شبيهين، فإذا أدخلوا (ما) على حرف التشبيه أرادوا: أن أحد الشيئين وجوده حق كما أن وجود الآخر حق...

وكان أبو العباس يجيز أن يكون (ما) مع كاف التشبيه لغوا، وأن تكون مبنية معها، وقد ذكرت **استدلال** سيبويه على أنها لغو، ولم يقم دليل على غيره.." [97] 365/3–367

فـ(يدلك) في لغة سيبويه هي بمعنى والدليل أو واستدل، كما فسر ذلك السيرافي، وهو الخبير بلغة سيبويه ومصطلحاته.وفيما يلي بعض المواضع التي استعمل فيها سيبويه (يدلك) أو (ويدلك) كما وردت في الكتاب:

1. 5. 1. المثال الأول

"فأما **الأصل** الأكثر الذي **جرى مجرى** الفعل من الأسماء ففاعل.وإنما جاز في التي بنيت للمبالغة لأنها بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد، وليست بالأبنية التي هي في **الأصل** أن **تجرى مجرى** الفعل **يدلك** على ذلك أنها قليلة".[94]117/1

"يعني أن فعيلا ليست من الأبنية التي تجري مجرى الفعل في الأصل، ومع ذلك فهي قليلة، وإنما يحتج بذلك كله ليري أن جليسا لا يتعدى إذا لم يكن جاريا على الفعل، وإذا لم يكن فيها مبالغة، ولم تكن للمبالغة...".[97]448/1

1. 5. 2. المثال الثاني:

"وقد يحسن **ويستقيم** أن تقول: عبد الله فاضربه.إذا كان مبيناً على مبتدأ مظهر أو مضمر.فأما في المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه.وإن شئت لم تظهر "هذا" ويعمل كعمله إذا أظهرته وذلك قولك: الهلال والله فانظر إليه **كأنك قلت**: هذا الهلال.ثم جئت بالأمر. ومما **يدلك** على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت: هذا زيد فحسن جميل.كان " كلاماً " جيداً[94]138/1

"يعني أنك إذا جئت بمبتدأ وخبر جاز أن إدخال الفاء بعدهما، لأن المبتدأ والخبر جملة، والفاء لجواب الجملة، لأنها قد أفادت معنى، كقولك: زيدٌ قائمٌ فقم إليه، وإن شئت أدخلت الفاء لعطف جملة على جملة...الخ".[97]492/1

1. 5. 3. المثال الثالث

"ومثل ذلك: قد علمت لعبدُ الله تضربه.فدخول اللام **يدلك** أنه إنما أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شيء لأنها ليست مما يضم به الشيء إلى الشيء كحروف الاشتراك فكذلك ترك الواو في الأول هو كدخول اللام هنا.[94]149/1

"يعني أن اللام منعت من أن يكون عبد الله مفعولا لعلمت، فارتفع كما يرتفع في الابتداء، وكذلك وقوع هذه الجملة في موضع خبر كان، قد منع كان من التسلط عليها، ونصبها لها كما تنصب خبرها، فصارت كالمبتدأ، وليس ذلك بمنزلة حروف العطف"[97]9/2

1. 5. 4. المثال الرابع

"ومما **يدلك** على أنه ليس باسم قول العرب: (أرأيتك فلاناً ما حاله) فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلاً عليك عن قولك: يا زيد، ولحاق الكاف كقولك: يا زيد لمن لو لم تقل له يا زيد استغنيت.فإنما جاءت الكاف في أرأيت والنداء في هذا الموضع توكيداً.وما يجيء في الكلام توكيداً لو طرح كان مستغنىً عنه كثير[94]245/1

وفي شرح السيرافي: تفصيل القول في مسألة الكاف من رويدك وأنها لا موضع لها من الإعراب، وقوله في حق سيبويه: " ثم **استدل** على بطلان قول من يقول: إن الكاف اسم لها موضع بما تقدم، ثم احتج سيبويه على

أن الكاف لا موضع لها بقول العرب هاء وهاءك في معنى تناول، فزاد الكاف على هاء الخطاب.**واحتج** في ذلك على من انتحل والتزم أن كاف ذلك لها موضع بأن قال:...

ثم **احتج** سيبويه أيضا في ذلك بقولهم: أرأيتك زيدا ما فعل ؟ فذكر أن الكاف لا موضع لها وأن التاء علامة المضمر المرفوع المخاطب، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنيا حين كان المخاطب مقبلا عليك، فهذا الذي ذكر سيبويه صحيح، وسقوط الكاف مع صحة المعنى الذي يكون بوجودها دلالة على أن لا موضع لها، ولو كانت الكاف في موضع رفع كما قالوا لوجب ألا تسقط، لأن ضمير الفاعل لا يسقط من الفعل أبدا"[97] 146/2-147

1. 5. 5. المثال الخامس

و**يدلك** على أنك إذا قلت: عليك فقد أضمرت فاعلاً في النية وإنما الكاف للمخاطبة قولك: عليَّ زيداً، وإنما أدخلت الياء على مثل قولك للمأمور: أولني زيداً"[94] 250/1

يعني: "إذا قلت: عليك زيدًا، فللمخاطب ضميران: أحدهما مجرور، وهو الكاف، ومعناه معنى المفعول.والآخر: مرفوع في النية فاعل، ويجوز أن تؤكدهما أو ما شئت منهما...الخ"[97] 151/2.

1. 5. 6. المثال السادس

ومما **يدلك** على أنه ينتصب على الفعل وأن (يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل قول العرب: (يا إياك) إنما قلت: يا إياك أعني، ولكنهم حذفوا الفعل وصار (يا) و(أيا) و(أي) بدلاً من اللفظ بالفعل"[94] 291/1

يعني: "المنصوب من المنادى يقدر نصبه بفعل ينوب عنه حرف النداء، وهو: ياكأنه قال: أدعو عبد الله، وأنادي عبد الله، وأريد عبد الله، والمفرد هو المضموم، مبني لعلة قد ذكرت، تعاد في باب النداء إن شاء الله.

و**استدل** سيبويه على أن النداء على الفعل بقولهم: يا إياك، إنما قلت: يا إياكأعني، وهذا الذي ذكره سيبويه يقوي ما ذكرناه، أن إياك مضاف، لأنا رأينا العرب إذا كنوا عن المنادى قالوا: يا أنت، ويا إياك، فأنت مفرد، لم ينبصب كما لم ينصب يا زيد، وإياك مضاف نصب كما نصب يا عبد الله"[97] 188/2

1. 5. 7. المثال السابع

"**ويدلك** على أن الاسم ليس على الفعل في (صنعت) أنك لو قلت: اقعد وأخوك، كان قبيحاً حتى تقول: أنت، لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر.فإذا قلت: ما صنعت أنت، ولو تركت هي، فأنت بالخيار، إن شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول، وإن شئت حملته على المعنى الأول"[94] 298/1.

قال السيرافي بعد أن شرح أن الواو في ما صنعت وأباك بمعنى (مع) لا (واو العطف): "وقد اجتمع في ما صنعت وأباك قبح الرفع في الأب، لأنك تعطفه على التاء من غير توكيد، وحمل ما بعد الواو على معنى (مع) لما يقتضيه المعنى، وإذا أكدت التاء كنت مخيرا في رفع الأب وفي نصبه، فقلت: ما صنعت أنت وأبوك، وإن شئت: وأباك.

فمن رفع فلزوال قبح اللفظ، لأن كل واحد منهما صانع بالآخر شيئا وملابسٌ له على ضرب من الملابسة، وإن نصبت فعلى إبانة معنى (مع) وأن صنيع الأول ملتبسٌ بالآخر"[97] 196/2

1. 5. 8. المثال الثامن

"وكذلك: كيف أنت وعبدُ الله، وأنت تريد أن تسأل عن شأنهما، لأنك إنما تعطف بالواو إذا أردت معنى (مع) على (كيف)، وكيف **بمنزلة** الابتداء، كأنك قلت: وكيف عبدُ الله، فعملت كما عمل الابتداء، لأنها ليست بفعل، ولأن ما بعدها لا يكون إلا رفعاً.

يدلك على ذلك قول الشاعر " وهو زياد الأعجم ويقال غيره ":

تكلِّفني سويقَ الكرمِ جَرْمٌ *** وما جَرْمٌ وما ذاك السويقُ

ألا ترى أنه يريد معنى (مع)، والاسم يعمل فيه (ما)"[94]301/1

"والشاهد فيه إظهار (ما) قبل (ذاك) تقوية لرفع المعطوف، كما تقول في ما أنت وزيد: ما أنت وما زيدٌ، وكان يستطيع أن يقول: وما جرمٌ وذاك السويقُ"[94]هامش: 4

1. 5. 9. المثال التاسع

" **ويدلك** أيضاً على قبحه إذا حمل على الشأن أنك إذا قلت: ما شأنُك وما عبدُ الله لم يكن كحسن: ما جرمٌ وما ذاك السويق، لأنك توهم أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد، وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد.ومن أراد ذلك فهو ملغز، تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم"[94]308/1.

"**واستدل** سيبويه على أنه لا يحسن عطف عمرو على الشأن بأنك لو قلت: ما شأنُك وما عبدُ الله، لم يكن كحسن: ما جرمٌ وما ذاك السويقُ، لأنك توهم أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد، ومن أراد ذلك فهو ملغزٌ تاركٌ لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم"[97] 203/2.

1. 5. 10. المثال العاشر

" ومما **يدلك** أيضاً على أنه على الفعل نصب، أنك لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتبني عليه كلاماً، كما يبنى على عبد الله إذا ابتدأته، وأنك لم تجعله مبنياً على اسم مضمر في نيتك، ولكنه على دعائك له أو عليه".[94]312/1

"يعني: أن هذه المصادر لم يذكرها الذاكر ليخبر عنها بشيء، كما يخبر عن زيد إذا قال: زيدٌ قائمٌ، أو عبدُ اللهِ قائمٌ، وهذا معنى قوله (لتبني عليه كلامك كما تبني على عبد الله) يعني: تبني عليه خبرا، ولم تجعل هذه المصادر أيضا خبرا لابتداء محذوف فترفعها، وهذا معنى قوله (إنك لم تجعله مبنيا على اسم مضمر) يعني: خبرا لاسم مضمر، وإنما هو دعاء منك لإنسان، كقولك: سقيًا ورعيًا، أو دعاء عليه كقولك: تعسًا وتبًّا وجدعًا، وتركوا الفعل استغناء بعلم المخاطب...الخ"[97]205/2.

1. 5. 11. المثال الحادي عشر

ومن ذلك قول العرب: فاها لفيك، وإنما تريد: فا الداهية، كأنه قال: ترباً لفيك، فصار بدلاً من اللفظ بالفعل، وأضمر له كما أضمر للترب والجندل، فصار بدلاً من اللفظ بقوله: دهاك الله. وقال أبو سدرة " الهجمي":

تَحَسَّبُ هَوَّاسٌ وأقبلَ أنني *** بها مُفْتَدٍ من واحد لا أغامره

فقلت له: فاها لفيك فإنها *** قلوص امرئ قاريك ما أنت حاذره

ويدلك على أنه يريد به (الداهية) قوله وهو عامر ابن الأحوص: –

وداهية من دواهي المنو *** ن ترهبها الناس لا فالها

فجعل للداهية فَماُ، حدثنا بذلك من يوثق به[94] 315/1

قال السيرافي: "والدليل على أنه يريد بها الداهية ما أنشده سيبويه:

وداهيةٍ من دواهي المنو *** نِ تحسبها الناسُ لا فا لها

(لا فا لها) في موضع خبر المحسبة، كما تقول: حسبتُ زيداً لا غلامَ له"[97] 206/2

"والشاهد في البيت الأول نصب (فاها) بفعل مضمر تقديره: ألصق الله، أو جعل الله فاها لفيك، ووضع موضع دهاك الله، فنصب لأنه بدل من اللفظ بالفعل"[94] 316/1، هـ: 1.

"والشاهد في البيت الثاني تعزيز لما قبله، وهو أن المراد بفاها لفيك هو فم الداهية"[94] 1، هـ: 3.

1. 5. 12. المثال الثاني عشر

(وهذا باب ما أجري مجرى المصادر المدعوّ بها من الصفات).

وذلك قولك: هنيئاً مرياً، كأنك قلت: ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهنأه ذلك هنيئاً .وإنما نصبته لأنه ذكر " لك " خيراً أصابه رجلٌ فقلت: هنيئاً مريئاً، كأنك قلت: ثَبَتَ ذلك له هنيئاً مريئاً أو هنأه ذلك هنيئاً، فاختُزِل الفعلُ، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك: هنأك.

ويدلك على أنه على إضمار (هنأك ذلك هنيئاً) قول الشاعر وهو الأخطل:

إلى إمام تغادينا فواضلُه *** أظفره الله فليهنئ له الظَّفَرُ

كأنه إذا قال: هنيئاً له الظفر، فقد قال: ليهنئ له الظفر، وإذا قال: ليهنئ له الظفر، فقد قال: هنيئاً له الظفر، فكل واحد منهما بدل من صاحبه، فلذلك اختزلوا الفعل هنا، كما اختزلوه في قولهم: الحَذَرَ.فالظَّفَرُ والهَنْءُ عمل فيهما الفعل، والظفر**بمنزلة** الاسم في قوله: هنأه ذلك حين مُثِّل.وكذلك قول الشاعر:

هنيئاً لأربابِ البيوتِ بيوتُهم *** وللعَزَبِ المسكينِ ما يتلمَّسُ[94] 316/1

قال السيرافي ما ملخصه أن هنيئا مريئا صفتان ليسا مصدرين ولا من أسماء الجواهر وليس في الباب غيرهما فلذلك خصهما سيبويه بباب، وهما بدل من فعل محذوف تقديره هنأك ثم قال: "ويدل على ذلك أنه قد يظهر الفعل (هنأك) في الدعاء، قال الأخطل (البيت)... الخ"[97] 208/2

"والشاهد في بيت الشعر (فليهنئ) إذ تصريحه بالفعل يدل على أن معنى هنيئا هو ليهنئ، فوضع المصدر موضع الفعل".[94] 217/2، هـ: 2.

1. 5. 13. المثال الثالث عشر

" ألا أترى أنك لو قلت: طعاماً لك، وشراباً لك، ومالاً لك، تريد معنى: سقياً، أو معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء، لم يجز، لأنه لم يستعمل هذا الكلام كما استعمل ما قبله. فهذا يدلك ويبصرك أنه ينبغي لك أن تجري هذا الحروف كما أجرت العرب، وأن تعني ما عنوا " بها[94] 330/1.

وفي هذا الباب حرص سيبويه على التزام اتباع العرب في كلامهم.

1. 5. 14. المثال الرابع عشر

"ومثل الرفع: (طوبى لهم وحسن مآب) يدلك على رفعها رفع حسن مآب". [94]1/ 331 ، "يعني أن (طوبى) وإن لم يتبين فيها الإعراب فهي في موضع رفع، لأن المعطوف عليها وهو (حسنُ مآبٍ) رفع".[97] 222/2.

1. 5. 15. المثال الخامس عشر

"واعلم أن بعض العرب يقول: ويلاً له، وويلة له، وعولة لك، ويجريها مجرى خيبة.من ذلك قول الشاعر وهو جرير: –

كسا اللؤمُ تيماً خضرةً في جلودها *** فويلاً لتيم من سرابيلها الخضر

ويقول الرجل: يا ويلاه! فيقول الآخر: ويلاً كيلاً! كأنه يقول: لك ما دعوت به ويلاً كيلاً يدلك على ذلك قولهم إذا قال: يا ويلاه: نعم ويلاً كيلاً، أي: كذلك أمرك، أو لك الويل ويلاً كيلاً.وهذا مشبه بقوله: ويل له ويلاً كيلاً.وربما قالوا: يا ويلاً كيلاً، وإن شاء جعله على قوله: جدعاً وعقراً.[94] 333/1.

"يعني أن الذي قال: نعم، ويلا كيلا، يضمر مبتدأ وخبرا، ويجعل (ويلا كيلا) في موضع الحال، لأنه لو أظهر وقال: لك الويل ويلا كيلا، كان (الويل) مبتدأ، و(لك) خبر، و(ويلا كيلا) في معنى كثيرا، ثم جعل (نعم) دليلا على الإضمار، لأن (نعم) تحقيق لكلام يتكلم به، وذلك الكلام الذي تحقيقه (نعم) هو قولهم: لك الويل وما أشبهه".[97] 224/2.

1. 5. 16. المثال السادس عشر

"وأما قولهم: سَبَّحَ ولَبَّى وأَفَّفَ فإنما أراد أن يخبرك أنه قد لفظ بسبحان الله وبلبيك وبأفَّ، فصار هذا بمنزلة قوله: قد دعدع، وقد بأبأ، إذا سمعته يلفظ بدع وبقوله: بأبي يدلك على ذلك قولهم: هلَّلَ إذا قال: لا إله إلا الله.وإنما ذكرت هلل وما أشبهها لتقول قد لفظ بهذا.ولو كان هذا بمنزلة كلمته من الكلام لكان سبحان " الله " ولبَّ وسعدَ مصادر مستعملة متصرفة في الجر والرفع والنصب والألف واللام، ولكن سبحت وليست بمنزلة هللت ودعدعت إذا قال: دع ولا إله إلا الله[94] 354/1.

قال السيرافي:

"وقد علمنا أن (لا إله إلا الله) ليس بفعل ولا بمصدر لفعل، وإن كنا نأخذ منه فعلا، وكذلك سائر ما ذكرناه"[97] 242/2، وهو يقصد ما عقد له سيبويه الباب من مثل (لبيك وسعديك) وأن فعلهما غير مستعمل، ولكن يمكن تحصيله تمثيلا، ولذلك تحدث سيبويه في هذا الباب عن التمثيل وفائدته.

1. 6. مصطلح الاستدلال عند سيبويه

والمقصود هنا ذكر المواضع التي ورد فيها مصطلح الاستدلال في الكتاب، لأنها ستعطينا فكرة عما يعتبره سيبويه استدلالا، على أن استدلال سيبويه ليس من شرطه أن يعبر عنه بهذا المصطلح، فقد رأينا أنه استعمل مصطلح (الدليل) في مواضع ليست بالقليلة، واستعمل بكثرة مفرطة كلمة (يدلك) أو (ويدلك) كثيرا جدا.

1. 6. 1. الاستدلال بالصيغة:.

أول ما يصادفنا مصطلح الاستدلال في كلام سيبويه أثناء حديثه عما يتعدى إليه الفعل، أي عما يعمل فيه، وهو قوله:"ويتعدى إلى الزمان، نحو قولك (ذَهَبَ)، لأنه بني لما مضى منه، وما لم يمض.

فإذا قال (ذَهَبَ) فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان.

وإذا قال (سَيَذْهَبُ) فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان.

ففيه بيان: ما مضى، وما لم يمض منه./كما/ أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث.

وذلك قولك (قعد شهرين، وسيقعد شهرين)، وتقول (ذهبت أمسِ، وسأذهب غداً)،

فإن شئت لم تجعلهما ظرفاً فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما، جاز في كل شيء من أسماء الحدث".[94] 35/1.

فسيبويه هنا بعدما بين أن الفعل يعمل في ظروف الزمان لأن صيغة الفعل نفسها تدل على الزمان، "لأنا إذا قلنا (ذهب) حصل لنا زمان ماض دون غيره، وإذا قلنا (يذهب) حصل لنا زمان غير ماض بلفظ الفعل"[97] 267/1، شبه تعدي الفعل إلى ظروف الزمان بتعديه إلى المفعول المطلق بسبب دلالة الفعل على كل منهما.

إلا أن دلالة الفعل بصيغته على المصدر أقوى من دلالته على الزمان، "لأن الفاعل قد فعله وأحدثه، ولم يفعل الزمان، وإنما فعل فيه"[97] 265/1، وكان قد شرح ذلك قبل بقوله: "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه = لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث"[94] 34/1."فـ(ذهب) هو فعل لا يتعدى، والحدثان هو الذهاب، واسمه هذا اللفظ، أعني: لفظ الذهاب"[97] 265/1، أي مصدر الفعل ذهب، والذي نسميه بالمفعول المطلق.

ويحتج سيبويه على ذلك بقوله: " ألا ترى أن قولك (قد ذهب) بمنزلة قولك (قد كان منه ذهاب).وإذا قلت (ضَرَبَ عبدُ الله) لم يستبن أن المفعول (زيد) أو (عمرو) ولا يدل على صنفٍ، /كما/ أن (ذهب) قد دل على صنف، وهو (الذهاب)".

أي: فإذا قلت (ذهب) دل الفعل بصيغته على ضرب معين من المصادر وهو الذهاب، بينما إذا قلت (ضرب) لم يدل على المفعول به هل هو زيد أم عمرو، وإن دل على المصدر.

ثم قال سيبويه: "وذلك قولك (ذهب عبدُ الله الذهابَ الشديدَ) و(قعد قِعدةَ سَوْءٍ) و(قعد قَعْدَتَيْنِ).لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين وما يكون ضرباً منه".والمقصود أن الفعل كما يعمل في المصدر المؤكد يعمل في المصدر الدال على العدد والمصدر الدال على الهيئة، قال سيبويه: "فمن ذلك: (قعدَ القرفصاءَ) و(اشتملَ الصَّمَّاءَ) و(رجعَ القَهْقَرَى)، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه"[94]1/34–35، أي: أن الفعل يعمل أيضا في صفة المصدر التي تنوب عنه فتكون بدلا منه.

والحاصل أن سيبويه في هذا النص استعمل مصطلح الاستدلال بمعناه العلمي وهو أن يلزم من وجود شيء وجود شيء آخر، لما بينهما من الارتباط في الواقع، والمتمثل في كون الفعل مرتبطا من حيث هو فعل بالحدث، لأنه مشتق منه وموضوع له، ومرتبط بالزمان، لأنه لا حدث إلا في زمان.

1. 6. 2. الاستدلال بالسياق:

في (باب الاشتغال) يقول سيبويه وهو يتحدث عن استغناء المتكلم عن بعض عناصر الخطاب: "ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل: (وَالحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالحَافِظَاتِ والذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناءً عنه، ومثل ذلك: ونخلع ونترك من يفجرك"[94]1/74.

" أراد: والحافظاتها، والذاكرين الله والذاكراته، فترك مفعول الثاني لعلم المخاطب بذلك والاكتفاء بالأول لو كان منصوبا"[97]1/364.

وواصل سيبويه كلامه قائلا: "وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا"[94]1/74، فأتى بشواهد فيها حذف خبر المبتدأ وهو عمدة مقويا لما جاز من حذف المفعول الذي هو فضلة، فقال:

"وذلك قول قيس بن الخطيم: –

نحن بما عندنا وأنت بما *** عندك راض والرأيُ مختلفُ

" أراد: نحن بما عند راضون"[94]1/365.

وقال ضابيء البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحلُه *** فإنِّي وقياراً بها لغريبُ

" أراد: فإني بها لغريبٌ، وإن قياراً بها لغريب"[94]1/57، هـ: 2 "فجاء بخبر أحدهما"[97]1/365.

وقال أبن أحمر:

رمانِي بأمرٍ كنتُ منه ووالدي *** بريئاً ومِن أجل الطَّوِيِّ رمانِي

"وحقُّ الكلام أن يقول: بريئين"[97].

قال سيبويه معلقاً: " فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد، لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أن الآخرين في هذه الصفة"[94]1/76، أي أن المخاطب سيستدل من السياق اللغوي في البيت الأول مثلا على

أن خبر (نحن) هو (راضون) من قوله (راض)، ثم قال معللا: "والأول أجود، لأنه لم يضع واحداً في موضع جمع ولا جمعاً في موضع واحد"[94].

ويقصد بالأول: "حذف المفعول من الفعل الذي ذكره[97]365/1، فيما بدأ به الباب من أمثلة التنازع، وهو قوله (ضربتُ وضربنِي زيدٌ)، لأنه علل حذف المفعول بقوله: "وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد".[94]74/1، وهو أجود لأنه لم يترتب عليه ما ترتب على حذف الخبر من وضع الواحد موضع الجمع ووضع الجمع في موضع الواحد

كما رأيت. [97] 76/1، هـ: 1.

واستأنف سيبويه كلامه بقوله: "ومثله . في: "الاكتفاء بخبر واحد عن خبر جمع"[97]366/1.

. قول الفرزدق:

إني ضمنتُ لمن أتانِي ما جَنَى *** وأبَي فكانَ وكنتُ غيرَ غدورِ

ولم يقل: غدورين".[97].

ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر، لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك".[94]74/1-75، وعلم المخاطب بذلك إنما حصل له من سياق العبارة اللغوي.

والخلاصة أن سيبويه في تحليله للكلام كبنية كثيرا ما يستعين بآليات الكلام كخطاب، ومن ذلك السياق، والسياق منه اللغوي ومنه المقامي، والظاهر أن المتكلم ما استغنى عن بعض عناصر الخطاب إلا لأن في السياق اللغوي ما يدل عليه، ولأنه يعلم كما قال سيبويه أن المخاطب سيستغل ما في الخطاب من قرائن ليفهم الخطاب دون لبس.

ومن أنواع الاستدلال، الاستدلال بما هو مذكور على ما هو محذوف، أو تقول: الاستدلال بما هو ظاهر على ما هو باطن، أو تقول: الاستدلال بما هو حسي، أي داخل تحت الحواس على ما هو معنوي أي خارج عنها، أو تقول: الاستدلال بما هو قريب على ما هو بعيد، وهكذا.

وفي (باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة) يقول سيبويه: "وذلك قولك: هذا أول فارسٍ مُقبلٌ.وهذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ.وهذا خيرٌ منك مقبلٌ.

ومما يدلّك على أنهن نكرة أنهن مضافات إلى نكرة وتوصَف بهن النكرة.وذلك أنك تقول فيما كان وصفاً: هذا رجلٌ خيرٌ منك.وهذا فارسٌ أولُ فارس.وهذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك.

ويُستدلُّ على أنهن مضافات إلى نكرة أنك تصف ما بعدهن بما توصَف به النكرة، ولا تصفه بما توصف به المعرفة، وذلك قولك: هذا أولُ فارسٍ شجاعٍ مقبلٌ"[94]110/2.

وغرض سيبويه من هذا الكلام أن هناك أسماء لا تدخل عليها أداة التعريف (أل) ولا تقبل دخولها، منها اسم التفضيل المضاف إلى نكرة أو المسبوق بالحرف (مِنْ) و(كُلُّ) الكمالية، "وجعل دلائل التنكر فيها أنها توصف بالأسماء النكرات، وتوصف بها الأسماء النكرات"[97]440/2، أي: ولا تقبل دخول أداة التعريف.

واستعمل سيبويه مصطلح الاستدلال لأنه يلزم من وصف ما بعدهن بالنكرة وعدم وصفه بالمعرفة أنهن مضافات إلى نكرة، وضرب على ذلك مثالا وهو قوله (هذا أولُ فارسٍ

شجاعٍ مقبلٌ)، فلا يقال (هذا أولُ فارسٍ الشجاعُ مقبلٌ) لأنه لا يمكن أن تدخل على (الشجاع) أداة التعريف.[97].

وقد قال سيبويه في موضع آخر يشرح فيه وجه هذا الحكم: "ومن قال (هذا أولُ فارسٍ مقبلاً) من قبل أنه لا يستطيع أن يقول (هذا أول الفارس) فيدخل عليه الألف واللام، فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة، وينبغي له أن يزعم أن (درهمًا) في قولك (عشرونَ درهماً) معرفة، فليس هذا بشيء، وإنما أرادوا (من الفرسان) فحذفوا الكلام استخفافا، وجعلوا هذا يجزئهم من ذلك".[94] 112/2.

فهذا الاستدلال من سيبويه إنما حصل عليه من السياق اللغوي لكن بعد استقراء لكلام العرب، فبالاستقراء تبين أن النكرة لا توصف إلا بنكرة، ولذلك قال سيبويه: "واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة".[94] 6/2، وقال: "واعلم أن صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة".[94] 8/2.

وفي (هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا) يقول سيبويه:

"... لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابد منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر (هو) ليستدلّ المحدَّث أن ما بعد الاسم ما يُخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه.هذا تفسير الخليل رحمه الله".[94] 389/2.

فالغرض من ضمير الفصل هو تأكيد أن ما بعده خبر لما قبله، ودفع احتمال أن يكون صفة، وبه يستدل المخاطب على ذلك، قال سيبويه: "وإنما فصل لأنك إذا قلت (كان زيدٌ الظريف) فقد يجوز أن تريد بـ(الظريف) نعتا لـ(زيد)، فإذا جئت بـ(هو) أعلمت أنها متضمنة للخبر".[94] 388/2.

قال السيرافي: " أصل دخول الفصل إيذان للمخاطب المحدَّث بأن الاسم قد تم، ولم يبق منه نعت ولا بدل ولا شيء من تمامه، وأن الذي بقي من الكلام هو ما يلزم المتكلم أن يأتي به وهو الخبر، وهو الذي نحاه سيبويه".[97] 158/3.

1. 6. 3. الاستدلال بالحال:

يقول سيبويه في (هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل):

"وذلك قولك (هذا ولا زعماتك)، أي: ولا أتوهم زعماتك، ومن ذلك قول الشاعر – وهو ذو الرمة – وذكر الديار والمنازل:

ديارَ ميةَ إذ ميٌّ مساعفةٌ *** ولا يرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كأنه قال: اذكر ديار مية، ولكنه لا يذكر اذكر لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر: ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إياه ولاستدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه.

ومن ذلك قول العرب (كليهما وتمراً).

فذا مثل قد كثر في كلامهم، واستعمل وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: أعطني كليهما وتمراً.

ومن ذلك قولهم (كلَّ شيءٍ ولا هذا) و (كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حرٍّ).

أي: ائت كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمةَ حُرٍّ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه فأجري مجرى (ولا زعماتك)".[94]1/280-281.

ويواصل سيبويه في تفسير كلام من اختار الرفع من العرب فيقول:

"ومن العرب من يقول (كلاهما وتمراً)، كأنه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمراً، و(كلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حرٍّ)، كأنه قال: كلُّ شيءٍ أَمَمٌ ولا شتيمةَ حرٍّ، وترك ذكر الفعل بعد لا لما ذكرت لك، ولأنه يستدل بقوله (كلُّ شيء) أنه ينهاه".[94]1/281.

وقد تبين من هذه الأمثلة التي ساقها سيبويه أن المتكلم يستدل بالسياق اللغوي كما في تعليله حذف الفعل (اذكر) بقوله: "ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك، وبحال المتكلم أي تعابير وجهه وحدة صوته مثلا، في تعليله حذف (لا أتوهم) بقوله: "ولاستدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه"، ناهيك عن كثرة استعمال هذه التراكيب بهذا الأسلوب حتى كأنها أمثال، يغني معرفة موردها عن بعض عناصر الكلام.

1. 6. 4. الاستدلال بالسماع:

وفي (هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين) يقول سيبويه:

"فإن قال: فهلاَّ قالوا: غَدْوِيٌّ وإنَّما (يَدٌ) و(غَدٌ) كلُّ واحد منهما (فَعْلٌ)، يستدلّ على ذلك بقول ناس من العرب: (آتيك غَدْواً) يريدون: غداً.

قال الشاعر:

وَمَا النَّاسُ إلاَّ كَالدِّيَارِ وَأَهْلُهَا *** بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا وغَدْوًا بَلاَقِعُ".[94]3/358

فالأصل في غَدٍ غَدْوٌ، ودليله هذا الشاهد من كلام بعض العرب، ولكن العرب تنسب إليه برد الحرف الساقط، وتحريك الآخر، كقولهم يَدَوِيٌّ في يَدٍ، مع أن الأصل فيه (فَعْلٌ)، لأن النسب إلى بنات الحرفين يكون بالرد إلى الأصل، وبتركه على لفظه فيما لا يرد في تثنية ولا جمع.[115]ص164.

وقال في (باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث):

"وزعم الخليل أنَّهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون: قَوْلِيٌّ وضَرْبِيٌّ، ويستدلّ على ذلك بقولهم: رجلٌ عَمِلٌ، وطَعِمُ، ولَبِسٌ، فمعنى ذا كمعنى (قَؤُولٌ) و(مِقْوَالٌ) في المبالغة، إلاّ أن الهاء تدخله يقول: تدخل في (فَعِلٍ) في التأنيث".[94]3/384.

أي أن أسماء المبالغة تجري مجرى النسب، والدليل على ذلك قول العرب: عَمِلٌ، وطعِمٌ، ولبِسٌ، والعَمِلُ: الدَّائمُ العملِ، والطَّعِمُ: الكثيرُ الطعمِ، واللَّبِسُ: الكثيرُ اللبسِ.

"فالمبالغة تكون في النسب وفي الصنائع، لأنه لزوم لشيء، واللازم بمنزلة من قد كثر منه ذلك الشيء...غير أن الهاء تدخل في المنسوب وفي (فَعِلٍ) المؤنث، ولا تدخل الهاء في (مفعال) و(فعول)"[97] 134/3.

1. 6. 5. الاستدلال بالمعنى (الاشتقاق):

والمقصود بالمعنى هنا دلالة الاشتقاق، وقد استعمل سيبويه مصطلح (المعنى) بمعاني مختلفة، أهمها وأكثرها شيوعا في الكتاب هو ما جاء مرادفا لمصطلح (الدلالة) الذي خصه المحدثون بما يقابل الشكل، وصار علما قائما بذاته.

وهذا معناه أن سيبويه استعمل مصطلح (المعنى) في مستويات التحليل اللغوي المختلفة بمعاني مختلفة، فصل فيها القول أحد الباحثين، بما ملخصه أن سيبويه استعمل مصطلح (المعنى) في المستوى النحوي بما يرادف (العمل النحوي)، وبما يرادف (التقدير النحوي)، والقضايا المتعلقة بأقسام الكلمة، وفي المستوى الدلالي استعمله بما يرادف (الترادف)، وبما يرادف مصطلح (الدلالة)، سواء كانت دلالة اجتماعية، أم دلالة نحوية أوتركيبية، وأخيرا استعمل سيبويه مصطلح (المعنى) في مستوى الأساليب للتعبير عن أسلوب التعجب، والنفي والاستثناء، والاستفهام، والتوكيد، والتمني والقسم، والتحصيص، والأمر[116] ص276-306.

غير أن هذا الباحث لم يجعل مصطلح المعنى مرادفا لمصطلح (الاشتقاق)، واكتفى بقوله "وأحيانا يتجه المصطلح نحو دلالة المفرد عن طريق الاشتقاق"، [116]ص300، بينما استعمل سيبويه مصطلح (المعنى) مرادفا لدلالة الاشتقاق في المواضيع الصرفية، وبخاصة في حديثه عن الحروف الزوائد وكيفية معرفتها.

قال السيرافي أثناء شرحه لباب التصريف من الكتاب: "وأما الطرق التي بها يتوصل إلى معرفة الزيادة فهي ثلاثة: الاشتقاق، والخروج عن الأمثلة، والقياس على زيادة النظير، فأما الاشتقاق: فهو أن ترد عليك الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة، فإذا صرفتها سقط ذلك الحرف في بعض تصاريفها، فيحكم على الحرف بالزيادة لسقوطه في بعض تصاريف الكلمة".

مثال ذلك ما قال سيبويه في (هذا باب تحقير ما كان في الثلاثة فيه زائدتان)

"وإن حقَّرت (عَفَرْنَاةً) و(عَفَرْنًى) كنت بالخيار إن شئت قلت: (عُفَيْرِنٌ) و(عُفَيْرِنَةٌ)، وإن شئت قلت: (عُفَيْرٍ) و(عُفَيْرِيَةٌ)، لأنَّهما زيدتا لتلحقا الثلاثة بالخمسة، كما كان (حبنطىً) زائدتاه تلحقانه بالخمسة، لأنَّ الألف إذا جاءت منَّونة خامسة أو رابعةً فإنها تلحق بناءً ببناءٍ، وكذلك النون. ويستدلّ على زيادتي (عَفَرْنًى) بالمعنى، ألا ترى أنَّ معناه (عِفْرٌ) و(عِفْرِيتٌ).

وقال الشاعر: -

ولم أجدْ بالمِصْرِ مِن حاجاتي *** غيرَ عفاريتَ عَفَرْنَيَاتِ".[94] 438/3.

أي أن"(العفاريت) جمع (عفريت)، كما أن (العفرنيات) جمع (عفرنى) و(عفرناة)، وهما بمعنى، والشاهد في (عفرنيات) وجريها على (عفاريت) نعتا له، فدل على أنه من بنات الثلاثة، لأن اشتقاق كل منهما من (العفر)، والألف والنون في (عفرنَى) زائدة للإلحاق ببنات الخمسة، فتحذف في التحقير أيهما شئت حتى ترده إلى الأربعة".[94] 3:

. وقال في (هذا باب ما يحذف في التحقير من زوائد الأربعة لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع): "وإذا حقّرت (عنتريسٌ) قلت: (عُتَيْرِيسٌ)، وزعم الخليل: أنّ النون زائدة لأنّ (العنتريس) الشديدُ، و(العَتْرَسَةُ) الأخذُ بالشدّة، فاستدلّ بالمعنى"[94]3/445.

ويؤكد الاستدلال بالمعنى قول السيرافي:

"وإذا حقرت (عنتريسا) قلت (عتيريس)، حذفت النون لأنها زائدة، واستدل الخليل على زيادتها بأن (العنتريس) الشديد، وأن (العترسة) الأخذ بالشدة، فاستدل بالمعنى"[97] 1/189.

وقال في (هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدل):

"وإذا حقَّرت (قِيٌّ) قلت (قُوَيٌّ)، لأنَّه من (القَوَاء)، يستدلّ على ذلك بالمعنى"[94]3/459.

"والقِيُّ: الأرض القفر، وأصله: قِوْيٌ، لأنه من القواء، وهي الأرض التي لا شيء فيها"[97]4/199.

. وقال في (هذا باب ما تجعله زائدا):

"فإن لم تستدل بهذا النحو من الاشتقاق إذا تقاربت المعاني دخل عليك أن تقول (أولق) من لفظ آخر، وأن تقول (عِفَرْنىً) و(بُلَهْنِيَّةٌ) من لفظ آخر، وإن (العِرَضْنَى) من لفظ آخر"[94]4/324.

. قال: "ومثل ذلك (الجامل) و(الباقر)، لم يكسّر عليهما (جملٌ) ولا (بقرةٌ).والدليل عليه التذكير والتحقير، وأنّ (فاعلاً) لا يكّسر عليه شيءٌ.فبهذا استدل على هذه الأشياء"[94]3/625.

فالجامل والباقر كلاهما اسم جمع، وهو: "اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع"،[111]2/333، "واستدل سيبويه على أنها ليس بجمع بتذكيرها في الأغلب، نحو: ركبُ مسرعٌ، وبمجيء التصغير على لفظها"[111]2/335، فالتذكير نحو: ركبٌ مسرعٌ، والتصغير نحو: رُكَيْبٌ.

1. 6. 6. الاستدلال بالتصريف:

قال سيبويه في (هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين):

"وأمّا الإضافة إلى (لات) من (اللات) و(العزَّى)، فإنك تمدُّها كما تمد (لا) إذا كانت اسماً كما تُثَقِّلُ (لَوْ) و(كَيْ) إذا كان كلّ واحد منهما اسماً.

فهذه الحروف وأشباهها التي ليس لها دليل بتحقير ولا جمع ولا فعل ولا تثنية، إنّما تجعل ما ذهب منه مثل ما هو فيه ويضاعف، فالحرف الأوسط ساكن على ذلك يبنى، إلا أن تستدلّ على حركته بشيء.

وصار الإسكان أولى به، لأن الحركة زائدة، فلم يكونوا ليحرِّكوا إلا بثبت، كما أنهم لم يكونوا ليجعلوا الذّاهب من (لَوْ) غير الواو إلا بثبت، فجرت هذه الحروف على (فُعْل) أو (فَعَل) أو (فِعْل)"[94]3/368، قال الرماني:

"والنسب إلى (لات)- من اللات والعزى- (لائِيٌّ)، كأنك نسبت إلى (لاءٍ)"[115]ص195

"يعني تقول (لائيٌّ)، وذلك لأنك تحذف التاء، لأن من الناس من يقف عليه فيقول (لاه)، ويصلها بالتاء، فصار كهاء التأنيث، ويحذف في النسبة فيبقى (لا)، ولا يبدي ما الذاهب منه على قوله، فزيد حرف آخر من جنس الحرف الثاني منه، وهو الألف، كما يقال في (لَوْ) و(كَيْ) و(لاَ): (لَوٌّ)، و(كَيٌّ)، و(لاء)"[97]4/119

والذي يستفاد من كلام سيبويه أنه يستدل بتصريف الكلمة كما قال: بتحقيرها أي: تصغيرها، وجمعها وفعلها وتثنيتها، لمعرفة الحرف الساقط منها، فإن لم يكن ذلك ممكنا كما في كلمة (لات) نسب إليها على لفظها بعد تضعيف الحرف الأخير.

وذلك: "لأن أصل الألف فيها مجهول وإن كانت معربة، لأنه لم يستدل على أصل الألف فيها بتحقير ولا بجمع ولا بفعل ولا بتثنية، فلهذا حملها على الثنائي المعتل حال النسب إليه بعد التسمية به، فزاد حرفا آخر من جنسه وهو الألف، فقال: لائِيٌّ، والذي حمل سيبويه لفعل هذا...أنه لا يوجد اسم معرب على حرفين، فكان لا بد من إضافة حرف آخر، كما هو شأن المبنيات الثنائية عند التسمية بها، والنسب إليها"[117]ص246

والتاء فيها أصلها تاء التأنيث غير معتبرة عند النسب . تجعل ما ذهب منها مثل الذي هو فيها وتضاعفه.

ومعنى (الثبت) في قوله: "إلا بثبت"، هو: "الدليل المستخرج من المسموع نفسه، بتدخل الباحث، ولجوئه إلى العقل، وهو أنواع: فقد يكشف تصريف الكلمة عن الأصل الحقيقي لحرف من حروفها، من الناحية البنوية الآنية لا التاريخية . من حيث ماهيته أو زيادته، وقد تبين كثرة مجيء الشيء في موضع أو صفة أخرى مماثلة على صحة افتراض الباحث، وقلة مجيئه أو عدم وجوده تماما على انتفاء ما ذهب إليه وهذا أقوى، قال سيبويه: "ويدلك على أن أصله (فَعَلْتُ) أنه ليس في الكلام (فَعُلْتُهُ)"(359/2)، ويكثر سيبويه من اللجوء إلى هذا الدليل".[50]ص106

1. 6. 7. الاستدلال بالنظير:

والنظير هو الشبيه في البنية أو المجرى، والبنية على المستوى الإفرادي هي الصيغة أو الوزن، قال الرضي: " المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرهما، وهى عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كل في موضعه"، [111]، والبنية على المستوى التركيبي بنيتان، بنية خطابية، وبنية عاملية، فالأولى المسند والمسند إليه والفضلة والأداة، والثانية: العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني والمخصص.

وأما المجرى فهو السلوك الذي يأخذه عنصر من عناصر اللسان في الاستعمال، كالعمل الذي هو من خصائص الفعل والحروف المختصة.

. فمثال البنية على المستوى الإفرادي قول سيبويه في (هذا باب المقصور والممدود):

"فالمنقوص: كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصبٌ ولا رفع ولا جر"[94]536/3.

فعرَّف سيبويه المقصورَ . وسماه المنقوصَ . بهذ الضابط الذي بدأه بـ(كل)، وقدم وجه تسميته بالمنقوص بقوله (وإنما نقصانه...الخ) فقال السيرافي: "فأما قصرها . أي الأسماء المقصورة . فهو حبسها عن الهمزة بعدها، وأما نقصانها فنقصان الهمزة منها"[97] 269/4

ثم شرع سيبويه في الحديث عن المقصور القياسي . أي: ما له وزن قياسي[111] 415/2 . وبما يعرف فقال: "وأشياء يعلم أنها منقوصة، لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح، وذلك نحو:

مُعْطىً ومُشْتَرىً، وأشباه ذلك، لأن مُعْطىً مُفْعَلٌ، وهو مثل: مُخْرَجٍ، فالياء بمنزلة الجيم، والراء بمنزلة الطاء، فنظائر ذا تدلك على أنه منقوص، وكذلك: مُشْتَرىً، إنما هو: مُفْتَعَلٌ، وهو مثل: مُعْتَرَكٍ، فالراء بمنزلة الراء، والياء بمنزلة الكاف"[94] 536/3

قال السيرافي: " اعلم أن بعض المنقوص يعلم بقياس، وبعضه يسمع من العرب سماعا، فأما ما يعلم بقياس فأن تعرف أن نظيره من الصحيح قبل آخره حرف مفتوح"[97] 270/4.

وهذا الذي قرره سيبويه وأكده السيرافي يمكن تمثيله في جدول لقياس حملي كالتالي:

1 . " لأن مُعْطىً مُفْعَلٌ، وهو مثل: مُخْرَجٍ، فالياء بمنزلة الجيم، والراء بمنزلة الطاء، فنظائر ذا تدلك على أنه منقوص":

جدول رقم:2

الوزن	مُـ	فْـ	عَـ	ل
الصحيح	مُـ	خْـ	رَ	ج
المقصور	مُـ	عْـ	طً	ى

2 . "وكذلك: مُشْتَرىً، إنما هو: مُفْتَعَلٌ، وهو مثل: مُعْتَرَكٍ، فالراء بمنزلة الراء، والياء بمنزلة الكاف":

جدول رقم:3

الوزن	مُـ	فُـ	تَـ	عَـ	ل
الصحيح	مُـ	عْـ	تَـ	رَ	ك
المقصور	مُـ	شْـ	تَـ	رَ	ى

وتابع سيبويه حديثه بأمثلة أخرى فقال:

"ومثل ذلك: هذا مَغْزىً ومَلْهىً، إنّما هما مَفْعَل، وإنمَّا هما بمنزلة مَخْرَجٍ، فإنمّا هي واوٌ وقعت بعد مفتوح، كما أن الجيم وقعت بعد مفتوح، وهما لامان، فأنت تستدلّ بذا على نقصانه"[94] 536/3

وذلك كما يظهر في الجدولي الحملي:

جدول رقم:4

الوزن	مَـ	فْـ	عَـ	ل
الصحيح	مَـ	خْـ	رَ	ج
المقصور	مَـ	غْـ	زً	ى
//	مَـ	لْـ	هً	ى

وقال سيبويه في نفس الباب معرفا للاسم الممدود:

" وأما الممدود: فكل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف"[94] 539/3

أي: " أن يقع واوٌ أو ياءٌ طرفاً وقبلها ألفٌ، فتنقلب همزةً، والهمزةُ إذا كانت طرفاً وقبلها ألفٌ في اسمٍ سُمِّيَ ممدوداً".[97/4/270]

ثم راح يتحدث عن الممدود القياسي – أي: الممدود الذي له وزن قياسي[111] 2/415 – فقال:

" فأشياء يعلم أنها ممدودة، وذلك نحو: الاستسقاء، لأن استسقيت: استفعلت، مثل استخرجت، فإذا أردت المصدر علمت أنه لا بد من أن تقع ياؤه بعد ألف، كما أنه لا بد للجيم من أن تجيء في المصدر بعد ألف.

فأنت تستدل على الممدود كما يستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل، حيث

علمت أنه لا بد لآخره من أن يقع بعد مفتوح، كما أنَّه لا بدّ لآخر نظيره من أن يقع بعد مفتوح"[94/3/539]

فسيبويه إذن يرشدنا إلى معرفة الممدود القياسي بالاستدلال عليه بما وافق مصادر الصحيح "وما جرى مجراه مما يكونُ قبلَ آخرِ مصدرِهِ ألفٌ"[97/4/272].أي: بالنظائر.

وذلك كما قال السيرافي:

"الاستخراج، والاستمتاع، والإعطاء، والاحرنجام، ونظائره من المعتل الممدود: الاشتراء، والإعطاء، والاحبنطاء، والاستسقاء – وهو مثال سيبويه– لأن نظير استسقيت: استخرجت، وأعطيت نظير: أكرمت، واحبنطيت نظير: احرنجمت"[97/4/272]

ويمكن تمثيل ذلك في الجدول الحملي التالي:

<u>جدول رقم:5</u>

	الفعل	المصدر
الصحيح	استخرجت	الاستخراج
المعتل	استسقيت	الاستسقاء
الصحيح	أكرمت	الإكرام
المعتل	أعطيت	الإعطاء
الصحيح	احرنجمت	الاحرنجام
المعتل	احبنطيت	الاحبنطاء

ومثال البنية الخطابية في المستوى التركيبي قول سيبويه في (هذا باب المسند والمسند إليه): "وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً.

فمن ذلك: الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه، وهو قولك (عبدُ الله أخوك) و(هذا أخوك).

ومثل ذلك: (يذهبُ عبدُ الله).

فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء"[94/1/23]

1. 7. مصطلح الحجة عند سيبويه

1. 7. 1 – الموضع الأول

"قال الخليل (هو كائنُ أَخِيك) على الاستخفاف والمعنى (هو كائنٌ أَخاك)"[94][166/1].

وذكر سيبويه آيات كثيرة فقال: "فمن ذلك قوله عزّ وجلّ (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ) و (إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ) و (لَوْ تَرَى إِذِ المُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُسِهِمْ)و (غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ) فالمعنى معنى (وَلاَ آمِّينَ البَيْتَ الحَرَامَ)، ويَزيدُ هذا عندك بياناً قولُه تعالى جَدُّه (هَدْيَا بَالِغَ الكَعْبَةِ) و (عَارِضٌ مُمْطِرُنَا)، فلو لم يكن هذا في معنى النَّكرة والتنوين لم توصَفْ به النّكرةُ".[94]

وإثر هذا قال: "وستراه مفصَّلاً أيضاً في بابه – مع غير هذا من الحجج – إن شاء الله".[94]

1. 7. 2. الموضع الثاني

ومثل ذلك قول سيبويه بعد أن تحدث عن إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه في الأمر والنهي إذا عَلِمْتَ أنّ الرجل مُسْتَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفِعل، وبعد أن ضرب على ذلك أمثلة من عنده: "وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب، وممّن يوثق به، يَزْعُمُ أنه سَمِعَها من العرب"[94][255/1].

فذكر قول بعض العرب: (اللهم ضبعاً وذئباً)، أي: اللهُمَّ اجْمَعْ أو اجعلْ فيها ضَبُعًا وذئبًا، و (الصبيانَ، بأبِي)، أي: لُمِ الصبيانَ، و(بلى، وجَاذاً)، أي: أعرف بها وجاذاً، وذكر بعض أمثال العرب وهي (أمرَ مبكياتك لا أمرَ مضحكاتك)، أي: عليك أمر مبكياتك، و(الظباءَ على البقر)، أي: خَلِّ الظباءَ على البقر.

فكل هذا المسموع الذي سمعه بنفسه أو بواسطة شيوخه إنما جاء به سيبويه دليلا على ما ساق له الباب وهو إضمار العامل أي الفعل إذا كان في السياق اللغوي أو سياق الحال ما يغني عن ذكره[97][154/2].

1. 7. 3 . الموضع الثالث

ومثل ذلك أن سيبويه قال في قولهم (رُبَّ رجلٍ وأخيه منطلقين) "فيه على جوازه وكلام العرب به ضعف"[94][57/2]، لأنه اشترط فيما يجب تنكيره أن لا يعطف عليه إلا النكرة، وخرجه على أن المعطوف نكرة، والضمير المضاف أصله مجرور باللام، فلما حذفت اللام أضيف إلى الاسم النكرة، فلم يخرج الاسم بذلك عن التنكير، [100] ص350، ثم قال: "وقال الأعشى:

وكَمْ دُونَ بيتِكَ من صَفْصَفٍ	***	ودَكْداكِ رَمْلٍ وأَعْقادِها
ووَضْعِ سقاءٍ وإحقابِـه	***	وحَلِّ حُلوسٍ وإغْمادِها

هذا حجة لقوله (رُبَّ رجلٍ وأخيه)"[94][56/2].

أي: في هذين البيتين "حجة لـ(رُبَّ رجلٍ وأخيه)، لأن قولك (من صفصف) لا يليه إلا نكرة، كما أن (رُبَّ) لا يليه إلا نكرة، و(أعقادها) معطوف على (صفصف)، كعطف (أخيه) على (رجل)، وكذلك (أغمادِها) معطوف على ما قبلها، ولا تكون إلا نكرة"[97][388/2].

1. 7. 4 – الموضع الرابع

ومثل ذلك ما ذهب إليه سيبويه من أنه: "لا يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وحروف الجر، وقد استقبح سيبويه الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وبما لا يتم، وإذا حصل بطلت الإضافة، وأجاز يونس الفصل بما لا يتم الكلام به، فقال سيبويه:"والجر في (كم بها رجلٍ مصاب) وترك النون في (لا يدي بها لك) قول يونس، واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت (كم بها رجل)"[94]280/2، أي أن (بها) في هذا الموضع لا يكون خبراً يتم به المعنى.

ورد عليه سيبويه بقوله: "والذي يستغني به الكلام وما لا يستغني به قبحهما واحدٌ، إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور".[94]281/2، ثم بعدما ذكر سيبويه الدليل على قبح ذلك قال: " يفرق بين الذي يحسن عليه السكوت وبين الذي لا يحسن عليه في موضع غير هذا".[94]، وختم بقوله: "وإثبات النون قول الخليل رحمه الله".[94].

1. 7. 5 – الموضع الخامس

وهذا مثال آخر، قال سيبويه في (هذا باب ما تكون فيه (أنَّ) و(أَنْ) مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء): "وذلك قولهم (ما أتانِي إلا أنَّهم قالوا كذا وكذا) فـ(أَنَّ) في موضع اسم مرفوع، كأنه قال (ما أتانِي إلا قولُهم كذا وكذا).ومثل ذلك قولهم (ما مَنَعَنِي إلاّ أنْ يَغْضَبَ عَلَيَّ فُلاَنٌ)".[94]329/2، أي: ما منعني إلا غضبُ فلانٍ عليَّ.

وكي يثبت سيبويه هذا الحكم قال: "والحجة على أنّ هذا في موضع رفع أنّ أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعا للكناني:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ منها غيرُ أنْ نطَقَتْ *** حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوْقَالِ"[94]

"وقد أورد الشاهد للاحتجاج على أن المصدر في (إلا أنْ يغضبَ) هو في موضع رفع على الفاعلية، كما كانت (غيرُ) هنا مرفوعة على الفاعلية"[94]330/2، هـ: 4.

1. 7. 6. الموضع السادس

ومثل ذلك ما احتج به سيبويه على أن الميم من (منجنيق) أصلية والنون زائدة، فإنه قال: "وأما (منجنيقٌ) فالميم منه من نفس الحرف.

لأنك إن جعلت (النون) فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولاً إلا الأسماء من أفعالها نحو (مدحرج).

وإن كانت (النون) زائدة فلا تزاد (الميم) معها، لأنه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان"[94]309/4.

"وتلخيص كلامه: أن الميم إن جعلت زائدة فلا يخلو أن تكون النون زائدة أو أصلية، فإن كانت زائدة التقى في أول الكلمة زائدتان، وليس من الأسماء الجارية على الأفعال (نحو: مدحرج)، وهو غير موجود، وإن كانت أصلية لحقت الزيادة من الرباعي من أوله، وهو غير موجود، فكان (في) الحكم عليها بالزيادة خَلْفٌ".[109]446/1.

ثم قال: "ولو لم يكن في هذا إلا أن (الهمزة) التي هي نظيرتها لم تقع بعدها الزيادة لكانت حجة".[94]309/4، أي: " أنه لو لم يكن في هذا من الحجة إلا أن (الهمزة) التي هي نظيرة (الميم) في زيادتها لم توجد زائدة وبعدها حرف زائد، لكان حجة على أن (النون) لما كانت زائدة لم يخل أن تكون (الميم) زائدة".[97]200/5.

1. 7. 7 – الموضع السابع

"وليس قولُهم لا يكون في (ما) إلاّ الرفعُ بشيء، لأنَّهم يَحتجّون بأنّك لا تستطيعُ أن تقول (ولا ليس) و (لا ما)، فأنت تقول (ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهَبيْنِ) و (ما عمرٌو ولا خالدٌ منطلقَيْنِ) فُتشْرِكُه مع الأوّل في (ليس) وفي (ما) فـ (ما) يجوز فيها الوجهانِ، كما يجوز في (كان)"[94]60/1–61.

قال السيرافي: "وتقول (ما عبدُ الله خارجًا ولا معنٌ ذاهبٌ) فيجوز فيه وجهان: عطف جملة على جملة، والآخر أن تقول (ما عبدُ الله خارجًا ولا معنٌ ذاهبًا) تعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر الذي عملت (ما) فيه.

وأنكر بعض النحويين المتقدمين النصب فقالوا: لا يجوز إلا الرفع، لامتناع تكرير (ما) في (ولا ما زيدٌ ذاهبًا)، ورد سيبويه ذلك بما ألزمهم عليه من المناقضة في قولهم (ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهبين)، والعلة في جوازه أن العامل يعمل في أشياء يقتضيها على غير وجه التكرير، كقولك (أعطيتُ زيدًا درهمًا)، فلم يعما في الثاني على سبيل التكرير، فكذلك سبيل المعطوف لم يعمل فيه على سبيل التكرير"[97]331/2.

1. 7. 8 – الموضع الثامن

"وقالوا (أَبَى = يأبَى) فشبهوه بـ (يقرأ)، وفي (يأبَى) وجه آخر، أن يكون فيه مثل (حسِب = يَحسِب) فتحا كما كسرا.

وقالوا (جبَى = يجبَى) و (قلَى = يقلَى)، فشبهوا هذا بـ (قرأ =يقرأ) ونحوه، وأتبعوه الأول كما قالوا (وعدُّه) يريدون (وعدتُه)، أتبعوا الأول يعني في (يأبَى)، لأن الفاء همزة، وكما قالوا (مُضَّجِعٌ)، ولا نعلم إلا هذا الحرف وأما غير هذا فجاء على القياس، مثل (عَمَرَ= يَعْمُرُ ويَعْمِرُ) و (يَهْرُبُ) و (يَحْزُرُ).وقالوا (عَضَضْتُ = تَعَضُّ)".[94]105/4.

هذا كلام سيبويه، وفيه علل مجيء (أبى يأبَى) بفتح الباء التي هي عين الفعل، لأن فاء الفعل همزة، والقاعدة أن عين الفعل تفتح إذا كانت اللام حرف حلق، قال: "فشبهوا هذا بـ(قرأ = يقرأ) ونحوه"، وعلل بوجه آخر وهو: "أنهم بنوه في الأصل على فعَل يفعَل، كما بنوا في الأصل (حسِبَ يحسِب) على فعِل يفعَل"[97]481/4.

ورغم أن سيبويه علل مجيء (جبَى يجبَى وقلَى يقلَى) بمثل ما علل به مجيء (أبَى يأبَى) فإنه قال: "ولا نعلم إلا هذا الحرف" أي: إلا أبَى يأبَى، "ثم قال: "وأما غيره فجاء على القياس"، وشبه تبعية الحرف الثاني للأول أي الباء للهمزة بتبعية التاء للدال، والطاء للضاد في الإدغام في قولهم بدل (وعدْتُه= وعدُّه) وبدل (مضْطَجِع = مضَّجِع).[97]

وبعد ذلك جاء في الكتاب: "فإنما يحتج بـ (وَعَدُّهُ)، يريدون (وَعَدْتُهُ)، فأتبعوه الأول، كقولهم (أبَى = يأبَى)، ففتحوا ما بعد الهمزة للهمزة وهي ساكنة.وأما (جبَى = يجبَى) و(قلَى = يقلَى)، فغير معروفين إلا مِن وُجَيْهٍ ضعيفٍ، فلذلك أُمْسِكُ عن الاحتجاج لهما، وكذلك (عَضَضْتَ = تَعَضُّ) غير معروفة[94]106/4

قال ابن خروف: "ومن قوله (إنما يحتج بوعده) إلى آخر الباب أصل في المشرقية، وثبت لابن السراج حاشية، وقال هو تفسير عند المبرد إلى آخر الباب، وهو أشبه لأنه كلام مكرر"[118]ص188

1. 7. 9 – الموضع التاسع

"ومما يكون فيه الرفع شيءٌ ينصبه بعض الناس لقبح القلب، وذلك (ربما سرت حتى أدخلُها) و(طالما سرت حتى أدخلُها) و(كثر ما سرت حتى أدخلُها) ونحو هذا، فإن احتجوا بأنه غير سيرٍ واحد، فكيف يقولون إذا قلت (سرت غير مرة حتى أدخلُها)، وسألنا من يرفع في قوله (سرت حتى أدخلُها) فرفع في (ربما)، ولكنهم اعتزموا على النصب في ذا، كما اعتزموا عليه في (قد)"[94]21/3-22

يقصد سيبويه أن من النحويين من لا يجيز إلا النصب في (كثر ما سرت حتى أدخلُها)، "لأنه على معنى ضروب من السير، فلا يتحصل السير الذي هو سبب"، وهو معنى قوله: "فإن احتجوا بأنه غير سير واحد"، "والصواب جوازه على مذهب سيبويه، لأن أحد تلك الأضرب من السير هو المؤدي إلى الدخول، وإن لم يعرف بعينه".[102]119/3

هذه إذن نماذج مما جاء فيه استعمال سيبويه لمصطلح الحجة، وقد سبق في تعريف الاستدلال أن الدليل إذا كان من أجل الدفاع عن حكم أو إبطاله ضد مخالف يسمى حجة، والمقصود هو تبيين مدى وعي سيبويه بمعنى الدليل العلمي، وأنه دليل لغوي متولد من اللغة نفسها التي هي موضوع درسه.

1. 8. أنواع الاستدلال

"الاستدلال: استخدام الدليل العلمي، لاستنباط الحكم، أو تثبيته، أو تفسيره، أو تعليله، أو إضعافه، أو إبطاله، وقد يكون هذا الدليل مؤنسا بصحة النتيجة، أو مرجحا لها، أو قاطعا بها"[31]ص88.

1. 8. 1. الاستدلال لاستنباط الحكم:

واستنباط أحكام النحو . بمعناه العام . لا يكون إلا من سماع وقياس، أي: سماع كلام العرب شعرا ونثرا، والقرآن بمختلف قراءاته، والحديث النبوي إذا ثبت عنه صلى الله عليه وسلم وصح، وقياس بعد تصفح واستقراء، إذ كل الأحكام النحوية . القواعد على الخصوص . إنما توصل إليها النحاة بالسماع والقياس.

ولذا عرف ابن السراج النحو بأنه: "علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"[119] 1/37، وعرفه أبو علي الفارسي بأنه: "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"، [120] ص163، وعرفه ابن عصفور بأنه: "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها".[121] 1/45.

فقد اجتمعت في هذه التعاريف أصول الاستنباط، وهي استقراء كلام العرب، والذي لا يكون إلا بعد سماع، وقياس هو حمل المسموع بعضه على بعض كلما تراءت أوجه التناظر، لأن الكلام بمختلف مستوياته: الصوتية والإفرادية والتركيبية فيه الكثير من النظائر بنية ومجرى.

وهذا النوع من القياس هو الذي أفرز مفاهيم أصولية أخرى، استعملها النحاة في الاستنباط تحليلا وتقعيدا، منها: الموضع، والعامل، والنظير، والتقدير، وسنمثل لها حتى تفهم جيدا، لأن النحاة المؤسسين كسيبويه لم يعرفوها، وإن عملوا بمقتضاها.

وسيبويه في الكتاب . وهو عصارة فكره وفكر شيوخه من قبل . اعتمد في استنباط أحكام النحو على المسموع من الكلام الفصيح، فاستقرأه وحمل بعضه على بعض، فكان نتيجة ذلك هذا الكم الهائل من ضوابط الكلام وقواعده بمختلف مستوياته.

والأمثلة على ذلك من كلام سيبويه كثيرة جدا، يكفي أن نشير إلى أن عناوين أبوابه تكاد تكون كلها صياغة قواعدية لأحكام الظواهر اللغوية التي يعالجها فيها والتي يقعد لها، فقول سيبويه في أول باب من كتابه (هذا باب علم ما الكلم من العربية): " فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"، ينبئ أن هذا الحكم ما عرف إلا عن طريق الاستقراء، ولذلك كان كل من جاء بعده من النحاة ينص على ذلك، مثل قول السيوطي:

"والأدلة على ذلك ثلاثة... الثاني: الاستقراء التام من أئمة العربية، كأبي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم".[122] 2/6.

وفي ثاني أبواب الكتاب يقول سيبويه: "(هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية) وهي تجري على ثمانية مجار" فذكرها، وقسمها إلى قسمين بقسمة الكلم إلى معرب ومبني وأن المعرب ما يتغير آخره بعامل، والمبني ما لا يتغير آخره ولو دخل عليه عامل، ثم تحدث عن أنواع من المعرب خرجت عن الأصل، وكل هذا ما كان له أن يعرفه إلا باستقراء كلام العرب.

وما زاد عن هذه الأحكام فهو تعليلات واستدلالات لإظهار نظامية الإعراب وخضوعه للعوامل المؤثرة فيه، ولتبيين وجه التمكن أو عدمه في الأسماء والأفعال، تمهيدا لما سيتناوله في قابل الأبواب، من أحكام الجملتين الاسمية والفعلية وعناصرهما.

وطريقة سيبويه كما نبهنا في استنباط أحكام النحو فضلا عما سبق بيانه تعتمد قياس النظائر، وهو حمل شيء على شيء لتبين التناظر في البنية أو المجرى، فهو يحمل الجمل التوام . ويسمي سيبويه الجملة التامة: الكلام المستغني . بعضها على بعض، فيستنبط بذلك ما تشترك فيه عناصرها من مجرى، إذ بهذه الطريقة يستنبط سيبويه العوامل ومعمولاتها، ونوع عملها، ووظائف الكلم، من فاعلية ومفعولية وإضافة، وهكذا.

ففي (هذا باب المسند والمسند إليه) قال سيبويه: "وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً، فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه.وهو قولك (عبدُ الله أخوك) و(هذا أخوك)ومثل ذلك (يذهب عبدُ الله)، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌّ من الآخرِ في الابتداء"[94] 23/1.

فقد بدأ حديثه عن الجملة التامة بأنها ما يتركب من عنصرين لا يستغني أحدهما عن الآخر، لأنه لا تنعقد الفائدة إلا بإسناد أحدهما إلى الآخر، فمثل لها بمثالين، أحدهما للجملة الاسمية، والآخر للجملة الفعلية، وعادة سيبويه أن يقتصر في التمثيل للضرب الشائع المعروف من الكلام بأمثلة قليلة جدا، قد تكون مما سمعه وقد تكون مما قاسه على المسموع، لأنها تمثل الكلام المطرد، الذي لا يخفى على أحد.

ثم واصل سيبويه كلامه قائلا: "ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: (كان عبدُ الله منطلقاً) و(ليت زيداً منطلقٌ)، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده، واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ.

ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك، إلا أن تدعه، وذلك أنك إذا قلت: (عبدُ الله منطلقٌ)، إن شئت أدخلت (رأيت) عليه، فقلت (رأيتُ عبدَ الله منطلقاً)، أو قلت (كان عبدُ الله منطلقاً) أو (مررتُ بعبد الله منطلقاً)، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة"[94] 23/1–24.

فكأن سيبويه حمل الكلام (الأمثلة) بعضه على بعض فصار بموجب ذلك كل عنصر في مثال يقابل عنصراً آخر في مثال آخر، فتولد عن ذلك مفهوم الموضع، لأن كل عنصر في الجملة له موقع خاص به، فيه يظهر، وفيه يقوم بوظيفته النحوية، وتولد عن ذلك مفهوم النظير، لأن كل جملة وافقت أخرى في بنيتها فقد كافأتها، واستبان بذلك أيضا أن العناصر الموجودة في أوائل المواضع هي عوامل، أي مؤثرات في غيرها من عناصر الكلام، واستبان له كذلك أحكام المكونات القريبة والبعيدة لهذه الجمل.

ولا بد من ملاحظة، هي أن موضع العامل مرة كان الابتداء، وهو عامل معنوي، ومرة كان (كان) و(ليت) وهما عاملان لفظيان، ومرة (رأيت) وهو عامل مركب، وكذلك(مررت)، غير أن رأيت تعدى إلى ما كان مبتدأ بنفسه، و(مررت) تعدى إليه بحرف الجر، وسيبويه يعتبر المجرور في مثل هذا التركيب في موضع نصب.[94] 92/1.

ويمكن أن نصور مضمون كلام سيبويه في جدول موزع الخانات حسب مواضع البنية العاملية التي أشار إليها:

جدول رقم:6

موضع العامل	موضع المعمول الأول	موضع المعمول الثاني
(الابتداء)	عبدُ الله	منطلقٌ
كان	عبدُ الله	منطلقًا
ليت	زيداً	منطلقٌ
رأيتُ	عبدَ الله	منطلقاً
مررت	بعبدِ الله	منطلقًا

ويحمل سيبويه بعض الكلم على بعض فيستنبط ما تشترك فيه من بنية، بعد أن يجعل الصحيح منها أصلا للمعتل، وبذلك يكتشف التغيرات التي تلحق المعتل، ويعمل على تفسيرها بعلل استعمالية، جرى بها نطق فصحاء العرب الذين هم أهل اللغة الذين يجب انتحاء سمتهم، وسيأتي مثال ذلك عند الحديث عن استدلاله بالنظير.

وإنما لم يكتف سيبويه وشيوخه بوصف بنية اللغة وتوصيف نظامها، وعمل الجميع على تفسير ظواهرها، لأن للغة منطقها الخاص بها، وليست فوضى، وهي في نفس الوقت مظهر حكمة العرب، إذ بلغ سموها إلى درجة افتتانهم بها.

1. 8. 2. الاستدلال لتثبيت الحكم:

ذلك أن استنباط الحكم لا تكفي فيه الدعوى، بل لا بد من تثبيته، وتثبيته لا يكون إلا بالحجة والدليل، ولذلك قال السيرافي تعقيبا على قول الفراء في تفسير وجه الكسر في نون المثنى ووجه الفتح في نون الجمع السالم: "وهذه دعاوى يحتاج عليها إلى براهين"[97]143/1.

وأمثلة الاستدلال من أجل تثبيت الحكم كثيرة في كتاب سيبويه، وغالبا ما يعبر عنها سيبويه بقوله (ويقوي كذا، كذا)، ذلك أن سيبويه قلما يكتفي في الاستدلال على الحكم النحوي بدليل واحد، بل غالبا ما يستدل عليه بعدة أدلة، وقد جرت عادته بحمل الكلمة أو التركيب على النظائر، والاحتكام إليها.

. من ذلك ما جاء في باب التنازع، فبعد أن بين أن المفعول محذوف في (ضربتُ وضربني زيدٌ) والفاعل في (ضربني وضربتُ زيداً) بدلالة المذكور قال تثبيتا للحكم: "ومما يقوّي تركَ نحوِ هذا لعلم المخاطَب قولُه عزّ وجلّ: (وَالحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ)[123] ، فلم يُعْمِل الآخِرَ فيما عمل فيه الأوّلُ استغناءً عنه، ومثلُ ذلك: (ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ من يَفْجُرك)"[94]74/1، ففي الآية لم يأت بمفعول الحافظات والذاكرات اكتفاء بالمفعول الأول، وفي الحديث لم يأت بمفعول (نخلع) اكتفاء بمفعول (نترك).

ومثله ما جاء في باب الاشتغال، فقد بين جواز الرفع والنصب في (زيدٌ لقيته، وعمرٌو، أو عمرًا كلمته) برفع (عمرو) عطفاً على (زيدٌ لقيته)، لأن صدر الجملة اسم، وبنصبه عطفاً على (لقيته)، لأن صدر الجملة فعل، قال: "ومثل ذلك: (زيدٌ لقيته وعمرٌو)، إن شئت رفعت، وإن شئت قلت (زيدٌ لقيته وعمرًا)، وتقول أيضاً (زيدٌ ألقاه وعمراً) (وعمرٌو)، فهذا يُقَوِّي أنكّ بالخيار في الوجهَيْنِ"[94]91/1.

فبعد أن بين وجه إعراب الاسم المشتغل عنه بالضمير، ووجه عطف آخر عليه بالرفع أو النصب، جاء بهذا المثال وقال: "فهذا يقوي أنك بالخيار في الوجهين".

ومثله قوله بعد أن بين استواء إعمال الصفة المشبهة مضافة ومنونة، وأن استعمالها مضافة أحسن وأكثر، لأنها لم تجر مجرى الفعل ولا في معناه: "فلما كان تركُ التنوين فيه والنون لا يُجاوَزُ به معنى النون والتنوين كان تركُهما أخفَّ عليهم، فهذا يقوِّي أَنَّ الإضافة أَحسنُ مع التفسير الأوَّلِ,فالمضافُ قولك هذا (حَسَنُ الوجهِ) و(هذه حَسَنَةُ الوجهِ)" [94] 1/195.

قال السيرافي: "يعني: أن الإضافة والتنوين في (حسنِ الوجهِ) لا يختلفان في المعنى، فلأنهما لا يختلفان في المعنى مع طلب التباعد بين (حسنِ الوجهِ) و(ضاربٍ زيدًا) قويت الإضافة" [97] 2/54.

وذلك لأن الصفة المشبهة لا تجري على الفعل كاسم الفاعل، فـ(حَسَنُ الوجهِ) لا يجري مجرى (حَسُنَ)، بينما (ضاربٌ) يجري مجرى (ضَرَبَ)، "فكان الأحسن عندهم في (حَسَنَ)الإضافة، لبعد الإضافة من الفعل في اللفظ، كما تباعد (حسن الوجه) من الفعل وما جرى مجراه في المعنى [97]

. وفي تعليق الفعل القلبي عن المفعول الأول بالاستفهام قال سيبويه: وتقول (قد عرفتُ زيداً أبو من هو) وقابل بينه وبين (زيدٌ أبو من هو) فبين أن (زيداً) في الأول منصوب بالفعل العامل (عرفتُ) كما أن (زيدٌ) في الثاني مرفوع بعامل الابتداء، ثم قال: "ومما يُقَوِّي النصبَ قولك: (قد عَلمتُه أبو مَنْ هو؟) و (قد عَرفتُك أيُّ رجلٍ أنت؟)". [94] 1/237، فاستدل في هذين المثالين بأن الهاء في (علمته) والكاف في (عرفتك) لا يكونان إلا في موضع نصب، قال السيرافي: "وإنما نصبت المفعول الأول لأنك جئت بألف الاستفهام بعد أن وقع الفعل عليه وعمل فيه". [97] 2/138.

. وفي موضوع (كم) الخبرية بَيَّنَ سيبويه أنها تعمل الجر في مُمَيَّزِها النكرةِ حملا لها على (رُبَّ)، لأنها نقيضتها، وحكى عن بعضهم . وهم أهل الكوفة . أن (كم) على كل حال منونة، وأن الذين جروا بها في الخبر أضمروا (مِنْ) كما جاز لهم أن يضمروا (رُبَّ)، فرد عليهم سيبويه بأن الجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدةوبأن الجار لا يضمر مطلقا، وإنما في مواضع، أي فيما كثر استعمالهم تخفيفاً، كما هو الحال مع (رُبَّ) فلا يقاس الحذف، وبعد هذا قال سيبويه: "والتفسير الأول في (كم) أقوى، لأنه لا يحمل على الاضطرار، والشَّاذُّ إذا كان له وجهٌ جَيِّدٌ، ولا يقوى قول الخليل في (أمس) لأنك تقول (ذَهَبَ أَمْس بما فيه)" [94] 2/164.

فخلص إلى أن الجر بـ(كم) حملا لها على (رُبَّ) أقوى من الجر بـ(مِنْ) مضمرة لبعده عن الضرورة، وفي السياق نفسه استضعف سيبويه قول الخليل في تفسير قولهم (لقيته أمسِ)أصله (لقيته بالأمس) فحذف الجار وأداة التعريف تخفيفًا على اللسان، لما قدمه من أن الجار لا يضمر إلا شذوذاً، "فـ(أمس) عند سيبويه مبنية، وليست مجرورة بحرف جر محذوف". [100] ص317.

ومثل ذلك قوله في باب النداء، بعد أن تحدث عن الأسماء المعدولة نحو (فساقِ) و(لكاعِ) وأنها أسماء للمنادى معارف: "ويقوي ذلك كله أن يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول (يا فاسقُ الخبيثُ)"، وكأن (فاسق) فيه أل ولذلك صح وصفه بالخبيث ، ثم قال: "ومما يقوي أنه معرفة ترك التنوين فيه، لأنه ليس اسم يشبه

الأصوات فيكون معرفة إلا لم ينون، وينون إذا كان نكرة، ألا ترى أنهم قالوا (هذا عمرويهِ وعمرويهٍ آخرُ)". [94]199/2، فاستدل على أنها معارف بحذف التنوين منها، لأن ما كان مثلها يحذف التنوين منه في المعرفة ويرد إليه في النكرة كعمرويهٍ.

. ومثال آخر على استعمال الدليل لتقوية الحكم قول سيبويه: "ويقوي أيضا أن (مَنْ) نكرة قول عمرو بن قميئة:

(يا رُبَّ مَنْ يُبغِضُ أَذْوادَنا *** رُحْنَ على بغْضائِه واغْتَدَيْنْ)

و(رُبَّ) لا يكون ما بعدها إلا نكرة[94]108/2.

ذلك أنه قدم أن (مَنْ) و(مَا) تأتيان معرفة بمعنى الذي فتستحقان الصلة، وتأتيان نكرتين فيكون ما بعدهما صفة لا صلة، والأصل في الصفة الإفراد، فإن جاءت جملة فهي في تقدير مفرد، وأما الصلة فلا تعلق لها بالموصول إلا معنى، وهو إزالة إبهامه، وكلام سيبويه هنا لتثبيت أن (مَنْ) نكرة بدليل دخول (رُبَّ) عليها، وهي لا تدخل إلا على النكرة.

. ومن أمثلة الاستدلال على تثبيت الحكم وتقويته قول سيبويه: "وهذا يقوي (ما أتاني زيدٌ إلا عمرٌو) و(ما أعانه إخوانُكم إلا إخوانُه)، لأنها معارف ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها" [94] 325/2.

1. 8. 3. الاستدلال لتفسير الحكم:

والتفسير يكاد يكون منهج سيبويه في دراسة الظواهر النحوية، وقد ذهب بعض الدارسين إلى أنه هو منهج سيبويه في الكتاب، تأثرا منه بالمفسرين، فكما عني هؤلاء بفهم كلام الله عز وجل عني سيبويه بفهم كلام العرب والقرآن، "وفي الحق فإن قيمة الكتاب لا تكمن في منهجه التفسيري هذا بل تكمن في الآليات التي اعتمدها في الوصول إلى هذا التفسير".[124]ص36.

وهذه الآليات التي جرى توظيفها في الكتاب هي حسب هذا الدارس:

1 . المستوى القبلي للبنية النحوية، وهو مفهوم (تمثيل ولم يتكلم به) أو (كأنه قال...).

2 . نظرية العامل، وهي النظرية الرابطة بين المكونات داخل البنية.

3 . المحتوى الدلالي للجملة.

4 . السياق الكاشف عن بيئة الجملة، سواء كان السياق اللغوي، أو السياق الحال (المقام).

5 . الأعراف الاجتماعية وآثارها اللغوية في بناء الجملة وترابط أجزائها واستعمال مفرداتها[124]ص39.

ومن أمثلة استدلال سيبويه لتفسير الحكم النحوي قوله في (هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ): "وذلك قولك: الناسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم، إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ، والمرء مقتول بما قتل به، إن خنجراً فخنجرٌ، وإن سيفاً فسيفٌ"[94]258/1، فجوز في هذا المثال أربعة أوجه هي:

1 . النصب في الشرط والرفع في الجواب: إنْ خيراً فخيرٌ.

قال سيبويه: "وإن شئتَ أَظهرتَ الفعلَ (أي: كان) فقلت: إنْ كان خِنجَرًا فخنجرٌ، وإنْ كان شرًّا فشرٌّ".

2 . النصب فيهما: إنْ خيراً فخيراً.

قال: "ومن العرب من يقول: إنْ خِنجراً فخِنْجَراً، وإنْ خيراً فخيراً، وإنْ شرًّا فشرًّا، كأَنه قال: إنْ كان الذي عَمل خَيراً جُزِيَ خيراً، وإنْ كان شرًّا جُزِيَ شرًّا، وإنْ كان الذي قَتَلَ به خنجراً كانَ الذي يُقْتلُ به خنجرًا".

فالوجهان: الرفع والنصب في الجواب جائزان، إلا أن الرفع أكثر وأحسن، وعلل سيبويه ذلك بقوله: "لأنَّك إذا أدخلتَ (الفاء) في جواب الجزاء استأنفتَ ما بعدها، وحَسَنَ أن تقع بعدها الأسماءُ".

3 . الرفع في الشرط والجواب: إنْ خيرٌ فخيرٌ.

قال: "كأَنه قال: إنْ كان معه خنجرٌ حيث قَتَلَ فالذي يُقْتَلُ به خِنجرٌ، وإنْ كان في أعمالِهم خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ".

ويجوز أن تجعل (إنْ كان خيرٌ) على (إنْ وَقَعَ خيرٌ)، كأَنه قال: إنْ كان خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ".

4 . الرفع في الأول والنصب في الثاني: إنْ خيرٌ فخيراً.

وهو عكس الصورة الأولى.

ولخص هذه الأحكام السيرافي فقال: " أما الأول فالعامل فيه (كان) رفعتَ أو نصبتَ، فإذا قلت: الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً، تقديره: إنْ كان عملُهم خيراً، وإذا قلت: إنْ خيرٌ، تقديره: إنْ كان في عملهم خيرٌ.وأما الجواب فإنه إن كان نصبا فإضمار (كان)، وإن كان رفعاً جاز أن يكون بإضمار مبتدأ، وجاز أن يكون بإضمار فعل".[97]156/2.

وبعد أن ناقش سيبويه نظائر هذا المثال قال: "واعلم أنَّه ليس كلُّ حرف يَظْهَرُ بعده الفعلُ يُحْذفُ فيه الفعلُ، ولكنّك تُضمِر بعد ما أَضمرتْ فيه العربُ من الحروف والمَواضِعِ وتُظهِرُ ما أَظهروا،وتُجْرِي هذه الأشياءَ التي هي على ما يَستخفون بمنزلة ما يَحذفون من نفس الكلام وممّا هو في الكلام على ما أَجرَوْا، فليس كل حرفٍ يحْذَفُ منه شيء ويُثْبَتُ فيه نحوُ (يَكُ) و(يَكُنْ)، و(لم أُبَلْ) و(أُبالِ)، لم يَحملهم ذاك على أن يَفعلوه بِمثله، ولا يحملهم إذا كانوا يُثْبِتون فيقولون في (مُرْ = أُومُرْ) أن يقولوا في (خُذْ =أُوخُذْ) وفي (كُلْ = أوُكُلْ) فقف على هذه الأشياء حيث وقَفوا، ثم فسِّرْ".

1. 8. 4. الاستدلال لتعليل الحكم:

والتعليل هو ذكر علة الحكم، لأن الأحكام النحوية هي توصيف لنظام اللغة، والنظام من صفاته الانسجام والتناغم، وفيه تتراآى حكمة الواضع، ولذلك التزم سيبويه ومِن قبله شيخه الخليل على الخصوص تعليل أحكام الظواهر اللغوية، بهدف تفسيرها، وتبيين وجه الحكمة فيها، ورد الفروع إلى أصولها، وبهدف تبرير خروج الشواذ عن أقيستها.

وكتاب سيبويه كله من أوله إلى آخره يكاد لا تخلو صفحة منه من البحث عن العلل الأُوَلِ على الخصوص، والعلل الثواني للظواهر اللغوية، والاستدلال عليها، لأنه جرى على عدم الاكتفاء بوصف الظواهر، لأن العلم هو ما أجاب على (لماذا) وليس فقط على (كيف).

ومن أمثلة ذلك تعليل سيبويه نصب المنادى، وذلك قوله: "ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك (يا عبدَ اللهِ)، والنداء كله- وأما (يا زيدُ) فله علة ستراها في باب النداء إن شاء الله تعالى- حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: (يا أريدُ عبدَ اللهِ)، فحذف (أريدُ)، وصارت (يا) بدلاً منها، لأنك إذا قلت: (يا فلانُ) علم أنك تريده"[94] 291/1.

فبعد أن علل النصب بفعل حذف ونابت عنه (يا) بعلة كثرة الاستعمال، قال: "ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل، وأن (يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، قول العرب (يا إياك)، إنما قلت: (يا إياك أعني)، ولكنهم حذفوا الفعل، وصار (يا) و(أيا) و(أي) بدلاً من اللفظ بالفعل.وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع بعض العرب يقول: (يا أنتَ)، فزعم أنهم جعلوه موضع المفرد.وإن شئت قلت: (يا) فكان بمنزلة (يا زيدُ) ثم تقول: (إياك)، أي إياك أعني، هذا قول الخليل رحمه الله في الوجهين"[94] 291/1.

قال السيرافي: "واستدل سيبويه على أن النداء على الفعل بقولهم (يا إياك)، وإنما قلت (يا إياك، أعني)، وهذا الذي ذكره سيبويه يقوّي أن (إياك) مضاف، لأنا رأينا العرب كنوا عن المنادى، قالو (يا أنت)و(يا إياك)فـ(أنت) لم ينصب كما لم ينصب (يا زيدُ)، و(إياك) مضاف نصب كما نصب (يا عبد الله)"[97] 188/2.

وقال الرماني: "واحتج بقولهم (يا إياك أعني) من جهة أنه في معنى المنادى، وإن ظهر عامله، مع أن تقديره: يا إنسانُ إياك أعني، فالمعنى يؤول إلى شيء واحد"[113] 603/2.

ومثال ذلك ما قاله سيبويه في الاستدلال على أن (الكاف) التي تلحق اسم الفعل (رويد) هي حرف وليست اسما، لأنها لبيان المخاطب عند خشية التباسه بغيره، وإلا فهي لا تعدو أن تكون لتوكيد الكلام، لأنك تقول (رويدك زيدا، ورويدكم) وهكذا، وحملها سيبويه على (هاءَ وهاءك، وهأْ وهأْك، وحيهل وحيهلك، والنجاءك، وكاف ذاك)، وبعد أن ناقش سيبويه المسألة عاد فقال: "ومما يدلك على أنه ليس باسم قول العرب: (أرأيتَك فلاناً ما حاله)، فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع، ولو لم تلحق (الكاف) كنت مستغنياً، كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلاً عليك عن قولك: (يا زيد) ولحاق (الكاف) كقولك: (يا زيد) لمن لو لم تقل له (يا زيد) استغنيت.فإنما جاءت (الكاف) في (أرأيت) والنداءِ في هذا الموضع توكيداً.وما يجيء في الكلام توكيداً لو طرح كان مستغنىً عنه كثير"[94] 245/1.

فشبه سيبويه كاف (رويدك) بالنداء، فأنت لا تنادي شخصا إلا إذا كان ملتفتا عنك لتجعله يقبل عليك، حتى تلقي إليه ما تريد، وأما إذا كان مقبلا عليك ومتوجها إليك فأنت تخاطبه مباشرة دون نداء.

- ومثال آخر هو ما قاله سيبويه في الاستدلال على نصب المصادر في الدعاء مثل (سقيا)

و(رعيا) و(خيبة) وغيرها كثير في (هذا باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمارِ الفِعل غيرِ المستعمَل إظهارُه) وقد جعل سيبويه الأصل فيها: " كأَنّك قلت (سَقاك اللّه سَقياً) و(رَعاك الله رَعْياً) و (خَيَّبَك اللهُ خَيْبَةً)، وأن الفعل اختزل فحذف ولم يظهر وصار المصدر بدلا منه كما في أسلوب التحذير، فكأن المصدر المنكر بدل من قوله: (سَقاك اللهُ، ورَعاك اللهُ، ومِن خَيَّبَك الله)، وهذا يعني أن المصدر مفعول مطلق حذف عامله وصار هو نائبا منابه في الدلالة على معناه، وهذا مذهب عامة العرب إلا بني تميم فنهم يرفعون.

ثم قال سيبويه لتثبيت هذا الاستدلال: "ومما يدلك أيضاً على أنه على الفعل نصب، أنك لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتبني عليه كلاماً، كما يبنى على (عبد الله) إذا ابتدأته وأنك لم تجعله مبنياً على اسم مضمر في نيتك، ولكنه على دعائك له أو عليه"[94] 312/1.

يعني أن هذه المصادر إنما نصبت ولم ترفع لأن الذاكر لم يذكرها ليخبر عنها بشيء كما يخبر عن (عبد الله) إذا قال (عبدُ الله قائم)، ولم يجعلها خبراً لمبتدأ محذوف[97] 205/2، كما هو الحال عند بني تميم، فإنهم يقولون (سقيٌ ورعيٌ لك)و(بعدٌ وسحقٌ لك)و(حمدٌ وشكرٌ لله)[125] ص50.

ثم قال سيبويه في بيان وجه ذكر (لك) بعد هذه المصادر على القول بنصبها: "وأما ذكرهم (لك) بعد (سقياً) فإنما هو ليبينوا المعنِيَّ بالدعاء، وربما تركوه استغناء إذا عرف الداعي أنه قد علم من يعني.وربما جاء به على العلم توكيداً فهذا بمنزلة قولك: (بك) بعد قولك (مرحباً) يجريان مجرى واحداً فيما وصفت لك"[94] 312/1، وهذا طبعا خلاف مذهب التميميين، لأن (لك) عندهم في موضع الخبر.

ومثال آخر أيضا هو قول سيبويه في (هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة):

-"وذلك قولك (هذا أولُ فارسٍ مُقبلٌ) و(هذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ) و(هذا خيرٌ منك مقبلٌ).ومما يدلّك على أنهن نكرة أنهن مضافات إلى نكرة، وتوصَف بهن النكرة.وذلك أنك تقول فيما كان وصفاً: (هذا رجلٌ خيرٌ منك) و(هذا فارسٌ أولُ فارسٍ) و(هذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك)"[94] 110/2.

ففي هذا النص يتحدث سيبويه عن أسماء لا تدخل عليها الألف واللام، ومع ذلك فهي نكرة بدليل أنها توصف بالنكرة وتوصف بها النكرة، من ذلك اسم التفضيل المضاف إلى نكرة مثل (هذا أولُ فارسٍ مقبلٌ)، أو الذي جاء بعده المفضل منه مجرورا بـ(من) مثل: (هذا رَجُلٌ خيرٌ منك)، أو (كل) الكمالية مثل (هذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك).[100] ص281.

ومع أن سيبويه قد ذكر دليل ذلك بقوله: "ومما يدلك على أنهن نكرات أنهن مضافات إلى نكرة، وتوصف بهن النكرة"، زاد فقال تثبيتا لهذا الدليل: "ويُستدلُّ على أنهن مضافات إلى نكرة أنك تصف ما بعدهن بما توصَف به النكرة، ولا تصفه بما توصف به المعرفة، وذلك قولك: (هذا أولُ فارسٍ شجاعٍ مقبلٌ)"[94] 110/2، ثم واصل (سيبويه) الاحتجاج والاستشهاد بالنظائر بما يكشفه لأفهام المتأملين بكلام بين إلى آخر الباب"[126] 39/1.

1. 8. 5. ترجيح الحكم:

وأكثر ما يأتي الترجيح في كتاب سيبويه في المسائل التي وقع فيها خلاف بينه وبين أحد شيوخه المباشرين أو غير المباشرين، أو بين شيوخه كما بين الخليل ويونس، أو بينه وأحيانا بينهم وبين أحد النحويين الكوفيين، فيعمل سيبويه على ترجيح رأي على آخر، ويستعمل في ذلك الأدلة التي يراها كفيلة بذلك.

مثال ذلك ما ذهب الخليل إليه من أن (ياء) الاسم المنقوص تعود إليه في النداء، فنقول (يا قاضِي)، لأنه ليس منونا، وحملا له على (هذا القاضي)، وذهب يونس إلى أنها تحذف، فنقول (يا قاضٍ)، ولكن سيبويه رجح مذهب يونس فقال: "وقول يونس أقوى"، واستدل على ذلك بأن النداء موضع حذف فقال: "لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء، كانوا في النداء أجدر، لأن النداء موضع حذفٍ، يحذفون التنوين ويقولون (يا حَارِ)،

و(يا صَاحِ)، و(يا غلامُ أقبلْ)...[94]4/184.

ومثال آخر هو ترجيح سيبويه لمذهب أبي الخطاب الأخفش فيما اختلف فيه هو والخليل حول الهاء في قولهم (ها أنت ذا)، فقال سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أن (ها) هنا هي التي مع (ذا) إذا قلت: (هذا)، وإنما أرادوا أن يقولوا: (هذا أنت)، ولكنهم جعلوا (أنت) بين (ها) و (ذا) ، وأرادوا أن يقولوا: (أنا هذا)، و(هذا أنا) فقدموا (ها) وصارت (أنا) بينهما، وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون أنا هذا وهذا أنا[94]2/354.

فعلى رأي الخليل فإن (ها) في حكم الاتصال بـ(ذا) وإن فصل بينهما بـ(أنت) وعلى رأي أبي الخطاب فإن (ها) داخلة على (أنت) غير منوي دخولها على (ذا)، ثم قال سيبويه عارضا حجة الخليل:

"ومثل ما قال الخليل رحمه الله في هذا قول الشاعر:

ونحن اقْتَسمنا المالَ نِصْفينِ بيننا *** فقلتُ لهم هذا لها ها وذالِيَا

كأنه أراد أن يقول: (وهذا لي)، فصير (الواو) بين (ها) و(ذا).

وزعم أن مثل ذلك (إي ها الله ذا) إنما هو هذا".

فاحتج بقول الشاعر (ها وذا ليا) فصير (الواو) بين (ها) و(ذا) على أنه بتقدير (وهذا ليا)، وبقولهم (ها الله ذا) واسم الله ظاهر لا يدخل عليه (ها) للتنبيه، والتقدير: لا والله ذا، ثم قال عارضا شارحا قول أبي الخطاب على وجه الاحتجاج له:

"وقد تكون (ها) في (ها أنت ذا) غير مقدمة ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في (هذا).

يدلك على هذا قوله عزَّ وجلَّ {هَا أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ} فلو كانت (ها) هاهنا هي التي تكون أولا إذا قلت (هؤلاء) لم تعد (ها) هاهنا بعد (أنتم)".

"فأتى بـ(ها) فأدخلها على (أنتم)، ثم أعادها في (أولاء)، فلو كانت الأولى منويا بها التأخير لكانت (ها) الأولى والثانية جميعاً لـ(أولاء)، وهذا بعيد"، قال السيرافي: "وهذه حجة سيبويه[97]3/110.

وأنهى سيبويه الموضوع مرجحا لرأي أبي الخطاب فقال: "وحدثنا يونس أيضا تصديقا لقول أبي الخطاب أن العرب تقول (هذا أنت تقول كذا وكذا)، لم يرد بقوله (هذا أنت) أن يعرفه نفسه، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره، هذا محال، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت.وإن شئت لم تقدم (ها) في هذا الباب قال تعالى {ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاَءِ تَقتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ}[94]2/355.

قال السيرافي: "والذي حكاه أبو الخطاب عن العرب الموثوق بهم من قولهم (هذا أنا) و(أنا هذا) هو في معنى (ها أنا ذا)...والذي حكاه يونس عن العرب (هذا أنت تقول...) هو مثل قوله عز وجل (ثم أنتم هؤلاء...) لأن قولهم (هذا أنت) كقولك (أنت هذا)، أحدهما مبتدأ والآخر خبر، أيهما شئت جعلته المبتدأ والآخر الخبر".[97]3/110.

1. 8. 6. الاستدلال للقطع بالحكم[127]

وتعابير سيبويه عن القطع بالحكم كثيرة متنوعة، منها قوله (لا يكون فيه إلا كذا)، كقوله: " وتقول (ما ضربتُ أحدًا يقولُ ذاك إلا زيدًا) لا يكون في ذا إلا النصب، وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقوع فعلك، ولم ترد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك إلا زيد، ولكنك أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذاك زيدًا)، والمعنى في الأول أنك أردت أنه (ليس يقول ذاك إلا زيد)"[94] 313/2.

وقوله: "(هذا باب لا يكون فيه إلاّ الرفعُ) وذلك قولك (له يَدٌ يدُ الثورِ) و(له رأْسٌ رأسُ الحمارِ)، لأنَّ هذا اسمٌ، ولا يُوهَّمُ على الرَّجُلِ أنّه يَصنع يداً ولا رِجْلاً وليس بِفعلٍ"[94] 366/1.

ثم قال: "(هذا بابٌ لا يكون فيه إلاّ الرفعُ).وذلك قولك (صَوْتُه صوتُ حمارٍ) وتلويحُه تضميرُك السابقَ وَ(وَجْدِي بها وَجْدُ الثَّكْلَى)، لأنَّ هذا ابتداءٌ، فالذي يُبْنَى على الابتداءِ بمنزلة الابتداءِ.ألا ترى أنَّك تقول (زيدٌ أخوك)، فارتفاعُه كارتفاع (زيد) أبدًا، فلمَّا ابتدأه وكان محتاجاً إلى ما بعده لم يُجْعَلْ بدلاً من اللفظ بـ(يُصَوِّتُ)، وصار كالأسماء"[94] 366/1.

ومنها قوله (لم يكن إلا كذا) كقوله: "فأمّا (اليومُ الأحَدُ) و(اليومُ الاثنانِ) فإنّه لا يكون إلاّ رفعاً، وكذلك إلى الخَميس لأنّه ليس بعمل فيه، كأنّك أردت أن تقول اليومُ الخامسُ والرابعُ"[94] 366/1.

ومنها قوله (لم يكن فيه إلا كذا) كقوله: "فإذا جعله اسما لم يكن فيه إلا الرفع على كل حال.تقول (مررتُ برجلٍ ملازمُه رجلٌ) أي (مررتُ برجلٍ صاحبُ ملازمتِه رجلٌ) فصار هذا كقولك (مررتُ برجلٍ أخوه رجلٌ)".[94] 22/2.

ومثله قوله: "وإذا قلت (والله لآتينك ثم لأضربنك الله) فأخرته، لم يكن إلا النصب، لأنه ضم الفعل إلى الفعل، ثم جاء بالقسم له على حدته، ولم يحمله على الأول"[94] 502/3.

ومنها قوله (ليس فيه إلا كذا) كقوله: "وإذا قلت (إنَّ زيداً فيها لقائمٌ) فليس إلا الرفع، لأن الكلام محمول على (إنَّ)، و (اللام) تدل على ذلك ولو جاز النصب ههنا لجاز (فيها زيدٌ لقائماً) في الابتداء، ومثلها (إنَّ فيها زيداً لقائمٌ)".[94] 134/2.

ومثله قوله: "فإذا ثنَّيتَ أو جمعت فأَثبتَّ النون فليس إلاّ النصبُ، وذلك قولهم (هم الطّيبون الأَخبارَ) و(هما الحسنانِ الوُجوهَ)، ومن ذلك قوله تعالى: (قُلْ هلْ نُنَبِّئُكُمْ بالأَخْسَرِينَ أَعمالاً)"[94] 201/1.

ومنها قوله (لم يجز إلا كذا) كقوله: "فإن قلت: (قد عرفتُ أبو من زيدٌ ؟) لم يجز إلاَّ الرفعُ، لأنك بدأتَ بما لا يكون إلاّ استفهاما، وابتدأتَه ثم بنيتَ عليه، فهو بمنزلة قولك: (قد علمتُ أَأَبوك زيدٌ أم أبو عمرو؟)".[94] 238/1–239.

ومنها قوله (لا بد من كذا) كقوله: "وقال (إنْ تأتِنِي فأكرمُك)، أي: فأنا أكرمُك، فلا بد من رفع (فأكرمُك) إذا سكت عليه، لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ"[94] 69/3.

ومنها استعماله لمصطلح اللزوم ومشتقاته كقوله عن (يا ثلاثةً وثلاثين): "ولزمها النصب كما لزم (يا ضارباً رجلاً) حين طال الكلام"[94] 228/2، وعن الأفعال المضارعة: "وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع"[94] 10/3.

ومنها أن سيبويه إذا ناقش حكما نحويا ما، ومال إلى وجوبه، قاسه على حكم ثبت وجوبه قبل، فحمله عليه، كقوله في (لا) النافية للجنس: "و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو (خمسة عشر")[94]274/2، فقد قاس سيبويه عمل (لا) على (إنَّ)، وكان قد انتهى من إثبات عمل (إنَّ)، وفرق بينهما كما هي عادته إذا شبه شيئا بشيء بأن منصوب (لا) يترك تنوينه لزوما، كخمسة عشر.

والذي يعنينا من كل الأمثلة التي مرت هو ما يذكره سيبويه من أدلة تلك الأحكام المقطوع بها، فهو دائما يستدل على الحكم الواجب بما يدل على وجوبه، ولا يكتفي بالدعوى، انطلاقا من ذلك المبدأ العلمي: "...أو كنت مدعيا فالدليل".

1. 8. 7. الاستدلال لإضعاف الحكم:

من ذلك أن سيبويه لما ذكر (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) مما جري نعتا على غير وجه الكلام، وعلل وجه الجر في (خرب) بعلتين، وقال: "وكِلا التفسيرَيْنِ تفسيرُ الخليل، وكان كلٌّ واحد منهما عنده وجهاً من التفسير".[94]437/1، موافقاً له، استأنف الكلام فقال:

"وقال الخليل رحمه الله لا يقولون إلاَّ (هذانِ جُحْرَا ضَبَّ خَرِبانِ) من قِبَل أنّ (الضبَّ) واحدٌ والجحر (جُحْرانِ)، وإنَّما يَغلطون إذا كان الآخِرُ بعدّة الأوّل وكان مذكَّراً مثلَه أو مؤنَّثًا.وقالوا (هذه جِحرَةُ ضِبابٍ خَربةٍ) لأنّ (الضَّبابَ) مؤنَّثةٌ ولأنّ (الجِحرَةَ) مؤنثّة والعدّة واحدة فغَلِطوا.وهذا قولُ الخليل رحمه الله"[94]437/1.

فقد اشترط الخليل في مثل هذا الأسلوب المطابقة بين المتجاورين . الصفة والمضاف

إلى الموصوف . في العدد والجنس، وغلط العرب الذين يجرون على الجوار وليس بين المتجاورين هذه المطابقة.[100]ص296.

ولكن سيبويه خالفه في هذا الشرط، ورد عليه فقال:

"ولا نُرَى هذا والأوَّلَ إلاّ سَواءً، لأنّه إذا قال (هذا جُحْرُ ضبَّ مُتَهَدِمٍ) ففيه من البيان أنّه ليس بالضبَّ مثلُ ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضبَّ".

واستشهد على ذلك بقول العجَّاج:

* * * كأَنَّ نَسْيجَ العَنْكَبوتِ المُرْمَلِ * * *

قال سيبويه: "فالنّسجُ مذكَّرٌ، والعنكبوتُ أُنْثَى"[94]437/1، فقد حصل الاختلاف في التذكير والتأنيث مع ثبوت الجر، وهذا ينقض قول الخليل[128]ص284.

وفي هذا الخلاف بين سيبويه والخليل لم يزد السيرافي على قوله: " كلام سيبويه في هذا الفصل بين، واحتجاجه فيه قوي، وخلافه للخليل فيه مفهوم أيضا"[97]328/2، واشتغل ببيان عامل الرفع أو الجر، فساق رأي بعض النحويين البصريين . وأظنه ابن جني . فشرحه وقواه.

أما الرماني فقال: "وتقول (هذان جحرا ضب خربان) فلا يجوز الجر في هذا عند الخليل لمخالفته الضب في التثنية، ويجوز عند سيبويه على ذلك القياس، والوجه مذهب الخليل، لأنه إذا كان فيه سبب يضعفه، ثم حدث سبب آخر يقضي ضعفه لم يكن بعد الضعف إلا الامتناع"[128]ص283–284.

ومثل ذلك قوله: "وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجلُ (هذا رَجُلٌ أخو زيدٍ) إذا أردتَ أن تشبَّهه بـ(أخي زيد)"[94]361/1، كأنه قال: مثل أخي زيد، واستضعفه سيبويه فقال: "وهذا قبيح ضعيف، لا يجوز إلاّ في موضع الاضطرار"، أي في الشعر، ثم احتج على ضعفه فقال: "ولو جاز هذا لقلتَ (هذا قصيرٌ الطويلُ) تريد مثلُ الطويل، فلم يجز هذا، كما قبح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلاّ في الشعر، وهو في الصَّفة أقبحُ، لأنك تَنقض ما تَكلّمتَ به، فلم يُجامِعه في الحال كما فارَقَه في الصفة"[94] 361/1: يريد أن الصفة والموصوف كشيء واحد، فلا يجوز أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة، والحال مع الذي منه الحال ليسا كشيء واحد، فصار في الصفة أقبح"[97]249/2.

ومن ذلك قوله: " وزعم الخليل رحمه الله أنه يقول (إنَّه المسكينُ أحمقُ) على الإضمار الذي جاز في (مررتُ)، كأنه قال (إنَّه هو المسكينُ أحمقُ)، وهو ضعيف"[94]76/2. فالهاء في (إنه) اسم (إنَّ)، و(أحمق) خبره، و (هو) المقدرة مع (المسكين) جملة اسمية من مبتدأ وخبر جملة معترضة، تفيد الاختصاص، ولذلك شبهه الخليل بقوله (أنَّا تميماً) للاختصاص فيه، وهو مع ذلك ـ كما قال سيبويه ـ ضعيف.

وسبب الضعف أن أسلوب الاختصاص أن يأتي بعد الضمير اسم منصوب على تقدير فعل مضمر لا يجوز إظهاره يبين المقصود بالضمير، ويشترط في الضمير المخصوص أن يكون ضمير متكلم أو مخاطَب، قال سيبويه: "ولا يجوز أن تقول (إنهم فعلوا أيتها العصابة) إنما يجوز هذا للمتكلم والمكلَّم المنادى، كما أن هذا لا يجوز إلا لحاضر"[94]236/2.

1. 8. 8. الاستدلال لإبطال الحكم:

مثال ذلك ما ذهب إليه سيبويه في (هذا باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل) من جواز قولك (أعطانيه) و(أعطانيك) وعدم جواز (أعطاكني) و(قد أعطاهوني) لأن هذا الأخير: "قبيح، لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه"[94] 364/2.

وعلل قبحه بأن العرب تكره أن تبدأ بالضمير الأبعد قبل الضمير الأقرب، ولأن كلامهم في هذا الموضع استعمال الضمير (إيَّا) فيقولون: (أعطاك إياي) و(أعطاه إياي)، وضمير المتكلم أقرب من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أقرب من ضمير الغائب، قال السيرافي: "هذا ترتيب سيبويه وحكايته عن العرب، وحكى عن النحويين قياسا لم يرتضه"[97]127/3، فقال ردًّا على النحويين: "وأما قول النحويين (قد أعطاهوك) و (أعطاهوني) فإنما هو شيء قاسوه، لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيناً"[94]364/2، وقال في إبطال قياسهم:

"ويدخل على من قال هذا أن يقول الرجل إذا منحته نفسه (قد منحتنيني).ألا ترى أن القياس قد قبح إذا وضعت (ني) في غير موضعها"[94]365/2.

"فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت (أعطاهوها) و (أعطاهاه) جاز، وهو عربي، ولا عليك بأيهما بدأت، من قبل أنهما كلاهما غائب.

وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم (أعطاه إياه)[94]: 2/365.

ومثال آخر وهو أن سيبويه نقل عن الخليل أنه أجاز في (المسكين) في قولهم (مررتُ به المسكين) الجر على البدلية والرفع من وجهين: مرة على أن (المسكين) مبتدأ وخبره الضمير المقدر (هو)، ومرة على أن (المسكين) مبتدأ و(مررت به) خبره، ثم قال:

"وأما يونس فيقول (مررتُ به المسكينَ) على قوله (مررتُ به مسكيناً)[94] 2/76، فنصب (المسكين) على الحال وهو صفة معرفة بـ(أل) ، بتقديره: مسكيناً، فقال سيبويه جازما بالحكم: "وهذا لا يجوز"، لأن الحال الصفة لا تكون معرفة، قال: " ولو جاز هذا لجاز (مررتُ بعبدِ الله الظريفَ)، تريد (ظريفاً)".ثم خرجه على إضمار فعل مناسب مثل (لقيته).[100]ص196-197.

1. 8. 9. الاستئناس لصحة الحكم:

وذلك مثل ما فعله سيبويه بعد معالجته لقولهم (رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ مُنطَلِقَيْنِ) وأن أصله رُبَّ رَجُلٍ وَأَخٍ لَهُ، فلما حذف الجار أضيف (رجل) إلى الضمير، فبقي مع ذلك على تنكيره واحتج على جواز ذلك على ضعفه بقول الأعشى:

وكم دون بيتك من صفصف	***	ودكداك رمل وأعقادها
ووضع سقاء وإحقابه	***	وحل حلوس وإغمادها

لأن (من صفصف) لا يليه إلا نكرة، كـ(رب) لا يليه إلا نكرة، وعطف عليه (أعقادها) كعطف (أخيه) على (رجل)، والقاعدة أنه لا يعطف على النكرة إلا نكرة، قال السيرافي: "والذي ذكره . أي: سيبويه . من ذاك كلام العرب، وهذه الأبيات شواهده، ولم تصر نكرة إلا على الوجه الذي ذكره من تقدمه، تكون في موضع لا تقع فيه إلا نكرة، وعطف شيء على شيء مضاف إلى ضميرها عليها، ولا تتجاوز ذلك"[97]: 2/388.

ثم إن سيبويه قال عقب ما سبق:"كما أن (أجمعين) لا يجوز في الكلام إلا وصفا، وكما أن (أيُّ) تكون في النداء كقولك (يا هذا) ولا يجوز إلا موصوفا، وليس هذا حال الوصف والموصوف في الكلام، كما أنه ليس حال النكرة كحال هذا الذي ذكرت لك، وفيه على جوازه وكلام العرب به ضعف".

فعلق عليه السيرافي بقوله: "وهذه أشياء شاذة، ذكرها سيبويه ليؤنس بشذوذ (رب رجل وأخيه) وما جرى مجراه، ثم استضعف ذلك لخروجه على القياس وقلته"[97] وقال ابن جني: "فإن سيبويه كثيرًا ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النظائر ليؤنس بها"[129].

الفصل 2:

الاستدلال بالنقل

2. 1. الاستدلال بالسماع

2. 1. 1. معنى السماع

السماع لغةً أحد مصادر الفعل سَمِعَ، ويدل على ذلك قول سيبويه في (هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها) بعد أن قرر أن وزن مصدر الفعل الثلاثي المتعدي هو فَعْلٌ: "وقد قالوا: سمعته سماعا، فجاء على فَعَالٍ"[94] 8/4.

وقال في (هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتَصب لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ): "وذلك قولك: قَتلتُهَ صَبْراً، ولقَيْتُه فُجاءةً ومُفاجأَةً، وكِفاحا ومكافَحةً، ولقيته عِيانًا، وكلّمتُه مُشافَهةً، وأتيتُه رَكْضاً وعَدْواً ومَشْياً، وأخذتُ ذلك عنه سَمْعاً وسَماعا[94] 370/1.

وقال في (وهذا ما جاء منه مضافا معرفةً):

"وذلك قولك طلبتَه جَهْدَك كأَنّه قال اجتهادا. وكذلك طلبَته طاقَتَك.وليس كلُّ مصدرٍ يضاف كما أنَّه ليس كلُّ مصدر تَدخله الألفُ واللام في هذا الباب.وأمَّا فعلتُه طاقتي فلا تُجْعَلُ نكرة كما أَنّ مَعاذَ اللهِ لا تُجْعَلُ نكرة. ومثل ذلك فَعَلَه رَأْيَ عَيْنِي، وسَمْعَ أُذُنِي قال ذاك.وإن قلت: سَمْعاً جاز، إذا لم تَخْتَصَّ نفسَك، ولكنَّه كقولك: أخذتُه عنه سَماعاً".[94] 370/1.

وقد يأتي السماع بدل الإسماع لقيامه مقامه في المعنى ومنه قول سيبويه في (هذا بابُ ما ينتصب فيه المصدرُ كان فيه الألفُ واللام أو لم يكن فيه على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه لأنه يَصيرُ في الإخبارِ والاستفهامِ بدلا من اللفظ بالفعل كما كان الحَذَرَ بدلا من احْذَرْ في الأمر): "ومثل ما تَنصبه في هذا الباب وأنت تَعني نفسَك قولُ الشاعرِ:

سَماعَ اللهِ والعُلَمَاءِ أَنَّى *** أَعوذ بحَقْوِ خالِكَ يا ابنَ عَمْرِو

وذلك أنه جعل نفسَه في حالِ مَنْ يُسْمِعُ، فصار بمنزلة من رآه في حال سيْرٍ، فقال إسَماعاً اللهَ، بمنزلة قولك: ما أنت إلاَّ ضربًا الناسَ، وإلاّ ضَربَ الناسِ، إذا حذفتَ التنوينَ تخفيفاً"[94] 340/1.

هذا معنى السماع لغة، وأما اصطلاحا فالمقصود به عند سيبويه وشيوخه هو ما يؤخذ

عن العرب الفصحاء السليقيين من لغة عن طريق السماع، وفي هذا المعنى يقول سيبويه في (هذا باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا): "ومما أخلصت فيه الطاء تاء . سماعاً من العرب . قولهم: حُتُّهُم، يريدون: حُطْتُهُمْ".[94] 460/4

ويؤكد هذا قوله مثلا في (هذا باب من الفعل يُبْدَلُ فيه الآخِرُ من الأوّل ويُجْرَى على الاسم كما يُجْرَى أَجْمعُونَ على الاسم وَيُنْصَبُ بالفعل لأنّه مفعول): " فإن قلت: ضُرِبَ زَيدٌ اليَدُ والرِّجْلُ، جاز على أن يكون بدلا، وأَن يكون توكيدا.

وإنْ نصبته لم يَحسُن، لأنَّ الفعل إنّما أُنْفِذَ في هذه الأسماء خاصّةً إلى المنصوب إذا حذفتَ منهُ حرف الجرّ، إلاّ أن تَسمعَ العربَ تقول في غيره، وقد سَمعناهم يقولون: مَطَرَتْهُمْ ظهراً وبطناً"[94]160/1

وقال في (هذا باب تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير ما حذف منه): "ومن قال: (هويئرٌ) فإنه لا ينبغي له أن يقيس عليه، كما لا يقيس على من قال (أبينون) و(أنيسيانٌ) إلا أن تسمع من العرب شيئاً فتؤديه، وتجيء بنظائره مما ليس على القياس"[94]457/3

وقد يَذْكُرُ السَّمَاعَ دون إضافته إلى العرب لأنه عَوَّدَ قارئه على أنه لا سماع إلا منهم، لأنهم أهل اللغة موضوع الدراسة والبحث كما في قوله في (هذا باب المقصور والممدود) "وقالوا: رضي يرضى وهو راضٍ وهو الرضا، ونظيره سخط يسخط سخطاً وهو ساخطٌ، وكسروا الراء كما قالوا: الشِّبَع، فلم يجيئوا به على نظائره، وذا لا يجسر عليه إلا بسماعٍ"[94]538/3

والسماع وإن كان مصدرا كما سبق بيانُه فإنه قد يأتي بمعنى اسم المفعول أي بمعنى مسموع، وقد قال سيبويه في(هذا باب ما جاء من المصادر على فعول): "وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لَبَنٌ حَلَبٌ، إنما تريد: مَحْلُوبٌ، وكقولهم: الخَلْقٌ، إنما يريدون: المَخْلُوق، ويقولون للدرهم: ضَرْبُ الأميرِ، وإنما يريدون: مَضْرُوبُ الأميرِ".[94]34/4

وقد اختار أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح أن السماع اسم مصدر بمعنى المسموع، وأنه صار مرادفا للمنقول بعد تأثر النحو بعلم الكلام[130]ص251، ويقصد به ما دَوَّنَهُ العلماء المتحرون من لغة العرب في شبه الجزيرة كلها في زمن الفصاحة السليقية، وعلى الخصوص ما دونه سيبويه مما سمعه هو أو شيوخه أو ثقات الرواة عن العرب الفصحاء.

2. 1. 2. محتوى السماع (المسموع) في الكتاب:

أما أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح فقد حصر السماع . وهو يعتمد على كتاب سيبويه في الغالب . في نوعين من النصوص:

"نصوص أخذت وهي محفوظة في الصدور. ونصوص حرة عفوية"[130]ص252.

ويدخل في النوع الأول . مع فوارق فيما بينها:

"النص القرآني من خلال القراءات المتوارثة.

الشعر الجاهلي وشعر المخضرمين الذي توارثه فصحاء العرب[130]ص253.

ويدخل في النوع الثاني كل ما كان ينشئه الفصحاء السليقيون –الذين عاصرهم المتحرون– من كلام في حياتهم اليومية ومناسباتهم العادية، شعرا كان الكلام أو نثرا، ومنه الأمثال التي كانوا يتداولونها بينهم، لا فرق بين كبيرهم وصغيرهم ولا بين ذكرهم وأنثاهم ولا حتى بين عالمهم وأميهم، إذا تحقق أنهم سليقيون باقون على لغة المنشأ.

وأما المستعرب مايكل كارتر فقد حصر سماع سيبويه في ستة أنواع:

1 . اللغة الطبيعية لعرب البادية

2 . اللغة الاصطناعية للشعر العربي

3 . القراءات المختلفة للقرآن الكريم

4 . أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم

5 . الأمثال والعبارات الجامدة

6 . الكلمات والجمل المختلفة[131]ص39

واعتمادا على ما سبق من كلام العَالِمَيْنِ وجمعا لما اتفقا عليه واختلفا فيه يمكن لنا أن نفصل في محتوى السماع في (الكتاب) على أنه كما يلي:

1 . القرآن

2 . القراءات المختلفة.

3 . الحديث النبوي الشريف.

4 . كلام العرب الفصحاء بمختلف لغاتهم، وينقسم إلى:

أ . النثر.

ب . الأمثال.

ج . التراكيب الجامدة.

د . الشعر: قصيده ورجزه.

5 . التراكيب التي يصنعها سيبويه لتمثيل المسموع إذا كان كثيرا.

فهذه الأنواع من السماع (المسموع) هي التي جعل منها سيبويه مصادر لمعرفة سمت كلام العرب، فمنها ينطلق في استنباطه لقواعد كلامهم، وبها يستدل على طريقتهم فيه، ويحتج على من يخالفه من النحويين، وعلى المطرد منها يعتمد في تفسير الكثير مما غمض أو شذ.

. 2. 1. 3. خصائص السماع:

2. 1. 3. 1. مباشرته في الميدان:

إن من أهم خصائص السماع الذي جاء في كتب الرواد من علماء العربية عامة وفي كتاب سيبويه خاصة هو أنه مباشر، أي أن هؤلاء العلماء سمعوا العربية الفصحى التي بها نزل القرآن من أفواه متكلميها من السليقيين أنفسهم، ولم يقنعوا بما كانوا يسمعونه من الواردين على الحواضر كالبصرة وسوقها من هؤلاء السليقيين، بل نزلوا إلى قلب الصحراء حيث يعيش هؤلاء حالين ومرتحلين، فخالطوهم واحتكوا بهم وعايشوا أجواءهم في الواحات والفلوات، يسمعون لغاتهم وهم في حياتهم العادية بمختلف مناسباتها، ويسألونهم أحيانا عن معانيها وألفاظها، عن مفرداتها وتراكيبها، عن حقائقها مجازاتها، وعن خطب العرب وأمثالهم وأشعارهم.

وأول من شرع لعلماء اللغة القيام بالتحريات الميدانية هو أبو عمرو بن العلاء ابتداء من سنة 94 هجرية، ثم تبعه على ذلك تلاميذه كالخليل ويونس وغيرهما، ثم تلاميذ هؤلاء كسيبويه.

2. 1. 3. 2. تدوين السماع:

وكان هؤلاء العلماء المتحرون لا يكتفون بحفظ ما يسمعون مباشرة من العرب السليقيين، بل كانوا يدونون ما يسمعون، وينصون في كثير من مصنفاتهم على أماكن سماعهم وأسماء القبائل التي تم سماعهم منها، وإن كانوا لم يعنوا بتسمية الأشخاص الذين سمعوا منهم فلأسباب منطقية: منها أن الأشخاص الذين كانوا يسمعون منهم اللغة كانوا كثيرين جدا يربون على العد، ومنها أن هؤلاء الأشخاص قد كان منهم نساء وعبيد وصبيان، يصعب معرفة أسمائهم، ومنها وهو أهمها، أن علماءنا كانوا لا يهتمون إلا بأن يكون الموردون سليقيين، وهو الأمر الذي كان متوفرا في زمن خروجهم للتحريات الميدانية، والذي هو زمن الفصاحة العفوية.

2. 1. 3. 3. توثيق السماع:

وتوثيق السماع معناه التدقيق في صحته، واعتماد الصحيح منه دون المشكوك فيه، ولذا نجد سيبويه في الكتاب ينص على كثرة المسموع منهم مباشرة أو بواسطة شيوخه وكلهم عدول، وينص على ما لم يطمئن إليه لانفراد قائله أو راويه، ذلك أن سيبويه ككل شيوخه إنما يعتبر من السماع ما كثر مستعملوه من العرب الفصحاء، وما لم يكن كذلك نظر فيه فإن وثق قائله حفظه وأجاز استعماله ولم يقس عليه، وما لم يوثق قائله نبه على أنه مصنوع أو ضعيف أو مشكوك فيه، ولم يعتبره في تقعيد ولا استعمال، ومعتمده في التوثيق سلامة لغة المورد وصحة سليقيته لا غير.

2. 1. 3. 4 . سعة السماع:

ومن أهم خصائص هذا السماع كثرته، حيث قام هؤلاء المتحرون بمسح شبه جزيرة العرب كلها، فلم يتركوا قبيلة إلا دخلوها، وسمعوا من أفواه أهلها لغتهم وهم يتخاطبون بها، وسمعوا أشعار شعرائها، سواء كانت من إنشائهم أو مما حفظوه من آبائهم وأجدادهم،

فلم يتركوا شاردة ولا واردة من كلام العرب الفصحاء إلا سمعوها وحفظوها ودونوها، ولم يغب عنهم فيما نعتقد . إن كان غاب عنهم شيء . إلا النزر الذي لا يحتفل به لقلته وندرته.

وهذا الذي وقع يخالف ما زعمه كثير من المحدثين من أن علماءنا القدامى قصروا في مسحهم ولم يسمعوا من كل العرب، وإنما من قبائل معدودة تكاد لا تتجاوز عدة أصابع اليد، مع أن من يطالع كتاب سيبويه مثلا يتبين له بلا شك بطلان زعمهم هذا بلا مثنوية.

2. 1. 3. 5 . السماع الجماعي:

وهذا السماع الذي تم لهؤلاء العلماء أدى في كثير منه إلى توارد وتواتر يشبه الإجماع، فرغم أن المتحرين كانوا متفرقين أماكن وأوقاتا فقد وافق ما سمعه الواحد منهم أو أكثر ما سمعه غيره أو غيرهم، فكان هذا التوافق دليلا على صحة المسموع ووثاقته، ولو لم يقع مثل هذا التوافق لما كان لسماع الفرد منهم اليقين الذي يزول معه الشك، فالمدونة التي وجدت قصد الدراسة والتحليل هي مدونة موثقة شارك في جمعها جموع من العلماء المتحرين أمثال أبي عمرو والأصمعي والخليل ويونس وأبي زيد وأبي الخطاب وسيبويه وابن أبي حاتم والضبي

وغيرهم كثير.

2. 1. 3. 6. تصنيف السماع:

ومن خصائص السماع أن هؤلاء المتحرين كانوا في وقت التدوين بعد السماع المباشر يصنفون المسموع في الغالب تصنيفا علميا، بعد تصفحه وغربلته، فصنفوه في مجالات دلالية ككتب الخيل والإبل والسماء والمطر والجبال والسلاح والبئر والخلق وغيرها مما له تعلق ببيئة العرب الصحراوية ومعيشتهم الطبيعية، وككتب الأبنية والأفعال وفعلت وأفعلت والممدود والمقصور والمذكر والمؤنث والجموع والتثنية وغيرها مما له تعلق بالاستعمال، وفي كتاب سيبويه إحصاء لأبنية الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة، وأحكام على كثير من البنى والتراكيب بالكثرة أو القلة وبالاطراد أو الشذوذ.

2. 1. 4. تحقيق سماع سيبويه المباشر

2. 1. 4. 1. تمهيد

نص كثير من الدارسين المحدثين على أن سيبويه كما سمع شواهد اللغة على قواعد النحو وأحكامه من شيوخه يروونها عن العرب الفصحاء السليقيين سمع هو نفسه جملة منها من هؤلاء العرب، وصرح بسماعه المباشر منهم في الكتاب في مواضع كثيرة وبمناسبات عديدة.

غير أن الذي اختلف فيه هؤلاء الدارسون هو ما إن كان سماع سيبويه المباشر تم كله في البصرة وفي المربد على الخصوص من الوافدين إليها من الأعراب الفصحاء، أم في رحلة أو رحلات إلى البوادي كما فعل شيوخه أمثال الخليل ويونس وأبي زيد ؟

أما أن سيبويه سمع كثيرا من فصحاء العرب مباشرة ودون وسيط فهو شيء يعرفه كل من تصفح الكتاب ولو مجرد تصفح، لأنه سيلقاه في مواضع كثيرة منه عبارات من مثل "سمعت"و"سمعنا" و"سمعناه"، وفي هذا قال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: "الناظر في كتاب سيبويه يقف على كثير مما اعتمد فيه سيبويه على سماعه من العرب واحتكامه إلى ذلك، وكان يلون الحديث عن ذلك"[132]ص35

وقال الأستاذ الدكتور الحاج صالح: "أحصينا عدد المرات التي سمع سيبويه فيها هو بنفسه من العرب مباشرة فبلغ خمسة وثمانين مرة، وينبغي أن تضرب في عشرة وأكثر، لأن الذين تناولهم بالسماع كثيرون جداً".[130]ص321

وأما أنه سمع من عرب البصرة والأعراب الوافدين إليها فهو ما لا ينكره كل من أثبت السماع المباشر لسيبويه، مثل الدكتور أمان الدين حتحات فإنه قال: "عاش سيبويه في عصر أدرك فيه العلماء الخطر الذي أحاط بلغة القرآن الكريم، لكن مدينة البصرة التي عاش فيها كانت حصنا منيعا للغة، هي وبعض الحواضر الأخرى كالكوفة مثلا، وقد ساعده وجوده في البصرة على أن يلتقي الأعراب في سوق المربد يسمع منهم الأبيات، بل القصائد ليستدل بها في استنباط قواعد اللغة العربية أو ترسيخ أصل من أصولها"[133]ص192

وأما أنه رحل إلى البوادي وجاب الجزيرة بين قبائلها فسمع من فصحائها وشافههم في ديارهم ومنتجعاتهم فهو

الأمر الذي لم ينص عليه مترجموه ولكن قال به بعض الدارسين استنتاجا على ما يبدو.

قال الدكتور شوقي ضيف: "ولم تذكر كتب التراجم أنه رحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب ومشافهتهم، غير أن ما يتردد في كتابه من مثل قوله: "سمعنا بعض العرب يقول"و"سمعنا العرب تنشد هذا الشعر"و"سمعنا من العرب"...يدل – في رأينا – على أنه رحل إلى بوادي نجد والحجاز مثل أستاذه الخليل، والكتاب يفيض بسيول من أقوال العرب وأشعارهم، لا يرويها عن شيوخه، وهي بدورها تؤكد بل تحتم أنه رحل إلى ينابيع اللغة والنحو يستمد منها مادة وعتادا فصيحا صحيحا بشاراته في النطق وهيئاته"[134] ص58

وفي معنى كلام الدكتور شوقي ضيف ولكن بتوسع أكبر وبحجج أظهر قال الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بعدما ذكر المتحرين الأوائل كأبي عمرو بن العلاء والخليل وأضرابهما:

"ولا شك أن سيبويه وهو تلميذ هؤلاء الذين نزلوا الميدان بدون استثناء قد فعل مثلهم وأكثر التجوال، إذ لا يعقل أن يأخذ ما سمعه من شيوخه وتعلم منهم طريقة السماع العلمي ولا ينزل مثلهم الميدان، مع ذكره العدد الكبير جدا من (النُّحُوِّ) أي الضروب المتنوعة من الكلام.

وقد جاءت كلمة (العرب) في كتابه أكثر من خمسمائة وثمانين مرة ! في عبارة: "قول العرب" وغيرها، ويستحيل أن يكون سمع كل هذا الذي ذكره من العرب القاطنين في البصرة أو من المربد، مع كثرة ما جاء في كتابه من التأكيد الصارم أن بعض ما سمعه:

" تتكلم به العامة [من العرب]"(312/1) أو"فينصبها عامة بني تميم"(166/1) أو "على ذا تتكلم به عامة العرب"(477/2) "وليست...أكثر في كلامهم جميعا، وإنما يتكلم بها بعضهم" (24/1، 27) "وليس في الدنيا عربي يجعلها هنا صفة...لا يتكلم به العرب"(395، 402) "وهذا لا يرفعه أحد" (398) "وليس عربي يقول"(54/2) "وليس من العرب أحد إلا وهو يقول" (126/2) "ولا تكاد العرب تتكلم به"(173) أو"هذا لا يقوله أحد"(78/2، و82) و: "وأهل الحجاز وغيرهم مجتمعون على..."(160/2) و"لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها" (157/2) أو: "فقد اجتمعت العرب على تخفيفه"(165/2) أو"ولم نسمعهم قالوا..."(221/2) أو"وغيرهم من العرب وهم كثير لا يلحقون الهاء في الوقف"(279/2)، "وسمعنا ذلك من تميم وأسد...أما ناس من بني تميم فيقولون..."(285/2) و"وسمعنا بعض تميم من بني عدي يقولون..."(287/2) و" أما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزمتها الهاء في الوقف وغيره كما ألزمت طيء الياء"(288/2) وغير ذلك.

يقول من جهة أخرى: "وسمعنا رجلا من أهل البادية قيل له: أتخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال: أنا إنيه ؟ منكراً لرايه"(406/1) و"سمعت من العرب من يقول: ألا تا، بلى فا" فإنما أرادوا: ألا تفعل وبلى فافعل(62/2) فمثل هذين الحادثين لا يشاهدهما إلا من كان في البادية.

ثم كيف يجوز لباحث نزيه موثوق بعلمه مثل سيبويه كما شهد على ذلك جميع العلماء أن يدعي أن هذا "عربي جيد كثير"(15/1،17)و"الوجه الأكثر الأعرف"(46)و"الأول أعرف وأكثر"(78) و" أعربه وأكثر"(79) و"أكثرهم يقول..."(121) و"الرفع في جميع هذا كثير في جميع لغات العرب"(110) "هو كلام أكثر العرب"(117) "من لا يحصى من العرب" (293) وغير ذلك دون أن يكون عاين ذلك في أكثر من

مكان".[130]ص348-349

2. 1. 4. 2. شبهات بعض المنكرين لسماع سيبويه:

ومع كل هذه الأدلة التي تثبت سماع سيبويه المباشر من العرب السليقيين سواء رحل إلى البوادي كشيوخه أو لم يرحل واكتفى بعرب البصرة ورواد سوقها المربد فقد وجد في الباحثين المعاصرين من كذب كل هذه الأدلة وطعن في سماع سيبويه ومشافهته العرب أو الأعراب وادعى أن كل ذلك هو مما سمعه من شيوخه، لأنه لم يكن في كتابه إلا ناقلا لعلم شيوخه، وأن ما فيه تصريح بسماع مباشر هو مما سمعه من شيوخه وتساهل فأوهم أنه سمعه كفاحا ومشافهة[135]ص34

والعجيب في أمر هذا الباحث أنه راح يقيم الأدلة على مدعاه بحجج واهية، هي إلى الشبه أقرب منها إلى الأدلة، ولكن مع ذلك فقد يجب أن نعرض لها بالبحث والاستقصاء حتى لا يبقى شك في سماع سيبويه، وهو الذي لم يشك في عدالته عالم ولا طعن في تحريه باحث قبل هذا الباحث.

2. 1. 4. 3. أولا: السماع

ودليل هذا الباحث على أن سيبويه: "لم يكن له باللغات العربية علم سماع مباشر يعتمد على المعايشة والمشافهة"[135]ص36 هو أنه كما قال: "لو عرف ذلك معرفة ميدانية بيئية وأقصد بذلك معرفة رحلة واختلاط ما وقع في أغلاط كان رأيه فيها مخالفا للغات العرب وما هي عليه من شيوع وانتشار في مجالاتها اللغوية العامة أو مجالها الخاص بها"[135]

قال: "ومن ذلك:

- المسألة الزنبورية"، وخلاصة كلامه فيها أن سيبويه ما عرف فيها إلا ما تعلمه من شيوخه وهو الرفع، ولو شافه العرب لعرف كما عرف الكسائي أن فيها الرفع والنصب. قال: "ولو شافه العرب ما كان خلافه مع الكسائي".[135]ص37

- أن سيبويه قال: "وقالوا: جنَح يجنُح" بضم عين المضارع، "والصحيح أن في مضارعه ثلاث لغات"[135]، بفتح عين المضارع وكسرها، "ولو شافه العرب ورحل إليهم ما كانت غفلته عن اللغتين الأخريين للفعل (جنح يجنح)".[135]ص38

- أن سيبويه قال: "ومن العرب من يقول في (ناب) (نويب) فيجيء بالواو لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم"، وبعدما رجح الباحث مذهب الكوفيين على مذهب البصريين في رد الألف ثانية من كل اسم ثلاثي إلى الياء لا إلى أصلها في التصغير وأنه الذي جرت به عاميات المشرق قال: "وفي ذلك دليل على عدم معرفة سيبويه بلغات العرب لأنه لم يسمع منهم وإنما سمع عن شيوخه"[135]

- أن سيبويه قال: "وأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة،[94]4/356 وإنما هي مفعلة".ثم قال: "وقالوا مصيبة ومصائب فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف".[94] قال الباحث: "ونستنتج مما سبق أن سيبويه كان مترددا بين الصواب والخطأ في هذه المسألة، وعلة ذلك أنه سمع

عن سابقيه، ولم يسمع عن العرب أنفسهم"[135]ص40

– أن سيبويه قال: "وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة وذلك قليل رديء".[94]555/3

وبعدما خطَّأ الباحث سيبويه بيَّن أنهما وردتا في آيتين وأن نافعا قرأهما بتحقيق الهمزة قال: "والسبب في هذا الخطأ أنه كان صاحب منهج نقلي يعتمد على جمع أقوال السابقين دون مشافهة للعرب لمعرفة لغاتهم..."[135]ص42، ثم أشار الباحث إلى أن سيبويه مع ذلك اعترف بالتحقيق فتناقض.

– أن سيبويه قال: "ولا يقولون (ودع) استغنوا عنه بـ(ترك)، وأشباه ذلك كثيرة". وقال: " كما أن (يدع)و(يذر) على (ودعت) و(وذرت) وإن لم يستعمل"[94]25/1

قال الباحث: "وهذا قول يؤكد لنا غفلة سيبويه عن بعض لغات العرب أو عدم إحاطته بما تكلمت به العرب، والأكبر من ذلك أن قول سيبويه يجعله من المخالفين لأفضل الأساليب اللغوية، وهو أسلوب القرآن الكريم وما ورد فيه من قراءات، والقراءات لغات، وهذا كله يبين لنا أن سيبويه لم يسمع من العرب بل سمع عن شيوخه وسابقيه، وكان لجمهرة كتابه من الجامعين الناقلين، والدليل على ذلك أن ما أنكره سيبويه ورد كثيرا في اللغة".[135]ص44–45 ثم راح يذكر شواهد ذلك.

. قال سيبويه: "(أكلتُ شاةً كُلَّ شاةٍ) حَسَنٌ، و(أكلتُ كُلَّ شاةٍ) ضعيفٌ، لأنهم لا يَعُمُّونَ هكذا فيما زعم الخليل...".[94]116/2

قال الباحث: "والصحيح أن ما قاله سيبويه ضعيف، لأن القرآن الكريم تضمن شيئا من ذلك، قال تعالى (وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شيءٍ علماً) (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ)...وهذا دليل على أن سيبويه كان جامعا للنحو العربي، ولم يكن سامعا للعرب أو راحلا إليهم فيسمعهم".[135] ص47

2. 1. 4. 4. الرد على هذه الشبه

قلت: فهذه الشبه التي اعتبرها الباحث أدلة لنفي سماع سيبويه ليست شيئا أمام أدلة سماعه وتحريه الميداني، ويمكن لنا أن نعتبر ما قدمناه من كلام أ.د.شوقي ضيف و.أ.د.الحاج صالح ردًّا إجماليا ونأتي الآن بالرد التفصيلي حتى يخلص لنا أمر سماع سيبويه الذي أجمع

عليه الدارسون قديما وحديثا فنقول:

2. 1. 4. 4. 1. المسألة الزنبورية

أما المسألة الزنبورية التي ادعى أن سيبويه ما عرف فيها إلا الرفع، ولو شافه العرب لعرف فيها النصب أيضا، كما عرفه الكسائي، فقد كفانا مؤونة الرد فيها عليه د. إدريس مقبول، فإنه قال: "وصاحب هذا الرأي واهم في خمسة مواضع"[136] ص9، فذكرها، وأحب أن أعرضها بأسلوبي الخاص، مع إضافات.

أولا: إن القصة غير مقطوع بثبوتها، لأنها خبر آحاد، فيحتمل أن تكون وقعت حقا، ويحتمل أن تكون مخترعة، وما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

ثانيا: على فرض وقوعها، فإن سيبويه أخذ فيها بوجه في اللغة، ولا يصح تخطئته بذلك، كيف وهو المذهب الحق، وقد قال ابن هشام في المغني: "وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه وهو (فإذا هو هي)، هذا وجه الكلام، مثل (فإذا هي بيضاءُ)، (فإذا هي حيَّةٌ)، وأما (فإذا هو إياها) إن ثبت فخارج عن القياس، واستعمال الفصحاء، كالجزم بـ(لنْ)، والنصب بـ(لمْ)، والجر بـ(لعلَّ)، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم العرب به". [137] ص125

ثالثا: وإن كانت المسألة جرت في كلام العرب بوجهين، علم سيبويه أحدهما وخفي عليه الآخر، فمن أين يلزم عدم سماع سيبويه، إذ كثيرا ما يسمع أحد العلماء من العرب ما لم يسمعه غيره، فلا يدل على أنه لم يسمع منهم ولم يشافههم، مع العلم أن: "لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي". [138] ص42

رابعا: استنتاج عدم سماع سيبويه من جوابه في هذه المسألة غير منطقي، لخلوه من اللزوم الذي هو وجه الدليل، بينما استنتاج أنه اختار فيها مذهبا رآه الصواب دون غيره منطقي جدا، وهو الظاهر، كما سبق في كلام ابن هشام.

خامسا: ما ذهب إليه صاحب هذا الرأي ليس إلا مجرد افتراض لم يقم عليه دليل، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على: "شك صاحبه وتردده في الأخذ بأحد أطراف القضية حتى تتحسم"[136] ص11

2. 1. 4. 4. 2. جنَح= يجنَح، ويجنُح، ويجنِح

وأما (يجنُح) الذي قاله سيبويه بضم المضارعة، وما تعقبه به من وجود (يجنَح) و(يجنِح) وأنه دليل على غفلته، فلو كان هذا التعقب حقا لقلنا إن سيبويه خفي عليه شيء من اللغة ولم يشترط أحد في أي عالم ألا يخفى عليه شيء من اللغة، وقد قال ابن فارس: "ما بلغنا أن أحداً ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها"[139] ص47

ثم إن سيبويه ذكر هذا في (هذا باب ما يكون يفعَل من فعَل فيه مفتوحا) فبين أن الأصل في مضارع (فعَل) أن يكون (يفعُل) أو (يفعِل)، بضم العين أو كسرها، إلا إذا كانت عينه أو لامه حرف حلق، فإن قياسه يكون على (يفعَل) بفتح العين، وبعدما علل سيبويه ذلك قال: "وقد جاءوا بأشياء من هذا الباب على الأصل"، فذكر منها: جنَح يجنُح).

ومن هذا نفهم أن القياس في مضارع (جنَح) هو (يجنَح) بفتح عينه، لأن لامه حرف حلقي، وهو القياس فيما كانت عينه أو لامه حرف حلق، وأنه مع ذلك جاء على (يجنُح) بضم العين على الأصل.

والدليل على ذلك قول الزبيدي: "جنَح (يَجنَح) إليه، (يَجنَح)، كيَمْنَع، على الْقيَاس، لُغَةُ تَميم، وَهِي الفصيحة (ويَجنُح)، بالضّمْ لُغة قَيْسٍ، (ويَجْنِح) بِالْكَسْرِ، وَقد قُرِئ بهما شاذًّا، كَمَا فِي المُحْتَسب وَغيره"[30] ج2/493

فسيبويه إذن ذكر الأصل في مضارع (جنَح) وهو (يجنُح)، وذكر القياس فيه وهو (يجنَح) وهو لغة تميم، وهي فصيحة كما قال الزبيدي، وسكت عن (يجنِح) لأنها شاذة، والأمر كما قال ابن هشام: "وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم العرب به".

2. 1. 4. 4. 3. ناب=نويب أو نييب

وأما قول سيبويه: "ومن العرب من يقول في نابٍ نويبٌ فيجيء بالواو، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلطٌ منهم".فلم أفهم وجه تخطئة سيبويه، ولا كيف يدل قوله هذا على أنه لم يسمع من العرب، ذلك أن سيبويه كشيوخه يحكم العرب في كلامهم، فما كان مطردا في كلامهم أو أكثر، وكان في نفس الوقت موافقا للقياس، هو الذي يأخذ به ويجعله قاعدة ضابطة لكلامهم، وأما الشاذ في الاستعمال المخالف للقياس فلا يعبأ به، لأنه لا يمثل كلام العرب الشائع الذائع.

ولذلك قال الشاطبي بعدما ذكر أن مذهب البصريين هو الصحيح: "خلافا للكوفيين من تجويزهم أن تقلب الياء واوا للضمة، فيقولون في (بيت) بُوَيْت، وفي (شيخ) شُوَيْخ، وفي (عين) عُوَيْن، وفي (سير) سُوَيْر، ونحو ذلك، وإنما قالوا ذلك لأنهم سمعوا في (ناب) وأصله الياء: نُوَيْب"، قال: "وهي عند البصريين ألفاظٌ شاذَّةٌ، وعلى غير القياس".[140] 355/7

2. 1. 4. 4. 4. مصيبة= مصائب أو مصايب

وأما قول سيبويه: : "وأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فَعِيلَة، وإنما هي مُفْعِلَة"، ثم قال: "وقالوا مصيبة ومصائب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف".فدل ذلك على تردده بين الصواب والخطأ، وأنه لم يسمع من العرب أنفسهم، فهو فهم يغبط عليه هذا الباحث.

لم يتردد سيبويه في توهيم من جمع مصيبة على مصائب، لأنه قال عقب ذلك مباشرة: "وقد قالوا مصاوب"، أي: على الصواب، قال السيرافي: "كان الأصل في (مصيبة) (مُصْوِبَة)، فألقيت كسرة الواو على الصاد، وقلبت الواو ياءً، فإذا جمعناها فالوجه أن يقال (مصاوِب) كما قلنا في (مقام) (مقاوم)".[97] 259/5 أي: بأن يرد حرف المد في المفرد إلى أصله في الجمع.

ولكن سيبويه كعادته يعلل ما خرج عن قياس نظائره، ولذلك قال في تعليل (مصائب) "فهمزوها، وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف"، لأن الياء في مصيبة منقلبة عن واو وهي أصلية، بينما الياء في صحيفة زائدة، والقاعدة أن الياء أو الواو وكذلك الألف إذا كانت ثالثة في المفرد فجمعت على وزن مفاعيل أو شبهه كـ(فعايل) كما هو هنا تقلب همزة.

فتعليل سيبويه لجمع مصيبة على مصائب لا يعني أبدا أنه تردد في معرفة أن الصواب هو مصايب، لأن أصله مصاوب، فكيف يسوغ بعد هذا البيان أن يقول الباحث: "وفي ذلك دليل على عدم معرفة سيبويه بلغات العرب لأنه لم يسمع منهم وإنما سمع عن شيوخه".

2. 1. 4. 4. 5. نبي ونبيء، برية وبريئة

وأما حكم سيبويه على تحقيق (نبيء) و(بريئة) بأنه قليل رديء، ودعوى الباحث أنهما مما قرأ به نافع، وأن سيبويه اعترف بعد ذلك بهذا التحقيق فتناقض، فدل هذا عنده على أنه جمع أقوال الناس ولم يشافه العرب، فهو أيضا من توهمه وافتئاته.

وهذه المسألة حتى تكون في إطارها الصحيح لا بد أن نقول: إن سيبويه هنا لا يتحدث بتاتا عن قراءة، وإنما يتحدث عن ظاهرة لهجية، وهي: أن قريشا كانوا يخففون الهمزة، بينما جمهور العرب يحققونها، ومع ذلك فإن كثيرا من هؤلاء يخففون (نبيء) و(بريئة)، ولكنَّ قوما منهم يحققون، فلذلك قال سيبويه: "(وذلك قليل رديء)، أي: رديء عند أهل التحقيق الذين أبدلوا هاتين الكلمتين، فهو بذلك يصف السماع من أهل تحقيق الهمزة في هاتين الكلمتين، ولا يصف السماع عن كل العرب، فقد ورد أن قريشا لا تهمز[141]ص519

والدليل على أن سيبويه تحدث عن السماع في هاتين الكلمتين من حيث القلة والكثرة قوله في موضع آخر: "وكذلك (البرية) تهمزها، فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه، فمن قال (النبآء) قال (كان مسيلمةُ نُبَيِّءُ سَوْءٍ)، وتقديرها (نُبَيِّعٌ) وقال العباس ابن مرداس:

يا خاتِمَ النُّبآءِ إنك مُرْسَلٌ *** بالحقّ كلُّ هُدَى السَّبيلِ هَدَاكا

ذا القياس، لأنه مما لا يلزم، ومن قال (أنبياء) قال (نُبَيُّ سَوْءٍ)[94]3/460

وقوله أيضا: "واعلم أن (الهمزة) التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، والواو إذا كان ما قبلها مضموماً، وليس ذا بقياس متلئب، نحو ما ذكرنا، وإنما يحفظ عن العرب"[94]3/553–554

والخلاصة أن سيبويه ذكر في هذه المسألة أن من العرب من يحقق الهمزة ومنهم من يخفف، وأن جمهور المحققين بله المخففين يخففون الهمزة من (نبيء) و(بريئة)، وبعض أهل التحقيق يحققونها فخالفوا بذلك الجمهور، لأنهم أقلية، ولأن تخفيفهما هو الذي جرى به الاستعمال أكثر، وإلا فالتخفيف والتحقيق في هاتين الكلمتين كلاهما ثابت.

هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن سيبويه لم يعرض لقراءة نافع لا من قريب ولا من بعيد، كيف وهو يعرف أن الهمزة أصل في النبي لأنه من النبأ، وأصل في البريئة لأنها من برأ

وقد قال في الكتاب: "إن القراءة لا تخالف، لأن القراءة السنة"، ولسنا على يقين أنه كان على علم بقراءة نافع، وإن كان عالما بها فالقراءات في عهده لم تسبع بعد.

قال ابن منظور: "قال سيبويه (والهمز في النبي لغة رديئة)، يعني: لقلة استعمالها، لا لأن القياس يمنعها"[142]1/162، وقال ابن الأثير في النهاية عن (النبي): "ويجوز فيه تحقيق الهمز وتخفيفه، يقال: نَبَأَ ونَبَّأَ وأَنْبَأَ، قال سيبويه: ليس أحد من العَرب إلا ويقول: تَنَبَّأَ مُسَيْلمة، بالهمز، غير أنهم تركوا الهمز في النَّبيِّ كما تركوه في الذُّرِّيَّة والْبَرِيَّة والخابِيَة، إلا أهل مكة، فإنهم يَهْمِزُون هذه الأحرف الثَّلاثة، ولا يَهْمِزون غيرها، ويُخالِفُون العَرَب في ذلك"[143]5/8.

2. 1. 4. 4. 6. ودع. وذر

وأما استدلال الباحث على عدم إحاطة سيبويه باللغة، فقد أبعد فيه النجعة، لأنه لا أحد كما قلنا أحاط باللغة، ولكن الذي نجزم به هو أن سيبويه كشيوخه المتحرين بذل مجهوداً كبيراً في تتبع كلام العرب وجمعه من أفواه

أصحابه، فلم يكن ليقول بإثبات شيء أو نفيه إلا عن استقراء تام.

وقد نبه الشاطبي على خطأ من استدرك من المتأخرين على المتقدمين بما يجدونه في الكتب، ولم يسمعوا من العرب مثلهم، لأن في السماع المباشر على الخصوص ما يدل على مقاصد العرب، قال: "فالذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعد من صلب كلام العرب وما لا يعد لم يثبتوا شيئا إلا بعد الاستقراء التام، ولا نفوه إلا بعد الاستقراء التام، وذلك كله مع مزاولة العرب، ومداخلة كلامها، وفهم مقاصدها، إلى ما ينضم إلى ذلك من القرائن ومقتضيات الأحوال، التي لا يقوم غيرها مقامها.

فبعد هذا كله ساغ لهم أن يقولوا: هذا يقاس، وهذا لا يقاس، هذا يقوله من لا يقول كذا، وهذا مما استغني عنه بغيره، إلى غير ذلك من الأحكام العامة التي لا يفضي بها إلا من اطلع على مآخذ العرب، وعرف مآل مقاصدها، وهذا أمر مقطوع به عند أرباب هذا الشأن، ومن فهم كلام الأئمة في تواليفهم لم يخف عليه ما ذُكر".[140]492/4

وكأن الشاطبي كان يصف سيبويه بهذا الكلام، لأن ما ذكره من صفات المتحرين من العلماء تحققت فيه من خلال كتابه، وقد أحسن ابن جني وصف سيبويه في غزارة علمه وسعة اطلاعه على كلام العرب، وذلك قوله في (باب في فوائت الكتاب):

"وإن إنسانًا أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجر أذراءها المترامية، على سعة البلاد، وتعادي ألسنتها اللداد، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد، حتى اغترق جميع كلام الصرحاء والهجناء، والعبيد والإماء، في أطرار الأرض، ذات الطول والعرض، "ما بين" منثور إلى منظومٍ، ومخطوب به "إلى مسجوع"، حتى لغات الرعاة الأجلاف، والرواعي ذوات صرار الأخلاف، وعقلائهم والمدخولين، وهذاتهم الموسوسين، في جدهم وهزلهم، وحربهم وسلمهم، وتغاير الأحوال عليهم، فلم يخلل من جميع ذلك –على سعته وانبثاثه وتناشره واختلافه– إلا بأحرف تافهة المقدار، متهافتةٍ على البحث والاعتبار – ولعلها أو أكثرها مأخوذة عمن فسدت لغته، فلم تلزم عهدته– لجدير أن يعلم بذلك توفيقه، وأن يُخَلَّى له إلى غايته طريقه"[19]289/1.

2. 1. 4. 4. 7. أكلت شاة كل شاة

وأخيرًا فإن تغليط سيبويه فيما نقله عن شيخه الخليل من قوله: " أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ، حسنٌ، وأكلتُ كلَّ شاةٍ ضعيفٌ".[94]117/2 هي من جملة مسائل ذكرها الشيخ عضيمة، ولكنه ذكرها مستشكلا لها، لا معترضا بها على سيبويه، ولا مستدلا بها على نفي سماع سيبويه.

قال: "في كتاب سيبويه مسائل استشكلتها، وتعذر عليَّ فهمها، والتوفيق بين نصوصها، ودفع ما بينها من تعارض"[132]ص19، فذكرها، ومنها: "في كتاب سيبويه نص يمنع وقوع (كل) المضافة للنكرة مفعولا به...وهذا الذي منعه سيبويه قد جاء كثيرا في القرآن، جاءت (كل) المضافة للنكرة مفعولا به في 36 موضعا".[132]

ومع هذه الحجة التي جاء بها عضيمة، والتي تبدو دامغة فإنه قال: "ليس من غرضي أن أوجه نقدًا لسيبويه، وإنما هي مسائل تعذر عليَّ فهمُها، فذكرتها لعل غيري يستطيع لها حلا وتوفيقا، ويدفع ما بينها من تعارض".[132]ص20، وهذا من كريم أخلاق العلماء، لأنه كما قيل: من اتسع علمه قل إنكاره.

ذلك لأن الشيخ عضيمة يعرف كغيره من أهل الاختصاص ممن خالطوا كتاب سيبويه أن لسيبويه مقاصد في الكتاب قد تخفى على النحارير، ولأنه يعلم يقينا أن هذه المواضع التي جاءت في القرآن وفيها (كل) مضافة إلى نكرة مفعولا به ليست مما يخفى على سيبويه وعلى شراح كتابه، كيف وهم يحفظون القرآن ويتلونه صباح مساء لأنه وردهم، ومرجعهم الأول في قواعد العربية وأحكامها.

وسر الغموض في هذه المسألة أن (كُلُّ) كما في المغني ترد باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه، قال: "فأما أوجُهها باعتبار ما قبلها:

"فأحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة؛فتدل على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى، نحو (أطعمنا شاةً كلَّ شاةٍ)، وقوله:

وإنّ الذي حانتْ بفَلْجٍ دماؤهُم *** هُم القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

والثاني: أن تكون توكيداً لمعرفة، قال الأخفش والكوفيون: أو لنكرة محدودة، وعليهما ففائدتُها العمومُ، وتجب إضافتُها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد نحو (فسجَدَ الملائكةُ كلُّهم)...

والثالث: ألاّ تكون تابعة، بل تالية للعوامل؛فتقع مضافة إلى الظاهر نحو (كلُّ نفسٍ بما كسبتْ رهينةٌ) وغير مضافة نحو (وكُلاًّ ضربنا لهُ الأمثالَ)"[137]ص255

فكأن الشيخ عضيمة وهذا الباحث لم يعرفا من أنواع (كل) إلا الوجه الثاني والثالث، بينما مسألة (كل) في كلام سيبويه هي (كل الكمالية)، وهي كما قال ابن هشام تكون نعتا لنكرة أو معرفة، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى، وقد استشهد على ذلك بمثال يشبه مثال سيبويه الذي استحسنه، وهو: أطعمنا شاةً كلَّ شاةٍ.

وأما (أكلتُ كلَّ شاةٍ) فلم يتحقق فيه شرط (كل) الكمالية، لأنه لم يتقدمه اسم معرفة أو نكرة حتى يكون نعتا له، ولذلك قال السيرافي عن (كل): "وجعل نعتا على معنى المبالغة والكمال، لا على معنى العموم، كقولنا: رأيت الرجلَ كلَّ الرجلِ، وأكلت شاةً كلَّ شاةٍ، على معنى: رأيت الرجلَ الكامل"[97]2/445، مع أن الشيخ عضيمة صرح بأنه رجع إلى شرح السيرافي وقال: "فوجدته لم يعلق شيئا على كلام سيبويه"[132]ص19

وقال الرماني: "وتقول (أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ) فهذا حسن لأنه قد جرى على التأكيد، الذي يشبه أصله، ولا يحسن (أكلتُ كلَّ شاةٍ) لتباعده عن أصله"[93]2/134، يقصد أن ما به التوكيد يأتي بعد المؤكد.

وعلق أبو نصر القرطبي على قول سيبويه فقال: "يعني أن العرب تقول: أنت الرجلُ

كلُّ الرجلِ، أنت الرجلُ الكاملُ، وكذلك في النكرة يقولون: أنت رجلٌ كلُّ رجلٍ، أي: جمع خصال الرجل الكامل، وكذلك: أكلت شاةً كلَّ شاةٍ، وأكلت الشاةَ كلَّ الشاةِ، أي: أكلتُ شاةً قد جمعت خير خصال الشاءِ، من الفتاء والسمن"[144]ص140

ثم علل ذلك فقال: "وحَسُنَ (كلُّ) ههنا لأنه صفة، وقبح: أكلت كلَّ شاةٍ، لأنه مفعول، ولا يعمون هكذا، وإنما بعد المبني على الفعل ونحوه"[144]، وهو نفس تعليل الخليل الذي حكاه عنه سيبويه، واستشكل ذلك محقق

الكتاب فقال: "تابع أبو نصر سيبويه هنا، ولم أعثر – فيما تحت يدي من المصادر – على رأي يحكم بقبح وقوع (كل) المضافة للنكرة مفعولا به، بل قد جاء ذلك كثيرا"، وأحال على عضيمة في فهارسه.

والحق أن أبا نصر ما قصد إنكار أن تقع (كل) موقع المفعول به مطلقا، وإنما أراد أنها تقبح في هذا التركيب الذي يراد منه استعمال (كل) الكمالية، لأنه يفترض فيها أن تكون تابعة، كما أن التوكيدية تكون تابعة لاسم قبلها، وإلا فقد جاء في كلام ابن هشام في الوجه الثالث ألا تكون تابعة، بل تالية للعوامل.

وهو ما يؤكده قوله: "أما أوجُهها الثلاثة التي باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشارة إليها: الأول: أن تضاف إلى الظاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميعُ العواملِ نحو (أكرمتُ كلَّ بني تميم)[137]ص257، ومن أنواعها الأمثلة التي ذكر عضيمة أنها جاءت فيها (كل) مفعولا به في القرآن.

والخلاصة أن (كل) باعتبار ما قبلها – كما في كلام ابن هشام السابق – لم يأت منها في القرآن الكريم إلا الوجه الثاني والثالث، أما الوجه الأول وهو (كل) الكمالية فإنه لم يأت منه في القرآن شيء، وسيبويه وشيوخه كانوا يضعون قواعد اللسان العربي كله، فكان لزاما عليهم أن يقعدوا اعتمادا على كلام العرب كله: شعرا ونثرا، زيادة على القرآن وقراءاته، "إذ

القرآن بكل قراءاته لم يحو كل صور النطق الجائزة في لغة العرب"[140] ص188 وص221، كيف وقد قال الإمام السيرافي: "ليس كلُّ لغةٍ تُوجَدُ في كتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ، ولا كلُّ ما يجوز في العربية يأتي به القرآنُ والشعرُ".[97]2/369، وقال: "فليس كل كلام جار صحيح جاء في القرآن، ألا ترى أنه ما جاء في القرآن (ما زيدٌ قائمٌ)، ولا خلاف أنه جيد صحيح"[97]2/456.

وبَعْدُ: فإنَّ كلَّ شُبَهِ الباحث التي حاول بها إنكار سماع سيبويه ليست شيئا أمام ما قدمناه من أدلة تدحضها، وكما سبق منا القول فإن هذه الشبه لو كانت حقا لما دلت إلا على أن سيبويه كأي عالم يجتهد فيصيب ويخطيء، ولكن القدماء والمنصفين من المحدَثين يعلمون أن كتاب سيبويه هو عصارة عقول جبارة، بذلت أقصى جهدها في استقراء كلام العرب والنظر فيه، فكانوا يكبرونه ويتحرجون أن يقولوا فيه بغير علم.

ويكفي أن سيبويه بعدما ذكر تعليل الخليل في هذه المسألة وغيرها مما يشبهها قال: "والذي ذكرت لك قول الخليل، ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه".[94]2/117 وكفى بذلك حجة لمن يعرف وزن قوله: "ورأينا العرب توافقه".

2. 2. الاستدلال القرآن

2. 2. 1. تمهيد

مما يكاد يعتبر بديهيا أن الدراسات اللغوية في تاريخ العربية بدأت انطلاقا من قراءة القرآن ومحاولة فهمه وتيسير قراءته واكتشاف أسرار الإعجاز فيه، وأنها بلغت القمة في كتاب سيبويه، الذي جمع خلاصة هذه الدراسات التي أنتجها شيوخه وأسلافهم وورثها هو عنهم فصاغها وأثراها بشواهد القرآن وكلام فصحاء العرب.

والمتصفح لكتاب سيبويه بتأمل وإمعان سيرى لا محالة كثرة استشهاد سيبويه بآيات القرآن الكريم على قواعد

العربية وأحكام فروعها، ولكن قد يبدو له أن شواهد الشعر فيه أكثر، فيعتقد كما اعتقد كثيرون أن سيبويه غلَّب لغة الشعر على لغة القرآن، وأن سيبويه يؤكد بذلك ما اتهم به البصريون عامة وهو خاصة من أن مرتبة القرآن عندهم في الاستشهاد هي بعد مرتبة الشعر، وأنهم لم يكونوا يقبلون من القرآن إلا ما وافق أصولهم التي استنبطوها من كلام العرب، وأقيستهم التي وضعوها.

2. 2. 2. شبهات

وفي هذا يقول الدكتور صاحب جعفر أبو جناح: "يعتمد سيبويه في استشهاده بصورة واضحة على آيات القرآن الكريم ويلقانا ذلك في نحو ثلاث مئة وخمسين موضعا، ولكنه يبدو قليلا إذا ما قورن بما استشهد به من شعر، فقد بلغ استشهاده به نحو ألف وخمسين مرة، والقرآن كما تعلم هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة[145]ص106

ويقول د.محمد عيد وقد عاب على النحاة كلهم متقدميهم ومتأخريهم–ما عدا ابن هشام– صرف أنفسهم قصدا عن استقراء النص القرآني لاستخلاص قواعدهم منه:

" وإذا كان كتاب سيبويه يمثل أول حلقة موجودة بين أيدينا من مجهودات النحو، فإنه يمثل في الوقت نفسه قمة الدراسة التي سبقته واتجاهها، كما أنه يشير أيضا إلى الطريق الذي سلكته الدراسة من بعده، إذ تأثرت به وتتبعت خطاه، وهذا الكتاب فيه. كما يقول أحد الدارسين. اعتماد كامل على الشعر العربي القديم في الاستقراء وتقرير الأصول وتغافل نسبي عن آيات القرآن والشعر الإسلامي، ولقد أحصي ما فيه من آيات للقرآن فلم تزد على ثلاثمائة آية، لم يتخذ معظمها مصدرا للدراسة، بل إنها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر، ثم تساق الآيات بعد ذلك، فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد"[146]ص103.

ويقول الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: " كذلك نرى سيبويه يستشهد بالقرآن وببعض القراءات ما تواتر منها وما لم يتواتر، ولو قيس استشهاده بالقرآن باستشهاده بالشعر لوجدنا الشعر قد غلب عليه واستبد بجهده، فشواهده الشعرية كما ذكر أبو جعفر النحاس في شرحه للشواهد (1050) وهي في النسخة المطبوعة بمصر (1061) على حين أن استشهاده بالقرآن لم يتجاوز (373) وذلك كإحصاء الأستاذ النجدي في كتابه عن سيبويه ص235".[147]13/1.

وقد بلغ الشطط بالدكتور أحمد مكي الأنصاري مبلغه حين زعم أن النحو الذي وضعه الرواد من فحول العلماء أمثال الخليل وسيبويه وتعاقب عليه علماء قرون متطاولة بالتصحيح والتنقيح مبني على كلام العرب وشعرهم على الخصوص وعلى غير لغة القرآن فدعا إلى وضع نحو قرآني تستنبط قواعده وأحكامه من لغة القرآن فقط، وألف في الموضوع كتابا بعنوان (نظرية النحو القرآني) وآخر بعنوان (الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين).

حتى إنه في بحث له بعنوان (سيبويه في الميزان) بعد اتهام سيبويه بتقديم القواعد النحوية على الشواهد القرآنية وضرب الأمثلة على ذلك قال في التوصيات التي هدف إليها بحثه: "تضافر الجهود لإخراج (النحو القرآني) وتعميمه في جميع البلاد العربية والإسلامية، والاستعانة في ذلك بكل الوسائل المتاحة علميا ودينيا

واجتماعيا".[148] ص111

وقبله قال الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في كتابه (نحو القرآن): "وبعد فقد كان خليقا بمن وضعوا النحو وأسسوا قواعده أن تكون المادة القرآنية أهم ما يقيمون عليه تلك القواعد ويستندون إليه في وضع النحو، لأن أسلوب القرآن وتركيبه مبرأ من الضرورات الشعرية التي حفل بها الشعر وامتلأ بها غريب اللغة الذي استندوا إليه بلا اعتدال ولا قصد.فلقد فرطوا في جانب المادة القرآنية تفريطا أدى بالنحو إلى إهمال كثير من الأساليب القرآنية العالية الرفيعة، حتى لم تعد تستعمل أو تحاكى..[149] ص8-9

2. 2. 3. الرد الإجمالي على الشبهات

وهذا الذي قاله هؤلاء الباحثون وأمثالهم محض ظلم لسيبويه، لأنهم لم يختصوا في دراسة الكتاب ولم يستقرئوا نصوصه كما ينبغي، ولأنهم خضعوا لتهمة شائعة مفادها أن سيبويه ككل البصريين لا يقبلون من آيات القرآن إلا ما وافق قياسهم، ولأن نتيجة مقارنتهم بين شواهد القرآن وشواهد الشعر في الكتاب غير صحيحة.

وقبل الرد المفصل على هذه الاتهامات التي جاء بها هؤلاء الدارسون المعاصرون نكتفي بالرد الإجمالي، ويمكن تلخيصه فيما يلي:

2. 2. 3. 1. نسبة الشواهد القرآنية والشعرية

إن نسبة شواهد الكتاب الشعرية بالقياس إلى ديوان العرب نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بنسبة شواهده القرآنية إلى آيات القرآن الكريم والتي لا تتجاوز 6636 آية.

فشواهد الكتاب الشعرية التي قيل إنها ألف وخمسون بيتا ليست شيئا أمام الكم الهائل من شعر شعراء العرب الفصحاء، الذين جمع دواوينهم ورواها العلماء الموثوق بهم، أمثال الأصمعي والضبي وابن سكرة وغيرهم.

2. 2. 3. 2. القرآن مدونة مغلقة

إن القرآن الكريم كما قال الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح مدونة مغلقة، في حين كان كلام العرب الفصحاء في عهد سيبويه لا يزال مدونة مفتوحة، وبالضرورة يكون عدد الشواهد اللغوية من كلام العرب ومنه الشعر أكثر من شواهدها من القرآن، وهذا أمر طبيعي مرده الواقع لا تحيف النحاة ولا تفريط سيبويه.[130] ص333.

2. 2. 3. 3. لغة القرآن الكلام المطرد

إن القرآن احتوى على أكثر الكلام المطرد الذي اعتاد سيبويه ألا يستشهد عليه إلا بأمثلة من صنعه، وإنما كان يستكثر من الشواهد على ما خالف المطرد أو كان شاذا، وذلك في شعر العرب وكلامهم كثير جدا، وفي هذا يقول الدكتور محمد الحباس:

"يرجع أحد الدارسين المحدثين قلة استشهاد النحاة بالقراءات القرآنية إلى عدم ثقتهم في الرواة، وقد كانوا جلهم غير فصحاء، ولكننا نرى أن ذلك يرجع لسبب آخر، وهو أن لغة القرآن الكريم كانت في غالبيتها مطردة تصلح لأن تكون أساسا للنحو، بخلاف الشعر وكلام العرب، ففيه الكثير مما يخالف الشائع، فجاء به النحاة للاستشهاد على صحة تلك المخالفات، ومع ذلك ففي القرآن شواهد عديدة منها قوله تعالى: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)، وكذلك في الكثير من القراءات القرآنية، كقراءة (معائش) بالهمز وغيرها".[150]ص246

2. 2. 3. 4. لغة القرآن بليغة راقية

إن القرآن الكريم ما دام مدونة مغلقة فهو نص محدود، وما دام معجزا فهو بليغ، لذا فهو لن يستعمل إلا الأساليب الراقية، وبالتالي فهو لن يستوعب كل أساليب العرب التي منها البليغ ومنها دون ذلك، وفي هذا أيضا قال الدكتور محمد الحباس تبعا لما سبق:

"وهناك سبب آخر، وهو أن القرآن لم يستوعب كل كلام العرب، بخلاف ما كان يرويه الرواة من أفواه العرب، حيث كان يشمل كل كلام العرب، واختلافاتهم اللغوية القبلية وغيرها".[150]ومن ذلك مثلا أن القرآن لم يستعمل من أحرف النداء في الجمل الندائية إلا الحرف (يا)، ولكن في كلام العرب شعرا ونثرا ورد النداء بالهمزة وآ وأي وهيا.

2. 2. 3. 5. وهذا في القرآن كثير

إن سيبويه كثيرا ما يذكر آية أو أكثر ثم يقول"وهذا في القرآن كثير"[94]89/1، لأنه في معرض التمثيل لا الإحصاء، وهو بقوله ذلك يحيل قارئه وبخاصة في عهده على القرآن الذي كان محفوظا لكل طلبة العلم فضلا عن العلماء ، "ولا يعسر على من ينظر في كتاب سيبويه الاهتداء إلى مواطن الآيات المشابهة لما يذكره إذا أراد المزيد منها... وليس الأمر كذلك في الشعر، إذ لو ذكر نماذج قليلة منها وأشار إلى الباقي لما اهتدى الناس إليه".[141]ص234-235

2. 2. 3. 6. وخلاصة الكلام:

" أن الكتاب اشتمل على569 باب حوت 720 فصل، استشهد سيبويه بالقرآن في189 باب منها، وغالبا يذكر أكثر من آية في الباب الواحد، بل في المسألة الواحدة... واقتصر على الاستشهاد بالقرآن وحده في138 مسألة دون ذكر الشعر، وبدأ بالقرآن مباشرة بعد عنوان الباب دون ذكر الأمثلة في42 بابا، وبدأ بالقرآن قبل الشعر في 35 بابا، وبدأ بالشعر قبل القرآن في16 بابا فقط، وهذه من الأساليب التي لا وجود لها في القرآن، ومن المعلوم أن القرآن لم يستوعب جميع صور النطق الصحيح عند العرب".[141]ص235-236

وقد اختلف الدارسون في عدد شواهد القرآن في الكتاب، ولعل أرجحها ما توصل إليه الدكتور سليمان يوسف خاطر في كتابه (منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم) فإنه قال: "في الكتاب قدر كبير من الشواهد القرآنية، بلغت في إحصاء الباحث 458 آية من غير المكرر، و 477 آية بعدِّ المكرر، بقراءاتها المتواترة والشاذة".[141]ص232

هذا عدد الآيات في الكتاب كله، وأما في قسم الصرف وحده فقد أحصى بعض الدارسين شواهد القرآن فيه فوجدها في عشرة مواضع منه[151]ص147

2. 2. 4. الاستدلال بالقرآن في الكتاب:

بعد عملية مسح لآيات القرآن التي استشهد بها سيبويه في الكتاب ومقارنتها بما ذكره منها الشيخ عضيمة في كتابه (فهارس كتاب سيبويه) وما ذكره منها المحقق هارون في الجزء الخامس من الكتاب الذي خصصه للفهارس، وبعد تصفحها وتتبعها في سياقاتها التي وردت فيها من الكتاب، تبين لي أن سيبويه نوع في ذكر الآية القرآنية التي استشهد بها، فمرة يذكرها على أنها نص آية من القرآن، كقوله: "ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً)[152]الآية: 155"، [94]37/1 ومرة على أنها قراءة لآية من القرآن، كقوله: "وقرأ الأعرج (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ) فرفع".[94] 187/2 وبذلك أمكن لي أن أفرق بين القرآن وقراءاته منهجيا، فلم أعتبر من القراءات إلا ما نص على أنه قراءة تصريحا أو تلميحا.

ثم تبين لي أن ما استشهد به سيبويه على أنه نص قرآن نوع فيه أيضا بين ما ذكره على أنه أمثلة ونماذج يحتج بها لحكم النحوي أو قاعدة نحوية، وأخرى على أنها أمثلة يحتج لها، لأنها مشكلة أو خارجة عن حكم القاعدة، فيبحث لها عن تخريج، إما باجتهاده الخاص، أو بسؤال الخليل خاصة أو أحد شيوخه.

2. 2. 4. 1. النوع الأول: القرآن المحتج به

وهو ما ذكره على سبيل التمثيل والتنظير، يمكن تقسيمه إلى قسمين، ما فيه وجه واحد من الإعراب أو الصرف، وما فيه وجهان من الإعراب، وربما أكثر، وأمثلة القسم الأول كثيرة، نذكر منها نماذج فنقول:

1- قال مستدلا على تقدير ضمير الشأن في (كاد) كما في (كان): "وقال بعضهم (كانَ أنتَ خيرٌ منه) كأنّه قالَ إنّه أنت خيرٌ منه.ومثله: (كادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ)[153]الآية: 117، وجاز هذا التفسيرُ لأنَّ معناه كادتْ قلوبُ فريق منهم تزيغ..."[94]71/1

قال السيرافي معلقا: "يعني: أن في (كاد) ضميرا من الأمر والشأن، لأن (كاد) فعل، و(يزيغ) فعل، ولا يعمل الفعل في الفعل".[154]65/3

2 – وقال في باب التنازع مستدلا على جواز الاكتفاء بذكر أحد مفعولي الفعلين: "ومما يقوّى تركَ نحوِ هذا لعلم المخاطَب قولُه عزّ وجلّ: (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ)[123]الآية: 35، فلم يُعْمِل الآخِرَ فيما عمل فيه الأوّلُ استغناءً عنه"[94]74/1

"أراد: والحافظاتها، والذاكرين الله كثيراً والذاكراته، فترك مفعول الثاني لعلم المخاطب بذلك، والاكتفاء بالأول لو كان منصوبا".[97]86/3

3- وقال في باب الاشتغال عطفا على قوله (زيدٌ ضربته): "ومثلُ ذلك قولُه جلّ ثناؤه: (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)[35]الآية: 17، وإنما حَسُنَ أن يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعْمَلاً في المُضْمَرِ وشَغَلْتَه به، ولولا ذلك لم يحسُنْ، لأنّك لم تَشغَلْه بشيء"[94]81/1

"يعني: أن (ثمودُ) مبتدأ، و(فهديناهم) في موضع الخبر مبني عليه، وفيه ضمير يعود إليه"[154] 101/3

4 . وقال مستدلا على إدخال ألف الاستفهام على (مَنْ) إذا كانت بمعنى (الذي): "وإنّما تركوا الألفُ في (مَنْ) و(متَى) و(هَلْ) ونحوِهن حيثُ أَمِنُوا الالتباسَ، ألا ترى أنكَ تُدْخِلُها على (مَنْ) إذا تمَّتْ بصلتها كقول الله عزّ وجلّ: (أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمَّنْ يَأْتِي آمِناً يَوْمَ الْقِيَامَةِ)[36] الآية: 40".[94] 99/1–100 فكأنه قال: آ الذي يلقى في النار خيرٌ أم الذي يأتي آمناً"[154] 160/2

5 – وقال مستدلا على أن البدل يفيد التوكيد ولا يستغنى به عن المبدل منه: "وذلك قولك (رأيتُ قومَك أكثرَهم) و(رأيتُ بني زيد ثُلُثَيْهم) و(رأيتُ بني عمّك ناساً منهم) و(رأيتُ عبدَ الله شخصهَ) و(صَرفْتُ وجوهَها أوّلَها).فهذا يجيءُ على وجهينِ: على أنَّه أراد: رأيتُ أكثرَ قومك، ورأيت ثُلُثَي قومك، وصرفتُ وجوهَ أوّلِها، ولكنَّه ثَنَّى الاسمَ توكيداً، كما قال جلّ ثناؤه:

(فَسَجَدَ المَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)[155] الآية: 30، وأشباه ذلك.

فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: (يَسأَلُونَكَ عنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)[36] الآية: 217". [94] 150/1–151

فالقتال بدل من الشهر الذي يشتمل على القتال، فهو بدل اشتمال، والغرض منه التوكيد[100] ص269

6 – وقال عطفا على ما لا يحسن فيه قطع البدل عن المبدل منه، وذلك: "إذا كان البدل من الفاعل أو من المفعول الذي فيه معنى الفاعلية، وما بعد البدل مفعول به صريح، أو غير صريح"[100] ص274:

"ومثل ذلك: (صَكَكتُ الحَجَرَيْنِ أَحَدَهما بالآخَر) على أنَّه مفعول من (اصْطَكَّ الحجرانِ أحدُهما بالآخَر)، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: (وَلَوْلاَ دِفَاعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ)[36] الآية: 251".[94] 153/1

فـ(صككت الحجرين أحدَهما بالآخر) ليس فيه إلا البدل، ومثله قوله تعالى (ولولا دفاعُ...)"ويجوز الرفع لا على الاستئناف، ولكن على تأويل ما لم يسم فاعله، كأنك قلت: عجبت من أن دُفِعَ الناسُ بعضُهم ببعض".[113] 392/1

7 . وقال مستدلا على ما اختير فيه الرفع على الابتداء قطعا للبدل عن المبدل منه:

"ومما جاء في الرفع قوله تعالى: (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ)[156] الآية: 60".[94] 155/1

قال السيرافي: "ولو قال (وجوهَهم مسودةً) لجاز على البدل، والرفع أجود"[157] 49/4 وقال أبو حيان: "وقرئ (وجوهَهم مسودةً) بنصبهما، فـ(وجوهَهم) بدل بعض من كل"[98] 419/7

8 – وقال مستدلا على أن إضافة اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال غير حقيقية لأنها على معنى الانفصال، و"القصد منها التخفيف، ولذلك لا أثر لها في التعريف وإن كان المضاف إليه معرفة، ولذلك يبقى اسم الفاعل نكرة توصف به النكرات، ويقع مواقعها"[100] ص85:

"وليس يغيِّر كَفُّ التنوين إذا حذفَته مستخِفاً شيئاً من المعنى ولا يَجعلُه معرفةً، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ:

أ – (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ)[158]

ب – و (إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ)[159] الآية: 27

ج – و (لَوْ تَرَى إِذِ المُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُسِهِم)[160]الآية: 12

د – و (غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ)[161]الآية: 1

هـ – فالمعنى معنى (وَلاَ آمِّينَ البَيْتَ الحَرَامِ)[161]الآية: 2

ويَزيدُ هذا عندك بياناً قولُه تعالى جَدُّه:

و – (هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ)[161]الآية: 95

ز – و (عَارِضٌ مُمْطِرُنَا)[59]الآية: 24

فلو لم يكن هذا في معنى النَّكرة والتنوين لم توصَفْ به النّكرةُ.

وستراه مفصَّلاً أيضاً في بابه مع غير هذا من الحجج إن شاء الله[94]1/166

وعبارة سيبويه الأخيرة دليل على أن ما يذكره من آيات قرآنية هي حجج على ما ينص عليه من أحكام نحوية.

9 – وقال مستدلا على جواز العطف على المجرور باسم الفاعل إذا كان للماضي على المعنى كجواز عطفه على اللفظ: "والنصبُ في الفصل أَقوى إذا قلت (هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً)، وكلَّما طال الكلامُ كان أَقوى، وذلك أَنّكَ لا تَفصل بين الجارّ وبين ما يَعْملُ فيه، فكذلك صار هذا أَقوى.فمن ذلك قوله جلّ ثناؤه: (وَجاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً والشّمسَ والْقَمَرَ حُسْبَاناً)[126]الآية: 96".[94]1/174

"يعني: أنه فصل بين الليل وبين الشمس بـ(سكنا) فقوي النصب، [ولو] كان: جاعلُ الليلِ والشمسِ والقمرِ، لكان الجر أقوى".[157]4/68 ذلك أن العامل في الشمس هو العامل في الليل، والجار والمجرور كشيء واحد، فحكمه أن يكون إلى جنبه ويتصل به، فلما فصلت بينهما بغيرهما بعد من الجار، فقوي النصب فيه بعض القوة، وهو معنى قول سيبويه: "فإنك لا تفصل بين الجار وما يعمل فيه".[157]4/67

وقال الرماني: "لأن النصب يعمل فيما تباعد عنه، والجار لا يعمل إلا فيما يليه، فمن هنا حسن النصب مع الفصل، وازداد حسنا بتطاول ما بين الاسم والجار على هذا المقتضى".[113]2/423

10 . وقال مستدلا على جواز إضافة اسم الفاعل إلى المفعول وعدم جواز الفصل بين المتضايفين به: "فإِذا نوّنتَ فقلت (هذا مُعْطٍ زيداً درهماً) لا تبال أَيَّهما قدّمتَ لأنَّه يَعمَلُ عَمَلَ الفعل.وإِن لم تنوَّن لم يجز (هذا مُعْطِى درهماً زيدٍ) لأنك لا تَفصل بين الجارّ والمجرور، لأنه داخلٌ في الاسم فإِذا نوّنتَ انفَصَل كانفصاله في الفعل، فلا يجوز إلاّ في قوله (هذا مُعْطِى درهمٍ زيداً) كما قال تعالى جدُّه (فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ)[69] الآية: 47".[94]1/175

وهذا يعني أن سيبويه لا يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الذي هو معمول المضاف، وهي المسألة التي اتخذ منها بعضهم حجة على طعن سيبويه في قراءة ابن عامر بطريقة خفية، مع أن سيبويه لم يذكر قراءة ابن عامر، وليس هناك دليل على علمه بها، "ولو بلغته لذكرها وخرجها على وجه من وجوه العربية على عادته ومنهجه العام في كتابه".[141]ص469

11 – وقال في الإسناد العقلي أو المجاز بالحذف: "ومثلُ ما أُجْرِيَ مُجرى هذا في سَعة الكلام والاستخفافِ قوله عزّ وجلّ: (بل مكرُ الليلِ والنهارِ)[16] الآية:33.فالليلُ والنهار لا يَمكُرانِ ولكنّ المكرَ فيهما".[94]1/176.

قال الرماني: "وأما (بل مكر الليل والنهار) فهو على وجهين: أحدهما: بل مكر أهل الليل والنهار، إلا أنه يحذف للإيجاز، والآخر: بل مكر الماكرين في الليل والنهار، ثم يسقط ذلك الكلام رأسا، ويجعل هذا في موضعه، فيقال (بل مكر الليل والنهار)، على طريق أن الليل والنهار كليهما يمكران، لكثرة ما يقع فيهما من المكر".[113] 489/2

12 – وقال في (هذا باب الصفة المشبَّهة بالفاعل فيما عَمِلتْ فيه): "فإذا ثنَّيتَ أو جمعت فأَثبتَّ النون فليس إلاّ النصبُ، وذلك قولهم: (هم الطّيبون الأَخبارَ) و(هما الحسنانِ الوُجوهَ) ومن ذلك قوله تعالى: (قُلْ هلْ نُنَبِّئُكُمْ بالأَخْسَرِينَ أَعمَالاً)[162] الآية: 103".[94] 201/1 فاستدل على أن الصفة المشبهة مثناة ومجموعة إذا اتصلت بأداة التعريف وثبتت النون انتصب المفعول على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة، كما في المثالين، وعلى التمييز إن كان نكرة، كما في الآية[100] ص109

13 – وقال مستدلا على مجيء اللفظ بصيغة الإفراد يراد به الجمع، إذا كان في الكلام قرينة تزيل اللبس: " ومما جاء في الشَّعر على لفظ الواحد يراد به الجميعُ:

كُلُوا في بَعْضِ بَطنِكُمُ تَعِفُّوا *** فإنّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى: "فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً"[163] الآية: 4، وقَرِرْنَا به عَيْناً، وإن شئت قلت (أَعْيُناً) و(أَنفُساً)كما قلت (ثلاثمائةٍ) و(ثلاثِ مِئِينَ) و(مِئاتٍ) ولم يُدْخِلوا الألفَ واللام كما لم يُدْخلوا في (امتَلأْتُ ماءً)"[94] 210/1

فقوله (طبن) و(قررن) قرينة دالة على أن نفسا وعينا يراد بها الجمع، وهو الأصل كما أن ثلاث مئات ومئين هو الأصل، استغني عنه بثلاثمائة لخفته.[113] 483/2

14 – وقال في (هذا باب استعمال الفعل في اللَّفظ لا في المعنى لاتِّساعِهم في الكلام والإيجاز والاختصار): "ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ:

أ – قوله تعالى جدّه: "واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها"[164] الآية: 82.

إنّما يريد أهلَ القريةِ فاختصرَ، وعَملَ الفعلُ في القرية كما كان عاملاً في الأَهْل لو كان ها هنا.

ب – ومثله: "بل مكر الليل والنهار"[116] الآية: 33، وإنّما المعنى بل مَكْرُكُم في الليل والنهار.

ج – وقال عزّ وجلّ: "ولكنَّ البرَّ مَن آمن بالله"[36] الآية: 177، وإنّما هو ولكنّ البِرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخِر.

د – ومثله في الاتّساع قولُه عزّ وجلّ: "وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسمَعُ إلاَّ دُعَاءً ونِدَاءً"[36] الآية: 171.

فلم يشبَّهوا بما يَنْعِقُ، وإنَّما شُبّهوا بالمنعوق به، وإنَّما المعنى: مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعِق والمنعوقِ به الذي لا يَسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى.[94] 212/1

15 – وقال في (هذا باب مالا يَعْمَلُ فيه ما قبله من الفعل الذي يتَعدى إلى المفعول ولا غيره) مستدلا على تعليق الفعل عن العمل بالاستفهام لأن له صدر الكلام "ومثل ذلك:

أ – قوله عزّ وجلّ: (لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا) [162] الآية: 12

ب – وقوله تعالى: (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) [162] الآية: 19". [94]236/1

16 – وقال عطفا على ما سبق في التعليق بلام الابتداء:

أ – "ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: "وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ" [36] الآية: 102.

ولو لم تَستفهم ولم تُدْخِلْ لام الابتداء لأَعملتَ (علمتُ) كما تُعْمِل (عرفتُ) و(رأيتُ) وذلك قولك: (قد علمتُ زيداً خيراً منك)، كما قال تعالى جدُّه:

ب – "وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ الَّذِينَ اعْتَدَوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ" [36] الآية: 65.

ج – وكما قال جلَّ ثناؤه: "لاَ تَعْلَمُونَهُمْ اللهُ يَعْلَمُهُمْ" [165] الآية: 60، كقولك: لا تَعرِفونهم اللهُ يَعرِفُهم.

د – وقال سبحانه: "وَاللهُ يَعْلَمُ المُفْسِدَ مِنَ المُصْلِحِ" [36] الآية: 220. [94]236/1

قال السيرافي: "ثم استدل على جواز إعمال (علمت) عمل (عرفت) بما ذكر من الآيات" [157] 231/4

وفي قوله هذا تأكيد لما قلناه سابقا من أن شواهد القرآن عند سيبويه حجج يستدل بها على الأحكام النحوية وإن كان يأتي بها في سياق التمثيل أو التنظير.

17 – وقال: "وإنَّما جاز هذا فيه مع الاستفهام لأنَّه في المعنى مستفهَم عنه كما جاز لك أن تقول: إنَّ زيداً فيها وعمرٌو.ومثله: " أنَّ الله بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ" [153] الآية: 3، فابتدأ لأنَّ معنى الحديث حينَ قال: إنّ زيداً منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، ولكنّه أَكَّدَ بـ(إنَّ) كما أَكَّدَ فأَظهرَ (زيداً) وأَضمره، والرفع قول يونس" [94]238/1

قال الرماني: "وقوله عز وجل (أنَّ الله بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) شاهدٌ في جواز الرفع إذا قلت: (قد عرفتُ: زيدٌ أبو مَنْ هو) فشاهد الرفع هذا، لأن الأول في معنى (اللهُ بريءٌ من المشركين) فحمل الثاني (وهو كلمة: ورسولُه) على المعنى فرفع، وكذلك (زيدٌ) في معنى المستفهم عنه فحمل على المعنى فرفع" [113]525/2

18 – وقال في (هذا باب متصرَّف رُوَيْدَ): "وحدّثنا من لا نَتَهِمُ أنه سمع من العرب من يقول(رُوَيْدَ نفسِه) جعَله مصدراً كقوله: (فَضَرْبَ الرِّقَابِ) [166] الآية: 4. [94]245/1

فاستدل على أن رويد في قول العرب (رويد نفسه) مصدر وليس اسم فعل أمر بإضافته، كما أن (ضَرْبَ) في الآية مصدر بإضافته، لأن اسم الفعل لا يضاف من أجل أنه يجري مجرى الصوت، فلا يتصرف تصرف الأسماء في الإضافة والإفراد، لأن الإضافة تخرجه إلى تمكن الاسم، وليس له ذلك، وإنما جاز فيه ذلك لأن أصله اقتضى ذلك، إذ أصل أصله المصدر" [113]534/2 يعني أن اسم الفعل (رويد) أصله أَرْوِدْ، وأرود من المصدر إرواد.

19 – وقال في (هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ) مستدلا على أن (كان) تامة: "ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) [36] الآية: 280". [94]260/1

قال في البحر: " قرأ الجمهور: ذو عسرة، على أنَّ (كان) تامة، وهو قول سيبويه، وأبي علي، وإن وقع غريم من غرمائكم ذو عسرة، وأجاز بعض الكوفيين أن تكون (كان) ناقصة "[98] 716/2

20 – وقال في نفس الباب: "فليس قولُه (فإنْ جزعاً) كقوله (إنْ حقّاً وإنْ كذباً) ولكنّه على قوله تعالى: (فإمَّا مَنًّا بعدُ وإمَّا فداءً)[16] الآية: 4".[94] 267/1 فحمل (إنْ) في بيت دريد بن الصمة:

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْهَا *** فَإِنْ جَزَعاً وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرِ

على أنها (إمَّا) التي للتخيير كما في الآية الكريمة، ولكن حذفت منها (ما)، وليست (إنْ) التي للجزاء، "من أجل أنه لو كان على (إنْ) التي للجزاء لكان من غير جواب، إذ الفاء تستأنف ما بعدها، ولا يكون ما قبلها في معنى الجواب".[113] 566/2.

2. 2. 4. 2. تصديق ذلك

وهكذا يمضي سيبويه في التمثيل للأحكام النحوية والتنظير بآيات القرآن الكريم معتبرا لها حججا يستدل بها كلما وجد فيها الدليل المطابق، وبذلك بين أن القرآن حجة وأي حجة، ولا يمكن سرد كل آيات القرآن التي استدل بها، وفيما قدمناه منها مقنع، ولكن لا بأس أن نذكر منها ما ساقه سيبويه بلفظ (وتصديق ذلك قوله عز وجل) فإنه:

1 – قال مستدلا على أن الجملة التي قد عمل بعضها في بعض بعد فعل (القول) محكية بلفظها: "واعلم أنّ (قلتُ) إنّما وقعتْ في كلام العرب على أن يُحْكى بها، وإنما تَحْكِي بعد القول ما كان كلاماً لا قولا، نحو: قلتُ زيدٌ منطلقٌ، لأنه يَحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل (قلت).وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه.وتقول: قال زيدٌ إنّ عمراً خيرُ الناس.

وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: (وَإِذْ قَالَتِ المَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ)[27] الآية: 42 ولولا ذلك لقال: أَنّ اللهَ".[94] 122/1

وعلق السيرافي قائلا: "فلما قال تعالى (وإذ قالت الملائكة إن الله...) علمنا أن القول لم يعمل فيها، وأن الجملة حكيت على لفظها قبل أن يدخل القول، ولو عمل القول لقال (أَنَّ)".[154] 239/3 لأن (أَنَّ) إنما تكسر إذا وقعت مبتدأة، ولم يعمل فيها ما قبلها.

2 – وقال مستدلا على جواز القطع والإبدال – بحسب التقدير والإعراب – إذا جاء الظرف بعد البدل من مفعول (رأى) و(جعل): "ومثل هذا (طرحتُ المتاعَ بعضَه على بعضٍ)، لأن معناه (أَسقطتُ) فأُجرى مُجراه وإن لم يكن من لفظه فاعلٌ.

وتصديقُ ذلك قولُه عزّ وجلّ: (وَيَجْعَلُ الخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ)[16] الآية: 37 ".[94] 157/1 فإن عُدَّ في موضع الحال كان الوجه البدل، وإن جعل في موضع المفعول الثاني فالأحسن القطع والرفع، لأنه يصح أن يكون خبرا للبدل"[100] ص273

3 – وقال مستدلا على جواز دخول نون التوكيد على فعل الشرط المسبوق بـ(ما) التوكيدية تشبيها لها بـ(لام) اليمين: "فأما (اللام) فهي لازمةٌ في اليمين، فشبهوا (ما) هذه إذا جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه (اللام) التي جاءت لإثبات (النون).فمن ذلك قولك (إمَّا تأتيَني آتك وأيُّهم ما يقولنَّ ذاك تجزه).وتصديق ذلك قوله عز وجل: {وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ}[167]الآية: 28، وقال عز وجل: {فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً}[168]الآية: 26."[94]515/3 "إلا أن اللام تلزمها النون، وأنت مخير في المجازاة"[97]250/4

4 – وقال: "ومما يدغم إذا كان الحرفان من مُخرج واحد، وإذا تقارب المُخرجان قولهم: يَطَّوَّعُونَ في يَتَطَوَّعُونَ، ويَذَّكَّرُونَ في يَتَذَكَّرُونَ، ويَسَّمَّعُونَ في يَتَسَمَّعُونَ، والإدغام في هذا أقوى، إذ كان يكون في الانفصال، والبيان فيهما عربيٌ حسن، لأنهما متحركان، كما حسن ذلك في يَخْتَصِمُونَ ويَهْتَدُونَ.

وتصديق الإدغام قوله تعالى: {يَطَّيَّرُوا بموسى}[132]الآية: 131 و {يَذَّكَّرُونَ}[169] ".[94]474/4–475

فاستدل بالآيتين على قوة إدغام التاء في الحرف الذي بعدها – وهو فاء الفعل – إذا كان أحد الحروف الاثني عشر كالطاء والذال وكان الفعل مستقبلا[97]449/5

5 – وقال في إدغام التاء إذا كان الفعل ماضيا كقولك في (تَطَوَّعَ: اِطَّوَّعَ، وفي تَذَكَّرَ اِذَّكَّرَ): "وتصديق ذلك قوله عز وجل: {فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا} [36] الآية: 72 يريد: فتدارأتم، {وازَّيَّنَتْ} [170] الآية: 24، إنما هي تزينت، وتقول في المصدر: ازَّيُّناً وادَّاراً، ومن ذلك قوله عز وجل: {اطَّيَّرْنَا بك}[37]الآية: 47".[94]475/4

قال السيرافي شارحا:

"وإذا كان في الماضي وآثروا إدغامه احتاجوا إلى تسكين التاء وإدغامه وإذا سكنوا التاء لم يكن بد من ألف الوصل...وكذلك يجوز الإدغام في مصدر هذين الفعلين إذا كان (بعد) التاء أحد الحروف التي تدغم التاء فيها".[97]449/5

6 – وقال في ما كان على تفاعل أو تفعل فلحقته تاء أخرى للمخاطب أو للمؤنثة: "فإن التقت التاءان في (تَتَكَلَّمُونَ) و(تَتَتَرَّسُونَ) فأنت بالخيار إن شئت أثبتهما وإن شئت حذفت إحداهما.

وتصديق ذلك قوله عز وجل: {تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمْ المَلاَئِكَةُ} [35]الآية: 30، و{تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ المَضَاجِعِ}[160]الآية: 16. وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: {تَنَزَّلُ المَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا}[171]الآية:4، وقوله: {وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ المَوْتَ}[27] الآية:143.

وكانت الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى: {فَادَّارَأْتُمْ} [36] الآية: 72 و{ازَّيَّنَتْ}[170]الآية:24.وهي التي يفعل بها ذلك في يَذَّكَّرُونَ، فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هنا"[94]476/4

قال السيرافي: "قال سيبويه محتجا لأن المحذوفة هي الثانية، قال: وإنما كانت الثانية أولى بالحذف، لأنها التي تسكن فتدغم في ازينت وادرارأتم، لأنها أسكنت وأدغمت، وكذلك في تسمعون وتطير للمخاطب، والمؤنثة الغائبة تدغم التاء الثانية، وتسلم الأولى، فلما كان الاعتلال يلحقها دون الأولى كان الحذف لها دون الأولى، لأن الحذف كالاعتلال". [97] 450/5

2. 2. 4. 3. المشكل من القرآن:

هذا إذن منهج سيبويه في الاستدلال بالقرآن على أنه الحجة البالغة ما وجد إلى ذلك سبيلا[172] ، ولكن مع ذلك ففي القرآن آيات مشكلة من حيث الدلالة أو الإعراب، لأن القرآن بليغ إلى درجة الإعجاز، وقد يغيب عن النحارير أسرار تركيب بعض آياته، ولذلك أخذ سيبويه على نفسه أن يقف عند الآيات المشكلة لتوجيهها أو لعرضها على شيوخه وخاصة الخليل ليسألهم عنها، ومن ذلك أنه:

1 – قال في باب الاشتغال: "وأما قوله عزَّ وجلّ: (يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)[27]الآية: 154 فإنما وَجَّهوه على أنه يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفةٌ في هذه الحال فإنَّما جَعَلَه وقتاً، ولم يُرِدْ أن يجعلها واوَ عطفٍ، وإنما هي واوُ الابتداء".[94]1/90 فوجَّه الرفع الواجب في الاسم المشغول عنه الفعل في الآية بأن الواو التي سبقته هي واو الحال لا واو العطف، وواو الحال يستأنف ما بعدها، ولذلك يسميها سيبويه واو الابتداء.

وإلا فالموضع بادي الرأي موضع نصب، لأن عطف الجملة الفعلية على مثلها أولى لولا هذا المعنى الذي حمل عليه سيبويه الآية.

2 – وقال في (هذا باب الأمر والنهي): "وأمّا قوله عزّ وجلّ: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ)[173]الآية: 2 وقوله تعال: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)[16]الآية: 38، فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: (مَثَلُ الجَنَّة الَّتِي وُعِدَ المُتَّقُون)[166]الآية: 15 ثمَّ قال بَعْدُ: (فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ)، فيها كذا وكذا.

فإنما وُضِعَ المَثَلُ للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديثَ، فكأَنه قال: ومن القَصَص مَثَلُ الجنّة، أو مما يُقَصُّ عليكم مَثَلُ الجنّة، فهو محمول على هذا الإِضمارِ ونحوِه.والله تعالى أعلم.

وكذلك: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي)، كأنه لمّا قال جلّ ثناؤُه: (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا)[73]الآية: 1، قال: في الفرائِض الزَّانِيَةُ والزَّانِي أو الزانيةُ والزانِي في الفرائض، ثم قال: فاجْلِدُوا، فجاءَ بالفعل بعد أن مَضَى فيهما الرفعُ، كما قال:

* * *   وقائلِةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهم   * * *

فجاء بالفعل بعد أنْ عَمل فيه المضمَر.

وكذلك: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) كأنه قال: و فيما فرضَ اللهُ عليكم السارقُ والسارقةُ، أو السَّارق والسارقة فيما فرض عليكم، فإنَّما دخلت هذه الأسماءُ بعد قصَص وأحاديثَ. ويحمل على نحوٍ من هذا ومثلِ ذلك: (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا)[16]الآية: 16.

وقد يَجْرِى هذا في زيدٍ وعمرو على هذا الحدّ إذا كنتَ تُخبِرُ بأشياء أو تُوصِي، ثم تقول: زيدٌ، أي: زيدٌ فيمن أُوصِي به، فأَحْسِنْ إليه وأَكرْمْه"[94]1/142–144 وإنما تعرض سيبويه لهذه الآيات لأن الاسم المشغول عنه الفعل فيها جاء مرفوعا، والرفع جائز، ولكن النصب على رأي سيبويه هنا أحسن، وذلك قوله: "وإنَّما كان الوجهُ في الأمر والنَّهى النصبَ، لأنّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل، وهو فيه أوجب"[94]1/144

قال الرماني مبينا وجه كون النصب في النهي والأمر –في باب الاشتغال– هما الاختيار وحد الكلام: "لأنهما لا يكونان إلا بالفعل، فاقتضاؤهما للفعل أشد من اقتضاء الاستفهام، إذ كان الاستفهام قد يخلو من الفعل، ولا يخلو الأمر والنهي من الفعل".ثم قال: "ولا يجوز إدخال الفاء مع رفع الاسم، لأنه يصير بمنزلة (زيدٌ فقائمٌ)، ويجوز إدخالها مع نصب الاسم في قولك (زيداً فاضربه) لأنه بمنزلة (ائت زيداً فاضربه)".[113] 374/1

ولهذا وجَّه سيبويه الرفع على أن الاسم المرفوع مبتدأ حذف خبره، لا أن الأمر في موضع الخبر، وقال: "وقد قرأَ أُناسٌ (والسَّارقَ والسَّارقةَ) و(الزانيَة والزانِيَ) وهو في العربيّة على ما ذكرت لك من القوَّة.ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلاّ القراءةَ بالرفع".[94] 144/1 والعامة هم جمهور القراء، قال أبو حيان: "وقرأ عيسى بن عمر بالنصب، وفضلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر، لأن (زيداً فاضربه) أحسن من (زيدٌ فاضربه)".[98] 252/4

3 – وقال في (هذا باب حروفٍ أُجريتْ مُجرى حروف الاستفهام وحروفِ الأمر والنهى): " فأما قوله عزّ وجلّ: (إِنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[159] الآية: 49 فإنّما هو على قوله (زيداً ضربتُه) وهو عربيٌّ كثير".[94] 148/1

وسر المسألة أن الوجه في (زيدٌ لقيته) رفع الاسم المشغول عنه الفعل على الابتداء، لأنه لا شيء يدعو إلى نصبه، فإذا دخل عليه حرف تحقيق مثل (إني زيدٌ لقيته) فإنه يبقى على رفعه، لأن حرف التحقيق لا ينقله من معنى إلى آخر كحرف النفي، فلما جاء (كلَّ) في الآية الكريمة بالنصب "حمله سيبويه على (زيداً ضربته) وقال: هو عربي جيد، بعدما بين قبل أن الاختيار في مثله الحمل على الابتداء، وكأنه ذهب إلى أنه قد يخرج عن الأصل الذي ينبغي أن يطرد الكلام عليه للإشعار بوجه الجواز لخلاف ذلك الأصل المطرد، كما جاز (استحوذ) على خلاف ما يرد عليه الباب، للإشعار بهذا المعنى، فيحسن على طريق النادر، ولا يلزم مثل ذلك على جهة المطرد".[113] 385/1

4 – وقال "وأما قوله عزّ وجلّ (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)[163] الآية: 155 فإنَّما جاء لأنه ليس لـ(مَا) معنىً سِوى ما كان قبل أن تجيءَ إلاّ التوكيدُ، فمن ثَمَّ جاز ذلك، إذْ لم تُرِدْ به أكثرَ من هذا، وكانا حرفينِ أحدُهما في الآخَر عاملٌ، ولو كان اسماً أو ظرفا أو فعلاً لم يجز".[94] 180/1

وكأن سيبويه استدرك بهذه الآية على نفسه فيما قدمه على هذه الفقرة وفيما ختمها به، من أنه لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور كما لا يجوز بين المتضايفين إلا بالظرف وفي الشعر خاصة، وأما الآية فالفصل فيها بين الجار والمجرور إنما جاز لأنه بـ(ما)، وهي لا معنى لها سوى التوكيد، بحيث لو خرجت لم يفسد المعنى الأصلي للجملة، وفي هذا قال الرماني بعد أن قسم الفصل على ثلاثة أوجه أولها: "فصل بما دخوله وخروجه بمنزلةٍ إلا بمقدار التأكيد، فهذا يجوز في الكلام والشعر لاجتماع سببين، كل واحد منهما يقتضي جوازه:

أحدهما: أن دخوله كخروجه، فكأنه لم يذكر.

والآخر: أنه لم يزُل عن مرتبة هي له إلى مرتبة ليست له".

ثم قال: "مثل قوله عز وجل (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)".[113] 331/2

5 – وقال: "وأمَّا قوله تعالى جدُّه (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)[174]الآية: 15 و(وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ)[175]الآية: 1 فإنّه لا ينبغي أن تقول إنّه دعاءٌ ههنا لأنّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيحٌ، ولكنّ العبادَ إنَّما كُلِّموا بكلامهم، وجاء القرآنُ على لغتهم وعلى ما يَعنون، فكأنَّه – واللهُ أعلمُ – قيل لهم (وَيلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ) و(وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلمُكَذِّبِينَ) أي: هؤلاءِ ممن وجب هذا القولُ لهم، لأنَّ هذا الكلامَ إنّما يقال لصاحب الشّر والهلَكةِ، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشرّ والهلكة ووجَبَ لهم هذا.

ومِثل ذلك قوله تعالى (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)[14]الآية: 44.فالعلمُ قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهَبَا أنتما في رَجائكما وطَمَعِكما ومبلغِكما من العلم، وليس لهما أكثرُ من ذا ما لم يَعْلَما.ومثله (قَاتَلَهُمُ اللهُ)[176]الآية: 4، فإنما أُجري هذا على كلام العباد وبه أُنزل القرآن"[94] 331/1

وإنما حمل سيبويه هذه الآيات على الدعاء لفظا لأن القرآن نزل بأساليب العرب، وحملها من حيث المعنى على معنى يليق به سبحانه، لأن الداعي لعجزه إنما يريد أن يوقع الله مضمون دعائه بالذي دعا عليه أو له، والله إذا قال ما ظاهره الدعاء فإنه على طريق أنه يوقعه لأنه تعالى لا يعجزه شيء.

يؤكد ذلك قول السيرافي: " قد يعبر عن بعض أفعال الله عز وجل مما جاء في القرآن وغيره بما لو حمل على حقيقة اللغة لم يجز أن يوصف بذلك"[175] 105/17]

6– وقال: "وأما قوله جل ثناؤه { وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}[32]الآية: 3 فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلَقوا، فقيل له: مَنْ ؟ فقال: بنو فلان، فقوله جل وعز {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} على هذا فيما زعم يونس".[94] 41/2

فسيبويه هنا ينقل رأي يونس على أن (الذين ظلموا) في الآية بدل من الواو في (أسروا)، لأن أسروا معطوفة على (استمعوه وهم يلعبون) حتى يكون الفاعل واحدا، لما تقرر عند النحاة أن لكل فعل فاعلا واحدا، "وهو ما يشهد عليه القرآن كله، باستثناء آيتين هما (وأسروا النجوى الذين ظلموا) و(ثم عموا وصموا كثيرٌ منهم)[161]الآية: 71 فالآيتان ورد فيهما فاعلان للفعل، وباقي الشواهد القرآنية ورد فيها فاعل للفعل الواحد".[178]ص143

فالتخريج إذن هو على الكثير الشائع في لغة القرآن ولغة العرب، وأما أن يكون (الذين ظلموا) فاعلا والواو في (أسروا) علامة الجمع لا ضمير على لغة (أكلوني البراغيث) فهو كما قال أبو حيان مما لا ينبغي لقلة هذه اللغة.[98] 238/4

7 – وأما (كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)[32]الآية: 23 و(رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ)[154]الآية: 4 و(أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ)[37]الآية: 18 فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع لما ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه كما تحدث عن الأناسي.وكذلك (فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) لأنها جعلت في طاعتها، وفى أنه لا ينبغي لأحد أن يقول (مطرنا بنوء كذا)، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئا منها، بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور، قال النابغة الجعدي:

شَرِبتُ بها والدِّيكُ يدعو صَباحَهُ *** إذا ما بنو نَعشٍ دَنَوْا فتَصَوَّبُوا

فجاز هذا حيث صارت هذه الأشياء عندهم تؤمر، وتطيع، وتفهم الكلام، وتعبد، بمنزلة الآدميين[94] 47/2

فهنا نرى سيبويه يعلل مجيء ما لا يعقل مجموعا جمع ما يعقل، ويفسر ذلك بأنها لما صارت هذه الأشياء عندهم تؤمر وتطيع وتفهم وتعبد بمنزلة الآدميين، "وهذا سائغ في كلام العرب وهو أنْ يعطى الشيء حكم الشيء للاشتراك في وصف ما، وإن كان ذلك الوصف أصله أن يخص أحدهما[98] 238/6

8 – وقال في العطف على اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر: "وأما قوله عز وجل: "والصابئون[16] الآية: 69، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله: "والصابئون"، بعدما مضى الخبر.وقال الشاعر [بشر بن أبى خازم]:

وإلاّ فاعْلَموا أنّا وأنتم *** بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقَاقِ

كأنه قال بغاة ما بقينا وأنتم[94] 155/2

فالآية كما في المصحف:(إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) وعلى ما أراد سيبويه (إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك) وجاء بنظير الشعر على أن فيه تقديما وتأخيرا، وكأن الشاعر قال: وإلا فاعلموا أنا بغاة ما بقينا في شقاق، وأنتم[94] 156/2، هـ:2

2. 2. 4. 4. ومما سأل عنه الخليل قوله:

1 – "وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله {وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ}[15] الآية: 82 وعن قوله تعالى جده {وَيْكَأَنَّ اللهَ}[15] فزعم أنها (وَيْ) مفصولة من (كأنَّ) والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نبهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا، والله تعالى أعلم.وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله. وقال [القرشي وهو] زيد بن عمرو بن نفيل:

سَالَتَانِي الطّلاقَ أنْ رَأَتَاني *** قَلَّ مالي قد جِئتُمانى بِنُكْرِ

وَيْ كأَنْ مَنْ يَكُنْ له نَشَبٌ يُحْبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[94] 154/2

والدليل على أن مسألة (ويكأن) مشكلة هو اختلاف النحاة فيها، فقد ذكر السيرافي فيها ثلاثة أقوال، [97] 481/2 وأوصل الدكتور أحمد توفيق سوداني مذاهب النحاة فيها إلى خمسة، فضلا عن قول المفسرين الذي حكاه سيبويه عنهم[179] ص153

فعلى مذهب الخليل وسيبويه فإنَّ (وَيْ) اسم فعل مضارع بمعنى (أعجب) "والكاف حرف تعليل بمعنى اللام، ولهذا فتحت (أنَّ)، فلا حذف على هذا في الآية الكريمة بعد (وَيْ) إذ المعنى حينئذ كالآتي: تعجب لأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر..وتعجب لأنه لا يفلح الكافرون[179] ص155

2 – "وسألته عن (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)[16] الآية: 63 فقال هذا واجبٌ، وهو تنبيهٌ، كأنك قلت: أتسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا، وإنما خالف الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى، يعني أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان، تقول (ما أتيتني قط فتحدثَني إلا بالشر) فقد نقضت نفي الإتيان وزعمت أنه قد كان[94] 40/3

فسؤال سيبويه عن سبب مجيء الفعل المضارع (تصبح) مرفوعا ولم يأت منصوبا جوابا للاستفهام، فكأن الخليل قال: "لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض، لأن معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك: ألم تر أني أنعمت عليك فتشكر، إن نصبته فأنت ناف لشكره شاك تفريطه، وإن رفعته فأنت مثبت للشكر"[98] 531/7

3 – وقال في قيام (إذا) مقام الفاء في ربط جواب الشرط: "وسألت الخليل عن قوله جل وعز (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)[34] 36 فقال: هذا كلام معلقٌ بالكلام الأول، كما كانت الفاء معلقةً بالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع (قَنَطُوا) كما كان الجواب بالفاء في موضع (الفعل).

قال: ونظير ذلك قوله {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ}[12] الآية: 193 بمنزلة (أم صمتم) ، ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأةً كما أن الفاء لا تجيء مبتدأةً"[94] 63/3

فكما أن الفاء تربط جواب الشرط بفعل الشرط كذلك (إذا)، وكما أن الجواب بالفاء يكون في موضع الفعل، كذلك يكون الجواب بـ(إذا) في موضع (قنطوا)، ونظير ذلك مجيء (أم أنتم صامتون) موضع (أم صمتم)، واستدل سيبويه على مماثلة (إذا) لـ(الفاء) الرابطة بأنها لا يبتدأ بها الكلام، وأنها تأتي للتعقيب.

4 . وقال في العطف على جواب الشرط: "وسألته عن قوله جل وعز (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)[22] الآية: 68–69 ؟ فقال: هذا كالأول لأن مضاعفة العذاب هو لقي الآثام.ومثل ذلك من الكلام (إن تأتنا نحسنْ إليك نعطِك ونحملْك) تفسر الإحسان بشيء هو هو وتجعل الآخر بدلاً من الأول".[94] 87/3

ويقصد الخليل أن المضارع إذا جاء مجزوما بعد فعل الشرط أو جوابه دون أن يسبق بأحد حروف العطف فهو بدل، وهو هنا بدل كل من كل، واستدل على ذلك بأن مضاعفة العذاب هو لقي الآثام، وأتى على ذلك بنظير من الكلام للإيضاح[100] ص562

5 – وقال: "وسألته عن قوله عز وجل (قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)[16] الآية 64؟ فقال: (تأمروني) كقولك (هو يقولُ ذاك بلغني) فـ(بلغني) لغوٌ، فكذلك (تأمروني) كأنه قال: فيما تأمروني، كأنه قال: فيما بلغني، وإن شئت كان بمنزلة:

* * * (أَلا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحضُرُ الوَغَى)".[94] 100/3 * * *

فخرّج الخليل الآية تخريجين أولهما أجود، وذلك بنصب (غيرَ) بـ(أعبد)، و(تأمروني) غير عامل، بل ملغى، مثل إلغاء (بلغني) في قول القائل (هو يقولُ ذاك، بلغني)، وثانيهما ضعيف، "لأنه يؤدي إلى أن يقدر (أعبد) بمعنى (عابداً غيرَ الله)، وفيه فساد"[97] 305/3.

وإنما أدى حمله على (أحضر الوغى) إلى الفساد لأنَّ (أحضرُ الوغى) تقديره (أنْ أحضرَ) وهو بتقدير مصدر، فلما رفعت (أنْ) صار مرفوعا وبتقدير اسم فاعل، أي (حاضر الوغى)[97] 304/3.

6 – وقال: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل (فأصَّدَّقَ وأَكُنْ من الصالحين)[176] الآية: 10، فقال هذا كقول زهير:

بَدا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضى *** ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله (الباء) فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول (الباء)، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا (فاء) فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا".[94] 100/3

فخرَّج الخليل الآية بالحمل على المعنى كما خرَّج البيت الذي نظَّر به بالحمل على التوهم، غير أن السيرافي اعترض على هذا التنظير بأن حمل (أكنْ) المجزوم على موضع (أصدقَ) الذي هو الجزم جيد مستحسن، لأن الأصل في جواب (لولا أخرتني) أن يكون بغير الفاء، وعطف (أكنْ) على موضع الفاء لم يغير (لولا أخرتني) عن لفظه، بينما الحمل على التوهم في البيت قبيح جدا، "لأنه لا خافض قبل (سابقٍ) ولا مخفوض يعطف عليه، ولا شيء موضعه خفض، لأن الباء إذا أتي بها فموضعها نصب، فإذا حذفت ونصب الاسم بعدها، فقد وقع الاسم المنصوب موقعه، ولا موضع لغير النصب"[97] 308/3.

7 – وقال: "وأما قوله جَلَّ وعزّ: "بلى قادرين"[18] الآية: 4، فهو على الفعل الذي أُظهر، كأنّه قال: بَلَى نَجمعُها قادرينَ. حدّثنا بذلك يونسُ"[94] 346/1.

ذكر هذا سيبويه في (هذا باب ما أجري من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل)"فأحوج إلى تقدير فعل – ناصب – ليس من لفظه مما شاهده من حاله"[97] 233/2، ولكنه خرج الآية على أن الناصب فعل سبق ذكره وهو ظاهر لا مقدر.قال الرماني: "حمله على (نجمع) لأنه موجود في قوله عز وجل (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ)[18] الآية: 3 وهو مذهب يونس، ولم يحمله على (بلى نقدر) لأن الموجود أولى به من المقدر، إذا صح المعنى وحسن"[113] 697/2

2. 2. 4. 5. النوع الثاني مما يحتج به: ما فيه وجهان إعرابيان:

1 – قال سيبويه في (هذا باب ما يكون المصدرُ فيه توكيداً لنفسه نصباً): "فأمّا المضاف:

أ – فقول الله تبارك وتعالى: (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ)[37] الآية 88.

ب – وقال الله تبارك وتعالى: (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ، بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ، وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ)[34] الآية: 4–5.

ج – وقال جلّ وعزّ: (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ)[160]الآية: 7.

د – وقال جل ثناؤه: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)[162]24.

هـ – ومن ذلك: اللهُ أكبرُ دَعْوةَ الحَقِّ.

لأنَّه لمّا قال جلّ وعزّ: (مَرَّ السَّحابِ)، وقال (أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ) علم أنه خَلْقٌ وصُنعٌ ولكنَّه وكَّد وثَّبت للعباد ولما قال: (حُرِّمَتْ عليكم أمهاتُكم)[163]الآية: 23، حتّى انقَضى الكلامُ عَلم المخاطَبون أنّ هذا مكتوبٌ عليهم مثَّبت عليهم، وقال: (كِتَابَ اللهِ) توكيداً كما قال (صُنْعَ اللهِ) وكذلك (وَعْدَ اللهِ) لأنَّ الكلام الذي قبله وَعْدٌ وصُنعٌ، فكأنّه قال جلّ وعزّ: وَعْداً وصُنعاً وخَلْقاً وكِتاباً.

وكذلك (دَعْوةَ الحَقّ) لأنَّه قد عُلم أنَّ قولك (اللهُ أكبرُ) دُعاءُ الحقَّ، ولكنَّه توكيدٌ، كأَنَّه قال: دعاءً حقًّا.

و – قال رؤبة:

إنّ نِزاراً أَصبحتْ نِزارَا *** دَعْوةَ أَبْرارٍ دَعَوْا أَبْرارَا

لأنّ قولك (أصبحتْ نزاراً) بمنزلة هم على دَعوةٍ بارّة.

وقد زعم بعضُهم أنّ: (كِتَابَ اللهِ) نصب على قوله عليكم كتابَ الله.

وقال قوم: (صبغة الله) منصوبةٌ على الأمر.

وقال بعضُهم لا بل توكيداً، والصَّبغةُ الدينُ.

وقد يجوز الرفعُ فيما ذكرنا أجمعَ على أن يُضْمِرَ شيئاً هو المظهَرُ كأنَّك قلت: ذاك وعدُ اللهِ، وصبغةُ الله، أو هو دَعْوةُ الحقّ.على هذا ونحوِه رفعُه.

ح – ومن ذلك قوله جلّ وعز: (كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إلاّ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلاَغٌ) [59] الآية: 35.كأنه قال ذاك بَلاغٌ".[94]383/1 فسيبويه بعد أن بين أن الإعراب في (صنعَ اللهِ) و(كتابَ اللهِ) و(وعدَ اللهِ) و(خلقَه)

هو مصدر منصوب بفعل مضمر، وأنه مؤكد لمضمون جملة سابقة، جوز الرفع في هذه المصادر كلها فقال: "وقد يجوز الرفعُ فيما ذكرنا أجمعَ على أن يُضْمِرَ شيئاً هو المظهَرُ، كأنَّك قلت: ذاك وعدُ اللهِ، وصبغةُ الله، أو هو دَعْوةُ الحقّ.على هذا ونحوِه رفعُه"، ونظَّر لذلك بآية: (لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ) كأنه قال: ذاك بلاغ، فـ(بلاغ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (ذاك).

ويبدو أن هذا الذي أجازه سيبويه من الرفع في هذه المصادر المضافة ليس قراءة، ولكنه مما يجوز في كلام العرب، وهذا ليس شيئا خاصا بسيبويه، فالفراء مثلا كثيرا ما يذكر وجها إعرابيا في الآية على أنه مما يجوز في العربية وينص على أنه ليس بقراءة، ولذلك قال: "والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبحن عندك تشنيع مشنع بما لم يقرأه القراء مما يجوز"[99]172/1

2 – وقال في (هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح): "وسمعنا بعض العرب يقول (الحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ العَالَمِينَ)[182]الآية: 1، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية.

ومثل ذلك قول الله عز وجل (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)[163] الآية: 162، فلو كان كله رفعا كان جيداً، فأما (المؤتون) فمحمول على الابتداء.

وقال جل ثناؤه {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالمَلائِكَةِ وَالْكِتابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِى الْقُرْبَى وَالْيَتَامى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عاَهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ)[136] الآية: 177 ولو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيدا، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيداً كما ابتدأت في قوله (والْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)[94] 63/2

ففي (الحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ العَالَمِينَ) ذهب سيبويه إلى أن (رَبَّ) صفة قطعت عن الموصوف ونصبت على المدح والتعظيم بفعل محذوف لا يجوز ذكره، وهي قراءة زيد بن علي وطائفة، [98]34/1، ونظَّر لذلك بآيتين في الأولى (والمقيمين الصلاة) وفي الثانية (والصابرين) على أن كلا منهما أصله معطوف على مرفوع فقطع عن المعطوف عليه ونصب على المدح والتعظيم.

وقال في الآية الأولى: "فلو كان كله رفعا كان جيداً، فأما (المؤتون) فمحمول على الابتداء".وقال في الثانية: "ولو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيدا، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيداً كما ابتدأت في قوله {والْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)".

أي أنه يجوز في (والمقيمين) الرفع عطفا على ما قبله، ويجوز في (والصابرين) أيضا الرفع عطفا على ما قبله، والرفع على تقدير مبتدأ محذوف كما هو الحال في قوله (والمؤتون)[100] ص583

وهذا الذي أجازه سيبويه في (والمقيمين) من الرفع نسقا على الأول هو قراءة: ابن جبير وعمرو بن عبيد والجحدري وعيسى بن عمر وهارون عن أبي عمرو، وهو كذلك في مصحف ابن مسعود وقيل: ومصحف أبي.[98] 134/4

وما أجازه في (والصابرين) من الرفع عطفا على (والموفون) فهو قراءة الحسن والأعمش ويعقوب، "(والموفون) مرفوع عطفا على (من آمن) وقيل: رفعه على إضمار: وهم الموفون"[98] 139/2 وهذا دليل على أن سيبويه لم يحط بكل القراءات، وبخاصة وهي بعد لم تسبع ولم تعشر، ولم تجمع في مؤلفات متخصصة إلا النزر القليل، وإلا لكان نص كما هي عادته على أن الرفع في تلك الآيات قد قرئ به، وهو دليل أيضا على أن سيبويه كان يقعد للعربية كلها، فلذلك كان معنيا بذكر ما يجوز وما لا يجوز في العربية وليس في القرآن خاصة، ولذلك فلا يصح ما افتراه عليه بعض الدارسين المعاصرين من أنه كان يصحح ما لم يرد من القراءات إذا كان جائزا في العربية.[14] ص269

3 – وقال في (هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة): "وأما (هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ)[183] الآية: 23 فرفعه على وجهين: على شيءٌ لديَّ عتيدٌ، وعلى (هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ)[184] الآية: 72".[94] 106/2

فالوجه الأول: – أن يكون (هذا) مبتدأ، و(ما) نكرة بمعنى (شيء) خبر، و(عتيد) صفتها، و(لديَّ) ظرف متعلق بـ(عتيد)، أي: هذا شيء عتيد لدي، أي: حاضر عندي[185] 272/7

والوجه الثاني: – أن يكون (هذا بعلي شيخٌ) وهي قراءة الأعمش وابن مسعود كما في مصحفه، "وجوزوا في (شيخٌ) وفي (بعلي) أن يكونا خبرين كقولهم: هذا حلو حامض، وأن يكون (بعلي) الخبر، و(شيخٌ) خبر مبتدأ محذوف، أو بدل من (بعلي)، وأن يكون (بعلي) بدلاً أو عطف بيان، و(شيخ) الخبر"[98] 184/6

وهنا نرى سيبويه كيف خرج الآية الكريمة بإعرابين، جعل أحدهما نظير قراءة شاذة، فاعتد بها، ولم يمنعه شذوذها من عدم الاعتبار بها، لأن همه كما سبق القول التقعيد للعربية كنظام يستغرق كل النطوق التي ثبتت عن العرب أو جاءت بها القراءة القرآنية ولو لم يجز أن يقرأ أو يصلى بها.

4 – وقال في (هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا): "وأما قوله عز وجل (إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَداً)[162]الآية: 39 فقد تكون (أنا) فصلا وصفة، وكذلك (وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً)[186]20".[94]392/2

فقد أجاز سيبويه في الضميرين (أنا) في الآية الأولى، و(هو) في الآية الثانية أن يكونا للفصل أو لتوكيد الضمير قبلهما، غير أن السيرافي قال: "إنما جاز في (أنا) الصفة والفصل، لأن النون والياء في (ترني) ضمير، وقد يوصف الضمير بالضمير ويؤكد".[97] 160/3

ثم قال وكأنه يخالف سيبويه في الآية الثانية: "ولو قلت: إِنْ تَرَ زَيْداً هُوَ أقلَّ مِنْكَ مَالاً، لم يجز فيه غير الفصل".[97] لأنه يوهم أن الضمير (هو) يعود على لفظ الجلالة (الله)، وأستبعد أن يكون هذا غرض السيرافي وهو من هو، ولكن مع ذلك فقد ذكر أبو حيان في الضمير (هو) من هذه الآية الفصل والتوكيد فقال: "قرأ الجمهور: (هو خيراً وأعظم أجراً) بنصبهما واحتمل (هو) أن يكون فصلاً، وأن يكون تأكيداً لضمير النصب في (تجدوه).ولم يذكر الزمخشري والحوفي وابن عطية في إعراب (هو) إلا الفصل"[98][10]321

5 – وقال في (هذا باب الواو): "ومن النصب في هذا الباب:

أ – قوله عز وجل (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)[7][2] الآية: 142 وقد قرأها بعضهم (ويعلمِ الصابرين).

ب – وقال تعالى (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)[6][3] الآية: 42، إن شئت جعلت (وتكتموا) على النهي وإن شئت جعلته على الواو.

ج – وقال تعالى (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)[26][6]الآية:27

فالرفع على وجهين:

فأحدهما: أن يَشْرَكَ الآخرُ الأولَ.

والآخر: على قولك (دعني ولا أعودُ) أي: فإني ممن لا يعود، فإنما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لا يعود.

وأما عبد الله بن أبي إسحاق فكان ينصب هذه الآية"[94]44/3

أما قول سيبويه في الآية الأولى: "ومن النصب (...ويعلمَ الصابرين) فهي قراءة الجمهور بالنصب بإضمار (أنْ) بعد الواو التي بمعنى (مع)، وقد قرأها بعضهم أي: الحسن وابن يعمر وأبو حيوة وعمرو بن عبيد، بكسر الميم عطفا على "ولما يعلم": (ويعلمِ الصابرين)[98] 360/3

وأما قوله في الآية الثانية: "إن شئت جعلت (وتكتموا) على النهي"، أي مجزوما عطفا على (تلبسوا)، "والمعنى: النهي عن كل واحد من الفعلين، كما قالوا: لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ، بالجزم نهياً عن كل واحد من الفعلين"، [98]290/1، وقوله: "وإن شئت جعلته على الواو"، أي: "منصوبا على إضمار (أنْ)، كما قالوا: لا تأكلِ السمك، وتشربَ اللبنَ) "ومعناه النهي عن الجمع بينهما، ويكون بالمفهوم يدل على جواز الالتباس بواحد منهما، وذلك منهي عنه، فلذلك رجح الجزم[98]

وأما قوله في الآية الثالثة: "فالرفع على وجهين: "أن يشرك الآخر الأول" أي أن يعطف (ولا نكذبُ) و(نكونُ) على (نردُّ) فيكون الرَّدُّ وعدمُ التكذيبِ والكونُ مؤمنينَ أشياءَ متمناة كلها، على أن التمني خبر، ولذلك صح تكذيبهم فيما تمنوه، أو: "على قولك: دعني ولا أعود" أي على الاستئناف، كأنه قال: ونحنُ لا نكذبُ بآيات ربنا، ونكونُ من المؤمنين، فلا يكون هذان الأخيران مما تمنوه وإنما مما أخبروا بهما، وعليه كذبهم الله عز وجل، وسياق الآية كما في المصحف: (وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآَيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، بَلْ بَدَا لَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ)[26] الآية: 28

وقول سيبويه: "وأما عبد الله بن أبي إسحاق فكان ينصب هذه الآية" فالحق أن هذه قراءة ابن عامر وحمزة وحفص من السبعة، وقرأ البقية بالرفع، وهي القراءة التي اشتغل سيبويه ببيان وجهي الرفع فيها[98] 474/4

2. 3. الاستدلال بالقراءات

2. 3. 1. القراءات وشروطها

"القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما".[40] 318/1

فالقراءات إذن هي: " كيفيات في أداء القرآن صوتا، وبنية أي تصريفا، وتركيبا أي إعرابا، وهي انعكاس للغات العرب التي كانت تميز بعضهم عن بعض".

وشروط القراءة الصحيحة هي كما قال ابن الجزري: " كل قراءة:

أ – وافقت العربية ولو بوجه.

ب – ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

ج – وصح سندها.

فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها.بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها.سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين.ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة.سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم.هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف[187] 9/1

وموقف النحاة من القراءات هو كما قال الحافظ السيوطي:

" كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذا.وقد أطبق الناس علي الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته,يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه[188]ص75

وقد حدث أن اعترض بعض النحويين على بعض القراءات مع إجماعهم على أن القراءة كما قال سيبويه سنة، ومرد ذلك في غالب الأحيان إلى تعارض موهوم بين القراءة والقاعدة التي يكون النحوي قد قررها، ولذلك وجد في النحويين من عمل على توجيه القراءات وتخريجها بما يخول لها الصحة ولو على وجه من وجوه العربية.

وهذه الشروط التي هي أركان القراءة الصحيحة المقبولة أشار إليها سيبويه في كتابه بما يطابق بعض ما قال ابن الجزري، بل الحق أن سيبويه أقدم من ابن الجزري وأقعد منه في علوم العربية وفي المعرفة بمصادرها، وقد يعتبر كلامه أول كلام مكتوب في شروط القراءة الصحيحة المعتبرة.

فسيبويه نص في أربعة مواضع على اعتبار المصحف في قبول القراءة وردها:

الأول: – قوله في (هذا باب ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيرُ إلى أصله): "ومثلُ ذلك قوله عزّ وجلّ: (مَا هَذَا بَشَراً) في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يَرْفعونها، إلاَّ من دَرى كيف هي في المصحف".[94] 59/1

الثاني: – قوله في (هذا باب إذن): "وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف (وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً) وسمعنا بعض العرب قرأها فقال (وإذن لا يلبثوا)"[94] 13/3

الثالث: – قوله في (هذا باب الفاء): "وتقول ود لو تأتيه فتحدثه والرفع جيد على معنى التمني ومثله قوله عز وجل (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) وزعم هارون أنها في بعض المصاحف (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا)[94] 36/3

الرابع: – قوله في (هذا باب آخر أنَّ فيه مخففة): "ونظير ذلك قوله عز وجل (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) وقوله (أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً} وقال أيضاً (لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أَنْ لاَ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ) وزعموا أنها في مصحف أبيٍ (أَنَّهُمْ لاَ يَقْدِرُونَ)[94] 166/3

ونص على أن القراءة إذا ثبتت من رواية الجماعة ويسميهم العامة لا تخالف، وذلك قوله في (هذا باب الأمر والنهى): "وقد قرأَ أَناسٌ (والسَّارقَ والسَّارقةَ) و (الزانيَة والزانِيَ)، وهو في العربيّة على ما ذكرت لك من القوَّة، ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلاّ القراءةَ بالرفع[94] 144/1

والدليل على أن (العامة) عند سيبويه هم الجماعة أن قراءة الرفع في الآيتين هي قراءة الجمهور، [98]246/4 وقراءة الأولى بالنصب هي قراءة عيسى بن عمر، وابن أبي عبلة.[98]248/4 وقراءة الثانية بالنصب هي قراءة عيسى، ويحي بن يعمر، وعمرو بن فائد، وأبي جعفر، وشيبة، وأبي السمال ورويس.[98]7/8 وقال أبو حيان شارحا قول سيبويه: "ولكن أبت العامة – أي: جمهور القراء"[98]248/4

قال أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح: "إن مقياس قراءة العامة أو القراءة المجتمع عليها هو أهم مقياس لتصحيح القراءة بعد المقياس السابق الذي هو نسبة القراءة إلى أئمة الأمصار (المقرئين)، ويمكن أن نقول على الأرجح إنهما في نفس المستوى من الخطورة عند القدامى"[189]212/2

ونص سيبويه أيضا على أن القراءة سنة، يتبع فيها الآخرُ الأولَ، فقال في (هذا باب حروفٍ أُجريتْ مُجرى حروف الاستفهام وحروفِ الأمر والنهى): "فأما قوله عزّ وجلّ: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) فإنّما هو على قوله (زيداً ضربتُه) وهو عربيٌّ كثير.وقد قرأ بعضهم (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)، إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ، لأنّ القراءة السُّنَّةُ".[94]148/1

وقراءة (كلَّ) بالنصب هي قراءة الجمهور، وقراءتها بالرفع هي قراءة أبي السمال، وقيل: وقوم من أهل السنة، قال ابن جني: هو الوجه في العربية، وقراءتنا بالنصب مع الجماعة[98]48/10.

قال الأستاذ: "ففي أقدم الأزمنة...أي في زمان أئمة الأمصار أنفسهم، يعتبر أولئك الأئمة والعلماء أن القراءة التي لا تخالف هي قراءة أكثر القراء، فقراءة عيسى بن عمر منفردة بهذا الاعتبار، وإن كانت العربية تجيز ما قرأ به، وهو أفشى لغات العرب، إلا أن الواجب هو اتباع القراءة الفاشية عند الأئمة، لا التي توافق أفشى اللغات (هذا عند سيبويه ومن تبعه)"[189]215/2

ويؤكد الأستاذ على أن المقصود بالعامة والناس والجماعة أكثر القراء من الأئمة لا كل القراء (إلا قليلا)[189]214/2 وكيف لا وهذا الزجاج بعد أن نقل كلام سيبويه السابق قال: "يعني عامة القراء وجلهم"، وهذا الفراء يعبر مرة بالعامة ومرة بعامة القراء وأخرى بأكثر القراء.

ومع هذا فقد قال أحد الدارسين المعاصرين: "ولست متفقا على أن العامة يقصد بها جمهور القراء، وإن جرت عليهم في أكثر من موضع، لما سأبينه بعد قليل بعد أن أورد الفرق بين القراءتين في قوله تعالى (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)"[190]ص77

وما بينه –مخالفا فيه من تقدم ومن تأخر– بعيد، وفيه مع بعده اتهام للعلماء الأئمة من السلف في عدالتهم، وطعن في مصداقيتهم، وهو زعمه أن سيبويه كان معتزليا، وأن النصب في الآية ناصر لمذهب المعتزلة في خلق الإنسان لفعله، وأن المعتزلة كانوا مصطهَدين، يخشون عامة الناس، لأن عامة الناس كانت مع أهل السنة، "وليست العامة هنا إلا الجمهور من الناس الذين يسهل تعبئتهم وتوجيههم، فليس لهم وعي حصين تجاه ما يلقى إليهم، فهم أقرب إلى الدهماء والغوغاء، وليس إلى خاصة العلماء"[190]79

وهذا الرأي الطريف لم يجد صاحبه ما يدعمه به إلا قصة جرت بين المازني والأصمعي حول هذه الآية حكاها أبو حيان في (تذكرة النحاة:130–131)، وهذا بعد أن مهد بأن سيبويه وإن لم يكن معتزليا فهو متأثر بهم، وأكبر مؤثر فيه قال هو شيخه أبو زيد الأنصاري الذي عرف بالعدل والتشيع، وأنه لذلك لم يكن سيبويه يصرح باسمه في الكتاب ويكتفي بقوله: "حدثني الثقة".

وغاب عن هذا الدارس أن أكبر شيوخ سيبويه هو الخليل بن أحمد السني، وأن أكبر أثر لأي شيخ في سيبويه لا يمكن أن يتجاوز أثر الخليل فيه، وأن شراح الكتاب وأشهرهم السيرافي والرماني وكلاهما كان معتزليا لم يشيروا لا من قريب ولا من بعيد إلى هذا الذي فهمه هذا الدارس من قول سيبويه (ولكن أبت العامة إلا الرفع) بل قال السيرافي عند قول سيبويه: " وقد قرأ ناس (والسارقَ والسارقةَ) (الزانيةَ والزاني): "وهو قوي في العربية، ولكن القراءة سنة منقولة".[97] 499/1 وقال الرماني بعد أن ذكر قراءة الرفع: "فكل هذا رفع على حذف الخبر، لا على أن الأمر في موضع الخبر، لما ذكرنا من أن الاختيار الحمل على الفعل... وكذلك كل ما جاء على هذا النحو، ولا يحمل على الشذوذ عن القياس، وله وجه حسن يتوجه عليه في التأويل".[113] 378/1

2. 3. 2. معنى الأحرف السبعة

ثم إنه لا بد من التنصيص على أن القراءات –بما أنها كيفيات في أداء القرآن وأنها انعكاس للغات العرب، ولغات العرب هي بدورها عند سيبويه والمتقدمين: "كيفيات خاصة في استعمالِ العربِ أو جماعةٍ منهم لعنصر خاص من عناصر العربية: النطق بصوت معين، أو استعمال لصيغة معينة، أو لتركيب معين"[130] ص154– فإنها بعض الأحرف السبعة، فليست حرفا واحداً وليست كل الأحرف، وإنما هي بعض الأحرف السبعة، نص على ذلك وحققه مكي بن أبي طالب حموش القيسي(355هـ – 437هـ) في (الإبانة عن معاني القراءات)[191] ص2 وقال بذلك الإمام ابن الجزري (ت833هـ) في (منجد المقرئين ومرشد الطالبين)[192] 70/1.

فالاختلاف في القراءات إذن هو بعض الاختلاف في الأحرف، وقد اختلف العلماء في معنى الأحرف السبعة، والمحققون منهم على أن الخلاف بين الأحرف لا يتجاوز سبعة وجوه، هي نفسها التي لا تخرج عنها القراءات مهما كثرت وتنوعت، وفي هذا قال محمد عبد العظيم الزرقاني(ت1367هـ) في (مناهل العرفان) تحت عنوان (الوجوه السبعة في المذهب المختار): "بقي علينا أن نتساءل: ما هي تلك الوجوه السبعة التي لا تخرج القراءات عنها مهما كثرت وتنوعت في الكلمة الواحدة ؟.هنا يحتدم الجدال والخلاف ويكثر القيل والقال".[193] 148/1

ثم قال: "والذي نختاره بنور الله وتوفيقه من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي في (اللوائح) إذ يقول:

الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف:

الأول: – اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث.

الثاني: – اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر.

الثالث: – اختلاف وجوه الإعراب.

الرابع: – الاختلاف بالنقص والزيادة.

الخامس: – الاختلاف بالتقديم والتأخير.

السادس: – الاختلاف بالإبدال.

السابع: – اختلاف اللغات يريد اللهجات كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والإظهار والإدغام ونحو ذلك".[193]

ثم قال: "غير أن النقل كما ترى لم يشفع بتمثيل فيما عنه"[193]، وراح يمثل لكل وجه باجتهاد منه، فارتأيت أن أمثل باجتهاد مني بالقراءات التي استشهد بها سيبويه، ما دمنا في موضوع القراءات في الكتاب.

1–الوجه الأول: – اختلاف الأسماء

"واعلم أنه من قال (ذهب نساؤك) قال (أذاهبٌ نساؤك).ومن قال: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ)[36]الآية: 275، قال أجائيَّ موعظةٌ، تذهب الهاء هاهنا كما تذهب [التاء] في الفعل.وكان أبو عمرو يقرأ: (خَاشِعاً أَبْصَارُهُمْ)[159]الآية: 7.[94]43/2

فقد قرأ أُبِيٌّ والحسنُ (جَاءَتْهُ) بالتاء على الأصل، وقرأ الجمهور (جاءه) بحذف التاء للفصل، ولأن تأنيث (الموعظة) مجازي، وقرأ قتادة وأبو جعفر وشيبة والجمهور (خُشَّعًا) جمع تكسير، وابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري وأبو عمرو والكسائي (خاشعا) بالإفراد[98]708/2 فاجتمع في قول سيبويه التمثيل لاختلاف الكلم بين التذكير والتأنيث، وبين الإفراد والجمع.

2 – الوجه الثاني: – اختلاف تصريف الأفعال

"فمن ذلك قوله جلّ ثناؤه: (وَجاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً والشّمسَ والْقَمَرَ حُسْبَاناً)[26]الآية: 96".

"وهذه قراءة جمهور السبعة، وقرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي: (وجَعَلَ)[98]593/4

فاختلفت القراءة بكون (جاعل) اسم فاعل، و(جَعَلَ) فعل ماض.

3 – الوجه الثالث: – اختلاف وجوه الإعراب

"ومثل ذلك (هذا درهمٌ سواءً)، كأنه قال (هذا درهمٌ استواءً)، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به، قال عز وجل (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ)[35]الآية: 10، وقد قرأ ناس (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ} قال الخليل جعله بمنزلة (مستوياتٍ)".

الوجه الرابع: – الاختلاف بالنقص والزيادة

"وقال أيضاً {لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أَنْ لاَ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ}[14]الآية: 29 وزعموا أنها في مصحف أبيٍ {أَنَّهُمْ لاَ يَقْدِرُونَ}"[94]166/3

الوجه الخامس: – الاختلاف بالتقديم والتأخير

"وجميعُ ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيّد كثير.

فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: (وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ)[195]الآية: 4.

وأهل الجَفاَءِ من العرب يقولون (وَلَمْ يَكُنْ كُفُواً لَهُ أَحَدٌ) كأنهم أخّروها حيث كانت غيرَ مستقرة"[94]56/1

الوجه السادس: – الاختلاف بالإبدال

"وزعم هارون أنها قراءة الأعرج وقراءة أهل مكة اليوم (حَتَّى يَصْدُرَ الرِّعَاءُ)[15]الآية: 23 بين الصاد والزاي".[94]196/4 وقد ذكر سيبويه الصاد التي تكون كالزاي في جملة الحروف التي يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار[94]432/4

الوجه السابع: – اختلاف اللهجات

"وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثيِّر عزة يقول (صِارَ بمكان كذا وكذا)، وقرأها بعضهم خِافَ".[94]121/4 وهي قراءة حمزة[196]199/1

"وقرأ أبو عمرو (هَثُّوِّبَ الكُفَّارُ) يريد هل ثوب الكفار فأدغم في الثاء".[94] 459/4 وهي قراءة أبي عمرو كما ذكر سيبويه، والكسائي وحمزة وابن محيصن، وقرأ الجمهور بإظهار لام (هل)[198]432/1

"وأما التاء فهي على ما ذكرت لك، وكذلك أخواتها، وقد قرئ بها (بَتُّؤْثِرُونَ الحياةَ الدنيا)[197]الآية: 16 فأدغم اللام في التاء"[94]459/4 وهي قراءة حمزة والكسائي وهشام[196]580/1

وإنما اختار الزرقاني هذا المذهب لأربعة أمور كما قال، أهمها في نظري ثالثها وهو الذي قال فيه: " أن هذا المذهب يعتمد على الاستقراء التام لاختلاف القراءات وما ترجع إليه من الوجوه، بخلاف غيره فإن استقراءه ناقص أو في حكم الناقص".[193]150/1 ثم قال: "ولا يعزبنَّ عن بالك أن هذا المذهب قد اختاره في جملته فحول العلماء، وقاربه كلَّ القرب مذهبُ ابن قتيبة، والمحقق ابن الجزري، والقاضي ابن الطيب.[193]151/1

والخلاصة أن الوجه الثالث وهو اختلاف وجوه الإعراب هو أكثر الوجوه الموجودة في القراءات التي استشهد بها سيبويه واعتنى بذكرها والاحتجاج بها أو لها، وستأتي الأمثلة الكثيرة الدالة عليها فيما سنعرضه من القراءات التي وردت في الكتاب.

2. 3. 3. القراءات المنسوبة في كتاب سيبويه

هذا وينبغي ذكر من نسب إليهم سيبويه القراءات، لأنه وإن لم ينص عند ذكر كل قراءة على اسم صاحبها فإنه نص على بعضهم، فمنهم الحسن البصري، وأبي بن كعب، وأبو عمرو بن العلاء، روى عنه ثماني قراءات، وعبد الله بن مسعود، والأعرج، وعيسى بن عمر، ومجاهد، وهارون بن موسى، وعبد الله بن أبي إسحق، ويونس بن حبيب [136] ص77-111.

وهناك قراءات نسبها سيبويه لقبائل أو مدن، منها ما نسبه لبني تميم، ولبني تميم وناس من العرب، ومنها ما نسبه لأهل الحجاز، ومنها ما نسبه لهما معا، ومنها ما نسبه لهذيل، ومنها ما نسبه لأهل المدينة، ومنها ما نسبه لأهل مكة، ، ومنها ما نسبه لهم ولناس معهم، ومنها ما نسبه للكوفيين، ومنها ما نسبه للعامة، ومنها ما نسبه للناس، أو ناس كثير، أو ناسٍ، أو أناس، أو من الناس، أو بعض الناس، ومنها ما نسبه للعرب، أو بعض العرب، أو من العرب، أو أهل الجفاء من العرب، أو بعضهم"، أو قوم، أو بعض القراء، أو قرئ، ومنها ما ذكره بـ(قال) ماضيا ومضارعا، مفردا وجمعا[136]ص50-76.

وسواء أفصح سيبويه عن صاحب القراءة أو أبهم فإن استقراء قراءاته القرآنية كلها دل على أنها صحيحة موثقة، وقد قام المحقق عبد السلام محمد هارون برد قراءات الكتاب إلى أصحابها معتمدا في غالب الأحيان على تفسير (البحر المحيط) لأبي حيان وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) للعلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا، وقَلَّ ما لا يجد قراءة مخرجة فيهما.

واستثنى بعض الباحثين شواهد معدودة قال: "نترك الحسم فيها والفصل إلى سيبويه ذاته، فإنه هو وحده من يقرر بشأنها، لأنها لم ترد إلا من جهته"[136]ص115 قال: "ومن ذلك رفع (اتباعُ) في قوله تعالى (ما لهم به من علم إلا اتباعُ الظن) ذكره سيبويه في (هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول) ونسب الوجه لبني تميم"[136]

ثم قال: ومثله (فخسفنا بهو وبدارهو الأرض) في (هذا باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار) حيث نقله سيبويه على أنه لغة لأهل الحجاز"[136]ص116

ولئن كان أصاب في المثال الأول فقد أخطأ في المثال الثاني، لأن السيرافي قال: "ويجوز ضمها . أي هاء الضمير . على الأصل، وكان ابن شهاب الزهري يضمها في جميع القرآن، وهو مدني حجازي، ولذلك قال سيبويه (وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، ولديهو مال، ويقرؤون (فخسفنا بهو وبدارهو الأرض)، ولعل سيبويه أراده بهذه القراءة"[97]5/67 وأكد ذلك الكرماني في (شواذ القراءات) بقوله: "وعن الزهري (وَبِدَارِهُ) بضم الهاء"[198]ص370.

ثم إن ثقة العلماء في سيبويه كبيرة، وقد تتبعوه فوجدوه قد صدق في كل ما روى عن الناس من شعر أو نثر، فكيف لا يكون صادقا فيما رواه من القراءات، وهو الذي تتلمذ للعلماء التقاة والمشايخ الثقات.

ويكفي للتدليل على مكانته في القراءات أن ابن الجزري ترجم له في كتابه (غاية النهاية)[199]1/602

2. 3. 4. تفصيل القول في القراءات

2. 3. 4. 1 ما فيه قراءتان:

– قال في اسم (كان) وخبرها إذا كانا معرفتين مستدلا على جواز نصب الأول منهما على أنه خبر مقدم، ورفعه على أنه اسم كان[200]ص30: "ومثل ذلك قوله عز وجل: "مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا"[201]الآية: 25، "وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا"[152]الآية: 82...وإن شئت رفعتَ الأوّل، كما تقول (ما ضرب أخوك إلا زيداً)، وقد قرأ بعض القرّاء ما ذكرنا بالرفع"[94]1/50

فسيبويه هنا بصدد تأكيد أنه إذا اجتمع اسمان معرفتان أحدهما أعرف فالأحسن جعل الأعرف محدثا عنه، وجعل الآخر محدثا به أي خبرا، و(أنْ قالوا) يشبه المضمر، والمضمر أعرف المعارف، وقراءة الجمهور في الآيتين جعل الأعرف فيها اسما لكان، وغير الأعرف خبرها، وأما قراءة الرفع فقد جعل فيها غير الأعرف اسما والأعرف خبرا، أي جعل كل من (حجتُهم) و(جوابُ) اسما و(أن قالوا) خبرا، فليست في قوة الأولى، ومع ذلك فقد استدل سيبويه للرفع في الأولى بقراءة غير الجمهور وفي الثانية بقراءة الحسن وحده[202]4/572

– وقال مستدلا على: جواز الرفع والنصب إذا تقدم اسم وعمل الفعل بعده في ضميره، ولو سلط هذا الفعل على الاسم المتقدم لنصبه[200]ص37: "وقد قرأ بعضُهم: (وأما ثمودَ فهديناهم)[35]الآية: 17".[94]82/1 قال هذا بعد قوله: "ومثلُ ذلك قولُه جلّ ثناؤه (وأما ثمودُ فهديناهم) ، وإنما حَسُنَ أن يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعْمَلاً في المُضْمَرِ وشَغَلْتَه به ولولا ذلك لم يحسُنْ لأنّك لم تَشغَلْه بشيء".[94]81/1

فبان أنه بصدد الحديث عن جواز الرفع والنصب في باب الاشتغال والرفع أرجح، وقراءة الرفع قراءة الجمهور، ووجه الرفع: " أنَّ (ثمودُ) مبتدأ، و(فهديناهم) في موضع الخبر مبني عليه، وفيه ضمير يعود إليه".[97]373/1

وقراءة النصب قراءة عاصم في رواية المفضل، ووجه النصب: "بإضمار فعل مقدر بعد الاسم، كأنه قال: وأما ثمودَ فهدينا، فهديناهم".[97]374/1

وأما قول سيبويه: "فالنصب عربي كثير، والرفع أجود"[94]82/1 لأن الرفع هنا هو المتعين، لوجود (أمَّا)، وهي: "لا يليها إلاَّ المبتدأُ، فلا يجوزُ فيما بعدها الاشتغالُ إلاَّ في قليلٍ كهذه القراءةِ، وإذا قَدَّرْتَ الفعلَ الناصبَ فقدِّرْه بعد الاسمِ المنصوبِ أي: وأمَّا ثمودَ هَدَيْناهم فهَدَيْناهم قالوا: لأنها لا يَليها الأفعالُ".[202]520/9

– وقال مستدلا على جواز النصب على الاشتغال بعد أن اختار الرفع على الابتداء إذا كان ما بعد المبتدأ جملة لا يصح أن تكون خبراً، لأنها جملة أمر أو نهي أو دعاء مصدرة بالفاء وليس فيه معنى الشرط[100]ص28:

"وقد قرأَ أناسٌ (والسَّارقَ والسَّارقةَ)[16]الآية: 38 و(الزانيَة والزانِيَ)[173]الآية: 2 وهو في العربيّة على ما ذكرت لك من القوَّة، ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلاّ القراءةَ بالرفع"[94]144/1 فقراءة الجمهور في الآيتين بالرفع، وقراءة غيرهم فيهما بالنصب، وليسوا من السبعة ولا العشرة.

فأمَّا قراءةُ الجمهورِ بالرفع فمذهبُ سيبويه والمشهورُ من أقوالِ البصريين أنَّ (السارقُ) و(الزانيةُ) مبتدأٌ محذوفُ الخبر، تقديره: (فيما يتلى عليكم – أو فيما فُرِضَ) السارق والسارقة، أي حكمُ السارق، وحكم الزانية، ويكون قولُه (فاقْطَعُوا) و(فاجلدوا) بياناً لذلك الحكمِ المقدَّر، فما بعد الفاءِ مرتبطٌ بما قبلها، ولذلك أُتِي بها فيه لأنه هو المقصودُ، ولو لم يأتِ بالفاء لتُوُهِّم أنه أجنبي، والكلام على هذا جملتان: الأولى خبرية، والثانية أمريةٌ.

وأما قراءة النصب فبفعلٍ مضمر يفسِّره العامل في سببِّيهما نحو (زيداً فأكرم أخاه) والتقدير: فعاقبوا السارق والسارقة، تقدِّره فعلاً من معناها نحو (زيداً ضربْتُ غلامه) أي: أهنتُ زيداً.[202]258/4

هذا وقد عاب الفخر الرازي على سيبويه تفضيل النصب على الرفع، ورد عليه بخمسة أوجه، ذكرها السمين الحلبي، وبين فسادها، وصرح أن سيبويه لم يفضل النصب على الرفع، وإنما عنى أن الآية ليست من باب الاشتغال في شيء، ولو كانت منه لقرؤوها بالنصب، فلما قرؤوها بالرفع دل على أنها محمولة على كلامين، جملة من مبتدأ محذوف الخبر، وجملة أمرية، ربطت بينهما الفاء، قال: والدليل على أن سيبويه لم يفضل النصب قوله: "وقد يحسن ويستقيم (عبدُ الله فاضربْه) و(هذا زيدٌ فاضربْه) و(الهلالُ واللهِ فانظرْ إليه) و(قائلةٍ: خولانُ فانكحْ فتاتَهم)"، فمع قوله (وقد يحسن ويستقيم) كيف يكون طاعنا في الرفع[202]259/4

– وقال مستدلا على جواز النصب على الاشتغال بعد أن قَرَّرَ أنَّه في مثل ذلك التركيب يكون الرفع، إذ لا شيء يوجب النصب أو يرجحه[200]ص47:

"فأما قوله عزّ وجلّ: (إنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[159]الآية: 49 فإنّما هو على قوله (زيداً ضربتُه) وهو عربيٌّ كثير، وقد قرأَ بعضهم: (وأما ثمودَ فهديناهم)[34] الآية: 17، إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ، لأنّ القراءة السُّنَّة".

"قراءة الجمهور (كلَّ شيءٍ) بالنصب، وقرأ أبو السمال – قال ابن عطية: وقوم من أهل السنة – بالرفع، قال أبو الفتح: هو الوجه في العربية، وقراءتنا بالنصب مع الجماعة...الخ[98]8/18

وقد فسر السيرافي وجه النصب في (كُلَّ) مع أن المختار الرفع بأن النصب يفيد العموم أي أن الخلق كله لله، وأن النصب لا يفيده، ولذلك قال: " أن في النصب ها هنا دلالةً على معنى لا يوجد ذلك المعنى في حالة الرفع".[97]2/7–8

والزمخشري رغم اعتزاله فإنه لم يتعصب لهم في تفسير هذه الآية لضعف الرفع، فقال:

"(كلَّ شيء) منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره الظاهرُ.وقُرِئ (كلُّ شيءٍ) بالرفع.والقَدْر والقَدَر: التقديرُ، وقُرِئ بهما، أي: خَلَقْنا كلَّ شيء مُقَدَّراً مُحْكَماً مُرَتَّباً على حَسَبِ ما اقْتَضَتْه الحكمةُ أو مُقَدَّراً مكتوباً في اللوح، معلوماً قبل كونِه قد عَلِمْنا حاله وزمانَه".[223]4/41

– وقال مستدلا على جواز الرفع على الابتداء والجر على البدل أو الصفة أي عطف البيان[200]ص84:

"ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الوصف والبدل قوله عزّ وجلّ: (قَد كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ)[27]الآية: 13ومن الناس من يَجرّ، والجَرُّ على وجهين: على الصفة وعلى البدل". [94]1/432

قرأ الجمهورُ برفع (فئة) على القطع، التقدير: إحداهما، فيكون: فئة، على هذا خبر مبتدأ محذوف، أو التقدير: منهما، فيكون مبتدأ محذوف الخبر.وقيل: الرفع على البدل من الضمير في التقتا.وقرأ مجاهد، والحسن، والزهري وحميد (فئةٍ) بالجر على البدل التفصيلي، وهو بدل كل من كل[98]2/411

– وقال مستدلا على جواز الرفع والنصب في مثل: هو لك خالصاً، وهو لك خالصٌ[200] ص97:

"وقد قرئ هذا الحرف على وجهين (قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ)[16]الآية: 32 بالرفع والنصب".[94]2/91

أما الرفع فقراءة نافع على أنها خبر (هي)، وأما النصب فقراءة باقي السبعة، على أنها حال[98]4/293، وخبر (هي) قوله (للذين آمنوا)، وهذا قاله سيبويه بعد أن جوز الرفع والنصب في قولهم (فيها عبدُ الله قائما) و(قائم) بإلغاء فيها، وبعد أن نظَّر بينها وبين قولك (هو لك خالصاً) و(خالصٌ).

– وقال أيضا مستدلا على جواز الرفع والنصب، وكل منهما على وجهين: "وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين: {قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلاَّمُ الغُيُوبِ}[46]الآية: 48 و{عَلاَّمَ الغُيُوبِ}".[94]2/147

"قراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقراءة النصب لعيسى وابن أبي إسحق وزيد بن علي وابن أبي عبلة وأبي حيوة وحرب عن طلحة"[98]7/292 فالرفع على وجهين: على البدل، وعلى إضمار (هو)، والنصب أيضا على

وجهين: على النعت لـ(رَبِّي)، وعلى المدح بإضمار (اذكر) ونحوه.[97] 475/2

– وقال مستدلا على جواز رفع المعطوف على المنادى إذا كان مفردا [200] ص112: "وقرأ الأعرج (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ)[16] الآية: 10 فرفع".[94] 187/2

فالنصب قراءة الجمهور، وهو كما قال الخليل: "من قال (يا زيدُ والنضرَ) فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله".وذلك بعطفه على موضع (يا جبالُ)، "وقرأ السلمي، وابن هرمز، وأبو يحيى، وأبو نوفل، ويعقوب، وابن أبي عبلة، وجماعة من أهل المدينة، وعاصم في رواية: (وَالطَّيْرُ)، بالرفع، عطفاً على لفظ (يَا جِبَالُ)؛وقيل: عطفاً على الضمير في (أَوِّبِي)، وسوغ ذلك الفصل بالظرف؛وقيل: رفعاً بالابتداء، والخبر محذوف، أي والطيرُ تؤوّبُ".[98] 188/9

– وقال منظرا للرفع في قولهم (أتونِي إلا أنْ يكونَ زيدٌ) بقوله تعالى (إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ): "ومَثَلُ الرفع قول الله عز وجل (إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ)[13] [16] الآية: 29، وبعضهم ينصب على وجه النصب في لا يكون، والرفع أكثر".[94] 349/2

"وقراءة رفع (تجارةٌ) هي قراءة ما عدا الكوفيين، وقرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي (تجارةً) بالنصب".[98] 231/3 ووجه الرفع على أنَّ (تكونَ) تامة، ووجه النصب على أنها ناقصة.

– وقال مستدلا على جواز فتح الهمزة وكسرها في قولك: إنَّ لكَ هذا عليَّ وأنَّك لا تؤذى، أو: وإنَّك لا تؤذى: "وقد قرئ هذا الحرف على وجهين قال بعضهم: (وَإِنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا) [14] الآية: 119، وقال بعضهم (وَأَنَّكَ)".[94] 123/3

"قرأ شيبة ونافع وحفص وابن سعدان (وإِنَّكَ لاَ تَظْمَأُ) بكسر همزة (وَإِنَّكَ).وقرأ الجمهور بفتحها، فالكسر عطف على (إنَّ لك)، والفتح عطف على المصدر المنسبك من (أَن لاَّ تَجُوعَ) أي أنَّ لك انتفاء جوعك وانتفاء ظمئك".[98] 263/6

– وقال مستدلا على جواز كسر همزة (إنَّ) على الابتداء: "ولو قرءوها (وإنَّ هذه أمتُكم أمةً واحدةً)[38] الآية: 52 كان جيداً وقد قرئ".[94] 127/3

وهذا بعد أن سأل الخليل عن وجه فتح الهمزة من قوله تعالى: "وأنَّ هذه أمتُكم..." فخرجها له على حذف اللام، كأنه قال: ولأنَّ هذه أمتُكم...".وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، والقراءة بكسر الهمزة والتي وصفها سيبويه بالجودة هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي، وهي على الاستئناف، أو عطفا على الآية السابقة (إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ)، وقرأ ابن عامر وحده (وأنْ) بفتح الهمزة مع تخفيف النون.[196] 404/1

– وقال مستدلا على جواز تخفيف إحدى الهمزتين عند التقائهما من كلمتين: "ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو وذلك قولك: (فقد جَا أَشْرَاطُهَا) [166] الآية: 18، (يَا زَكَرِّيَا إِنَّا نُبَشِّرُكَ)[168] الآية: 7.ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك (فَقَدْ جَاءَ اَشْرَاطُهَا)و (يَا زَكَرِّيَاءُ اِنَّا)".[94] 548/3

قال السيرافي: " أما تخفيف الأولى من الهمزتين إذا لم تكن مبتدأة فمشبهة بالتقاء الساكنين بتغيير الأول

منهما دون الثاني، كقولك: ذهبتِ الهنداتُ، ولم يقمِ القومُ.

وأما تخفيف الثانية فقد ذكر الخليل ما تقدم من الحجة، يقول: ذلك أن الأولى لو كانت مبتدأة ما جاز غير تحقيقها".[97] 286/4.

وحجة الخليل هي قوله لما سأله سيبويه عن استحبابه ذلك: " إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك (جَائِ) و(آدَمُ)، ورأيت أبا عمروٍ أخذ بهنَّ في قوله عز وجل: {يَا وَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ} [184] الآية: 72، وحقق الأولى، وكُلٌّ عربِيٌّ، وقياس من خفف الأولى أن يقول (يَا وَيْلَتَا اأَلِدُ)". [94] 548/3

وواصل السيرافي كلامه بقوله: وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففت...الخ".وقال عن أبي عمرو: "وقد رويت عن أبي عمرو روايات مختلفة، ولعله كان يختار اختيارات في أوقات، فينقل كل فريق ما يسمعونه.[97] 286/4

– وقال مستدلا على جواز ضم الحرف الأول أو الثاني عند التقاء الساكنين: "وقال الله تبارك وتعالى {قُلُ انظُرُوا ماذا في السماوات والأرض} [170] الآية: 101 فضموا الساكن حيث حركوه كما ضموا الألف في الابتداء وكرهوا الكسر ههنا كما كرهوه في الألف فخالفت سائر السواكن كما خالفت الألف سائر الألفات، يعني ألفات الوصل.

وقد كسر قومٌ فقالوا (قُلِ انْظُرُوا) وأجروه على الباب الأول، ولم يجعلوها كالألف، ولكنهم جعلوها كآخر (جَيْرِ).

وأما الذين يضمون فإنهم يضمون في كل ساكن يكسر في غير الألف المضمومة، فمن ذلك

قوله عز وجل {وَقَالَتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ}[164]الآية: 31 {وَعَذَابٌ ارْكُضْ بِرِجْلِكَ) [224]الآية: 41 ومنه {أَوُ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً}[186]الآية: 3 وهذا كله عربي قد قرئ به. ومن قال (قُلِ انظُرُوا) كسر جميع هذا.".[94] 153/4

قال هارون في تحقيق الكتاب عند هذا الموضع: "(قُلِ انظرُوا) هي قراءة حمزة وعاصم، ووافقهما يعقوب، وقرأ سائر القراء (قُلُ انظروا) بضم اللام".ولكن بالرجوع إلى كتب القراءات نجد تفاصيل كثيرة[196] 198/1، وقال السيرافي شارحا كلام سيبويه:

"وإذا كانت ألف الوصل المحذوفة مضمومة جاز الكسر والضم، فأما السكر فعلى قياس ما يوجبه التقاء الساكنين من الكسر، وأما من ضم فإنه يقيم الحرف الساكن مقام ألف الوصل المحذوفة، والضم في بعض ذلك أحسن من بعض، وذلك قولك: قُلُ انْظُرْ، فحذفت ألف الوصل المضمومة وأقمت اللام مقامها في التحريك، وكذلك (أَوُ انقُصْ منه قليلا)...وإذ كسرت (قلِ انظروا)و(عذابٌ اِركُضْ)و(قالتِ اخرُج عليهن) فهو على أصل القياس، ويشبه سيبويه الكسر: كسر الساكن الذي بعده ألف الوصل بحذارِ وبدادِ ونظارِ، لأنه عنده أن نظارِ وحذارِ آخرهما ساكن، وأنه اجتمع ساكنان في ذلك فكسر آخره لاجتماع الساكنين، ولم يكن ذلك في حذام، اسم امرأة، لأن العرب تختلف في كسر حذام، ولم تختلف في نظار وحذار، وذلك مذكور في موضعه، ومثل الكسر قولهم جير، ومعناه نعم...وهو حرف.[97] 23/5

– وقال مستدلا على جواز إدغام اللام في الثاء: "وقرأ أبو عمرو (هَثُّوِّبَ الكُفَّارُ)[176] الآية: 36 يريد (هَلْ ثُوِّبَ الكُفَّارُ) فأدغم في الثاء"[94] 459/4

"قرأ الجمهور (هل ثوب) بإظهار لام (هل)؛ والنحويان وحمزة وابن محيصن بإدغامها في الثاء"[98] 432/10

وهذا جاء به سيبويه دليلا على أن إدغام غير لام المعرفة نحو (بل) و(هل) جائز في الظاء والذال والثاء بعد، أن بين أن إدغام (اللام) في أحد عشر حرفا (الحروف الشمسية) على درجات في الحسن والجواز.

– وقال مستدلا على جواز إدغام اللام في التاء: "وأما التاء فهي على ما ذكرت لك، وكذلك أخواتها، وقد قرئ بها (بَتُّؤْثِرُونَ الحياةَ الدنيا)[197] الآية: 16 فأدغم اللام في التاء"[94] 459/4

والقراءة بإدغام لام (بل) في (التاء) هي قراءة حمزة والكسائي وهشام[196] وإنما كان إدغام (اللام) في التاء والدال والطاء أحسن منه في الظاء والذال والثاء على رأي سيبويه لأنها وإن كانت مثلها من حروف طرف اللسان من الثنايا فإن" اللام لم تسفل إلى أطراف اللسان كما لم تفعل ذلك الطاء وأخواتها"[94] 458/4

– وقال مستدلا على جواز إدغام التاء في السين لقرب المخرج: "وقرأ بعضهم (لاَ يَسَّمَّعُونَ)[203] الآية: 6 يريد لا يَتَسَمَّعُونَ، والبيان عربيٌ حسنٌ لاختلاف المخرجين"[94] 463/4

"قرأ الجمهور: لا يَسْمَعُونَ: نفي سماعهم، وإن كانوا يسمعون بقوله (إنهم عن السمع لمعزولون) وعدَّاه بـ(إلى) لتضمنه معنى الإصغاء.

وقرأ ابن عباس بخلاف عنه؛ وابن وثاب، وعبد الله بن مسلم، وطلحة، والأعمش، وحمزة، والكسائي، وحفص: بشد السين والميم بمعنى لا يتسمعون، أدغمت التاء في السين، وتقتضي نفي التسمع"[98] 338/7.

وهذا جاء به سيبويه دليلا على جواز إدغام الطاء والدال والتاء في الصاد والزاي والسين، قال: "لقرب المخرجين، لأنهن من الثنايا وطرف اللسان، وليس بينهن في الموضع إلا أن الطاء وأختيها من أصل الثنايا، وهن من أسفله قليلاً مما بين الثنايا"[94] 462/4

– وقال مستدلا على جواز استعمال (ما) نكرة موصوفة، والرفع بعدها على الصفة، أو على الخبر، أي: خبر بعد خبر[200] ص98: "وأما (هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ)[183] الآية: 23 فرفعه على وجهين: على (شيءٌ لديَّ عتيدٌ)، وعلى (هذا بعلي شيخٌ)[184] الآية: 72". [94] 106/2

قال السيرافي: "فرفعه على وجهين: على شيء لدي عتيد، يجعل (ما) بمنزلة شيء، كأنه قال: هذا شيء لدي عتيد".[97] 437/2

ومحل الشاهد من كلام سيبويه أنه فسر أحد وجهي الإعراب بقراءة ابن مسعود التي سبق أن ذكرها شارحا لوجه رفع شيخ فيها، وذلك قوله: "وقال الله عز وجل (كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى)[204] الآية: 15. وزعموا أنها في قراءة أبى عبد الله: (هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ)[184] الآية: 72".[94] 83/2

2. 3. 4. 2 – تخريج قراءة سبعية

"وبلغنا أنَّ أهل المدينة يرفعون هذه الآية (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولاً فَيُوحِي بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ)[67]الآية: 51 فكأنه والله أعلم قال الله عز وجل: لا يكلم الله البشر إلا وحياً أو يرسل رسولاً أي في هذه الحال، وهذا كلامه إياهم، كما تقول العرب تحيتك الضرب"[94]3/50

ومن أهل المدينة نافع أحد السبعة، وفي إتحاف فضلاء البشر أنها قراءة نافع وابن ذكوان بخلف عنه، وقرأ الباقون بنصب (أو يرسلَ)و(فيوحيَ)[196]ص493 وسيبويه بعد أن سأل الخليل عن وجه نصبهما وإجابته إياه بأنهما منصوبان بـ(أنْ) مضمرة غير الدخلة على (يكلمه) لفساد المعنى، وهي ومدخولها عطف على (وحيا)، وهو حال، بين هنا وجه رفعهما، قال السيرافي: "فإنه يجعل (وحياً) بمنزلة (موحيا)، كما تقول: أتاني زيدٌ مشياً، أي: ماشياً، فيكون (وحياً) الذي هو مصدر في موضع اسم الفاعل حالاً، و(يرسلُ) فعل مستقبل في موضع اسم الفاعل حال معطوف على (وحياً)، تقول: جاءني زيد يضحك، في معنى: ضاحكاً"[97]3/246

– "ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال، وقال عز وجل (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الكِتَابَ وَالحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللهِ)[27]الآية: 79 ثم قال سبحانه {وَلاَ يَأْمُرُكُمْ} فجاءت منقطعة من الأول، لأنه أراد ولا يأمركم الله، وقد نصبها بعضهم على قوله: وما كان لبشرٍ أن يأمرَكم أن تتخذوا". [94]3/52

فقراءة الرفع هي قراءة الحرميين، والنحويين، والأعشى والبرجمي على القطع[98]3/233 كما قال سيبويه، "ودليله أنه في قراءة عبد الله (ولن يأمرَكم) فلما فقد الناصب عاد إلى إعراب ما وجب له بالمضارعة"، [205]ص111 وقراءة النصب هي قراءة عاصم وابن عامر وحمزة، [98]3/233 عطفا على قوله (أنْ يؤتيَه الله)[205]ص111.

– "وقال عز وجل (أنْ تضلَّ إحداهما فتذكرَ إحداهما الأخرى)[36]الآية: 282 فانتصب لأنه أمر بالإشهاد لأن نذكر إحداهما الأخرى ومن أجل أن تذكر.

فإن قال إنسانٌ: كيف جاز أن تقول أن (تضلَّ) ولم يعد هذا للضلال وللالتباس؟ فإنما ذكر (أنْ تضلَّ) لأنه سبب الإذكار، كما يقول الرجل (أعددته أن يميلَ الحائطُ فأدعَمَه) وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه.

وقرأ أهل الكوفة (فَتُذَكِّرُ) رفعاً"[94]3/54

قال هارون في تحقيقه: "إطلاقه هذا يعوزه التحقيق، فإن صاحب هذه القراءة هو حمزة فقط من الكوفيين، ووافقه الأعمش، وأما بقية قراء الكوفة وهما عاصم والكسائي، ووافقهما نافع وابن عامر وأبو جعفر وخلف فقد قرءوا بنصب (فتذكرَ)، قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (أن تضل إحداهما فتذْكُرَ) بالنصب أيضا، ومما يجدر ذكره أن حمزة قرأ صدر الآية (إنْ تضلَّ) بالشرط، فجعل الجواب مقرونا بالفاء (فتذكرُ)".

وقال السيرافي: "وقراءة أهل الكوفة بكسر (إنْ)، قرأ حمزة (إنْ تضل إحداهما فتذكرُ إحداهما) كما تقول: إنْ تأتني فأُحْسِنُ إليك، ولا يدخل هذا فيما ذكره سيبويه"[97] 3/250

لكن في البحر المحيط: "وقرأ حميد بن عبد الرحمن، ومجاهد (فَتُذْكِرُ) بتخفيف الكاف المكسورة، ورفع الراء، أي (فهي: تُذْكِرُ)"[98]733/2. فما رواه سيبويه من الرفع ثابت، في غير قراءة حمزة، وهو الذي قصده سيبويه.

– "وتقول (إنْ تأتني فهو خيرٌ لك وأكرمُك) و (إنْ تأتني فأنا آتيك وأحسنُ إليك) وقال عز وجل (وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَنُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ)[3]الآية: 271

والرفع ههنا وجه الكلام وهو الجيد، لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء"[94]90/3

يعني إذا جئت بالفاء الرابطة لجواب الشرط وهو جملة اسمية فعطفت عليه فعلاً فالوجه فيه الرفع، لأنك لما عطفت الفعل على ما بعد الفاء صار كأنه واقع بعد الفاء فارتفع، ولذلك جاء سيبويه بالآية مستدلا على هذا الاختيار.[97]294/3

"وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ)[1][2]الآية: 186 وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام، لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً، لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره"[94]90/3

يعني ويجوز عطف هذا الفعل على موضع الفاء لأن موضع الفاء موضع الجواب والأصل فيه أن يكون فعلا، كما في قراءة بعضهم (ويذرْهم) بالجزم عطفا على موضع الفاء، أي: (فلا هادي لهم)، "وهو أيضا جيد وقوي، والأول أقوى منه"[97]295/3

– " وسألته عن قوله عز وجل: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ}[26] الآية: 109، ما منعها أن تكون كقولك (وما يدريك أنه لا يفعل) ؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ) ثم ابتدأ فأوجب فقال: (إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ)، ولو قال (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ) كان ذلك عذراً لهم.

وأهل المدينة يقولون (أَنَّهَا) فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب (ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً) أي لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون"[94]123/3

فقراءةِ الكسر واضحةٌ، لأن معناها استئناف إخبار بعدم إيمان مَنْ طُبع على قلبه ولو جاءتهم كلُّ آية، وقد تابع الخليل على شرحه تقريبا كل من جاء بعده....وأمَّا قراءة الفتح فقد وجَّهها الناس على ستة أوجه، أظهرها: أنها بمعنى لعلَّ، كما قال الخليل أيضا، والأدلة على مجيء (أنَّ) بمعنى (لعلَّ) كثيرة[202]102/5

– "وكذلك (المأثُرَة) و(المكرُمَة) و(المأدُبَة) وقد قال قوم (معذُرَةٌ) كـ(المأدُبَة) ومثله {فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرَةٍ}[3]الآية: 280."[94]91/4

قال في (الشواهد القرآنية): "استشهد سيبويه بقراءة (مَيْسُرَة) بضم السين على وزن (مَفْعُلَة)، وهي اسم وليست مصدرا ولا اسم مكان".[200]ص243 وقالت الدكتورة خديجة الحديثي وهي تتحدث عن أبنية المصدر الميمي السماعية من الثلاثي المجرد: "مَفْعُلَة: وقد سمعت في لفظة من المثال اليائي، وهي قولهم: يسر – ميسُرة، قيل: قرئ قوله تعالى (فنظرة إلى ميسُرة) بضم السين"[206]ص167

– "ولا يميلون ما كانت الواو فيه عيناً إلا ما كان منكسر الأول، وذلك (خِافَ) و(طِابَ) و (هِابَ).وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثّيّر عزة يقول (صِارَ بمكان كذا وكذا)، وقرأها بعضهم خِافَ[207]". [94] 121/4

خِاف: بلا إمالة قراءة الجمهور، وأمالها حمزة حيث وقعت وكيف جاءت، قال في النشر: "فصل في إمالة الألف التي هي عين من الفعل الثلاثي الماضي: أَمَالَهَا حَمْزَةُ مِنْ عَشْرِ أَفْعَالٍ، وَهِيَ: زَادَ، شَاءَ، جَاءَ، خَابَ، رَانَ، خَافَ، زَاغَ، طَابَ، ضَاقَ، حَاقَ، حَيْثُ وَقَعَتْ وَكَيْفَ جَاءَتْ"[187] [1] 59/2

– (هذا باب ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لا تذهب في الوصل ولا يلحقها تنوين): "وتركها في الوقف أقيس وأكثر، لأنها في هذه الحال، ولأنها ياءٌ لا يلحقها التنوين على كل حال، فشبهوها بياء (قاضي)، لأنها ياءٌ بعد كسرة ساكنة في اسم.

وذلك قولك (هذا غلامْ) وأنت تريد (هذا غلامي)، و(قد أسقانْ) و(أَسْقِنْ) وأنت تريد (أسقاني) و(أسقِنِي)، لأن (نِي) اسمٌ، وقد قرأ أبو عمرو {فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنْ} [208] الآية: 15 و{رَبِّي أَهَانَنْ}[208]الآية: 16 على الوقف". [94] 185/4 أي: فحذف الياء من أكرمني وأهانني.

قال في الدر المصون: "قرأ نافعٌ بإثباتِ ياءَيْهما وَصْلاً وحَذْفِهما وقفاً، مِنْ غيرِ خلافٍ عنه، والبزيُّ عن ابن كثير يُثْبِتُهما في الحالَيْن، وأبو عمرو اختُلِفَ عنه في الوصلِ، فرُوي عنه الإِثباتُ والحَذْفُ، والباقون يَحذفونهما في الحالَيْن".[202] 789/10

– "وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: يَضْربُها، ومِن مَأْمَنِكَ، يسرعون اللفظ، ومن ثم قال أبو عمرو: (إِلَى بَارِئكم)[36]الآية: 54، ويدلك على أنها متحركة قولهم: من مَأمَنك، فيبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون". [94] 202/4 قراءة الجمهور بظهور حركة الإعراب، وأما أبو عمرو فرويت عنه قراءة بسكون الهمزة وأخرى باختلاس حركتها كما قال سيبويه[198] 333/1

– "وأما قول بعضهم في القراءة {إن الله نِعِمَّا يعظكم به}[163] الآية: 58 فحرك العين فليس على لغة من قال (نِعْمَ) فأسكن العين، ولكنه على لغة من قال (نِعِمَ) فحرك العين، وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيلٍ، وكسروا كما قالوا (لِعِبٌ) وقال طرفة:

ما أَقَلَّتْ قَدَمٌ ناعِلَها *** نِعِمَ الساعُونَ في الحيِّ الشُّطُرْ[94] 439/4

وما أشار إليه سيبويه بقوله (بعضهم) هم الجمهور، أي: "بكسر العين إتباعا لحركة العين، وقرأ بعض القراء (نَعِمَّا)بفتح النون على الأصل، إذ الأصل (نَعِمَ) على وزن (شَهِدَ)، ونسب إلى أبي عمرو سكون العين، فيكون جمعا بين ساكنين"[98] 685/3

– وأما قوله عز وجل {فَلاَ تَتَنَاجَوْا}[209]الآية: 9 فإن شئت أسكنت الأول للمد، وإن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركاً، وزعموا أن أهل مكة لا يبينون التاءين[94] 440/4

فقراءة الجمهور بتاءين، وقراءة ابن محيصن وابن مسعود بإدغام التاءين، وكان سيبويه قد قدم أن أنه: "إذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين، وقبل الأول حرف مد فإن الإدغام حسن، لأن حرف المد بمنزلة حرف متحرك في الإدغام"[94] 437/4

– "وقرأ أبو عمرو (هَثُّوِّبَ الكُفَّارُ)[76] [17] الآية: 36 يريد هل ثوب الكفار فأدغم في الثاء".[94] 459/4 وهي قراءة الكسائي أيضا وحمزة وابن محيصن، وقراءة الجمهور بإظهار لام (هل)[98] [9] 432/10

– "وأما التاء فهي على ما ذكرت لك، وكذلك أخواتها، وقد قرئ بها (بَتُّؤْثِرُونَ الحياةَ الدنيا)[76] [19] الآية: 16 فأدغم اللام في التاء"[94] 459/4 وهي قراءة حمزة والكسائي وهشام[96] [19] ص580

– كما قال جلّ ثناؤه: (وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ، وَحُورٌ عِينٌ)[76] [56] الآية: 21، لمّا كان المعنى في الحديث على قوله (لهم فيها) حَمَلَه على شيء لا يَنْقُضُ الأوّلَ في المعنى، وقد قرأه الحسن".[94] 172/1 بل هي قراءة الجمهور، وأما قراءة الحسن فبالجر [98] 80/10

2. 3. 4. 3. تخريج القراءات غير السبعية:

– قال في قراءة بعض الأعراب: "وأهل الجَفاَء من العرب يقولون (وَلَمْ يَكُنْ كُفُواً لَهُ أَحَدٌ) كأنهم أخّروها حيث كانت غيرَ مستقَرَّة".[94] 56/1

وهي على ما يبدو ليست من القراءات المروية، ولكنها مما قرأ به بعض العرب اعتمادا على حدسهم في التفرقة بين المعاني بتقديم لفظ أو تأخيره، ولذلك قال ابن جني بعد أن تحدث عن مسألة الاهتمام والعناية في تقديم المفعول به وهو فضلة: "وهذا الذي دعاهم إلى تقديم الفضلات في نحو قول الله سبحانه (ولم يكن له كفواً أحدٌ)، وإنما موضع اللام التأخير ولذلك قال سيبويه: إن الجفاة ممن لا يعلم كيف هي في المصحف يقرؤها (ولم يكن كفواً له أحدٌ)"[210] 65/1

– وقال في قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب[98] 81/10: "ومثلُ هذا: (وَحُوراً عِيناً)[76] [56] الآية: 22 في قراءة أُبَيّ بن كعبٍ".[94] 95/1 فخرج هذه القراءة على جواز العطف بالنصب على المجرور الذي هو في موضع نصب وذلك قوله: "ولو قلت (مررتُ بعمروٍ وزيداً) لكانَ عربيا" ثم قال: " كيف هذا ؟ "وأجاب بقوله: "لأنّه فعِلٌ، والمجرورُ في موضع مفعولٍ منصوبٍ، ومعناه (أتيتُ) ونحوُها، تحمل الاسمُ إذا كان العاملُ الأوّلُ فعلاً وكان المجرورُ في موضع المنصوب على فعلٍ لا ينقض المعنى".ثم جاء بشاهدين من الشعر على ذلك، ثم قال: "ومثل ذلك (وحوراً عيناً)".

– وقال في قراءة للحسن والسلمي وأبي عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر [98] 657/4: "ومثلُ (لِيُبْكَ يزيدُ) قراءة بعضهم: (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)، رَفَع الشُّركاءَ على مثل ما رُفع عليه (ضارعٌ)".[94] 290/1 أي: (زُيِّنَ) مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، (قَتْلُ) مَرْفُوعًا مُضَافًا إِلَى (أَوْلاَدِهِمْ)، (شُرَكاؤُهُمْ) مَرْفُوعًا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ، أَيْ زَيَّنَهُ شُرَكَاؤُهُمْ، قال أبو حيان: "هَكَذَا خَرَّجَهُ سِيبَوَيْهِ...فعلى توجيه سيبويه الشركاء مزيِّنون، لا قاتلون"[98] 657/4، يقصد كما في قراءة الجمهور.

– وقال في قراءة لهارون العتكي ورؤبة وسفيان بن عيينة[98] 34/1: "ومن العرب من يَنصب بالألف واللام، من ذلك قولك (الحمدَ لله) فينصبها عامَّةُ بني تميم وناسٌ من العرب كثير، وسمعِنا العرب الموثوقَ بهم يقولون: التُّرابَ لك، والعَجَب لك.

فتفسيرُ نصبِ هذا كتفسيره حيث كان نكرةً، كأَنَّك قلت: حمداً، وعجباً، ثم جئت بـ(لَكَ) لتبيِّن مَنْ تَعني، ولم تَجعله مبنيًّا عليه فتبَتدئَهُ"[94] 329/1

– وقال في قراءة لزيد بن علي[98] 34/1: "وسمعنا بعض العرب يقول (الحمدُ للهِ رَبَّ العالمين)[2] [1] الآية: 1 فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية"[94] 63/2 لأن النصب هنا على المدح، قال أبو حيان: "وَهِيَ فَصِيحَةٌ لَوْلَا خَفْضُ الصِّفَاتِ بَعْدَهَا، وَضَعُفَتْ إِذْ ذَاكَ[98] 34/1

– وقال في قراءة ابن مسعود وهي في مصحفه وبها قرأ الأعمش[98] 6/ 184: "وقال الله عز وجل (كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى)[70] [204] الآية: 15وزعموا أنها في قراءة أبى عبد الله: (هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) [11] [184] الآية: 72". [94] 83/2 فخرجها سيبويه على وجهين: أحدهما أن يكون شيخ وبعلي خبرين كقولهم: هذا حامض حلو، قياسا على آية المعارج.

– وقال في قراءة يحي بن يعمر وابن أبي إسحق والحسن والأعمش [98] 694/4: "واعلم أن (كفى بنا فضلا على من غيرنا) أجود، وفيه ضعف، إلا أن يكون فيه (هو) [لأن (هو) من بعض الصلة] وهو نحو (مررت بأيهم أفضل)وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: (تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)[6] [26] الآية: 154 ". [94] 107/2 عَلَى أَنَّ (أحسنُ) خبر مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو أحسن.

– وقال في قراءة لزيد بن عليٍّ والحسن وابن أَبِي إسحاق وعمرو بن عبيد وعيسى وَيَعْقُوبُ[98] 288/9: "ومثل ذلك (هذا درهمٌ سواءً)، كأنه قال (هذا درهمٌ استواءً)، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به، قال عز وجل {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ} [41] [35] الآية: 10، وقد قرأ ناس {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ} قال الخليل جعله بمنزلة مستوياتٍ".[94] 119/2 أي: نعتا لأربعة أيام.

– وقال في قراءة للحسن: "وقد قرأ بعضهم {أُمَّتَكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ} حمل (أمتكم) على (هذه)، كأنه قال (إنَّ أمتكم كلَّها أمةٌ واحدةٌ".[94] 147/2 قال أبو حيان: "وَقَرَأَ الْحَسَنُ أُمَّتُكُمْ بِالنَّصْبِ بَدَلٌ مِنْ هذه[98] 464/7

– وقال في قراءة عبد الله وأبي زيد النحويين[98] 388/9: "وحدثنا عيسى أن ناسا كثيرا يقرءونها{وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانوا هُمُ الظَّالِمُونَ}[11] [21] الآية: 76 وقال الشاعر قيس بن ذريح:

تُبَكِّي على لُبْنَى وأنتَ تركتَها *** وكنتَ عليها بالمَلاَ أنتَ أقْدَرُ

وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقلُ"[94] 392/2 وعلى هذه القراءة فإن (هم) مبتدأ لا ضمير فصل، والظالمون خبره، قال أبو حيان: "وَذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ: أَنَّ لُغَةَ تَمِيمٍ جَعْلُ مَا هُوَ فَصْلٌ عِنْدَ غَيْرِهِمْ مُبْتَدَأً، وَيَرْفَعُونَ مَا بَعْدَهُ عَلَى الْخَبَرِ".[98] 6/ 187

– وقال في قراءة للحسن، وزيد بن عليٍّ، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدي، ورويت عن مروان بن الحكم[98] 187/6: "وأما أهل المدينة فينزلون (هو) هاهنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن، يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ (هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ)[184] الآية: 78 فنصب". [94] 396/2

قال أبو حيان: "وقال سيبويه: هو لحن"[98] 187/6، والظاهر أن سيبويه لم يلحن هذه القراءة، وإنما حكى ذلك عن أبي عمرو، وذكر أبو حيان عدة تخريجات لهذه القراءة، منها: أن (أَطْهَرَ) منصوب على الحال، فيكون (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي هُنَّ) مبتدأ وخبر في موضع خبر هؤلاء، قال أبو حيان: "وروي هذا عن الكسائي"[98].[

– وقال في قراءة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وزائدة عن الأعمش[98] 288/7: "وحدثنا هارون أن ناسا وهم الكوفيون يقرءونها: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلى الرَّحْمَنِ عُتِياًّ)[168] الآية: 69، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرر على أيِّهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت: اضرب الذي أفضلُ، لأنك تنزل (أيًّا) و(مَنْ) منزلة (الذي) في غير الجزاء والاستفهام".[94] 399/2

وقراءة النصب هذه على أن (أيَّهم) مفعول به للفعل (لننزعنَّ) شاذة[121] ص88 وقد جودها رغم شذوذها وأنها قراءة الكوفيين وتمثل مذهبهم في (أيُّ)، وكان سيبويه قد سأل الخليل عن قولهم – أي العرب – (اضربْ أيُّهم أفضلُ) فقال: " القياس النصب، كما تقول: (اضربْ الذي أفضلُ)، لأن (أيّاً) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)، كما أن (مَنْ) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)[94] 398/2

ومذهب الخليل أن (أيُّهم) مرفوع بالابتداء، و(أشد) خبره، ويجعله استفهاما، لأنه يحمله على الحكاية، بعد قول مقدر، كأنه قال: لننزعن من كل شيعة الذين يقال لهم أيُّهم أشد، [97] 3 / 166 وضمة (أيُّ) عنده ضمة إعراب، بينما هي عند سيبويه ضمة بناء لخروجها عن النظائر: " أي: لأنها أضيفت، وحذف صدر صلتها، وهي في محل نصب مفعول به لننزعن، وأشد خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة (أيُّ)، وعتيا تمييز، وعلى الرحمن متعلقان بأشد، أو بمحذوف حال[185] 629/4

– "وزعم الخليل رحمه الله أن بعضهم قرأ: (وَمَنْ تقنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ)[123] الآية: 31 فجعلت كصلة (الَّتِي) حين عنيت مؤنثا".[94] 415/2 وهي قراءة الجحدري، والأسْواري، ويعقوب، في رواية (وَمَنْ تَقْنُتْ) بتاء التأنيث، حملا على المعنى، وبها قرأ ابن عامر في رواية، ورواها أبو حاتم عن أبي جعفر وشيبة ونافع.[98] 473/8

– "وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف (وَإِذَنْ لاَ يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً) [167] الآية: 76 وسمعنا بعض العرب قرأها فقال (وَإِذَنْ لاَ يَلْبَثُوا)[94] 13/3 وهي قراءة أبي، وكذا هي في مصحف ابن مسعود، على أن (إذن) عاملة، أو على إضمار (أنْ) بعدها على قول[97] 92/7

– "وتقول (وَدَّ لَوْ تَأْتِيهِ فَتُحَدِّثَهُ) والرفع جيد على معنى التمني، ومثله قوله عز وجل {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ}[213]الآية: 9 وزعم هارون أنها في بعض المصاحف (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا)".[94]36/3 قال أبو حيان: "وَجُمْهُورُ الْمَصَاحِفِ عَلَى إِثْبَاتِ النُّونِ، وَقَالَ هَارُونُ: إِنَّهُ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ فَيُدْهِنُوا، وَلِنَصْبِهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ جَوَابُ وَدُّوا لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى لَيْتَ وَالثَّانِي أَنَّهُ عَلَى تَوَهُّمِ أَنَّهُ نُطِقَ بِأَنْ، أَيْ: وَدُّوا أَنْ تُدْهِنَ فَيُدْهِنُوا، فَيَكُونُ عَطْفًا عَلَى التَّوَهُّمِ، وَلَا يَجِيءُ هَذَا الْوَجْهُ إِلَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ جَعَلَ لَوْ مَصْدَرِيَّةً بِمَعْنَى (أَنْ)"[98]10/238

– "وبلغنا أن بعضهم قرأ (يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[36]الآية: 284".[94]90/3 وهي قراءةَ ابن عباس، والأعرج، وأبي حيوة على إضمار (أنْ)، "فينسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدرٍ مُتوهَّمٍ من الحساب، تقديره: يكن محاسبةٌ فمغفرةٌ وتعذيبٌ، ". [98] 752/2

– "ومن قال: (والخامسةُ أنْ غَضَبُ اللهِ عليها)[17]الآية: 6، فكأنه قال (أنَّه غضبُ اللهِ عليها، لا تُخَفِّفُهَا في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمَراً فيها الاسمُ، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بـ (كأنْ) إذا خففوا يريدون معنى (كأنَّ) ولم يريدوا الإضمار وذلك قوله.(كأنْ وَرِيدَيْه رِشاءُ خُلْبِ)".[94]163/3

وقراءة (أنْ غَضَبُ اللهِ عليها) هي قراء أبي رجاء وقتادة وعيسى وسلام وعمرو بن ميمون والأعرج ويعقوب بخلاف عنهما والحسن، على أنَّ (أنْ) مخففة من الثقيلة، و(غضب) مصدر مرفوع على الابتداء، والجار والمجرور خبره، وهما خبر (أنْ)[202] 387/8

– "ونظير ذلك قوله عز وجل (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)[186] الآية: 20 وقوله (أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً)[14]الآية: 89 وقال أيضاً (لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أَنْ لاَ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ)[194]الآية: 29 وزعموا أنها في مصحف أبَيٍّ (أَنَّهُمْ لاَ يَقْدِرُونَ)"[94] 166/3

وقد بحثت عن هذه القراءة فلم أجدها، ولم أجد من نص عليها، فيبدو أن سيبويه انفرد بذكرها، وهي في الحقيقة تصريح بما قدره النحاة في قراءة الجمهور وهي (أن لا يقدرون)، على أنَّ: "(أنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و(لا) نافية، وجملة (يقدرون) خبر (أنْ)، والمعنى: أنهم لا يقدرون".[185]442/7

– "وقد كُسِّرَ على (فُعْلٍ)، وذلك قليل، كما أن (فِعَلَةً) في باب (فَعْلٍ) قليل، وذلك نحو: أَسَدٍ وأُسْدٍ، ووَثَنٍ ووُثْنٍ، بلغنا أنها قراءة، وبلغني أن بعض العرب يقول: نَصَفٌ ونُصْفٌ".قال هارون: "ليست من القراءات الأربع عشرة، وقد وردت (الأوثان) في30 من الحج، و(أوثانا) في17، 25 من العنكبوت"[94]571/3، هـ: 1، ولم ينتبه إلى أن مقصود سيبويه آية النساء، وفيها: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا)[163]الآية: 117 فقد قرئت كما في (مختصر شواذ القرآن)لابن خالويه: "إلا أُثْناً ووُثُناً عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جماعة، إلا أُثْناً عطاء، إلا أوثانا، عائشة رضي الله عنها"[212]ص35وقال أبو حيان: "وقرأ أيوب السجستاني (إلا وُثُناً) بضم الواو والثاء".

– "وقد قال الذين يخففون: (ألاَّ يسجدوا لله الذي يخرج الخَبَ في السموات) [37] الآية: 25 حدثنا بذلك عيسى، وإنما حذفت الهمزة ههنا لأنك لم ترد أن تتم وأردت إخفاء الصوت فلم يكن ليلتقي ساكن وحرفٌ، هذه قصته كما لم يكن ليلتقي ساكنان". [94]545/3 وهي قراءة أُبَيٍّ وعيسى، أي: بنقل حركة الهمزة إلى الباء، وحذف الهمزة، [98]231/8وهو ما علله سيبويه.

– "وزعموا أن في قراءة ابن مسعود (وَأُنْزِلَ المَلاَئِكَةُ تَنْزِيلاً)[22]الآية: 25 لأن معنى أُنْزِلَ ونُزِّلَ واحد".[94]81/4 قال أبو حيان: "و(أَنْزَلَ) مبنيا للفاعل، وجاء مصدره (تنزيلا)، وقياسه (إنزالا) إلا أنه لما كان معنى (أَنْزَلَ) و(نَزَّلَ) واحدا جاز مجيء مصدر أَحدهما للآخر كما قال الشاعر:

* * * حَتَّى تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الْخِصْبِ * * *

كأنه قال: حَتَّى انْطَوَيْتُ"[165]الآية: 9

– "وحدثني الخليل وهارون أن ناساً يقولون (مُرُدِّفِينَ) فمن قال هذا فإنه يريد مُرْتَدِفِينَ وإنما أتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا، وهي قراءةٌ لأهل مكة، كما قالوا (رُدُّ يا فتى) فضموا لضمة الراء، فهذه الراء أقرب".[94]444/4

2. 4. الاستدلال بالحديث النبوي الشريف

2. 4. 1. الاختلاف في الاستدلال بالحديث

يعتبر الحديث النبوي الشريف في الدرجة الثانية في الفصاحة والبلاغة بعد القرآن الكريم، وهو إذا صح سنده حجة في النحو كما هو حجة في اللغة والبيان، ولذلك استكثر أصحاب المعاجم اللغوية منه لإثبات مفردات أو شرح مفردات، واستشهد علماء البيان به لإثبات تعبير بليغ أو معنى شريف[214]ص315 ودرج علماء النحو على منوال هؤلاء وأولئك، فاحتجوا بالحديث على مسائل النحو والصرف، ولكن في أحيان قليلة جدا، اللهم إلا السهيلي (ت581هـ) وابن خروف (ت609هـ) وابن مالك (ت672هـ) ورضي الدين الأستراباذي (ت686هـ) وابن هشام (ت761هـ) من المتأخرين، فإن هؤلاء عرف عنهم الاستشهاد بالحديث بكثرة.

هذا ولم يصرح الأوائل من النحاة بعدم الاحتجاج بالحديث، وإنما لم يستكثروا منه، ولم يهتموا به كما ينبغي في الاستدلال ؟ حتى إن سيبويه وإن جاء في كتابه بعض ما يعتقد أنه حديث، فإنه لم ينص مع ذلك ولو مرة على أنه حديث، بل كان يذكره بما لا يدل على ذلك كقوله: ومثلُ ذلك: (ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ من يَفْجُرك)[94]74/1، وقوله: "ومن العرب من يَرفع فيقولُ: سبوح قدوس..."، [94]327/1 وقوله: "وأما قولهم (كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرة...". [94] 393/2

فعلل ابن الضائع (680هـ) ذلك في (شرح الجمل) بأنه راجع إلى أن الحديث روي بالمعنى لا باللفظ[215]5/1، وتابعه أبو حيان (745هـ) في (شرح التسهيل)، ورد ذلك إلى أن أكثر الحديث روي بالمعنى، وأن أكثر رواته أعاجم، وأنه لهذين السببين لم يحتج الأوائل كسيبويه بالحديث في النحو.[215]

وأيدهما السيوطي (911هـ) فقال (في الاقتراح): "وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم"[188]، ص52

وتوسط الشاطبي (790هـ) فقسّم الأحاديث إلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، قال: "فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان"[140]، 403/3 وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبويّة، قال: "فهذا يصح الاستشهاد به في العربية".[140]

والحق أن النحاة كلهم قديما وحديثا احتجوا بالحديث، وكانوا بين مقل ومكثر، ولم يحدث أن صرح أحدهم بعدم الاحتجاج به لأي سبب، ولم يخالف في ذلك إلا ابن الضائع وأبو حيان والسيوطي، مع أنهم وبخاصة الأخيران احتجوا به في كتبهم في مسائل كثيرة، مما يدل على أن كلامهم هو ردة فعل لما فعله ابن خروف وابن مالك على الخصوص من الاهتمام بالحديث والاستكثار منه كلما وجدا فيه حجة.

ومع هذا فالذي أثبته بعض الباحثين أخيرا أن ابن الضائع نفسه استشهد بأكثر من عشرين حديثا نص في أكثرها على أنها من قوله صلى الله عليه وسلم مع ذكر الروايات المتعددة في بعضها، ولهذا استنتج أن ابن الضائع استنكر كثرة الاستشهاد بالحديث من ابن خروف على وجه الاستدراك على النحاة المتقدمين كسيبويه، وإلا فهو في زعمه لا ينكر الاحتجاج بالحديث مطلقا[216]، ص46–57

وما ذكروه من علل غير مقنع، لأن الحديث لم يرو كله بالمعنى، ولأن رواته قبل التدوين كان أكثرهم من السليقيين، ولو كانوا من أصل غير عربي، ولأن الرواية بالمعنى أي بغير لفظ القائل ومن طرف الأعاجم موجودة في الشواهد الشعرية أيضا ؟

وأما سيبويه فقد حار كثير من الدارسين في قلة احتجاجه بالحديث، وفي عدم تصريحه برفع ما احتج به منه، وهو لغز لم يفك، وعقدة لم تحل، ولكن يكفي أن نقول إن آخر دراسة في الموضوع وصل فيها صاحبها وهو الدكتور محمود فجال إلى القول بوجود أكثر من مائة وثلاثين نصا في الكتاب هي أحاديث نبوية[217]، ص15

وقد سبقه إلى القول بوجود أحاديث في كتاب سيبويه كثيرون قديما وحديثا، ولكن لم يصلوا بها إلى العدد الذي أوصلها إليه، فمن القدماء ممن صرح بوجود حديث أو أكثر في الكتاب السهيلي، فقد ذكر حديث (بَيِّنَتَكَ أَوْ يَمِينُهُ)[64] 43/6 ثم قال: "فهذا اللفظ بعينه مسطور في كتاب سيبويه، وذكر فيه النصب بإضمار فعل,كأنه قال: أحضر بينتك، وأجاز بإضمار المبتدأ وتقديره: المحكوم به بينتُك"[218]، ص107 وقال في إعراب مَثَلٍ على أنه حديث: "وأما قول عامر بن الطفيل (أَغُدَّةً كَغُدَّةِ البَعِيرِ)[64] 35/5 فقد أورده سيبويه في كتابه (أَغُدَّةً كَغُدَّةِ البَعِيرِ وَمَوْتاً فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ...)".[218]، ص120 وقد ذكر المحقق في فهارس الأمالي قول عامر في قائمة الأحاديث.[218]، ص145.

وقال ابن الصائغ الحنفي (ت786هـ): "...ما ذكره سيبويه من الحديث (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)....والمروي في الصحيح (ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله العمل من هذه الأيام العشر) ولا شاهد فيه" [219] ص34.

وقال البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي: "حديث (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر) رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفا....وهو من أمثلة النحويين، وأول من مثل به سيبويه قال في أوائل كتابه (هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف) وذلك قولك: الناس مجزيون...الخ." [220] ص293

وأول من تنبه من المعاصرين إلى احتجاج سيبويه بالحديث هو الأستاذ عثمان فكي في بحثه (الاستشهاد في النحو العربي) حيث عثر على ثلاثة أحاديث في كتابه، ثم وضع الأستاذ أحمد راتب النفاخ كتابه (فهرس شواهد الكتاب) وعثر على حديثين آخرين، فصارت خمسة، وهو ما قاله الأستاذ علي النجدي ناصف في كتابه (سيبويه إمام النحاة)، وأوصلها الأستاذ عبد السلام محمد هارون في (الفهارس التحليلية للكتاب) إلى سبعة، وأوصلها الدكتور محمود حسني محمود في بحثه (احتجاج النحويين بالحديث) إلى اثني عشر، وأربى عليهم الدكتور إسماعيل فهمي عبد الله فأوصلها إلى خمسة وثلاثين حديثا، مستفيدا مما ذكره غيره من الباحثين [221] ص62

وآخر من أولى مسألة الحديث في كتاب سيبويه أهمية، فبحث فيه ونقب، وأكثر القول وأسهب، وألف في الموضوع أكثر من كتاب هو الدكتور محمود فجال، والذي قال:

"وقد شغلتني هذه المسألة، وأخذت الكثير من عزيز وقتي، وكان إلفي قراءةَ الحديث والأثر، وقراءةَ (كتاب سيبويه)، فكنت أخوض في عباب بحره بغية الوقوف على شواهده النثرية وفهمها، وإذ بي ألتقط دُرَرَهُ من مكامنها، وفرائدَه من مخبئاتها، فوقفت على أكثر من مئة وثلاثين ما بين حديث وأثر، على حسب منهجي الذي رسمته وأوضحته من موافقة جملة أو كلمة ذات دلالة في (الكتاب) لما جاء في دواوين الأحاديث والآثار" [217].

2. 4. 2. أنواع الأحاديث والآثار في كتاب سيبويه

2. 4. 2. 1. النوع الأول: النصوص الموافقة للوارد في دواوين السنة وفيها الشاهد:.

جدول رقم:7

رقم الشاهد	الشاهد	رقم الشاهد	الشاهد
3	رجع القهقرى	30	معذرةً إلى الله وإليك
4	عسى الغوير أبؤسا	31	سبحان الله
6	زعم	32	غفرانك
7	ونخلع ونترك من يفجرك	33	سبُّوحاً قدُّوساً ربَّ الملائكة والروح
9	شاهداك	34	أكرمْ به
13	مه مه	35	سلامٌ عليك

14	صه	36	رحمة الله عليه
15	رويدا	37	فداءٌ لك أبي وأمي
16	مكانك	38	أغدَّة كغدَّة البعير
18	إنْ خيراً فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ	39	عائذاً بالله، عائذٌ بك،
19	كن عبدَ الله المقتولَ	40	معاذ الله
21	يا عبدَ الله	41	لبيك وسعديك
22	مرحباً وأهلاً	42	سمعا وطاعة
24	بعداً	44	أحمد الله
25	سحقاً	45	لا إله إلا الله
26	مرحباً بك	47	كفاحا
27	تربتْ يداك	48	فاه إلى فِيَّ
28	ويلك	49	نسيجُ وحده
29	ويحك	51	الله أكبر دعوةُ الحقِّ
52	مشيخة	85	ما منعك أن تأتينا
54	مطرنا بنوء كذا	87	كيف رأيت زبرا * أأقطا أو تمرا * أم قرشيا ص
56	من أنت	88	هَرَاقَ- هَرَقَتْ-أهْرَقْتُ
57	نعم الرجل عبد الله	89	لا يدخل الجنة إلا نفسٌ مسلمةٌ
58	يمانٍ	92	هؤلاء قومك
59	يا لكاعِ - لُكَع	94	حيَّ على الصلاة
60	لكاعِ	95	بينَ بينَ
61	يا نومانُ	96	كَفَّةَ كَفَّةَ
62	يا ربّ اغفر لي	97	وايمُ الله
63	رجلٌ ربعةٌ	98	اثنتان - ثنتان
64	طلحةُ الطلحات	99	مغزىً
65	وانقطاعَ ظهرياه	100	كفاك
66	أيها الرجل	102	فأنزلن سكينة علينا
67	لا حول ولا قوة إلا بالله	103	هَلُمِّي
68	لا عليك	105	ثلاثُ ذودٍ
70	ولا كرامة	106	ثلاثة أشياء

72	كيف أنت	107	كيزان
73	أهو هو	112	قوتاً
74	ها أنذا	113	القِتلة
75	ها هو ذاك	114	أنعم الله بك عينا
77	كل مولود يولد على الفطرة	116	أصبحنا
78	كيف أصبحت ؟ صالحاً	117	أمسينا
79	حتى متى؟	118	أسحرنا
80	لبيك إن الحمد والنعمة لك	119	فبها ونعمت
84	كما أنك هاهنا	121	هَلُمَّهْ
122	(إنَّ) بمعنى أجل	132	انصرف عنه
123	كيفهْ	133	علينا أميرٌ
124	دَدٌ	134	عليه مالٌ
125	لِمَهْ	135	قمت إليه
126	من مكان كذا وكذا	136	إِمَّعَة
131	أعرضت عنه		

2. 4. 2. 2. النوع الثاني: النصوص القريبة من لفظ الوارد في دواوين السنة:.

جدول رقم:8

رقم الشاهد	لفظ سيبويه	اللفظ الوارد
1	قعد القرفصاء	قاعدٌ القرفصاء
2	اشتمل الصماء	اشتمال الصماء- أن يشتمل الصماء
5	هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ	في جحرِ ضبٍّ
8	إنِ اللهُ أمكنني من فلان	لئن أمكنني الله منهم
11	هو نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ	كمثل الصائم نهارَه، والقائم ليلَه
12	هو حديثُ عهدٍ بالوجع	لأنه حديث عهدٍ بربه
17	مكةَ وربِّ الكعبة	وربِّ الكعبة
20	اللهم اجعله زيدا أو عمرا	اللهم اجعله عليا
23	كلُّ رجلٍ وضيعتُه	إن الله خالقُ كلِّ صانعٍ وصنعتَه
43	سقاك الله	الله أطعمك وسقاك

46	قتلته صبرا	قُتِلَ صبرا- لا يُقتَلُ صبرا
50	كلمته مشافهةً	تشافهني مشافهةً
53	ما من أيام أحبَّ إلى الله عز وجل فيها الصومُ منه في عشر ذي الح	ما من أيام أحبَّ إلى الله أن يتعبد فيها من عشر ذي الحجة
68	إني عبدُ الله آكلاً كما يأكل العبد	إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد
70	قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها	معضلةٌ ولا أبا حسنٍ لها
75	كفى الشيب والإسلام	كفى بالشيب والإسلام واعظا
80	فكانه	كن أبا خيثمة، فكانه
81	أما بعد فإن الله قال في كتابه	أما بعد فإن الله أنزل في كتابه
82	أول ما أقول: إني أحمد الله	إني أحمد الله إليك
85	هذا حق كما أنك هاهنا	إن ذا لحق كما أنك هاهنا
89	أما إنْ جزاك الله خيرا	أما إنه جزاك اللهُ خيرا
90	ريح شمال	ريح الشمال
92	الريح الجنوب، ريحٌ جنوب	ريح الجنوب
93	إن الله ينهاكم عن قيل وقال	وكره لكم قيل وقال
101	لا ها الله ذا	لا ها الله إذاً
104	أقريَ باك السلام	أقرئْ أباك السلام
108	حيتان	حتى الحيتان
109	رجل رجِلُ الشعر	رجِلُ الشعر
115	أكثر الله فينا مثلك	أكثر الله فينا مثل أبي نُجَيْدٍ
120	أستجير بالله من النار	من استجار من النار
127	أخزى الله الكاذبَ مني ومنك	الكاذب مني ومنك أمرَّ الله فمه
128	أطعمه عن جوع	أطعم مؤمنا على جوع
129	كساه عن العري	كسا مؤمنا على عري
130	جلس عن يمينه	جلس عن يمين أبي بكر

2. 4. 2. 3. النوع الثالث: حديث نسب إلى سيبويه ولم أره في نسخ الكتاب المطبوعة:.

9- بينتُك أو يمينُه.

2. 4. 2. 4. النوع الرابع: أسلوب ذكره النحويون أنه حديث وهو في الكتاب، ولم أعثر عليه في كتب الحديث:.

129- إِنَّ الفُكَاهَةَ لَمَقْوَدَةٌ إِلَى الأَذَى

2. 4. 3. المواضيع النحوية والصرفية التي وردت فيها الأحاديث والآثار في كتاب سيبويه

جدول رقم:9

رقم الشاهد	الكتاب	الشاهد	الموضوع
1	35 . 34/1	قعد القرفصاء	الفعل المتعدي
2	35 . 34/1	اشتمل الصماء	//
3	35 . 34/1	رجع القهقرى	//
4	51/1	عسى الغوير أبؤسا	(عسى) بمنزلة (كان)
5	67/1	جحرُ ضب	الحمل على الجوار
6	74 . 72/1	زعم = قال	بمعنى واحد
7	74 . 73/1	ونخلع ونترك من يفجرك	التنازع
8	100 . 98/1	إنِ اللهُ أمكنني من فلان	(إنْ) تختص بالفعل
9	141/1	شاهداك	المبتدأ والخبر أو الفاعل
10		بينتَك أو يمينه	
11	160/1	نهاره صائم وليله قائم	وصف النهار بالصوم ووصف الليل بالقيام
12	197/1	هو حديث عهدٍ بالوجع	الصفة المشبهة
13	242 . 241/1	مَهْ مَهْ	اسم الفعل
14	242 . 241/1	صه صه	اسم الفعل
15	244 . 243/1	رويدك	اسم الفعل
16	251 . 248/1	مكانك	اسم الفعل
17	257/1	وربِّ الكعبة	القسم
18	258/1	الناس مجيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌّ	حذف (كان)

	113/3 ، 149	المرءُ مقتولٌ بما قتل به إنْ خنجراً فخنجرٌ وإنْ سيفاً فسيفٌ	
19	264/1	كنْ عبدَ الله المقتول	حذف الفعل
20	280/1 . 286	اللهم اجعله زيداً	//
21	291/1 182/1	يا عبدَ اللهِ	//
22	294/1	مرحبا وأهلا	//
23	299/1 . 300	كُلُّ رجلٍ وضيعتُه	الواو بمعنى (مع)
24	311/1 . 313	بعداً	//
25	311/1 . 313	سحقاً	//
26	311/1 . 313	مرحبا بك	المفعول المطلق
27	314/1	تربتْ يداك	المصدر
28	318/1	ويلك	//
29	318/1	ويحك	//
30	318/1 . 320	معذرة إلى الله وإليك	//
31	322/1	سبحانَ اللهِ	//
32	325/1	غفرانَك	//
33	327/1	سبوحاً قدوسًا ربَّ الملائكة والروح	//
34	328/1 174/2	أكرم به	التعجب
35	330/1 . 332	سلامٌ عليك	المصدر
36		رحمة الله عليه	//
37		فداءٌ لك أبي وأمي	//
38	335/1 . 339	أغدةٌ كغدة البعير وموتا في بيت سلولية	//
39	340/1	عائذاً بالله	المصدر . اسم الفاعل
	374/1	عائذٌ بالله	
40	348/1	معاذ الله	المصدر
41		لبيك وسعديك	//

42		سمعاً وطاعةً	//
43	354 . 352/1	سقاك الله	//
44		أحمدُ الله	//
45		لا إله إلا الله	//
46	370/1	قتلته صبراً	//
47		كفاحاً	//
48	377/1	كلمته فاه إلى فِيَّ	الحال
49		هو نسيجُ وحدِه	//
50	391/1	كلمته مشافهةً	//
51	382 . 380/1	اللهُ أكبرُ دعوةُ الحقِّ	التوكيد
52	28/2، 35	مشيخة	صفة مفردة
53	31/2، 32	ما من أيامٍ أحبُّ إلى اللهِ عز وجل فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة	الصفة المشبهة
54	47/2	مطرنا بنوء كذا	تنزيل غير العاقل منزلة العاقل
55	80/2	إني عبدُ اللهِ آكلاً كما يأكل العبدُ	الحال
56	81/2	مَنْ أنتَ ؟	
57	177 . 175/2	نعم الرجل عبدُ الله	(نعم) و(بئس) الإضمار على شريطة التفسير
58	196/2 318/2	يمانٍ	الألف بدل من الياء
59	198 . 197/2	يا لَكاعِ يا لُكع	النداء
60	272 . 270/3	لَكاعِ لُكَع	جاء معدولا عن حده جاء معدولا عن فاعل
61	198 . 197/2	يا نومانُ	المنادى
62	209/2	يا ربُّ اغفر لي	المنادى
63	212/2	رجلٌ ربعةٌ	وصف المذكر بالمؤنث
64	212/2	طلحة الطلحات	وصف المذكر بالمؤنث
65	222/2	وانقطاع ظهرياه	الندبة

66	232/2	أيها الرجلُ	الوصف للنداء
67	291/2 . 295	لا حول ولا قوة إلا بالله	(لا) نافية للجنس
68	295/2	قضية ولا أبا حسن لها	لا تعمل (لا) في معرفة
69		لا عليك	(لا) نافية للجنس
70	301/2	ولا كرامة	(لا) لا تغير الكلام
71	316/2	كفى بالشيبُ	(البا) الزائدة
72	352/2 . 355	كيف أنت ؟	إظهار الضمير
73		أهو هو ؟	//
74	352/2 . 355	ها أنا ذا	//
75	352/2 . 355	ها هو ذاك	//
76	358/2	كانه	اتصال الضمير بكان
77	393/2	كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه	ضمير الفصل
78	416/2 . 419	(كيف أصبحت ؟ صالحٌ . وصالحاً)	الاستفهام
79		حتى متى ؟	(حتى) الجارة
80	128/3	لبيك إن الحمد والنعمة لك	الفرق بين (أنَّ) المفتوحة والمكسورة
81	134/3 . 139	أما بعدُ، فإن الله قال في كتابه	باب (أنَّ)
82	143/3 . 145	هذا حقٌّ كما أنك هاهنا	//
83	142/3 . 143	أولُ ما أقولُ أنِّي أحمدُ اللهَ	//
84	143/3 . 145	كما أنك هاهنا	//
85	153/3 . 155	ما منعك أن تأتيَنا ؟	(أنْ) المصدرية
86	167/3 . 168	أمَا أنْ جزاك اللهُ خيراً	(أنْ) المخففة من الثقيلة
87	181/3	كيف رأيتَ زَبْرا * أأقِطاً وتمرا أم قرشيا صقرا	(أو)
88	214/3	هراق . هرقت . أهرقت	الهاء بمنزلة الألف
89	237/3	لا يدخل الجنة إلا نفسٌ مسلمةٌ	الصفة
90		ريح شمال	//

91		ريح الجنوب	//
92	250،247،246/3	هؤلاء قومُك	أسماء القبائل
93	268/3	إن الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ	الحكاية
94	300/3	حَيَّ على الصلاة	اسم الفعل
95	304 . 296/3	بينَ بينَ	التركيب أو الإضافة
96		لقيته كَفَّة كَفَّة	//
97	325 . 324/3	وايمُ اللهِ	همزة الوصل
98	363،362،359/3	(اثنتان) و (ثنتان)	//
99	389/3 536/3	مَغْزىً	مَفْعَل
100	479/3	كفاكَ	التصغير
101	501 . 499/3	لا ها الله ذا، إذاً	(ها) عوض عن واو أو للتنبيه تقدمت على المحلوف عليه
102	511/3	فأنزلنْ سكينة علينا	نونا التوكيد
103	529/3	هلمِّي	//
104	550/3	أقريَ باكَ السلام	الهمز
105	564/3	ثلاثُ ذَوْدٍ	العدد
106	564/3	ثلاثةُ أشياءَ	//
107	593 . 586/3	كيزان	فِعْلاَن
108	593 . 586/3	حيتان	//
109	646/3	رجلٌ رَجِلُ الشَّعَرِ	جمع التكسير
110	40/4	الكبرياء	المصادر
111	40/4	الخِلِّيفَى	//
112	42/4، 50/4	قوتاً	فَعُول
113	44/4	القِتْلَة	اسم الهيئة
114	55/4، 61 .63	أنعم الله بك	افتراق فعلت وأفعلت
115	55/4، 61، .63	أكثر الله فينا مثلَك	//
116	55/4، 61 .63	أصبحنا	//
117	55/4، 61، 63	أمسينا	//

118	55/4، 61، 63	أسحرنا	//
119	116/4	فبها ونعمتْ	سكون عين (نعم)
120	136/4، 140	أستجير بالله من النار	الإمالة
121	161/4 . 163	هَلُمَّهْ	هاء السكت
122	161/4 . 163	إنَّ = أَجَلْ	//
123	161/4 . 163	كيفهْ ؟	//
124	118/4، 216، 219	دَدٌ	أقل حروف الاسم
125	222/4	لِمَهْ ؟	هاء السكت
126	224/4	من مكان كذا وكذا	معنى (مِنْ)
127	224/4	الكاذب مني ومنك	//
128	226/4 . 227	أطعمه عن جوع	معنى (عن)
129		كساه عن العري	//
130		جلس عن يمينه	//
131		أعرضتُ عنه	//
132		انصرف عنه	//
133	230/4	علينا أميرٌ	معنى (على)
134		عليه مالٌ	//
135		قمتُ إليه	معنى (إلى)
136	276/4	الإمَّعَة	زيادة الحروف
137	350/4	إنَّ الفكاهة لَمَقْوَدَةٌ إلى الأذى	(مفعلة) على الأصل

2. 4. 4. أمثلة على الأحاديث التي في الكتاب:

هذا وليس بالإمكان تفصيل القول في كل الأحاديث التي استخرجها الدكتور فجال من الكتاب، ولكن يمكن ذكر شيء منها على سبيل التمثيل، وبطريقة غير التي استعملها، إذ كان يأتي بالعبارة المقصودة في السياق الذي ذكرها فيه سيبويه، بعد تحديد الباب الذي وردت فيه، ثم يأتي بالأحاديث التي وردت فيها، مع تخريج الأحاديث، وتبيين التطابق أو عدمه بين عبارة سيبويه ونص الحديث، ونحن نذكر محل الشاهد من الحديث ومن عبارة سيبويه فقط،

لأن الحديث هو الأصل، فنقول:

1 . عن قيلة رضي الله عنها: "رأيت النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً القرفصاء"، وعن جابر رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى...أن يشتمل الصماء"، وعن سهل: "فرفع أبو بكر يديه فحمد الله، ثم رجع القهقرى".

قال سيبويه: "فمن ذلك: قعد القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقرى"[217] ص165.

2 . قال أبو جميلة: وجدت منبوذا فلما رآني عمر رضي الله عنه قال: "عسى الغوير أبؤسا".

قال سيبويه: "كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم: عسى الغوير أبؤسا".

وقال: "وكما أن عسى لها في قولهم (عسى الغوير أبؤسا) حال لا تكون في سائر الأشياء".

وقال: "فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله (عسى الغوير أبؤسا)"[217]ص172.

3 . عن عبيد الله بن عمير أنه صلى خلف عمر رضي الله عنه فسمعه يقنت في الفجر يقول: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك".

وقال سيبويه: "ومثل ذلك: ونترك من يفجرك"[217] ص185

4 . عن أبي ذر رضي الله عنه: " ثم قال لي . صلى الله عليه وسلم . مكانَك، لا تبرحْ حتى أرجع".

وقال سيبويه: "وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي فقولك: مكانَك، وبعدَك، إذا قلت: تأخر، أو حذرته شيئا يخافه". [217]ص211.

5 . عن خباب رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال: "فإن أدركت ذاك، فكن عبدَ اللهِ المقتولَ، ولا تكن عبدَ اللهِ القاتلَ".

وقال سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبدَ الله المقتولَ، وأنت تريد: كن عبدَ الله المقتولَ، لأنه ليس فعلا يصل من شيء إلى شيء، ولأنك لست تشير له إلى أحد"[217] ص218.

6 . عن أنس رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "قال فيقول: بُعْداً لَكُنَّ وسُحْقاً، فَعَنْكُنَّ كنتُ أناضل".

وقال سيبويه: "باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره: وذلك قولك:...وبعداً وسحقاً"[217]ص230

7 . وعن أنس رضي الله عنه في حديث الإسراء الطويل أنه صلى الله عليه وسلم كلما وصل إلى سماء رحب به النبي الذي فيها وقال له: "مرحبا بك من أخ ونبي".

وقال سيبويه في الباب السابق: "وربما جاء به . أي: لك . على العلم توكيدا، فهذا بمنزلة قولك: بك، بعد قولك: مرحبا، يجريان مجرى واحداً فيما وصف لك"[217]

8 . وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده: "سبوحاً قدوساً، ربَّ الملائكةِ والروحِ".وفي رواية: "سبوحٌ قدوسٌ، ربُّ الملائكةِ والروحِ".

وقال سيبويه: "وأما سبوحاً قدوساً ربَّ الملائكةِ والروحِ، فليس بمنزلة سبحان الله...ومن العرب من يرفع فيقول: سبوحٌ قدوسٌ، ربُّ الملائكةِ والروحِ" كما قال: أهلُ ذاك وصادقٌ والله، وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به

رفعا ونصبا". [217] ص250

9 . عن أنس رضي الله عنه في قصة عامر بن الطفيل: "فطعن في بيت امرأة من بني فلان، فقال: غدةٌ كغدة البعير في بيت امرأة من بني فلان، ائتوني بفرسي، فأتي به فركبه، فمات وهو على ظهره".قال الحافظ ابن حجر: "قوله في بيت امرأة من بني فلان، بينها الطبري من حديث سهل بن سعد فقال: امرأة من آل سلول".

وقال سيبويه: "ومن ذلك قول بعض العرب: أغدةً كغدة البعير، وموتا في بيت سلولية، كأنه إنما أراد: أأُغَدُّ غُدَّةً كغدة البعير، وأموت موتا في بيت سلولية، وهو بمنزلة أطرباً، وتفسيره تفسيره". [217] ص261.

10 . عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير فسمع قائلا يقول: الله أكبر الله أكبر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: دعوةُ الحق".

وقال سيبويه: "ومن ذلك: اللهُ أكبرُ، دعوةَ الحق...وقد يجوز الرفع". [217] ص292.

11 . وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما مِن أيامٍ أحبَّ إلى الله أن يُتَعَبَّدَ له فيها من عشر ذي الحجة...".

وقال سيبويه: "ومثل ذلك: ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله عز وجل فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة". [217] ص298.

قال الدكتور فجال: "كلمة (الصوم) في نص سيبويه غير موجودة في روايات الحديث، لكن نرى ما يحل محلها من المصدر المؤول وهو (أن يتعبد)، وهو فاعل لاسم التفضيل (أحب)"، ثم قال بعد ما ذكر من استشهد به، "وقد فصلت الكلام على حكم رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر في (السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث)" [217] ص300

12 . وعن زيد بن خالد رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال:...وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافرٌ بي، مؤمنٌ بالكوكب".

وقال سيبويه: "وكذلك (في فلك يسبحون) لأنها جعلت – في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول (مطرنا بنوء كذا) ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئا منها – بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور". [217] ص302.

13 . عن ابن مسعود رضي الله عنه أن قارئا قرأ هذه السورة عنده، فلما بلغ (علمت نفس ما أحضرت) قال: وانقطاع ظهرياه".

وقال سيبويه: "وإنْ شئت لم تلحق – أي: الألف –وذلك قولك: وانقطاع ظهرياه، وانقطاع ظهري، وإنما لزمته الياء لأنه غير منادى". [217]ص325.

2. 4. 5. وجه استدلال سيبويه بالحديث

2. 4. 5. 1. تقوية الحكم:

1– قال في (هذا باب الفاعليْن والمفعوليْن اللذيْن كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك): "ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل:(وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناءً عنه ومثل ذلك: ونخلع ونترك من

يفجرك".[94]74/1

فذكر حديث (ونخلع ونترك من يفجرك) "فشبهه بالآية الكريمة، وأيد به ما جاء فيها، واعتبر الآية والحديث وما جاء فيهما من الحذف من أحد العاملين لما أظهر مع العامل الثاني أجودَ وأحسنَ مما جاء في أبيات الشعر التي خبر فيها عن الجمع بالواحد، أو عن الاثنين بالواحد[122]ص60

2. 4. 5. 2. تعدد الأوجه الإعرابية لتعدد المعاني:

قال في (هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا): "وأما قولهم:

"كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفطرة، حتى يكونَ أبواه اللذان يهوِّدانه وينصِّرانه" ففيه ثلاثة أوجه:

فالرفع وجهان، والنصب وجه واحد.

فأحد وجهي الرفع: أن يكون المولود مضمَراً في يكون، والأبوان مبتدآن، وما بعدهما مبني عليهما، كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهوّدانه وينصّرانه، ومن ذلك قول الشاعر رجل من بني عبس:

إذا ما المرءُ كان أبوه عبسٌ *** فحسبُك ما تريد إلى الكلام

وقال آخر:

متى ما يُفِد كسباً يكنْ كلُّ كسبه *** له مطعمٌ من صدرِ يوم ومأكلُ

والوجه الآخر: أن تُعمِل يكونَ في الأبوين، ويكون هُما مبتدأ، [وما بعده خبراً له].

والنصب: على أن تجعل هُما فصلا"[94]393/3

فجاء بالحديث: "ليبين نوعا من التعبير يجوز فيه الحمل على أوجه متعددة من الإعراب، تبعا للمعاني المختلفة التي يدل عليها، بعد أن استدل على أحد الأوجه بقراءة[122]ص61

2. 4. 5. 3. تأسيس الحكم:

بأن: "يذكر الحديث وحده، غير معتمد على شبيه من آية كريمة أو من بيت من الشعر، إنما يفسره بأمثلة من عنده جارية على كلام العرب، وذلك كما في الأحاديث الباقية[122]ص62

. قال في (هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره): "وأما سُبُّوحاً قُدُّوساً رَبَّ الملائكةِ والرُّوحِ، فليس بمنزلة سُبْحَانَ اللهِ، لأنَّ السُّبُّوحَ والقُدُّوسَ اسمٌ، ولكنه على قوله: أَذْكُرُ سُبُّوحاً قُدُّوساً.

وذاك أنه خطر على باله أو ذكره ذاكرٌ فقال: سُبُّوحاً، أي: ذكرتَ سُبُّوحاً، كما تقول: أهلَ ذاك، إذا سمعتَ الرجلَ ذكرَ الرجلَ بثناء أو بذم، كأنه قال: ذكرتَ أهلَ ذاك، لأنه حيث جرى ذكر الرجل (في منطقه) صار عنده بمنزلة قوله: أَذْكُرُ فلاناً، أو ذكرتُ فلاناً.

كما أنه حيث أَنشَدَ ثم قال: صادقاً، صار الإنشاد عنده بمنزلة قال، ثم قال: صادقاً وأهلَ ذاك، فحمله على الفعل متابعاً للقائل والذاكر.

فكذلك: سُبُّوحاً قدوساً، كأن نفسه[صارت] بمنزلة الرجل الذاكر والمنشد، حيث خطر على باله الذكرُ، ثم قال: سُبُّوحاً قُدُّوساً، أي: ذكرتَ سُبُّوحاً، متابعاً لها فيما ذكرتْ وخطرَ على بالها.

وخزلوا الفعلَ، لأن هذا الكلام صار عندهم بدلاً من سَبّحْتُ، كما كان مرحباً بدلاً من رَحُبَتْ بلادُك وأهِلَتْ.

ومن العرب من يرفع فيقول: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ [رَبَّ الملائكة والروح]، كما قال: أهلُ ذاك وصادقٌ والله. وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعاً ونصباً"[94] 1/327

"فهو هنا يذكر الروايتين في الحديث النبوي الشريف على حسب ما سمع من العرب تتكلم به رفعا ونصبا، ويفسر كل وجه من الوجهين، ويستشهد له بأمثلة من كلام العرب"[222] ص64

– وقال في (هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه): "ومثل ذلك: ما مِن أيامٍ أحب إلى الله –عز وجل– فيها الصومُ منه في عشرة ذي الحجة"[94] 2/32

– وقال في (هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة): "وقد تقول: هو عبد الله، وأنا عبد الله فاخراً أو مُوعداً، أي: اعرِفْني بما كنتَ تعرف، وبما كان بلغك عني، ثم يفسّر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول: أنا عبد الله كريماً جواداً، وهو عبد الله شجاعاً بطلاً.وتقول: إني عبد الله مصغِّراً نفسه لربّه ثم تفسّر حال العبيد فتقول: آكِلاً كما تأكل العبيد"[94] 2/80

– وقال في (هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء): "فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها، قال: "إنّ الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ"، ومنهم من يقول: عن قيلٍ وقالٍ لماّ جعله اسماً، قال ابن مقبل:

أصبح الدهرُ وقد ألوَى بهم *** غيرَ تَقْوَالِك مِن قِيلٍ وقَالِ

و القوافي مجرورة.

قال:

* * * ولم أسمع به قِيلاً وقالاَ * * * [94] 3/168-169

وقال في (هذا باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وترك أو الحرف على أصله لو حرك): لأن الأصل عندهم أن يكون الثاني متحركا، وغير الثاني أول الحرف، وذلك قولك:

شِهْدَ ولِعْبَ، تُسْكِنُ العينَ كما أسكنتها في عَلْمَ، وتدع الأولَ مكسوراً، لأنه عندهم بمنزلة ما حركوا، فصار كأول إبِل.

سمعناهم ينشدون هذا البيت للأخطل هكذا:

إذا غاب عنا غاب عنا فراتُنا *** وإن شِهْدَ أجدى فضلُه وجَدَاوِلُهْ

ومثل ذلك: نِعْمَ وبِئْسَ، إنما هما فَعِلَ، وهو أصلهما.ومثل ذلك: فبها ونِعْمَتْ، إنما أصلها: فبها ونَعِمَتْ.وبلغنا أن بعض العرب يقول: نَعْمَ الرَّجُلُ"[94] 4/116

"ومن هذه الأحاديث التي أوردناها من شواهد سيبويه نستطيع أن نستنتج أنه استفاد من بعضها واحتج بها على تفسير عبارات وردت عن العرب، أو توضيح شاهد قرآني جاء به في مسألة من المسائل"[222] ص66

2. 5. الاستدلال بالمنثور من كلام العرب

والمقصود بهذا العنوان النثر لا الشعر، لأننا سنخص الشعر بفصل خاص، كما أننا سنخص الأمثال بفصل أيضا، وذلك رغبة منا في الإبانة عما أورده سيبويه من الشواهد النثرية التي هي أدلة على ما كان يقرره من أحكام نحوية أو صرفية أو صوتية، للتدليل على أن سيبويه استدل بكلام العرب أي نثرهم بشواهد كثيرة جدا، خلاف ما زعمه كثير من الدارسين المعاصرين، من أن الشعر استأثر باهتمامه واهتمام النحاة جميعهم سابقيه وخالفيه.

قال الدكتور محمد خير الحلواني: "قد تؤدي النظرة الأولى في تراث النحو العربي إلى أن لغة الشعر طغت على لغة القرآن النثرية، لأنها ستقع على خمسين وألف من شواهد الشعر في كتاب سيبويه مثلا، وعلى أقل من نصف هذا العدد من آي القرآن الكريم.

لكن النظرة المتمهلة المتأملة تجد أن سيبويه كان يعول على كلام العرب المحكي –وهو نثر– أكثر مما يعول على الشعر، فإذا اجتمع ما جاء من شواهد القرآن، وما ورد من كلام العرب، أربت الشواهد النثرية في (الكتاب) على شواهد الشعر"قال: "ومثل سيبويه الكسائي والفراء والأخفش".[225]ص76

وكيف لا يكون الأمر كذلك والنحاة مجمعون على أن النثر مما يتحصل به القانون دون الشعر، [226]520/2وأن الشعر وحده لا يعتد به في تقعيد القواعد إلا إذا وافقه نثر شهير، وإلا لم يتجاوز به محله من الضرورة، ولذلك قال الشاطبي معترضا على ابن مالك في ورود (سوى) غير ظرف: "وأما اعتماده على الشعر مجردا من نثر شهير يضاف إليه، أو يوافق لغة مستعملةيحمل ما في الشعر عليها، فليس بمعتمد عند أهل التحقيق، لأن الشعر محل الضرورات".[140]450/2

وقال أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح بعد استقراء ما في الكتاب: "وقد أحصينا في الكتاب أربعمائة وستة عشر شاهدا، سمعت هي بعينها من الكلام المنثور، أما الكلام الممثل بأمثلة (قياسية) فيبلغ عدده في الكتاب أربعة آلاف وتسعمائة وخمسة عشر مثالا، ويمكن أن نميز فيه بين ما هو مثال تركيبي، وبين ما سمع من الكلام المنثور هو بعينه مثل الشعر، باستعمال النحاة منذ أقدم الأزمنة لرموز تقوم بدور المتغيرات.

وذلك فيما يخص الأسماء، مثل: زيد، وعمرو، وعبد الله، وخالد، وبشر، ورجل، وامرأة، وأبو وأم، وقوم، وأمير، وغير ذلك.ومن الأفعال مثل: ضرب، وانطلق، ورأى، واشترى، وأكرم، وصام، وغير ذلك.

ومن الصفات والظروف: حسن الوجه، ومشتقات (ضرب)، وخير، وأحسن، واليوم، وأمس، وغير ذلك.

وعدد هذه الرموز محصور ومعروف، وكل مثال يرفقه غالبا تقدير يخص كثرة استعمال العرب له واتساع استعمالهم".[130]ص330

وقد قام الدكتور محمود سليمان ياقوت بتعداد أمثلة سيبويه في كتاب ضخم يقع في مجلدين في كل مجلد جزءان بعنوان (شرح جمل سيبويه) فبلغ بها9735 مثالا، ابتداء بقول سيبويه: "ذهب وسمع ومكث وحمد" إلى قوله: "علماء بنو فلان"، لكن دون تمييز بين ما سمع من العرب وما صنعه سيبويه للتمثيل.

والذي يجب أن نميزه الآن هو أن الأمثلة النثرية في كتاب سيبويه كثيرة، منها ما صرح أنه مما سمعه هو أو أحد شيوخه من العرب الفصحاء، ومنها ما لم يصرح فيه بذلك، ولكن لا يمتنع أن يكون مما سمعه، ومنها ما

هو من صنعه، وهو في الغالب ذلك الذي يجيء به في بداية الأبواب كأمثلة لما يكون قد سمعه كثيرا، فهو من صنعه ولكنه على منوال المسموع، وهذا في الغالب لما يكون مطردا من الكلام.

وهناك نوع آخر من أمثلة سيبويه المصنوعة، وهي تلك التي يمثل بها لما فيه تقدير، وغالبا ما يبدؤها بقوله: "كأنك قلت" أو "كأنه قال" أو نحو هذه العبارات، وكثيرا ما ينبه سيبويه إلى أن هذا الذي مثل به المقدر لا يتكلم به أو هو تمثيل لا غير، والمراد منه تحليل الجمل التي فيها حذف أو لبس.

فأما الشواهد النثرية التي سمعت هي بعينها من العرب فهي كما في قول الأستاذ الحاج صالح السابق تبلغ (416 شاهدا)، وهي مثل قول سيبويه:

2. 5. 1. كل شاة وسخلتِها بدرهم، أي: وسخلةٍ لها.

استدل به على أن الضمير الراجع إلى نكرة نكرة،[227]ص161 فقال عطفا على (رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ)."ومثل ذلك قول بعض العرب (كلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهمٍ) أي (وسخلةٍ لها)[94]82/2

2. 5. 2. حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه.

استدل به على حذف المبتدأ وجوبا، إذا كان خبره مصدرا، بدلا من لفظ فعله، ودل هذا المصدر على المدح[227]ص161.فقال: "وسمعنا بعضَ العرب الموثوقَ به يقال له كيف أَصبحتَ ؟ فيقولُ: (حمدُ الله وثناءٌ عليه) كأَنَّه يَحمله على مضمَرٍ في نيّته هو المظهَرُ كأَنّه يقول: أمري [وشأني] حمدُ الله وثناءٌ عليه".[94]319/1

2. 5. 3. حيهل الثريد، حيهل الصلاة.

استدل به على تعدي حيهل بنفسه لما ناب عن ائت[227]ص169.فقال: "ومنها قول العرب (حَيَّهَلَ الثَّريدَ).وزعم أبو الخَطّاب أنَّ بعض العرب يقول (حَيَّهَلَ الصَّلاَةَ) فهذا اسمُ ائتِ الصلاةَ أي: ائتوا الثريدَ وائْتوا الصَّلاةَ".[94]241/1

2. 5. 4. إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ.

استدل به على جواز حذف اسم (إنَّ) إذا كان ضمير الشأن[227] ص172. فقال: "وروى الخليل رحمه الله أن ناسا يقولون (إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ) فقال: هذا على قوله: إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ، وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قوله . وهو ابن صريم اليشكرى:

ويوماً تُوافِينا بَوْجهٍ مقسَّمٍ *** كأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ[94]134/2

"الشاهد فيه رفع (ظبية) على الخبر، وحذف الاسم، مع تخفيف (كأنَّ)، والتقدير: كأنها ظبيةٌ"[228]281/1.

2. 5. 5. إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ.وإنَّه ذاهبةٌ أمتُك.

استدل به على أن قولهم (ليس خلق الله أشعرَ منه) فيه ضمير شأن مقدر.فقال: "والوجه والحدّ أن تَحْمِلَه على أَنّ في (ليس) إضماراً وهذا مبتدأٌ، كقوله (إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ)"[94] 147/1 وقال: "ومما يضمر لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب (إنَّه كرامٌ قومُك) و (إنَّه ذاهبةٌ أمتُك)، فـ (الهاء) إضمار الحديث

الذي ذكرت بعد (الهاء)، كأنه في التقدير وإن كان لا يتكلم به قال: (إنَّ الأمرَ ذاهبةٌ أمتُك وفاعلةٌ فلانةٌ)، فصار هذا الكلام كله خبراً للأمر، فكذلك ما بعد هذا في موضع خبره [94] 176/2

2. 5. 6. يا بني أسد: أعورَ وذا ناب.

استدل به على استعمال الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل استعمال الأسماء التي أخذت منه في النصب على المفعولية، والتقدير: أتستقبلون أعورَ وذا ناب. [227]ص175. فقال: "وحدّثنا بعضُ العرب أنّ رجلاً من بني أَسَدٍ قال يومَ جَبَلَةَ واستَقبله بَعِيرٌ أَعْوَرُ فتَطَيَّرَ منه فقال: يا بني أسد (أَعْوَرَ وذا نابٍ) فلْم يرد أن يَسترشدهم ليُخبِروه عن عَوَرِه وصحّته ولكنه نَبَّهَهم كأَنه قال: أَتَستقبلون أَعْوَرَ وذا ناب، فالاستقبالُ فى حال تنبيهه إيّاهم كان واقعاً كما كان التلوُّنُ والتنقُّلُ عندك ثابتينِ فى الحال الأوّل وأراد أن يثبِّت لهم الأعورَ ليَحذروه" [94] 343/1

2. 5. 7. مِن ربِّي لأفعلنَّ.ومُنْ ربِّي لأفعلنَّ.

استدل به على أن (مِن) قد تأتي من حروف القسم ولا يدخلونها على غير (ربي). [227]ص178 فقال: "واعلم أن من العرب من يقول (مِنْ رَبِّي لَأَفْعَلَنَّ ذَلِكَ) و(مُنْ رَبِّي إِنَّكَ لأشِرٌ) يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والياء في قوله (والله لأفعلنَّ)، ولا يدخلونها في غير (رَبِّي) كما لا يدخلون (التاء) في غير (الله)، ولكن الواو لازمةٌ لكل اسم يقسم به والباء، وقد يقول بعض العرب (لله لأفعلنَّ) كما تقول (تالله لأفعلنَّ)، ولا تدخل الضمة في (مُنْ) إلا ههنا، كما لا تدخل الفتحة في (لدن) إلا مع (غدوةٍ) حين تقول (لدن غدوةً إلى العشي)". [94] 499/3

2. 5. 8. هذا سيفني.

استدل به على أن نون التنوين تكسر ويؤتى بالياء بعدها عند التذكر كما تكسر دال قد والأصل: هذا سيفٌ. [227]ص180 فقال: "وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول (هَذَا سَيْفُنِي) يريد (سيفٌ) ولكنه تذكر بعد كلاماً، ولم يرد أن يقطع اللفظ، لأن التنوين حرف ساكن، فيكسر كما تكسر دال (قد)" [94] 216/4

2. 5. 9. ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءا، أو شيئا أو قبيحا.

استدل به على جواز حذف الصلة، وذلك إذا كان الموصول غير (أيٍّ) وطالت الصلة. [227]ص192 فقال: "زعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلا يقول (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً) و (ما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحاً).فالوصف بمنزلة الحشو، لأنه يحسن بما بعده كما أن الحشو إنما يتم بما بعده" [94] 108/2 وقال: "وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربيا يقول (ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً)[وهذه قليلة]، ومن تكلم بهذا فقياسه (اضرب أيهم قائل لك شيئا)" [94] 404/2

2. 5. 10. مُطِرْنَا الزرعَ والضرعَ.

استدل به على جواز النصب على نزع الخافض، أي: مطرنا في الزرع والضرع وفي السهل والجبل، أما على رواية الرفع فهو على البدلية من الضمير (نا). [227] ص192 فقال: "وزعم الخليل رحمه الله أنّهم يقولون (مُطِرْنا الزَّرْعَ والضَّرعَ)، وإن شئت رفعتَ على البدل، وعلى أن تصيِّره بمنزلة (أجمعين) تأكيداً" [94] 159/1

2. 5. 11. ضربتهم ظهراً وبطناً.

استدل به على جواز النصب على الظرف والمفعول الثاني وعلى البدل أيضا.[97] 24/2 فقال: "فإن قلت ضُرِبَ زَيدٌ اليَدُ والرِّجْلُ جاز على أن يكون بدلا وأَن يكون توكيدا.

وإنْ نصبته لم يَحسُن، لأنَّ الفعل إنّما أُنْفِذَ في هذه الأسماء خاصّة إلى المنصوب إذا حذفتَ منهُ حرف الجرّ، إلاّ أن تَسمعَ العربَ تقول في غيره، وقد سَمعناهم يقولون (مَطَرَتْهُمْ – أي: السماء – ظهراً وبطناً)"[94] 160/1

2. 5. 12. إمَّا لاَ.

استدل به على حذف كان واسمها وخبرها بعد إنْ الشرطية المقرونة بما الزائدة، والتقدير: إنْ كنت لا تفعل غيره فافعله.[227]ص194 فقال عطفا على (إمَّا أنت منطلقا انطلقت معك): "ومثل ذلك قولهم (إمّا لاَ) فكأَنَّه يقول: افْعَلْ هذا إنْ كنتَ لا تَفْعَلُ غيرَه، ولكنهم حذفوا ذا لكثرة استعمالهم إيّاه، وتصرفُّهم، حتى استغَنوا عنه بهذا". [94] 294/1

وقال وهو بصدد تفسير حذف الخبر بعد (لولا): "ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام، كما حذف الكلام من (إمَّا لا)، زعم الخليل رحمه الله أنهم أرادوا: إنْ كنتَ لا تفعل غيره فافعلْ كذا وكذا إمَّا لا، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام"[94] 129/2

2. 5. 13. ما رأيته مذ أنَّ الله خلقني.

استدل به على جر (مذ) لزمن مقدر، أي: مذ زمن خلق الله إياه.[227]ص197 فقال: "وسألته عن قول العرب (ما رأيتُه مُذْ أنَّ الله خلقني) فقال (أنَّ) في موضع اسمٍ كأنه قال مذ ذاك"[94] 3/ 122

2. 5. 14. اللهم أشركنا في دعوى المسلمين.

استدل به على أن من المصادر ما يأتي مختوما بألف التأنيث.[227]ص200 فقال في (هذا باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث)"وقال بعض العرب: اللهم أشركنا في دعوى المسلمين"[94] 40/4

2. 5. 15. ربما تقولنَّ ذاك.

استدل به على توكيد الفعل المضارع بنون التوكيد الواقع بعد (رُبَّ) المكفوفة بـ(ما)[227] ص201

فقال: "وزعم يونس أنهم يقولون: (ربما تقولنَّ ذاك)، و (كثر ما تقولنَّ ذاك)، لأنه فعلٌ غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و (ما) له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم"[94] 518/3

2. 5. 16. ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر.

استدل به على الاستثناء المنقطع وحذف المستثنى منه على معنى ما عرض له عارض إلا النقص.[227]ص203 فقال: "ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب (ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر)، فـ (ما) مع (الفعل) بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر.كما أنك إذا قلت: (ما أحسن ما كلم زيدا)، فهو (ما أحسن كلام زيدا).ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد إلا في [ذا] الموضع، كما لا يجوز بعد (ما أحسن) بغير (ما)، كأنه قال: ولكنه ضر، وقال: ولكنه نقص، هذا معناه"[94] 326/2

2. 5. 17. هذه عرفاتٌ مباركاً فيها.

استدل به على أن جمع المؤنث إذا سمي به يعرب إعراب ما لا ينصرف ويمنع من الصرف، وفيها لغتان: الصرف وعدم الصرف، ومراد سيبويه أنها مصروفة.[227]ص205 فقال: "ألا ترى إلى (عرفاتٍ) مصروفةً في كتاب الله عز وجل وهي معرفةٌ.والدليل على ذلك قول العرب (هذه عرفاتٌ مباركاً فيها)".[94]3/233

2. 5. 18. يا ربُّ اغفر لي ويا قومُ لا تفعلوا.

استدل به على أن من لغات المنادى المضاف إلى ياء المتكلم البناء على الضم كالمنادى المفرد العلم.[227]ص212 فقال في (هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك): "وبعض العرب يقول (يَا رَبُّ اغفْر لِي)، و(يا قومُ لا تَفعلوا).وثبات الياء فيما زعم يونس في الأسماء[94]2/209

2. 5. 19. قولهم: سمعٌ وطاعةٌ.

استدل به على وجوب حذف المبتدأ إذا كان الخبر مصدراً بدلاً من اللفظ بالفعل في الأصل، أي: أمري سمعٌ وطاعةٌ.[227]ص216 فقال: "ومن العرب من يقول (سَمْعٌ وطاعةٌ) أي أَمْري سَمْعٌ وطاعةٌ بمنزلة: (فقالت حَنانٌ ما أتى بك ها هنَا)، وكما قال سَلامٌ.والذي يَرتفع عليه (حَنانٌ) و(سمْعٌ) غيرُ مستعمَل، كما أنّ الذي يَنتصب عليه (لَبَّيْك) و(سبحانَ اللهِ) غير مستعمَل[94]1/349

2. 5. 20. مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّه.

استدل به على أنه ينعت بالجامد إذا كان بمعنى المشتق واستعمل استعماله، و(كُلُّ) هنا توكيد للضمير المستتر في (عرفج) المؤول بـ(خشن).[227]ص223 فقال: "ومن العرب من يقول: (مررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّه)، يجعلونه كأنه وصف"[94]2/24

2. 5. 21. عليه رجلاً ليسني.

استدل به على به . وهو بصدد الحديث عن أسماء الفعل . على جواز أمر الغائب ، "يعني أنه قال (عليه) فأمر غائبا"، [97]2/151 فقال: "وحدَّثني من سمعه أنّ بعضَهم قال: (عليه رجلاً لَيْسَنيِ)، وهذا قليلٌ شبّهوه بالفعل".[94]1/250

2. 5. 22. خلق الله الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها.

استدل به على أنه لا يصح قطع البدل عن المبدل منه إذا لم يصح أن يكون ما بعد البدل خبرا، وفيه أيضا جواز مجيء الحال ثابتة غير منتقلة[100]ص273 فقال: "وممَّا جاء في النصب أنّا سمعنا من يُوثَق بعربيّته يقول: (خَلَقَ اللهُ الزَّرافَةَ يَدَيْها أَطْوَلَ من رِجْلَيْها)"[94]1/155 قال السيرافي: "ولو قال (يداها أطول من رجليها) جاز".[97]2/18

2. 6. الاستدلال بالأمثال

2. 6. 1. معنى المثل وخصائصه

"المثل: – جملة من القول مقتضبة من أصلها، أو مرسلها بذاتها، تتسم بالقبول وتشتهر بالتداول، فتنتقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها، من غير تغير يلحقها في لفظها، وعما يوجبه الظاهر إلى أشباهه من المعاني، ولذلك تضرب وإن جهلت أسبابها التي خرجت عليها، واستجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما يستجاز في سائر الكلام"[229] 20/1

من هذا التعريف الذي ذكره اليوسي نقلا عن المرزوقي يمكن أن نستخلص خصائص المثل التي تميزه عما سواه من الأساليب الأدبية كالحكمة وقول العرب، وهي:

1 . أنه جملة من القول مقتضبة بذاتها من أصلها أو مرسلها، فمبناه على الإيجاز في اللفظ وهو سر حفظه والتمثل به.

2 . أنه يتسم بالقبول عند الناس ويشتهر بالتداول بينهم، لتعبيره عما يحتاج إليه الناس في مواقف الحياة خيرا وشرا، ترغيبا وترهيبا.

3 . أن له مورداً يقال فيه إنشاءً، ومضرباً يعاد فيه استشهاداً على وجه التشبيه أو المماثلة، حتى قيل إن لفظ المثل مشتق من المماثلة.

4 . أنه يتناقل باللفظ الذي قاله به منشئه من غير تغيير، لأنه لفظ استطرف فحفظ وردد كما هو، إلا أنهم استثنوا من التغيير الإعراب، لخفته وعدم تبديله المعنى.

وفي هذا قال الزمخشري: "والأمثال يتكلم بها كما هي، فليس لك أن تطرح شيئاً من علامات التأنيث في: " أطري فإنك ناعلة"، ولا في: "رمتني بدائها وانسلت"، وإن كان المضروب له مذكراً، ولا أن تبدل اسم المخاطب من عقيل وعمرو في: " أشئت عقيل إلى عقلك" و"هذه بتلك، فهل جزيتك يا عمرو"[230] 1/هـ

5 . أن استعماله في مضرب يصح فيه لا يشترط فيه معرفة أسباب مورده، إذا صح ما قصد به.

6 . أن لفظه يستجاز فيه من الحذف والضرائر ما يستجاز في سائر الكلام.

قال ابن جني: "على أن الأمثال عندنا وإن كانت منثورة فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك.قال أبو علي: لأن الغرض في الأمثال إنما هو التسيير، كما أن الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه".[210] 69/2

قال الرماني: "المعنى الذي يصلح أن يتمثل به هو الذي تشتد الحاجة إليه أو إلى مثله في ترغيب أو ترهيب، فيجري للأول ثم يذكر به الثاني، على معنى أن منزلتك كمنزلة الذي قيل له هذا القول أولا".[213] 592/2

وقال السيرافي: " أصل الأمثال أن يتكلم الإنسان بحضرة قوم، وفي كلامه من الألفاظ ما يستطرفه بعضهم، فيعيد اللفظ المستطرف، فربما أعاد جملة الكلام، وربما كان على سبب لا يعيده ولا يذكره ولا يتم إلا بذلك السبب، ويقع فيه ضمير ليس في الكلام ما يعود إليه، لأن المتمثِّلَ استطرفه وتمثَّله، فلا حاجة إلى ذكر ما

حذف من الكلام، لأن المتبقي هو المثل.

فمن ذلك قول العرب (كلاهما وتمراً) أو (كليهما وتمراً)، وذلك في كلامهم أكثر من أن يحصى ومما لم يذكره _ أي: سيبويه _ قولهم (أَسَعْدٌ أَمْ سُعَيْدٌ) ، وهو مبتدأ لم يذكر خبره، والمتمثل يذكره في غير سعد وسعيد، في الشيء الذي يبدو ولا يدرى ما هو، فيقال (أسعد أم سعيد)، معناه: أخيرٌ أم شرٌّ، وكذلك قولهم (لَكِنْ بالأثلاتِ لَحْمٌ لاَ يُظَلَّلُ) ، وقد علمنا أن (لكن) لا يبتدأ به، ولكن ابتدأه قائل هذا على كلام يجري، فترك ذكر الكلام، وكذلك (ثُكْلٌ أَرْأَمَهَا وَلَداً) ، في المثل ضمير ليس فيه ما يعود إليه"[97] 179/2

قال أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح: "والأمثال وما يجري مجراها وإن كانت نثرا فإنها من نوع النصوص المحفوظة، ينقلها بعضهم إلى بعض كما وردت، وهي بذلك قريبة من الشعر، لكونها تسير بين الناس، وجزء كبير من اللغة هو عبارة عن تراكيب تحفظ كما سمعت، وتشترك في وجودها كجزء كبير من المعجم في جميع اللغات البشرية، وهو ما يسمى بـ idiotisms ".[130] ص263

وأكد ذلك بقوله: "هذا وإن صعب على اللغويين أن يحافظوا على سماعهم من الكلام المنثور فإن الأمثال وما يجري مجراها من التراكيب الجامدة لم يصبها ما أصاب كلام التخاطب لشبهها بالشعر من حيث سريانها بين الناس".[130]ص265

هذا وقد كونت الأمثال التي استدل بها سيبويه مادة صالحة للاحتجاج النحوي، وبخاصة إذا انتبهنا إلى أن سيبويه سبق بكتابه كتب الأمثال التي ألفها كثير من العلماء، وهو كما عرفناه إنما ينقل ما ينقل عن سماع، إما بنفسه وإما بواسطة شيوخه عن العرب الذين خالطوهم وشافهوهم.

2. 6. 2. دراسة لأمثال الكتاب.

2. 6. 2. 1. . خَطِيئَةُ يَوْمٍ لاَ أَصِيدُ فِيهِ. (ع)

ذكره سيبويه في (هذا باب ما يَجْرِي ممّا يكون ظرفاً هذا المجرَى) أي "باب الظرف الذي يشغل عنه الفعل"[113] 284/1، على أن (خطيئة) ظرف متمكن في هذا الموضع، لأنه أضيف إلى يوم، ويوم ظرف متمكن.[113] 287/1 والمعنى: " يخطئ يوم لا أصيد فيه، أي: يقل ويندر"[107] 226/4، "والمراد لا يمر يوم إلا ويحدث فيه صيد".[107] 291/4، هـ:

وهذه المقولة لم ينص سيبويه على أنها مثل، ولم أجدها في كتب الأمثال، وإنما اعتبرها الشيخ عضيمة مثلا حين أدرجها في قائمة أمثال الكتاب في (فهارس كتاب سيبويه) ص993، ولم يظهر لي وجه اعتبارها مثلا، نعم هي كالمثل من حيث الصياغة.

2. 6. 2. 2. عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً[94] 51/1 (هـ، ع)

"الغوير: تصغير غار، والأبؤس: جمع بؤس، وهو الشدة...يضرب للرجل يقال له: لعل الشر جاء من قبلك".[231] 203/1

ذكره سيبويه في ثلاثة أبواب:

الأول (باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول لشيء واحد..) مستدلا به

على أن العرب جعلت (عسى) في هذا الموضع فقط بمعنى (كان)، ومفسرا به قولهم (ما جاءتْ حاجتك)، قال الرماني: "ونظيره قولهم (عسى الغوير أبؤسا) في أنه مثل، وأنه مغير عن أصله المطرد فيه، وأصله (عسى الغوير أن يكون فيه البأس)، وإنما جاز ليكون رمزا للمخاطب يفهمه دون غيره عند الحاجة إلى ذلك، فشبه بـ(كان الغوير أبؤسا)، ولا يجوز القياس على هذا في (عسيت أخانا) لأنه نادر له".[113] 226/1

والثاني (هذا باب من الفعل يُبْدَلُ فيه الآخِرُ من الأوّل ويُجْرَى على الاسم كما يُجْرَى أَجْمعُونَ على الاسم وَيُنْصَبُ بالفعل لأنّه مفعول) مستدلا به على أن"(عَسَى) لها فى قولهم (عَسَى الغُوَيرُ أَبؤساً) حالٌ لا تكون فى سائر الأشياء".[94] 159/1 ومفسرا به قولهم (دخلت الدارَ)، قال الرماني: "وشبهه أيضا بـ(عسى) مع (الغوير) لأنَّ له حالا خاصة ليست لنظائره، وهو إخفاء السبب به وإجراؤه كالمثل، لأنه جعله كالذي يتيقن فيه البؤس". [113] 405/1

والثالث (هذا بابٌ من أبواب (أنْ) التي تكون والفعل بمنزلة مصدر)[94] 153/3 مستدلا به على أن العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان) ومفسراً به وجه النصب في موضع (يفعل) من قولهم (عسى يفعل) بغير (أنْ) لأنهم شبهوها بـ(كاد يفعل).

2. 6. 2. 3. ما كلُّ سَوْدَاءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ[94] 65/1 (ع)

ذكره في (هذا باب ما أُجْرِيَ مَجْرَى (لَيْسَ) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيرُ إلى أصله) مستدلا به على ما يجوز في (ما) من أوجه فى لغة أهل الحجاز فقال: "وتقول (ما كلُّ سَوْداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ) وإن شئت نصبتَ شحمةً، وبيضاءُ في موضع جرٍّ، كأنك أظهرت (كلَّ) فقلتَ: ولا كلُّ بيضاءَ".

وقال الرماني شارحا: "وتقول (ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةٌ) فهذا الوجه الجيد، ويجوز (ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةً)، ويجوز (ولا بيضاءُ شحمةً)، على عطف جملة على جملة فهذه ثلاثة أوجه تجوز على مذهب أهل الحجاز".

2. 6. 2. 4. اللَّهُمَّ ضَبُعاً وَذِئْباً.[94] 255/1 (هـ، ع)؛ أَمْرَ مُبْكِيَاتِكَ لاَ مُضْحِكَاتِكَ.[94] 82/1 (هـ، ع)؛ الظِّبَاءَ عَلَى البَقَرِ.[94] 256/1 (هـ، ع)

ذكر سيبويه هذه الأمثال الثلاثة في (باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا عَلِمْت أنَّ الرجلَ مُسْتَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفِعل) مستدلا بها على جواز حذف الفعل المأمور به أو المنهي عنه إذا كانت الحال دالة على المحذوف قائمة مقامه في وضوح المعنى، فيحصل الإفهام مع الإيجاز.

قال سيبويه: "وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب وممّن يوثق به يَزْعُمُ أنه سَمِعَها من العرب. ذلك قولُ العرب فى مَثَلٍ من أمثالهم (اللَّهُمَّ ضَبُعاً وذِئباً) إذا كان يَدْعو بذلك على غنمِ رجُل، وإذا سألتَهم ما يَعْنُون قالوا (اللهُمَّ اجْمَعْ) أو (اجعلْ فيها ضَبُعاً وذئبا)، وكلُّهم يفسِّرُ ما يَنْوِي، وإنَّما سَهُلَ تفسيرُه عندهم لأنَّ المضمَر قد استُعمل فى هذا الموضعِ عندهم بإظهارٍ.... ومنه قول العرب (أمرَ مبكياتك لا أمرَ مضحكاتك) و(الظباء على البقر)، يقول: عليك أمرَ مبكياتك، وخَلِّ الظباءَ على البقر".[94] 255/1

وقد اعترض بعضهم على سيبويه في تقدير الناصب في (أمرَ مبكياتك) باسم الفعل (عليك) فقال بأنه"نسي العنوان .

أي عنوان الباب . ولم يقدر فعلا، بل قدر اسم فعل هو (عليك أمرَ مبكياتك) والفرق واضح بين الأمرين"[236]ص15، ولست أرى ذلك الفرق، إذا علمنا أن (عليك) اسم فعل أمر بمعنى (الزم)، وبه قدر الرماني المحذوف فقال: "وتقول (أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك) وتقديره (الزم أمرَ مبكياتك من الكلم الذي فيه لا أمر مضحكاتك)[113] 549/2، وكذلك الميداني في المجمع فقد قال: " أمرَ مبكياتك، أي: الزمي واقبلي أمرَ مبكياتك"[123] 30/1.ومثلهما السيرافي فإنه قال: "ومنه قول العرب (أمرَ مبكياتك لا أمر مضحكاتك) فمعناه: عليك بأمر مبكياتك، واتبع أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك..."[97] 155/2.

واعترض عليه في تقدير الفعل المحذوف (خَلِّ) في (الظباءَ على البقر) وأن الصحيح (اخترتِ أو أختارُ الظباءَ على البقر) لأن مورد المثل يدل عليه، ولأن البقر كناية عن النساء، كما في مجمع الأمثال، فقال: "والظاهر أن سيبويه لم يطلع على هذا المعنى ورأى كلمة (الظباء) منصوبة فقدر ناصبا هو (خَلِّ) وتقديره صحيح من حيث التركيب والصناعة النحوية، وغير صحيح من حيث المعنى"[236]ص14 وقد وافق في هذا الاعتراض المحقق هارون الذي قال: "وكان أجدر بسيبويه أن يذكر المثل الآخر وهو (الكلابَ على البقر)"، وذلك لأن كلا المعترضين رجع إلى مجمع الأمثال في فهم المثل وأنه: "يضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة والصداقة، وأن (الظباء) منصوب على معنى اخترت أو أختار الظباء على البقر، والبقر كناية عن النساء، وكان الرجل في الجاهلية إذا قال ذلك لامرأته بانت منه وكان طلاقا"[23] 444/1.

ولكني وجدت الرماني يساير سيبويه في تقديره حيث قال: "وتقول (الظباءَ على البقر) أي (خَلِّ الظباءَ على البقر)، وهو كالمثل الذي يقال في حال ترك الناس بعضهم على بعض، إذا اقتضت الحكمة التحذير من الدخول في أمرهم، فيجيء هذا كالمثل، وليس بمثل محقق، لأنه يجوز إظهار الفعل فيه، ولو كان مثلا لم يغير عن صيغته".[113] 549/2 ويفهم من كلام الرماني أن معنى المثل عند سيبويه وعنده غير معناه عند الميداني، وبالتالي وافق سيبويه في التقدير، ويقوي هذا قول السيرافي: "ومنه (الظباءَ على البقر) والمعنى في المثل: أنك تنهاه عن الدخول بين قوم يتشابهون ويتكافؤون في سوء أو غيره، وتقديره: خَلِّ الظباءَ على البقر"[97] 155/2

ثم قال المعترض: "وفوق هذا أجاز . أي: سيبويه . رفع (الظباء) ونسبه إلى بعض العرب (الكتاب 273/1)، على الرغم من أن الرفع لا معنى له، إذ لا فائدة للإخبار عن الظباء بكونها على البقر، ولكن ما العمل ؟ لا عربيَّ بيننا يحتج بكلامه فنسأله، وسيبويه ينسب إلى العرب، ويقول سمعنا من يقول (السابق 244/3) والمعنى لا يؤيده أحيانا"[236]ص14

وواضح من هذا الكلام أن المعترض زيادة على تخطئة سيبويه يلمح إلى تكذيبه، وكان الأولى به أن يرجع إلى شراح الكتاب قبل أن يعترض، وإلا فقد سبق القول من الرماني أن هذا التركيب يشبه المثل وليس به، لجواز ذكر الفعل المضمر، وأن معناه عند سيبويه وعنده غير المعنى الذي ذكره الميداني وحَكَّمَهُ المعترضُ.

فها هو ذا السيرافي يشرح قضية رفع الظباء عند قول سيبويه "كما رفع بعضهم (الظباءُ على البقر)"[94] 273/1 بقوله: "فإذا قال (الظباءُ على البقر) فتقديره: الظباءُ متروكة على البقر، وإذا نصب فقال (الظباءَ على البقر) فكأنه قال: اترك الظباءَ على البقر، وإنما يعني بقر الوحش، لأنها ترعى مع الظباء في

موضع، وبعضها أولى ببعض، قال:

ولقد ذعرتُ بناتِ عَمْـ *** ـمِ المرشقاتِ لها بصابصْ

أراد البقر، وجعلها بنات عم الظباء وهي المرشقات، وإنما يقول القائل هذا إذا نهى صاحبه عن الدخول بين أقوام بعضهم أولى ببعض"[97]، 168/2

وفي كلام السيرافي ما يجهز على اعتراضات المعترض في معنى المثل وفي جواز رفع الظباء.

بل إن الزمخشري في (المستقصى في أمثال العرب) قال: "(الظباءَ على البقر)...ويروى (الكلاب على البقر)...ويروى (الكرابَ على البقر)...وفي ثلاثتها يجوز الرفع على الابتداء، والنصب على إضمار الفعل". [230] 330/1 وهذا بعدما شرح المثل بنفس ما شرحه به السيرافي.

2. 6. 2. 5. المَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قُتِلَ بِهِ، إنْ خنجراً فخنجرٌ، وإنْ سيفاً فسيفٌ[94] 258/1 (هـ)؛ إلاَّ حَظِيَّةً فَلاَ أَلِيَّةً.[94] 260/1 (هـ، ع) ؛ أَوَ فَرَقاً خَيْراً مِنْ حُبٍّ[94] 168/1.(هـ، ع) ؛ ادْفَعِ الشَّرَّ وَلَوْ إِصْبَعاً.[94] 270/1 (هـ، ع)؛ مُتَعَرِّضاً لِعَنَنٍ لمْ يَعْنِهُ. (هـ، ع)؛ مَواعيدَ عُرْقوبٍ أخاه بيَثْرِبِ؛ بَيْعَ المَلَطَى لاَ عَهْدَ وَلاَ عَقْدَ.[94] 272/1 (هـ، ع)؛ غَضَبَ الخَيْلِ عَلَى اللُّجُمِ[94] 273/1 (هـ، ع)

ذكر سيبويه هذه الأمثال الثمانية في باب واحد هو (باب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف)[94] 258/1 أي: "حذف الفعل جوازاً في غير الأمر والنهي مما يكون في الأسماء بعد حرف"، [232] 342/1 والمقصود بالحرف (إنْ) كما في المثل السابع والثامن، و(إمَّا) و(هلاَّ)، و(أَوْ) كما في المثل التاسع ، و(لَوْ) كما في المثل العاشر، وإنما جاز الحذف بعد هذه الحروف لأنها مختصة بالدخول على الفعل، وفي هذا الباب استطرادان: أولهما في حذف (كن) و (كان)، وثانيهما في حذف الفعل جوازاً مما يكون في المصادر وما جرى مجراها[232] 349/1 كما في المثل الحادي عشر وما بعده.

وقد بدأ سيبويه هذا الباب بقول العرب (الناس مجزيون بأعمالهم، إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شرّاً فشرٌّ) ثم المثل موضع الشاهد (المرءُ مقتولٌ بما قُتل به، إنْ خنجراً فخنجرٌ، وإنْ سيفاً فسيفٌ). وأجاز في هذا التركيب أربعة أعاريب وبين أن الوجه هو نصب الأول ورفع الثاني "لأن ما بعد الفاء يقتضي الاستئناف، مع أن إضمار الناصب أحسن لقلة الإضمار، إذ إضمار الرافع يحتاج معه إلى إضمار الخبر، فالتقدير: إن كانتْ أعمالهُم خيراً فجزاؤهم خيرٌ، وأما تقدير النصب فما بعد الفاء فعل (فيجزون خيراً)، وأما رفع الأول فيجوز على وجهين: أحدهما (إنْ كان في أعمالهم خيرٌ) والآخر (إن وقع في أعمالهم خيرٌ)، ودليل المحذوف ما تقدم في الكلام في (الناس مجزيون بأعمالهم) فهذا يقتضي أنهم يجزون بحسن أعمالهم في الخير والشر، إلا أنه صلح الحذف بعد الحرف لما بينا من قوة هذا الحرف"[113] 559/1.

هذا وقد ادعى بعضهم أنَّ (المرء مقتول...الخ) "من الأساليب، لم تذكره كتب الأمثال"[233] هـ: 21، ولكن الأستاذ المحقق هارون ذكره في قائمة الأمثال من فهارسه [94] 34/5، فلا أدري على أي شيء اعتمد في اعتباره كذلك.

2. 6. 2. 6. إلاَّ حَظِيَّةً فَلاَ أَلِيَّةٌ [94] 260/1 (هـ، ع)

قال سيبويه: "ومثل ذلك قولُ العرب في مَثَلٍ مِن أمثالها: (إنْ لا حظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ) كأنها قالت في المعنى: إنْ كنتُ ممن لا يحظى عنده فإني غيرُ أَلِيَّةٍ، أي: إنْ لا تكنْ له فى الناس حَظيّةٌ فإِني غيرُ أَلِيَّةٍ، ولو عنتْ بالحظيّة نفسَها لم يكنْ إلاّ نصبا، إذا جعلتَ الحظّيةَ على التفسير الأوّل" [94] 260/1

واعترض بعضهم على سيبويه في تقديره للمحذوف بقوله: "التقدير الأقل خير من التقدير الأكثر، قال سيبويه: "وكلما كثر الإضمار كان أضعف"(السابق: 259/1) لذا كان تقدير الزمخشري أحسن من تقدير سيبويه الذي خالف منهجه في المثل (إلا حظيةٌ فلا أليةٌ) إذ قدر سيبويه (إن لا تكن له في الناس حظية فإني غير ألية)(السابق: 261/1) وقدر الزمخشري (إن لا توجد حظيةٌ عندك فأنا لا أليةٌ) مع رواية الرفع، و(إن لا أكن حظيةً فلا أكن أليةً) مع رواية النصب (المستقصى: 373/1-374)". [236] ص14-15

ثم قال المعترض – وفي قوله رد على نفسه –: "تقدير الإعراب هو الذي يحافظ على إعراب الكلمة ومعنى الجملة، وتقدير المعنى أو تفسيره هو ما يظهر المعنى ولا يبقي الإعراب على حاله (ابن جني، الخصائص: 279/1) وسيبويه لا يفرق بين تقدير الإعراب وتقدير المعنى، فكلمة (ألية) في المثل السابق منصوبة، وبقيت منصوبة في تقدير الزمخشري، ولكنها صارت مجرورة في تقدير سيبويه (فإني غير ألية) وهو تقدير معنوي" [236] ص15

فإذا كان المعترض يفهم الفرق بين تقدير الإعراب وتقدير المعنى فلماذا يعترض، خصوصا وقد قال سيبويه نفسه في الفقرة السابقة: " كأنها قالت في المعنى...الخ"، فتقدير الزمخشري إعرابي وتقدير سيبويه معنوي.

والدليل على ذلك أن الزمخشري في المستقصى قال: "إن لا حظية فلا ألية، أي: إن لم تكن لك حظية من النساء، لأن طبعك لا يلائم طباعهن، فإني غير مقصرة بما يلزمني للزوج، فارتفاع حظية لأنها فاعلة للفعل المضمر الذي هو (تكن)، وهذا من (كان) التامة، أي: لا توجد حظية عندك، و(ألية) رفع لأنها خبر مبتدإ محذوف تقديره: "فأنا لا ألية"، أي: فأنا غير ألية" [230] 373/1

فأنت ترى كيف زاوج الزمخشري بين تقدير المعنى ليفسر المثل، وبين تقدير الإعراب ليبين العامل المحذوف، ومع ذلك فإن الزمخشري في المفصل قال: "ومنه المثل (إلا حظيةٌ فلا أليةٌ) أي: إن لا تكن لك في النساء حظيةٌ، فإني غيرُ أليةٍ" [234] ص42.

وشرح ابن يعيش قوله هذا فقال: "وأما المثل الآخر وهو قول العرب (إن لا حظية فلا ألية) فمعناه إن لا تكن لك في النساء حظية فإني غير أليةٍ، كأنها قالت: إن كنتَ ممن لا تحظى عنده امرأةٌ فإني غير أليةٍ، ولو عنت نفسها لم يكن إلا نصبا، إذ التقدير: إلا أكنْ حظيةً، فيكون منصوبا، لأنه خبر كان" [235] 82/1

فانظر كيف جاء تقدير (ألية) في كلام كل من الزمخشري وابن يعيش مجرورا كما قدر سيبويه، يؤكد هذا قول الرماني: "وقول العرب في المثل (إلا حظية فلا ألية) ومعناه (إن كان ممن لا يحظى عنده النساء فإني غير ألية فيما يوجب الحظوة) أي: غير مقصرة" [113] 560/2

أما قول المعترض بأن سيبويه: "لا يفرق بين تقدير الإعراب وتقدير المعنى" فهو تجهيل لسيبويه فيما هو أعلم به منه ومن ابن جني الذي أحال عليه في تبيين الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، إلا أن ابن جني

ممن يعرف قدر سيبويه ويصرح بأنه إمام هذه الصناعة وهو يعول أكثر ما يعول عليه.

2. 6. 2. 7. أَوَ فَرَقاً خَيْراً مِنْ حُبٍّ [94] 268/1 (هـ، ع)

قال سيبويه: "ومن ذلك قولك: أوَ فَرَقاَ خَيْراً من حُبٍّ، أي: أوَ أَفْرَقُك فَرَقاً خيراً من حُبٍّ.وإنما حَمَله على الفِعل لأنّه سُئل عن فعلِه فأجابه على الفعل الذي هو عليه.ولو رَفَعَ، كأنه قال: أوَ أَمْرِي فَرَقٌ خيرٌ من حُبّ.وإنما انتَصب هذا النحوُ على أنَّه يكون الرجلُ في فِعْلٍ فيريد أن يفعله أو ينتقِل هو إلى فِعْلٍ آخَرَ.فمن ثَمّ نَصَبَ أوَ فَرَقاً، لأنه أجابَ على أفَرَقكَ وتَرَكَ الحُبَّ" [94] 168/1

ورغم أن شراح الكتاب ومنهم الرماني [113] 570/2 والسيرافي [97] 167/2 وافقا سيبويه على نصب (خيراً) وذكراه كما رواه فقد طعن بعضهم في رواية سيبويه فقال: "وروى سيبويه المثل (أوَ فَرَقاً خيراً مِنْ حُبٍّ) (الكتاب: 168/1) ونَصْبُ (خيراً) لا وجه له في النحو، وروته كتب الأمثال (أو فَرَقاً أنفعُ مِنْ حُبٍّ) كما روته (أوْ فَرَقاً خيرٌ من حب) بالرفع على قياس النحو واللغة (مجمع الأمثال: 76/2 . 77)، أي: لأن يُفرَق منك فَرَقاً خيرٌ من أن تُحَبَّ". [233] ص13

هكذا قال هذا المعترض، وقد أخطأ لسببين: أولهما تحكيم كتب الأمثال فيما رواه سيبويه عن سماع، وقد صرح المعترض بذلك في مقدمة بحثه حين قال فيما يقدمه على كتاب سيبويه: "وكتب الأمثال، إذ هي حجة على سيبويه، وليس سيبويه حجة عليها، لأن أصحاب الأمثال هم المعنيون وهم العارفون في هذا الميدان..." [233] ص12، وكأن سيبويه لم يكن معنيا ولا عارفا، وهذا محض افتئات على سيبويه وتخرص، وثانيهما: نقصان استقرائه لكتب الأمثال، إذ لم يحلنا إلا على مجمع الأمثال للميداني، بينما لو رجع إلى (كتاب فصل المقال) لوجد البكري بعد أن روى المثل بصيغة (أو فرقٌ خيرٌ مِن حبين) قال: "ويروى (أو فرقاً خيراً من حبين) بالنصب، لأنه لما استفهمه بالفعل أجابه به، وأضمره لما جرى من ذكره، وأقام المصدر مقامه، أراد أحبك أو أفرقك فرقاً خيراً من حبين، وقد ذكر ذلك سيبويه" [237] ص55

وأما قوله: "ونَصْبُ (خيراً) لا وجه له في النحو" فمن أعجب ما قال، لأنه صفة لـ (فرقا) المنصوب، وكما ذكره الرماني والسيرافي منصوبا وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ذكره أيضا الزمخشري وابن يعيش [235] 113/1 وغيرهما.

وقال هذا المعترض: "الأمثال باتفاق العلماء ومنهم سيبويه لا تغير من حيث العدد والتأنيث والتذكير والإعراب، ولكن سيبويه قد يتجاوز على (الأمثال) في الإعراب، ويجيز وجهين، فأصحاب الأمثال وسيبويه رووا المثل (أو فَرَقاً خيرٌ مِنْ حُبٍّ) بنصب (فَرَقاً) ولكن سيبويه أجاز الرفع فيه بناء على صناعة النحو، فقال: ولو رفع جاز، كأنه قال: أو أمري فَرَقٌ خيرٌ من حب، (الكتاب: 269/1)". [236] ص14

والرد على هذا الاعتراض من وجهين: أولهما أن المعترض لم يرجع إلى كتب الأمثال ليتحقق من رواية المثل، لأنهم رووه بنصب (فرقا) كما قال، وبجره بـ(رُبَّ)، وبرفعه كما في (الجمهرة) [238] 487/1، و35/2، وثانيهما أن التغيير الذي لا يطال الأمثال هو كما قال إلا الإعراب فيجوز أن يغير، بدليل قول الرماني في حديثه عن بيت الكتاب (دِيَارَ مَيَّةَ...الخ) رفعاً ونصباً مع تنصيصه على عدم إظهار الرافع أو الناصب: "وإنما

جاز التصرف بالرفع والنصب ولم يجز التصرف بإظهار الفعل وإضماره لأن التصرف باختلاف الحركات لا يعتد به كما يعتد بالحروف التامة والأسماء والأفعال، ونظير ذلك قولهم (ما جاءت حاجتَك) بالرفع والنصب ولا يقولون (ما جاء حاجتك)، لأن التصرف بالحروف يعتد به، ولا يجوز في الحروف تغيير المثل، فأما الحركات فليس لها هذه المنزلة لضعفها عن منزلة الحرف التام" [113] 593/2

وقوله قبل ذلك: "ويجوز (ما جاءت حاجتَك) و (حاجتُك) بالرفع والنصب، ولا يجوز (ما جاء حاجتَك)، بالتذكير والتأنيث لفرق بينهما، وهو أنه يحسن ألا يعتد بالحركة، لأنها النهاية في الصغر، ولا يحسن ألا يعتد بحرف من حروف المعجم، لأنه ليس له تلك المنزلة من الصغر، ويجوز (من كانت أمَّك) و(من كان أمَّك) بالتأنيث تارة وبالتذكير تارة، لأنه ليس له مانع من جهة الأثر" [113] 226/1

وقد تابع الرماني سيبويه في جواز رفع (فرق) فقال: "ويجوز رفعه على (أو أمري فرق خير من حب) فيكون قد دل على أن الحال التي هو عليها مما يطلب الانتقال منه إليه" [113] 571/2

2. 6. 2. 8. ادْفَعِ الشَّرَّ وَلَوْ إِصْبَعاً [94] 270/1 (هـ، ع)

قال سيبويه: "ومن ذلك قولُ العرب (ادْفَع الشرَّ ولو إصْبَعاً) كأَنه قال: ولو دفعتَه إصبعاً، ولو كان إصبعا، ولا يحسن أن تحملَه على ما يَرْفَعُ، لأنك إن لم تَحمله على إضمارِ (يكون) ففعلُ المخاطب المذكور أولى وأقرب، فالرفعُ فى هذا وفى (ائتني بدابّة ولو حمارٌ) بعيدٌ، كأَنه يقول ولو يكون مما تأتينى به حمارٌ، ولو يكون مما تَدفع به إصبعٌ".

وهذا المثل روته كتب الأمثال بلفظ: "ادفع الشر بعود أو بعمود"، وليس فيه شاهد للحذف، ولذلك صرح بعض اللغويين باختصاص سيبويه بروايته بلفظ: "ادفع الشرَّ ولو إصبعاً"، منهم ابن منظور في اللسان، فإنه قال: "ومن كلامهم ادْفَعِ الشرّ ولو إصْبعاً حكاه سيبويه" [142] 87/8 ومثله الزبيدي في تاج العروس [30] 553/20

وقول سيبويه: "ولو كان أصبعا"، أي: ولو كان الدفع أصبعاً، "أي: قدر إصبع، يعني: يسيراً" [112] 98/1، "ولا يجوز بالرفع كما جاز (ألا طعامَ ولو تمرٌ) لأن المتمنى هو التمر، وليس كذلك المطلوب في (ادفع الشر ولو إصبعا)، لأن المطلوب فيه مقدار الإصبع، ألا ترى أنه لو دفع إليك إصبع لم يكن المطلوبَ في هذا الكلام، وليس كذلك (ألا طعامَ ولو تمرٌ) لأن التمر مطلوب، وكأنك قلت: (ولو وقع إلينا تمرٌ)" [113] 572/2 وذلك لأن: "(إصبعاً) ههنا اسم يراد به الوصف، كأنك قلت: ادفع الشر ولو قليلا، فلذلك لم يحسن الرفع" [144] ص114

2. 6. 2. 9. مُتَعَرِّضاً لِعَنَنٍ لمَ يَعْنِهُ [94] 272/1 (هـ، ع)

قال سيبويه: "ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أَوْقَعَ أمراً أو تعرَّض لِه فتقول (متعرَّضاً لِعَنَنٍ لم يَعْنِهِ) أي: دنا من هذا الأمر متعرَّضاً لعَنَنٍ لم يَعنِه، وتَرَكَ ذكرَ الفعل لما يَرى من الحال".

قال السيرافي في معنى المثل: " كأنه قال: فعل هذا متعرضاً، والعَنَنُ: ما عَنَّ لك، أي: عَرَضَ لك، أي: دخل في شيء لا يعنيه، ولا ينبغي له التشاغل به" [97] 168/2 وقال الرماني: "وتقول (متعرضاً لعنن لم يعنه)، أي: دنا من الأمر متعرضاً لما لا ينبغي له، ودليله ما ظهر من حاله من الحرص على الدخول في ذلك الأمر". [113] 573/2 ثم قال سيبويه: "ومن العرب من يقول (مُتَعَرَّضٌ)، ومنهم من يقول (صادقٌ واللهِ)، وكلٌّ

عربيٌّ".[94]273/1 أي هو متعرض، وهو صادق.[97]168/2

2. 6. 2. 10. بَيْعَ المَلَطَى لاَ عَهْدَ وَلاَ عَقْدَ[94]272/1 (هـ، ع)

قال سيبويه عطفا على ما سبق: "ومثله (بَيْعَ المَلَطَى لا عَهْدَ ولا عَقْدَ) وذلك إنْ كنتَ في حال مساومةٍ وحالِ بيعٍ فتَدَعُ (أُبايِعُك) استغناءً لما فيه من الحال".

وهذا المثل بهذا اللفظ اختص به على ما يبدو سيبويه وحده، وأما كتب الأمثال فروته بلفظ: "المَلَسَى لا عُهْدَةَ له"، وفي اللسان: "ويقال (بعته المَلَسَى والمَلَطَى) وهو البيع بلا عُهْدَةٍ"[142]406/7 وأشك فيما إن كان هذا المثل مذكوراً في كل نسخ كتاب سيبويه، لأن كلا من السيرافي والرماني لم يذكراه وبالتالي لم يشرحاه.

2. 6. 2. 11 . مَواعيدَ عُرْقوبٍ أخاه بَيثْرِبِ[94]273/1

قال سيبويه عطفا على ما سبق: "ومثله (مَواعيدَ عُرْقوبٍ أخاه بَيثْرِبِ) كأَنه قال: واعَدْتَني مَواعيدَ عرقوبٍ أخاه، ولكنه ترك (واعدتَني) استغناءً بما هو فيه من ذكر الخُلْفِ، واكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك".[94]273/1

وهذا المثل رغم أن كتب الأمثال ذكرته لم يذكره في قائمة الأمثال لا هارون ولا عضيمة، وإنما ذكراه في شواهد الشعر[94]74/5، وصدره كما ذكره المحقق هارون والشيخ عضيمة:

وعدتَ وكان الخُلْفُ منك سجيةً *** مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيثربِ

قال الرماني: "وتقول (مواعيدَ عرقوب أخاه بيثربِ) عند ظهور الخلف منه، وتقديره (واعدتني مواعيدَ عرقوب أخاه بيثربِ)، وهو مثل في كل من أخلف الوعد فيما يعظم من الأمر، وإنما كان الخُلْفُ دليلاً على الوعد لانعقاده به على اللزوم به، إذ لا يكون الخُلْفُ إلا خُلْفاً للوعد"[113]573/2 وقول الرماني: "وهو مثلٌ" يؤكد ما ذهب إليه سيبويه من أنه مثلٌ، وبالتالي فقد يكون سيبويه إنما ذكره على أن مواعيد مصدر منصوب لفعل محذوف، وإلا ففي صدر البيت الفعل مذكور.

2. 6. 2. 12. غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُمِ[94]273/1 (هـ، ع)

قال سيبويه عطفا على ما سبق: "ومثله (غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُمِ) كأَنه قال: غضِبتَ أو رآه غَضبانَ فقال (غَضَبَ الخيلِ) فكأَنَّه بمنزلة قوله: غَضِبتَ غضبَ الخيلِ على اللَّجم.ومن العرب من يَرفع فيقول (غَضَبُ الخيل على اللُّجم) فرفعَه كما رفع بعضُهم (الظِّباءُ على البَقَرِ)".

قال الرماني شارحا: "وتقول (غضبَ الخيل على اللجم) أي (غضبتَ غضبَ الخيل على اللجم) وذلك أنه رآه في حال غضب واقع منه، فلم يحتج إلى ذكره لظهوره، واحتاج إلى ذكر تنويعه بأنه هذا الضرب من الغضب، ويجوز فيه الرفع على غضبك غضبُ الخيل على اللجم"[113]573/2

أقول:

هذه المجموعة الأخيرة من الأمثال بدءاً من (متعرضاً لعنٍ لم يعنه) إنما شرع سيبويه في ذكرها عطفا على قوله: "ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول: خيرَ مقدمٍ...الخ"[94] 270/1، وعلى قوله بعده: "ومما ينتصب أيضا على الفعل المستعمل إظهاره قول العرب: حَدَّثَ فلانٌ بكذا، فتقول: صادقاً واللهِ...الخ"[94] 271/1، ثم قال: "ومن ذلك أيضا أن ترى رجلا أوقع أمراً أو تعرض له فتقول: متعرضاً لعنٍ لم يعنه...الخ".

والمعطوف عليه من كلام سيبويه هو بداية استطراد منه في (باب ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ)، ولذلك قال أ.د.محمد كاظم البكاء: "عقد سيبويه الأبواب الثلاثة السابقة على (إضمار الفعل المستعمل إظهاره مما يكون في الأسماء) وهنا استطرد في الكلام على (إضمار الفعل المستعمل إظهاره مما يكون في المصادر وما أجري مجراها)". [232] 355/1، وقد سبق أن أشرت إلى ذلك في بداية الحديث عن مجموعة الأمثال من (7 إلى 14).

ولذلك قال السيرافي عن سيبويه . بعد شرحه للمثل (أو فرقاً خيراً من حب): " ثم ذكر أشياء منصوبة بأفعال مضمرة، وقد يجوز رفعها بإضمار ما يرفع، وبعضه مجرور بإضمار ما يجر على ما تقدم تفسيره من هذا الباب، فمن ذلك أن يقدم رجل من سفر فتقول: خَيْرَ مَقْدَمٍ... الخ"[97] 167/2

ولهذا فلا معنى لقول أ.د.عائد كريم: "وضع سيبويه (ستة وثلاثين) مثلا في الأماكن الصحيحة للاستشهاد بها، لكنه لم يضع (أربعةً) منها في أماكنها المناسبة لها، وهي:

أ . متعرضا لعنن لم يعنه.

ب . بيع الملطى لا عهد ولا عقد.

ج . مواعيدَ عرقوب أخاه بيترب. بالتاء.

د . غضب الخيل على اللجم.

إذ وضعها في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، ويقصد بالحرف أدوات الشرط، وهذه الأمثال تخلو من أدوات الشرط والأدوات الأخرى، فكان المفروض به أن يضعها في الباب الذي قبله، وهو: باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي (الكتاب: 257/1).والظاهر أن هذا من عمل النساخ، أو لحدوث سقط في المعلومات، أو لأن سيبويه مات قبل إعادة النظر في كتابه، وقبل أن ينسق أبوابه".[236]ص15

هذا ما قاله هذا المعترض على سيبويه، ولا شك أن قوله هذا بعد البيان الذي قدمته من كلام البَكَّاءِ لا يبقى له أي وزن، خاصة إذا عرفنا كما بَيَّنَ البَكَّاءُ أن الاستطراد عند سيبويه كالاستدراك والتعليق والتعقيب والرد وسيلة منهجية يتدارك بها ما لا يمكن أن يذكره في الباب الذي يكون بصدده، لأنه ككل القدامى لم يكن يستعمل الهوامش كما هو حالنا نحن في هذا العصر[231] 4/1

2. 6. 2. 13. هذا ولا زعماتك.(هـ، ع) كِلَيْهِمَا وَتَمْراً.[94]280/1 (هـ، ع)؛ كُلَّ شَيْءٍ وَلاَ هَذَا.(ع)؛ كُلَّ شَيْءٍ وَلاَ شَتِيمَةَ حُرٍّ.(ع)؛ وَرَاءَكَ أَوْسَعَ لَكَ.[94]282/1 (هـ، ع)

ذكر سيبويه هذه الأمثال الخمسة في (هذا بابٌ يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل)[94]280/1 فقال: وذلك قولك: (هذا ولا زَعَماتِك)، أي: ولا أَتَوَهَّمُ زَعَماتِك.ومن ذلك قول الشاعر وهو ذو الرُّمّة وذَكَرَ الدَّيارَ والمَنازلَ:

دِيارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ مُساعِفةٌ *** ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كأَنه قال: أذْكُرُ ديارَ مَيّة، ولكنّه لا يَذكر (أذكرُ) لكثرة ذلك فى كلامهم واستعمالهم إيّاه ولِمَا كان فيه من ذكر الدَّيار قبل ذلك، ولم يَذكر: ولا (أتوهَّمُ) زعماتِك، لكثرة استعمالهم إيَّاه، ولاستدلاله مما يَرَى من حاله أنَّه يَنْهاه عن زَعْمه.

ومن ذلك قول العرب (كِلَيْهما وتَمْراً).

فهذا مَثَلٌ قد كَثُرَ في كلامهم، واستعمل، وتُرِك ذكرُ الفعل لِما كان قبل ذلك من الكلام، كأَنّه قال (أَعْطِني كِلَيْهما وتَمْراً).

ومن ذلك قولهم: (كلَّ شيءٍ ولا هذا)، و(كلَّ شيءٍ ولا شَتيمةَ حُرٍّ)، أي: ائتِ كلَّ شيءٍ ولا تَرتكِبْ شتيمةَ حُرٍّ، فحذف لكثرة استعمالهم إيّاه، فأُجرى مُجرى (ولا زَعَماتِك).

ومن العرب من يقول: (كِلاهما وتمراً).

كأَنه قال (كلاهما لي ثابتانِ وزِدْنِى تمراً)، و(كلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ)، كأَنه قال (كلُّ شيء أَمَمٌ ولا شتيمةَ حُرٍّ)، وتَرَك ذكرَ الفعل بعد (لا) لما ذكرتُ لك، ولأنه يَستدلُّ بقوله (كلُّ شيء) أنَّه يَنهاه[94]280/1–281

قال: "ومما يَنتصب فى هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه: {انتَهُوا خَيْراً لَكُمْ} و(وَراءَك أَوْسَعَ لك)، و(حَسْبُك خيراً لك) إذا كنتَ تأمر"[94]282/1

ثم قال: "وإنَّما نصبتَ (خيراً لك) و(أَوسَعَ لك) لأنَّك حين قلت (انْتَهِ) فأنت تريد أن تخْرِجَه من أَمْرٍ وتُدخِلَه فى آخرَ".[94]283/1

غرض سيبويه في هذا الباب أن يبين ما يجوز في حذف الفعل الذي جرى به الكلام كالمثل، وما الذي لا يجوز ؟ ولِمَ ذلك ؟ والجواب: أن "الذي يجوز في حذف الفعل الذي جرى الكلام به كالمثل أنه إذا كثر إلى حد يبلغ به كثرة المثل في ظهور المعنى جاز حذفه للاستغناء عنه بظهور المعنى بما أبقي من الكلام، ولا يجوز إظهاره، لأنه يصير بمنزلة استعمال ما لا يحتاج إليه، للمعنى اللازم عنه، وذلك نحو قولهم: (هذا ولا زعماتك) فالمعنى فيه (هذا عظيم ولا أتوهم زعماتك معه) استعظاما لها في القبح، وفيه معنى النهي عن الزعم الذي يكون منه كما قال سيبويه، من جهة أنه إذا استعظمه من جهة عظم قبحه وكان المتكلم به حكيما فإنما يدل على أوكد النهي بمثل هذا"[113]591/2

لم يصرح سيبويه بأن (هذا ولا زعماتك) مثل، ولكنه ذكره فيما هو كالمثل، لما فيه من ظهور المعنى رغم حذف الفعل لكثرة الاستعمال، وفي التهذيب: "والرجل من العرب إذا حدّث عمن لا يحقق قوله يقول: ولازعماته، ومنه قوله: لقد خَطَّ رُوميٌّ: ولازعماته".[239] وقد نقله عنه صاحب اللسان[142]264/12

قال سيبويه: "ومن ذلك قول العرب: (كِلَيْهما وتَمْراً).فهذا مَثَلٌ قد كَثُرَ في كلامهم واستعمل، وتُرِك ذكرُ الفعل لِما كان قبل ذلك من الكلام، كأَنّه قال (أَعْطِني كِلَيْهما وتَمْراً)".ثم قال: ومن العرب من يقول: (كِلاهما وتمراً)، كأَنه قال (كلاهما لي ثابتانِ وزِدْني تمراً)".

وقد وضح الرماني كلام سيبويه بما يبين اختلاف المعنى باختلاف الإعراب وخلص إلى قول: "لأن أحدهما . وهو قائل (كليهما) بالنصب . يطلب الجميع، والآخر . وهو قائل(كلاهما) بالرفع . يطلب زيادة التمر، ويذكر أن الأول له حاصل لا يحتاج فيه إلى طلب"[113] 593/2

قال سيبويه: "ومن ذلك قولهم: (كلَّ شيءٍ ولا هذا).و(كلَّ شيءٍ ولا شَتيمةَ حُرٍّ).أي: ائتِ كلَّ شيءٍ ولا تَرتكِبْ شتيمةَ حُرٍّ، فحذف لكثرة استعمالهم إيّاه، فأُجرى مُجرى (ولا زَعَماتِك)".ثم قال عطفا على قوله (ومن العرب من يقول): "(كلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ).

كأَنه قال (كلُّ شيء أَمَمٌ ولا شتيمةَ حُرٍّ).وتَرَك ذكرَ الفعل بعد (لا) لما ذكرتُ لك، ولأنه يَستدلُّ بقوله (كلُّ شيء) أنَّه يَنهاه".[94]280/1 فسواء رفع (كلَّ) أو نصبه، فإن: "هذا الرافع لا يظهر كما لا يظهر الناصب".[113]594/2

وقال: "ومما يَنتصب فى هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه: {انتهوا خيراً لكم} و(وَراءَك أَوْسَعَ لك)، و(حَسْبُك خيراً لك) إذا كنتَ تأمر".[94]282/1 ثم قال: "وإنَّما نصبتَ (خيراً لك) و(أَوسَعَ لك) لأنَّك حين قلت (انْتَهِ) فأنت تريد أن تخْرِجَه من أَمْرٍ وتُدخِلَه فى آخر".[94]283/1

قال الرماني شارحاً: "ومن ذلك قول العرب (وراءَك أوسعَ لك) وتقديره: (ائت مكانا أوسع لك) ودليله . أي دليل الفعل المحذوف . (وراءَك)، أنه بمعنى (تأخر وائت المكان الأوسع لك)، ولا يظهر هذا العامل للعلة التي بيّنا".[113]594/2

2. 6. 2. 14. أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ.[94]275/1 (هـ، ع)

ذكره سيبويه في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه)، و(هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير)، أي ما نُصب بفعل محذوف، مستدلا به على: "ما لا يجوز إظهار الفعل معه في العطف بالواو خاصة ويجوز في الإفراد".[113] 576/2، ولذلك قال سيبويه: "ومثل ذلك: (أَهْلَكَ والليلَ).كأَنّه قال: بادِرْ أهلَك قبلَ الليلِ، وإنَّما المعنى أن يحذِّره أن يُدرِكه الليل، والليلُ محذَّرٌ منه، كما كان الأسدُ متحفَظا منه".[94]275/1

قال السيرافي في شرح هذا المثل: "وتحقيق المعنى في ذلك أنه عطف الليل على الأهل، وجعلهما مبادَريْنِ، ومعنى المبادرة: مسابقتك الشيء إلى الشيء، كقولك: بادرت زيداً المنزلَ، كأني سابقته إليه، فكأن الليل والرجل المخاطَبَ يتسابقان إلى أهل الرجل، فأمره الآمرُ أن يسابق الليلَ إليهم، ليكون عندهم قبل الليل".[97]172/2

2. 6. 2. 15. أَطِرِّي إنَّكِ نَاعِلَةٌ وَاجْمَعِي[94] 292/1 (هـ، ع)

ذكره سيبويه في (هذا باب ما يَنتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه في غير الأمر والنَّهى) مستدلا به على أن قول العرب (مَنْ أنتَ زَيْداً) قد يقال لمن ليس اسمه زيداً، لأنه: "كالمثل الجاري، حتّى إنهم لَيسْألون الرجلَ عن غيره فيقولون للمسئول (مَنْ أنتَ زيداً ؟)، كأَنّه يكلِّمُ الذي قال: أنا زيدٌ، أي: أنت عندي بمنزلة الذي قال: أنا زيدٌ، فقيل له (من أنت زيداً) كما تقول للرجل (أَطِرَّى إنّكِ ناعلةٌ واجمعي).أي: أنتَ عندي بمنزلة التي يقال لها هذا".[94] 292/1

وفي هذا الذي ذكره سيبويه توضيح المعنى الذي يصلح أن يتمثل به كما قال الرماني، و: "هو الذي تشتد الحاجة إليه، أو إلى مثله في ترغيب أو ترهيب، فيجري للأول ثم يذكر به الثاني على معنى أن منزلتك كمنزلة الذي قيل له هذا القول أولا". [113] 2/ 592"ويستوي فيه خطابُ المذكر والمؤنث والجمع والاثنين على لفظ التأنيث، كذا قاله المبرد وابن السكيت[231] 430/1

واعترض الدكتور كريم على رواية سيبويه للمثل فقال: "وروى سيبويه (أطري إنك ناعلة) وروته كتب الأمثال (أطري أو أظري فإنك ناعلة) بالفاء، إذ لا وجه لحذفها، لأنها زائدة لازمة، كما يقول النحاة أنفسهم، وكذا جاءت روايته عند المبرد"[236] ص13

أقول: أما التشكيك في صدق سيبويه في روايته فهو مما لا يعرج عليه، ولا سبيل له إليه، وأما ما زعمه من عدم وجاهة الفاء في مثل هذا التركيب فهو غير صحيح، لأن جملة (إنك ناعلة) بغير فاء جملة تعليلية "وهي التي تقع في أثناء الكلام تعليلا لما قبلها، كقوله تعالى (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ)، وقد تقترن بفاء التعليل، نحو (تمسكْ بالفضيلة، فإنها زينةُ العقلاءِ)"[240] 289/3

2. 6. 2. 16. شرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ. (هـ، ع) أَمْتٌ فِي الحَجَرِ لاَ فِيكَ[94] **329/1 (هـ، ع)**

ذكر سيبويه هذين المثلين في (هذا باب يُختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات) فقال: "وأمّا قولُه (شيءٌ ما جاءَ بك) فإنه يَحسُن وإن لم يكن على فعل مضمَرٍ، لأنّ فِيهِ معنى (ما جاء بك إلاّ شيء).ومثلُه مَثَلٌ للعرب (شرٌّ أهَرَّ ذا ناب).وقد ابتُدئَ في الكلام على غير ذا المعنى وعلى غير ما فيه معنى المنصوبِ وليس بالأصل، قالوا فى مَثَلٍ (أَمْتٌ فى الحجر لا فيكَ)".[94] 329/1

وغرضه توجيه ما ابتدأته العرب بنكرة في قولهم (شيءٌ ما جاء بك)، و(شَرٌّ أهرَّ ذا ناب) بعد أن بين أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، "فذكر أنه يحسن ذلك لأن معناه: ما جاء بك إلا شيء، وما أهر ذا ناب إلا شر، فالابتداء محمول على معنى الفاعل، وجرى مثلا فاحتمل"[97] 220/2، وأما (أَمْتٌ في الحجر لا فيك) "معناه: اعوجاجٌ في حجر لا فيك، فحمله سيبويه على أنه إخبار محض، وأن ذلك جاز لأنه مثل"[97].]

ووضح الرماني هذا أكثر فقال: "وقالوا (أمتٌ في حجر لا فيك) ابتدأ بالنكرة، لأن فيها فائدة من جهة المدح والتعظيم الذي في هذا الكلام، كأنه يقول (اضطراب في حجر لا فيك) لشدة تمثلك بطريق الاستقامة، فحصلت الفائدة لهذه العلة"[113] 667/2، وغرضه أن "الذي يجوز الإخبار عنه من النكرة ما وقعت به فائدة"[113] 666/2

2. 6. 2. 17. أَغُدَّةً كَغُدَّةِ البَعِيرِ، وَمَوْتاً فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ[94] 338/1 (هـ، ع)

"وفد عامر بن الطّفيل على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فلم يؤمن وانصرف، ونزل على امرأة من سلول فأصابته غدّة –وهي طاعون الإبل– مرض منها، فمات، فقال ذلك"[241] 45/1 "يضْرب مثلا لِاجْتِمَاع نَوْعَيْنِ من الشَّرِّ...وسلول من أذلّ الْعَرَب، وَالْمعْنَى أَنه جُمِعَ لَهُ ضَرْبَان من الذل"[238] 103/1

ذكر سيبويه هذا المثل في (هذا بابُ ما ينتصب فيه المصدرُ كان فيه الألفُ واللام أو لم يكن فيه على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه لأنه يَصيرُ فى الإخبارِ والاستفهامِ بدلا من اللفظ بالفعل كما كان الحَذَرَ بدلا من احْذَرْ فى الأمر)[94] 335/1 فقال:

"وأمّا ما يَنتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولُك (أَقِياماً يا فلانُ والناسُ قعودٌ) و(أَجُلوساً والناسُ يَعْدُونَ) لا يريد أن يُخبرِ أنه يَجلس، ولا أنَّه قد جلس وانقضى جلوسُه، ولكنه يُخبرِ أنَّه في تلك الحال في جُلوسٍ وفى قيامٍ.وقال الراجز وهو العّجاج:

* * *   أَطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيُّ   * * *

وإنّما أراد أَتَطْرَبُ ؟ أ: أنتَ في حال طَرَبٍ ؟ ولم يُرِد أن يُخبِر عما مضى ولا عما يُستقبَل.

ومن ذلك قول بعض العرب (أَغُدّةً كغُدّةِ البعيرِ ومَوْتاً فى بيتِ سَلُولِيَّةٍ).كأَنه إنما أراد: أأُغَدُّ غُدّةً كغُدّة البعير وأَموتُ موتا فى بيتِ سَلوليّةٍ.وهو بمنزلة (أَطَرَباً) وتفسيره كتفسيره"[94] 338/1

قال السيرافي شارحا: "وهذا الكلام يقوله الإنسان عند فعل يشاهده مما يُنْكَرُ عليه من أجل شيء آخر، كأنه إذا قال: أقياماً والناسُ قعودٌ، فقد أنكر عليه القيامَ من أجل قعود الناس، وأنكر الجلوسَ من أجل فرارهم توبيخا على ذلك، ومثله: أَصِباً وأنت شيخ، ومثله: أطرباً وأنت قنسري، وهو: المسن في هذا الموضع، إنكاراً للطرب مع هذه الحال، ومثله قول بعض العرب وهو يعزى إلى عامر بن الطفيل:

أغدةً كغدة البعير   ***   وموتاً في بيت سلولية

واجتماعُهما يزيد في المكروه، فهو يجري مجرى التوبيخ، وإن لم يكن توبيخا"[97] 228/2

وللدكتور شوقي المعري هنا استشكال لخصه بقوله: "ويلحظ هنا أن سيبويه لم يعتمد إلا رواية واحدة للمثَل، ولو اعتمد الرواية الثانية (بالرفع)[237] 374/1 لما كان فيه شاهد، وهذا ما يثير سؤالاً: لماذا قيل: إن المثل لا يتغير ؟! والمَثَل الشاهد هذا شطرٌ من بيت لعامر بن الطفيل، فهل يجوز تغيير المَثَل إذا كان شعراً، وهل – بالتالي– لا يُعدُّ من الأمثال ؟! "[233] ص5

واستشكاله هذا سبق وأن وضحناه في الرد على الدكتور عائد كريم بما نقلناه عن الرماني من أن تغيير الإعراب لا يعتد به في الأمثال، فلا يخرجها عن صيغتها التي يجب المحافظة عليها.

2. 6. 2. 18. أَعْوَرَ وَذَا نَابٍ. [94] 343/1 (هـ، ع)

"لم يثبت في كتب الأمثال، وهو من الأساليب والنماذج النحوية" [233] ص10، هـ:38 ذكره سيبويه في هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل) "وهذا الباب مثل الذي قبله، إلا أن الاسم الذي نصبه ليس مأخوذا من فعل فأحوج إلى تقدير فعل ليس من لفظه مما شاهده من حاله" [97] 231/2

قال سيبويه: "وحدّثنا بعض العرب أن رجلاً من بني أسد قال يوم جبلة، واستقبله بعير أعور فتطيَّر منه، فقال: يا بني أسد: أعورَ وذا ناب، فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبَّههم كأنه قال: أتستقبلون أعورَ ذا ناب، فالاستقبالُ فى حال تنبيهه إيّاهم كان واقعاً، كما كان التلوُّنُ والتنقُّلُ عندك ثابتينِ فى الحال الأوّل. أي في قولهم: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى. وأراد أن يثبَّت لهم الأعورَ ليَحذروه" [94] 343/1

2. 6. 2. 19. اِفْتَدِ مَخْنُوقُ. (هـ، ع)؛ أَصْبِحْ لَيْلُ. (هـ، ع)؛ أَطْرِقْ كَرَا. [94] 231/2 (هـ، ع)

ذكر سيبويه هذه الأمثال الثلاثة في (هذا باب الحروف التي يُنبَّه بها المدعوُّ) مستدلا بها على جواز حذف حرف النداء في الشعر والأمثال للضرورة، ولكن سماعا، فقال: "وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر. وقال العجاج:

* * * جارِيَ لا تستنكِرِي عَذيرِي * * *

يريد (يا جارية). وقال في مثل (افتَدِ مخنوقُ) و(أَصبِحْ ليلُ) و (أَطرِقْ كَرَا) وليس هذا بكثير ولا بقوي" [94] 231/2

قال الرماني: "وقال العجاج (جاريَ لا تستنكري عذيري) فحذف (يا) مع النكرة للضرورة على تشبيهه بالمعرفة التي يحذف معه (يا)، وقيل في مثل (افتدِ مخنوقُ، وأصْبِحْ ليلُ، وأطرقْ كَرَا) وهو قليل نادر، وإنما جاز للإيذان بقوة النداء على التغيير، مع أن المثل نادر، فشوكل به النادر في حذف حرف النداء" [93]

وقال ابن جني في توجيه قراءة أبي جعفر (قُلْ رَبُّ احْكُمْ) على أن (رَبُّ) منادى بحرف نداء محذوف: "على أن هذا قد جاء مثلُه في المثَل، وهو قولهم: افتدِ مخنُوقُ، وأصبِحْ ليلُ، وأطرقْ كَرا. يريد يا مخنوقُ، ويا ليلُ، ويا كروانُ. وعلى أن الأمثال عندنا وإن كانت منثورة فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك. قال أبو علي: لأن الغرض في الأمثال إنما هو التسيير، كما أن الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه". [210] 68/2

وفي كلام ابن جني وشيخه فائدة عظيمة فيما نحن بصدده من الاستدلال بالأمثال عند سيبويه وهي أن الأمثال وإن كانت نثراً فحكمها حكم الشعر في جواز الضرائر.

2. 6. 2. 20. قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ. [94] 297/2 (هـ، ع)

ذكره سيبويه في (هذا باب مالا تغير فيه الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا) فقال: " وتقول (قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ) تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضى الله عنه ؟ فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة وإنما تعملها في النكرة، فإذا جعلت (أبا حسن) نكرة حسن لك أن تعمل (لا) وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي، [وأنه قد غيب عنها].

فإن قلت: إنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه علي، فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل علي، كأنه قال (لا أمثال علي لهذه القضية) ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي، وأنه قد غيب عنها.وإن جعلته نكرة ورفعته كما رفعت (لا براح) فجائز"[94]297/2

وهذا قاله سيبويه بعد أن قرر قاعدةً بقوله: "واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً"[94]296/2.فكان عليه أن يفسر ما دخلت عليه (لا) من أسماء الأعلام مما ثبت عن العرب كقولهم (لا هيثمَ الليلة للمطي) وقولهم (لا بصرةَ لكم) و(لا أميةَ بالبلاد) وأخيراً (قضيةٌ ولا أبا حسن)، على أن ذلك: "مؤوّل إمّا بتقدير مضاف وهو (مِثْلُ)، وإمّا بتأويل العَلَمِ باسم الجنس"[215]98/2

هذا وقد قال الدكتور شوقي المعري عن هذا المثل: "هذا ليس من الأمثال، بل من الأساليب النحوية، انظر: الخزانة وغيرها"[233]ص10، هـ: 43، ولكن برجوعي إلى الخزانة لم أجد ما يدل على أنه ليس مثلا، وقد صرح المبرد بأنه مثل فقال: "ومثل ذلك قولهم في المثل (قضية ولا أبا حسن لها) أي قضية ولا عالم بها، فدخل علي رضي الله عنه فيمن يطلب لهذه المسألة"[242] 363/4

2. 6. 2. 21.أَفَلاَ قِمَاصَ بِالعِيرِ[94]306/2 (هـ، ع)

ذكره سيبويه في (هذا باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحقه)[94]301/2 – مستدلا به على أن (ألا) تعمل عمل (لا) لأن معناها كمعناها، وإن كانت ألف الاستفهام داخلة عليها للتقرير، وكذلك الحكم إذا دخلت عليها لمعنى التمني، لأن الأصل فيه كله حرف التبرئة، فلم تغير تلك المعاني الطارئة عمل (لا) وحكمها.[94]306/2، هـ: 2 فقال: "واعلم أنَّ (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر.فمن ذلك قوله . البيت لحسان بن ثابت:

أَلاَ طِعانَ ولا فُرْسانَ عادِيةً *** إلاّ تَجَشُّؤُكُمْ عِندَ التنَّانيرِ

وقال في مثّل (أفلا قُمَاصَ بالعَيْرِ)".

وقال الدكتور شوقي المعري عن هذا المثل: "وهذا من الأساليب لا الأمثال، انظر: مادة (قمص) في لسان العرب".[233]ص10، هـ: 44 مع أن سيبويه نفسه صرح بقوله: "وقال في مثل أفلا قماص بالعير"ومع أن السيرافي والرماني صرحا في شرحيهما أنه مثل، فقال الأول: "في قولهم (ألا قماص بالعير) يضرب مثلا للرجل العيي لا حراك به".[97] 46/3 وقال الثاني: "وقالوا في مثل (ألا قماص بالعير)"[102]22/3 وقد ذكرته بعض كتب الأمثال بلفظ (مَا بِالعَيْرِ مِنْ قِمَاصٍ)[243]122/1.

وهو ما حدا بالدكتور عائد كريم للقدح في رواية سيبيويه لسبعة أمثال ادعى أنه خالف فيها كتب الأمثال منها هذا فقال: "روت كتب الأمثال (ما بالعير من قماص) وأشار العسكري إلى هذه الرواية، وقال: والصحيح هو (أما بالعير من قماص؟) (الجمهرة: 237/2) وهو يقال عند رؤية مريض لا أمل في شفائه، ورواه سيبويه (أفلا قماص بالعير) (الكتاب: 306/2) ورواية العسكري أوفق وأخف، ولها ما يقاربها عند جامعي الأمثال...وهي سؤال عن استغراق جنس القماص، أما توجد فيه ولو حركةٌ صغيرةٌ جداً أو نَفَسٌ خفيفٌ"[236]ص13

والحق أن العلماء انتهوا منذ قرون من توثيق سيبويه في روايته للغة شعراً ونثراً، وردوا على المبرد وغيره في تشكيكهم في بعض روايات سيبويه، ولم يبق لهذا الدكتور إلا فكرة تقديم رواية كتب الأمثال على رواية الكتاب، مع أن سيبويه كما عرف عنه لا يقول شيئا ينسبه للعرب إلا عن سماع مباشر أو بواسطة شيوخه الثقات.

وهذا صاحب اللسان يقول: "وفي المثل (أَفلا قِماصَ بِالبَعِيرِ) حكاه سيبويه[142] 82/7، ثم قال: "وقد ورد المثل المتقدم على غير ذلك فقيل (مَا بِالعَيْرِ مِنْ قِمَاصٍ) وهو الحِمار، يُضْرَب لمن ذَلَّ بعد عِزٍّ"[142] فذكر المثل كما رواه سيبويه وكما رواه غيره ولم يقدح في رواية أحد، ومثل ذلك فعل صاحب تاج العروس فقال: "في المَثَل (مَا بِالعَيْرِ منْ قُِمَاصٍ) بالوَجْهَيْن . أي كسر القاف وضمها . يُضْرَبُ لضَعِيفٍ لا حَرَاكَ بِهِ، ولمَنْ ذَلَّ بَعْدَ عزّ، نَقَلَهما الصَّاغَانِيُّ، وعَلَى الأَخِيرِ اقْتَصرَ الجَوْهَرِيّ، ويُرْوَى المَثَل أَيْضاً (أَفَلاَ قِمَاصَ بالبَعِيرِ) وهذا حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ".[30] 691/8

2. 6. 2. 22. مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرّاً لَهُ[94] 391/2 (هـ)

ذكره سيبويه في (هذا باب ما يكون فيه (هو) و(أنت) و(أنا) و(نحن) وأخواتهنّ فصلاً)، فقال: "ومثل ذلك قول العرب (مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ) يريد (كان الكذبُ شَرًّا له) إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه (الكذب) لقوله (كَذَبَ) في أول حديثه، فصار (هو) وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوا في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر"[94] 391/2

واستدل به على أن تقدير المحذوف في قوله تعالى: "ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم" إذا قرئ (يحسبنَّ) بالياء هو: ولا يحسبنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخلَ هو خيراً لهم، قال السيرافي: "وفي هذه القراءة استشهاد سيبويه، وهي أجود القراءتين في تقدير النحو، وذلك أن الذي يقرأ بالتاء . أي: ولا تحسبنَّ . يضمر البخلَ من قبل أن يجرى لفظ يدل عليه[97] 159/3، والذي يقرأ بالياء يضمر بعد ما يذكر يبخلون، كما قال (من كذب كان شرا له) فجعل في (كان) ضمير الكذب، لأن (كَذَبَ) قد دل عليه".[97] 160/3

وقد انفرد الشيخ عضيمة باعتبار هذا التركيب مثلا، وقال الدكتور شوقي المعري: "هو من الأساليب أيضا، انظر: الخزانة وغيرها"[233] ص10، هـ: 46

2. 6. 2. 23. كَجَالِبِ التَّمْرِ إِلَى هَجَرَ[94] 244/3 (هـ، ع)

ذكره سيبويه في (هذا باب أسماء الأَرضين) مستدلا به على جواز تذكير وتأنيث اسم (هجر) وبالتالي صرفه ومنعه من الصرف فقال: "وكذلك (هجر) يؤنث ويذكر. قال الفرزدق:

منهنّ أيَّامُ صِدْقٍ قد عُرِفْتُ بها *** أيَّام فارِسَ والأَيَّامُ منْ هَجَرَا

فهذا أَنَّثَ.وسمعنا من يقول (كَجَالِبِ التَّمْرِ إِلَى هَجَرٍ يَا فَتىً)".[94] 243/3"وإنما يجعل مؤنثاً ومذكراً على تأويل ما تؤول فيه، فإن تؤول أنه اسم بلدة أو بقعة أو أرض فهو مؤنث، وإن تؤول فيه أنه بلد أو موضع أو مكان فهو مذكر".[97] 13/4

قال في اللسان: "وفي المحكم (هَجَرُ) مدينة تصرف ولا تصرف، قال سيبويه: سمعنا من العرب من يقول (كجالب التمر إلى هَجَرٍ يا فَتى) فقوله (يا فتى) من كلام العربي، وإنما قال (يا فتى) لئلا يقف على التنوين، وذلك لأَنه لو لم يقل له (يا فتى) للزمه أَن يقول (كجالب التمر إلى هَجَرْ) فلم يكن سيبويه يعرف من هذا أَنه مصروف أَو غير مصروف" [142] 250/5.

وقال الدكتور شوقي المعري عن هذا المثل: "هو من الأساليب أيضا، انظر: اللسان (هجر) [233] ص10، ه47 فخالف الشيخين: هارون وعضيمة، مع أن المثل مذكور في كتب الأمثال، وإن بلفظ مخالف، فقد جاء فيها بلفظ: "كمستبضع التمر إلى هجر" [231] 2 / 152، وكانت هجر معدن التمر قبل العراقين يجلب منها ولا يجلب إليها".

[241] 196/1 وما جاء في اللسان عن المحكم يؤكد سماع سيبويه للمثل بذلك اللفظ الذي رواه.

2. 6. 2. 24. مُذْ شُبَّ إِلَى دُبَّ. [94] 269/3 (هـ، ع)

ذكره في (هذا باب تسمية الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء) مستدلا به على أن ما يسمى بفعل يجوز فيه وجهان: الحكاية والإعراب، "إن سمي به وفيه ضمير الفاعل لم يجز إلا الحكاية، وإن سمي به مفردا لم يجز إلا الإعراب" [102] ، وهو ما أراده سيبويه حين قال: " فإنْ أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال (إنَّ اللهَ ينهاكم عن قِيلَ وقَالَ) ومنهم من يقول (عن قِيلٍ وقَالٍ) لَمَّا جعله اسماً.قال ابن مقبل:

أَصْبَحَ الدهرُ وقد أَلْوَى بهمْ *** غيرَ تَقْوالِكِ مِن قِيلٍ وقالِ

والقوافي مجرورة قال:

* * * ولم أسمع به قِيلاً وقالاَ * * *

وفي الحكاية قالوا (مُذْ شُبَّ إلى دُبَّ) وإن شئت (مُذْ شُبٍّ إلى دُبٍّ) [94] 268/3.

قال ابن خروف: "وقوله (مُذْ شُبَّ إِلَى دُبَّ) شاهده فيه الحكاية والإعراب، يريد: مذ شَبِبْتُ إلى أن دَبَبْتُ، وشُبَّ ودُبَّ مردودان لما لم يسم فاعله، ولا يتعديان، ولكنهما بنيا للمصدر، أي: مذ شبّ شبيبتي إلى أن دبّ دبيبتي". [244] ص350

قال الدكتور شوقي المعري عن هذا المثل: "هو من الأساليب أيضا" [233] ص10، ه: 49، فخالف الشيخين، وفي ظني أنه قال ذلك لما لم يجده في كتب الأمثال، مع أن السيرافي قال: "وهذا مَثَلٌ: كأنه قال: مذ وقت الشباب إلى أن دب على العصا من الكبر" [97] 37/4.

وأما الدكتور كريم عائد فقد طعن في رواية سيبويه للمثل بذلك اللفظ بحجة أنه خالف كتب الأمثال فقال: "وهذا كله يضعف سماع سيبويه وروايته" [236] ص12 والرد عليه يكون بتذكيره بما أجمع عليه علماء الأمة من عدالة سيبويه وصدق روايته، وعلى سبيل المثال نذكر ما قاله ابن خروف في رده على المبرد عندما اعترض على سيبويه في قوله (والقوافي مجرورة) مستدلا على جواز إعراب (قيلَ وقالَ) كما في الفقرة السابقة، فقد قال المبرد: "لأن القافية موقوفة، وما قبلها يكون مفتوحا، فيكون حكاية، فلا شاهد فيه" فقال ابن خروف: "وهذا تعنيت

منه وتكذيب له فيما روى، ألا تراه قال (والقوافي مجرورة) فتحرز بذلك مما رده، ولا يمتنع في البيت التقييد، ولكنه لما رواه بالجر صح له فيه الشاهد، وسيبويه أعلم بما روى وأوثق"[244]ص386

2. 6. 2. 25. لاَ أَفْعَلُ ذَلِكَ حِيْرِيْ دَهْرٍ[94]307/3 (هـ، ع)

ذكره في (هذا باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموزٍ وعنتريس)[94]296/3"وتكلم هنا على حركة الياء المتوسطة، ومن حكمهما . أي: معدي كرب وأيدي سبا . الحركة قياسا على الصحيح، لكن استثقلت الحركة فيهما فسكنت تشبيها بالألف من حيث كانت لا تتحرك".[244]ص386 قال سيبويه: "ومثل ذلك قول العرب (لا أفعل ذاك حِيرِيْ دَهْرٍ)، وقد زعموا أن بعضهم ينصب الياء، ومنهم من يثقل الياء أيضاً"[94]307/3

قال السيرافي: "وفي حيري ثلاث لغات، منهم من يقول: لا أفعل ذلك حِيرِيْ دَهْرٍ، وحِيرِيَ دَهْرٍ، وحِيرِيَّ دَهْرٍ، وهو منصوب في الأصل، فمن شدده جاء بياء النسبة على أصلها، ومن سكّن الياء حذف الثانية من ياءي النسبة وبَقَّى الأولى وهي ساكنة، ومن فتح وخفض حذف الأولى من ياءي النسبة، ومعناه: لا أفعل ذلك ما حار الدهر، أي: لا أفعله أبداً، وحار: رجع، والدهر يرجع أبداً، لأنه كلما مضى يوم وليلة عاد مثله"[97]72/4

وقال الرماني: "فـ(حيريْ دهر) بالسكون على قياس (رأيتُ معديْ كرب)، و(حيريَ دهر) على قياس (رأيتُ عَمِيَ القومِ) بالفتح على الأصل، و(حيريَّ دهر) بالتشديد للمبالغة"[102] قال الدكتور شوقي المعري مخالفا للشيخين: "هو من الأساليب أيضا، انظر: اللسان (حير)"[233]ص10، هـ: 50 ويبدو أنه أصاب في هذا لأنه لم تذكره كتب الأمثال، ولم يصرح سيبويه ولا أحد شراحه: السيرافي والرماني وابن خروف بأنه مثل، نعم قالوا إنه مما قالت العرب في كلامها.

2. 6. 2. 26. فِي عَضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا. (هـ، ع) ؛ بِأَلَمٍ مَا تَخْتُتَنَّهُ. (هـ، ع) ؛ بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ.[94]517/3 (هـ، ع).

ذكر سيبويه هذه الأمثال الثلاثة في (هذا باب النون الثقيلة والخفيفة) مستدلا بها على جواز توكيد الأفعال المسبوقة بـ(ما) الزائدة فقال: "ومن مواضعها أفعال غير الواجب التي في قولك (بجهدٍ ما تبلغنَّ) وأشباهه وإنما كان ذلك لمكان (ما).وتصديق ذلك قولهم في مثل: (في عَضَةٍ مَّا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا)، وقال أيضا في مثل آخر (بِأَلَمٍ مَا تُخْتِنَنَّهُ)، وقالوا (بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ)، فـ(ما) ههنا بمنزلتها في الجزاء"[94]317/3

قال السيرافي: "وقد أدخلوها . أي: النون . في أفعال مستقبلة في الخبر وقبلها (ما) زائدة، وهو قولهم (بِجُهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ)... (وذكر أمثال سيبويه) فشبهوا دخول (ما) في هذه الأشياء بدخولها في الجزاء (أي: الشرط) وجعلوا قوله (بجهد ما تبلغن) لما كان إلا بجهد صار كأنه غير واجب، لأنه لم يبلغ على كل حال، وكذا (بألم ما تختننه) أي: لا تختن إلا بشرط الألم، وهذا المثل يضرب لمن يطلب أمراً لا يناله إلا بمشقة، وقوله (في عضة ما ينبتن شكيرها) يضرب مثلا لما كان له أصل وأمارة تدل على كون شيء آخر، وقوله (بعين ما أرينك) كأنه يقول: أتحقق الذي أراه ولا أشك فيه، فهو توكيد، ودخلت (ما) لأجل التوكيد في الأشياء فشبهت باللام"[97]252/4

وطعن الدكتور كريم في رواية سيبويه للمثل (في عضة ما ينبتن شكيرها) فقال: "والمثل (ومن عضة ما ينبتن

شكيرها) معناه: إن الصغار إنما تنبت من الكبار، والحرف (من) ملائم للمعنى تماما، ولا يمكن وضع حرف آخر محله، وأجمعت كتب الأمثال على روايته بهذا الشكل، وهو جزء من بيت شعر:

ومن عضة ما ينبتن شكيرها *** قديما ويقتط الزناد من الزند

ورواه سيبويه (في عضة ما ينبتن شكيرها) بـ(في) وبلا (واو)، وبدونها ينخرم الوزن، ويجعلنا نضع علامة استفهام".[236]ص12–13.

أقول: لم يستقرئ المعترض كتب الأمثال، لأنها لم تجمع على رواية المثل بالشكل الذي زعم، فهذا الميداني في (مجمع الأمثال) بعد أن رواه بـ(مِنْ) في مواضع[231] 1/2، 100، 107، 219 رواه بـ(فِي) في موضع آخر [231] 74/2، وهذا الزمخشري بعد أن رواه بـ(مِنْ) قال: "ويروى (في عضة ما ينبت العود)"[230] 382/2

ومن نافلة القول أن نؤكد على أن عادة سيبويه أن يروي كلام العرب كما سمعه هو أو سمعه شيوخه، وأن شراح الكتاب لم يستدركوا عليه شطر البيت الذي ذكره المعترض، وشراح أبياته لم يذكروه، وإن كان لم يحلنا على المصدر الذي نقله منه، لكننا نتبرع فنقول: هو في تعليقات المحقق هارون، [94]517/3 وفي خزانة الأدب للبغدادي[215]83/2.

2. 6. 2. 27. بِئْسَ الرَّمِيَّةُ الأَرْنَبُ.(هـ، ع)

ذكره سيبويه في (هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف)[94] 631/3 مستدلا به على أن دخول (الهاء) على (فعيل) بمعنى (مفعول) هو غالبا للإشعار بأن الفعل لم يقع بعد على المفعول، فقال: "وتقول (شاةٌ رميٌّ) إذا أردت أن تخبر إنها قد رميت، وقالوا (بِئْسَ الرَّمِيَّةُ الأَرْنَبُ) إنما تريد بئس الشيء مما يرمى فهذه بمنزلة (الذبيحة)"[94]648/3

قال السيرافي: "اعلم أنهم يدخلون الهاء على فعيل الذي في معنى مفعول على غير القصد إلى وقوع الفعل به وحصوله فيه، ومذهبهم في ذلك الإخبار عن الشيء المتخذ لذلك الفعل والذي يصلح له، كقولهم (ضحية) للذكر والأنثى، ويجوز أن يقال ذلك من قبل أن يضحى به، و(ذبيحة فلان) لما اتخذه للذبح، وقولهم (بئس الرمية الأرنب) أي الشيء الذي يرمى، سواء رمي أم لم يرم، ولم أر أحداً علله في كتاب، والعلة عندي أن ما قد حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء، وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل، لأنه كالفعل المستقبل، ألا ترى أنك تقول (امرأة حائض) فإذا قلت (حائضة غداً) لم يحسن فيه غير الهاء، وتقول (زيد ميت) إذا حصل فيه الموت، ولا تقل (مائت)، وإذا أردت المستقبل قلت (زيد مائت غداً)، فتجعل فاعلا جاريا على فعل"[97]394/4

ومع أن الشيخين: هارون وعضيمة اعتبرا هذا التركيب مثلا فإن الدكتور المعري قال: "وهذا من الأساليب لا الأمثال"[233]ص10، هـ: 52، ويبدو أن الأمر كذلك، لأن سيبويه لم يصرح بأنه مثل، وكذلك شراح كتابه، إذ لم أجد فيهم من صرح بذلك.

2. 6. 2. 28.تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ لاَ أَنْ تَرَاهُ[4]44/4 (هـ، ع)

ذكره سيبويه في (هذا باب ما تجيء فيه الفِعْلَةُ تريد بها ضربا من الفِعْلِ) فقال: "وقد تجيء الفِعْلَةُ لا يراد بها

هذا المعنى، وذلك نحو (الشِّدَّة) و(الشِّعْرَة) و(الدِّرْيَة)، وقد قالوا (الدَّرْيَة). وقالوا (ليت شِعْرِي) في هذا الموضع استخفافاً لأنه كثر في كلامهم، كما قالوا (ذهب بِعُذْرَتِهَا) وقالوا (هو أبو عُذْرِهَا) لأن هذا أكثر وصار كالمثل، كما قالوا (تسمعُ بالمُعَيْدِيِّ لا أن تراه) لأنه مثل، وهو أكثر في كلامهم من تحقير (مُعَدِّيٍّ) في غير هذا المثل، فإن حقرت (مُعَدِّيٌّ) ثقَّلت الدالَ فقلت (مُعَيِّدِّيٌّ)"[94]44/4مستدلا به على أن العرب خَفَّفَتْ مُصَغَّرَ (مُعَدِّيٍّ)، فعوض أن يقولوا (مُعَيِّدِّيٌّ) قالوا (مُعَيْدِيٌّ) فخففوا الدال لأنه مَثَلٌ، أي كثير الاستعمال، وكثرة الاستعمال في الكلام مظنة التخفيف، فشبَّه سيبويه تخفيف المصدر (الشِّعْرَة) الوارد لغير الهيئة بحذف التاء في قولهم (ليت شعري) بحذفها من (ذهب بعذرتها) في قولهم (هو أبو عذرها) لكثرة الاستعمال كالمثل، وجاء بقول العرب (تسمع بالمُعَيْدِيِّ لا أن تراه) شاهدا على الاستخفاف في الأمثال.

قال السيرافي بعد أن بين أن وزن (الفِعْلَة) قد يأتي مصدرا لغير الهيئة شارحا قول سيبويه:

"وقالوا (ليت شعري) في هذا الموضع استخفافا": "والأصل عنده (ليت شِعْرَتِي) يريد به معنى علمي ومعرفتي، وما أشعره، وأسقطت الهاء لكثرة استعمالهم، وأنه صار كالمثل، حتى لا يقال: ليت علمي، وصار بمنزلة قولهم (ذهب فلان بعذرة امرأته) إذا افتضها، ثم يقال للرجل إذا بنى بالمرأة (هذا أبو عذرها) فيحذفون الهاء، لأنه صار مثلا.

ويقولون (تسمع بالمعيدي لا أن تراه) وهو تصغير (مُعَدِّيٍّ) بتشديد الدال، وكان حكمه (مُعَيِّدِّيٌّ) بتشديد الدال والياء، فخففوا لأنه مثل"[97]427/4 ووضح الرماني هذا المعنى فقال: "وتقول في المثل (تسمع بالمُعَيْدِيِّ لا أن تراه) فإذا صغرتَ في غير المثل قلت (مُعَيِّدِّيٌّ)، لأن المثل أحق شيء بالتخفيف، فجرى على ذلك، ولم يجز تغييره".[246]

2. 6. 2. 29. أَسْمَنْتَ وَأَكْرَمْتَ فَارْبِطْ[94]60/4 (هـ، ع)

ذكره في (هذا باب افتراق (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ) في الفعل للمعنى) أي تعدية الفعل بالهمزة والتشديد، وقد تأتي الهمزة لمعان حصرها السيرافي تبعا لسيبويه في أربعة أوجه:

منها أن يكون الرجل صاحب شيء قد صار بتلك الصفة.

ومنها أن يقال لمن يصادف الشيء على صفة أفعلته، أي: صادفته كذلك.

ومنها أن يأتي وقت يستحق فيه شيء فيقال لمستحقه ذلك.

ووجه رابع أن يقال أَفْعَلَ من الدخول في الشيء[97]439/4

وأسمنت وأكرمت في المثل من أمثلة القسم الثاني، ولذلك قال الرماني: "وتقول (أسمنت وأكرمت واربط وألأمت) فهذا لا يتعدى في اللفظ ويتعدى في المعنى إلى واحد، أي: صرتَ صاحبَ سمان وكرام ولئام".[246]

وقال السيرافي: "يقال ذلك للرجل إذا وجد شيئا نفيسا يرغب فيه أن يتمسك به، فمعنى أسمنت أي: وجدت سمينا، وأكرمتَ، أي: وجدت فرسا كريما أو غير ذلك، فاربط، أي: اتخذ"[97]440/4

وهذا المثل ورد في كتب الأمثال بلفظ (استكرمت)[230]158/1 ورواه الزمخشري به وقال: "وروي (أكرمت)"، ورواه الميداني بلفظ (أكرمت فارتبط) وقال: "وروي (استكرمت)"، فلا معنى لقول الدكتور المعري: "وهذا من الأساليب أيضا" [233] ص10، هـ: 54، مع اتفاق الشيخين على اعتباره مثلا، وقد جاء في كلام السيرافي السابق ما يفيد أن له مضربا، وهو قوله: " يقال ذلك للرجل إذا وجد شيئا نفيسا يرغب فيه أن يتمسك به"، وهو نفس ما قالته كتب الأمثال، ففي المستقصى مثلا: "يضرب في وجوب الاحتفاظ بالنفائس". [230]158/1

2. 6. 2. 30. اِسْتَنْوَقَ الجَمَلُ. (هـ) اِسْتَيْيَسَتِ الشَّاةُ. [94]71/4(هـ)

ذكر سيبويه هذين المثلين في (هذا باب استفعلت) على أن: "الباب في استفعلت الشيءَ أن يكون للطلب أو الإصابة، كقولك: استجدته، وما عدا ذلك فإنه يحفظ حفظا، ومنه التحول من حال إلى حال[97]450/4، وفيه قال سيبويه: "وقالوا في التحول من حال إلى حال هكذا، وذلك قولك (اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ) و(اسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ)". فـ"استنوق الجمل إذا تخلق بأخلاق الناقة، واستتيست الشاة إذا شُبِّهَتْ بالتيس[97]".

وقال الدكتور كريم فيما حاول به الطعن في رواية سيبويه: "روت كتب الأمثال (استتيست العنز) وهو القياس على قول طرفة (استنوق الجمل)، أي أن التحول بقي ضمن النوع، ورواه سيبويه (استتيست الشاة)، والشاة لا تستتيس، وإنما تستخرف مثلا، حتى لو دلت لفظتها على العنز أيضا[236] ص13

وهذا الطعن سببه أن الدكتور لم يفهم أن رواية سيبويه هي دائما عن سماع وأنها من أصح الروايات، ولذلك فلا يستساغ الاعتراض عليه بما روت كتب الأمثال، ولا بما يتوهمه صاحب فكر، ثم هذا السيرافي شَرَحَ المثلَ ولم يعترض على سيبويه في روايته، وكذلك الرماني فإنه قال:

"وتقول (استنوق الجمل) أي: تحول إلى حال الناقة في الخُلُقِ، و(استتيست الشاة) إذا تحولت إلى خُلُقِ التيس، وذلك بأنه طلب حال غيره فصار عليه"[246] وفي اللسان عن أبي زيد: "إذا أَتى على ولد المِعْزى سنة فالذكر تَيْسٌ والأُنثى عنز، و(اسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ) صارت كالتَّيْس، قال ثعلب: ولا يقال اسْتاسَت"[142]33/6

وهكذا الشاطبي في (المقاصد الشافية) فإنه قال عن ابن مالك أنه: "اختار في (التسهيل) القياسَ فيما لم يكن له ثلاثي مُعَلٌّ، والسماعَ فيما كان له ثلاثي، فنحو: استنوق الجمل، واستفيل الجمل، واستتيست الشاة، قياسٌ عنده".[140]295/9 فذكر المثل بلفظ (استتيست الشاة) مع أن ابن مالك في (شرح التسهيل)[245]458/3 ذكره بلفظ (استتيست العنز)، فدل على أنه اختار لفظ سيبويه، ولم ير فيه ما يعترض.

2. 6. 2. 31. لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُصْدَ لَهُ. [94]114/4 (هـ، ع)

ذكره سيبويه في (هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك) فقال: "وذلك قولهم في فَخِذٍ: فَخْذٌ، وفي كَبِدٍ: كَبْدٌ، وفي عَضُدٍ: عَضْدٌ، وفي الرَّجُلِ: رَجْلٌ، وفي كَرُمَ الرَّجُلُ: كَرْمَ، وفي عَلِمَ: عَلْمَ، وهي لغة بكر بن وائل وأناسٍ كثير من بني تميم، وقالوا في مَثَلٍ (لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُصْدَ لَهُ).وقال أبو النجم:

* * *　　　لَوْ عُصْرَ مِنْهُ البَانُ وَالمِسْكُ انْعَصَرْ　　　* * *

يريد عصر ".[94] 113/4–114

قال السيرافي: "يعني: فُصِدَ البَعِيرُ للضيف، وفصدُه للضيف أنه عند عوز الطعام يفصدون البعير ليشرب الضيف من دمه فيمسك جوعه، وقال أبو النجم (لو عُصْرَ منه المسك والبا انعصرْ) يريد: عُصِرَ، وهذه اللغة كثيرة في تغلب، وأبو النجم من بكر بن غالب"[97] 491/4

2. 6. 2. 32. إِنَّ الفُكَاهَةَ لَمَقْوَدَةٌ إِلَى الأَذَى[94] 350/4 (هـ، ع)

ذكره سيبويه في (هذا باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها)[94] 348/4 فـ"احتج به على مجيء (مَقْوَدَةٍ) على (مَفْعَلَةٍ) عند قوم على الأصل"[233] ص6، فقال: "وقد قال قومٌ في (مَفْعَلَةٍ) فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا (أَجْوَدْتَ) فجاءوا بها على الأصل، وذلك قول بعضهم (إِنَّ الفُكَاهَةَ لَمَقْوَدَةٌ إِلَى الأَذَى) وهذا ليس بمطرد، كما أن (أَجْوَدْتَ) ليس بمطرد"[94] 350/4

وقال السيرافي شارحا: "يعني أن هذه المصادر التي ذكرنا وجوب إعلالها قد تجيء على الأصل كما يجيء الفعل على الأصل، وليس ذلك بقياس مطرد في هذه المصادر ولا في الفعل، وإنما يجيء نادرًا"[140] 322/9 والذي جاء في المصادر مقودة ومطيبة، وكان القياس أن يقال: مقادة ومطابة، والذي جاء في الفعل قولهم: أجود وأغيلت المرأة واستحوذ عليهم الشيطان"[97] 250/5

وقال الرماني: "وبعض العرب يقول (إن الفكاهة مقودة إلى الأذى) فيخرجه على الأصل للإشعار به، كما قالوا (استحوذ)"[112]

وإذا كان الشيخان: هارون وعضيمة قد اعتبرا هذا التركيب مثلا، فإن الدكتور شوقي المعري قال عنه: "هو من الأساليب النحوية"[233]ص11، هـ: 57، وأرى أنه قد أصاب، لأنه أشبه بالحكمة منه بالمثل، وقد علم أن كل مثل حكمة، وليس كل حكمة مثلا، وقد عده محقق (المقاصد الشافية) من أقوال العرب فذكره في قائمتها ولم يذكره في قائمة الأمثال.

2. 7. التمثيل في كتاب سيبويه

2. 7. 1. معنى التمثيل وفائدته ومواضعه

كثيرا ما يصنع سيبويه أو شيخه الخليل تركيبا يريد به تفسير تركيب سمع من العرب الفصحاء، قصد تفسيره دلاليا، أو توضيحه إعرابيا، وفي غالب الأحيان ينبه هو أو شيخه على أن هذا التركيب المصنوع لا يتكلم به، وليس مما سمع من العرب.

وعلى هذا فإن التمثيل هو: "تركيبٌ مصنوعٌ يراد به تقريب المسموع من وجوه الصناعة النحوية"[247] ، فهو إجراء منهجي يوضع مقابلا للكلام المستعمل ليدل على ما يصنعه النحوي بالتراكيب المخالفة للأصل النحوي، "وهو من الأساليب التعليمية التي اعتمد عليها سيبويه في تقعيد النحو وتقرير أحكامه"[247].

وهو لذلك أقرب إلى الصناعة (أي: الإعراب منه إلى المعنى)، وأقرب إلى الافتراض منه إلى شيء آخر، ومع ذلك فهو قوي الارتباط بالعامل وأحواله وعلاقته بالمعمولات، وبخاصة المنصوبات، ولا سيما أبواب الاشتغال والمفعول المطلق والحال.

ويبدو أن النحاة بعد سيبويه وإن لم يستعملوا مصطلح التمثيل، فإنهم استعملوه كإجراء لتفسير بعض التراكيب دلاليا أو نحويا بتسميات أخرى، لعل أهمها ما جاء في كلام ابن جني حين قال: (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) ففرق بين تفسير معنى عدة عبارات وبين إعرابها، منها: أهلَكَ والليلَ، وزيدٌ قام، وسَرَّنِي قيامُ هذا وقعودُ ذاك، وكل رجل وصنعته، وأنت وشأنك...الخ، وبين أن المعنى شيء والإعراب شيء آخر، وأن الغاية أن يتفق تفسير المعنى مع تقدير الإعراب، وإلا وجب قبول تفسير المعنى على ما هو عليه، وتصحيح الإعراب بما لا ينقض المعنى، ولا يخرم قواعد العربية.[19] 281/1

بل: "إن التمثيل في النحو هو نوع من التقدير، ولهذا تقترن لفظة التقدير أحيانا عند سيبويه وغيره بعبارة: (ولم يتكلم به) مثل قول سيبويه (كأنه في التقدير . وإن كان لا يتكلم به . قال.[50] ص281

وعليه فليس من الصحة في شيء قول بعضهم: "والخليل وسيبويه هما الوحيدان اللذان وظفا التمثيل لتقريب المسموع من وجوه الصنعة النحوية، ولم يعتمده أي نحوي بعدهما في معالجة المسائل النحوية.[24] 247

ورغم أن سيبويه وشيخه ينصان كما قلنا على أن العرب لم تتكلم بما مثلا به فإن بعض الدارسين قسم الممثل به بعد استقرائه والنظر فيه إلى أربعة أقسام فقال:

وقول سيبويه: "هذا لا يتكلم به، ولكنه تمثيل" قول لا يحمل معنى واحداً، فهو:

1 . " أحيانا يدل على العامل المحذوف الذي لا يظهر في الكلام، وإنما يؤتى به لتفسير ظواهر اللغة المطردة، فهو مجرد افتراض ذهني كما هو الحال في الاشتغال.[48] ص260

يقصد كقول سيبويه: "وإذا نصبتَ (زيداً لقيتُ أخاه) فكأنّه قال (لابَسْتُ زيدا لَقِيتُ أخاه)، وهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به، فجرى هذا على ما جرى عليه قولك (أَكرمتُ زيداً)، وإنَّما وصلت الأُثرةُ إلى غيره.[19] 83/1

2 . "وأحيانا تدل كلمة (تمثيل) عند سيبويه على عبارة تشبه العبارة المستعملة من حيث القياس ولكنها لا تستعمل، مثل بيت زهير:

فَلأْياً بِلأْيٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا *** عَلَى ظَهرِ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِلُهْ

"كأنه يقول: حملناه جهداً بعد جهد، هذا لا يتكلم به ولكنه تمثيل"

3 . وأحيانا تدل كلمة (تمثيل) عنده على عبارة تستقيم مع القياس، بخلاف العبارة المستعملة، ويمكن استعمال العبارة القياسية، وإن لم تستعمل في هذه الحالة بالذات، كما فعل عندما عرض لقول الشماخ:

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّها بِقَضِيضِهَا *** تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالبَقِيعِ سِبَالَهَا

"كأنه قال: انقضاضَهم، أي: انقضاضًا، (ومررتُ بهم قضَّهم بقضيضهم، كأنه يقول: مررت بهم انقضاضاً)، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به".

4 . وأحيانا تدل كلمة (تمثيل) على عبارة أقيس من العبارة المستعملة، وهي مع ذلك لا تستعمل، "ومثل ذلك هذا عربيٌ حَسْبَهُ...كأنه قال: هو عربي اكتفاءً، فهذا تمثيل ولا يتكلم به"[248]ص261

وقد استعمل سيبويه التمثيل في أبواب كثيرة، في المفردات (أسماء وأفعالا) وفي التراكيب (اسمية وفعلية)، فاستعمله في الأسماء فمثَّل (ما) التعجبية بـ(شيء) ، ومثَّل للكنايات (كذا، وكأين) ، ومثَّل لوقوع (مثل) مضافة تمييزا، واستعمله في الأفعال فمثَّل لـ(خلا، وعدا) في نصبهما المستثنى.

واستعمل التمثيل في التراكيب، ففي باب النواسخ مثَّل لوقوع ضمير الشأن اسما لـ (إنَّ) ، ومثَّل (لا مسلميْ لك) بـ(لا مسلميْك) ، وفي باب الاشتغال مثَّل للعامل المتعدي بجارٍّ، ولعامل الاسم المشغول عنه الناصب لملابس ضميره، وللاسم المشغول عنه المتلو بسببي له، وفي باب التنازع مثَّل لفاعل العامل المهمل، وفي باب المفعول المطلق مثَّل لنصب المصدر (بهراً) بمعنى (تبا) ، ولـ(عمرك الله)و(قعدك) بـ(نشدك الله) ، ومثَّل للنصب في قولهم (أعورَ وذا ناب) و(أفي السلم أعيارا) ، ومثَّل لـ(سبحان الله) بـ(براءة الله) ، وفي باب المفعول معه مثَّل لنصب المفعول معه في (ما صنعتَ وأخاك) ، وفي باب الحال مثَّل للمصدر النكرة الذي وقع حالا، ولانتصاب (وحدَه) و(ثلاثتَهم) و(قضَّهم بقضيضهم) و(الجمَّاءَ الغفيرَ) و(عودَه على بدئه) و(حسبَه) و(سواءً) على الحال.

وفي أبواب التوابع مثَّل لإجراء ما التبس بالموصوف على موصوفه، وللنعت السببي مع مرفوعه الظاهر، وللبدل والتوكيد في قولهم (رأيته إياه نفسه) وغيرها من التراكيب في باب البدل، وفي باب المنصوب على التحذير مثَّل للعامل الواجب إضماره في أسلوب التحذير، وفي باب إعراب الفعل المضارع مثَّل لنصب المضارع بـ(أنْ) المضمرة وجوبا بعد (لام الجحود) وبعد (الفاء) وبعد (أو) ، وفي الأخير مثل لبعض الظواهر الواردة في باب العدد.[247]ص490 –494

وقد ذهب بعض الدارسين من المعاصرين إلى أن التمثيل عند سيبويه أشبه ما يكون بالتوليد عند التحويليين، فقال: "إن استعانة الباحث في مجال نشاطه التفسيري بأمثلة لغوية يقترحها تعبير عن القابلية اللغوية لدى متكلم اللغة على توليد جمل جديدة على غرار أصول التراكيب المستقرة في ذهنه، وهذا ما يعرف بـ(القواعد التوليدية: Generative Grammar في اللغة التي تذهب إلى أن جمل اللغة الإنسانية غير متناهية، وأن معرفة أية لغة تتضمن القابلية الضمنية على استيعاب عدد غير محدود من الجمل، وأن اللغة لا تتألف من الجمل التي يتكلمها الناس فحسب، وإنما يجب أن يأخذ اللغوي بنظر الاعتبار أن الناس يمكن أن ينتجوا أو يسمعوا جملا لم يعهدوها من قبل".[249]ص81

ثم قال: "وقد وقفنا في الكتاب على عبارات تنص على توليد جمل مصنوعة قصد التمثيل، على نحو مقارب جدا لما تستهدفه القواعد التوليدية، ومن ذلك قوله: "إنما ذكرت هذا للتمثيل: ، وقوله: "فالتمثيل على ما ذكرت لك".[249]ص81–82

والخلاصة أن سيبويه كشيخه الخليل يميز في دراسة اللغة بين الاستعمال والتمثيل، على أن الاستعمال هو الأصل، والتمثيل إنما هو بغرض الكشف عن المعنى المقصود، أو الإعراب المنشود، بحيث لا يتعارض أي منهما مع قوانين العربية وقواعدها التي حصلوها بالاستقراء التام.

بقي علينا أن نحلل كلاما قاله سيبويه في (هذا باب ذكر معنى (لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ) وما اشتُقّا منه)[94] 352/1 لأن في هذا الباب يشرح سيبويه معنى التمثيل ويوضح الغرض منه، ولذلك بدأه بقوله: "وإنما ذُكر ليبيَّن لك وجهُ نصبِه كما ذُكر معنى (سُبْحانَ الله)". وهو قد بين وجه نصب (سبحان الله) عندما قال في (هذا بابٌ أيضاً من المصادر يَنتصب بإضمار الفعل المتروك إظهارُه): "وذلك قولك (سُبْحانَ اللهِ)...كأنّه حيث قال (سُبْحانَ اللهِ) قال (تسبيحاً)...فَنصَبَ هذا على (أُسَبِّحُ الله تسبيحاً)... وخُزِلَ الفعلُ ههنا لأنَّه بدلٌ من اللفظ بقوله (أُسبِّحك)"، فنظِّر بين العبارتين: سبحانَ الله = لبيك وسعديك.

قال سيبويه ممهداً لوجه النصب في (لبيك وسعديك) بذكر معناهما ومما اشتقا:

"حدّثنا أبو الخَطّاب أنّه يقال للرجل المداوِمِ على الشيء لا يفارِقه ولا يُقلِعُ عنه (قد أَلَبَّ فلانٌ على كذا وكذا). ويقال (قد أَسْعَدَ فلانٌ فلاناً على أمره وساعَدَه) فالإلبابُ والمساعَدةُ دُنُوٌّ ومتابَعةٌ إذا أَلَبَّ على الشيء فهو لا يفارِقُه، وإذا أَسعده فقد تابَعَه".

ثم قال ممثلا لهما إذا كانتا بين الناس: "فكأَنّه إذا قال الرجلُ للرجل (يا فلانُ) فقال (لَبَّيك وسَعْدَيْك) فقد قال له (قُرْباً منك ومتابَعةً لك).

فهذا تمثيل وإن كان لا يُستعمل في الكلام، كما كان (بَراءةَ الله) تمثيلاً لـ (سبحانَ اللهِ) ولم يُستعمل".وهو يقصد أنه لا يستعمل بدلا منهما، وإلا فعبارة (قرباً منك ومتابعةً لك) عبارة عربية صحيحة، ومثلها عبارة (براءة الله).

وقال ممثلا لهما إذا قالهما إنسان يعني الله عز وجل: "وكذلك إذا قال (لَبَّيْك وسَعْدَيْك) يعني بذلك الله عزّ وجلّ، فكأَنّه قال (أَىْ ربَّ لا أَنْأَى عنك في شيء تأمُرني به).فإذا فعَل ذلك فقد تقَرَّب إلى الله بَهواه"."يعني: بإرادته وقصده".[97] 238/2

"وأَمَّا قوله (وسَعْدَيْك) فكأَنّه يقول (أنا متابعٌ أمرَك وأَوْلياءَك غيرُ مُخالِفٍ).فإذا فعل ذلك فقد تابَعَ وطاوع وأطاع".

ثم يشرح سيبويه سبب تفسيره لتينك الكلمتين فيقول:

"وإنّما حملَنا على تفسير (لَبَّيْك) و (سَعْدَيْك) لنوضِحَ به وجه نصبِهما، لأَنَّهما ليسا بمنزلة (سَقياً) و (حَمْداً) وما أَشبه هذا".وعلل شرحه بكون الفعلين من لبيك وسعديك غير مستعملين، ولم تجر بهما عادة العرب فقال:

" ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير (سَقيًا) و (حَمْداً) إنَّما هو (سَقاك اللهُ سَقْيًا) و (أَحمدُ الله حَمْداً) وتقول (حَمْداً) بدلٌ من (أَحمدُ الله) و (سَقيًا) بدلٌ من (سَقاك اللهُ).ولا تقدر أن تقولَ (أُلِبُّك لَبًّا) و (أُسْعِدك سَعْداً) ولا تقولُ (سَعْداً) بدلٌ من (أُسْعِدُ) ولا (لَبًّا) بدلٌ من (أُلِبُّ)".

وأخيرا خلص للغرض الذي من أجله استعمل التمثيل فقال: "فلمّا لم يَكُنْ ذاك فيه، الْتُمس له شيءٌ من غير لفظه، معناه كـ (براءةَ اللهِ) حين ذكرناها لنبيَّن معنى (سُبْحانَ اللهِ).

فالتَمستُ ذلك لـ(لبَّيْك وسَعْدَيْك) واللفظ الذي أشتُقّا منه، إذ لم يكونا فيه بمنزلة (الحَمْدِ) و(السَّقْي) في فعِلهما ولا يَتصرَّفان تصرُّفَهما.

فمعناهما القربُ والمتابَعة، فمثّلتُ بهما النصبَ في (لبَّيك وسَعْدَيك) كما مثَّلتُ (ببراءةَ) النصبَ في (سُبْحانَ الله)".

وأوضح سيبويه ذلك أكثر عندما تعرض لتمثيل قوله (أعور وذا ناب) وقوله (أفي السلم أعياراً) فقال: "ولو مثَّلت ما نصبتَ عليه (الأعيارَ) و(الأعورَ) في البدل من اللفظ لقلت: أَتَعَيَّرون مرّةً وأَتَعَوَّرونَ، إذا أوضحتَ معناه، لأنَّك إنما تُجريه مجرى ما له فِعْلٌ من لفظه، وقد يجري مجرى الفعل ويَعمل عملَه، ولكنَّه كان أحسنَ أن توضِّحه بما يُتكلّم به، إذا كان لا يغيِّر معنى الحديث". [94] 345/1

هذا إذن منهج سيبويه في التمثيل وغرضه منه، هو أن يأتي بأقرب لفظ للعبارة التي يريد توضيح معناها وتقريب إعرابها، وإن لم تستعمل من طرف الفصحاء في ذلك الموقف، وإلا كما سبق القول فالعبارة التي فسر بها عربية صحيحة، وهي مما يتكلم به العرب.

قال السيرافي: "وإنما يُعَبَّرُ عن هذه الأشياء باللفظ الذي يقرب معناه منه فيمثَّلُ به، ويُطلبُ له الاشتقاق، وما يُقدَّرُ فيه من الفعل لو أتى به آت لم يحسن ولم يك واقعا ذلك الموقع، كما يقع (سقياً) مكان (سقاك الله)، و(رعياً) مكان (رعاك الله)، فهذا الذي أحوج سيبويه وغيرَه إلى تطلب التقديرات المقرِّبة للمعنى، وليوقفَ على وجه النصب". [97] 238/2

وكعادة سيبويه في التوضيح والتبيين والتعليل والتدليل يذكر أمثلة أخرى، وإن كانت من قبيل المفردات يمثل لها ليشرح وجه نصبها لغموض ذلك فيها فيقول:

"ومثل ذلك تمثيلُك (أُفَّةً وتُفَّةً) إذا سُئِلتَ عنهما بقولك (أنتنًا) لأنّ معناهما وحدَّهما واحد مثلَ تمثيلك (بَهْراً) بـ (تَبًّا) و (دَفْراً) بـ (نَتْناً)".

وقد أكد سيبويه أن تمثيله بما مثَّل به هو لأنه في المعنى والحد مثل الممثَّل له، ومع ذلك يحتاط لما يمكن أن يستدرك به عليه، لأنه حين زعم أن (لبيك وسعديك) لا فعل لهما من لفظهما ينصبان به، قال:

"وأمّا قولهم (سَبَّحَ) و(لَبَّى) و(أَفَّفَ) فإنَّما أراد أن يُخبِرك أنَّه قد لَفظَ بـ(سُبْحانَ اللهِ) وبـ(لبَّيْكَ) وبـ(أُفَّ)، فصار هذا بمنزلة قوله (قد دَعْدَعَ) و(قد بَأْبَأَ) إذا سمعتَه يَلفظ بـ(دَعْ) وبقوله (بأَبِي)".

فبين أن هذه الأفعال إنما تعني شيئا آخر، وهو الإخبار بذكر لفظ مدلولها، وليبرهن على ذلك قال: "ويدلّك على ذلك قولهم (هَلَّلَ) إذا قال (لا إلهَ إلاّ اللهُ).

وإنَّما ذكرتُ (هَلَّلَ) وما أَشبهها لتقول قد لُفِظَ بهذا، ولو كان هذا بمنزلة (كلّمتُه) من الكلام لكان (سُبحانَ اللهِ) و(لَبَّ) و(سَعْدَ) مصادرَ مستعمَلةً متصرَّفةً في الجر والرَّفع والنصب والألف واللامِ. ولكن (سَبَّحْتُ) وَ(لبَّيْتُ) بمنزلة (هَلَّلْتُ) و(دَعْدَعْتُ) إذا قال (دَعْ) و(لا إله إلاّ اللهُ)".

والخلاصة أن (لبيك وسعديك): " اسمان مثنيان – للمبالغة – وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديره من غير لفظهما، بل معناه كأنك قلت في لبيك: داومت وأقمت وفي سعديك: تابعت وطاوعت، وليسا من قبيل (سقيا لك ورعيا) تقديره: سقاك الله ورعاك الله، إذ لا يحسن أن يقال: ألب لبيك وأسعد سعديك، إذ ليس لهذه المصادر أفعال متصرفة مستعملة تنصبهما، إذ كانت مصادر غير متصرفة ولا هي مصادر معروفة كسقيا ورعيا [235] 119/1

2. 7. 2. التمثيل بمعنى الوزن أو الصيغة:

وما دمنا بصدد الحديث عن التمثيل بالمعنى المتقدم فإنه يجدر بنا الحديث عنه بمعنى صناعة المثال المجرد الذي توزن به الكلمات سواء كانت أسماء أم أفعالا، وذلك لأن أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح عندما تحدث عن التمثيل لم يفرق بين التمثيل بالمعنى الأول أي: تفسير التركيب لتقرير الإعراب، والتمثيل بالمعنى الثاني، أي: أوزان الكلم وأبنيتها، بل إنه ركز على التمثيل بالمعنى الثاني، وإن عناهما معا.

ورغم أن الحديث عن ضبط الأبنية أخذ منه الكثير من الشرح والتحليل فقد بين أن سيبويه وشيوخه عملوا جاهدين على ضبط اللغة كلها بمختلف مستوياتها الإفرادية والتركيبية، وأنهم نجحوا في وضع المُثُلُ المجردة التي يجمع كل مثال منها أكبر عدد ممكن من الكلم والتراكيب.

فكما وضعوا للمصادر أوزانا وضعوا للمشتقات: الفعل في الماضي والمضارع والأمر أوزانا، ولبقية المشتقات أوزانا، ومثَّل الأستاذ لذلك بوزن اسم المكان من الثلاثي (مَفْعَل)وبين الأستاذ أن التمثيل بهذا المعنى غاية في التجريد لم تعرفه لغات العالم ما عدا العربية.

قال: "وهذا التجريد...لم يطبقوه فقط كما قلنا على مستوى المفردات، بل اكتشفوا في مرتبة الجملة مستوى من البنى هو أعلى في التجريد من مستوى بنية (فعل+فاعل)و(مبتدأ + خبر)"[50]ص281

وإذا كان هذا تجريدا في المستوى الأول فهناك تجريد في مستوى أعلى منه، كذلك الذي أجروه على مصادر المزيد في (فِعَال وإِفْعَال وافْتِعَال...الخ) بأنها كلها تشترك رغم اختلافها في كسر أولها وفتح ما قبل الألف فيها، وكذلك الذي أجروه بين التصغير وتكسير الرباعي.

هذا على المستوى الإفرادي: "ويجري النحاة هذا التجريد التركيبي على مستوى الجمل كما قلنا: فالفئة الخاصة بالفعل + الفاعل + المفعول، مثلا لها ثلاثة أوجه في التقديم والتأخير هذا الذي ذكرناه، ثم: الفعل+المفعول + فاعل، ومفعول+فعل+الفاعل، وكذلك الفئة: مبتدأ + خبر يجوز فيها: خبر+مبتدأ، فهذا ما يجري في الخطاب، ويمكن أن تجمع كل هذه الأوجه كالبنية الواحدة بالاعتداد بالموضع"[50]ص292–293

ثم قال: "وسنرى في دراسة تالية أن النحاة العرب الأولين توصلوا إلى إيجاد مستوى لبناء الكلام (بالنسبة إلى الجمل) أعلى من هذا، وذلك بالاعتماد على مفهوم جديد هم الذين ابتدعوه، وهو العامل وما يتعلق به من مفاهيم أخرى، وهو عظيم، ابتدعوه على الرغم مما قيل في زماننا هذا من أنه مفهوم منطقي يوناني".[50]ص293

يقصد البنية العاملية:

[(ع+م1)+م2+خ].

ويقرر الأستاذ أن هذا التجريد يقوم على ثلاثة أسس: مفهوم الفئة و(التي يجمع بينها شيء مشترك هو البنية أو المجرى)، ومفهوم الترتيب (الذي يكون بين عناصر البنية)، ومفهوم الموضع المقابل (لأنه مجرد قابل لأن يقع فيه على وجه الاستبدال كثير من العناصر).

وأوضح الأستاذ أن المُثُلَ عبارة عن أنماط بالمفهوم العلمي الدقيق، والتي تستعمل في مختلف العلوم خاصة الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، وأن هذه الأنماط هي: "رسوم للبنية على شكل تركيب من الرموز أو رسم بياني أو تصميم مصغر". [50]ص282

والغرض من هذه الأنماط فضلا عن تمثيلها لوحدات اللغة إفرادا وتركيبا من حيث بنيتها التي تشترك فيها، هو تجاوز مستوى الوصف الساذج لوحدات اللغة، لأنها وسيلة لتوضيحها بتصويرها مجردة، ولأنها بهذا التجريد تفيد التعميم الذي يستغرق أكبر عدد ممكن من الوحدات اللغوية.

ثم إن هناك غرضا أعمق لهذه الأنماط، هو تحكيمها فيما يرد في اللغة غامضا غير واضح لحذف فيه أو إبدال أو غيرهما، "بإلحاق هذا الغامض بتركيب أوضح وإن كان لا يقوم أحيانا مقامه في الاستعمال بنفس المعنى، قال سيبويه: "فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام، كما كان (براءة الله) تمثيلا لـ(سبحان الله)، ومثل ذلك تمثيلك (أُفَّةً وتُفَّةً) إذا سئلت عنهما تقول: نَتْناً، لأن معناهما وحدهما واحد (1/177)، فمن البين أن (براءة الله) و(نتناً) هما عبارتان عربيتان، إلا أن العرب لم تستعملهما في مكان (سبحان الله) و(أفة)، وكلاهما هما بديل واضح للعبارتين الغامضتين من حيث بناؤهما، لأنهما أقرب إلى الواضح من التراكيب" [56]ص280–281

هذا وقد أحصى سيبويه تقريبا كل الأبنية (الأوزان) التي تجيء عليها الكلم في العربية حتى كاد لا يشذ عليه منها شيء، وقد قال السيرافي: "اعلم أن سيبويه سبق إلى حصر أبنية كلام العرب، ولم يحاول ذلك أحد قبله ولا في عصره، وأظن ذلك لصعوبة وبعد تناوله، ولأن الحاصر يحتاج إلى الإحاطة بكلامها والتخيل" [97]ج5/380

وقد: "تبيَّن أنَّ...عدد الأبنية عند سيبويه للأسماء الثلاثية، مائتان وخمسة وسبعون بناء، مزيدة وغير مزيدة، وللرباعية أربعة وستون بناء، مزيدة وغير مزيدة، وللخماسية تسعة أبنية، مزيدة وغير مزيدة، فمجموع أبنية الأسماء عنده ثلاثمائة وتسعة وأربعون بناء، منها ما هو مختص بالاسم دون الصفة، وما هو مختص بالصفة دون الاسم، وما هو مختص بالاسم والصفة، وما هو مختص بالمصدر، وما هو ساكت عنه سيبويه" [151]ص61

وكانت طريقة سيبويه في حصر الأبنية تعتمد على حروف الزيادة، حيث عمل على حصر المزيد بأحد الحروف السبعة، وهي: الهمزة، والألف، والياء، والنون، والتاء، والميم، والواو .فتكلم عن البنية المزيدة بالهمزة، ثم البنية المزيدة بالألف، وهكذا.

وكما فعل سيبويه في الأسماء فعل في الأفعال، فبعد أن ذكر أبنية الفعل الثلاثي المجرد، ذكر أبنية الفعل الثلاثي المزيدة الملحقة بالرباعي، وأبنية الفعل الرباعي المجردة والمزيدة، حتى حصر أبنية الأفعال الأصول في تسعة عشر بناء، ثلاثة منها للثلاثي المجرد، وواحد للرباعي المجرد، واثنا عشر للثلاثي المزيد، وثلاثة للرباعي المزيد، وحصر أبنية الأفعال الملحقة في سبعة عشر بناء، سبعة منها ملحقة بالرباعي المجرد، وعشرة ملحقة بالرباعي المزيد.

"وبهذا يكون عدد أبنية الأفعال الأصول والملحقة عند سيبويه ستة وثلاثين بناءً[151] ص72 قال سيبويه: "فهذا جميع ما ألحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة مزيدةً أو غير مزيدة، فقد بين أمثلة الأفعال كلها، من بنات الثلاثة مزيدةً أو غير مزيدة، فما جاوز هذه الأمثلة فليس من كلام العرب، وبينت مصادرهن، ومثلت، وبُيِّنَ ما يكون فيها وفي الأسماء والصفات، وما لا يكون إلا في كل واحد من هما دون صاحبه[94] 287/4

وقد حاول كثير من العلماء من قديم الاستدراك على سيبويه، ولكنهم لم يحلوا بطائل، لأن ما استدركوه عليه لم يكن يخفى عليه، وإنما تركه عمدا إما لأنه مهجور غير مستعمل، وإما لاختلاف الاعتبار بينه وبين المستدركين في اعتبار حرف الزيادة مثلا، فمن هؤلاء العلماء قديما الزبيدي، [250] وحديثا الدكتورة خديجة الحديثي[206]ص270.

2. 7. 3. التمثيل بمعنى ذكر المثال:

وهناك معنى آخر للتمثيل، وهو: ذكر المثال، وهو" الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة، و إيصاله إلى فهم المستفيد، كما يقال: الفاعل كذا، ومثاله (زيدٌ) في (ضَرَبَ زَيْدٌ)"[47] 1447/2 وهذا غير الشاهد، الذي هو: " الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة"[47]

فكل من المثال والشاهد جزئي لموضوع القاعدة، وبينهما فوارق:

الأول: – " أن المثال يذكر لإيضاح القاعدة، والشاهد يذكر لإثبات القاعدة"[47]

الثاني: – " أن الشاهد أعم من المثال"[47] وهذه العمومية على وجهين:

أ – بالنظر إلى ذاتيهما "فإن كلّ ما يصلح شاهداً يصلح مثالاً بدون العكس"[47]

ب – وبالنظر إلى الغرض منهما المعتبر في تعريفهما: "فإنّ كلّ شيء يصلح للإثبات يصلح للإيضاح بدون العكس".[47]

الثالث: –" أنّ الشاهد يجب أن يكون نَصًّا فيما يستشهد به ولا يكون محتملاً لغيره"[47] وأما المثال: "فإنّه يكفيه كونه محتملاً لما أورد لتوضيحه"[47]

والمثال بمعنى: " الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة، وإيصاله إلى فهم المستفيد"، هو مما استعمله سيبويه بكثرة، بحيث لا يخلو باب من أبواب الكتاب من أمثلة لتصوير القاعدة أو الحكم النحوي وإيصاله إلى فهم القارئ.

والغالب على سيبويه كما أثبت ذلك أهل الاختصاص ومنهم الأستاذ الحاج صالح أن يكتفي – عند ذكر حكم مطرد، ومعلوم من لغة العرب بالضرورة – بمثال يصنعه بنفسه يمثل به لذلك الحكم، وقد يكون ذلك المثال في حد ذاته مما سمعه هو أو شيوخه، وفي ذلك قال الشاطبي: "والظاهر أنه – أي: سيبويه – لا يمثل إلا بما سَمع بعينه، أو ما سَمع بمثله"[140] 141/5

والشاهد بمعنى: " الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة" أيضا هو مما استعمله سيبويه بكثرة، مع أن شواهد سيبويه ليست هي كل المدونة التي سمعها بنفسه أو بواسطة شيوخه، بل إنها عينة قليلة جدا بالقياس إلى ما سمعه من فصحاء العرب، فإثبات القاعدة في الحق لا يمكن أن يكون بشاهد أو شواهد قليلة، بل لا بد من

مئات الشواهد أو أكثر حتى يصح الاستقراء ويثبت الاطراد، ولذلك فشواهد سيبويه غيض من فيض.

وقد أخطأ كثير من المعاصرين حين توهموا أن شواهد سيبويه هي كل المدونة التي استقرأها وشيوخه، ورموهم لذلك بقصور في الاستقراء، وتعسف في التقعيد، وضعف في المنهج، وقديما قال الشاعر:

وكم من عائب قولا صحيحا *** وآفته من الفهم السقيم

قالت الدكتورة خديجة الحديثي: "والغالب عليه –أي: سيبويه– أنه يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه ويُمَثِّلُ له بأمثلة يقيسها على القرآن، ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع، ثم بما ورد عن العرب من عبارات سمعها أو رواها عمن سمعها من شيوخه ومن يثق به، ثم بالشواهد من الشعر"[25]ص137

وقال أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح ملخصا القول في الموضوع ومبينا لمنهج سيبويه في الاستشهاد:

"إذا اطرد القياس والاستعمال ولم يكن فيه إلا ضرب واحد من الكلام عند جميع العرب وفي القرآن فإن سيبويه يكتفي – كما سنراه بالتفصيل فيما يلي – بذكر مثال أو مثالين، وقد يستغني عن ذكر الشاهد من كلام العرب أو من القرآن الكريم".[50]ص215 قال: " وذلك مثل: رفع الفاعل، ونصب المفعول...وكذلك هو الأمر بالنسبة لأوصاف الحال...والكتاب كله شاهد على ذلك"[50]ص216

ثم قال: "وإذا لم يطرد النحو من الكلام في القياس والاستعمال ولم يكن في القرآن والشعر وكلام العرب المنثور ضرب واحد من الكلام بل ضربان أو أكثر فإن سيبويه يلتزم حينئذ ودائما بذكر شاهدين أو أكثر من القرآن والشعر وأقوال العرب التي سمعها هو بنفسه أو من شيوخه"[50].

وختم الفصل بقوله: "والذي يهمنا...هو أنه يأتي دائما –أو يكاد– بشاهد من كلام العرب أو مثال يمثل به كل ما سمعه منهم، ويأتي بما هو مثله من القرآن إن وجد، ومن الشعر أي بنظيره من حيث البناء".[50]

نماذج من تمثيل سيبويه:

قال سيبويه ممثلا للفعل اللازم: "فأمَّا الفاعل الذي لا يَتعدّاه فعله فقولُك (ذَهَبَ زيدٌ) و(جَلَسَ عمروٌ)"[94]1/33، وقال ممثلا للفعل المتعدي المبني للمجهول: "والمفعولُ الذي لم يتعدَّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولُك (ضُربَ زيدٌ) و (يُضْربُ عمرو)"[94]1/34

وقال في باب الفعل المتعدي إلى مفعول واحد: " وذلك قولك (ضَرَبَ عبدُ الله زيداً).فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك (ضَرَبَ زيداً عبدُ الله)"[94].

وقال ممثلا لتعدي الفعل إلى المفعول المطلق: "وذلك قولك: (ذهَب عبدُ الله الذهابَ الشديدَ)و(قَعَدَ قعدة سَوء)، و(قَعدَ قَعدتينِ)، لمّا عَمِلَ في الحدث عمل في المرّة منه والمرّتينِ وما يكون ضرباً منه.فمن ذلك: (قَعَدَ القُرفُصاءَ)و(اشتَمل الصَّمَّاءَ) و(رَجَعَ القهقَرى)لأنه ضربٌ من فِعِلِه الذي أُخذ منه"[94]1/35

وقال ممثلا لتعديه إلى ظرف الزمان: "وذلك قولك (قَعد شهرين) و (سيقعد شهرين).وتقول (ذهبتُ أَمْسِ) و (سأَذهَب غداً)".

وقال ممثلا لتعديه إلى اسم المكان: "وذلك قولك: (ذَهبتُ المذهبَ البعيدَ) و (جَلستُ مجلساً حسنا)و (قَعدْتُ مقعداً كريما) و (قعدْتُ المكانَ الذي رأيت) و (ذهبتُ وجهاً من الوجوه) وقد قال بعضُهم: (ذهبتُ الشامَ)".[94]

وقال ممثلا لتعديه إلى اسمي الزمان والمكان الخاصين: "وهو قولك: (ذهبتُ فرسخينِ) و(سرتُ الميلينِ) كما تقول: (ذهبتُ شهرينِ) و (سرتُ اليومينِ)".[94: 36/1]

وقال ممثلا للأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا: "وذلك قولك: (أعطَى عبدُ الله زيداً درهماً) و(كسوتُ بشراً الثِّيابَ الجيادَ) ومن ذلك: (اخترتُ الرجالَ عبدَ الله) ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: (واختار موسى قومه سبعين رجلا) و (سميته زيداً) و(كنَّيت زيداً أبا عبد الله) و (دعوته زيداً) إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحداً".[94: 37/1] ثم ذكر جملة من الشواهد الشعرية.

وقال ممثلا للأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر: "وذلك قولك: (حَسِبَ عبدُ الله زيداً بكراً) و(ظنَّ عمروٌ خالداً أباك) و(خالَ عبدُ الله زيداً أخاك) ومثل ذلك: (رأى عبدُ الله زيداً صاحبنَا) و(وجدَ عبدُ الله زيداً ذا الحِفاظ)...ومثل ذلك: (علمتُ زيداً الظريفَ)و(زعَم عبدُ الله زيدا أخاك)".[94: 39/1-40]

وقال ممثلا للأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: "وذلك قولك: (أرَى اللهُ بشراً زيداً أباك) و(نَبَّأْتُ زيداً عمراً أبا فلان) و(أَعْلَمَ الله زيْداً عمراً خيراً منك)".وقال ممثلا لبنائها لما لم يسم فاعله: "وذلك قولُك: (كُسِيَ عبدُ اللهِ الثوبَ) و (أُعْطَيَ عبدُ اللهِ المالَ)...وإن شئتَ قدّمتَ وأخّرتَ فقلتَ (كُسيَ الثوبَ زيدٌ) و (أُعْطِيَ المالَ عبدُ اللهِ) كما قلت (ضَرَبَ زيداً عبدُ الله) فأمره في هذا كأمر الفاعل".[94: 41/1-42]

وقال ممثلا لتعدي الفعل المبني للمجهول كالفعل المبني للمعلوم لغير المفعول به: "وذلك قولك (ضُرِبَ زيدٌ الضربَ الشديدَ) و(ضُرِبَ عبدُ الله اليومينِ اللّذينِ تَعْلَمُ) لا تَجعلُه ظرفا ولكن كما تقول (يا مضروبَ الليلةِ الضربَ الشديدَ) و(أُقْعِدَ عبدُ الله المُقْعَدَ الكريمَ)".[94: 42/1]

وقال ممثلا للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل إذا بنيت للمجهول: "وذلك قولك: (نُبّئتُ زيداً أبا فلان) لمَّا كان الفاعُل يَتعدَّى إلى ثلاثةٍ تَعدَّى المفعوُل إلى اثنين، وتقول (أُرَى عبدَ الله أبا فلان) لأنّك لو أدخلتَ في هذا الفِعل الفاعَل وبَنَيْتَهُ له لتَعدَّاه فعلُه إلى ثلاثةِ مفعولين".[94: 43/1]

وقال ممثلا لتعديها إلى غير المفعول به: "وذلك قولك (أعطى عبدُ الله الثوبَ إعطاءً جميلاً) و(نُبِّئْتُ زيدًا أبا فلان نبيئاً حسناً) و(سُرِق عبدُ الله الثوبَ الليلَةَ) لا تَجعلُه ظرفاً، ولكن على قولك (يا مسروقَ الليلةِ الثوبَ)".[94]

وقال ممثلا للحال: "وذلك قولك (ضربتُ عبدَ الله قائماً) و (ذهبَ زيدٌ راكباً)".[94: 44/1]، ثم راح يشرح وجه كون (قائما) و(راكبا) حالين، بقياسهما على التمييز: " في قولك (لي مثلُه رَجُلاً) و (لي مِلؤُهُ عَسَلاً)، وكذلك (ويحهُ فارساً)، وكما منعتِ النُّونُ في (عشرين) أن يكونَ ما بعدها جرًّا إذا قلتَ (له عشرون درهماً)".

ومثّل في باب الأفعال الناقصة (كان) وأخواتها بقوله: "وذلك قولُك (كانَ، ويكون، وصار، ومادام، وليسَ) وما كان نحوهنَّ من الفِعل مما لا يَستغني عن الخبر، تقول: (كان عبدُ الله أخاك).وإن شئتَ قلتَ: (كان أخاك عبدُ الله) فقدّمتَ وأخّرتَ..."[94] 45/1.

ثم أخذ في الحديث عن (كان) التامة بعد حديثه عن تصريف الناقصة فقال: "وقد يكون لـ (كَانَ) موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه.تقول (قد كان عبدُ الله) أي (قَد خُلِق عبدُ الله)، و (قد كان الأمرُ) أي وقعَ الأمرُ، و (قد دام فلانٌ) أي ثَبتَ، كما تقول (رأيتُ زيداً) تريد رؤْية العين، وكما تقول (أنا وَجَدتُهُ) تريد وِجدان الضَّالَّة، وكما يكون (أصبحَ) و (أَمسى) مرّةً بمنزلة (كان) ومرّةً بمنزلة قولك (اسْتَيْقَظُوا) و (نامُوا)"[94] 46/1.

وعلى هذا المنوال سار سيبويه في غالب أبواب الكتاب، يعني: أنه يذكر بعد عنوان الباب مباشرة مثالا أو أكثر من صنعه على منوال ما سمع، وقد يكون ذلك المثال نفسه مما سمعه ثم يشرع في شرح ذلك المثال واستنباط الحكم النحوي منه من حيث الإعراب والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير والذكر والحذف وغيرها، وفيما يلي أمثلة من بقية الأبواب:

قال في (هذا باب ما أُجْرِيَ مَجْرى (لَيْسَ) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيرُ إلى أصله): وذلك الحرفُ (ما)، تقول (ما عبدُ الله أخاك) و (ما زيدٌ منطلقاً)[94] 57/1

وقال في (هذا باب ما يُجَرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله): "وذلك قولك (ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلا) و (ما زيدٌ بأخيك ولا صاحبَك)[94] 66/1

وقال في (هذا باب الإضمار في ليسَ وكانَ كالإضمار في إنّ): "إذا قلت (إنّه مَنْ يَأْتِنا نأْتِه) و (إنّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ)".[94] 69/1

وقال في (هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجرى الفعل ولم يَتمكَّن تمكُّنَه): "وذلك قولك (ما أَحْسَنَ عبدَالله)، زعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك (شيء أحسنَ عبدَاللهِ) ودَخَلَه معنى التعجُّب.وهذا تمثيلٌ ولم يُتَكلَّم به...وتقول (ما كان أحسنَ زيداً) فتَذْكُرُ (كان) لتدلّ أَنه فيما مضى"[94] 73/1

وقال في (هذا باب ما يكون فيه الاسمُ مبنياً على الفعل قُدَّمَ أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفعلُ مبنيّا على الاسم): "فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلتَ (ضربتُ زيداً) وهو الحدُّ.... وإن قدمتَ الاسمَ فهو عربيٌّ جيّدٌ... وذلك قولك (زيداً ضربتُ)... فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ (زيدٌ ضربتُه) فلزمتُه الهاء...وإن شئت قلت (زيداً ضربتُه)".[94] 80/1

وقال في (هذا باب ما يَجْرِى ممّا يكون ظرفاً هذا المجرَى)": وذلك قولك (يومُ الجُمعة أَلقاك فيه) و(أقلُّ يومٍ لا أَلقاك فيه) و(أَقلُّ يومٍ لا أصومُ فيه) و(خَطيئُة يومٍ لا أَصيدُ فيه) و(مكانُكم قمتُ فيه)[94] 84/1

وقال في (هذا باب ما يُختار فيه إعمالُ الفعل مما يكون فى المبتدإ مبنياً عليه الفعلُ): "وذلك قولك (رأيتُ زيداً وعمراً كلَّمتهُ) و(رأيتُ عبدَ اللهِ وزيداً مررتُ به) و(لقيتُ قيساً وبكراً أخذْتُ أباه) و(لقيتُ خالداً وزيداً اشتريتُ له ثوباً)".[94] 88/1

والأمثلة على منهج سيبويه في التمثيل كثيرة، وتكاد كل أبواب الكتاب تبدأ بأمثلة من عنده، ثم يتبعها بما عَنَّ له من شواهد قرآنية أو من كلام العرب شعراً ونثراً، وهو ما يؤكد الذي قاله الدارسون المختصون بكتاب سيبويه.

2. 8 – الاستدلال بالشعر في الكتاب

2. 8. 1. عدد الشواهد في الكتاب

اختلف الدارسون قديما وحديثا في عدد الشواهد الشعرية التي استدل بها سيبويه، وقد قال كثير منهم بما روي عن الجرمي من قوله: "نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتا.فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها"[215] 8/1 وهي رواية غير صحيحة شكلا ومضمونا، كما بين ذلك الدكتور رمضان عبد التواب، على الأقل في شقها الثاني[252] ص89

والذين أخذوا على أنفسهم إحصاءها بالفعل اختلفوا أيضا في العدد، "لأن نسخ الكتاب تختلف في عدد الأبيات الواردة في كل واحدة منها"[253] ص135، وآخر من عني بشواهد سيبويه الشعرية هو الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، وقد قال: "ولكن عدد الشواهد في إحصائي . اعتمادا على طبعة بولاق . بلغ ألفا وستة وخمسين بيتا"[253] ، أما أنا فأحصيتها اعتمادا على طبعة عبد السلام محمد هارون فوجدتها تبلغ ألفا ومائة وتسعة وسبعين شاهدا بالمكرر، وبعضها شطر لا بيت.

وقد أحصى أحد الدارسين شواهد الشعر في قسم الصرف فقط من الكتاب فوجدها تبلغ ثلاثة وثلاثين، تسعة عشر منها من الأشعار، وأربعة عشر منها من الأرجاز، كما أن ثمانية وعشرين من مجموعها منسوبة إلى واحد وعشرين من الشعراء، وخمسة أبيات مجهولة القائل[151] ص149

ومعلوم لمن قرأ الكتاب أن سيبويه لم يكن ينص على أسماء قائلي أبياته دائما، بل كان أحيانا يكتفي بنسبة القائل لقبيلة ما، وأحيانا يذكر الشاهد دون أن يعطي أدنى معلومة عن صاحبه، وهو ما جعل كثيرين قديما وحديثا يحاولون معرفة قائلي هذه الأبيات، وليس الجهل بقائل الشاهد عند سيبويه بضاره شيئا، لأن سيبويه كان لا يهمه معرفة القائل بقدر ما كان يهمه أن يكون سليقيا، وقد ألف كتابه في زمن كانت لا تزال السليقية العفوية موجودة في كثير من العرب، والعلماء في تلك الفترة كان بإمكانهم التحقق من أي شاهد بالنزول إلى الميدان، أي بين العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم.

ومهما كان عدد الشواهد الشعرية في الكتاب، ومهما كانت أسماء قائليها فالذي يهمنا بالدرجة الأولى هو كيف جمعها سيبويه وكيف استدل بها على ما كان يقرره من قواعد نحوية أو صرفية.

2. 8. 2. كيف جمع سيبويه شواهد الكتاب

أما كيف جمعها سيبويه، فالمعروف عنه من خلال كتابه على الخصوص أنه كان يعتمد

على السماع، إما من شيوخه الذين سمعوها من فصحاء العرب، وإما من قائليها مباشرة، ولذلك فمصادره دائما شفوية، ولم يحدث ولو مرة أن نقل سيبويه شيئا من شواهده الشعرية أو النثرية من كتاب، اللهم إلا القرآن فقد نص في مواضع على أن تلك الكلمة أو ذلك الحرف في المصحف أو مصحف أُبِيٍّ مثلا هو على صورة كذا.

وقد قام الدكتور خالد عبد الكريم جمعة بإحصاء ما رواه سيبويه من الشواهد الشعرية عن بعض شيوخه، فبلغ ما سمعه من يونس بن حبيب سبعة عشر شاهدا[253]ص280، ومن الخليل بن أحمد تسعة[253]ص284، ومن أبي الخطاب الأخفش ثمانية[253]ص288، ومن عيسى بن عمر أربعة[253]ص289، ومن الأصمعي شاهدين[253]ص289.

قال: " أما شواهد الشعر التي سمعها سيبويه من العرب مشافهة فكثيرة جدا، وقد تتبعت ما نص سيبويه نصا واضحا على أنه سمعه من العرب وحصرته فيما يلي[253]ص290 ، فذكر ثلاثة وأربعين شاهدا، وقال: "وهناك قسم من الشواهد ذكر سيبويه أنه سمعها عن بعض الثقات يروونها عن العرب، أو سمعها ممن يرويها عن العرب، ويدخل تحت هذا القسم الشواهد التالية[253]ص298، فذكر أحد عشر شاهدا.

ثم قال: "هذا كل ما استطعت حصره من شواهد شعرية نص سيبويه على سماعها من شيوخه، أو من العرب أنفسهم، أو ممن سمعها من العرب، وفي الكتاب شواهد أخرى كثيرة ذكر سيبويه أنها (سمعت من العرب)[253]ص301]

وهذا مثل قول سيبويه: "وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب، وممّن يوثق به يَزْعُمُ أنه سَمِعَها من العرب"[94]255/1.وقوله: " هذا كلُّه سُمِعَ من العرب"[94] 147/1. وقوله: "هكذا سُمِعَ من العرب تُنْشِدُه".[94]139/1 وقوله: "وكذلك سمع هذا البيت من أفواه العرب"[94]74/2

وواضح مما تقدم أن ما سمعه سيبويه بنفسه ومن شيوخه ليس شيئا أمام الكم الكبير من الشواهد الشعرية التي استدل بها في الكتاب، والتي أربت على الألف، فمن أين له إذن ذلك ؟

الظاهر أن تلك الشواهد هي قليل من كثير كان يحفظه سيبويه وشيوخه وطلبة العلم في عصره، وكان متداولا بينهم، يتدارسونه ويقلبون فيه نظر الفكر، كلما جمعهم مجلس علم، والدليل على ذلك أن سيبويه كان كثيرا ما يسوق الشاهد الشعري دون إشارة إلى أنه مسموع له أو لشيوخه فيسأل عنه أحدهم فيجيبه جواب من يعرف الشاهد، أو يحتج به عليه فلا ينكر عليه الشاهد[253]ص302-304

قال الدكتور خالد: "ومما لاحظته أن سيبويه لا يميل إلى الإكثار من الشواهد على كل قاعدة يذكرها – بل كان يكتفي – إذا كثرت لديه الشواهد – يذكر القليل منها، ثم يقول معقبا: "وهو في الشعر كثير"، أو ما شابه ذلك من عبارات".[253]ص306

ويؤكد هذا ما قرره أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح من أن شواهد سيبويه هي أمثلة منتقاة من مدونة كبيرة كان قد جمعها سيبويه وشيوخه، ويخطئ من يظن أن تلك الشواهد هي كل ما استقرأه سيبويه وشيوخه، فالحق أن المدونة التي استقرأها هؤلاء كبيرة جدا، لم يحدث في تاريخ العالم أن جمع مثلها، ولكن لم يكن بالإمكان كلما ذكر سيبويه حكما نحويا أو صرفيا أن يذكر كل ما ورد فيه، ولذلك فإن من يظن أنهم قعدوا للعربية اعتمادا على تلك الشواهد وحدها وأنهم لأجل ذلك كان استقراؤهم ناقصا أخطأ في حقهم وفي حق النحو خطأ فادحا.

قال الأستاذ: "يعتقد بعض معاصرينا أن سيبويه وغيره من العلماء القدامى كلما استشهدوا ببيت شعر أو بيتين فقد بنى قاعدته على ما ذكره من الشواهد وحدها، فهيهات أن يكون الأمر كذلك، وقد أداهم ذلك إلى ظلم علمائنا القدامى بمثل هذه الأقوال المجحفة: أن يكون بنى النحاة العرب قواعدهم على المثال الواحد أو المثالين فكان استقراؤهم لكلام العرب بالضرورة ناقصا"[130] ص317

هذا وينبغي التأكيد على أن سيبويه استشهد بشعر شعراء من مختلف القبائل، تلك التي قال فيها الفارابي: "فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب"[254] ص147 وهم: قيس وتميم وأسد وطي، ثم هذيل، وتلك التي قال فيها: "والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء"،[254] ومنهم قضاعة وثقيف وبكر وتغلب وإياد، فإن كل هذه القبائل استشهد سيبويه بشعر شعرائهم مع تفاوت في عدد شواهد كل منهم، وأما بهراء وجذام وأشعر وخولان وحمير ومهرة فقد استبعدها لأنها لم تنجب شاعرًا معروفًا ذائع الصيت[253] ص342

فقد استشهد سيبويه بشعر مائتين وستة وثلاثين شاعرا، عدنانيين وقحطانيين، من ست وعشرين قبيلة، من مختلف العصور حتى عصره: جاهليين، ومخضرمين، وإسلاميين، وأمويين وعباسيين معاصرين لسيبويه.

ولذلك فليس من الحق في شيء ما ادعاه بعضهم من أن نحاتنا عامة وسيبويه خاصة قصروا في أخذ اللغة عن العرب، لأنهم حصروا المأخوذ عنهم في ست قبائل، وبالتالي أهدروا بزعمهم ثروة لغوية كبيرة، وهذا على رأيهم ليس من العلمية في شيء، وإنما هي عملية انتقاء لغوي، لأنهم كانوا يريدون كما قال كثير من المستشرقين لغة صافية.

2. 8. 3. كيف كان سيبويه يستدل بالشعر وأمثلة ذلك

وأما كيف كان يستدل سيبويه بشواهد الشعر ؟ فإن جواب هذا السؤال يكون بعرض نماذج من استدلالات سيبويه، ويمكن الاقتصار على تلك التي سبق أن أشار إليها الدكتور خالد، وهي تلك التي سمعها سيبويه بنفسه من العرب أو ممن رواها عن العرب.

2. 8. 3. 1. قال سيبويه مستدلا على مجيء (كان) بمعنى (وقع):

"فمَّما جاء على (وَقَعَ) قوله – وهو مَقَّاسٌ العائِذِيُّ:

فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبانَ ناقتي *** إذا كانَ يَوْمٌ ذو كواكِبَ أَشْهَبُ

أي: إذا وقع.

وقال الآخر: عمرو بنُ شَأْس:

بَنِي أَسَدٍ هل تَعْلَمُون بَلاءَنا *** إذا كان يَوْماً ذا كَواكبَ أشْنَعا

إذا كانت الحُوُّ الطِّوَالُ كأَنما *** كساها السلاحُ الأرجوانَ المضلَّعا

أَضْمَرَ لعلم المخاطَبِ بما يَعْني، وهو اليومُ، وسمعتُ بعض العرب يقول (أشنعا) ويرفَعُ ما قبلَهُ كأَنَّه قال: إذا وقعَ يومٌ ذُو كواكبَ أشنعَا"[94] 46/1

"وفي نصب (أشنعا) تقديران: أجودهما أن يكون نصبه على الحال المؤكدة"[255] ص77

2. 8. 3. 2 . وقال مستدلا على الإضمار في (كان) كالإضمار في (ليس)[255]ص95: " ومثلُ ذلك في الإضمار قولُ بعض الشعراء – العجَيْر – سمعناه ممّن يوثَقُ بعربّيته:

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنفانِ شامِتٌ *** وآخَرُ مُثْنٍ بالّذي كنتُ أصْنَعُ

أضمرَ فيها".[94]71/1 أي في (كان)، "ولو لم يضمر لنصب الخبر فقال: صنفين". [255]ص95 فقد: "جعل في (كان) ضمير الأمر والشأن، و(الناس) بعد (كان) مرفوع بالابتداء، و(صنفان) خبره، والجملة في موضع خبر كان، و(شامت) بدل من (صنفان) و (آخر) معطوف عليه.كأنه قال: صنفان: صنف شامت وصنف مثن".[256]100/1

2. 8. 3. 3 . وقال مستدلا على جواز حذف الضمير الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ:

"وقال النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ:

فَيَوْمٌ عَلينا ويومٌ لنا *** ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرُّ

سمعناه من العرب ينشدونه.يريدون: نُساءُ فيه، ونُسَرُّ فيه"[94]86/1"ولو لم ينو الهاء لقال: ويوماً نساء ويوماً نسر".[257]ص48

2. 8. 3. 4 . وقال مستدلا على جواز رفع المصدر بالابتداء مع أن الأولى به النصب على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره في الدعاء:

"وقد رفعت الشعراء بعضَ هذا، فجعلوه مبتدأ، وجعلوا ما بعده مبنيا عليه، قال أبو زُبَيْدٍ:

أقام وأقوى ذاتَ يومٍ وخيبةٌ *** لأول مَن يلقى وشرٌّ ميسَّرٌ

وهذا شبيهٌ رفعه ببيتٍ – سمعناه ممَّن يوثق بعربيته – يَرويه لقومه قال:

عَذِيرُكَ من مَوْلًى إذا نِمْتَ لم يَنَمْ *** يقولُ الخَنَا أو تَعْتَرِيكَ زَنابِرُه

فلم يَحمل الكلامَ على (اعذِرْنِي)، ولكنّه قال: إنَّما عُذرُك أيّاي من مولًى هذا أمره".[94]313/1

2. 8. 3. 5 . وقال مستدلا على جواز رفع المصدر على أنه خبر لمبتدأ مقدر، وكان الأولى به النصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الدعاء:

"وهذا –أي: حمدُ الله وثناءٌ عليه، في جواب: كيف أصبحتَ- مثل بيتٍ سمعناه من بعض العرب الموثوق به يَرويه:

فقالت حَنانٌ ما أَتى بك ههنا *** أَذُو نَسَبٍ أَمْ أنتَ بالحيِّ عارِفُ

لم تُرِدْ حِنَّ، ولكنها قالت: أمرنُا حَنانٌ، أو ما يصيبنا حنانٌ، وفي هذا المعنى كلّه معنى النصب".[94]320/1

2. 8. 3. 6. وقال مستدلا على نصب المكان على الظرفية في (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت): "وتقول (هو قصدَك)، وسمعنا بعضَ العرب يُنْشِده كذا:

سَرَى بعد ما غارَ الثُّرَيَّا وبعدما *** كأنّ الثُّرَيَّا حِلَّةَ الغَوْرِ مُنْخُلُ

أي: قَصْدَه، يقال: هو حِلَّةَ الغور، أي: قَصْدَه، سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب".[94]405/1

2. 8. 3. 7 . وقال مستدلا على الإضافة غير المحضة:

"وقال المَرّار الأَسديّ:

سَلَّ الهُمومَ بكلِّ مُعْطِي رأْسِه *** ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ متَعيَّسِ

مُغتالِ أَحْبُلِهِ مُبينٍ عُنْقُه *** في مَنْكِبٍ زَبَنَ المَطىَّ عَرَنْدسِ

سمعناه ممّن يَرويه من العرب يُنشِدُه هكذا". [94] 1/426 فـ" أضاف (معطي) إلى (رأسه) إضافة غير محضة، وهو في تقدير انفصال، واستدل على أن الإضافة غير محضة وأنه على حكم التنكير؛ أنه نعته بنكرة فقال: ناجٍ مخالطِ صهبةٍ". [256] 1/73

2. 8. 3. 8 . وقال مستدلا على جمع الموصوف وتفريق الصفة، مع المطابقة في الجنس والإعراب:

"ومما جاء في الشعر فيه الاسم، وفُرّق النعتُ، وصار مجروراً، قوله – وهو رجل من باهِلَة:

بَكَيْتُ وما بُكَا رَجُلٍ حَلِيمٍ *** على رَبْعَيْنِ مسلوبٍ وبالِ

كذا سمعنا العربَ تُنْشِده، والقَوافي مجرورة". [94] 1/431

"ويجوز القطع على الابتداء والتبعيض". [100] ص290

2. 8. 3. 9 . وقال مستدلا على أن المشتقات إذا أضيفت إلى معمولها لم يؤثر ذلك في تنكيرها فتوصف بها النكرة لأن الإضافة هنا غير محصة:

"ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه، ولكنا سمعناها تنشد هذا البيت جرًّا، وهو قول ابن ميادة المري من غطفان:

وارتَشْنَ حين أردنَ أن يَرمِيننا *** نَبْلاً بلا ريشٍ ولا بِقِداحِ

ونَظَرْنَ من خَلَلِ الخدور بأَعْيُنٍ *** مَرْضَى مُخالِطِها السَّقامُ صِحاحِ

وسمعنا من العرب من يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيت لم يلقنه أحد هكذا". [94] 2/20 فوصف (أعين) وهي نكرة بـ(مخالطِها) وهو اسم فاعل مضاف، لما فيه من نية التنوين والخروج عن الإضافة، ولذلك جرى مجرى الفعل فرفع ما بعده. [255] ص250

2. 8. 3. 10 . وقال مستدلا على جواز وصف (كل) وهي مضافة إلى نكرة بنكرة مثلها:

"ومما يوصف به (كُلُّ) قول ابن أحمر:

وَلِهَتْ عليه كلُّ مُعْصِفَةٍ *** هَوْجاءُ ليس لِلُبِّها زَبْرُ

سمعناه ممن يرويه من العرب". [94] 2/111

ولو حملت الصفة على المجرور بـ(كل) لكان حسنا. [255] ص281

2. 8. 3. 11 . وقال مستدلا على النصب على المدح والذم:

"ومما ينتصب على المدح والتعظيم قول الفرزدق:

ولكنَّني استبقيتُ أَعْراضَ مازنٍ *** وأَيّامَها من مستنيرٍ ومُظْلِمِ

أُناساً بثَغْرٍ لا تَزالُ رِماحُهمْ *** شَوارِعَ من غيرِ العشيرةِ في الدمِ

ومما ينتصب على أنه عَظَّمَ الأمرَ قولُ عمرو بن شأس الأسدي:

ولَمْ أرَ لَيْلَى بعد يَوْمٍ تَعَرَّضَتْ *** لنا بين أثْوَاب الطِّرافِ من الأدَمْ

كِلابيّةً وَبْرِيّةً حَبْتَرِيَّــةً *** نَأَتْكَ وخانتْ بالمَواعيد والذِّمَمْ

أُناساً عِدًى عُلِّقْتُ فيهمْ وليتني *** طلبتُ الهَوَى في رأس ذي زَلَقٍ أَشَمّْ

وقال الآخر:

ضَنِنْتُ بنفسي حِقْبةً ثم أَصبحتْ *** لبنتِ عَطاءٍ بَيْنُها وجميعُها

ضِبابِيَةً مُرِّيَّةً حابِسِيّـَةً *** مُنيفاً بنَعْفِ الصَّيدلَيْنِ وَضيعُها

فكل هذا سمعناه ممن يرويه من العرب نصبا" [94] 151/2

فنصب (أناساً) على التعظيم والمدح، و(كلابيةً) وما بعدها على التعظيم، و(ضبابيةً) وما بعدها على التفخيم، ونصب (أناساً) في البيت الأخير على الاختصاص والشتم، ولا يصح نصب ما سبق كله على الحال، لفساد المعنى كما بينه سيبويه [255]ص293

2. 8. 3. 12 . وقال مستدلا على جعل (ما + ذا) اسما واحدا بمنزلة (الذي):

"وقال الشاعر، وسمعنا بعض العرب يقوله:

دَعي ماذا علمتِ سأَتَّقِيهِ *** ولكنْ بالمغيَّبِ نَبِّئِيني

فـ(الذي) لا يجوز في هذا الموضع، و(ما) لا يحسن أن تلغيها" [94] 418/2

"فالحرفان (ما+ذا) جميعا بمعنى (الذي)، و(علمت) صلة، والعائد هاءٌ محذوفةٌ من (علمت)" [97] 185/3

2. 8. 3. 13 . وقال مستدلا على جواز نصب المضارع بـ(أنْ) مضمرة عطفا على ما ليس بمصدر:

"وسمعنا من ينشد هذا البيت من العرب وهو لكعبٍ الغنوي:

وما أنا للشيء الذي ليس نافِعِي *** ويَغْضَبَ منه صاحِبي بقَؤُولِ

والرفعُ أيضا جائزٌ حسنٌ" [94] 46/3

وإنما كان الرفع هنا جائزا حسنا أو قل هو الأجود كما قال السيرافي لأن المعنى به واضح ظاهر، تقديره: الذي لا يَنفعني ويَغضب منه صاحبي، وأما النصب فلا يصح إلا بتأويل، لأن (الشيء) ليس مصدرا، فلا يصح العطف عليه بعد النصب بـ(أنْ) إلا بتقدير (لام) تجره [97] 240/3 "والتقدير: وما أنا بقؤول للشيء غير النافع ولأن يغضب منه صاحبي، أي: لست بقؤول للسبب الذي يؤدي لغضب" [255]ص400

2. 8. 3. 14 . وقال مستدلا على جواز رفع جواب الشرط على تقدير التقديم:

"وسمعناهم ينشدون قول العجير السلولي:

وما ذاك أنْ كانَ ابنَ عَمِيّ ولا أخي *** ولكنْ متى ما أَملِكِ الضَّرَّ أنْفَعُ

والقوافي مرفوعةٌ، كأنه قال: ولكن أنفعُ متى ما أملكِ الضُّرَّ، ويكون (أملكْ) على (متى) في موضع جزاء، و(ما) لغوٌ، ولم يجد سبيلا إلى أن يكون بمنزلة (مَنْ) فتوصل، ولكنها كـ (مهما)"[94]3/78 فـ"رفع (أنفعُ) في موضع الجواب، وإنما رفعه لأنه قدره قبل الشرط، كأنه قال: ولكن أنفعُ متى ما أملكِ الضَّرَّ".[256]2/150 "وجزم (أملكْ) لأنها لا تنصرف إلى مذهب (مَنْ) وأخواتها، فيرفع بعدها الفعل صلة لها"[97]3/278 فيه لذلك مثل (مهما).

2. 8. 3. 15 . وقال مستدلا على جزم المضارع إذا كان جوابا للاستفهام:

وقال الراجز:

متى أَنامُ لا يُؤَرِّقْنْي الكَرِي *** ليلاً ولا أَسمعُ أَجْراسَ المَطِي

كأنه قال: إن يكن مني نومٌ في غير هذه الحال لا يؤرقني الكري، كأنه لم يعد نومه في هذه الحال نوماً، وقد سمعنا من العرب من يشمه الرفع، كأنه يقول: متى أنام غير مؤرق".[94] 3/95 أي: " أن (يؤرقني) مرفوع تركت ضمته استثقالا، كما قال (وقد بدا هنْكِ من المئزر) في معنى (هنُك) ومعناه: متى أنام غيرَ مؤرق، كأنه تمنى النوم الذي لا ينتبه منه، ولا يكون فيه سهر، وفي هذا المعنى أشمه الرفع من أشمه"[97]3/302

2. 8. 3. 16 . وقال مستدلا على جواز فتح (أنَّ) على معنى (لأنّي)، وكسرها على الاستئناف والقطع:

"واعلم أن هذا البيت ينشد على وجهين: على إرادة اللام، وعلى الابتداء، قال الفرزدق:

منعتُ تميماً منك أنِّي أنا ابنُها *** وشاعرُها المعروفُ عند المَواسِمِ

وسمعنا من العرب من يقول: إنِّي أنا ابنُها"[94]3/128

2. 8. 3. 17 . وقال مستدلا على جواز كسر (إنَّ) على الاستئناف:

"وسمعناهم يقولون في قول ابن مقبلٍ:

وعِلْمِي بأسْدامِ المِياهِ فلم تَزَلْ *** قَلائصُ تَخْدِي في طريقٍ طَلائحُ

وأَنَّي إذا مَلَّتْ رِكابي مُناخَها فإنِّي على حَظِّي من الأمر جامحُ"[94]3/133

فـ"كسر (إنَّ) الثانية على الاستئناف، ولو فتحت حملا على (أنَّ) الأولى تأكيدا وتكريرا لجاز"[255]ص434

2. 8. 3. 18 . وقال مستدلا على كسر (إنَّ) بعد (إذا) لأنه موضع ابتداء كما بعد (حتى):

"وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به:

وكنتُ أُرَى زيداً كما قيل سَيِّداً *** إذا إنّه عبدُ القَفَا واللَّهازِمِ

فحال (إذا) هاهنا كحالها إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللهازم، وإنما جاءت (إنَّ) هاهنا لأنك هذا المعنى أردت، كما أردت في (حتى) معنى (حتى هو منطلقٌ)"[94] 144/3

واستدل سيبويه على أن الموضع بعد (إذا) هو موضع ابتداء بالاستبدال في الموضع حين قال: إذا هو عبدُ القفا واللهازم، ونظَّر بينه وبين (حتى).

2. 8. 3. 19 . وقال مستدلا على أن (أم) منقطعة، لأنها لا تكون للعطف والتسوية إلا بعد (أفعل)[255] ص447:

"وإن شئت قلت (هل تأتيني أم تحدثُني) و(هل عندك بُرٌّ أم شعيرٌ) على كلامين، وكذلك سائر حروف الاستفهام التي ذكرنا.وعلى هذا قالوا(هل تأتينا أم هل تحدثُنا)، قال زفر بن الحارث:

أبا مَالِكٍ هل لُمَتْنَي مذ حَضَضتَنِي *** على القتلِ أمْ هل لامنِي لك لائمُ

وكذلك سمعناه من العرب.

فأما الذين قالوا (أم هل لامني لك لائم) فإنما قالوه على أنه أدركه الظن بعد ما مضى صدر حديثه، وأما الذين قالوا (أو هل) فإنهم جعلوه كلاماً واحداً"[94] 176/3

فـ:"(أم) المنقطعة تكون على استفهام جديد منقطع عن الاستفهام الأول، أما (أو) فتأتي في نطاق جملة الاستفهام الواحدة"[100] ص491

2. 8. 3. 20 . وقال مستدلا بروايتي بيت: إحداهما بـ(أو) والأخرى بـ(أم):

"وقال مالك بن الريب:

ألا لَيْتَ شَعْري هل تغَيَّرت الرَّحَا *** رَحَا الحَزْنِ أو أضْحَتْ بفَلْجٍ كما هِيَا

فهذا سمعناه ممن ينشده من بني عمه.

وقال أناسٌ (أم أضحت) على كلامين"[94] 178/3 فـ(أو أضحت) على أن الكلام واحد، و(أم أضحت) على أنه كلامان، بينهما انقطاع واستئناف[255] ص449

2. 8. 3. 21 . وقال مستدلا على انصراف (أذرعات) رغم أنها علم مؤنث:

"ومثل ذلك (أذرعاتٌ) سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس:

تَنَوَّرتُها مِن أَذْرِعاتٍ وأهْلُها *** بيَثْرِبَ أَدْنَى دارِها نَظَرٌ عالِ

ولو كانت (عرفات) نكرةً لكانت إذاً (عرفات) في غير موضع، ومن العرب من لا ينون (أذرعات)"[94] 233/3

فنظَّر بين عرفات وأذرعات بشبههما بالجمع، حين قال: "وإنما عرفات بمنزلة (أبانين) وبمنزلة جمع، ومثل ذلك أذرعات...الخ"، "لأن التنوين فيها بإزاء النون في جمع المذكر السالم والضمة والكسرة بإزاء الواو والياء فيه، وجرت في الصرف على لفظها قبل التسمية بها كما يجري جمع المذكر السالم ذلك المجرى[255] ص455

2. 8. 3. 22 . وقال مستدلا على منع العلم من الصرف على معنى القبيلة:[256] 214/2

" وإن شئت جعلت (تميماً) و(أسداً) اسم قبيلة في الموضعين جميعاً فلم تصرفه، والدليل على ذلك قول الشاعر:

نَبَا الخَزُّ عن رَوْحٍ وأنْكَرَ جِلْدَهُ *** وعَجّتْ عجيجاً مِن جُذامَ المَطارِفُ

وسمعنا من العرب من يقول للأخطل:

فإنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بدِرْهَمَيْها *** فإنَّ الريح طَيِّبةٌ قَبولُ" [94] 248/3

فـ(جذام) و(سدوس) كلاهما منع من الصرف حملا على معنى القبيلة.

2. 8. 3. 23 . وقال مستدلا على أن (حَيَّهَلْ) اسم مركب من (حي) و(هل):

"وأما (حَيَّهَلَ) التي للأمر فمن شيئين.يدلك على ذلك (حَيَّ عَلَى الصَّلاَةِ).

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول (حَيْ هَلَ الصَّلاَةِ).والدليل على أنهما جعلا اسماً واحداً قول الشاعر:

وَهَيَّجَ الحَيَّ مِن دارٍ فظَلَّ لَهُمْ *** يومٌ كثيرٌ تَنَادِيهِ وحَيَّهَلُهْ

والقوافي مرفوعة، وأنشدناه هكذا أعرابيٌ من أفصح الناس، وزعم أنه شعر أبيه" [94] 300/3

فـ(حَيَّهَلُه): "إعرابه بالرفع، لأنه جعله – وإن كان مركبا من شيئين – اسما للصوت بمنزلة (معدي كرب) في وقعه اسما للشخص، وكأنه قال: كثيرٌ تناديه وحثُّه ومبادرتُه، لأن معنى قولهم (حَيَّهَلْ): عَجِّلْ وبَادِرْ". [255] ص483

وقد نبه سيبويه على الرفع بقوله: "والقوافي مرفوعة"، وأكد ذلك بقوله: "أنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس، وزعم أنه شعر أبيه".

2. 8. 3. 24 . وقال مستدلا على إجراء الفعل المعتل مجرى السالم ضرورة:

"... وكما أنشدنا من نثق بعربيته:

ألم يأتيكَ والأنبَاءُ تَنْمِي *** بمَا لاقَتْ لَبونُ بَنِي زِيادِ

فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل" [94] 316/3

"فأسكن الياء من (يأتيك) في حال الجزم حملا لها على الصحيح، وهي لغة لبعض العرب، يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله، فاستعملها (الشاعر) ضرورة" [255] ص490

2. 8. 3. 25 . وقال مستدلا على أن ألف (أيم) أو (أيمن) في القسم ألف وصل:

"وزعم يونس أن ألف (أيم) موصولة، وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في (الرجل) وكذلك (أيمن).

قال الشاعر:

فقال فريقُ القوم لمَّا نشدتُهمْ *** نَعَمْ وفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْرِي

سمعناه هكذا من العرب" [94] 503/3

فاستدل بحذف ألف (أيمن) على أنها همزة وصل لا قطع خلافا للكوفيين [255] ص515

2. 8. 3. 26 . وقال مستدلا على رفع (يمينُ الله) على الابتداء وإضمار الخبر[255]:

"وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس:

فقلتُ يَمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِداً *** ولو قَطَعوا رأسي لَدَيْكِ وأَوْصالِي

جعلوه بمنزلة (أيمن الكعبة) و(أيم الله) وفيه المعنى الذي فيه".[94] 503/3، "أراد أنهم رفعوا (يمينُ اللهِ) بالابتداء وحذفوا خبره، وتقديره: يمينُ اللهِ قسمي، وهو مثل: (لعمرُ الله لأفعلن)"[256] 203/2

هذا على رأي ابن السيرافي والأعلم الشنتمري، أما أبو جعفر النحاس فقال: " أراد: ويمينِ اللهِ، فحذف الواو".[257] ص183

2. 8. 3. 27 . وقال مستدلا على تنوين العلم الموصوف بـ(ابن) مضافة إلى علم ضرورة[256] 257/2:

"وإذا اضطر الشاعر في الأول أيضاً أجراه على القياس، سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت:

هي ابنتُكم وأختُكُمُ زَعمتمْ *** لِثَعْلَبَةَ بْنِ نَوْفَلٍ ابْنِ جَسْرِ"[94] 505/3

"فَنَوَّنَ (نوفل) ضرورة، والمستعمل في الكلام حذف التنوين من الاسم العلم إذا نعت بـ(ابن) مضاف إلى علم".[255] ص516

2. 8. 3. 28 . وقال مستدلا على جواز تسهيل الهمزة الثانية إذا اجتمع همزتان من كلمتين:

"ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك (فَقَدْ جَاءَ اَشْرَاطُهَا) و (يَا زَكَرِيَّاءُ اِنَّا).وقال:

كلُّ غَرَّاءَ اِذَا مَا بَرَزَتْ *** تُرْهَبُ العيْنُ عليها والحسَدْ

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا"[94] 549/3

فخفف الهمزة الثانية في قوله (غراء اذا)، وجعلها بين بين، لأنها مكسورة بعد فتحة، فتجعل بين الهمزة والياء، وتحقيقهما جائز لأنهما منفصلتان، لا تلزم إحداهما الأخرى، فتُلْزَمُ إحداهما اللبس[255] ص526

2. 8. 3. 29 . وقال مستدلا على جواز فتح عين جمع المؤنث السالم لـ(فُعْلَة)[256] 221/2:

"ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول رُكَبَاتٌ وغُرَفَاتٌ.

سمعنا من يقول في قول الشاعر:

وَلَمَّا رأَوْنا بادِياً رُكَبَاتُنا *** على مَوْطِنٍ لا نَخْلِطُ الجِدَّ بالهَزْلِ"[94] 579/3

و"الشاهد فيه تحريك ثاني (ركَباتنا) استثقالا لتوالي ضمتين"[255] ص536

2. 8. 3. 30 . وقال مستدلا على مجيء (يفعِل) من (فعِل):

"وقد بنوا (فَعِلَ) على (يفعِل) في أحرف، كما قالوا (فعُل يفعُل) فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسرة فشبه به، وذلك (حسِب يحسِب) و(يئِس ييئِس) و(يبِس ييبِس) و(نعِم ينعِم) سمعنا من العرب من:يقول

* * * وَهَلْ يَنْعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العصُرِ الخَالِي"[94] 39/4 * * *

"فجاء بناء المستقبل من (نعِم) على (ينعِم) بالكسر، والأصل في (فعِل) أن يبنى مستقبله على (يفعَل) بالفتح، إلا أن هذا جاء نادرا، ومثله ما ذكره سيبويه، والفتح فيها كلها على الأصل ج[255]ص546

2. 8. 3. 31 . وقال في (هذا باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك):

"ومن ذلك قولهم (انْطَلْقَ) بفتح القاف، لئلا يلتقي ساكنان، كما فعلوا ذلك بـ (أَيْنَ) وأشباهها، حدثنا بذلك الخليل عن العرب، وأنشدنا بيتاً، وهو لرجل من أزد السراة:

عِجِبْتُ لمولودٍ ولَيْس له أبٌ *** وذِي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوانِ

وسمعناه من العرب كما أنشده الخليل، ففتحوا (الدال) كي لا يلتقي ساكنان، وحيث أسكنوا موضع العين حركوا الدال".[94]115/4

"فقوله (لم يَلْدَهُ) أراد (لم يَلِدْهُ) فسكن المكسور تخفيفا، كما يقال في عَلِمَ (عَلْمَ)، فسكنت اللام وبعدها الدال ساكنة للجزم، فحركها لالتقاء الساكنين، بحركة أقرب الحركات إليها وهي الفتحة، لأن الياء مفتوحة، فحمل الدال عليها، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين[255]ص339

2. 8. 3. 32 . وقال في (هذا باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وترك أول الحرف على أصله لو حرك):

لأن الأصل عندهم أن يكون الثاني متحركاً، وغير الثاني أول الحرف، وذلك قولك (شِهْدَ) و(لِعْبَ)، تسكن العين كما أسكنتها في (عَلْمَ)، وتدع الأول مكسوراً لأنه عندهم بمنزلة ما حركوا فصار كأول (إبِل).

سمعناهم ينشدون هذا البيت للأخطل هكذا:

إذا غابَ عنَّا غَابَ عَنَّا فُراتُنا *** وإنْ شِهْدَ أَجْدَى فَضْلُه وجَدَاوِلُه

ومثل ذلك (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، إنما هما (فَعِلَ)، وهو أصلهما"[94]116/4

فكسر الهاء من (شَهِدَ) إتباعا لحركة الهاء، ثم سكن الهاء، : وهذا الإتباع يطرد فيما كان ثانيه أحد حروف الحلق، وكان مبنيا على (فَعِلَ)، فعلا كان أو اسما في لغة بني تميم، يقولون (شَهِدَ) و(فَخِذٌ)، فإذا توالت الكسرتان سكن الثاني للتخفيف"[255]ص555

2. 8. 3. 33 . وقال مستدلا على جواز إمالة الألف من (قادر) وإن كان قبلها الحرف المانع، لقوة الراء المكسورة على الإمالة[255]ص556:

"وسمعنا من نثق به من العرب يقول لهدبة بن خشرم:

عَسَى الله يُغْنِي عن بِلادِ ابن قِادِرٍ *** بُمنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ

ويقول (هو قادرٌ)"[94]139/4 أي: "بدون إمالة، وذلك لأن الراء هنا غير مسكورة"[94]139/4، هـ: 3

2. 8. 3. 34 . وقال مستدلا على لغة كسر كاف الضمير المتصل (كم):

"وقال ناس من بكر بن وائل (من أحلامِكِم) و(بِكِم) شبهها بالهاء، لأنها علم إضمار، وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة، حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف عليهم من أن يَضُمَّ بعد أن يَكْسِرَ، وهي رديئة جداً.

سمعنا أهل هذه اللغة يقولون قال الحطيئة:

وإنْ قال مَوْلاهمْ عَلَى جُلِّ حادِثٍ *** مِن الدّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَحْلامِكِمْ رُدُّوا" [94]4/197

وهي لغة ضعيفة، لأن أصل الهاء الضم، والكسر عارض فيها لخفائها، فحمل الكاف بعيد ضعيف، لأنها أبين منها وأشد" [255]ص564

2. 8. 3. 35 . وقال مستدلا على وقوع الترخيم في غير الأسماء ضرورة [256]2/341:

"ومما يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرة إلا أن من قال (فَخِذٌ) لم يُسَكِّنْ ذلك، قال الراجز:

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قوِّمِ *** بالدَّوِّ أَمْثالَ السَّفينِ العُوَّمِ

فسألت من ينشد هذا البيت من العرب فزعم أنه يريد: صاحبي [94]4/203

فحذف الياء من (صاحبي) واكتفى بالكسرة – وحذفها جيد – ثم اضطر فحذف الكسرة، تشبيها له في حال الوصل به إذا كان في الوقف، وهذا من أقبح الضرورة، ومن لا يرى هذا جائزا ينشد (قلت صاح قوم) على الترخيم، والترخيم أصلا إذا وقع في شيء ليس فيه تاء التأنيث، كان في الأسماء ولم يكن في الصفات، و(صاحب) صفة لا يحسن فيه الترخيم، ألا ترى أنه لا يَحسُن (يا ضارِ أقبلْ) تريد: يا ضارب، ولا (يا قاعِ) تريد يا قاعد، والمقصود أن البيت ولو بالرواية الثانية فيه ضرورة [256]2/341

2. 8. 3. 36 . وقال مستدلا على وصل القافية بالنون لضرب من الترنم كما كان وصلها بحروف المد واللين للمبالغة في الترنم وتمديد الصوت [255]ص568:

"وأما ناسٌ كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد، سمعناهم يقولون:

* * * يا أبَتا عَلَّكَ أو عَسَاكَنْ * * *

وللعجاج:

* * * يا صاحِ ما هاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ * * *

وقال العجاج:

* * * مِن طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أنهْجَنْ" [94]4/206 * * *

ووقع هذان البيتان متصلين مع اختلاف قوافيهما، وقد فصل سيبويه بينهما بذكر العجاج مرة أخرى [255]ص567 وفي البيت الأول شاهد على جعله (عسى) مثل (لعل) ونصب الاسم وهو الكثير [256]2/158

2. 8. 3. 37 . وقال مستدلا على جواز تسكين الروي الموصول بمد [256]2/307:

"وأما الثالث: فأن يجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعر، جعلوه كالكلام، حيث لم يترنموا، وتركوا المدة لعلمهم أنها في أصل البناء، سمعناهم يقولون لجرير:

* * * أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابْ * * *

وللأخطل:

واسْأَلْ بَمصقْلَةَ البَكْرِيِّ ما فَعَلْ *** وكان هذا أَخَفَّ عليهم".[94]208/4

2. 8. 3. 38 . وقال مستدلا على حذف ناس كثيرين من قيس للياء والواو اللتين هما علامة المضمر، وذلك بعد حرف الروي من الشعر:

"سمعت ممن يروي هذا الشعر من العرب ينشده:

لا يُبْعِدُ الله أَصْحَاباً تَرَكْتُهُمُ *** لم أَدْرِ بعد غَداةِ البَيْنِ ما صَنَعْ

يريد: صنعوا.

وقال:

لو ساوَفَتْنَا بسَوْفٍ مِن تَحِيَّتِهَا *** سَوْفَ العَيُوفِ لَراحَ الركْبُ قد قَنِعْ

يريد: قنعوا.

وقال:

طافت بأَعْلاقِه خَوْدٌ يَمانَيةٌ *** تَدْعُو العَرانِينَ مِن بَكْرٍ وما جَمَعْ

يريد: جمعوا.

وقال ابن مقبلٍ:

جَزَيْتُ ابنَ أَرْوَى بالمدِينة قَرضَهُ *** وقلتُ لشُفّاعِ المدينة أَوْجِفْ

يريد: أوجفوا.

وقال عنترة:

* * * يا دارَ عَبْلَةَ بالجِوَاءِ تَكلّمْ * * *

يريد: تكلمي.

وقال الخزز بن لوذان:

كَذَبَ العَتِيقُ وماءُ شَنٍّ باردٌ *** إنْ كَنْتِ سائِلَتي غَبُوقاً فاذْهَبْ

يريد: فاذهبي".[94]211/4

فحذفوا واو الجماعة من (صنعوا) و(قنعوا) و(جمعوا) و(أوجفوا) وياء المخاطبة من (تكلمي) و(فاذهبي)، حذفوها كما تحذف الواو الزائدة إذا لم يريدوا الترنم، وهذا قبيح، لأنها أسماء جاءت لمعنى فلا يحسن حذفها.[255]ص570

2. 8. 3. 39 . وقال مستدلا على قلب الواو همزة فيما اعتلت فاؤه:

" ولكنَّ ناساً كثيراً يجرون (الواو) إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة، فيهمزون (الواو) المكسورة إذا كانت أولا، كرهوا الكسرة فيها، كما استثقل في (يَيْجَلُ) و (سَيِّدٍ) وأشباه ذلك.

فمن ذلك قولهم (إسادةٌ) و(إعاءٌ) وسمعناهم ينشدون البيت لابن مقبل:

إلاَّ الإفادةَ فاسْتَوْلَتْ رَكائُبنا *** عند الجَبابِير بالبأساء والنِّعَمِ"[94] 331/4

"قلب الواو في (الوفادة) همزة، وهي من: وَفَدَ يَفِدُ، والوِفَادَةُ: هي الوفود إلى الملوك والجبابرة"[256] 358/2

2. 8. 3. 40 . وقال مستدلا على أن الحرفين المثلين المتحركين في الشعر إذا سبقا بحرف مد لم يمكن فيهما إدغام الأول في الثاني ولكن إخفاؤه، وإلا انكسر وزن الشعر:

"ومما يدلك على أنه يُخْفَى ويكون بزنة المتحرك قول الشاعر:

وإنِّي بِمَا كَلَّفَتْني عَشِيرتي *** مِن الذَّبِّ عن أَعْراضِها لَحَقيِقُ

وقال غيلان ين حريثٍ:

وامتاحَ مِنّي حَلَباتِ الهاجِمِ *** شَأوُ مُدِلٍّ سابِقِ اللّهامِمِ

وقال أيضاً:

* * * وغيرُ سُفْعٍ مُثَّلٍ يَحامِمِ * * *

فلو أسكن في هذه الأشياء لانكسر الشعر، ولكنا سمعناهم يخفون"[94] 438/4

فاستدل بهذه الأبيات على قوله قبل: "وإذا كان قبل الحرف الذي بعده حرفٌ مثلُه سواءٌ، حرفٌ ساكن، لم يجز أن يسكن، ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركا"[94]

2. **8. 3. 41 . وقال في (هذا باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا)**

"وسمعناهم ينشدون هذا البيت لابن مقبل:

فكأنَّما اغْتَبَقَصَّبِيرَ غَمامةٍ *** بِعَرَا تُصَفِّقُهُ الرِّياحُ زُلالاَ

فأدغم التاء في الصاد"[94] 463/4

أي أنه أدغم التاء من (اِغْتَبَقَتْ) والاغتباق: شرب العشي، في الصاد من (صبير) وهي مطرةُ سحابةٍ، لأن الثاء والصاد من حروف طرف اللسان، "وإعماله في النطق أشد من إعمال سائره، فالاحتياج في حروفه إلى الإدغام والتخفيف أشد من الاحتياج إلى الإدغام في غيره"[255] ص595

2. 8. 3. 42 . وقال في نفس الباب عن إدغام الطاء والتاء والدال في الضاد بعدما شرح وجه إدغامها فيها:

"وذلك قولك: اضْبِضَّرَمَةَ، وانْعَضَّرَمَةَ، وسمعنا من يوثق بعربيته قال:

* * * ثَار فضَجّضَّجّةً رَكائِبُهْ * * *

فأدغم التاء في الضاد"[94] 465/4

" أي أنه أدغم تاء (ضَجَّتْ) في ضاد (ضَجَّةٍ) لمخالطة الضاد للتاء باستطالتها، وإن كانت من حافة وسط اللسان وحروف طرف اللسان، وعلتهما في الإدغام كعلة ما تقدم"[255] ص596

2. 8. 3. 43 . وقال في نفس الباب مستدلا على قلب التاء طاءً إذا جاورت الصاد والضاد والطاء والظاء في (فَعَلْتُ) كما في (افْتَعَلَ):

"وذلك قولهم: فَحَصْطُ بِرِجْلِي، وحِصْطُ عنه، وخَبَطُّه، وحَفِطُّه، يريدون: حِصْتُ عنه، وخَبَطْتُهُ، وحَفِظْتُهُ.

"وسمعناهم ينشدون هذا البيت لعلقمة بن عبدة:

وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطَّ بنعمَةٍ *** فحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَداكَ ذَنوبُ

وأعربُ اللغتين وأجودُهما أن لا تقلبها طاءً، لأن هذه التاء علامةُ الإضمار، وإنما تجيء لمعنى" [94] 471/4

ف"قلب التاء – من (خبطت) – التي هي ضمير المخاطب (طاءً) لأجل الطاء التي قبلها" [256] 342/2

الفصل 3:

الاستدلال بالعقل

3. 1. الاستدلال بالقياس

3. 1. 1. معنى القياس وأهميته

يعتبر القياس أهم أصول النحو بعد السماع، لأنه وسيلةُ ضبطٍ لمجاري اللغة بنيةً واستعمالاً، وبالتالي هو وسيلةُ اكتشافٍ لأحكامها وتقنينِ قواعدِها، وهو في نفس الوقت وسيلةٌ لمعرفة علل الأحكام وتفسير الظواهر اللغوية.

بل إن القياس عند النحاة الأولين ووارثهم سيبويه هو الذي أفرز المفاهيم الإجرائية الأكثر استعمالا في تحليل اللغة وكشف أسرارها، فالمفاهيم: الموضع والنظير والعامل والتقفيلركان لها أن تكون لولا القياس.

قال أ.د.بن لعلام: "وأما القياس النحوي فإنه أداة منهجية، وعملية عقلية استدلالية، مارسها النحاة لتجريد صورة هذه اللغة، باستنتاج قواعدها، والكشف عن القوانين التي تنتظم عليها مفرداتها وتراكيبها، وعن العلل التي تفسر ما خالف من كلام العرب نظائره، وحمل على غيره من كلامهم في الحكم" [258]، ص138

3. 1. 2. أنواع القياس

ولكي يتضح ذلك لا بد من التركيز على نوعين من القياس، أحدهما أهم وأسبق من الآخر، وإن كان الثاني هاما وضروريا، أما الأول فهو قياس النظائر، وقد سماه بعضهم القياس الأصلي أو الاستعمالي وقياس الأنماط، وأما الثاني فهو القياس التعليلي، وسماه بعضهم قياس الأحكام والقياس النحوي.

3. 1. 2. 1. قياس النظائر:

وهو كما تدل عليه التسمية حمل نظير على نظير، أي حمل شيء على شبيهه في البنية أو المجرى، والبنية هي الهيئة المكونة من عناصر بترتيب معين، والمجرى هو سلوك العنصر اللغوي بصورة معينة أيضا من حيث الإعراب والبناء والصرف وغيرها.

والقياس بهذا المعنى هو مما اهتدى إليه علماؤنا الأوائل قبل سيبويه بدءاً من عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ومروراً بأبي عمرو بن العلاء، وانتهاءً إلى الخليل وتلميذه سيبويه في الكتاب الذي هو محط نظرنا ودراستنا.

ذلك أن هؤلاء الأعلام يوم شرعوا في جمع اللغة من أفواه فصحاء العرب تنبهوا إلى ما في اللغة من ظواهر مطردة أو كثيرة وغالبة، وما فيها من ظواهر شاذة أو قليلة ونادرة، سواء على المستوى الإفرادي أم على المستوى التركيبي.

فعملوا جادين على جمع النظائر، وذلك بحمل بعضها على بعض كلما وجدوا بينها صفة مشتركة، في البنية أو المجرى، فتولد من هذا الحمل مفهوم القياس، الذي هو هنا اطراد الجامع أو كثرته وشيوعه، فحصروا بذلك بنى اللغة الإفرادية والتركيبية، ووضعوا بهذا القياس المطرد أو الغالب (المستمر أو المتلئب بلغة سيبويه) قواعد

وقوانين اللغة العربية بالمعنى الواسع الذي يشمل كل جوانب اللغة نحواً وصرفاً ومعجماً وبلاغةً، "فالكليات النحوية استنتجت عن طريق القياس بالجمع بين الأشباه والنظائر وإجراء بعضها على بعض، واستنتاج الجامع بينها". [258] ص138

ومما يدل على ما قلناه عن هؤلاء العلماء الرواد ما روى ابن سلام: "قلت ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً ؟ قال: قلت له: هل يقول أحد الصويق؟ يعني السويق. قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"[82] 14/1

فقول ابن أبي إسحق: "عليك بباب من النحو يطرد وينقاس" هو صريح فيما قلناه من اهتمامهم في البداية بجمع شتات النظائر وضبطها في قياسات تمثل قواعد العربية، ولذلك قيل في ابن أبي إسحق: " كان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل...وكان أشد تجريدا للقياس"[82] 14/1

وجمع النظائر هذا لا يتم للنحوي إلا بالاستقراء، فإذا هو جمع كمية معتبرة من المسموع تصفحها وصنفها وحمل النظير منها على نظيره، واستخلص من اطراد هذا التناظر المستمر حكما يمثل قاعدة من قواعد اللغة، ولذلك سمى بعضهم هذا النوع من القياس بالقياس الاستقرائي.

وما يعزز هذه القاعدة ويضفي عليها صبغة العلمية والموضوعية هو نزول هذا النحوي من حين لآخر لسماع الفصحاء والتأكد من المعطيات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، كان يعرض ما وصل إليه من نتائج على غيره من العلماء، فيؤيدونه بما معهم من معطيات سماع ومن قواعد مماثلة لما توصل إليه، وقد يحدث نقد أو اعتراض فيكون السماع مرة أخرى هو الحكم والفاصل بينهم.

وعلى ضوء هذا القياس الاستقرائي عرف كثير من العلماء النحو بأنه: "علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن (فَعَلَ) مما عينه: ياء أو واو تقلب عينُه من قولهم: قام وباع".[119] 35/1

وقياس النظائر هذا هو الذي يضمره المتكلمون الفصحاء في أدمغتهم، وهو الذي يمثل ملكة الكلام عندهم، أي السليقة، وبتعبير عصري يمثل الكفاءة اللغوية فيهم، وهو الذي على منواله يتأتى لمن ليس منهم أن ينتحي سمتهم، وأن يلحق بهم.

بل هو الذي يستغله أصحاب المجامع في صناعة الكلم الجديدة للمعاني الحادثة المستجدة، ويحكمون بموجبه على التراكيب الحادثة في كلام الناس وكتاباتهم، ممن يتعاطون فن القول، وهو أيضا الذي يستغله الأدباء في بناء أساليبهم، تلك التي يستلهمونها من قراءاتهم وتأثرهم بأرباب الفصاحة والبلاغة.[259] ص151

ومن هذا المنطلق عرف ابن الأنباري القياس بأنه: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"[9] ص45 ولذلك قال الخليل وسيبويه: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[129] ص180

3. 1. 2. 1. 1 أمثلة على قياس النظائر

وفيما يلي أمثلة عن قياس النظائر من كتاب سيبويه:

(هذا باب الفاعل الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأوّل إن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول)[94]38/1.وذلك قولك:

جدول رقم:10

الفعل	الفاعل	المفعول1	المفعول2
أعطى	عبدُ اللهِ	زيداً	درهماً
كسو	تُ	بشراً	الثيابَ الجيادَ
اختر	تُ	الرجالَ	عبدَ اللهِ
اختارَ	موسى	قومَه	سبعين رجلاً
سمَّيـ	تُـ	ـهُ	زيداً
كنَّيتـ	تُـ	ـهُ	أبا عبدِ اللهِ
دعو	تُـ	ـهُ	زيداً
أستغفرُ	(أنا)	اللهَ	ذنباً
أمر	تُـ	كَ	الخيرَ

وانظر تفسير سيبويه لهذه الظاهرة.

(هذا باب الفاعل الذي يتَعدّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقَتصِرَ على أحد المفعولين دون الآخر).[94]39/1

وذلك قولك:

جدول رقم:11

الفعل	الفاعل	المفعول1	المفعول2
حسب	عبدُ الله	زيداً	بكراً
ظنَّ	عمروٌ	خالداً	أباك
خالَ	عبدُ الله	زيداً	أخاك
رأى	عبدُ الله	زيداً	صاحبَنا
وجد	عبدُ الله	زيداً	ذا الحفاظِ
علمـ	تُ	زيداً	الظريفَ
زعم	عبدُ الله	زيداً	أخاك

(هذا باب الفاعل الذي يَتعدَّاه فعلُه إلى ثلاثة مفعولينَ ولا يجوز أن تقتَصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوّل الذي قبله في المعنى)

وذلك قولك: [94] 41/1

جدول رقم:12

الفعل	الفاعل	المفعول1	المفعول2	المفعول3
أرى	اللهُ	بشراً	زيداً	أباك
نبَّأ	تُ	زيداً	عمراً	أبا فلان

واعلم أنَّ هذه الأفعال إذا انتهتْ إلى ما ذكرت لك من المفعولينَ فلم يكن بعد ذلك متعدَّى تَعدَّتْ إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدَّى الفاعل، وذلك قولك:

جدول رقم:13

الفعل	الفاعل	المفعول1	المفعول2	فضلات أخرى
أعطى	عبدُ الله	زيداً	المالَ	إعطاءً جميلاً
سرقْ	تُ	عبدَ الله	الثوبَ	الليلةَ

وتقول: أعلَمتُ هذا زيدا قائماً العلمَ اليقين إعلاماً، وأدخل اللهُ عمراً المُدْخَلَ الكريمَ إدخالا.

جدول رقم:14

أعلمت	هذا	زيداً	قائماً	العلمَ اليقينَ	إعلاماً
أدخل اللهُ	عمراً			المدخلَ الكريمَ	إدخالا

(هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعولٌ)[94] 41/1 وذلك قولُك:

جدول رقم:15

الفعل المتعدي إلى مفعولين	نائب الفاعل	المفعول به الثاني
كُسِيَ	عبدُ اللهُ	الثوبَ
أُعْطِيَ	عبدُ الله	المالَ
ضُرِبَ	عبدُ الله	

وإن شئتَ قدّمتَ وأخّرتَ فقلتَ:

جدول رقم:16

الفعل المتعدي المبني للمجهول	المفعول به الثاني	نائب الفاعل
كُسِيَ	الثوبَ	زيدٌ
أُعْطِيَ	المالَ	عبدُ الله
ضَرَبَ	زيداً	عبدُ الله

واعلم أنّ المفعولَ الذي لا يتعداهُ فعله إلى مفعول يَتعدّى إلى كلّ شئ تَعدّى إليه فعلُ الفاعل الذي لاَ يتعدّاه فعلُه إلى مفعول وذلك قولك (ضَرِبَ زيدٌ الضربَ الشديدَ) و(ضُرِبَ عبدُ الله اليومينِ اللّذينِ تَعْلَمُ) لا تَجعلُه ظرفا، ولكن كما تقول (يا مضروبَ الليلةِ الضربَ الشديدَ) و(أُقْعِدَ عبدُ الله المُقْعَدَ الكريمَ).

جدول رقم:17

ضُرِبَ	زيدٌ	الضرب الشديد
ضُرِبَ	عبدُ اللهِ	اليومين اللذين تعلم
أُقْعِدَ	عبدُ اللهِ	المقعدَ الكريمَ
يا	مضروبَ الليلةِ	الضربَ الشديدَ

ولا بد من التنبيه هنا على أن ما اطرد أو كثر في بابه هو الذي يقاس عليه، أي هو الذي يمثل قاعدة من قواعد العربية، وهو محط الانتحاء لمن أراد أن يلحق بأهل اللغة، وعليه فما كان قليلا أو شاذا فهو خارج عن الأصل ولا يمكن بحال القياس عليه، والسبب واضح، هو أن النحاة فهموا من فعل العرب أنهم ما استكثروا من شيء إلا لأنهم أرادوه، وأنه محل عنايتهم، والمعبر عن قصودهم، وما استقلوا من شيء أو استندروه إلا لأنهم لم يريدوه ولم يعنوا به، ولهذا قال سيبويه: "فاستحسن من هذا ما استحسن العرب، وأجزه كما أجازته"[94]،69/2

وفيما يخص القياس على الأكثر قال سيبويه: "فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها، ولكنّ الأكثر يقاس عليه"،[94]،8/4 وقال: "لأن هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس"،[94]،82/2 وقال: "فجاءوا به على الأكثر والأقيس"، [94]،572/3 وقال أيضا: "فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس".[94]،398/1

ومعيار الكثرة هذا رغم استعماله كثيراً لم يحدده سيبويه ولا غيره من النحاة الأولين، والوحيد الذي حاول أن يحدده وغيره من المصطلحات التي تدور في فلكه كالمطرد والغالب والقليل والنادر هو ابن هشام الذي قال: "اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"[188]،ص114

وذهب أستاذنا الدكتور بن لعلام إلى أن النحاة القدماء لم يعنوا بضبط هذه النسب الكمية..لأن القياس يكون على ما كثر في بابه، وأن الكثرة هنا ليست عددية، إذ قد يكون القليل كثيراً في بابه فيقاس عليه وقد يكون الكثير قليلاً في بابه فلا يقاس عليه.[260] ص76

وقبل الانتقال إلى الحديث عن القياس التعليلي أحب أن أنبه إلى أن سيبويه استعمل قياس النظائر في المسائل الصرفية بكثرة ملفتة للنظر، لأنه الأساس الذي تقوم عليه قواعده حتى إن القياس في الصرف. كما قال بعض الدارسين. "بالمقارنة بين أقيسته في النحو وأقيسته في الصرف تجلى لنا أن الصرف عنده كله أقيسة".[151]،ص161

وقد بلغت المواضع التي صرح فيها بالقياس والاطراد ثلاثا وثلاثين موضعا، مع تخصيصه بابين للأبنية المعتلة المقيسة على الصحيحة، وهما: باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غير المعتل،[94]4/406 وباب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد، ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غيره[94] 4/ 427

3. 1. 2. 2. القياس التعليلي:

وهو قياس يقوم به النحوي لتفسير ظواهر لغوية أو تعليلها أو ردها إلى أصولها، وهو الذي استعمله سيبويه في كتابه كثيرا، وكان يزجي القول فيه وفي قياس النظائر جنبا إلى جنب، لأن هذا الأخير إن كان يعتمد عليه في تأصيل الأصول وتقعيد القواعد، فإن الأول كان يعتمد عليه في رد ما خرج عن الأصول إليها.

ذلك أن سيبويه كشيوخه وعلى رأسهم الخليل كان يؤمن بحكمة العرب، وأن لغتهم مبنية على الحكمة، خالية من العبث، وبالتالي فهي نظام منظم، ونسيج محكم، لها أصول هي قوانين نظامها، ولها فروع خرجت عن الأصول لعلل وليس اعتباطا أو تعسفا.

وقد أوضح أستاذنا الدكتور بن لعلام أيما إيضاح هذه العقيدة التي كان يحملها سيبويه وشيوخه عن اللغة وأنها مظهر حكمة العرب ومرآة سليقتهم، وأن العرب كانوا طبعا لا صنعا يجرون في كلامهم وفق قوانين مختزنة في أدمغتهم، ويتصرفون فيها بحسب علل قائمة في نفوسهم، دون أن يعوها، أو يستطيعوا الإفصاح عنها.[261]ص11

وهذه العقيدة التي كان يتبناها سيبويه وشيوخه هي التي أوصلتهم للكشف عن قوانين اللغة التي تمثل نظامها، وهي التي دفعتهم للبحث عن وجه الحكمة فيها، وجعلتهم يعملون جاهدين على تفسير الفروع وكيف خرجت من الأصول، وما هي قوانين تفريعها منها، وهي أيضا التي خلتهم يفسرون الشواذ ووجه خروجها، وكيف يمكن أن ترد إلى الأصول.

فقياس التعليل في الحقيقة وسيلة لإثبات نظامية اللغة من طرف، وحكمة العرب من طرف آخر، وإذا كان قياس النظائر به تقعد القواعد وبه تتعلم اللغة، فإن القياس التعليلي به يفسر نظام اللغة، ويكشف عن انسجامها وتناغمها، فهو إذن:

"عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل.

وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع.

وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع.

وقيل: "هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع".

وهذه الحدود كلها متقاربة"[12]ص39

والغرض من هذا القياس كما ألمعنا إليه ليس اكتشاف التناظر بين البنى أو مجاري الكلام، كما في قياس التناظر، وإنما هو استبانة وجه خروج فرع عن نظائره بإلحاقه بأصل آخر بجامع، فالحكم معلوم في الأصل والفرع، وإنما مراد النحوي كسيبويه معرفة وجه وجوده في الفرع، لأن الأصل يستحق الحكم لذاته، وما جاء على أصله لا يسأل عنه، وإنما يسأل عنه في الفرع، لأنه استحقه لا لذاته، بل لمعنى.

وقد مثَّل ابن الأنباري لذلك بنائب الفاعل، الذي هو في الأصل مفعول به منصوب، فلما حذف الفاعل في الجملة صار هو مرفوعا خلفاً عن الفاعل، فخرج بذلك عن أصله، فقال: "اسمٌ أُسندَ الفعلُ إليه مقدَّماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً، قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع".قال: "والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد"[12]ص39

والذي سوغ مثل هذا القياس هو أن المفعول به رغم أنه صار نائبَ فاعلٍ مرفوعاً لَمَّا حُذِفَ الفاعلُ بقي من حيث الدلالة مفعولاً به، ولذلك سماه سيبويه مفعولاً حين قال: "والمفعولُ الذي لم يتعدَّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولُك (ضُربَ زيدٌ) و (يُضْربُ عمرو)".[9]1/34

وقد أخطأ كل من اعترض على النحاة وعاب عليهم التعليل أو قياس التعليل، لأنه لم يفرق بين هذا القياس العلمي، الذي هو بحث عن أسباب الظواهر وعللها، وبين قياس النظائر الذي هو كما قلنا في حد ذاته نظام اللغة نفسها.

ثم إن هؤلاء المعترضين في غالب الأحيان إن لم نقل كلها إنما رددوا الصدى وأعادوا وكرروا قول الوصفيين الغربيين تقليداً، وقد عاد بعضهم إلى رشده عندما طلع عليهم النحو التحويلي بفكرة الكفاءة والأداء اللغويين، وأنهما فطريان في الإنسان، مع أن هذه الفكرة هي في الحق عقيدة سيبويه وشيوخه بلباس جديد وصياغة محدثة.

وفي كتاب سيبويه من هذا النوع من القياس الكثير والكثير، وكيف لا وهو في كثير من المواطن يصرح: "أن العرب كثيراً ما تشبه الشيء بالشيء فتعطي الثاني حكم الأول، فيكون الأول مستحِقًّا لهذا الحكم بالأصالة، ويأخذ الثاني هذا الحكم من الأول لمشابهته إياه أو لجامع بينهما، فيكون الأول أصلا، والثاني فرعاً".[258]ص139

يقول الدكتور جعفر نايف عبابنة في بداية حديثه عن أنواع القياس عند الخليل: "لقد انصبت عناية الخليل على نوع خاص من القياس، وهو القياس القائم على التشابه بين المقيس والمقيس عليه في اللفظ أو المعنى أو بعض الجوانب الأخرى، وكان وجه الشبه يكفي أحيانا في نظره لإجراء مثل هذا القياس، فليس من شرط المقيس والمقيس عليه عنده أن يتشابها تشابها تاما في جميع النواحي، لأن من كلام العرب أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء، وكان هذا اللون من القياس هو الغالب عنده في كتاب سيبويه".[262]ص70

وإذا كان ابن الأنباري في (لمع الأدلة) قد قسم القياس إلى ثلاثة أقسام:

قياس علة، وهو: " أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل".[12] ص105
وقياس شبه، وهو: " أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل".[12]ص107 وقياس طرد، وهو: "الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة".[12]ص110 فإن أمثلته التي ساقها لإيضاح كل قسم كلها من نوع القياس التعليلي.[260] ص 83 ولم يذكر قياس النظائر، إلا عندما رد على من أنكر القياس، فإنه ذكر جملة من الأمثلة تصب في معناه.[260]ص98

وهذا يعني أن القياس كما قلنا إما قياس نظائر، وإما قياس تعليلي.

ولكن بقي أمر لا بد من ذكره هنا، هو أننا مشينا على تسمية قياس التعليل قياسا ولو كان مبنيا على المشابهة، كما في كلام الدكتور العبابنة، وأما أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح فيزعم أن سيبويه في الكتاب وكذا متقدمي النحاة ومنهم الخليل لا يسمون قياسا إلا ما كان حمل نظير على نظير، لأن به يحصل اكتشاف التكافؤ بين عناصر الباب، وأما غيره من الحمول فلا يسمى قياسا، وعلى الخصوص ما درجنا على تسميته بقياس الشبه.

فهو في غير مقال له حريص على إنكار أن يكون قياس يسمى قياس شبه، وفي كتابه (منطق العرب في علوم اللسان) يقول: " أما القياس الذي استعمله الواضعون للنحو فنؤكد مرة أخرى أنه لا يعتمد أبداً على الشبه، وإن كان هذا لا يخص فقط القياس الذي تثبت به الأصول، بل كل ما لا يعلم بعد علته، فقد ذكروا الشبه كسبب لخروج بعض العناصر عن أبوابها الأصلية، ولا يسميه سيبويه قياسا كما سيفعله من جاء بعده (مثل ابن الأنباري نقلا عن الأصوليين)"[50]ص317

وأقول إنه لا مشاحة في الاصطلاح، فسواء سمى سيبويه حمل شيء على شيء لشبه بينهما قياسا أم لم يسمه، فإن تسميته قياسا لا ضرر فيها، وبخاصة إذا كانت أركان القياس التعليلي متوفرة، والأستاذ على ما يبدو لا ينكر أن ظاهرة التشبيه التي يستعملها أمثال سيبويه أركانها مشبه ومشبه به وإلحاق للأول بالثاني بوجه شبه يكتشفه النحوي، فإنه بعدما أكد أن لا قياس إلا ما كان بتوافق في المجرى، "أي حصول تقابل بين جميع عناصر المقيس والمقيس عليه، والمجرى الواحد لا يختلف من موضع إلى آخر".[50] قال: "فإذا حصل في استعمال فصحاء العرب حمل شيء على شيء دون أن يحصل توافق كامل فقد يكون بسبب الشبه".[50]

والفارق عند الأستاذ بين قياس النظائر الذي هو القياس لا غير، وبين ظاهرة التشبيه، أن القياس هو لاستنباط الأصول أو الضوابط المطردة، وأن التشبيه ظاهرة لغوية تكون سبباً في خروج العناصر عن أصلها، ويحاول أن يفسرها النحوي ببيان كيفية حصولها بعلل معينة[50] ص318

والخلاصة أن الأستاذ يذهب إلى أن التشبيه ظاهرة لغوية، لأنها واقع اللغة التي يمارسها المتكلم السليقي، وهي من صنعه، وعليه فليس على النحوي هنا عقد قياس، وإنما عليه فقط إثبات وجود الشبه كظاهرة في باب من الأبواب، وإيجاد الدليل على أن وجه الشبه بين المشبه والمشبه به هو كذا، ليحصل تفسير التشبيه كظاهرة.

ورغم إنكاره للقياس في عملية التشبيه هذه فإن الأستاذ يقر بـ: " أن إثبات التشبيه يحتاج إلى استدلال، وهو أيضا ههنا يحتاج إلى استلزام الشيء لشيء آخر، ولا ينقص أبداً عن دقة الاستدلال لوجود قياس"[50] وهو يعني أن الاستلزام الذي هو روح الدليل العقلي والذي يحصل في قياس النظائر من تحقق التكافؤ بين عناصر الباب يوجد في ظاهرة التشبيه، وبالتالي فالتشبيه له أيضا قوة استدلال كالقياس.

3. 2. 2. 1. أمثلة على القياس التعليلي من الكتاب:

قال سيبويه في معرض حديثه عما جاء معدولا عن حده من المؤنث: "واعلم أن جميع ما ذكرنا (أي: مما كان على وزن فَعَالِ) إذا سميتَ به امرأةً فإنَّ بني تميم ترفعه وتنصبه، وتجريه مجرى اسمٍ لا ينصرف وهو القياس"، [94] 277/3 أي أنَّ القياس قولهم مثلا: هذه حذامُ، ورأيتُ حذامَ، ومررت بحذامَ.

قال: "وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه".[94] 278/3 أي أنهم يقولون: هذه حذامِ، ورأيتُ حذامِ، ومررتُ بحذامِ، قال سيبويه معللا: "لأن البناء واحد، وهو ههنا اسم للمؤنث، كما كان ثَمَّ اسماً للمؤنث، وهو ههنا معرفة، كما كان ثَمَّ"[94]

وشرح السيرافي ذلك فقال: "فأما الكسر على لغة أهل الحجاز فعلتُه فيه عند سيبويه أنه محمول على (نَزَالِ) و(تَرَاكِ)، للعدل، والبناء، والتعريف، والتأنيث، فلما اجتمعت فيه هذه الأشياء حمل عليه"[97] 44/4

وهذه صورة هذا القياس:

جدول رقم: 18

	الحكم كسر آخر الاسم المعدول	
المقيس (الفرع) (حذامِ)	(قياس تعليلي)	**المقيس عليه** (الأصل) (نزالِ) (تراكِ)
	العلة (الجامع) 1 . العدل 2 . البناء 3 . التعريف 4 . التأنيث	

وختم سيبويه قياس أهل الحجاز هذا بقوله: "ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء".[94] 278/3

وقال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله (فداءٍ لك) ؟ فقال: بمنزلة (أمسِ)، لأنها كثرت في كلامهم، والجر كان أخفَّ عليهم من الرفع، إذ أكثروا استعمالهم إياه، وشبهوه بـ(أمسِ)، ونون لأنه نكرة، فمن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء"[94] 302/3

فـ(فداءٍ) اسم فعل منقول من مصدر، بني على الكسر لأنه تضمن معنى حرف الأمر اللام، إذ التقدير (ليفدِك)، كما بني (أمسِ) لتضمنه معنى لام التعريف، لأن أصل أمس الأمس.[263]ص32 وهذا معنى قول الخليل: إن (فداءٍ) بمنزلة (أمسِ)، وإن كثرة الاستعمال جعلتهم يسخفونهما بطرح اللام، وبني (فداءٍ) على الكسر لأنه وقع للأمر، والأمر إذا حرك تحرك إلى الكسر، ونونوه كما قال سيبويه لأنه نكرة.[215] 8/3

وصورة هذا القياس كالتالي:

جدول رقم:19

	الحكم بناء الآخِرِ على الكسر	
المقيس (فداءٍ)	(قياس تعليلي)	**المقيس عليه** (أمسِ)
	العلة (الجامع) طرح اللام لكثرة الاستعمال	

وقال سيبويه في (هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف): "وقد يقول بعض العرب (ارْمْ) في الوقف، و(اغْزْ) و(اخْشْ)، حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس، وهذه اللغة أقل اللغتين، جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها بمنزلة الأواخر التي تحرك مما لم يحذف منه شيءٌ، لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه".[94] 159/4

فسيبويه بعدما بين أن الأفعال المعتلة الآخر بالياء أو الواو في حال الجزم يلحق بها هاء وذلك قولك (ارْمِهْ، ولم يَغْزُهْ، واخْشَهْ، ولم يَقْضِهْ، ولم يَرْضَهْ)، ذكر أن لغة بعض العرب وهي أقل اللغتين كما قال لا تفعل ذلك، وبين العلة وهي أنهم جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها بمنزلة الأفعال الصحيحة، التي لا يحذف من آخرها شيء.

وصورة القياس كالتالي:

جدول رقم:20

	الحكم تسكين آخر الفعل المعتل إذا حذف منه حرف العلة في الجزم	
المقيس الأفعال المعتلة	(قياس تعليلي)	**المقيس عليه** الأفعال الصحيحة
	العلة (الجامع) آخر الكلمة يمكن التكلم بها	

ومما سبق نفهم أن سيبويه في حمله شيئا على شيء وتقديره عليه وتفسيره به إنما يحذو في ذلك حذو السليقيين أنفسهم، لاعتقاده أن ملكتهم اللغوية، وإحساسهم المرهف بها، جعلاهم يحملون بعض الكلام على بعض في السلوك.

3. 2. 2. 2. أمثلة أخرى على القياس التعليلي من الكتاب:

1 . قال سيبويه في قياس المضارع على اسم الفاعل في الإعراب لجامع المشابهة:

"وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول (إنَّ عَبْدَ اللهِ لَيَفعلُ) فيوافِقُ قولَك (لَفَاعِلٌ) حتَّى كأنّك قلت (إنَّ زَيْداً لَفَاعِلٌ) فيما تُريد من المعنى، وتلحقه هذه (اللام) كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق فَعَلَ (اللامُ).وتقول (سيفعلُ ذلك) و (سوفَ يفعل ذلك) فُتلحِقهُا هذين الحرفين لمعنى، كما تَلحق (الألف واللام) الأسماءَ للمعرفة.

ويُبيُّن لك أنَّها ليست بأسماءٍ أنّك لو وضعتَها مواضعَ الأسماء لم يجزْ ذلك.ألاَ ترى أنّك لو قلت (إنَّ يَضْرِبَ يأتينا) وأشباه هذا لم يكن كلاماً، إلاّ أنّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى، وسترى ذلك أيضاً في موضعه.

ولدخول اللام قال الله جلّ ثناؤه: (وإنَّ ربَّك ليحكمُ بينهم) أي: لحاكمٌ.ولِمَا لحقها من السين وسوفَ كما لحقت الاسمَ الألفُ واللام للمعرفة"[4]14/1[9].صورة القياس:

جدول رقم: 21

	الحكم الإعراب	
المقيس عليه اسم الفاعل	(قياس تعليلي)	**المقيس** الفعل المضارع
	العلة (الجامع) 1 . (ليفعل) في معنى (لفاعل). 2 . دخول لام الابتداء عليهما. 3 . دخول الشيوع والاختصاص علهيما: أل في اسم الفاعل = السين وسوف في	

فهذا قياس تعليلي أراد به سيبويه أن يفسر وجه إعراب الفعل المضارع، لأن الأصل في الأفعال البناء، فلما خرج المضارع عن هذا الأصل وجب على النحوي كسيبويه أن يفسر وجه هذا الخروج، وقد سبق القول أن النحاة يعتقدون في الواضع الحكمة، وأن لا شيء مما يفعله يخرج عنها.

وعليه فإن أهل اللغة السليقيين هم الذين أعربوا المضارع (ما لم تتصل به إحدى النونين اتصالا مباشرا) وبنوا غيره من الأفعال، ولكن النحوي لما رأى بثاقب نظره أن الاسم هو الذي تتعاور عليه المعاني، وأنه بذلك استحق الإعراب، وأن الفعل لا تتعاور عليه المعاني وبالتالي فمن الحكمة ألا يعرب، ثم رأى أن المضارع رغم أن أصله البناء أعرب طلب وجه الحكمة في إعرابه، فوجدها في مشابهته لاسم الفاعل، فاجتهد في معرفة أوجه الشبه، وبهذا التفسير حافظ النحوي على معتقده في حكمة الواضع، وبالتالي في انسجام اللغة من حيث هي نظام منظَّم.

وهذا دليل على أن القياس التعليلي هو من عمل النحوي، إلا أن النحوي لاعتقاده الحكمة في الواضع، وهم العرب السليقيون، اعتقد أن هذه العلل موجودة في ذهن السليقي بالقوة، وأن عليه أن يجتهد في معرفتها، والاجتهاد مظنة الإصابة والخطأ، فقد يكون ما وصل إليه النحوي هو بالفعل ما أضمره السليقي، وقد يكون مقاربا له، وقد يكون بعيدا غير مطابق ولا مقارب، ولكنه يفسر الظاهرة تفسيرا معقولا مقنعا، وعلى من يرفض هذا التفسير أن يأتي بأحسن منه. هذا ويمكن صوغ هذا القياس بطريقة أخرى:

جدول رقم:22

	الناسخ	الاسم	لام الابتداء	الخبر
المقيس عليه	إنَّ	زيداً	لـ	فاعلٌ
المقيس	إنَّ	عبدَ اللهِ	لـ	يفعلُ
الشاهد (الدليل)	إنَّ	اللهَ	لـ	يحكم بينهم
التأويل	إنَّ	اللهَ	لـ	حاكمٌ

2 . وقال في قياس الماضي على المضارع في تحريك الآخر لجامع أيضا:

" والفتح في الأفعال التي لم تَجْرِ مجرى المضارعة قولهم (ضَرَبَ) وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه (فَعَلَ)، ولم يُسكَّنوا آخِر (فَعَلَ) لأنّ فيها بعض ما في المضارعَة، تقول (هذا رجلٌ ضَرَبَنَا) فتَصف بها النكرة، وتكون في موضع (ضاربٍ) إذا قلت (هذا رجلٌ ضَارِبٌ)، وتقول (إنْ فَعَلَ فعلتُ) فيكون في معنى (إنْ يَفْعَلْ أفعلْ)، فهي فعْلٌ كما أنَّ المضارع فِعْلٌ، وقد وقعتْ موقعها في (إنْ)، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف، كما تقع المضارعَة في الوصف"[4]16/1[9]وصورة هذا القياس التعليلي هكذا:

جدول رقم:23

المقيس عليه		المقيس
	الحكم فتح الآخر	
المقيس عليه المضارع	**(قياس تعليلي)**	**المقيس** الماضي
	العلة (الجامع) 1 . وقوع الماضي في الوصف موقع المضارع/اسم الفاعل. 2 . وقوع الماضي موقع المضارع في أسلوب الشرط	

في هذا القياس التعليلي الذي جاء به سيبويه تفسير لوجه تحريك آخر الماضي، لأنه خرج بذلك عن أصل الأفعال الذي هو بناء الآخر على السكون، وقد خرج المضارع عن هذا الأصل بإعرابه لشبهه باسم الفاعل، وبقي الأمر على الأصل.[9]77/1

ثم إن سيبويه أجرى قياسا تعليليا آخر ليقرب وجه تحريك الماضي ببنائه على الفتح رغم أن أصله البناء على السكون فقال:

"فلم يسكِّنوها (أي: الأفعال التي لم تجر محرى المضارعة)كما لم يسكِّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكَّن، ولا ما صيُرِّ من المتمكَّن في موضعٍ بمنزلة غير المتمكّن، فالمضارع (مِنْ عَلُ) حرَّكوه لأنّهم قد يقولون (مِنْ عَلٍ) فُيجْرؤُنه (أي: فينونونه ويصرفونه)"[9]81/1 وأمَّا المتمكن الذي جُعل بمنزلة غير المتمكَّن في موضع فقولك (ابْدَأْ بهذا أَوَّلُ) و (يا حَكَمُ)"[9]4/16/1

صورة القياس التعليلي:

جدول رقم:24

المقيس عليه		المقيس
	الحكم التحريك = عدم التسكين	
المقيس عليه: 1. اسم مضارع للمتمكن (مِنْ عَلُ = مِنْ عَلٍ) 2 . متمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن (ابدأْ بهذاأولُ، يا حَكَمُ)	**(قياس تعليلي)**	**المقيس:** الماضي (المبني على الفتح)
	العلة (الجامع) فضيلة البناء على الحركة دون السكون الذي هو الأصل (السيرافي:79/1)	

3 . وقال في تسكين لام (يَفْعَلْن) قياسا على لام (فَعَلْتُ وفَعَلْنَ):

"وإذا أردتَ جمعَ المؤنَّثِ في الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نونًا، وكانت علامةَ الإضمار والجمع فيمن قال (أكلونِي البراغيثُ) ، وأسكنتَ ما كان في الواحد حرفَ الأعراب، كما فعلت ذلك في (فَعَلَ) حين قلت (فَعَلْتُ وفَعَلْنَ) ، فأُسكنَ هذا ههنا وبني على هذه العلامة، كما أُسكن (فَعَلَ)، لأنّه فِعْلٌ كما أنه فِعْلٌ، وهو متحرَّك كما أنّه متحرك، فليس هذا بأبعدَ فيها إذْ كانت هي و(فَعَلَ) شيئاً واحداً مِن (يَفْعَلُ)، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم، وذلك قولك (هُنَّ يَفْعَلْنَ) و(لَنْ يَفْعَلْنَ).وتفتحها لأنّها نون جمع، ولا تُحذَف لأنها علامةُ إضمار وجمع في قول من قال (أكلونِي البراغيثُ).

فالنون ههنا في (يَفعَلْنَ) بمنزلتها في (فَعَلْنَ) وفُعل بلام (يَفْعَلُ) ما فُعل بلام (فَعَلَ) لما ذكرتُ لك، ولأنّها قد تُبنَى مع ذلك على الفتحة في قولك (هل تَفْعَلَنَّ)، وألزموا لام (فَعَلَ) السكون وبنوها عل العلامة وحذفوا الحركة لمَّا زادوا، لأنهَّا في الواحد ليست في آخرها حرفَ إعراب لما ذكرت لك.[94]1/20

وصورة القياس التعليلي:

جدول رقم:25

	الحكم (تسكين لام يفعلْنَ)	
المقيس عليه: الماضي = فعلْتُ/فعلْنَ		**المقيس:** المضارع = يفعلْنَ
	العلة (الجامع) 1 . لأنه فعل كما أنه فعل 2 . وهو متحرك كما أنه متحرك.	

قال السيرافي شارحا هذا القياس: "يعني أن الفعل المضارع قد شارك الماضي في الفعلية، وشاركه في أن آخر كل واحد منهما متحرك، فلما لزم سكون اللام في (فعلْن) الماضي، وجب سكون اللام في المستقبل، للشركة بينهما من الفعلية والحركة".[97]1/157

وليقرب سيبويه هذا القياس التعليلي من المعقول ويسوغه نبه على أن حمل المضارع على الماضي في تسكين الآخر عند لحاق النون وهما مشتركان في الفعلية أولى من حمله على اسم الفاعل في الإعراب وهذا اسم وذاك فعل.

وليؤكد على صحة هذا القياس ذكر سيبويه علة أخرى لسكون اللام في (يفعلْن) قال: "ولأنّها – أي: الأفعال المضارعة – قد تُبنَى مع ذلك على الفتحة في قولك (هل تَفْعَلَنَّ)"."وذلك أن نون التأكيد المشددة أو المخففة إذا دخلت على الفعل المضارع سكن لها لام الفعل، ثم تفتح اللام لالتقاء الساكنين، ويبطل الإعراب الذي كان فيه بدخول هذه النون، فإذا كانت نون التوكيد التي يستغنى عنها تؤثر في الفعل هذا التأثير، كانت النون التي لا يستغنى عنها وهي ضمير جماعة المؤنث أولى بهذا التأثير.[97]1/158

وفي الأخير أحب التنصيص على مسألة متعلقة بالقياس تحدث عنها الإمام الشاطبي (ت790هـ) وشرحها بما يوضحها لشدة إلباسها والخطأ فيها، وهي مما كان المتقدمون على علم به وذكر له، ولكنَّ المتأخرين كثيرًا ما يغفلون عنها.

وقد اخترت سرد كلام الشاطبي كله على طوله لما رأيت فيه ما يشبه الحديث عن منهج سيبويه وشيخه الخليل على الخصوص، ولما فيه من رد على المعاصرين الذين أساءوا الظن بهما، فَعَزَّ عليَّ اختصارُه، أو النقلُ عنه بالمعنى، لأن هذا الرجل ممن عرفوا الكتاب وقدروه حق قدره، وكيف لا وهو القائل:

" إِنَّ سِيبَوَيْهِ وَإِنْ تَكَلَّمَ فِي النَّحْوِ، فَقَدْ نَبَّهَ فِي كَلامِهِ عَلَى مَقَاصِدِ الْعَرَبِ، وَأَنْحَاءِ تَصَرُّفَاتِهَا فِي أَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا، وَلَمْ يَقْتَصِرْ فِيهِ عَلَى بَيَانِ أَنَّ الْفَاعِلَ مَرْفُوعٌ وَالْمَفْعُولَ مَنْصُوبٌ وَنَحْوِ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ يُبَيِّنُ فِي كُلِّ بَابٍ مَا يَلِيقُ بِهِ، حَتَّى إِنَّهُ احْتَوَى عَلَى عِلْمِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ وَوُجُوهِ تَصَرُّفَاتِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي"[264] 54/5

وكلام الشاطبي جاء في معرض رده على ابن مالك في زعمه جواز التعجب بـ (ما أفقره، وما أشهاه، وما أحياه، وما أمقته) خلافا لمن منعه بناء على أن الثلاثي منها لم يستعمل، فقال هو: وليس الأمر كما زعموا، بل استعملت العرب: مقُت، وفقُر، وشَهِيَ، وحَيِيَ، وقال: "وممن خفي عليه (فقُر، ومقُت) سيبويه"، قال: "ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره، بل الزيادة من الثقة مقبولة، وقد ذَكَرَ استعمال ما ذُكِرَ جماعة من أئمة اللغة، يعني: كابن سيده، وابن القوطية، وابن القطاع وغيرهم، ونقلوها عن أئمة، فإذا ثبت هذا وجب المصير إليه، وطرح ما عداه"[140] 492/4

قال الشاطبي:

"إن إثبات السماع –من حيث إنه سمع، أو نفي السماع، من حيث لم يبلغ النافي ذلك– سهل يسير، لأنه نقل وإخبار عن محسوس، لا ينكره عاقل، وأما إثباته ونفيه من جهة ما يقاس عليه أو لا يقاس، فليس بالسهل ولا باليسير.

فالذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعد من صلب كلام العرب وما لا يعد لم يثبتوا شيئا إلا بعد الاستقراء التام، ولا نفوه إلا بعد الاستقراء التام، وذلك كله مع مزاولة العرب، ومداخلة كلامها، وفهم مقاصدها، إلى ما ينضم إلى ذلك من القرائن ومقتضيات الأحوال، التي لا يقوم غيرها مقامها.

فبعد هذا كله ساغ لهم أن يقولوا: هذا يقاس، وهذا لا يقاس، هذا يقوله من لا يقول كذا، وهذا مما استغني عنه بغيره، إلى غير ذلك من الأحكام العامة التي لا يفضي بها إلا من اطلع على مآخذ العرب، وعرف مآل مقاصدها، وهذا أمر مقطوع به عند أرباب هذا الشأن، ومن فهم كلام الأئمة في تواليفهم لم يخف عليه ما ذُكر.

وإذا ثبت هذا فإنهم لم يدَّعوا في (ما أفقره) وأخواته أنه شاذ إلا بعد أن عرفوا بالاستقراء التام أن قائله لا يتكلم بـ(فقُر) ونحوه، وإن تكلم به ففي شعر أو نادر كلام، وما لا ينبني عليه القياس، وإلا لكان نفيهم لذلك نفيا لما لا علم لهم بنفيه ولا إثباته، وهذا لا يصح أن ينسب إلى عدل منهم على حال، كما لا ينسب مثل ذلك إلى فقيه أو أصولي أو غيرهم.

ومن هنا قال بعض المحققين في مسألة من مسائل التعجب: إثبات أنهم تعجبوا من فعل ما بأن يسمع التعجب منه هين سهل، وأما نفي أنهم لا يتعجبون منه بأن لم يسمع صعب عسر شاق، إلا على إمام موثوق به، قد فهم من قرائن ومجموع أحوالٍ وظواهر تعمدَهم لترك ذلك، وما أعز ذلك وأقله، هذا ما قال، وهو صحيح.

فمن كان مثلهم فواجب أن يقبل قوله نفيا وإثباتا، وهم قد قالوا: إن (ما أفقره) وأخواته شاذ، لعدم جريانه على الثلاثي، فلم يقولوا ذلك إلا بعد فهمه من العرب كذلك، فإذا سمع بعد ذلك الثلاثي مثلا، فالواجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم، فإن وجد الأمر مستتبا مطردا على خلاف ما قال الأول لم يسعه إلا مخالفته.

وإن لم يجده كذلك توقف، فإن اجتمع على ما قال الأول أئمة مثله فينبغي تقليدهم، لأنهم عن السماع يخبرون لا عن آرائهم، وإلا لم يقطع في المسألة بنفي ولا إثبات، إن حصل له في الاستقراء شط يستند إلى سبب، وإن لم يكن له سبب في الشك يستند إليه فالأَولى الوقوف مع ما قال الأول، لأنه إنما حكم عن بصيرة، وهذا ليست له في المسألة بصيرة يستند إليها، والكلام هنا واسع، ومحل بسطه الأصول"[140]4/492–494

وقال أيضا:

" إن ههنا قاعدة يجب التنبيه عليها...وذلك أن المعتمد في القياس عند واضعيه الأولين إنما هو اتباع صلب كلام العرب، وما هو الأكثر فيه، فنظروا إلى ما كثر مثلا كثرةً مسترسلة الاستعمال فضبطوه ضبطا ينقاس ويتكلم بمثله، لأنه من صريح كلامهم.

وما وجدوه من ذلك لم يكثر كثرة توازي تلك الكثرة، ولم يشع في الاستعمال، نظروا: هل له من معارض في قياس كلامهم أم لا ؟ فما لم يكن له معارض أجروا فيه القياس أيضا لأنهم علموا أن العرب لو استعملت مثله لكان على هذا القياس، كما قالوا في النسب إلى (فعولة): (فعَلي)، ولم يذكروا منه في السماع إلا شَنَئِيًّا في (شنوءة)، فقاسوا عليه أمثاله، لعدم المعارض له، فصار بمثابة الكلي الذي لم يوجد من جزئياته إلا واحد، كشمس وقمر.

وكذلك إذا تكافأ السماعان في الكثرة، بحيث يصح القياس على كل واحد منهما . وإن كانا متعارضين في الظاهر . لأن ذلك راجع إلى جواز الوجهين، كلغة الحجازيين وبني تميم في إعمال (ما) وإهمالها، والتقديم والتأخير في المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، وغير ذلك، فليس في الحقيقة بتعارض، لا سيما في لغتين مفترقتين، فإن اللغات المفترقة ألسنة متباينة وقياسات مستقلة، فلا تعارض فيها البتة، وإن قلت إحداهما إلى الأخرى، إلا أن تضعف جدا، فلها حكمها، وأما الوجهان في اللغة الواحدة فحكمها ما ذكر.

وما كان له معارض توقفوا في القياس عليه، ووقفوا على محله، إذا كان المعارض له مقيسا، وذلك كدخول (أنْ) في خبر (كاد) تشبيها بـ(عسى)، لو أعملنا نحن القياس في إدخالها لانحرفت لنا قاعدة عدم إدخالها، مع أنه الشائع في السماع، وهذا كله مبين في الأصول"[140]4/180–181

وخلاصة هذا الفصل أن النحو كما عرفه ابن بابشاذ (ت469هـ): "علم مستنبط بالقياس والاستقراء، من كتاب الله سبحانه والكلام الفصيح"[265]1/89، وهو يقصد بالاستقراء تصفح السماع وتتبعه، ولذلك قال في شرح تعريفه: "وأهل هذه الصناعة استخرجوه (أي: النحو بالمعنى الاصطلاحي) من كلام الله تعالى والكلام الفصيح، والطريق الذي استخرجوه بها طريقان: السماع والقياس، فالسماع بالتتبع والتصفح، والقياس بحمل شيء على شيء لضرب من الشبه، فلذلك قلنا: هو علم مستنبط بالقياس والاستقراء"[265]1/89

3. 2. الاستدلال بالعلة

3. 2. 1. تمهيد بذكر نظرية الخليل في التعليل

قبل الخوض في معنى العلة وطبيعتها وأنواعها وكيفية استدلال سيبويه بها ينبغي أن نمهد لذلك بمقدمة هي من كلام شيخه الخليل، والتي تعد في التحقيق بمثابة النظرية التي كان يصدر عنها في تعليل الظواهر اللغوية، هو وتلميذه النجيب سيبويه، لأن هذا الأخير هو حامل علم الخليل وباسطه ومثريه.

فقد قال الزجاجي (337هـ) في الإيضاح: " وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: – عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال: –

إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل عنها، وعللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست.

وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم، دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله، محتملة لذلك.

فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها".قال الزجاجي: وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه".[266] ص65

فأول ما يبدأ به الخليل جوابه هو الإقرار بأن العرب "نطقت على سجيتها وطباعها"، وهو ما يعني أنهم كانوا سليقيين، أخذوا اللغة خلفا عن سلف بالمحاكاة، لا بالتعليم أو التلقين وقوله: "وعرفت مواقع كلامها"، يعني أنهم يتكلمون فلا يخطئون، لا نطقا ولا تصريفا ولا إعرابا ولا دلالة، ولم يتعاطوا في ذلك علما يمكنهم من ذلك، بل هو الطبع والإلف والمران، وقوله: "وقام في عقولها علله"، يعني أنهم يصدرون في كلامهم عن نظام لغوي كامن في نفوسهم، يحسون به ولا يعرفون التعبير عنه، وذلك كالذي حكاه ابن جني عن أبي عبد الله الشجري الأعرابي قال: "وسألته يومًا فقلت له: كيف تجمع: دكانًا ؟ فقال: دكاكين، قلت: فسرحانًا ؟ قال: سراحين، قلت: فقرطانًا ؟ قال: قراطين، قلت: فعثمان، قال: عثمانون، فقلت له: هلا قلت أيضًا: عثامين، قال: أيش عثامين! أرأيت إنسانًا يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدًا".[19] 243/1

"فالأعرابي هنا على وعي كامل بأن (عثمان) لا تقاس على (دكان) وأمثالها، بل تقاس على زيد، وخالد، وأحمد، من الأعلام التي تجمع جمع مذكر سالما، ولهذا لم يقل (عثامين)كما قال (دكاكين)، بل قال (عثمانون)، كما يقال (زيدون)، و(خالدون)، وأحمدون".[225] ص95

ثم إن الخليل اعترف بأن تعليلاته محتملة وليست ضربة لازب، فإن وافقت ما في نفوس العرب السليقيين فبها ونعمت، وإلا فمثله كمثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد ثبت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق، أو البراهين القطعية، وهذا يعني أن اللغة كلها نظام منظم، وليست أشياء متفرقة غير متناسقة، وتعليلاته هي محاولة منه لتبيين صفة النظام فيها، وكشف وجه الحكمة من كل عنصر من عناصرها.

3. 2. 2. الأسس التي يقوم عليها تعليل الخليل

"وجملة هذا الكلام أن منهج التعليل عند الخليل يقوم على الأسس التالية:

1- تسليمه بحكمة الواضع، ودليله على ذلك بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والمتمثلة في ما لاحظه من اطراد مجاري العربية وقاعدها غالبا.

2- ونتيجة لاعتقاده بحكمة الواضع فهو يسلم بأن هذه اللغة بناء تحكمه وحدة من النظام والانسجام، ونستشف ذلك من تشبيهه إياها بالدار المحكمة البناء العجيبة النظم والأقسام.

3- اعتقاده أن هذه العلل التي استنبطها محتملة لما هو موجود ضمنيا في عقل العربي وإن لم يصرح بها العرب، فهي ليست من صنع مخيلته، وإنما هي اكتشاف لموجود في النظام اللغوي الكامن في عقل العربي، والذي يمتلكه بالسليقة، وللنحوي أن يجتهد في استخراج هذه العلل، لأن نظام لغتهم محكوم بهذه العلل التي تدل على حكمتهم وتثبت الانسجام والاتساق في لغتهم[60][2]ص180.

وقد: "سار سيبويه على طريقة الخليل في التعليل، وهذا ليس بمستغرب، فسيبويه إنما تلميذ الخليل، وعنه أخذ الدرس اللغوي علما ومنهجا، ولسيبويه فضل التوسع في التعليل، والإكثار مما كان نزرا عند شيوخه، وظل يقتفي أثرهم، من حيث دقة منهجهم في الاستنتاج والقياس[67][2]ص45

فالمقصود بالتعليل إذن تفسير نظامية اللغة، وأنها خالية من الفوضى و اللاتناسق، وهذا " بغض النظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي منها هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع أم لا، فالمهم أنه أمر محتمل، لا يمكن رفضه إلا إذا عوض بما هو أليق منه[68][2]ص4

3. 2. 3. معنى العلة

والعلة على رأي أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح هي (المانع)، يقصد ما يمنع شيئا من سلوك مجرى نظائره، إذ اللغة عند نحويينا أصول وفروع، وإنما تنشأ الفروع بخروجها عن مجرى الأصول لعلل تمنعها من الجريان على منوالها، والأصول هي ما يقتضيه الوضع أو القياس أو قسمة التركيب، والفروع ترجع في الغالب إلى الاستعمال.

فالعلة كما قال الخليل"حدث يشغل صاحبه عن وجهه"[69][2]1/88، أو كما قال ابن فارس: "عائق يعوق"، [10]12/4، ولذلك وجدنا سيبويه في أكثر من موضع في كتابه يقول عن بعض الظواهر: الأصل كذا إلا أن تدركه علة، يقصد فتمنعه، ويقول: الأمر كذا لأنه لم تأت علة، أي فتمنعه، ويقول فإذا ذهبت العلة رجع الشيء إلى أصله.

1 . قال في (هذا باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار):"اعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو،

لأنها في الكلام كله هكذا، إلا أن تدركها هذه العلة التي أذكرها لك وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضاً من أن يخرجوها على الأصل"[94] 4/195

2 . وقال في (هذا باب ما جاء على أنّ (فَعَلْتُ) منه مثل (بِعْتُ) وإن كان لم يستعمل في الكلام): "فلو قلتَ (يفعِل) من (حَيَّ) ولم تحذف لقلت (يَحِيُّ) فرفعتَ ما لا يدخله الرفع في كلامهم، فكرهوا ذلك كما كرهوه في التضعيف، وإن حذفتَ فقلتَ (يَحِي) أدركته علة لا تقع في كلامهم، فصار ملتبسا بغيره، يعني (يَعِي) و(يَقِي) ونحوه، فلما كانت علة بعد علة كرهوا هذا الاعتماد على الحرف"[94] 2/388

3 . وقال في (هذا باب الإضافة إلى فعيل وفعيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن وما كان في اللفظ بمنزلتها): "وتقول في الإضافة إلى (قِسِيٍّ) و(ثِدِيٍّ) (ثُدَوِيٌّ) و(قُسَوِيٌّ)، لأنها (فُعُولٌ)، فتردها إلى أصل البناء، وإنما كسر القاف والثاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما، وهو السين والدال، فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل". [94] 3/346

4 . وقال في (هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام ولا لأنه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه): "وقال يونس: من صرف (هنداً) قال: (هذه هندٌ بنتُ زيدٍ)، فنون (هنداً)، لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن، ولم تدركه علة، وهكذا سمعنا من العرب"[94] 3/506

5 . وقال في (هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما): " فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا، كما تثبت الألف في التأنيث، لأنه لم تأت علة مما ذكرنا فجرى على الأصل".[94] 4/190

6 . وقال في (هذا باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا): " ولا يدغمونها في (استدار) و(استطار) و(استضاء) كراهيةً لتحريك هذه السين التي لا تقع إلا ساكنة أبداً، ولا نعلم لها موضعاً تحرك فيه، ومع ذلك أن بعدها حرفاً أصله السكون، فحرك لعلة أدركته فكانوا خلقاء أن لو لم يكن إلا هذا ألا يحملوا على الحرف في أصله أكثر من هذا، فقد اجتمع فيه الأمران"[94] 4/473

وهذا الذي قاله أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح من أن معنى العلة هو (المانع) هو صحيح من وجهة نظر معينة، وهي النظر إلى اللغة كما قلنا على أنها أصول وفروع تنشأ عنها لعلل تجعلها تنحرف عن مسار النظائر، فتخرج بها إلى أحكام أخرى، ولذلك يَعتبِرُ الأستاذُ العللَ أسبابَ انحرافٍ عن قياس، لقياس آخر أحيانا.

وأما من وجهة نظر أخرى فإن العلة جالبة لحكم الفرع، ولذلك فهي سبب، وفي كلام سيبويه ما يدل على ذلك صراحة، فقد قال في (هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء): " اعلم أنها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدأٍ، أو موضع اسمٍ بني على مبتدأ أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيٍ على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مجرور، أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها.

وعلته أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء، كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ".[94] 9/3-10

وقال في (هذا باب اشتراك الفعل في أنْ وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أنْ): "فإن قال إنسانٌ: كيف جاز أن تقول (أنْ تضلَّ) ولم يُعَدَّ هذا للضلال وللالتباس؟ فإنما ذكر (أنْ تضلَّ) لأنه سبب الإذكار، كما يقول الرجل (أعددته أن يميلَ الحائطُ فأدعَمَه) وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه".[94] 53/3

وباختصار فقد ورد مصطلح العلة عند سيبويه ثمانيا وعشرين مرة، وأغلبها في قسم الصرف من الكتاب، والذي يبدأ حسب طبعة الشيخ عبد السلام محمد هارون بعد صفحة 190 من الجزء الثالث، إذ لم يرد منها في قسم النحو إلا ثلاث مرات، "ومع أن الممنوع من الصرف جاء عند سيبويه في قسم الصرف خلافا للنحويين من بعده، فإنه لم يرد فيه مصطلح العلة، ولكنه جاء في قوله فيه في موضع آخر: "ولم تدركه علة"[94] 506/3.

وليس يعني كل هذا الذي سبق أن سيبويه لا يعلل إلا باستعمال مصطلح العلة، لأن ما علله سيبويه دون استعمال هذا المصطلح يربو على الإحصاء، بل قد لا يكون من المبالغة في شيء إذا قلنا إن كتاب سيبويه يكاد لا تخلو صفحة منه من التعليل، ولكن بتعابير مختلفة إذ كان: "يكتفي بأن يقول (لأي شيء)، أو(لأنه)، أو(وذلك لأن)...إلى غير هذا من الألفاظ والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علة لما قبلها من حكم أو نحوه"[25] 356/1

3. 2. 4. أنواع العلل عند سيبويه

وقد تنوعت العلل عند سيبويه تنوعا كثيرا، وصلت بها د.خديجة الحديثي إلى ما فوق الثمانين علة، مثلت لثلاثين منها بكلام سيبويه، وأحالت في الباقي على مواضعها في الكتاب، ونكتفي بالتمثيل للعلل التي ذكر الدينوري أنها أكثر استعمالا وأشد تداولا فنقول:

3. 2. 4. 1. علة سماع

والحق أن السماع هو العلة الأولى في كل الظواهر اللغوية التي عالجها سيبويه في الكتاب، إذ أحكام اللغة كلها أصلها السماع، لأن المقصود من النحو هو انتحاء سمت كلام العرب، وما يأتي به سيبويه من تعاليل لكلام العرب إنما هو تفسير لواقع، وليس اختراعا لمعدوم، ولذلك قال المستعرب كارتر عن سيبويه: " كان يعالج موضوعه على أنه طريقة العرب في كلامهم"[270] ص30

يدل على ذلك قول سيبويه: "وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به"[94] 327/1، وقوله: "ولم يؤخذ ذلك إلا من العرب"[94] 273/1، وقوله: "كذلك يتكلمون به"[94] 365/3، وقوله: "وكذلك وجدنا العرب تقول"[94] 395/1، ومثله قوله: "فهذه حال كلام العرب"[94] 431/4.

وكذلك قوله: "فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا" [94] 266/2، وقوله: "وإذا صارت هذه الحروف فصلا، وهذا موضع فصلها في كلام العرب، فأجره كما أجروه" [94] 2 / 290، وقوله: "فهذه حالهما – أي: ليس ولا يكون – في حال الاستثناء، وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء، فأجرهما كما أجروهما" [94] 348/2.

فسيبويه بذكر كلام العرب إنما يترسم سننها في القول، ويدعو قارئه الافتراضي أن ينحو نحوهم، وألا يخرج عن مهيعهم فيه، ولذلك تراه حريصا على تذكيره من حين لآخر بوجوب احترام قواعدهم في الكلام، وإجراء كل عنصر فيه على ما أجروه، كقوله: "فليس لك في هذه الأشياء إلا أن تجريها على ما أجروها، ولا يجوز أن تريد بالحرف غير ما أرادوا" [94] 290/2، وقوله: "فإنما تجريها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وضعن فيها، فلا تدخلن ما لم يدخلوا من الحروف" [94] 310/1.

وكان يحتج بالسماع ويحض عليه إذا كان مطردًا في القياس والاستعمال، فإذا كان مطردًا في القياس وشاذًّا في الاستعمال، فإنه كان يتحاماه اتباعا للعرب، ويجري في نظيره على الواجب في أمثاله، وإذا كان مطردًا في الاستعمال وشاذًّا في القياس فإنه كان يتبع السماع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذه أصلا يقاس عليه غيره، أما الشاذ في القياس والاستعمال جميعًا فإنه كان لا يستسيغ استعماله إلا على وجه الحكاية، ويمنع من القياس عليه، ورد غيره إليه [19] 97/1.

قال سيبويه: " ألاَ ترى أنَّك لو قلت (طَعاماً لك) و (شَراباً لك) و (مالاً لك) تريد معنى (سَقْياً) أو معنى المرفوعِ الذي فيه معنى الدعاءِ لم يجز، لأنَّه لم يُستعمَل هذا الكلامُ كما استُعمل ما قبله.فهذا يدلُّك ويبصِّرك أنّه ينبغي لك أن تُجْرِيهذه الحروفَ كما أجرتِ العربُ وأَنْ تَعْنِي ما عَنَوْا بها" [94] 330/2

والقياس الذي كان يعتد به سيبويه هو القياس على المطرد أو الكثير في كلام العرب ولذلك قال: "ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه" [94] 20/2، وقوله: " وكذلك لو أضفت إلى (المساجد) قلت (مسجديٌّ)، ولو أضفت إلى (الجمع) قلت (جمعيٌّ)، كما تقول (رُبِّيٌّ)، وإن أضفت إلى (عرفاء) قلت (عريفيٌّ)، فكذلك ذا وأشباهه، وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب" [94] 378/3.

ويتحرج سيبويه أيما تحرج من أن يقول في مسألة بغير دليل من كلام العرب، وفي ذلك قال: "وإن أضفت إلى (عباديد) قلت (عباديديٌّ)، لأنه ليس له واحد، وواحده يكون على (فُعْلُولٍ) أو (فِعْلِيلٍ) أو (فِعْلاَلٍ)، فإذا لم يكن له واحدٌ لم تجاوزه حتى تعلم، فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب" [94] 379/3

ولا يجوز عنده القياس على الشاذ المنكر، لأنه ما شذ إلا لاستقباح العرب له، وفي ذلك قال سيبويه: "ولو قالت العرب (اِضْرِبْ أيُّ أفضلَ) لقلتَه، ولم يكن بد من متابعتهم ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس، كما أنك لا تقيس على (أمس) (أمسك)، ولا على (أتقولُ) (أيقولُ)، ولا سائر أمثلة القول، ولا على (الآن) (آنك)، وأشباه هذا كثير" [94] 402/2

1 – أما المطرد في القياس والاستعمال جميعا، فهو كما قال ابن جني: "هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة"، [19] 98/1، وهو الذي اعتاد سيبويه في الأعم الأغلب أن يمثل له بأمثلة من عنده في بداية أبواب الكتاب، وبخاصة إذا لم يكن فيه إلا ضرب واحد، لأن اطراده في القياس والاستعمال معناه شيوعه بين الناس علماً وأداءً.

2- وأما المطرد في القياس، الشاذ في الاستعمال، فكالماضي من يذر ويدع، وفيه قال سيبويه: "وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون (يَدَعُ) ولا يقولون (وَدَعَ) استغنوا عنها بتَرَك، وأشباهُ ذلك كثير".[94]25/1 وقال: " كما أنه يقال (يذر) و(يدع) ولا يستعمل (فَعَلَ) وهذا النحو كثير"[94]399/4 فماضي يذر ويدع: "لا يمنع منه القياس، ألا ترى أنه لا تجد في كلامهم مضارعا لا يستعمل فيه الماضي، سوى هذا، فلهذا شذ عن قياس نظائره، فصار قول الذي يقول (ودع) شاذا عن الاستعمال"[27]ص76

3 – وأما المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس، فنحو قولهم: "أجودت وأطولت واستحوذ واستروح وأطيب وأخيلت وأغيلت وأغيمت واستغيل"، قال سيبويه: "فكل هذا فيه اللغة المطردة، إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا (استروح إليه) و(أغيلت) و(استحوذ)، بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في (فاعلت)، فجعلوها بمنزلتها في أنها لا تتغير، كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتل فيه، نحو (اجتوروا) إذ توهموا (تفاعلوا)[94]346/4

4 – وأما الشاذ في القياس والاستعمال جميعا، فهو كتتميم (مَفْعُول) فيما عينه واو، قال سيبويه: "ويعتل (مفعولٌ) منهما كما اعتل (فُعِلَ)، لأن الاسم على فُعِلَ مَفْعُولٌ، كما أن الاسم على (فَعَلَ، فَاعِلٌ)، فتقول (مَزُورٌ) و(مَصُوغٌ)، وإنما كان الأصل (مَزْوُرٌ) فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في (يَفْعَلُ) و(فَعَلَ)، وحذفت واو (مفعولٍ) لأنه لا يلتقي ساكنان وتقول في الياء: (مَبِيعٌ) و(مَهِيبٌ)"[94]348/4، ثم قال فيما عينه ياء: "وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول (مَخْيُوطٌ) و(مَبْيُوعٌ)، فشبهوها بـ(صَيُودٍ) و(غَيُورٍ) ولم تكن بعد الألف فتهمز".[94] وقال فيما عينه واو: "ولا نعلمهم أتموا في الواوات، لأن الواوات أثقل عليهن من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة"[94] 349/4

ومع كل هذا الذي تقدم فإنه يجدر بنا القول بأن التعليل بعلة سماع: "يهدف إلى التقيد بما استعملته العرب في كلمة أو جملة، فلا يباح القياس عليه، وإنما ينبغي الوقوف عند الذي استعملته العرب"[248]ص259

مثال ذلك قول سيبويه: "حدّثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب مَنْ يقال له (إلَيْكَ) فيقول (إِليَّ)، كأَنه قيل له: تَنَحَّ، فقال: أَتَنَحَّى، ولا يقال إذا قيل لأحدهم (دونك): (دونِي) ولا (عليَّ)، هذا النحو إنّما سمعناه في هذا الحرف وحدَه، وليس لها قوّةُ الفعل فتقاسَ"[94] 249/1

فقول بعض العرب (إِلَيَّ) يحفظ ولا يقاس عليه (دونِي) ولا (عليَّ)، لأنه -كما قال سيبويه- مسموع في هذا الحرف وحده، ولأنه اسم فعل منقول من الجار والمجرور لا قوة له كالفعل، لأنه فرع عليه.

قال السيرافي معلقا: "وهذه الأشياء . أي: أسماء الأفعال . لا تقع إلا في الأمر، فجعلوا (إليك) و(عليك) و(وراءك) و(دونك) بمنزلة هذه الأصوات التي يؤمر بها (كقولك للإنسان: مه وصه، وللناقة: حَلْ، وللجمل: حَوْت، وللحمار: تشوه)، فالقياس ألا يقع هذا في غير الأمر، فإذا قلت: إليك، فقال: إلَيَّ، فقد جعل (إِلَيَّ) بمعنى أتنحَّى، وهو خبر ليس بأمر، وهذا شاذ مخالف لقياس الباب"[97]151/2

ومثال آخر، هو قول سيبويه في (هذا باب ما يَنتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمرُ فانتَصب لأنه موقوعٌ فيه الأمرُ): "وذلك قولك (قَتلتُهَ صَبْراً) و(لَقِيتُه فُجاءةً، ومُفاجأةً، وكِفاحاً، ومكافَحةً)، و(لقيتُه عِيانًا) و(كلّمتُه مُشافَهةً) و(أتيتُه رَكْضاً، وعَدْواً، ومَشْياً) و(أخذتُ ذلك عنه سَمْعاً وسَماعًا)"[94]370/1

فكل هذه المصادر وقعت أحوالا لأنها بتأويل اسم الفاعل، ولكن ليس كل مصدر يصلح أن يؤول باسم فاعل، وبالتالي ليس يصلح أن يقع حالا، ولذلك عقب سيبويه على ما سبق بقوله: "وليس كلُّ مصدرٍ وإنْ كان في القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يوُضَعُ هذا الموضعَ، لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعِلٍ إذا كان حالاً"، [94] وبالتالي فتحفظ هذه المصادر ولا يقاس عليها، واستدل سيبويه على ذلك بقوله: "ألا ترى أنه لا يَحسن (أَتانا سُرْعَةً) ولا (أَتانْا رُجْلَةً)، كما أنّه ليس كلُّ مصدر يُستعمل في (بابِ سَقْيًا وحَمْداً)"[94] 1/371

قال السيرافي: "اعلم أن مذهب سيبويه في (أتيت زيداً مشياً، وركضاً، وعدواً) وما ذكره معه أن المصدر في موضع الحال...وليس ذلك بقياس مطرد، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب، لأنه شيء وضع في موضع غيره، كما أن (باب سقياً) لا يطرد فيه القياس فيقال (طعاماً وشراباً)"[97] 2/257

ومثال ثالث وهو قول سيبويه: "واعلم أنَّه ليس كلُّ حرف يَظْهَرُ بعده الفعلُ يُحْذفُ فيه الفعلُ، ولكنّك تُضمِر بعد ما أَضمرتْ فيه العربُ من الحروف والمَواضِعِ، وتُظهِرُ ما أَظهروا،وتُجْرِى هذه الأشياءَ التي هي على ما يَستخفون بمنزلة ما يَحذفون من نفس الكلام وممّا هو في الكلام على ما أَجرَوْا، فليس كل حرفٍ يحْذَفُ منه شيء ويُثْبَتُ فيه، نحوُ (يَكُ ويَكُنْ) و(لم أُبَلْ وأُبالِ)، لم يَحملهم ذاك على أن يَفعلوه بِمثله، ولا يحملهم إذا كانوا يُثْبِتون فيقولون في (مُرْ= أُومُرْ) أن يقولوا في (خُذْ = أُوخُذْ) وفى (كُلْ = أُوكُلْ)، فقف على هذه الأشياء حيث وقَفوا ثم فسَّرْ".[94] 1/265

وهذا قاله سيبويه تعقيبا على عدم جواز قولك: (عبدَ الله المقتولَ) وأنت تريد (كنْ عبدَ الله المقتولَ)"لأنه ليس قبله ولا في الحال دلالة عليه، إذ كان يجوز أن يكون على معنى (تَوَلَّ عبدَ الله المقتولَ وأجبه)، وما أشبه ذلك، وإنما يضمرون ما عليه الدلالة من الكلام أو شاهدٌ من الحال"[97] 2/165

وليستدل سيبويه على وجوب اتباع العرب واستعمال ما استعملوه على ما استعملوه دون القياس عليه ضرب على ذلك أمثلة منها أن العرب قالوا في الأمر من أمر وأخذ وأكل مر، وخذ، وكل، ولم تقل: أومر، وأوخذ وأوكل، مع أن هذه الأخيرة هي الأصل، لأن قياسها على نظائرها يقتضيها.

وكذلك قال العرب في (لم أكن): (لم أكُ) وفي (لم أبالْ) (لم أبلْ)، فيجب الوقوف على هذه الأشياء حيث وقفوا، فلا يجوز أن نقول في (لم أَصُنْ) (لم أَصُ)، وإنما عليك أن تفسر هذه الأشياء التي خرجت عن الأصل لم خرجت، أي بأن تبحث عن العلة، والعلة هنا هي التخفيف جراء كثرة الاستعمال، ولكن العرب أعملت هذه العلة في مواضع دون أخرى.

قال سيبويه: "وكان أبو عمرو يقول (هذه هندٌ بنتُ عبدِ اللهِ) فيمن صرف، ويقول لما كثر في كلامهم حذفوه، كما حذفوا (لا أدرِ) و(لم يكُ) و(لم أبلْ) و(خذ) و(كل)، وأشباه ذلك وهو كثير"[94] 3/506

3. 2. 4. 2. علة تشبيه

وأصل هذه العلة هو أن الناطقين السليقيين من العرب هم أنفسهم من يشبه وحدة لغوية بوحدة أخرى، وعليه فالتشبيه ظاهرة لغوية طبيعية وعامة الوجود، وسيبويه كشيوخه وخاصة الخليل يحاول دائما تفسير بعض ما يخرج من بابه بالتشبيه بين الشيئين، ولذلك فإن هذا التشبيه ليس هو في حد ذاته قياسا، لأن القياس هو حمل نظير على نظير لجامع هو البنية أو المجرى، وهو الذي به تقام الأصول والضوابط[50]ص316

"وجعل سيبويه التجاذب بالشبه مبدأ عقليا تجريبيا عاما لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية الخارجة عن أصلها...وهو يريد دائما التشبيه عند الناطقين العرب، فهذا ليس بقياس عنده، لعدم حصول التوافق في كل المواضع...فإذا حصل في استعمال فصحاء العرب حمل شيء على شيء دون أن يحصل توافق كامل فقد يكون بسبب الشبه".[50]ص317

وقد كرر سيبويه في غير موضع من كتابه قاعدة عبر بها عن هذا الذي شرحناه: فقد قال بعد أن بين أن قولهم (هذا الضاربُ الرجلَ) هو وجه الكلام: "وقد قال قوم من العرب تُرضَى عربيتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبهوه بالحسنِ الوجهِ، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله، إلا أنه اسم، وقد يُجَرُّ كما يُجَرُّ، ويُنصَب كما يُنصَب، وسيُبيَّن ذلك في بابه إن شاء الله، وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيرا".[94] 1/182

فعلة التشبيه هنا بين (الضارب الرجلِ) و(الحسن الوجهِ) هي أن اسم الفاعل يجر الرجل بالإضافة، كما تجر الصفة المشبهة الوجه، وينصبه على أنه مفعول به كما تنصبه على أنه شبيه بالمفعول.

وقال معللا لجواز الرفع والنصب في قولهم (إنْ خنجراً فخنجرٌ) و(إنْ خنجراً فخنجراً): "والرفع أكثر وأحسن في الآخِرِ، لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسُن أن يقع بعدها الأسماء، وإنما أجازوا النصب حيث كان النصب فيما هو جوابُه، لأنه يُجزَم كما يُجزَم، وإنه لا يستقيم واحد منهما إلا بالآخر، فشبهوا الجواب بخبر الابتداء وإن لم يكن مثله في كل حال، كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريبا منه، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى وسنذكره أيضا إن شاء الله"[94]1/258 فعلة التشبيه هنا بين خبر الابتداء وجواب الشرط.

وقال في تعليل رد الضمير اللام إلى أصله وهو الفتح: "وقد شبهوا به قولهم: أعطيتكمُوه في قول من قال: أعطيتكمْ ذلك، فيجزم، رده إلى أصله، كما رده الألف واللام حين قال: أعطيتكمْ اليوم، فشبهوا هذا بـ(لَه) وإن كان ليس مثله، لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله، وقد بينا هذا فيما مضى، وستراه فيما بقي".[94]2/377

وقال بعد أن بين أن أهل تميم يعاملون ما كان على وزن (فعال) اسما لامرأة معاملة الاسم غير المنصرف: "وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه، لأن البناء واحد، وهو ههنا اسم للمؤنث كما كان ثَمَّ اسما للمؤنث، وهو ههنا معرفة كما كان ثَمَّ، ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء، وسترى ذلك إن شاء الله، ومنه ما قد مضى".[94]3/278

وقوله: "وسألت الخليل عن قوله: فداءٍ لك، فقال: بمنزلة أمسِ، لأنها كثرت في كلامهم والجر كان أخف عليهم من الرفع، إذ أكثروا استعمالهم إياه، وشبهوه بأمسِ ونُوِّنَ لأنه نكرة، فمن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء"[94] 302/3

وقوله بعد أن بين أن أحسن القول في النسبة إلى حُبلى ودفلى أن تقول حبليّ ودفليّ لأن الألف المقصورة زائدة لغير إلحاق: "ومنهم من يقول: حبلويّ، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وذلك أنهم رأوها زائدة يُبنىَ عليها الحرف، ورأوا الحرف في العدّة والحركة والسكون كـ(ملهىً) فشبهوها بها، كما أنهم يشبهون الشيء بالشيء الذي يخالفه في سائر المواضع".

فشبه (حبلى) والألف فيها زائدة بـ(ملهى) والألف فيها غير زائدة، وإنما هي مبدلة من حرف، ووجه الشبه هو تساويهما في عدة الحروف التي هي أربعة، وفي الحركة والسكون.

فالحاصل أن سيبويه وشيوخه لم يسموا التشبيه قياسا، "إلا أن إثبات التشبيه يحتاج إلى استدلال، وهو أيضا ههنا يحتاج إلى استلزام شيء لشيء آخر، ولا ينقص أبدا عن دقة الاستدلال لوجود قياس، فالتشبيه ظاهرة لغوية والدليل على وجوده في باب من الأبواب شيء آخر، وذلك لأن الاستدلال على وجود توافق جزئي وهو الشبه لا يعتمد فيه على هذا الشبه كجامع، لأنه حاصل كظاهرة، إنما يريد النحوي أن يجد الدليل على حصولها، وبالتالي على تفسيرها باكتشاف المشبه به وبيان نوعية التشبيه، وإلحاق المشبه بالمشبه به باكتشاف وجوه الشبه، فإثباته هو استدلال مماثل في الدقة للاستدلال الخاص بالقياس النحوي"[50]ص318

ولعل أوضح مثال على ذلك ما استدل به سيبويه لإثبات الشبه بين الفعل المضارع واسم الفاعل، فإنه لما رأى أن المضارع معرب دون قسيميه الماضي والأمر وجد أنه أشبه اسم الفاعل، فاعتبر الشبه علة، وراح يبحث عن أوجه الشبه بينهما ويستدل عليها فقال:

" وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول:

1 . (إن عبد الله ليفعلُ)، فيوافق قولك: (لفاعل)، حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعلٌ فيما تريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق (فَعَلَ) اللامُ.

2 . وتقول: (سيفعلُ ذلك) و(سوف يفعلُ ذلك)، فتُلحِقها هذين الحرفين لمعنى، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة".[94] 70/1

ومع هذين الشبهين وهما دخول لام الابتداء والدلالة على التخصيص والشيوع اللتين شابه بهما المضارع اسم الفاعل فإن سيبويه أبى إلا أن يحتاط حين خشي أن يفهم منه اسمية المضارع فقال: "ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنك لو قلت: إنّ يضربَ يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاما، إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى"[94]

وذلك لأن سيبويه كما عرف عنه يعتمد مفهوم الموضع التوزيعي كثيرا للحكم على الكلم فيما إن كانت من باب واحد أو من أبواب متفرقة، وهذا ما يؤكد قوله مرارا كما سبق أن الشيء قد يعطى حكم الشيء وليس مثله في كل شيء.

3. 2. 4. 3. علة استغناء

قال سيبويه: "ويستغنون – أي العرب– بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا".[94] 8/1 ثم مثل لذلك بقوله: "وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون (يَدَعُ) ولا يقولون (وَدَع) استغنوا عنها بـ(تَرَكَ)".ثم قال: "وأشباهُ ذلك كثير"[94]

والاستغناء عند سيبويه عن بعض ألفاظ الخطاب يكون إما بلفظ وهو الأكثر الغالب، أو بحال الخطاب، أو بعلم المخاطب.

فمن الاستغناء بلفظ عن لفظ:

قول سيبويه في (هذا باب يستغنى فيه عن (ما أفعله) بـ(ما أفعلَ فعلِه)، وعن (أفعل منه) بقولهم هو (أفعل منه فعلاً)، كما استغني بـ (تركت) عن (ودعت) وكما استغني بـ (نسوةٍ) عن أن يجمعوا المرأة على لفظها، وذلك في الجواب.

ألا ترى أنك لا تقول (ما أجوبَه) إنما تقول (ما أجودَ جوابَه)، ولا تقول (هو أجوبُ منه) ولكن (هو أجودُ منه جواباً)، ونحو ذلك، وكذلك لا تقول (أَجْوِبْ به) وإنما تقول (أَجْوِدْ بِجوابه)، ولا يقولون في قال يقيل (ما أَقْيَلَهُ) استغنوا بـ (ما أكثرَ قائلتَه) و (ما أنومَه في ساعة كذا وكذا) كما قالوا (تركت) ولم يقولوا (ودعت)".[94] 351/2

وقوله: "فأنا وأنت ونحن وأنتما وأنتم وأنتن وهو وهي وهما وهم وهن لا يقع شيء منها

في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا، ولا في موضع المضمر الذي لا علامة له، لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك".[94] 352/2

فالاستغناء هنا بضمائر الرفع المتصلة عن ضمائر الرفع المنفصلة، فإن الأولى لا تقع في موقع الثانية إلا أن تكون صفة، فلا يقال فعل هو، ولا ضرب هما أو يضرب هما، ولا ضرب هم ولا يضرب هم، ولا فعل هي، ولا فعل هن أو يضرب هن، وإنما يقال: فعل، وضربا ويضربان، وضربوا وفعلت وفعلن ويفعلن، لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك".[94] 352/2

وقوله: "واعلم أنهم لم يستعملوا: "عسى فعلك"، استغنوا بـ"أن تفعل" عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بـ"عسى"عن أن يقولوا: "عسيا" و"عسَوا"، وبـ"لو أنه ذاهب" عن "لو ذهابه"، ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه "يَفْعَل" في عسى وكاد، فتُرك هذا، لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"[94] 477/2

وقوله في (هذا باب ما يكون مفعلةٌ لازمة لها الهاء والفتحة): "وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان وذلك قولك (أرضٌ مسبعةٌ) و(مأسدةٌ) و(مذأبةٌ) وليس في كل شيءٍ يقال، إلا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تكلم به، ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو (الضفدع) و(الثعلب) كراهية أن يثقل عليهم، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا كثيرة الثعالب ونحو ذلك"[94] 94/4

وقوله: "وحدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول (عليكني) من غير تلقين، ومنهم من لا يستعمل (ني) ولا (نا) في ذا الموضع، استغناء (بعليك بي) و (عليك بنا) عن (ني) و (نا) و(إياي) و (إيانا)".[94] 361/2

ومن أمثلة الاستغناء عن اللفظ بالحال:

قول سيبويه: "ومن ذلك قولهم: ماز رأسَك والسيف، كما تقول: رأسَك والحائطَ وهو يحذِّره كأنّه قال: اتقِ رأسَك والحائطَ، وإنّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياءِ حين ثَنَّوْا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يَرَوْنَ من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعولُ الأوّلُ بدلاً من اللفظ بالفعل حين صار عندهم مثلَ (إيّاك)[94]1/275

ومن أمثلة الاستغناء بعلم المخاطب:

قوله: " واعلم أن (رُوَيْداً) تَلحقها (الكافُ)، وهي في موضع (افعَلْ)، وذلك قولك (رُوَيْدَكَ زيداً) و(رُوَيْدَكُمْ زيداً)، وهذه (الكاف) التي لحقت (رويداً) إنّما لحقت لتُبيِّنَ المخاطَبَ المخصوصَ، لأنّ (رُوَيْدَ) تقع للواحد والجميع والذَّكر والأُنثى، فإنَّما أَدخل (الكافَ) حين خاف الْتباسَ مَنْ يَعني بمن لا يعني، وإنَّما حذفَها في الأوَّل استغناء بعلم المخاطبَ أنّه لا يَعنى غيرَه".

وقوله "وكذلك إن لم تجعل (لك) خبرا، ولم تفصل بينهما، وجئت بـ(لك) بعد أن تضمر مكانا وزمانا كإضمارك إذا قلت (لا رجلَ) و (لا بأس)وإن أظهرت فحسن، ثم تقول (لك) لتبين المنفي عنه، وربما تركتها استغناء بعلم المخاطب، وقد تذكرها توكيدا وإن علم من تعني[94]2/279

وقوله: " كما قال (تالله رجلا) و(سبحان الله رجلا)، وإنما أراد (تالله ما رأيت رجلا)، ولكنه يترك الإظهار استغناء، لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه[94]2/293

وقوله في (هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافا): "وذلك قولك (ليس غيرُ) و (ليس إلاَّ)، كأنه قال (ليس إلا ذاك)، و (ليس غيرُ ذاك)، ولكنهم حذفوا (ذلك) تخفيفا واكتفاءً بعلم المخاطب بعلم ما يعني[94]2/344

وقد سمى سيبويه الاستغناء هنا الاكتفاء، وكذلك في قوله: وإنما قالت العرب (قال قومُك) و(قال أبواك)، لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا (قالا أبواك)، و(قالوا قومُك) فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا[94]2/37

3. 2. 4. 4. علة استثقال

والثقل في الكلام إما معنوي و إما حسي، فمن حديث الثقل المعنوي ما جاء في قول سيبويه: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا...واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام، ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفون، فيكون في موضع الجر مفتوحا، استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء".[94]1/6

وهذا من سيبويه مقدمة لشرح علل منع الاسم من الصرف، لأن الاسم المنصرف تلحقه الحركات الثلاث وهي الفتحة والضمة والكسرة ويلحقه التنوين، وهذا هو الأصل في الاسم، وغيرُ المنصرفِ لا تلحقه إلا حركتان وهما الفتحة والضمة ولا يلحقه التنوين، فشابه غيرُ المنصرفِ من هذه الحيثية الفعلَ بجامع الثقل في كل منهما، فوجب الحديث عن خفة الاسم وثقل الفعل، لتفسير خروج الاسم غير المنصرف عن الأصل[97]1/159

وهذا الثقل المعنوي كالثقل الحسي يدعو المتكلم إلى الاستخفاف أو طلب الخفة، وهو يستند " إلى حقيقة من حقائق النفس، وهي أن ألفاظ اللغة متفاوتة في مراتبها في النفس، فبعضها أشد تمكنا من بعض، وهذا ما عبروا عنه بالأولية".[272]ص53

وأما الثقل الحسي فهو العسر الذي يجده المتكلم في النطق ببعض الصيغ أو التراكيب، فيميل إزاءها إلى تغيير بنية الصيغة أو نظم التركيب، وذلك كالذي يجده المتكلم من ثقل في النطق بالتاء تاءً فيما صيغ على وزن (افتعل)، فإنه يقلب التاء طاءً إذا جاورت الصاد أو الضاد أو الطاء، فيقول: (اصطفى)و(اضطرب)و(اطَّعن) عوض (اصتفى)و(اضترب)و(اطتعن) ويقلبها دالا إذا وقعت بعد زاي أو دال أو ذال، فيقول (ازدهو)و(ادَّان) و(ادَّكر) عوض (ازتهر)و(ادتان)و(اذتكر)، طبعاً مع الإدغام إذا اقتضى الحال ذلك.

قال سيبويه في (هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخرُه ياءين مدغمةً إحداهما في الأخرى): "وذلك نحو (أُسَيِّدٍ) و (حُمِيِّرٍ) و (لُبَيِّدٍ) فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة وحذفت المتحركة، لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم، فلما كثرت الياءات وتقاربت، وتوالت الكسرات التي في الياء والدال استثقلوه فحذفوا، وكان حذف المتحرك هو الذي يخففه عليهم، لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى فيه من الحركات التي لا يكون حرفٌ عليها مع تقارب الياءات والكسرتين في الثقل مثل (أُسَيِّدٍ) لكراهيتهم هذه المتحركات، فلم يكونوا ليفروا من الثقل إلى شيءٍ هو في الثقل مثله، وهو أقل في كلامهم منه، وهو (أُسَيْدِيٌّ) و (حُمَيْرِيٌّ) و (لُبَيْدِيٌّ)، وكذلك تقول العرب"[94]370/3

وخلاصة كلام سيبويه أن النسبة إلى ما قبل آخره ياء مشددة (وهي ياءان متحركة وساكنة) هي بحذف الياء المتحركة وإبقاء الياء الساكنة، "لأن الذي أوجب الحذف توالي الكسرات واجتماع الياءات، فإذا حذفنا المتحركة نقصت كسرة وياء، وقد رأيناهم خففوا على هذا المنهاج في غير النسبة، فقالوا: سَيْدٌ، ومَيْتٌ، وهَيْنٌ، ولَيْنٌ، ولو حذفوا الساكن لبقيت كسرة الياء، فكان ذلك يثقل لتوالي الكسرات، مع قلة ذلك في كلامهم من قبل النسبة، بل لا يكاد يوجد ذلك".[97]121/4

وهذا معناه أن: "العلل الصرفية تعود في الأعم الأغلب إلى أسباب لسانية بحت، مدارها على اجتناب الثقل وطلب الخفة، أخذاً بما جرى عليه العرب في نطقهم"[272] ص48] ، وهذه العلل هي الإعلال بالنقل أو الحذف، والإبدال والإدغام والقلب المكاني.

"على أن العلل التي تفضي إلى معنى الثقل وطلب الخفة لا تقتصر على الأحكام الصرفية – كما سبق أن نوهنا – وإنما تتجاوزها إلى كثير من الأحكام النحوية، فإن كثيرا من صور التأليف التي يحكم النحويون بأنها غير سائغة أو غير جائزة يحس الإنسان بنبوها على لسانه"[272]ص49، وذلك كالذي لا يستسيغه الذوق ويمتنع منه الفصيح وهو العطف على ضمير الرفع المتصل وضمير الرفع المستتر، كقولك (فعلتُ وعبدُ الله)و(أفعلُ وعبدُ الله)، دون أن يؤكد الضمير المتصل بضمير منفصل، أو يدخل بينه وبين المعطوف عليه كلام يكون عوضاً من التوكيد، وفيه قال سيبويه في (هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه):

"فإن نعته حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك (ذهبتَ أنتَ وزيدٌ)، وقال الله عز وجل {اِذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ} و {اُسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ}، وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طوله وأكده"[94] 2/378 ثم قال: "وقال الله عز وجل {لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا} حسن لمكان (لا"[94] 2/379

3. 2. 4. 5. علة فرق

والغرض من هذه العلة رفع الغموض واللبس الذي يمكن أن يحصل في الكلام من جهة المبنى أو المعنى، للتشابه لولا هذه العلة، وعادة سيبويه أن ينسب علة الفرق للعرب أنفسهم، لأنهم هم أصحاب اللغة التي يتفاهمون بها بينهم، ولذلك فهم حريصون على تفادي اللبس في كلامهم لفظا ومعنى.

ومثال علة الفرق ما قاله سيبويه في بيان تثنية الاسم وجمعه على حد التثنية، وحتى نفهم جيدا ما يعنيه سيبويه في هذا الفصل اخترت أن أضع تصور سيبويه للمثنى وجمع المذكر السالم في جدول يوضح كيف افترض سيبويه الأصل فيهما معاً.

جدول رقم:26

النوع	الرفــع			النصــب			الجــر		
المفرد	مسلم	ُ	نْ	مسلم	َ	نْ	مسلم	ِ	نْ
المثنى	مسلم	و	نْ	مسلمَ	ا	نْ	مسلمِ	ي	نْ
ج.ذ.س	مسلم	و	نْ	مسلمَ	ا	نْ	مسلمِ	ي	نْ

فسيبويه قاس المثنى والجمع على المفرد لأنه الأصل، وحيث أن المفرد يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة، فإنه كان يفترض في المثنى والجمع أن يرفعا بالواو وينصبا بالألف، ويجرا بالياء، لأن الواو من الضمة، والألف من الفتحة، والكسرة من الياء، قال سيبويه: "وإنما الحركات من الألف والياء والواو"[94] 4/101

ولو نطقت العرب بالمثنى والجمع الذي على حده بتلك الصورة لالتبس أمرهما ولم يفهم عنهم مرادهم منهما، فلذلك فرقوا بينهما بما عمل سيبويه على بيانه، فإنه قال عن الزيادة الأولى التي تلحق المثنى وهي حرف الإعراب فيه (لأن الحركة مقدرة عليه، أو أنه ينوب عنها):

1 ."يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية".

2 . "ويكون في الجرّ ياء مفتوحا ما قبلها، ولم يكسَرْ ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية".

3 . ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع".

ثم قال: "وكان مع ذا أنْ يكون تابعاً لما الجَرُّ منه أولى، لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوِزه، والرفُع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلبَ وأقوى".لأن الجر من خصائص الاسم بخلاف الرفع فهو مشترك بين الاسم والفعل.

وقال عن الزيادة الأولى في الجمع: "وحال الأولى في السكون وتركِ التنوين وأنّها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية، إلاّ أنها واو مضمومٌ ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها".وأكد هذا الفارق بقوله: " كما أنَّ حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلِفٌ فيهما".

ثم قال سيبويه عن الزيادة الثانية في المثنى وهي النون، والتي كان يفترض فيها أن تكون ساكنة: " كأنها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين... وحركتها الكسر".

وقال عنها في الجمع: "ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين".

فكما خالفوا بين المثنى والجمع في حرف الإعراب، خالفوا أيضا بينهما في حركة الحرف الذي قبلهما، وفي حركة النون في آخرهما التي هي عوض عن التنوين، وكل هذه الفوارق كشفها سيبويه بمقارنة صورة استعمالهما في كلام العرب بالصورة المفترضة لهما، وهي الصورة الأصلية.

ويؤكد هذا قول السيرافي: "فكان حكم الواو أن تكون في تثنية المرفوع، وحكم الياء أن تكون في تثنية المجرور، وحكم الألف أن تكون في تثنية المنصوب، وكذلك الجمع الذي على حد التثنية، غير أنه لا بد من فصل بين التثنية والجمع، فلم يمكن الفصل بينهما بنفس الحروف، لأنها سواكن، فجعل الفصل بين التثنية والجمع بالحركات التي قبل الحروف". [97] 1/129

ومن أمثلة هذه العلة في الكتاب قول سيبويه في (هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو (الحسن) و(الكريم) وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها): "وسألت الخليل عن"مَا أَحْسَنَ وُجُوهَهُمَا"، فقال: لأن الاثنين جميعٌ، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء [94] 2/48

وقوله في (هذا باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع): "وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء مفردٍ من صاحبه، وذلك قولك (ما أحسن رءوسَهما وأحسن عواليَهما) وقال عز وجل: {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا}، {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} فرقوا بين المثنى الذي هو شيءٌ على حدةٍ وبين ذا.

وقال الخليل: نظيره قولك (فعلنا) وأنتما اثنان فتكلم به كما تكلم به وأنتم ثلاثة. وقد قالت العرب في الشيئين اللذين كل واحد منهما اسمٌ على حدة وليس واحدٌ منهما بعض شيء كما قالوا في ذا لأن التثنية جمعٌ فقالوا كما قالوا (فعلنا)". [94] 3/621

"وقد فعلت العرب مثل هذا حتى يفرقوا بين المثنى الذي كل واحد منه بمنزلة بعض شريكه في التثنية، والمثنى الذي كل واحد منه شيء مفرد مستقل عن شريكه في التثنية، ولا يخفى أن مثل هذا التعليل . وهو هنا الفرق . إنما يتم بملاحظة المعنى [248] ص 231

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله في (هذا باب ما يكون فيه الشيء غالبا عليه اسم يكون لكل من كان من أمته أو كان في صفته من الأسماء التي يدخلها الألف واللام وتكون نكرته الجامعة لما ذكرت لك من المعاني): "فإن قال قائل: أيقال لكل شيء صار خلف شيء (دَبَرانٌ) ولكل شيء عاق عن شيء (عيُّوقٌ)، ولكل شيء سَمَكَ وارتفع (سِماكُ)، فإنك قائل له: لا، ولكنّ هذا بمنزلة (العِدْل) و(العَديل)، فـ(العَديل) ما عادلك من الناس، و(العدل) لا يكون إلا للمتاع، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره.

ومثل ذلك (بناءٌ حصينٌ)، و(امرأةٌ حصانٌ)، فرقوا بين البناء والمرأة، فإنما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ إليه، والمرأة محرزة لفرجها، ومثل ذلك (الرزين من الحجارة والحديد)، و(المرأة الرزان)، فرقوا بين ما يُحمَل وبين ما ثقل في مجلسه فلم يخفَّ، وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب، فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء، والمعنى فيهما واحد، وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصا به شيء دون شيء ليفرقوا بينهما". [94] 267/1

ومعنى كلام سيبويه أنه قد يكون أصل بناء كثير من الأسماء واحداً، ولكن العرب فرقت بينها في البنية للفرق وأمن اللبس كما مثل لذلك سيبويه، وهذا يؤكد ما ادعاه الخليل من أن العرب تكلمت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله.

3. 2. 4. 6. علة توكيد

وذلك: " كدخول حروف الزيادة في الكلام" [260] ص197، بمعنى أنها لو حذفت من الكلام لم يختل المعنى رغم تأثيرها فيه إعرابا، وإنما يجاء بها لتقوية الكلام وتمكينه، وقد قال سيبويه: "وما يجيء في الكلام توكيداً لو طرح كان مستغنى عنه كثيرٌ". [94] 245/1 وكثيرا ما يعتبر سيبويه هذه الحروف (لغواً)، ولكن بالمعنى الذي سبق.

ومن أمثلة ذلك قول سيبويه في زيادة (ما): "وأما قوله عزّ وجلّ {فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ} فإنَّما جاء لأنه ليس لـ (مَا) معنىً سِوى ما كان قبل أن تجئَ إلاّ التوكيدُ، فمن ثمَّ جاز ذلك، إذْ لم تُرِدْ به أكثرَ من هذا". [94] 180/1

وقوله في زيادة (لا): "وتقول (لا من يأتك تعطه ولا من يعطك تأته) من قبل أن (لا) ليست كـ (إذ) وأشباهها، وذلك لأنها لغو بمنزلة (ما) في قوله عز وجل {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ} فما بعده كشيء ليس قبله (لا)". [94] 76/3

وقال في لام الابتداء المزحلقة وهو يستدل على إلغاء (لفيها) في قولك (إنَّ زيداً لقائمٌ فيها): "ويدلك على أن (لفيها) يلغى أنك تقول (إنَّ زيداً لَبِكَ مأخوذٌ) قال الشاعر وهو أبو زبيد الطائي:

إنّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَه *** على التَّنائي لَعندِي غيرُ مكفورِ

فلما دخلت (اللام) فيما لا يكون إلا لغوا عرفنا أنه يجوز في (فيها)، ويكون لغواً، لأن (فيها) قد تكون لغوا". [94] 133/2

وقال في النونين الخفيفة والثقيلة اللتين تدخلان على الفعل: "وزعم الخليل أنهما توكيد كما التي تكون فصلاً، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدا". [94] 509/3

3. 2. 4. 7. علة تعويض

قال سيبويه: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون"، ثم ضرب على ذلك أمثلة فقال:

1 . "والعوض قولهم زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوضوا الهاء.

2 . وقولهم: أسطاع يُسطِيع، وإنما هي أطاع يُطيع، زادوا السين عوضا من ذهاب حركة العين من أَفْعَلَ.

3 . وقولهم: اللهم، حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضا".[94] 8/1

وقال في (باب إضافة المنادى إلى نفسك) وهو يتحدث عن لحاق الهاء بالمنادى عند الوقف: "وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة، كأنهم جعلوها عوضا من حذف الياء، وأرادوا أن لا يُخِلُّوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء، وأنهم لا يكادون يقولون يا أباه ويا أمّاه، وصار هذا محتمِلا عندهم لما دخل النداء من التغيير والحذف، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين، كما قالوا أينُق لما حذفوا العين جعلوا الياء عوضا".[94] 317/1

3. 2. 4. 8. علة نظير

والنظيرُ لغةً: " المثلُ المساوي، وهذا نظير هذا، أي مساويه".[11] ص841 واصطلاحا: "هو الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه، كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من المصدر، وغير ذلك من الوجوه، نحو: استتار الضمير، وعمله في الظرف والمصدر".[273] ص72

وهي علة كثيراً ما استعملها سيبويه في تفسير بعض الظواهر، كقوله في تعليل نصب جمع المؤنث بالكسرة حملا على جمع المذكر السالم: "ومن ثَمّ جعَلوا تاء الجمْع في الجرَّ والنصب مكسورة، أنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، التنوينَ بمنزلة النُّون، لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، أجروها مجراها".[94] 18/1

وكقوله في نصب الأفعال الخمسة بحذف النون حملا على جزمها: "ووافَق النصبُ الجزمَ في الحذف، كما وافَق النصبُ الجرَّ في الأسماء، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيبٌ، كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب".[94] 19/1

وكقوله: "فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلا من مضمرٍ قلت: (رأيتك إيّاك)، (ورأيته إيّاه)، فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت: (فعلتَ أنتَ)، و(فعل هو)، فـ(أنتَ) و(هو) وأخواتهما نظيرة (إيّا) في النصب".[94] 393/1

3. 2. 4. 9. علة نقيض

والنقيض لغةً هو المخالف،[12] 705/6[14] واصطلاحا: هو ما لا يجتمع مع مقابله في محل واحد في وقت واحد من جهة واحدة، فالنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وإنما يتعاقبان، كالوجود والعدم، والليل والنهار، بخلاف الضدين فهما أيضا لا يجتمعان ولكن قد يرتفعان، وذلك كالسواد والبياض.[25] ص59

وحمل الشيء على نقيضه وإن استبعده العقل في أول النظر فإنه منطقي جدا، وسر ذلك أن العقل يكاد كلما استحضر شيئا استحضر نقيضه، والنحاة إذا كانوا قد حملوا الشيء على نظيره للتجانس، فإنهم حملوا النقيض على النقيض لخطوره في البال، ولذلك قال الشيخ زكريا الأنصاري (ت 926 هـ): "والنقيض يحمل على النقيض لتلازمهما غالبا في الخطور بالبال، كما يحمل النظير على النظير لتشاركهما في أمر معتبر في حكمهما".[274] ص343

وقد استعمل سيبويه علة نقيض في تفسير بعض الظواهر اللغوية، منها أنه ذهب إلى أن أداة التعريف حرف واحد وهي اللام، والألف قبلها همزة وصل، خلافا لشيخه الخليل، الذي ذهب إلى أنها حرفان، همزة القطع واللام، وإنما خففت همزة القطع لكثرة الاستعمال.

وقد انتصر ابن جني لرأي سيبويه ورد على الخليل فحمل أل على التنوين الذي هو نقيضه، لأن التنوين والتعريف بأل يتعاقبان ولا يجتمعان، فقال: "ويزيدك تأنيسا بهذا، أن حرف التعريف نقيض التنوين، لأن التنوين دليل التنكير، كما أن هذا الحرف دليل التعريف، فكما أن التنوين في آخر الاسم حرف واحد، فكذلك حرف التعريف من أوله ينبغي أن يكون حرفا واحدا" [275] 296/1

ومنها حمله (لا) النافية للجنس على (إنَّ) في قوله: "ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها"، [94] 274/2 وفي شرح ذلك قال ابن الأنباري (577هـ): " لأن (لا) تعمل النصب بالإجماع، لأنها نقيضة (إنَّ)، لأن (لا) للنفي، و(إنَّ) للإثبات، وهم يحملون الشيء على ضده، ما يحملونه على نظيره" [263] ص246

3. 2. 4. 10. علة حمل على المعنى

وعبر عنه بعضهم بـ(الحمل على التوهم)، وعبر عنه بعضهم بـ(الغلط)، والحق أنه قد وقع خلط بين هذه المصطلحات، ويمكن تمييز ثلاثة اتجاهات فيها، فالأول يرى أصحابه أن (الحمل على المعنى) هو نفسه (الحمل على التوهم) ما لم يكن في القرآن، والثاني يرى أصحابه أن (الحمل على المعنى) أعم من (الحمل على التوهم)، لأن الحمل على المعنى يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم، وقيل: الحمل على المعنى يلاحظ فيه المعنى، والحمل على التوهم يلاحظ فيه وجود أداة يغلب وقوعها في ذلك الموضع، والثالث يفترض أصحابه أن بين التوهم والغلط علاقة، غير أن بعضهم يرى أن الغلط هو الخطأ المعروف، وبعضهم يرى أن المقصود من الغلط هو التوهم. [274] ص225

ولعل هذه الاتجاهات مردها إلى كلام سيبويه في الكتاب، ففيه ما يدل على تخصيص التوهم بملاحظة أداة يغلب وقوعها في موضع معين من الكلام، فإذا جاء كلام على منواله خال منها توهموه قول سيبويه في (هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي): "وسألت الخليل عن قوله عز وجل {فأصَّدَّقَ وأَكُنْ من الصالحين}، فقال هذا كقول زهير:

بَدَا لِيَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضى *** ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله (الباء)، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول (الباء)، فكذلك هذا، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا (فاء) فيه، تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا". [94] 100/3

ومما يوحي بأن الحمل على المعنى أعم من الحمل على التوهم قوله في (هذا باب ما يُجَرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله): "وذلك قولك (ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلا) و (ما زيد بأخيك ولا صاحبَك)، والوجهُ فيه الجرُّ، لأنَّك تريد أن تُشْرِكَ بين الخبرَيْنِ، وليس ينقض إجْرَاؤُهُ عليك المعنى.وأن يكونَ آخِرهُ على أوّله أولى، ليكون حالُهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء مع قُربه منه.

وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا (هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ) ونحوَه فكيف ما يصِحُّ معناه.وممَّا جاء من الشعر في الإجراءِ على الموضع قول عُقَيْبَةَ الأَسدى:

مُعاوِيَ إنّما بَشَرٌ فأَسْجِحْ *** فلسنا بالجِبال ولا الحديداً

لأن (الباء) دخلتْ على شيءِ لو لم تَدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى، ولم يُحْتَجْ إليها، وكان نصبا.ألا ترى أنَّهم يقولون (حسبُك هذا) و (بِحسبِك هذا) فلم تغَّير (الباء) مَعنًى، وجرى هذا مَجْراهُ قبْلَ أن تَدْخُلَ (الباءُ)، لأنّ (بِحسبِك) في موضعِ ابتداءٍ، ومثلُ ذلك قول لبيد:

فإنْ لَمْ تَجِدْ مِن دونِ عَدْنانَ والِداً *** ودونَ مَعدٍ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ

والجَرُّ الوجهُ".[94] 66/1–68

وعمدة من ذهب إلى الغلط هو الخطأ المعروف قول سيبويه: "وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلاَّ (هذانِ جُحْرَا ضَبَّ خَرِبانِ)، من قِبَل أنّ الضبّ واحدٌ، والجحر جُحْرانِ، وإنَّما يَغلطون إذا كان الآخِرُ بعدّة الأوّل، وكان مذكَّراً مثلَه أو مؤنَّثًا".[94] 437/1

وعمدة من قال المقصود بالغلط هو التوهم قوله: "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: (إنَّهم أجمعون ذاهبون)، و (إنَّك وزيدٌ ذاهبان)، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال:

* * * ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياَ * * *

على ما ذكرت لك".[94] 155/2

وقال سيبويه مخالفاً شيخه الخليل وقد سأله عن قول الشاعر:

إن تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا *** أو تَنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُل

فقال إنه بمنزلة قولك (ولا سابقٍ شيئاً): "وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

بَدَا لِيَ أنِّي لستُ مَدْرِكَ ما مضى *** ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيَا

والإشراك على هذا التوهم بعيد، كبعد (ولا سابقٍ شيئاً).

ألا ترى أنه لو كان هذا كهذا، لكان في الفاء والواو، وإنما توهم هذا فيما خالف معناه التمثيل يعني مثل (هو يأتينا ويحدثنا)، يقول يدخل عليك نصب هذا على توهم أنك تكلمت بالاسم قبله، يعني مثل قولك (لا تأته فيشتمك)، فتمثيله على (لا يكن منك إتيانٌ فشتيمةٌ)، والمعنى على غير ذلك".[94] 51/3–52

ومن صور الحمل على المعنى: تذكير المؤنث، وهو من باب رد الفرع إلى الأصل، وتأنيث المذكر، وهو من باب رد الأصل إلى الفرع، ولذلك فالأول أكثر وأقيس،[94]112/2، والتعبير عن الجمع بلفظ الواحد، والتعبير عما دون الجمع بلفظ الجمع.

3. 2. 4. 11. علة مشاكلة

"المشاكلة هي اتفاق الشيئين في الخاصة"[2]112/2، والمقصود بها هنا التناسب، ولعلها تلك التي اعتبرها سيبويه في عطف جملة على جملة في (هذا باب ما يُختار فيه إعمالُ الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعلُ): "وذلك قولك (رأيتُ زيداً وعمراً كلَّمتهُ) و (رأيتُ عبدَ الله وزيداً مررتُ به) و (لقيتُ قيساً وبكراً أخذْتُ أباه) و (لقيتُ خالداً وزيداً اشتريتُ له ثوباً)[94]88/1

فقد اختار سيبويه تبعاً للعرب وتفسيراً لكلامهم أن ينصب الاسم في الجملة الثانية بفعل مقدر حتى تكون الجملة فعلية، لأن ما قبلها جملة فعلية، فيتناسب عطف جملة فعلية على جملة فعلية، ولذلك قال: "وإنَّما اختيرَ النصبُ ههنا لأنّ الاسم الأوّلَ مبنيٌّ على الفعل، فكان بناءُ الآخِرِ على الفعل أحسنَ عندهم، إذ كان يُبْنَى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنيٌّ على الفعل، لَيجرىَ الآخِرُ على ما جَرَى عليه الذي يَلِيه قبله، إذ كان لاَ ينقض المعنى لو بنيتهَ على الفعل"[94]88/1

وبعد أن قارن سيبويه بين هذا الأسلوب وأسلوب التنازع أكد ذلك بشواهد من القرآن الكريم فقال: "ومثْلُ ذلك:

1 . قوله عزَّ وجلَّ: {يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً}.

2 . وقوله عزَّ وجل: {وَعَاداً وَ ثَمُوداً وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُوناً بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيراً وكُلاًّ ضَرَبْنَا لهُ الْأَمْثَالَ}.

3 . ومثْلُه: {فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ}.

قال: "وهذا في القرآن كثير"[94]89/1

وواصل سيبويه التمثيل والاستدلال لهذه الظاهرة بكلام العرب فقال:

1 . "ومثل ذلك (كنتُ أخاك وزيداً كنتُ له أخاً) لأنّ (كنتُ أخاك) بمنزلة (ضربتُ أخاك).

2 . وتقول (لستُ أخاك وزيداً أعنتُك عليه) لأنها فعلٌ وتَصَرَّفُ في معناها كتصرُّف (كانَ).

3 . وقال الشاعر وهو الربيعُ بن ضَبُعٍ الفَزارِيُّ:

أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السّلاحَ ولا *** أَملك رَأْسَ البعَيرِ إن نَفَرَا

والذّئْبَ أَخْشاه إنْ مررتُ به *** وَحْدِي وأَخْشَى الرِّياحَ والمَطَرَا[94]89/1

ومما يؤكد أن في هذا الذي اختاره سيبويه مشاكلة قوله في التعليل: "ليجري الآخر على ما جرى عليه الأول، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل"، وعلق السيرافي عليه فقال: "يعني: لو قلت (رأيت عبدَ الله، وزيدٌ مررت به) لكان معناه كمعناه إذا قلت (وزيداً مررت به)، فإذا استوى المعنيان، وكان في أحد اللفظين مشاكلة ما قبله كان أولى". [97] 385/1

3. 2. 4. 12. علة معادلة

أي: مقابلة وموازنة، وقد عالجها السيوطي في (الأشباه) مرة تحت عنوان (التعادل) [122] 127/1، ومرة تحت عنوان (التقاص)[122] 162/1، ومرة أخرى تحت عنوان (تقارظ اللفظين)[122] 163/1، والتقاص اصطلاحا: " أن تتبادل الكلمتان حكما خاصا بهما، بمعنى أن تعطي كل منهما الأخرى حكما مساويا لما أخذته منها" [274] ص474.

والتقارظ اصطلاحا هو: "التبادل ووضع أمرين كل منهما مكان الآخر، وقد أطلق على تبادل الألفاظ في الأحكام".[274]ص185

قال ابن جني عن هذه الظاهرة: "وهذا عادة للعرب مألوفة، وسنة مسلوكة، إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما، قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه، عمارةً لما بينهما، وتتميما للشبه الجامع لهما، وعليه باب ما لا ينصرف، ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه، كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه".[19] 63/1

ومثال ذلك من كلام سيبويه ما قاله في تفسير قول قوم من العرب تُرضىَ عربيَّتُهم (هذا الضاربُ الرجلِ) بجر الرجل بالإضافة إذ كان حد الكلام (هذا الضاربُ الرجلَ) بالنصب: " شبّهوه بـ(الحَسَنِ الوجهِ)، وإن كان ليس مثلَه في المعنى ولا في أَحواله، إلاّ أنّه اسمٌ، وقد يَجُرُّ كما يجر، وَيَنْصِبُ أيضاً كما يَنْصِبُ"[94] 182/1

ثم قال في موضع آخر: "وقد يجوز في هذا أن تقول (هو الحَسَنُ الوجهِ) على قوله (هو الضَّاربُ الرَّجلِ)، فالجرُّ في هذا الباب من وجهين: من الباب الذي هو له، وهو الإضافة، ومن إعمال الفعل ثم يُستخَفُّ فيضاف".[94] 201/1

واعتبر ابن جني سيبويه الرائد في هذا التعليل، والذي فهمه من طريقة العرب أنفسهم فقال في (باب من غلبة الفروع على الأصول) وهو في معرض تسويغ التقارض بين اسم الفاعل والصفة المشبهة: " ألا ترى سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه من موضعين، أحدهما: الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه، على ما تقدم قبل هذا"[19] 303/1-304

ثم قال: "فإن قيل: وما الذي سوغ لسيبويه هذا، وليس مما يرويه عن العرب رواية، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلل به ؟ قيل: يدل على صحة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه... إلخ"[19] 304/1

ولأن هذا المنهج الذي سلكه سيبويه منهج سديد تابعه عليه كل النحاة، ولم يعترض عليه أحد منهم على حد قول ابن جني: "ولذلك عندنا لم يتعقب هذا الموضع عليه أحد من أصحابه ولا غيرهم، ولا أضافوه على ما نعوه عليه".[19] 309/1 وهو مبني كما رأينا على قوة الشبه بين الشيئين ولو كان أحدهما أصلا والآخر فرعا.[276]ص33

3. 2. 4. 13. علة قرب ومجاورة

وهي: "علة تجعل الشيء يجري على شيء آخر لمجاورته إياه حتى وإن كان ذلك خارجا على القياس"[277]ص283، وفي مثلها قال سيبويه في (هذا باب ما يُجَرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله): "وذلك قولك (ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلا) و (ما زيد بأخيك ولا صاحبَك)، والوجهُ فيه الجرُّ، لأنَّك تريد أن تُشْرِكَ بين الخبرَيْنِ، وليس ينقض إجْرَاؤُهُ عليك المعنى، وأن يكونَ آخِرهُ على أوّله أولى، ليكون حالُهما في (الباء) سواءً كحالهما في غير (الباء)، مع قُربه منه"[94]1/66-67

فالنصب والجر في (بخيل) كلاهما جائزان، لأن المعنى فيهما واحد، غير أن الجر كما قال سيبويه هو الوجه، لأن لفظ (بخيلٍ) بالجر يطابق لفظ (جبانٍ)، قال السيرافي: "وإذا تطابق اللفظان مع تساوي المعنيين كان أفصح من تخالف اللفظين، والعرب تختار مطابقة الألفاظ، وتحرص عليها، وتختار حمل الشيء على ما يجاوره".[97]1/345

ولذلك تابع سيبويه كلامه بتفسير قول العرب (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، حيث فيه كلمة (خَرِبٍ) بالجر وحقُّها الرفعُ، لأنها صفة (جُحْرُ)، إلا أنها لما جاورت كلمة (ضبٍّ) المجرورة بالإضافة جُرَّت بمجاورتها.

وقد فسر سيبويه هذا التركيب الخارج عن القياس الذي هو الرفعُ وكلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم، فقال: "وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) ونحوَه، فكيف ما يصِحُّ معناه"[94]1/67

وأظن د.شعبان لم يتصفح الكتاب كله، لأنه لم يطلع على هذا النص من الكتاب، وإلا لما قال في آخر حديثه عن علة المجاورة: "على أن سيبويه لم يذكر لفظ المجاورة صراحة في هذا النص"[248]ص293، يقصد النص الذي سيأتي، وإلا فسيبويه قد ذكر المجاورة صراحة في النص الذي نقلناه.

وفي موضع آخر فسر هذا التركيب تفسيرين، قال في ثانيهما: "ومع هذا أنّهم أَتبعوا الجرَّ الجرَّ، كما أَتبعوا الكَسْرَ الكسرَ، نحوَ قولهم (بِهِمْ) و(بِدَارِهِمْ) وما أَشبه هذا، وكِلا التفسيرَيْنِ تفسيرُ الخليل، وكان كلٌّ واحد منهما عنده وجهاً من التفسير".[94] 1/436

فشبه ظاهرة الجوار بظاهرة الإتباع، لأن معنى العلة فيهما واحدة، وهي أن يعطى الشيء حكم مجاوره، إذ الأصل في الهاء التي هي ضمير الضم، ولكنهم قد يكسرونه لمجاورته حرفا مكسورا، كقوله (بِهِمْ) و(بِدَارِهِمْ).

وأظن مرة أخرى أن د.شعبان قد غفل عن ذكر سيبويه للإتباع في هذا النص لأنه قال: "فسيبويه لم يتعرض لمجاورة الحركة الحركة في كلمة واحدة أو في كلمتين في هذا المقام"[248]ص292، وهذا قاله في الرد على باحث آخر، بحجة أنه ينطلق في بحثه من كتاب سيبويه نفسه، وأن ذلك الباحث يعتمد على كتب أخرى.

"وقد تُرَجِّحُ هذه العلةُ عملَ عاملٍ دون غيره لقرب جواره من المعمول"[248] ص284، وفي ذلك قال سيبويه في باب التنازع: "وهو قولك (ضربتُ وضَرَبَنَي زيدٌ) و (ضربَني وضربتُ زيداً) تَحمل الاسمَ على الفعل الذي يَليه... وإنّما كان الذي يليه أوْلَى لقُربِ جِواره، وأنه لا ينقُضُ معنىً، وأنّ المخاطَبَ قد عَرَفَ أنَّ الأوّلَ قد وقع بزَيْدٍ". [94] 1/73-74

ولم يكتف سيبويه بهذا التفسير والتعليل، بل أضاف قائلا: "كما كان (خَشَّنْتُ بصدرِهِ وصدرِ زيدٍ) وجهَ الكلامِ، حيث كان الجرُّ في الأول، وكانتِ الباءُ أقربَ إلى الاسم من الفعل، ولا تَنقض معنًى، سَوَّوْا بيْنهما في الجرّ كما يَسْتَوِيان في النصب" [94] 74/1

قال السيرافي: "يعني أن قولنا (خَشَّنتُ بصدرِهِ وصدرِ زيدٍ) أجود من (خَشَّنتُ بصدرِهِ وصدرَ زيدٍ)، وكلاهما جائز، لأنك إذا جررت حملته على مجرور يجاوره لفظاً، وإذا نصبت حملته على المعنى، كأنك قلت (خَشَّنتُ صدرَه وصدرَ زيدٍ)، وحمله على اللفظ أجود، لأنه معه وإلى جانبه، فكذلك الأول، حمله على ما يقاربه ويجاوره أجود". [97] 364/1

3. 2. 4. 14. علة اختصار

وقد استعمل سيبويه علة الاختصار في تعليل كثير من ظواهر اللغة، وبخاصة ظواهر الحذف، والإضمار، على أن العرب تفعل ذلك فيما يسميه هو (سعة الكلام).

من ذلك قوله: "(هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار)"، وفيه:

"ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها)، إنما يريد أهل القرية، فاختصر" [94] 212/1

وقوله: "واعلم أن الظروف من الأماكن كالظروف من الليالي والأيام في الاختصار وسعة الكلام". [94] 219/1

وقوله: (هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار)، وفيه:

"وذلك قولك: متى سِيرَ عليه، فيقول: مقدمَ الحاج، وخفوق النجم، وخلافةَ فلان، وصلاة العصر، فإنما هو زمنَ مقدم الحاج، وحينَ خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار وإن قال: كم سير عليه، فكذلك، وإن رفعته أجمع كان عربيا كثيرا، وينتصب على أن تجعل كم ظرفا، وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأبعد من صِيد عليه يومان، وولد له ستون عاما" [94] 222/1–223

وقوله: (هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا)، وفيه:

"وتقول على قول السائل: كم ضربةً ضُرب به، وليس في هذا إضمار شيء سوى كم، والمفعول كم، فتقول: ضُرب به ضربتان، وسير عليه سَيْرتان، لأنه أراد أن يبين له العدة، فجرى على سعة الكلام والاختصار، وإن كانت الضربتان لا تضربان، فإنما المعنى: كم ضُرب بالسوط الذي وقع به الضرب من ضربة، فأجابه على هذا المعنى، ولكنه اتسع واختصر، وكذلك هذه المصادر التي عملت فيها أفعالها، إنما تسأل عن هذا المعنى، ولكنه يتسع ويخزل الذي يقع به الفعل اختصارا واتساعا" [94] 229/1

"و(سعة الكلام) عند سيبويه هو مستوى تعبيري تلقائي وجِدٌّ حُرٍّ بالنظر إلى القياس أو إلى الوضع، لأن للمتكلم أن يحذف أو يضمر ما يشاء من عناصر الكلام، ما دام في الكلام نفسه أو في ظروفه ما يجيز الاستغناء عنها، وبالتالي فإنه بإمكانه أن يختصر، ويقتصد في المجهود، مع استيفاء المردود" [276] ص 138

3. 2. 4. 15. علة تخفيف

وأهم أسباب التخفيف كثرة الاستعمال، لأن كثرة الاستعمال معناه أن عنصرا من عناصر اللغة تدور على ألسنة العرب، فيدعوهم ذلك إلى تغييره عن صورته التي يقتضيها الوضع أو القياس أو حذفه تخفيفا، وقد قال سيبويه: "ولكنهم قد يضمرونه . أي: الجار .

ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج".وقال: "لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله... فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره".[94]163/2

واستعمل سيبويه كثرة الاستعمال في تفسير كثير من ظواهر اللغة، وقد حدث أنه شبه بعض ما حذف منه شيء لكثرة استعماله بالأمثال، فقال: "هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل".[94]196/2 وقال: وقوله: "لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"[94]280/1.لأن المثل يغتفر فيه الحذف والإضمار، لكثرة تداوله، فهو لذلك بمنزلة القالب الجامدة يحفظ كما هو ولا يتصرف فيه

ومن أمثلة هذه العلة في الكتاب قول سيبويه: "وحذفوا الفعل من (إيّاك) لكثرة استعمالهم إياه في الكلام".[94]274/1 وقوله: "(أخذته بدينار فصاعدا)، و(أخذته بدرهم فزائدا)، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه".[94]290/1 وقوله: "ولكنهم أضمروا استخفافا لكثرة (كان) في كلامهم". وقوله:"فأمّا المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك لأنه كثر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات، نحو (حوب) وما أشبهه".[94]185/2

"وباختصار، فإن مما فسره سيبويه بكثرة الاستعمال، لحاجة الناس إليه، واستغنائهم بالظروف التي تقال فيه، كل الأساليب الإنشائية التي تستدعي انتباه المخاطب، وتهيئته لما سوف يلقى عليه، وذلك كالأمر والنهي والتحذير والنداء والاستغاثة، وبعض الأساليب المقرونة بحروف خاصة، أو المصحوبة بقرائن كعلم المخاطب أو حال الخطاب.

وليس بالإمكان الآن حصر المواضع التي عبر فيها سيبويه في الكتاب بقوله – فيما حذف أو أضمر أو غُيِّر – بأنه فعل به ذلك تخفيفا، أو تخفيفا على اللسان، أو استخفافا، أو استخفوا، أو يستخفون"[276]

هذا وليس معنى ما تقدم أن التخفيف لا يحصل إلا لكثرة الاستعمال، بل قد يحصل لتجنب استعمال الأصول الثقيلة المحتملة في القياس أو القسمة، وهو قانون أساسي من قوانين الاستعمال، يمنع في كثير من الأحيان قياسا في الوضع ليحدث مجرى آخر فيه هو قياس آخر مانع للقياس الأول[176] ص139

3. 2. 4. 16. علة دلالة حال

ودلالة الحال قد تغني عن اللفظ، لأن المعنى إذا ظهر بقرينة حالية أو غيرها فقد يستغني المتكلم عن بعض عناصر الكلام، فإن أتي باللفظ المطابق كان تأكيدا، ولهذه العلة أمثلة كثيرة

من ذلك ما قاله سيبويه في (باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل):

1 . "وذلك قولك: زيداً وعمراً ورأسَه، وذلك أنك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيداً، أي: أوقع عملك بزيد.

2 . أو رأيت رجلا يقول: أضربُ شرَّ الناس، فقلت: زيداً.

3 . أو رأيت رجلا يحدث حديثا فقطعه، فقلت: حديثَك.

4 . أو قدم رجل من سفر فقلت: حديثَك، استغنيت عن الفعل بعمله، أنه مستخبَرٌ.

فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه.

وأما النهي فإنه التحذير، كقولك: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ.

فإنما نهيته أن يقرب الجدارَ المخوفَ المائلَ، أو يقرب الأسد، أو يوطئ الصبيَّ.

وإن شاء أظهر مع هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال:

اضرب زيداً، واشتم عمراً، ولا توطئ الصبيَّ، واحذر الجدارَ، ولا تقرب الأسد... الخ" [94] 1/253–254

3. 2. 4. 17. علة أصل

والمقصود بالأصل هنا "الصورة المفترضة التي كان ينبغي أن يكون عليها الحرف أو الكلمة أو الجملة" [278] ص52، وتتمثل هذه العلة في مراعاة الأصل، أو الرد إليه، أو استصحابه، فمن مراعاة الأصل قول سيبويه: "ولم يهمزوا (مَقَاوِلَ) و(مَعَايِشَ) لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلاً عليه، وإنما هو جمع (مَقَالَةٍ) و(مَعِيشَةٍ)، وأصلهما التحريك، فجمعتهما على الأصل، كأنك جمعت (مَعْيِشَةً) و(مَقْوَلَةً)، ولم تجعله بمنزلة ما اعتل على فعله، ولكنه أجري مجرى (مِفْعَالٍ)" [94] 4/355

ومن أمثلة الرد إلى الأصل الكثير من شواهد الضرورة التي ذكرها سيبويه في (هذا باب ما يحتمل الشعر) ففيه قال: "وقد يبلغون بالمعتلّ الأصلَ فيقولون (رَادِدٌ) في (رَادٌّ)، و(ضننوا) في (ضنّوا)، و(مررتم بِجَوَارٍ قبلُ)، قال قَعْنَبُ بن أمّ صاحب:

مَهْلاً أَعاذِلَ قد جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي *** أَنِّى أَجُودُ لأَقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا [94] 1/29

ومنه قول سيبويه: "وقال الخليل رحمه الله: من قال (يا زيدُ والنضرَ) فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله" [94] 2/186

وقوله: "و(يا أخانا زيداً) أكثر في كلام العرب، لأنهم يردونه إلى الأصل، حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى، كما ردوا (ما زيد إلا منطلق) إلى أصله، وكما ردوا (أتقول) حين جعلوه خبراً إلى أصله" [94] 2/185

ومن أمثلة الاستصحاب–وإن لم يسمه سيبويه بذلك– قوله: "فأما (وَرَنتَل) فالواو من نفس الحرف، لأن الواو لا تزاد أولاً أبداً، و(الوَكْوَاكَ) كذلك، ولا تجعل الواو زائدة لأنها بمنزلة (القلقال)" [94] 4/315 فاستدل بالأصل، وهو (ليس تزاد الوار ولا أبداً) على أصالة الواو في الكلمتين [125] ص453

وقوله: "فمن ذلك (بنتٌ)، إذا كان اسماً لرجل تقول (بناتٌ)، من قبل أنها تاء التأنيث لا تثبت مع تاء الجمع، كما لا تثبت الهاء، فمن ثم صيرت مثلها وكذلك (هنتٌ) و (أختٌ) لا تجاوز هذا فيها".فاستدل بالأصل الذي هو (لا يثبت تاء التأنيث مع تاء الجمع) على أن (بنت) تجمع على (بنات) وليس على (بنتات).[25]1ص455

وقوله في (هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلا): "ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ. وذلك قولك (ما أظن أحداً هو خيرٌ منك)، و(ما أجعل رجلاً هو أكرمُ منك)، و(ما إخال رجلاً هو أكرم منك)، لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرةٌ، كما أنه لا يكون وصفا ولا بدلا لنكرة"[94]2/395 "فاستدل بالأصل وهو (لا يقع ضمير الفصل إلا قبل معرفة أو يضارعها، وبعد معرفة أو ما يضارعها) على أن (هو) في قولهم (ما أظن أحداً هو خيرٌ منك) ليس فصلا، إنما هو بمنزلة اسم مبتدأ".[25]1ص459

3. 2. 4. 18. علة أَوْلَى

وهو من باب حمل الأصل على الفرع، "لأنه إذا ثبت الحكم للفرع فالأصل أَوْلَى به"[26]6 784/2 ، من ذلك قول سيبويه في تعليل نصب المثنى بالياء: "وكان مع ذا أنْ يكون تابعاً لما الجَرُّ منه أولى، لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوِزه، والرفُع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلبَ وأقوى"[94]1/17

وقوله في أولوية القرب . وقد سبق ذكر النص في علة المجاورة والقرب .: "(هذا باب ما يُجَرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله) وذلك قولك (ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلا) و (ما زيد بأخيك ولا صاحبَك)، والوجهُ فيه الجرُّ، لأنَّك تريد أن تُشْرِكَ بين الخبرَيْنِ وليس ينقض إجْرَاؤُهُ عليك المعنى، وأن يكونَ آخِرهُ على أوّله أولى، ليكون حالُهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قُربه منه".[94]1/66 وكذلك قوله في تعليل إعمال العامل القريب من المعمول في باب التنازع:"وإنّما كان الذى يليه أَوْلَى لقُربِ جِواره"[94]1/74.

ومن ذلك قوله في اختيار أن يلي ألف الاستفهام الفعلُ وينتصب الاسم: "ويُختار فيها النصبُ، لأنّك تُضْمِرُ الفعلَ فيها لأنّ الفعَل أولَى إذا اجتمع هو والاسمُ، وكذلك كنت فاعلاً في (إنْ) لأنّها إنّما هي للفِعْلِ".[94]1/100"يعني أن ألف الاستفهام وإن كان إيلاء الاسم إياها جائزاً فإن الاختيار أن يليها الفعل إذا اجتمع الفعل والاسم".[97] 1/410

وقوله في (هذا باب الأمر والنهى): "والأمرُ والنهىُ يُختار فيهما النصبُ في الاسم الذي يُبْنَى عليه الفعلُ ويُبْنَى على الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام، لأن الأمر والنهى إنما هما للفعل، كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمرُ والنَّهي، لأنهما لا يقعان إلاَّ بالفعل مظهراً أو مضمرا، وهما أقوى في هذا من الاستفهام، لأنّ حروف الاستفهام قد يُستفهم بها وليس بعدها إلا الأسماءُ نحو قولك (أزيدٌ أخوك) و (متى زيدٌ منطلق) و (هل عمروٌ ظريفٌ) والأمرُ والنهي لا يكونان إلاّ بفعلٍ، وذلك قولك: (زيداً اضربْه) و (عمراً أمرُرْ به) و (خالداً اضربْ أباه) و (زيداً اشترِ له ثوبا)"[94]1/137

فسيبويه هنا –في باب الاشتغال– يعلل لاختيار نصب الاسم المشغول عنه إذا وليه أمر أو نهي، بعلة أولى، وذلك أن الاستفهام قد لا يليه إلا الأسماء، بينما الأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل، فنصب الاسم قبلهما بفعل مضمر أولى.

وقوله: "واعلم أنَّ هذه الحروف التي هي أَسماءٌ للفعل لا تَظهرُ فيها علامةُ المضمر، وذلك أنّها أَسماءٌ، وليست على الأَمثلة التي أُخِذَتْ من الفعل الحادث، فيما مضى، وفيما يُستقبل، وفي يومِك، ولكنَّ المأمورَ والمنهيَّ مضمرانِ في النَّية، وإنَّما كان أصلُ هذا في الأمر والنهي وكانا أَوْلَى به، لأنهما لا يكونانِ إلاّ بِفعل، فكان الموضعُ الذي لا يكون إلاَّ فعِلاً أَغلبَ عليه" [94] 242/1

وقوله في (هذا باب يحرك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنه لا يلتقي ساكنان): "وهو قولك في رجل اسمه (راد) (يا راد أقبل)، وإنما كانت الكسرة أولى الحركات به، لأنه لو لم يدغم كان مكسورا، فلما احتجت إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازما لو لم يدغم" [94] 263/2

3. 3. الاستدلال بالعامل

3. 3. 1. كيف ظهرت فكرة العامل

إن مفهوم العامل من المفاهيم الإجرائية الهامة التي استعملها سيبويه في تحليل اللغة العربية وتقعيدها، أي تحليل تراكيبها، واستنباط قواعد أحكامها، وما كان له ذلك لو لم تكن اللغة العربية هي في حد ذاتها لغة معربة، تتنوع فيها أواخر الكلم بتنوع المعاني، فما كان من سيبويه (وشيوخه من قبل) إلا أن حملوا الكلام بعضه على بعض فيما يسمى بالقياس ليكشفوا بهذا الحمل البنى التركيبية التي يتضمنها الكلام، وبالتالي العوامل التي تتحكم في علاقات الكلم بعضه ببعض، والتي تتسبب في تغير أواخر الكلم (أي: الإعراب).

وهذا الحمل الذي هو القياس العربي: "ما هو في الحقيقة إلا ما يسميه علماء الرياضيات اليوم بتطبيق مجموعة على مجموعة بإظهار ما يوجد بينهما من التوافق أو عدم التوافق في البنا" [139] 309/1 وهو قياس النظائر الذي سبق أن شرحناه، لأن النظير كما يكون في البنية يكون في المجرى أيضا، فإذا حملنا كلاما على كلام وقابلنا بين كل عنصر في واحد منهما بعنصر آخر في الآخر تبين لنا أنهما مشتركان في البنية أو المجرى أو هما معا، وتبين لنا بالتالي وحدة الموضع لكل عنصر، بحيث يمكن عن طريق الاستبدال أو الإحلال تغيير العنصر دون أن تتغير البنية، وهو ما يفيدنا أن البنية ثابتة، وأن الموضع مستقر، وإنما تتبدل العناصر وتتعاقب إذا كانت من جنس واحد، أو بالأحرى تنتمي إلى نفس الفئة، وبتعبير أدق إذا كانت نظائر.

وقد عرفنا في مبحث القياس أن سيبويه يعتمد على قياس النظائر بما يسوقه غالبا في بداية كل باب من أمثلة من صنعه ومن الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية والنثرية، والآن نحب أن نأخذ مثالا مما عقده لتبيين العوامل عن طريق هذا القياس، وذلك قوله:

"(هذا باب المسند والمسند إليه): وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً.فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه.وهو قولك (عبدُ الله أخوك) و(هذا أخوك). ومثل ذلك (يذهبُ عبدُ الله) فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء" [94] 23/1

فالجمل التي ذكرها سيبويه هي أقل ما يتركب من الكلام، إذ الأولى والثانية جملتان اسميتان، وأقل ما تتركب منه الجملة الاسمية هو المبتدأ والخبر، والجملة الثالثة فعلية، وأقل ما تتركب منه الفعل والفاعل، وقد تدخل أشياء على الجملة البسيطة فتغير لفظها ومعناها، وفي هذا يقول سيبويه: "ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كَانَ عبدُالله منطلقاً، ولَيْتَ زيداً منطلقٌ، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده".

وهذا الذي سبق هو تحليل لعناصر الجملة من حيث هي خطاب، وأما من حيث هي بنية فإن سيبويه يقول: "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ.

ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه، وذلك أنك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، إن شئت أدخلت رأيت عليه، فقلت: رأيتُ عبدَ الله منطلقاً، أو قلت: كان عبدُ الله منطلقاً، أو: مررتُ بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة"[4] [9] 23/1 –24.

ويمكن أن نصور مضمون كلام سيبويه في جدول حملي كالتالي:

جدول رقم:27

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
*	عبدُ الله	منطلقٌ
كان	عبدُ الله	منطلقاً
ليتَ	زيداً	منطلقٌ
رأيتُ	عبدَ اللهِ	منطلقاً
مررت	بعبدِ الله	منطلقاً

فبحمل هذه الجمل التي مثل بها سيبويه أمكن لنا أن نرى كيف يستنبط سيبويه أحكامه النحوية، وكيف يستدل على العوامل، فأنت ترى كيف أن العامل في الجملة الأولى غير مذكور، وهو الابتداء، وهو عامل معنوي، وفي بقية الجمل العامل لفظي، مرة كان (كان) و(ليت) وهما ناسخان، إذ الأول يرفع وينصب والآخر ينصب ويرفع، ومرة كان الفعل التام (رأيت) و(مررت) غير أن الأول تعدى إلى المفعول به بذاته والثاني بحرف الجر.

3. 3. 2. معنى العامل عند سيبويه

هذا وإن المتصفح لكتاب سيبويه مجرد تصفح سوف يظهر له جليا مدى اهتمام سيبويه بالعامل النحوي، وأنه يستغله في تحليل التراكيب، والاستدلال على ما فيها من عناصر محذوفة أو ملغاة، وسوف يلقاه في مقدمة الكتاب في (هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية) قول سيبويه:

"وهي تجري على ثمانية مجارٍ، على النصب والجرّ والرفع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف.

وهذه المجارى الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب:

1 . فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد.

2 . والجرّ والكسر فيه ضرب واحد.

3 . وكذلك الرفع والضمّ.

4 . والجزم والوقف".[94] 13/1

وقوله وهو يعلل وجه ذكره لهذه المجاري الثمانية:

"وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفْرُقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العاملُ – وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه، لغير شيءٍ أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عاملٍ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب".[94] 13/1

فبين أن وجه ذكره لهذه المجاري هو التفريق بين المعرب الذي يدخله النصب والجر والرفع، لاختلاف العوامل عليه، والمبني الذي يلزم آخره حالة واحدة لا يتغير عنها، ولو اختلفت عليه العوامل.

ويبدو أن سيبويه لم يعرف العامل، ولكنه وصفه بما يدل على أنه المحدث للأثر الإعرابي في آخر الكلمة، أي في حرف الإعراب كما قال، وعليه فإنه يعني بالعامل: " اللفظ الذي يؤثر في غيره لفظاً ومعنىً، ويتحكم بالتالي فيه".[189] 296/1

والحق أنَّ تأثير الكلم بعضها في بعض، وتحكمها فيها، ليس إلا تعبيرا عن مدى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، ففكرة العامل تعبير عن: "ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى وجوداً وعدماً"[280] ص58، بتعبير آخر: "فكرة العامل تعني أن أثراً يحدث في كلمة على نحو مطرد في وجود كلمة أخرى، حيث لاحظ النحاة أن بعض مفردات اللغة يرتبط ببعضها ارتباطا وثيقا، بحيث نتوقع بعضها حين يرد بعضها الآخر، وبحيث لا تكتمل دلالة بعضها إلا بمجيء ما يرتبط به، وقد أطلقوا على هذا التعلق مصطلح العامل، وفهموا العلاقة بين المترابطين في الجملة على أنها علاقة تأثير وتأثر، وأن الكلمة المرتبطة بغيرها تقع تحت تأثيرها، وتعد معمولاً"[280] ص58.

وبفكرة العامل بهذا المعنى فسر النحاة ظاهرة الإعراب كنظام، "ومعروف أنهم شغلوا أنفسهم بتفسير هذه الظاهرة، وذهبوا إلى القول بالعمل، عمل العناصر اللغوية بعضها في بعض، لا على وجه الحقيقة، بل على وجه العلاقات المطردة الثابتة بينها في تلازمها، والقول بالعمل افتراض في التحليل الداخلي أعانهم على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به"[281] ص34.

ثم بعدما بين سيبويه أن المعرب هو الأسماء المتمكّنة والأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائدُ الأربع، قال: "والنصب في الأسماء (رأيت زيداً)، والجرّ (مررتُ بزيدٍ) والرفع (هذا زيدٌ)".[94] 14/1

جدول رقم:28

عامل	معمول1	معمول2
رأيـ	تُ	زيداً
مرر	تُ	بزيدٍ
*	هذا	زيدٌ

ولأن سيبويه هنا في معرض الاختصار فإنه لم يشأ أن يعقب على أمثلته شارحا، ولكن علينا أن ننبه أن العامل في (هذا زيدٌ) هو الابتداء كما سيأتي في كلامه في حينه، وأن (مررت بزيدٍ) هو كقولك (مررتُ زيداً) كما قال سيبويه: "وإن كان الفعلُ لا يَصِلُ إليه إلاَّ بحرف

الإضافة، فكأنّك قلت: (مررتُ زيداً)، ولولا أنّه كذلك ما كان وجهُ الكلام (زيداً مررتَ به وقمتُ، وعمراً مررتُ به".[94]1/92

وقال: "والنصب في المضارع من الأفعال (لَنْ يَفعلَ) والرفع (سيَفعلُ) والجزم (لَمْ يفعلْ)".[94]1/14

جدول رقم:29

عامـــل		معمول
عامل	معمول	
لَنْ	يفعلَ	(زيدٌ)
	سيفعلُ	(زيدٌ)
لَمْ	يفعلْ	(زيدٌ)

والمتتبع للأساليب والتراكيب العربية المقبولة عند سيبويه يلاحظ أنها قد اكتسبت مشروعيتها وعدم وسمها بالشذوذ أو القلة أو الندرة من مطابقتها لمقتضيات الإعمال وضوابطه، وأن الجيد منها لا يكفي أن يكون مسموعا، ولكن أن يكون خاضعا لقوانين الإعمال، وإلا فهي لغة رديئة أو قبيحة.[282]ص28

وزيادة على ما فعله سيبويه من تحليل التراكيب وفق نظرية العامل، فإنه كان يستدل به أيضا على صحة أو خطأ كثير من المقولات النحوية التي يذكرها غيره، ومثال على ذلك قول سيبويه وهو يتحدث عن (لَنْ) الناصبة للمضارع هل هي مركبة أم بسيطة، فإنه قال:

"فأما الخليل فزعم أنها (لاَ أنْ)، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم، كما قالوا (ويلمِّه) يريدون (وَيْ لأمه)، وكما قالوا (يومئذٍ)، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا (هلا) بمنزلة حرف واحد، فإنما هي (هل) و(لا).

وأما غيره فزعم أنه ليس في (لَنْ) زيادة، وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لَمْ) في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: (أمَّا زيداً فلنْ أضربَ) لأن هذا اسم، والفعل صلة، فكأنه قال: (أمَّا زيداً فلا الضربُ له)".[94]3/5

فالخليل كان يرى أن (لن) مركبة من (لاَ) و(أنْ) فحذفت الهمزة من (أنْ) تخفيفا، وحذفت الألف من (لا) لالتقاء الساكنين، فتحولتا إلى (لنْ)، وأما سيبويه فاستدل بالإعمال على فساد التركيب، وذلك أنَّه تقرر أنَّ (لن) يجوز تقدم معمولها عليها عند الجمهور خلافا للأخفش نحو (زيداً لنْ أضربَ) [283]ص161، و(أنْ) لا يتقدم عليها معمول معمولها عليها، فلذلك قال سيبويه: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: (أمَّا زيداً فلنْ أضربَ) لأن هذا اسم، والفعل صلة، فكأنه قال: (أمَّا زيداً فلا الضربُ له)". فلما صح أن يتقدم معمول معمولها عليها أفاد ذلك خلوها من (أنْ)" [282]ص29

فالخليل استدل على تركيب (لن) من (لا) و(أنْ) بنظائر تحولت مثلها من كثرة الاستعمال، وسيبويه استدل بمفهوم الإعمال.

3. 3. 3. أنواع العوامل

ولا أدل على اهتمام سيبويه بالعامل من اعتماده عليه منهجا في التبويب والتأليف والتحليل، ومثال ذلك قول سيبويه في أطول عنوان في الكتاب، وهو العنوان الأول بعد المقدمة: " هذا باب:

1 . الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ.

2 . والمفعولِ الذي لم يَتعدَّ إليه فِعْلُ فاعلٍ ولا يتعدَّى فعلُه إلى مفعول آخَر.

3 . وما يَعْملُ من أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول.

4 . وما يعمل من المصادر ذلك العملَ.

5 . وما يَجري من الصفات التي لم تَبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تَجري مجرى الفعل المعتدِّى إلى مفعولٍ مَجراها.

6 . وما أُجري مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يَقْوَ قُوَّتَه.

7 . وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا الصفَّاتِ التي هي من لفظ أحداث الأسماء، وتكون لأَحداثها أمثلةٌ لما مضى ولما لم يَمْض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوَّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدِّي إلى مفعول مَجراها، وليست لها قوّة أسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل" [94]1/33

وهذا العنوان الطويل يشبه أن يكون فهرسة لما سوف يعمل سيبويه نفسه على تفريعه إلى عناوين، ولذلك قال السيرافي: "اعلم أن هذا الباب يشتمل على تراجم أبواب تجيء مفصلة بعده باباً باباً بما يتضمنه من أصوله ومسائله". [97]1/257

وقد ضمن سيبويه هذا العنوان الطويل أنواعا من العوامل اللفظية، والتي رأسها الفعل وما حمل عليه، ولذلك فاوت بينها في القوة، وهو يقصد بالقوة أن الفعل يعمل دائما وفي كل موضع بحكم الأصل، إلا لمانع، وأما العامل المحمول عليه كاسم الفاعل مثلا فإنه يعمل: "في بعض المواضع، لا في كل المواضع التي يعمل فيها العامل الأصلي، لاختلاف طبيعتهما ومجراهما في التركيب". [258]ص160

3. 3. 4. أسباب قوة العوامل

وأسباب القوة في العامل شرحها الرماني فقال:

"العامل الذي هو أقوى العوامل ما اجتمعت فيه أسباب قوة العمل، وهي ثلاثة أسباب: –

– عمله بحق الأصل.

– وعمله على لزوم العمل للجنس.

– وتصرفه في عمله بأن يعمل عملين مختلفين.

وقسمة العوامل في القوة على ثلاث مراتب: –

– الأعلى في قوة العمل.

– والأدنَى فيه.

– وما هو في الوسائط.

فالأعلى هو الفعل، لاجتماع الأسباب الثلاثة له.

والأدنَى هو ما لم يكن فيه إلا سبب واحد من أسباب العمل، منها: عمله بحق الشبه، نحو (ما) فإنها لا تلزم العمل، ولا تعمل بحق الأصل، ولا يجرى بعملها في الجنس، وكذلك (إذن) من عوامل الأفعال، لا تلزم العمل، وتعمل بحق الشبه، ولا يجري عملها في الجنس.

وأما الذي في الوسائط، فنحو اسم الفاعل والمصدر، لأنه يعمل بحق الشبه، إلا أن له تصرفا في العمل، إذ يرفع وينصب.

وأما حروف الجر فهي في الوسائط لأنها تعمل بحق الأصل، إلا أنه لا يجري العمل في الجنس ولا تصرف في العمل، إذ تعمل الجر فقط.

والصفة المشبهة في الوسائط أيضا، لأنها تعمل بحق الشبه، وتعمل الرفع والنصب.

فهذه التي في الوسائط على مراتب تتبين في أبوابها إن شاء الله تعالى". [113] 178/1

3. 3. 5. أنواع المعمولات

وقد ضمن سيبويه هذا العنوان الطويل أيضا أنواعا من المعمولات، فصَّل القول في كل منها في باب خاص، ويمكن إجمالها فيما قاله الرماني شرحا لأول باب منها، فإنه قال:

" أبواب الفاعل ثلاثة في الأصل: .

1 . باب الفاعل الذي يعمل فيه الفعل.

2 . وباب الفاعل الذي يعمل فيه اسم الفاعل.

3 . وباب الفاعل الذي يعمل فيه المصدر.

وأبواب المفعول أربعة: .

1 . باب المفعول الذي لا يتعدى فعله إلا إلى واحد.

2 . وباب المفعول الذي يتعدى فعله إلى اثنين.

3 . وباب المفعول الذي يتعدى فعله إلى ثلاثة.

4 . وباب المفعول الذي لا يقتصر فيه على أحد المفعولين.

وأبواب المشبه بالمفعول ستة: .

1 . الحال.

2 . والتمييز.

3 . وما عمل فيه (كان) وأخواتها.

4 . وما عمل فيه (إنَّ) وأخواتها.

5 . وما عمل فيه الفعل بوسيطة الحرف، نحو (أمرتك بالخير)، و(سار القوم إلا زيداً).

6 . وما عملت فيه الصفة المشبهة[113]1/177

3. 3. 6. مجالات اهتمام سيبويه بالعامل

ومما يدل قطعا على اهتمام سيبويه بالعامل واعتماده عليه في التحليل والاستدلال استعماله لمصطلح الرفع والنصب والجر والجزم مقابل مصطلح الضم والفتح والكسر والوقف، كما سبق النقل عنه في بداية هذا المبحث، وذلك لأنه صرح بأن الرفع وما بعده علامات تلحق حرف الإعراب بسبب العامل فيه، وأن الضم وما بعده ليست علامات إعراب، ولم يحدثها العامل[282]ص57

ومن هذه المصطلحات المعبرة عن مفهوم العامل الإلغاء والتعليق في باب ظن وأخواتها، والنسخ في باب كان وأخواتها، والتنازع والاشتغال، والتعدي واللزوم وغيرها كثير[282]ص63

هذا ومن أخطر مظاهر قول سيبويه بالعامل استغلالا واستدلالا ظاهرة التقدير، وسببها لا شك هو الاعتداد به في فهم التراكيب العربية المسموعة عن الفصحاء السليقيين، فإذا وجد معمول ولم يوجد عامل أو العكس قال بتقديره، ولعل أبواب الحذوف التي كثرت في الكتاب دليل على ذلك.

وههنا لا بد من التذكير بأن سيبويه يحلل الكلام مرة على أنه خطاب، ومرة على أنه بنية عاملية، وهو إذا حلله على أنه خطاب أي كلام مستعمل في إطار تداولي، عمل على ذكر عناصر الخطاب من متكلم فتحدث عن نيته أو قصده، ومن سياق حال أو مقال فأرشد إليه وفسر الخطاب باعتماده عليه.

وإذا حلله على أنه بنية عاملية استغل ما تفرزه البنية العاملية من مفاهيم، واعتمد في ذلك على الأصول التي يقتضيها العمل في التركيب، من ذلك أن الحركة الإعرابية سببها والجالب لها هو العامل، [94]1/13، وأن الأصل في العمل هو الفعل، وما ألحق به من الأسماء في العمل فلشبه بينها وبينه قد يقوى وقد يضعف، [94]1/33، وأن عمل الحروف إنما هو لاختصاصها، فما اختص بالاسم عمل في الاسم، وما اختص بالفعل عمل في الفعل، [94]1/57، وأن عمل الحروف المختصة بالاسم هو الجر، والمختصة بالفعل هو الجزم، لأن

الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، وأن ما عمل منها النصب (كإنَّ وأخواتها) فلمشابهته الفعل[94] 131/2، وأن من العوامل ما يعد أم الباب لأنه أصل في العمل[94] 63/3

وفي هذا النوع من التحليل تظهر عناية سيبويه بعناصر البنية العاملية من موضع ووظيفة وإعراب، وأكثر ما تظهر هذه العناية في تحليل التراكيب التي فيها إضمار عنصر (عامل أو معمول) أضمرته العرب حينا وأظهرته حينا آخر، فيلجأ سيبويه إلى تقديره ليبين وجه التركيب لو لم يقع إضمار.

وأما تحليل الكلام كخطاب، فعناية سيبويه فيه تتوجه إلى شرح عناصر دورة التخاطب كما قلنا، من متكلم ونيته، ومخاطَب وحالته، وظروف الخطاب الزمانية والمكانية، وغيرها، والتي سوف نخصص لها مبحثا على حدة، فهو في هذا النوع من التحليل يستدل بهذه العناصر على ما يكون مضمراً من عناصر الكلام، ويعنى عناية تامة بتفسير المعنى، وتمثيله بما يعقب عليه غالبا بأنه تمثيل ولا يتكلم به.

قال أ.د. بن لعلام: "نجد سيبويه يلجأ إلى تقدير الإعراب للاستدلال على العوامل والمعمولات المحذوفة والكشف عن بنية الكلام، كما يلجأ إلى تقدير المعنى ليبين معنى الكلام".[258] ص203

فمن أمثلة تقدير الإعراب:

1 . قال سيبويه: "ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: {بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً}، أي بل نَتَّبعُ ملّةَ إبراهيم حنيفا".[94] 1/296

2 . وقال: "ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: ألا طعام ولو تمراً، كأنك قلت: ولو كان تمراً".[94] 269/1

ومن أمثلة تفسير المعنى:

قال سيبويه: "أهلَك والليلَ، كأنه قال: بادر أهلك والليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل، والليل محذر منه".[94] 275/1

3. 4. الاستدلال بالأصل

فكرة الأصل والفرع (وإن لم يستعمل سيبويه مصطلح الفرع) جاءت نتيجة ملاحظة سيبويه وشيوخه أن مفردات اللغة وتراكيبها ليست في مرتبة واحدة، بل هي على مراتب، لأن اللغة ككل الظواهر الطبيعية يتوالد بعضها من بعض بطرق محددة، فليست كلها أصولاولا كلها فروعا، ولكن بعضها أصل لبعض.

وقد استعمل سيبويه مصطلح الأصل كثيرا في تحليله وتعليله واستدلاله، مما يدل على أنه من المفاهيم المنهجية الأساسية في علم العربية، وله عنده عدة معان، يمكن تحصيلها من مواضع متناثرة من الكتاب، لأن سيبويه كما قلنا لم يعن بتحديد مصطلحاته ومفاهيمه المنهجية، وإنما عني بتحليل اللغة وصوغ قواعدها.

3. 4. 1. معاني الأصل

فمن معاني (الأصل):

3. 4. 1. 1. "ما كان سابقاً في الوجود بالنسبة لغيره، كوحدة أو صيغة أو حدث أو غير ذلك".[450] ص144

قال سيبويه في معرض حديثه عن الممنوع من الصرف:

أ . واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّناً، لأنّ النكرة أول، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به، فمن ثَمّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة.

ب . واعلم أن الواحد أشدُّ تمكناً من الجميع، لأنّ الواحد الأوّل، ومن ثم لم يَصْرِفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو (مَساجِدَ) و(مَفاتيحَ).

ج . واعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث، لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكناً، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير.

ألا ترى أنّ الشيء يقع على كلِّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعْلَم أذكرٌ هو أو أُنثى، والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم، والأخفَّ عليهم، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون" [94] 1/22

فما وصفه سيبويه بالأولية وهو النكرة، والواحد أي المفرد، والمذكر هو الأصل، لأن كل واحد منها سابق لمقابله في الوجود، فالنكرة أصل لمقابلها المعرفة، لأن المعرفة تؤخذ من النكرة بزيادة علامة التعريف (أل) مثلا، ففي (رجل) وهي نكرة نزيد (أل) التعريف فيصير معرفة فنقول (الرجل)، والمذكر أصل لمقابله المؤنث، لأن بزيادة التاء مثلا عليه يتحول إلى المؤنث، والمفرد أصل لمقابله المثنى والجمع، لأننا نقول (معلم)، فإذا ثنينا أو جمعنا جمعا سالما قلنا (معلمانِ ومعلمونَ) أو (معلمَيْنِ ومعلمِينَ)، بزيادة حرف مد ونون، وإذا جمعنا جمع تكسير غيرنا البنية.

وقد بين سيبويه في هذا النص بعض خصائص الأصل التي يفارق بها الفرع، منها أن الأصل يؤخذ منه الفرع بشيء من التحويل، وهو هنا العلامة الزائدة، "فكل من المؤنث والجمع والمعرفة فلفظه مأخوذ من أصله الذي هو المذكر والمفرد والنكرة، فالأسبقية ههنا هي في جميع هذه الأحوال بسبب تفريع شيء من أصل ليس غير". [50] ص140

ومنها أن الأصل أخف من الفرع، وهو يعني أن الأصل لاستغنائه عن الزوائد التي يحتاجها الفرع كعلامةٍ أقلُّ كلفةً على المتكلم، لأن الثقل يتولد عن هذه الزوائد، "وبهذا نعرف أن الخفة ههنا قلة المؤونة العضلية والذاكرية لتحصيل الوحدات اللغوية" [50]

ومنها أن الأصل أشد تمكنا من الفرع، ويعني بذلك أن الأصل أقوى من الفرع وأكثر تصرفاً، وتتمثل قوته في: "قدرته على تحمل العدد الكبير من الزوائد، كعلامات الإعراب والتنوين والإضافة والوصف والألف واللام وحروف الجر، وقد ينفرد عنها كله" [50] ،

ويتمثل تصرفه في تنوع صيغه، وهذه القوة وهذا التصرف هما التمكن الذي وصف به سيبويه الأصل.

ومن معاني الأصل أنه:

3. 4. 1. 2 . "ما استمر وجوده لفظاً و/أو معنى، إما في فروعه، وإما كقانون" [50] ص144

فالمستمر وجوده في فروعه لفظاً مثل المصدر، فإن تفرع الأفعال منه يعني أن حروف جذره موجودة فيها مع ما دخل عليها من الزوائد أو طرأ عليها من تغير في البنية، ولذلك قال سيبويه في تعريف الفعل: "وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" [94] 1/12

واستدل الزجاج لصحة مذهب سيبويه على أن المصدر أصل الفعل بأدلة منها قوله: "الدليل على أن المصدر أصل الفعل أنه يوجد لفظه وحروفه في جميع أنواع الفعل، كيف صرف، كقولنا: خرج، يخرج، واخرج، واستخرج، وخارج، وقتل، يقتل، وقاتل، وتقتل، واستقتل، فلفظ المصدر الذي هو أصله موجود فيه في جميع فنونه، فعلمنا أنه أصله ومادته"[66] ص259

والمستمر وجوده في فروعه معنى مثل (إنْ) في أدوات الجزاء، والهمزة في أدوات الاستفهام، ففي (إنْ) قال سيبويه بعدما قسم أدوات الجزاء إلى أسماء غير ظروف، وأسماء مبهمة، وحرفين، هما (إنْ) و(إذما): "وزعم الخليل أن (إنْ) هي أم حروف الجزاء، فسألته: لِمَ قلت ذلك؟ فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبداً، لا تفارق المجازاة"[94] 63/3

وفي ألف الاستفهام قال: "وأمّا (الألفُ) فتقديمُ الاسم فيها قبل الفعل جائزٌ، كما جاز ذلك في (هَلاَّ)، وذلك لأنّها حرفُ الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيُره، وإنّما تركوا (الألفَ) في (مَنْ) و(متَى) و(هَلْ) ونحوِهن حيثُ أَمِنُوا الالتباسَ"[94] 99/1

فقد اعتبر سيبويه (ألف الاستفهام) أم الباب، لما تختص به من أحكام لا تكون في غيرها، منها جواز تقديم الاسم على الفعل بعدها، لأنه: "إذا جاء اسم وفعل بعد أدوات الاستفهام وجب تقديم الفعل، ولا يجوز أن يتقدم الاسم إلا بعد همزة الاستفهام، فهي تدخل على الاسم والفعل، ويجوز في الاسم بعدها أن ينتصب على أنه مفعول به للفعل، أو يرتفع على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده، تقول: أزيداً لقيتَ ؟ وتقول: أزيدٌ لقيته."[100] ص482

وقد جمع سيبويه بين (إنْ) و(ألف الاستفهام) في جواز تقديم الاسم على الفعل بعدهما فقال: "وإنّما أجازوا تقديمَ الاسم في (إنْ) لأنّها أمُّ الجزاء، ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في (ألف الاستفهام) ما لم يجز في الحروف الأُخَرِ"[94] 134/1

ويلخص المبرد وجه كون بعض الأدوات أصلا فيقول في (باب المجازاة وحروفها): "فحرفها في الأصل (إنْ)، وهذه (أي: الظروف والأسماء المبهمة) كلها دواخل عليها لاجتماعها (أي: في معنى المجازاة)، وكل بابٍ فأصله شيءٌ واحدٌ، ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى، وسنذكر (إنْ) كيف صارت أحق بالجزاء ؟ كما أن (الألف) أحق بالاستفهام، و(إلاَّ) أحق بالاستثناء، و(الواو) أحق بالعطف"[42] 45/2

ومن كل ما سبق نفهم أنَّ أدوات الجزاء ليست مأخوذة من الحرف (إنْ)، ولا أدوات الاستفهام مأخوذة من (ألف الاستفهام)، كما هو المعنى الأول للأصل، وإنما المعنى أنَّ مجرى (إنْ) هو الجزاء دائما، ولا تخرج عنه، وكذلك (ألف الاستفهام) مجراها الدائم هو الاستفهام بينما غيرهن من الأدوات قد تخرج إلى مجرى آخر.

وأما استمرار وجوده – أي الأصل – كقانون لغوي، فالمقصود بذلك: "العلاقات القائمة بين مجاري الكلام وتصرُّف وحداته وتراكيبه"[50] ص144، فمجرى الفعل العمل، كمجرى ما يختص من الحروف، ومجرى الفاعل الرفع، ومجرى المفعول به النصب، ومجرى المضاف إليه الجر، وهكذا كل ما استمر من المجاري فصار قياسا مستمرا."ويسمون هذا أصلا، لأن كل قانون هو قانون لاستمراره أولاً، وسبقه للاستعمال ولكل ما قد يشذ عنه ثانياً...ويكثر عند النحاة القدامى مجيء كلمة الأصول بمعنى القوانين، وبالتالي الضوابط"[50].

مثال ذلك ما سمى به ابن السراج كتابه (الأصول في النحو)، "وهو يعني بالأصول القواعد والقوانين الضابطة لأبواب النحو، كالقواعد الضابطة للفاعل، والمفعول به، والمبتدأ والخبر، ونحو ذلك، لأن الأصول عندهم أيضا قوانين وقواعد النحو"[60]ص127.

وقد استعمل كثير من علماء النحو مصطلح القانون بمعنى الأصل، والقوانين بمعنى الأصول، منهم ابن جني فإنه قال في (باب في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه): "فقد برد في اليد من هذا الموضع قانون يحمل عليه ويرد غيره إليه، وإنما أذكر من هذا ونحوه رسوما لتقتدى، وأفرض منه آثارا لتقتفى، ولو التزمت الاستكثار منه لطال الكتاب به، وأمل قارئه"[19]116/1، وقال في (باب في تقاود السماع وتقارع النزاع): "وعلى هذا معظم قوانين العربية".[19]101/1، وقال في (باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة): " ثم لا تزال بك قوانين الصنعة"[19]210/1.

وقال في (باب في أغلاط العرب): " كان أبو علي رحمه الله يرى وجه ذلك ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد هذا معنى قوله وإن لم يكن صريح لفظه"[19]273/3.

وقال وهو يتحدث عن سبب عدم التأليف في أصول النحو: "إنما كان لامتناع جانبه وانتشار شعاعه وبادى تهاجر قوانينه وأوضاعه". [19]2/1، وقال: "فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب والأجرى على قوانينه".[19]203/1، وقال: "فإن قلت فما تنكر أن يكون ذلك شيئا طبعوا عليه، وأجيئوا إليه، من غير تقاد منهم لعلله ولا لقصد من القصود التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه"[19]238/1.

وقال وهو يتحدث عن المتقدمين من العلماء: "وعلم أنه لم يوفق لاختراعه وابتداء قوانينه وأوضاعه إلا البر عند الله سبحانه".[19]309/3.

هذا وقد عرفوا القياس بقولهم: "قانون مستنبط من تتبع لغة العرب، أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة وما في حكمها، كقولنا: كل واو متحرك ما قبلها تقلب ألفا، ويسمى قياسا صرفيا...ولا يخفى أنه من قبيل الاستقراء، فعلى هذا: القانون المستنبط من تراكيب العرب إعرابا وبناء يسمى قياسا نحويا"[47]1189/5.

ومن معاني الأصل أنه:

3-4-1-3 . "الأول في المرتبة، دون أن تكون فروعه متفرعة عنه لفظاً، مثل الاسم بالنسبة للفعل".[50]ص144

وهذا يعني أن الأصل ما يمكن أن يوجد وحده مستقلا، وفي غنى عن غيره، لأن الاسم يمكن أن يوجد وحده وليس معه فعل ولا حرف معنى، بينما هما لا يستغنيان عنه، وليس شرطا أن يكون الفعل أو الحرف مأخوذاً من الاسم، وفي ذلك قال سيبويه:

"واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّناً، فِمن ثم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم والسكون، وإنَّما هي من الأسماء.ألا تَرى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم، وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسمُ قد يَستغني عن الفعل، تقول (اللهُ إلَهُنَا) و(عبدُ الله أخونا)".[14]20/1-21

وكلام سيبويه هذا هو في الحقيقة تمهيد لحديثه عن موانع الصرف، لأن الصرف هو الأصل، والعلل أشياء طارئة بها تحدث الفروع، "فبدأ فدل على أن الفعل أثقل من الاسم في الأصل، لأن الاسم يستغنى به عن الفعل...واستدل أيضا على ذلك بأن الفعل مأخوذ من المصادر، والمصدر اسم، فالاسم إذن أصل للفعل"، [97]159/1، ومعنى (أن الأسماء هي الأولى) " أنها مقدمة في الرتبة على الأفعال، لأنها أصل الأفعال".[97]160/1.

وقد أرجع الصَّفَّارُ الخفة إلى كثرة الاستعمال، والثقل إلى قلته، فقال: "ومعنى الثقل والخفة راجع لكثرة التكلم وقلته، فإذا كثر استعمال اللفظ خَفَّ، ومهما قَلَّ التكلم به ثقل" [284]338/1، وبيَّن أنهما لا يتأتيان في الكلم إلا بعد أن يكونا في كلام، وقال عن الأسماء أنها أشد تمكنا "لأنها أكثر دوراً في الكلام" [284]338/1–339

ووافقه الرُّمَّاني في ذلك، لأنه بعد أن بيَّن أن الفعل أثقل من الاسم لأنه مشتق منه ولأنه يقوم بنفسه في الكلام المفيد، قال: "ودليله: زيدٌ أخوك، فيستغني هذا الكلام عن الفعل، ولا يستغني الفعل عن الاسم، فالاسم أكثر استعمالا لا محالة، فهو من هذا الوجه أَخَفُّ" [285]186/1، وزاد وجها ثالثا وهو: " أنه يصح تقدم الاسم على الفعل، ولا يصح تقدم الفعل على الاسم، فالفعل ثان من هذا الوجه، والاسم أول" [285]ص185–186

ثم قال الرماني: "فقد حصل ثلاثة أوجه توجب خفة الاسم على الفعل:

الأول: أنه يشتق منه الفعل، فهو أول من هذه الجهة.

والثاني: أنه أكثر استعمالا.

والثالث: أنه يصح تقدمه عليه خلواً منه، ويمتنع من ذلك الفعل، فهو أول من هذه الجهة" [285]ص187

ومن معاني الأصل أنه:

3. 4. 1. 4 . بنية مفترضة – "غير موجودة في الاستعمال – لفروعه الموجودة في الاستعمال، لأن قسمة التركيب أو قياس نظائره يقتضيه منطقيا ورياضيا مثل (قَوَم) بالنسبة لـ(قام)[50]ج1ص144

وذلك أن كثيراً من الكلم المفردة مثلا لا تأتي على الصورة المفترضة فيها بحكم قسمة التركيب أو الحمل على النظائر، فقسمة التركيب مثلا تقتضي أن تأتي الأسماء الثلاثية على اثني عشر وزنا، لأن فاء (فعل) يحتمل أن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، وعينه يحتمل أن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أو ساكنة، ولذلك فالصور المحتملة هي بضرب حالات الفاء الثلاثة في حالات العين الأربعة، ولكن الاستعمال لم يأت بكلمة على وزن (فِعُل)، ولم يأت بكلمة على وزن (فِعِل) إلا ببضع كلمات نوادر.

والحمل على النظائر يقتضي أن تكون الكلم أسماء وأفعالا على أوزان معينة، ولكنَّ بعضها يأتي مغيرا، لعلة أدركته، كالإبدال، والإعلال بالحذف أو القلب، أو الإدغام، أو القلب المكاني، لأن الناطقين استثقلوا أن تأتي على أصلها، فغيروها وتصرفوا فيها، حتى صار استعمالها هو القياس المطرد.

فالفعل الأجوف أصل الألف فيه الواو والياء، مثل (قال) أصله (قَوَل)، و(باع) أصله (بيَع) بدليل مجيء الواو والياء في بعض تصاريفهما، مثل القول والبيع، والقولان والبيعان، والأقوال والبيوع، ولكنَّ الناطقين استثقلوا تصحيح الواو والياء في مثل هذين الفعلين، لأنهما حرفا علة لا يقويان على حمل الحركة ولأن ما قبلهما مفتوح، فقلبت الواو والياء ألفا، فصار هذا الإعلال بالقلب في الأجوف هو القياس المطرد في الاستعمال[94]4/340

واسم المفعول منها يفترض فيه أن يكون على وزن (مفعول)، فنقول (مَقْوُولٌ) و(مَبْيُوعٌ)، ولكنَّ الناطقين استعملوه بحذف الواو فقالوا (مَقُولٌ) و(مَبِيعٌ)، لأنه أخف عليهم، وفي الأجوف الواوي قال سيبويه: "ويعتل (مَفْعُولٌ) منهما كما اعتل (فُعِلَ)، لأن الاسم على (فُعِلَ مَفْعُولٌ)، كما أن الاسم على (فَعَلَ فاعلٌ)، فتقول (مزورٌ) و (مصوغٌ)، وإنما كان الأصل (مَزْوُورٌ)، فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في (يَفَعَلُ) و (فَعَلَ)، وحذفت واو (مَفْعُولٍ) لأنه لا يلتقي ساكنان"[94]4/348

وقال في الأجوف اليائي: "وتقول في الياء (مَبِيعٌ) و (مَهِيبٌ) أسكنت العين، وأذهبت واو (مَفْعُولٍ) لأنه لا يلتقي ساكنان، وجعلت الفاء تابعةً للياء حين أسكنتها، كما جعلتها تابعة في (بيضٍ)، وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة، فلم يجعلوها تابعةً للضمة، فصار هذا الوجه عندهم"[94]4/348

ثم قال: "وبعض العرب يخرجه على الأصل، فيقول (مَخْيُوطٌ) و (مَبْيُوعٌ)، فشبهوها بـ (صَيُودٍ) و (غَيُورٍ)، حيث كان بعدها حرف ساكن، ولم تكن بعد الألف فتهمز، ولا نعلمهم أتموا في الواوات، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة"[94]4/348–349

وباختصار فإن الأصل بهذا المعنى استعمله سيبويه بكثرة في الكتاب، وفسر به ظواهر تصريفية كثيرةً جدًّا، بالعلل التي سبق ذكرها، وهي الإعلال والإبدال والإدغام وغيرها، وسر المسألة هو ما قلناه في موضع آخر من حمل سيبويه الكلم النظائر بعضها على بعض، فيظهر له بذلك ما يطرأ على بعضها من تغير يحيلها عن صورتها الأصلية (المفترضة) إلى صورة أخرى يجري بها الاستعمال.

وواضح مما تقدم أن أكثر الكلم التي يعرض فيها التغيير هي ما فيها حرف أو أكثر من الحروف المدية، أو الهمزة، فهذه هي التي تدركها علل التغيير، فتخرجها عن بنية نظائرها، وهي التي تعالج في مباحث الصرف تحت ألقاب الإعلال والإبدال، وهي التي عالجها سيبويه في أربعة وثلاثين بابا[15]ص77، استغرقت مائة صفحة، بدأها بـ(هذا باب ما كانت الواو فيه أولا وكانت فاءً)[94]4/330، وختمها بـ (هذا باب ما شذ من المعتل على الأصل)[94]، قال في نهايته: "فهذه حال كلام العرب في الصحيح والمعتل"[94]4/431، وأردفه بـ(هذا باب الإدغام)[94]

كما استعمل سيبويه الأصل بهذا المعنى أيضا بكثرة في تفسير ظواهر نحوية (تركيبية) من ذلك قول سيبويه: "ومن ذلك أيضاً (كِدتُّ أفعلُ ذاك) و (كِدتَّ تفرغُ)، فـ(كِدتُّ) فعِلت وفعُلت، لا ينصب الأفعال ولا يجزمها، و (أفعلُ) ههنا بمنزلتها في (كنت)، إلا أن الأسماء لا تستعمل في (كُدتُّ) وما أشبهها.ومثل ذلك (عسى يفعلُ ذاك)، فصارت (كِدتُّ) ونحوها بمنزلة (كنت) عندهم، كأنك قلت (كِدتُّ فاعلاً)، ثم وضعت (أفعلُ) في موضع (فاعلٍ)، ونظير هذا في العربية كثيرٌ"[94]3/11

يفهم من كلام سيبويه هنا وهو في سياق الحديث عن علة رفع الأفعال المضارعة وأنها كينونتها في موضع الاسم أن الأصل في خبر (كاد) هو الاسم، لأنها نظيرة (كان)، و(كان) الأصل في اسمه أن يكون اسما مفردا، لأن الأصل في الإعراب المفرد، غير أن الاستعمال جاء بخبر (كان) مفردا وجاء فعلا، أي: جملة، ولم يجئ بخبر (كاد) إلا اسما مفرداً، ومثل (كاد) في ذلك (عسى)، إلا أن (عسى) الغالب في خبرها اقترانه بـ(أنْ) بخلاف (كاد)، ومع ذلك فقد جاء خبرها على وجه الشذوذ مفرداً في مَثَلٍ، وهو قولهم (عسى الغويرُ أبؤسًا).

قال سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول (عسى يفعلُ) يشبهها بـ(كاد يفعل)، فـ (يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله (عسى الغويرُ أبؤساً)، فهذا مَثَلٌ من أمثال العرب، أجروا فيه (عسى) مجرى (كان)".[94]3/158

والخلاصة أن (كاد) لما حملوها على نظيرتها (كان) استنتجوا أن الأصل في خبرها أن يكون اسما مفردا، ولكن الاستعمال كما قلنا لم يخرج بـ(كاد) على الأصل، وعلة ذلك المتضمنة للحكمة هي "لأن (كاد) موضوع للتقريب من الحال، واسم الفاعل لا تختص صيغته بالحال دون الماضي[260]ص141

ومن ذلك أن الاستقراء الناقص أوصل النحاة إلى أن كل معمول له عامل، فاستمر لهم هذا الأصل في كثير من الكلام، ولما افتقدوه في بعض التراكيب (أسلوب النداء والتحذير والإغراء مثلا) قدروه.

من ذلك قول سيبويه في(هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير): "وذلك قولك إذا كنتَ تحذِّرُ (إيّاكَ)، كأنَّك قلت (إيّاك نَحِّ) و (إيّاك باعِدْ) و (إيّاك اتّقِ) وما أشبه ذا، ومن ذلك أن تقول (نفسَك يا فلانُ) أي: اتّقِ نفسَك، إلاَّ أنّ هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرتَ، ولكن ذكرتُه لأُمثِّل لك مالا يُظهَر إضماره[94]1/273

فالذي أحوج سيبويه ومن قبله شيخه الخليل إلى تقدير فعل، هو أن الأصل في المعمول أن يكون لعامل، فإذا لم يظهر ، اعتبروه مضمراً، وإنما جرى سيبويه على تقديره مظهراً كما قال من باب التمثيل، ولذلك قدم قبل الباب قوله: (هذا باب ما يَنْتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه استغناءً عنه، وسأمثِّله لك مظهَرًا لتَعلم ما أرادوا، إن شاء الله تعالى".[94]

3. 4. 2. خصائص الأصل[260]ص153:

وللأصل خصائص يتميز بها عن الفرع نذكرها باختصار[260]ص153:

1 . الأصل يبنى عليه ولا يبنى على غيره، والفرع يبنى على غيره ولا يبنى عليه،

وهذا أخص ما يميزه عن الفرع، وهذا في الحقيقة من خصائص الأصل من حيث هو أصل، لأنه قد يصير الفرع أصلا فيبنى عليه.

2 . الأصل ثابت من ثوابت التحليل، وأما الفرع فيبنى على الأصل بشيء من التحويل، فهو دائما معدول عن الأصل.

3 . الأصل بسيط معنى أو لفظا، والفرع مركب معنى أو لفظا، والبسيط أصل المركب.

4 . الأصل لا يحتاج إلى علامة، بل علامته عدمية، بخلاف الفرع فهو دائما له علامة.

5 . الأصل يستحق الحكم بذاته، بينما الفرع هو ما يستحق الحكم بغيره.

6 . الأصل لا يقدر، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عنه، وإنما يسأل عما خرج عن أصله وهو الفرع.

7 . الأصل أقوى من الفرع، ولذلك فالفرع دائما أحط من الأصل، ولا يجري مجراه في جميع الموارد ولا يتصرف تصرفه.

8 . الفروع كلها مستعملة، والأصول منها المستعمل والمهمل والمهجور.

9 . الأصل سابق على الفرع في المعقول لا في الزمان.

10 . الأصل أخف من الأصل من حيث مدلولاته ولوازمه.

11 . الأصل وإن غاب أحيانا، فاستعماله في أحيان أخرى دليل أصليته.

12 . الحمل على النظائر وسيلة استدلال على الأصالة.

13 . الأصل إذا جرى عليه تحويل صار فرعا، فالفرع هو الأصل مع تغيير.

3. 5. الاستدلال بالنظير

يستعمل سيبويه مصطلح (النظير) بكثرة ملفتة للنظر، سواء في معالجة المواضيع النحوية أم في معالجة المواضيع الصرفية أو الصوتية، وهو إذ يفعل ذلك فلأن (النظير) عنده مفهوم إجرائي يستعين به على إقامة قياس أو استدلال على حكم ظاهرة.

3. 5. 1. تعريف النظير لغة واصطلاحا:

والنظير لغة هو المِثْلُ أي الشبيه، واصطلاحا عرفه الرماني من القدماء بقوله: "هو الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه، كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى، في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من المصدر، وغير ذلك من الوجوه، نحو استتار الضمير، وعمله في الظرف، والمصدر، والحال" [273]ص72

وعرفه أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح من المعاصرين بقوله: "هو العنصر المساوي أو المكافئ لعنصر آخر أو مجموع من العناصر، وقد لا يشبهه"، [50]ص138 كقول سيبويه: "والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء"، [94]9/3 والفرق كبير بين الجزم والجر، وليس من شبه بينهما إلا في كون كل منهما يقابل الرفع والنصب، هذا في الفعل وذاك في الاسم.

ومساواة شيء لشيء على مستوى النظائر هو إما في البنية أو المجرى أو عمليات التحويل التي ينتقل بها العنصر اللساني من باب إلى باب، فالتناظر في البنية مثلا أن تجد أن كل مكون من مكونات كلمة (اسم أو فعل) يقابلها مثيلها في كلمة أخرى أو أكثر.

مثال ذلك من الأفعال (ضَرَبَ) و(دَخَلَ) و(خَرَجَ) و(نَزَلَ)، فإننا إذا حملنا بعضها على بعض في جدول وجدنا الضاد من ضرب والدال من دخل والخاء من خرج والنون من نزل في موضع واحد عبر عنه النحاة بحرف الفاء من (فَعَلَ)، ووجدنا الراء من دخل ومن خرج والزاي من نزل في موضع واحد عبروا عنه بالعين من (فَعَلَ)، ووجدنا الباء من ضرب واللام من دخل ومن نزل في موضع واحد والمعبر عنه باللام من (فَعَلَ)، فيكون (فَعَلَ) هو الباب لهذه النظائر، لأنه مثالها الذي يجمع بينها ويمثل بنيتها المشتركة بينها.

فكل فعل من تلك الأفعال هو أشبه ما يكون بمجموعة من العناصر المرتبة والتي إذا قابلناها فيما بينها طابق كل عنصر من أحدها عنصرا في المجموعة المقابلة، فحدث ما يسمى في الرياضيات بهذا التطابق تكافؤ، يسمى تكافؤ المجموعات.

جدول بالأفعال السابقة:

جدول رقم:30

فَـ	ـعَـ	ـلَ
ضَـ	ـرَ	ـبَ
دَ	خَـ	ـلَ
خَـ	ـرَ	ـجَ
نَـ	ـزَ	ـلَ

وهذا التكافؤ بين الأفعال مثلا إذا استمر سمي قياسا، أو قياس باب، وهو الذي فعله سيبويه في حديثه عن الاسم المقصور القياسي، فإنه قال: "وأشياء يعلم أنها منقوصة، لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح:

أ . وذلك نحو: مُعْطىً ومُشْتَرىً، وأشباه ذلك، لأن مُعْطىً مُفْعَلٌ، وهو مثل: مُخْرَجٍ، فالياء بمنزلة الجيم، والراء بمنزلة الطاء، فنظائر ذا تدلك على أنه منقوص.

ب . وكذلك: مُشْتَرىً، إنما هو: مُفْتَعَلٌ، وهو مثل: مُعْتَرَكٍ، فالراء بمنزلة الراء، والياء بمنزلة الكاف.

ج . ومثل ذلك: هذا مَغْزىً ومَلْهىً، إنَّما هما مَفْعَل، وإنمَّا هما بمنزلة مَخْرَجٍ، فإنمّا هي واوٌ وقعت بعد مفتوح، كما أن الجيم وقعت بعد مفتوح، وهما لامان، فأنت تستدلّ بذا على نقصانه"[94] 536/3

فهاهنا الاشتراك بين النظائر في البنية، فـ(مُعْطًى) أصله (مُعْطَيٌ) نظيره (مُخْرَجٌ) وبنيتهما التي هي الجامع بينهما هي (مُفْعَلٌ)، و(مُشْتَرًى) أصله (مُشْتَرَيٌ) نظيره (مُعْتَرَكٌ) وبنيتهما التي هي الجامع أيضا هي (مُفْتَعَلٌ)، وهكذا (مَغْزًى) و(مَلْهًى) فإن أصلهما بتحريك الياء ووزنهما (مَفْعَلٌ) وهو ما يمثل البنية المشتركة.

3. 5. 2. مستويات النظير:

3. 5. 2. 1 . في المفردات:

3. 5. 2. 1. 1. التاء/الواو والياء

"ومن ثَمّ جعَلوا تاء الجمْع في الجرِّ والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا (التاء) التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوينَ بمنزلة النُّون، لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها"[94] 18/1

يقصد سيبويه أن جمع المؤنث السالم حمل على جمع المذكر السالم، بأن زيدت فيه الألف والتاء فصار بمنزلته، فصارت التاء في جمع المؤنث السالم نظيرة الواو والياء في جمع المذكر السالم، بـ: "أن جعل للرفع علامة يفرد بها، وللنصب والجر علامة واحدة اشتركا فيها"[97] 146/1

والدليل على أن النظير ليس الشبيه مطلقا، ولكنه الشبيه في شيء معين كالمجرى هنا، أي الرفع بشيء والنصب والجر معا بشيء واحد، أن بين الجمعين اختلافات: منها أن التاء في جمع المؤنث هي حرف الإعراب، وتتعاور عليها حركات الإعراب، ومنها أن الألف وهي الزيادة الأولى لا تتغير، ومنها أن التاء في الإضافة لا تحذف، بينما حرف الإعراب في جمع المذكر مرة الواو ومرة الياء، والنون وهي الزائد الثاني تحذف في الإضافة.

وبينهما توافق في كون علامة الجمع فيهما زائدتين، وفي سلامة مفردهما، وهو ما جعل السيرافي يقول: "فبالمعنى الذي استويا حمل أحدهما على الآخر"[97] 146/1، ثم قال تعقيبا كلاما جد هام ودقيق: "وكذلك طريقة القياس، لأن الشيء يقاس على الشيء إذا كانا مشتبهين في معنى ما، وإن كانا مختلفين في أشياء أخر".[97]

3. 5. 2. 1. 2. لات/ليس ولا يكون

"ونَظيرُ (لاتَ) في أنّه لا يكون إلاَّ مضمرًا فيه، (ليس) و (لاَ يكون) في الاستثناء، إذا قلت (أتَوْنِي ليس زيداً) و (لا يكونُ بِشْراً)".[94] 57/1

يعني أن (لات) التي تعمل عمل (ليس) تستعمل بإضمار اسمها الخاص بها وهو (الحينُ) وهي في ذلك نظير (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء، فإنك إذا قلت (أتانِي القومُ ليس زيدًا) و(أتانِي إخوتُك لا يكون بشرًا)، يكون التقدير (أتانِي القومُ ليس بعضُهم زيدًا)، و(أتانِي إخوتك لا يكون بعضُهم بشرًا)، "غير أن العرب لا تستعمل إظهار ذلك في الاستثناء، وإن كان مقدرا في الكلام، قال: فكذلك في (لاَتَ حِينَ مَنَاصٍ)، لا يستعمل إلا على الحذف". [97] 326/1

فالتناظر الموجود بين (لات) و(ليس) و(لا يكون) هو أيضا في المجرى، أي: في السلوك الذي يجري عليه العنصر اللغوي من الكلام.

3. 5. 2. 1. 3. متى/أين

"ونظيرُ (مَتَى) من الأَماكن (أَيْنَ).ولا يكون (أَيْنَ) إلاَّ للأَماكن، كما لا يكون (مَتَى) إلاّ للأَيام والليالي".[94] 219/1–220

وهذا إنما ذكره سيبويه وهو بصدد الحديث عن ظرف الزمان والمكان المعدود وغير المعدود، وأن ظرف الزمان المعدود (أي: زمان بعينه محصور) يكون جوابا لـ(متى)، "فمن ذلك قولك: متى يسار عليه ؟ فيقول: اليومَ، أو غداً، أو بعد غدٍ، أو يومَ الجمعة، وتقول: متى سِيرَ عليه ؟ فيقول: أَمْسِ، أَوْ أَوّلَ من أَمسِ، فيكونُ ظرفاً، على أنه كان السَّيرُ في ساعة دونَ سائر ساعات اليوم، أو حينٍ دون سائر أحيانِ اليوم، ويكونُ أيضاً على أنه يكون السَّيرُ في اليوم كلَّه[94] 216/1

كما أن ظرف المكان المعدود (أي: مكان بعينه محصور) يكون جوابا لـ(أين): "فمن ذلك أن يقول: كَمْ سيرَ عليه من الأرض؟ فيقول: فرسخانِ، أو مِيلانِ، أو بَريدانِ، كما قلت: يومانِ، وكذلك لو قال: كَمْ صِيدَ عليه من الأرض؟ يجرى على هذا المجرى"[94] 219/1

فـ(أين) في المكان إذن نظير (متى) في الزمان، بمعنى أن مجرى تلك في السؤال عن المكان المحدد هو

نفس مجرى هذه في السؤال عن الزمان المحدد، ولذلك لما شرحهما سيبويه قال: "و(أين) أيُّ مكانٍ.و(متى) أيُّ حِينٍ"[94]233/4. بينما (كم) تصلح للسؤال عن الظرف المعدود وغير المعدود زمانا كان أو مكانا.

3. 5. 2. 1. 4. رويدك/لك:

"ونظيرُ (الكاف) في (رُوَيْدَ) في المعنى لا في اللفظ (لك) التي تجئ بعد (هَلُمَّ) في قولك (هَلُمَّ لك)، فـ (الكاف) ههنا اسمٌ مجرورٌ باللام، والمعنى في التوكيد والاختصاص بمنزلة (الكاف) التي في (رُوَيْدَ) وأشباهها، كأَنه قال: (هَلُمَّ) ثم قال: إرادتي بهذا لك، فهو بمنزلة (سَقياً لك)"[94] 246/1

وههنا نجد سيبويه ينص على النظير في المعنى لا في اللفظ، وهو يقصد بذلك أنك إذا قلت (رويد) أو (هلم) أو (سقياً) تم المعنى الذي قصدت، وكنت مستغنيا عن الكاف، فإذا قلت (رويك) أو (هلم لك) أو (سقياً لك) فزدتها، فإنما زدتها بعد تمام المعنى حرصا على تبيين المخاطب، أو تبيينا وتأكيداً.

"غير أن (الكاف) في (هلم لك) و(سقياً لك) مجرورة باللام، وفي (رويدك) لا موضع لها من الإعراب، وإنما جمع بينهما سيبويه في التأكيد بهما بعد تمام الكلام"[97] 148/2

3. 5. 2. 1. 5. إنَّ/الفعل العامل:

"وقال الخليل (إنَّمَا) لا تعمل فيما بعدها كما أن (أُرَى) إذا كانت لغوًا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظير (إنَّ) من الفعل ما يعمل"[94] 138/2

وهذا قاله سيبويه في (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) أي: إنَّ وأخواتها، مفسرًا وجه إبطال عملها بدخول (ما) عليها، بهذا التنظير الذي أقامه بين الحرف المشبه بالفعل و(أُرى) إذا جعلت لغوًا في المواضع التي تلغى فيها (أظن) و(أحسب) ونحوهما.[97] 468/2

وهذا يفيد أن (إنَّ) و(ما) صارتا كلمة واحدة، كما قال سيبويه: "كما جعلوا (ما) و(إنَّ) حرفًا واحدًا حين قالوا (إنَّمَا)".[94] 418/2 ولذلك صح التنظير بين (إنَّما) و(أُرَى) في الإهمال، كما صح التنظير بين (إنَّ) وأخواتها وبين الفعل في الإعمال، وهو قوله: "كما كان نظير (إنَّ) من الفعل ما يعمل".فنصبت المبتدأ ورفعت الخبر كما أن الفعل ينصب المفعول ويرفع الفاعل، "وقد عملت بحق الشبه، لا بحق الأصل، لأن الرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والحرف لا يوجب فاعلا ولا مفعولا، فلهذا كان عمله الرفع والنصب بحق الشبه...ونظير (إنَّ) وأخواتها (عشرون) وأخواتها، في أنها تعمل بحق الشبه من غير معنى الفعل المتصرف"[287] ص99

3. 5. 2. 1. 6. لا كزيد/لا عليك

"ونظير (لا كزيدٍ) في حذفهم الاسم قولهم (لا عليكَ)، وإنما يريد (لا بأسَ عليك) و(لا شيءَ عليكَ)، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه"[94] 295/2

وهذا ذكره سيبويه في (هذا باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي) على أنه يجوز في نعت ما بعد (لا) وفي بيانه مما يجري مجرى النعت وفي العطف عليه وفي الخبر عنه الرفعُ حملا على موضع (لا) مع الاسم، والنصبُ على الاسم الذي بعد (لا).[97] 32/3 فتقول (لا كزيدٍ رجلٌ) و(لا كزيدٍ رجلاً) والكاف هنا بمعنى (مثل)، وكأنه قال (لا مثلَ زيدٍ رجلٌ) و(لا مثلَ زيدٍ رجلاً).

وفي نص سيبويه تنظير بين (لا كزيد) و(لا عليك) في حذف الاسم من كليهما، وهو تنظير على ما يبدو بين تركيبين، يشتركان في نفس البنية، أو في المجرى وهو عمل (لا) في الاسم من جهة ورفع أو نصب ما جرى مجرى النعت.

3. 5. 2. 2. في التراكيب

3. 5. 2. 2. 1. "وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد ووافَق النصبُ الجزمَ في الحذف، كما وافَق النصبُ الجرَّ في الأسماء، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيبٌ، كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب"[94] 19/1

وحديث سيبويه هنا عن علة حذف النون من الأفعال الخمسة في حالة الجزم كما حذفوا الحركة في غيرها، قال الصفار: "لأن الجزم موضع الحذف، فلما كان شأنها في الرفع الثبات وفي الجزم الحذف، جاءوا للنصب، وليس له فرجةٌ ثالثةٌ بين الحذف والإثبات، فلم يكن بُدٌّ من حمله على أحدهما، فآثروا حمله على الجزم، كما حملوه على الجر (أي: في الاسم)، لأن الجزم نظير الجر، ألا ترى أن كل واحد منهما إعراب مختص بمحله، لا يكون إلا فيه، ولا ينتقل"[284] 326/1، ثم قال: "بهذا اعتل سيبويه، وهو حسن"[284]

فبان من كلامه: أن التوافق في المجرى هو الانفراد بأحد القبيلين، وكما قال السيرافي فإن سيبويه: "لم يجعل امتناع الجزم في الأسماء علة منع بها دخول الجر في الأفعال، وإنما أراد أن كل واحد منهما ممتنع في بابه للعلة التي تمنعه، والمعنى الذي يحيله"[97] 46/1

وبعلة هذا التناظر بين الجر في الأسماء والجزم في الأفعال فسر سيبويه عدم جواز حذف الجازم، فقال: "فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار"[94] 9/3 لأن الأصل ألا يضمر حرف الجر ويبقى الاسم بعده مجروراً، إلا حروفا قليلة شذت عن ذلك كـ(رُبَّ) وتخلفها الواو، و(مِنْ) بعد (كم) الاستفهامية المجرورة بحرف جر، و(واو القسم) ويعوض عنه بهمزة الاستفهام أو أداة التنبيه (ها)[100] ص317

ولذلك فإنه لم يضمَر الجازم إلا في ضرورة الشعر كما قال سيبويه: "وقد أضمره الشاعر، شبهه بإضمارهم (رُبَّ) و (واو القسم) في كلام بعضهم"[94] 9/3 كقول بعضهم:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ *** إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ

بإضمار (لام الأمر) في (تفد)، ومعناه (لتفدِ) نفسك، وهذا من أقبح الضرورات، لأن الجازم أضعف من حرف الجر، وحرف الجر لا يضمر[94] 8/3، هـ: 5

3. 5. 2. 2. 2. "ونظير هذا أيضاً في أنَّهم حذفوا حرف الجرّ ليس إلاّ قولُهم (نُبِّئْتُ زيداً قال ذاك) إنَّما يريد (عن زيد)، إلاَّ أنّ معنى الأوّل معنى الأَماكن"[94] 159/1

وهذا قاله سيبويه وهو بصدد تعليل النصب في بعض التراكيب، وهي (ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنهُ) و(ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ) و(قُلِبَ عمروٌ ظهرهُ وبطنهُ) و(مُطِرْنَا سَهْلُنا وجَبَلُنا) و(مُطِرنا السَّهْلُ والجبلُ)، بالرفع على البدلية أو التوكيد، وعلى أنه يجوز فيها النصب على إضمار الجار، قياسا على قولهم (دخلتُ البيتَ) أي (دخلتُ في البيتِ)، ونص سيبويه على أن النصب في هذه الأمثلة بإضمار الجار لا يجاوزها ولا يجوز في غيرها، ثم قال: "ونظير هذا . أي: دخلتُ الدار . أيضا في أنهم حذفوا حرف الجر ليس إلا، قولهم: (نبئت زيداً) إنما يريد (عن زيد)...الخ".

قال السيرافي: "فتركوا القياس في (الظهر والبطن)و(السهل والجبل) خاصة، حين حذفوا حرف الجر، كما تركوا القياس في (دخلت) حين حذفوا (في) في الأماكن، فإذا استعملوا (دخلت) في غير الأماكن عادوا إلى القياس...وكذلك إذا استعملوه في غير (البطن والظهر)...عادوا إلى القياس" [97] 24/2

3. 5. 2. 3. "ونظير جعلِهم (ما) وحدها اسماً قولُ العرب (إنَّي ممّا أنْ أصنعَ) أي: من الأمر أن أَصنعَ، فجُعل (ما) وحدهَا اسماً، ومثلُ ذلك (غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا) أي: نِعْمَ الغَسْلُ" [94] 73/1

في هذا النص نظَّر سيبويه بين (ما) في صيغة التعجب القياسي (ما أفعله) كقولهم (ما أحسن عبدَ الله) و(ما) في قول العرب (إنِّي مما أصنع) وقولهم (غسلته غسلا نعمًّا) على أنها في هذه الأمثلة اسم تام ليس بمعنى (الذي)، وأن ما بعد (ما) ليس صلة لها.

"فـ(ما) عند سيبويه مبتدأ غير موصولة، و(أحسن) خبر (ما)، وفي (أحسن) ضمير من (ما)، وهو فاعل (أحسن)، لأن (أحسن) فعل، و(زيداً) مفعول (أحسن)، وهو بمنزلة قولك في الإعراب (زيدٌ أَكْرَمَ عبدَالله)" [97] 354/1

وهذا في الحقيقة قاله ردًّا على من ذهب إلى أن (ما) اسم موصول، قال السيرافي: "وكان الأخفش يجعل (ما) بمنزلة (الذي)، ويجعل (أحسن) صلة (ما)، والخبر محذوف، كأنه قال: الذي أحسن عبد الله فيه، وأنكر سيبويه هذا، وذكر أن (ما) غير موصولة" [97] 35/1

ثم بعد مناقشة الأخفش قال السيرافي: "وقد جاءت (ما) غير موصولة في الخبر كقولك: (غسلته غسلا نعما) يريد: نعم الغسلُ، فجعل (ما) بمنزلة (الغسل) ولم يصلها، لأن (نعم) إنمايليها المبهم، فجعل (ما) بعدها غير موصولة، ومن ذلك قول العرب (إنِّي مما أصنع)، أي: من الأمر صنعي كذا وكذا، فـ(الياء) اسم (إنَّ)، و(صنعي) مبتدأ، و(من الأمر) خبر (صنعي)، والجملة في موضع خبر (إنَّ)" [97] 356/1–357

وسر المسألة كما جاء في شرح السيرافي أن (ما) مبهمة، وإنما وضعت للتعجب من قبل إبهامها، والمتعجب مبهم، فلا يصح أن يصل (ما) فيخرج عن الإبهام، لأن الصلة إيضاح وتبيين [97] 354/1، و356/1

3. 5. 2. 4. "ونظير ذلك في الكلام قوله (انْتَهِ يا فلانُ أَمْراً قاصِداً)، فإنّما قلت (انَتْهِ وأْتِ أمراً قاصداً) إلاَّ أنَّ هذا يجوز لك فيه إظهارُ الفعل" [94] 284/1

وإنما ذكر سيبويه هذا بعد أن ذكر أمثلة من نوع (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ) و(وَراءَك أَوْسَعَ لك)، و(حَسبُك خيراً لك)، حيث حذف فعل الأمر قبل الاسم لأنه سبق بأمر أو نهي، وفسر الخليل وسيبويه نصب الاسم بأنه محمول على أمر آخر دل عليه فعل الأمر المذكور، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم له.

وليوضح سيبويه هذا الحذف الذي طال تلك الأمثلة وغيرها مما سمع من العرب أو جاء في القرآن، والذي لا يجوز فيه الإظهار نظَّر بينها وبين قولهم (انته يا فلانُ أمراً قاصداً) وفسره بقوله (انته يا فلانُ، وائت أمراً قاصداً)، غير أن الفعل في هذا المثال يجوز إظهاره كما قال، ولذلك عقب سيبويه كلامه هذا بقوله: "فإنَّما ذكرتُ لك ذا لأمثِّلَ لك الأوّلَ به، لأنَّه قد كَثُرَ في كلامهم حتّى صار بمنزلة المَثَل" [94] 1/284

3. 5. 2. 2. 5. "ونظيرُ ما انتَصب قولُ الله عزّ وجلّ في كتابه: (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)، إنّما انتصب على (فإمّا تَمنّون منًّا، وإمّا تُفادون فداءً)، ولكنَّهم حذفوا الفعلَ لما ذكرتُ لك" [94] 1/336

وهذا التنظير إنما جاء في موضوع نصب المصدر على تقدير الفعل، عقب قول سيبويه: "ومن ذلك قولك (ما أنت إلاّ شُرْبَ الإبل) و(ما أنت إلاّ ضربَ الناسِ) و(ما أنت إلاّ ضرباً الناسَ).وفرق بين المثال الأول والمثال الثاني بأن الأول لا يجوز فيه تنوين المصدر، فلا تقول (أنت شربًا الإبلَ) لأن شرب الإبل ليس من فعلك، ولم ترد وصفه به، فنظَّر سيبويه بين المثال الثالث وهو (ما أنت إلا ضربًا الناسَ) حيث المصدر منون، والمعنى (ما أنت إلا تضرب الناسَ)لأن فعلك واقع بهم، وبين قوله تعالى (فَإِمَّا مَنًّا بعدُ وَإِمَّا فِدَاءً) على معنى: إمَّا تَمنُّونَ منًّا وإمَّا تُفَادُونَ فداءً.

3. 5. 2. 2. 6. "ونظير هذا النصب من الشعر قول الخرنق:

لاَ يبَعَدنْ قومي الذين هُمُ *** سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النّازِلينَ بكلّ مُعْتَرَكٍ *** والطَّيِّبونَ مَعَاقِدَ الأَزْرِ

فرفع (الطيبين) كرفع (المؤتي).

ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العُكلى:

وكلُّ قومٍ أَطاعوا أَمْرَ مُرْشِدِهُم *** إلاّ نُمَيْراً أَطاعتْ أَمْرَ غاوِيهاَ

الظّاعنينَ ولمّا يُظْعنوا أَحَداً *** والقائلونَ لِمَنْ دارٌ نُخَلِّيهاَ " [94] 2/64

وهذا ذكره سيبويه بعدما ذكر في (هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) قوله تعالى: (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُمْ وَالمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ).

وقوله تعالى: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالمَلاَئِكةِ وَالْكِتابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِى الْقُرْبَى وَالْيَتَامى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عاَهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْساَءِ وَالضّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ).

على أن: "(المقيمين) منصوب لأنه مقطوع عما قبله وفيه معنى المدح والتعظيم، ويجوز أن يرتفع مقطوعا عما قبله، على تقدير مبتدأ محذوف، كما هو الحال في قوله (والمؤتون)" [100] ص584. قال سيبويه: "ولو كان كله رفعاً كان جيداً" [94] 2/63

ومثله (الصابرين)، قال سيبويه: "ولو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيدًا، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدًا، كما ابتدأتَ في قوله (والمؤتون الزَّكاة)" [94] 2/64

ووجه التنظير بين الآيتين والأبيات الشعرية، هو ما قاله سيبويه تعليقا على البيتين الأولين: "فرفع (الطيبين) كرفع (المؤتين)"، وما قاله قبل البيتين الثانيين: "ومثل هذا في الابتداء"، فذكرهما، يقصد ورفع (القائلين) كذلك.

ثم زاد سيبويه في وجه التنظير تفصيلا وتدقيقا فقال: "وزعم يونس أن من العرب من يقول (النازلون بكل معترك * والطيبين)، فهذا مثل (والصابرين).

ومن العرب من يقول (الظاعنون) و(القائلين)، فنصبه كنصب (الطيبين)، إلا أن هذا شتم لهم وذم، كما أن (الطيبين) مدح لهم وتعظيم". [94] 65/2

3. 5. 3. عدم النظير في الصرف

هذا وقد استدل سيبويه في مباحث الصرف على الخصوص بنوع من الاستدلال هو عدم النظير، وهو نوعان: عدم النظير في نظير الكلمة، وعدم النظير في نفس الكلمة، وهو أحد الأدلة العامة في معرفة الأصلي من حروف الكلمة وزائدها. [288] ص125

قال السيرافي: "وأما الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة الزيادة فهي ثلاثة: الاشتقاق، والخروج عن الأمثلة، والقياس على زيادة النظير" [97] 136/5، ثم قال: "وأما الخروج عن الأمثلة فهو أن ترد الكلمة وفيها بعض الزوائد، وليس لها تصريف ولا اشتقاق، غير أن ذلك الحرف الذي يمكن أن يكون أصلا متى جعلناه أصلا لم يكن له نظير في الأمثلة الأصلية التي ذكرناها من كلام العرب" [97] 137/5، وهي: تسعة عشر بناء.

مثال ذلك قول سيبويه: "وأما (كَنَهْبُلُ) فالنون فيه زائدة، لأنه ليس في الكلام على مثال (سفرجُل)، فهذا بمنزلة ما يشتق مما ليس فيه نون، فـ(كنهبُل) بمنزلة (عَرَنْتُن) بنوه بناءه حين زادوا النون، ولو كانت من نفس الحرف لم يفعلوا ذلك، و(العرنتُن) قد تبينت بـ(عَرَتُنٍ) والبناء، و(قَرَنْفُلٌ) مثله، لأنه ليس في الكلام مثل (سفرجُل)". [94] 324/4

وتابع السيرافي قوله: "وأما الحمل على النظير، فهو أن تمتحن الحروف في بعض المواضع فيعلم أنه زائد، وتكثر زيادته في ذلك الموضع وبالاشتقاق، فإذا ورد عليك الحرف في مثل ذلك الموضع ولا اشتقاق له قضي عليه بالزيادة، حملا على ما قد عرف بالاشتقاق" [97] 137/5

ومثال ذلك قول سيبويه: "فـ(الهمزة) إذا لحقت أولاً رابعةً فصاعداً فهي مزيدة أبداً عندهم، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بـ(أفكلٍ) و (أيدعٍ) لم تصرفه، وأنت لا تشتق منهما ما تذهب فيه الألف، وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقاً لكثرة تبينها زائدة في الأسماء والأفعال والصفة التي يشتقون منها ما تذهب فيه الألف فلما كثر ذلك في كلامهم أجروه على هذا". [94] 307/4

وما قاله السيرافي هو تقريبا ما قاله الرماني، فإنه قال: "والذي يدل على الزيادة ثلاثة أوجه: الأصل فيها الاشتقاق، ثم الكثرة، ثم الخروج عن أمثلة الأصول، وإنما صار الاشتقاق هو الأصل في ذلك، لأنه لو لم يكن لانسد الطريق إلى الوجهين الآخرين، من الكثرة والخروج عن أمثلة الأصول" [112]

ومهما يكن من أمر هذا التنظير فالذي نخلص إليه هو أن سيبويه جرت عادته في تحليل اللغة العربية أن يستدل بالنظائر، سواء في استخلاص قاعدة أو ضابط أو قانون من قوانينها أو بناء قياس مستمر، أو في تفسير

ما خرج عن الباب أو القياس المستمر أو عن نظائره، ولا يهمه في هذه النظائر أن تكون من كلام العرب العادي أو من شعرها بمختلف لغاتها أو من القرآن الكريم بمختلف قراءاته، أو خليطا من هذا وذاك وغيرهما، لإيمان سيبويه كغيره من شيوخه وعلماء العربية قاطبة، أن نظام اللغة واحد في الشعر والنثر والقرآن، بما في كُلٍّ من تنوع، وأنها كلها تشترك في وحدة البنى والمجاري.

وهذا أمر قطع فيه أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح لسان كل مخالف من المستشرقين أو المستغربين حين ادعوا أن اللسان العربي لم يكن واحدا، وإنما لغة أدبية مشتركة، ثم تنفرد كل قبيلة بلهجة، فأقام عليهم الحجة بما كان فعله سيبويه في الكتاب وغيره كالفراء في معاني القرآن وأبي عبيدة في مجاز القرآن، حين كانوا يجمعون بين النظائر من كلام العرب شعرهم ونثرهم دون تفضيل لغة على أخرى، ومن القرآن دون التفضيل بين قراءاته.

قال الأستاذ: "ويستعمل سيبويه لفظة (نظير) مكان (مثل)، وهذا المصطلح الدقيق الذي سنتطرق إليه فيما بعد يزيدنا اقتناعا بما قلناه من وحدة النظام اللغوي الذي يجمع بين المستوى الشعري والقرآني من جهة ومستوى التخاطب اليومي من جهة أخرى، يقول: "ونظير ذلك من الكلام"(143/1)، ويقول أيضا: "ونظير هذا النصب من الشعر"(249/1) و"ونظير ذلك من كلام العرب"(371) وغير ذلك، وهذه عينة صغيرة يتراآى فيها منهج سيبويه الذي يطبقه في أكثر صفحات الكتاب[130]ص216

3. 6. الاستدلال بالموضع

3. 6. 1. تعريف الموضع

ترددت كلمة موضع في كتاب سيبويه أكثر من سبعمائة مرة[288]ص215، منها ما هو بالمعنى اللغوي كالمكان، ومنها ما هو بالمعنى الاصطلاحي، وهذا إما بمعنى "التوزيع distribution أي: مجموع السياقات contextes التي تظهر فيها وحدة"[289]ص78، وإما بمعنى "موقع تقديري اعتباري، أي مجرد"[189]13/2، تقتضيه بنية الكلمة أو اللفظة أو البنية العاملية.

3. 6. 2. الموضع بالمعنى التوزيعي

"والتوزيع منهج في التحليل اللغوي اتخذته مدرسة بلومفيلد، أو مدرسة ييل (yale) كما تدعى من وجه آخر، وقد غلب عليها فعرفت به، وهي إحدى (مدارس) النظر اللغوي في أمريكا، انتظمها ظل المدرسة السلوكية في علم النفس، وهي متأثرة بالإيجابية (positivism)، وقد جعلت صدورها عن مبدأ المؤثر والاستجابة (Stimuls-Response)، واستبعدت عنصر (المعنى) عند التحليل، إذ اعتبرت المعاني موضوعا لدراسة علماء النفس، ورأت أنها"وحدات عقلية أشبه بالألغاز"تخرج تماما عن (نطاق علم المعقول)، وأنها قد تقتضي معرفة كاملة من جانب المتكلم بالعالم الذي يحيط به، وعولت هذه المدرسة في مقياسها أن يكون موضوعيا آليا، وكان محور اهتمامها (توزيع) الوحدات اللغوية تمتحنه بطريقة (الاستبدال)، وتتمثل هذه الطريقة في استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين (القسم) الذي تنتسب إليه من أقسام الكلم"[281]ص32.

والمعروف أن التوزيع بهذا المعنى يعتمد عليه في تحليل الجمل إلى مكوناتها القريبة، دون النظر إلى وظائفها، بل يكفي في ذلك معرفة توزيع وحداتها.

والذي اكتشفه مايكل جي كارتر في أطروحته: "مبادئ التحليل النحوي عند سيبويه"سنة 1968، وتابعته في ذلك أولركه موزل في أطروحتها: "المصطلح النحوي عند سيبويه"سنة 1974، هو مفهوم الموضع بهذا المعنى التوزيعي، وأن سيبويه يحلل الكلام وفق نحو المكونات القريبة، وفي ذلك يقول الدكتور نهاد الموسى: "يلتقي مستشرقان من دارسي سيبويه...على اعتبار منهجه النحوي من قبيل هذا المنهج، منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة"[281]ص31.

ويقول: "يقرن كارتر بين ما يقرره سيبويه في الكتاب، كمثل قوله: "...لأنه ليس موضعا يحسن فيه الصفة كما يحسن الاسم"، وقوله: "اعلم أن لـ(كم) موضعين..."، وقوله: "وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء"، وقوله: "وقد يكون لـ(كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه"، وقوله: "وأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك- يريد التمام والاكتفاء بمرفوعها- لأنها وضعت موضعا واحدا"، يقرن كارتر بين هذه التقريرات وما يذهب إليه بلومفيلد في تعريفه، حيث يرى أن "المواضع التي يمكن أن تظهر فيها الصيغة هي وظائفها"، وإذن يربط بين الموضع والوظيفة النحوية ربطا مطلقا، ومن أمثلة هذا الربط عند سيبويه قوله: "...وجه الكلام وحده الجر، لأنه ليس موضعا للتنوين"[28]ص39.

وقال الدكتور محمود أحمد نحلة عن موزل: "إنها استطاعت أن تستخلص الأساس المنهجي الذي أقام عليه سيبويه تصوره، وهو أن سيبويه قسم الكلم على أساس توزيعه Distribution، في الجملة، تقول: "وما قام به سيبويه من تقسيم للكلم على أساس توزيعه كما هي الحال في تحديد فصيلة الاسم يجد له نظيرا في التحليل إلى المكونات المباشرة"، ثم قال: "وتلفت موزل إلى أن سيبويه لم يستخدم التوزيع مصطلحا ولا ما يتصل به مما يسمى السياق أو المحيط اللغوي، ولكنه كان على وعي بما يدل عليه كل منها"[290]ص14-15.

إذن فمصطلح الموضع بمعنى التوزيع في النحو العربي وعند سيبويه على الخصوص شيء وارد وأكيد وإنما يبقى أن نبين أن هذا الاتفاق بين الموضع والتوزيع هو في الكلام المحصل، أي في تحليل الكلام الملفوظ كسلسلة خطية تخضع لترتيب معين، ولذلك يتم في هذا الإطار تحديد وحدات الجملة التي تقع في موضع معين من سلسلتها الخطية بما يكتنفها يمينا وشمالا، ولذلك أيضا يبحث عن مكونات الجملة القريبة والبعيدة.

وهذا ما يؤكده أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح بقوله: "إن موقع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام غير موضعها، فالاهتمام بما ظهر في اللفظ وموقعه أي الموقع الذي تقع فيه في كلام محصل (actualised) في مكان محسوس من كلام ملفوظ بالفعل هو جوهر المذهب الذي اختص به المنتمون إلى المدرسة الاستغراقية أو القرائنية الأمريكية، فالـDistribution عندهم هو استغراق القرائن التي يمكن أن تكتنف بها الوحدة أي جميع مواقعها الممكنة في الكلام أو كما يقول عنها الرماني (قسمة مواقعها)"[189]2/11-12.

وهو ما يتابعه عليه أستاذنا الدكتور بن لعلام بقوله: "وهو يتقاطع – أي مصطلح الموضع– مع مفهوم التوزيع فقط عندما يعني به سيبويه موضعا في مدرج الكلام، يتحدد بقرائن لفظية قبلية أو بعدية، فيتخذه كالتوزيعيين أداة منهجية يستدل بها على أصناف الكلم"[291]ص145.

وإذا كان مصطلح الموضع يأتي في النحو العربي ونحو سيبويه على الخصوص بمعنى التوزيع عند البنويين الأمريكيين، فإنني لن أتبجح بقول إنهم استفادوا ذلك من نحونا، ولكني الآن أكتفي بقولي إن نحونا كان سباقا إلى هذا المفهوم بأكثر من ألف سنة، ويكفي التوزيعيين فخرا أنهم وصلوا في القرن العشرين إلى ما اكتشفه سيبويه قبلهم.

وفي هذا قال المستشرق كارتر: "إن أول عمل منهجي في النحو العربي، وهو كتاب سيبويه، يمثل نوعا من التحليل البنيوي، لم يصبح معروفا عند الغرب حتى القرن العشرين"[270]ص29 وبعد تبيينه اعتماد سيبويه على مفهوم الموضع في التحليل اللغوي قال: "يحق لنا أن نستنتج أن سيبويه كان يمارس بوعي نوعا من اللسانيات البنيوية لم تكن معروفة حتى القرن العشرين، على الأقل فيما يخص هذا القسم من تحليله النحوي"[270]ص32

3. 6. 3. مثال على الموضع التوزيعي في النحو العربي

وأبسط مثال على التوزيع عند النحاة تعريف الاسم والفعل بما يدخل على أحدهما يمينا وشمالا وهما في مدرج الكلام، وهو ما عبر عنه ابن أجروم بقوله: "فالاسمُ يعرف بالخفضِ والتنوينِ ودخولِ الألفِ واللامِ وحروفِ الخفضِ...وحروفِ القسمِ...، والفعلُ يعرف بقد والسينِ وسوفَ وتاءِ التأنيثِ الساكنة، والحرفُ ما لا يصلح معه دليلُ الاسمِ ولا دليلُ الفعلِ"[292]ص272

"فالاسم...عند سيبويه وأصحابه هو الكلمة التي إذا تصرفت (لا في ذاتها وبناء لفظها، بل بما يزاد عليها) احتملت يمينا وشمالا زوائد معينة وفي مواضع معينة، وهي محدودة العدد، على اليمين: حرف الجر ثم الألف واللام، وعلى اليسار: علامات الإعراب+التنوين أو المضاف إليه (يعاقبان الألف واللام)+الصفة، وبما أن هذه الكلم هي زوائد على الاسم هو وحده فهي بالضرورة، أولا: جزء من الاسم، وثانيا: لا تثبت، بل تظهر وتختفي بحسب حاجة المتكلم إليها"[50]ص124

وإذا أخذنا اسم الجنس على سبيل المثال وجدنا أنه هو الذي يصح دخول كل هذه العلامات عليه، وأما غيره فيكفي أن تدخل عليه علامة واحدة، بل يكفي أن تقع الكلمة في موضع اسم الجنس ليحكم عليها سيبويه مثلا بأنها من قسم الاسم، وهذا سر تعريف سيبويه الاسم في أول كتابه بالمثال دون الحد، فقال: "فالاسم: رجلٌ وفرسٌ، "[94]12/1.وأما كلمة (حائط) فهي مقحمة في نص سيبويه، لأنها لم ترد في كثير من مخطوطات الكتاب، ولم يذكرها شراح الكتاب[290]ص17

ولهذا قال السيرافي: "وأما الاسم فإن سيبويه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره، وينماز من الفعل والحرف، وذكر منه مثالا اكتفى به عن غيره، فقال: (الاسمُ: رجلٌ وفرسٌ)وإنما اختار هذا لأنه أخف الأسماء الثلاثية، وأخفُّها ما كان نكرة للجنس، وهذا نحو: رجل وفرس"[293]53/1

3. 6. 4. توزيع الاسم عند سيبويه كما حققته موزل

وهذا المفهوم الإجرائي للاسم هو الذي استغلته أولركه موزل في أطروحتها، فتتبعت بمقتضاه الكلمات التي حكم سيبويه باسميتها، فكانت أربعين نوعا، ثم اختزلتها في ثمانية وعشرين نوعا، وبينت بذلك أن سيبويه اعتمد في حكمه باسميتها على أساس توزيعي ، أي وقوعها في موضع اسم الجنس لأنه الأصل في الأسماء كلها لتمكنه.

"وليس افتراض (أصل) للأسماء من سيبويه ببعيد، فهو يعد النكرة أصلا للمعرفة، والتذكير أصلا للتأنيث، والواحد أصلا للجميع، فليس بمستبعد أن يكون الاسم الشائع في أمته نحو: رجل وفرس أصلا للأسماء، وإحلال عنصر لغوي محل آخر، أو استبداله به وصلا إلى تحديد نوعه أو وظيفته نهجٌ واضحٌ كل الوضوح عند سيبويه". [290] ص17

وأنواع الاسم عند موزل كما في كتابها هي:

1- علم الجنس أو اسم الجنس
2- اسم العلم
3- مثل = مثلك
4- غير
5- كل، بعض، كلهم ، ال
6- نفس = نفسك
7- كل = جميع
8- أسماء العدد = عشرون
9- علامة المضمر = أنت
10- الاسم المبهم = هذا
11- اسم الفاعل، اسم المفعول = ضارب، مضروب
12- الصفة المشبهة = حسن
13- اسم التفضيل = أفعلُ = أحسن
14- خير، شرّ
15- الذي
16- الذي =صلة، (الذي يفعل)
17- مَنْ، ما
18- أيٌّ
19- مَنْ، ما، أيُّ = الصلة، (ما تشاء)
20- متى، أين
21- كيف
22- حيث
23- حيث –تكون
24- إذا، حين
25- إذْ
26- إذا، حين، إذْ، صلة، (إذا/حين تأتينا)
27- كم
28- أسماء الظروف = خلف
29- مصدر الفعل
30- أنْ
31- أنْ تفعل
32- أنَّ
33- أنَّكَ- منطلقٌ = الصلة
34- أنْ المخففة
35- أنْ المخففة والصلة، (أنْ لا يقولُ ذاك)
36- المضاف والمضاف إليه (أخوك)
37- الموصوف والصفة، (رجلٌ حسنٌ)
38- أسماء الفعل، (مَهْ)
39- حسبُ، (حسبي الماءُ)
40- قَطْ، (قطك درهمٌ). [294]

3. 6. 5. اعتماد سيبويه على مفهوم الموضع التوزيعي وخطأ المحدثين

ولا شك أن الموضع بالمعنى التوزيعي هو الأساس الصحيح لتقسيم الكلم عند سيبويه، ولا أدل على ذلك من قول سيبويه بعد أن علل الإعراب في الأفعال المضارعة بمشابهتها لأسماء الفاعلين مستدلا على عدم اسميتها: "ويبّين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنّك لو قلت: إنّ يضرب يأتينا، وأشباه هذا لم يكن كلاماً"[94] 14/1. "فهو يشير بذلك إلى أن للاسم توزيعا يختلف عن توزيع الفعل، وتلك إشارة دالة على المنهج اللغوي المنضبط الذي انتهجه سيبويه في تقسيم الكلم"[290] ص15

ومن هنا يمكننا القول بأن بعض الدارسين المحدثين الذين عابوا على سيبويه والنحاة من بعده تقسيمهم الكلم إلى ثلاثة أقسام، واستجدوا تقسيما رباعيا، كإبراهيم أنيس ومهدي المخزومي، أو تقسيما سباعيا كما فعل تمام حسان وتلميذه الساقي قد غابت عنهم هذه الحقيقة، وهي أن سيبويه سبق التوزيعيين حين اختار تقسيما ثلاثيا، وحين أدرج ما رأوه بعيدا عن الاسمية في قسم الاسم.

فقد أخرج هؤلاء المحدثون كلمات كثيرة من قسم الاسم بحجة أن تعريف الاسم لا ينطبق عليها، واستظهروا على ذلك باختلاف النحاة في تعريف الاسم، إذ قيل إن تعاريفه بلغت سبعين تعريفا، ما من تعريف منها إلا وهو مدخول، بينما سيبويه حكم باسميتها بمقتضى منهجه العلمي القائم على أساس مفهوم الموضع التوزيعي.

فكلمات الإشارة والضمائر أسماء، لأن كل واحد منها يمكن أن يقع في موضع الاسم الأصلي وأن يؤدي وظيفته، وفي بعض أمثلة سيبويه ما يدل على ذلك كما في قوله في (هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما [هو] قبله من الأسماء المبهمة): "فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك:... (هذا عبد الله معروفاً)"[94] 78/2.وقوله: "وأما (هو) فعلامة مضمر، وهو مبتدأ، وحال ما بعده كحاله بعد (هذا)، وذلك قولك (هو زيدٌ معروفاً)"[94] ، وقوله: "وأما ما ينتصب لأنه خبر مبنى على اسم غير مبهم فقولك (أخوك عبد الله معروفا)، هذا يجوز فيه جميع ما جاز في الاسم الذي بعد (هو) وأخواته"[94] 81/2

جدول رقم: 31

المبتدأ	المبني عليه	الحال
أخوك	عبد الله	معروفاً
هذا	عبدُ الله	معروفاً
هو	زيدٌ	معروفاً

واسم الفاعل أيضا اسم لأنه يمكن أن يقع في موضع الاسم الأصلي، وفي ذلك يقول سيبويه: "ولو قال (آلدَّارُ أنت نازلٌ فيها) فجَعَل (نازلاً) اسماً رفَع، كأنّه قال (آلدارُ أنت رجل فيها)، ولو قال (أزيدٌ أنت ضاربُه) فجعله بمنزلة قولك (أَزيدٌ أنت أخوه) جاز"[94] 109/1

جدول رقم:32

الاستفهام	المبتدأ	الخبر		
		مبتدأ	خبر	متعلق الخبر
أ	الدارُ	أنتَ	نازلٌ	فيها
أ	الدارُ	أنت	رجلٌ	فيها
أ	زيدٌ	أنتَ	ضاربُ	ـه
أ	زيدٌ	أنتَ	أخو	هـ

وكذلك اسم التفضيل هو اسم لأنه يقع موقع الاسم الأصلي، وفيه قال سيبويه:

"وممَّا لا يكون في الاستفهام إلاّ رفعاً قولك (أَعبدُ الله أنت أكرمُ عليه أم زيدٌ) و (أعبدُ الله أنت له أصدقُ أم بِشرٌ)، كأنّك قلت (أعبدُ الله أنت أخوه أم بشر)، لأنّ (أَفْعَلَ) ليس بفعلٍ ولا اسمٍ يَجرى مجرى الفعل، وإنّما هو بمنزلة (حسَنٍ) و (شديد) ونحوِ ذلك"[94] 132/1

جدول رقم:33

استفهام	المبتدأ	الخبر		
		مبتدأ	خبر	المعطوف
أ	عبدُ اللهِ	أنتَ	أخوه	أم بشرٌ
أ	عبدُ اللهِ	أنتَ	أكرمُ عليه	أم زيدٌ
أ	عبدُ اللهِ	أنتَ	له أصدقُ	أم بشرٌ

وخلاصة القول أن الكلمة إذا وقعت في موضع اسم أصلي ولو في سياق لغوي واحد، فاستقام التركيب وصح المعنى، بحيث يحسن السكوت، فإن سيبويه يحكم عليها بأنها اسم، وذلك قوله:(هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده): لأنه مستقر لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله، ولكن كل واحد منهما لا يستغنى به عن صاحبه، فلما جمعا استغنى عليهما السكوت، حتى صارا في الاستغناء كقولك (هذا عبدُ الله)، وذلك قولك (فيها عبدُ الله)، ومثله (ثَمَّ زيدٌ) و (ههنا عمرٌو) و (أين زيدٌ) و (كيف عبدُ الله) وما أشبه ذلك[94] 128/2

جدول رقم:34

هذا	عبدُ الله
فيها	عبدُ الله
ثَمَّ	زيدٌ
ههنا	عمرٌو
أين	زيدٌ
كيفَ	عبدُ الله

ويؤكد هذا قول المبرد، فإنه عندما ذكر (كم، وأين، وكيف، وما، ومتى، وهذا، وهؤلاء، وجميع المبهمة، ومنها: الذي والتي، ومنها: حيث) وهي كلمات مبنية لا يظهر على آخرها الإعراب الذي يظهر على الأسماء المعربة، قال: "واعلم أن الدليل على أن ما ذكرنا أسماءٌ، وقوعها في مواضع الأسماء، وتأديتها ما يؤديه سائر الأسماء".[242] 172/3.

3. 6. 6. التوزيع عند الغرب ونظرية النسب عند العرب

هذا: "ويرى اللغويون المحدثون أنه إذا كان لوحدة لغوية توزيع أخرى فهما تنتميان إلى نوع واحد، وكل منهما يعد معادلا توزيعيا، فإذا وردت (ب) في كل السياقات اللغوية التي يرد فيها (أ) ولكن (أ) زادت عليها فوردت في سياقات لغوية لم ترد فيها (ب) فإن توزيع (أ) يشمل توزيع (ب)، والعلاقة بينهما علاقة اشتمال، وإذا وجدت سياقات يرد فيها كل من (أ)، (ب)، وسياقات يرد فيها أحدهما دون الآخر فتوزيعهما متقاطع، وإذا كان السياق الذي تستخدم فيه (أ) لا تستخدم فيه (ب) على الإطلاق بحيث إذا ظهرت إحداهما في سياق اختفت الأخرى، فتوزيعهما متكامل".[290] ص23

أقول: إن هذا الذي جاء به هاريس وأصحابه سبق وأن عرفه المناطقة العرب فيما عرف بنظرية النسب، وهي من منطق المجموعات الرياضي[295] ص175، وذلك قولهم: "النسب بين الكليين منحصرة في أربعة: التساوي، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص من وجه، والتباين الكلي".[296] ص63

وعرفوا (المساواة) بقولهم: "الكليان متساويان إن صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر، كالإنسان والناطق"،[296] 6 وهو (التوزيع المتعادل).

وعرفوا (التباين الكلي) بقولهم: "الكليان متباينان كليا، إن لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر، كالإنسان والفرس"،[296] 6 وهو (التوزيع المتكامل).

وعرفوا (العموم والخصوص المطلق) بقولهم: "إن صدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس، كالحيوان والإنسان"،[296] 6 وهو (توزيع الاشتمال).

وعرفوا (العموم والخصوص من وجه) بقولهم: "إن صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الآخر فقط، كالحيوان والأبيض"،[296] 6 وهو (التوزيع المتقاطع).

قال الدكتور محمود أحمد نحلة: "وعلى الرغم من أن هذا يعد خلاصة (التوزيع) عند (هاريس) وأصحابه، فإنه قريب من فكر سيبويه إلى حد بعيد"[290] ص24. وقال أيضا: "من اليسير أن نجد للأنماط التوزيعية الثلاثة نظائر في كتاب سيبويه"[297] ص224. لأن النمط الأول وهو غير هذه الثلاثة بديهي الوجود في الكتاب، وفيما يلي بضعة أمثلة مما ذكره هذا الدكتور:

3. 6. 7. أمثلة التوزيع الأربعة

3. 6. 7. 1 . التوزيع المتعادل:

"كل فرد من أفراد اسم الجنس، أو كل فرد من أفراد العلم، أو كل فرد من أفراد اسم الفاعل، أو الصفة...الخ، معادل توزيعي للآخر عند سيبويه"[290]ص24

3. 6. 7. 2 . توزيع الاشتمال:

مثاله: اسم الجنس أو علم الشخص/الضمير.

يقع كل منهما في كل المواقع التي يقع فيها الضمير، ولا يقع الضمير في كل المواقع التي يقع فيها اسم الجنس أو علم الشخص، فهما مثلا يوصفان ولا يوصف الضمير [290] قال سيبويه: "واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا". [94] 11/2

3. 6. 7. 3 . التوزيع المتقاطع:

مثاله: اسم الجنس/اسم الفاعل:

يقعان في سياق لغوي واحد حينا نحو: آلدار أنت نازلٌ فيها/آلدار أنت رجلٌ فيها [94] 109/1، ولا يقع اسم الجنس في موضع اسم الفاعل في سياق مثل: هذا......زيداً غداً [290] ص25

3. 6. 7. 4 . التوزيع المتكامل:

مثاله: متى/أين:

حيث يكون (متى) استفهاما عن الزمان، ويكون (أين) استفهاما عن المكان، قال سيبويه: "ونظير (متى) من الأماكن (أين)، ولا يكون (أين) إلا للأماكن، كما لا يكون (متى) إلا للأيام والليالي" [94] 219/1–220

قال أ.د.نحلة: "ولعلي ألفت هنا إلى أن سيبويه استخدم التعاقب/المعاقبة مصطلحا دالا على ما يعنيه المحدثون بالتوزيع التكاملي، بمعنى أن كلا من العنصرين يرد في سياقات لا يرد فيها الآخر، بحيث لا يمكن استبدال أحدهما بالآخر، كالمعاقبة بين (ال) و(التنوين) [94] 165/1، وبين (أين) و(متى) [94] 219/1، وبين (أنا) و(تاء فعلت) [94] 351/2، وبين (إياي) و(نِي) في (إياي رأيت) و(رأيتني) [94] 364/2، ومعاقبة الجر للتنوين في اسم الفاعل [94] 65/1، ومعاقبة الاسم للفظ بالفعل في نحو (أقائمًا وقد قعد الناس) [94] 343/1". [297] ص208–209

3. 6. 8. مفهوم الموضع عند النحاة الخالفين لسيبويه

هذا ويجدر التنبيه هنا – كما نبه على ذلك أحد الباحثين[298]ص32 – على أن مفهوم الموضع عند سيبويه غير مفهومه عند النحاة الخالفين، لأن هؤلاء ضيقوا مفهوم الموضع، وحصروه في غير الكلم المعربة أي المتمكنة، فلا موضع عندهم إلا للمبنيات أو الجمل التي تقع موقع المفرد، [298] وفي ذلك قال أبو علي الفارسي عند شرحه (هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم) من كتاب سيبويه:

"هذا الموضع يفصح فيه بالموضع، فيقول: موضع (مِن رجلٍ) في قولك (ما أتاني مِن رجلٍ) رفعٌ، ولم يجعل الموضع لرجل وحده، لأنه كان يرتفع فيظهر فيه إعرابه، ويستغنى به عن أن يقال له موضع ولم يجعل أيضا لـ(مِنْ) وحدها موضعا، لأنها ليست مما يعرب ألبتة، فلما لم يجز وقوع أحدهما هذا الموقع، ولم يستغن بأحدهما عن صاحبه، جعل الموضع لهما معا، إذ لم يكن ثم رافع، وكذلك كل ما كان مثله" [29] 49/2

فأبو علي فهم أن سيبويه أفصح عن معنى الموضع في هذا الباب، وفهم منه أن الموضع ليس لما يظهر إعرابه وهو الاسم المعرب، ولا للحرف، ولكنه لما لا يظهر إعرابه كالمجرور بحرف جر زائد، قال: "وكذلك كل ما كان مثله"، يقصد مما لا يظهر إعرابه، كما مثل وكالاسم المبني.

ويشرح ابن السراج في (باب العطف على الموضع) من كتابه (الأصول في النحو) – الذي قيل فيه إنه أخذ مسائل الكتاب ورتبها فيه ترتيبا منطقيا – موضوع الموضع بتوسع، فقال:

" الأشياء التي يقال أن لها موضعاً غير لفظها على ضربين:

أحدهما: – اسمٌ مفرد مبني.

والضرب الآخر: – اسم قد عمل فيه عامل أو جعل مع غيره بمنزلة اسم فيقال: إن الموضع للجميع.

فإن كان الاسم معرباً مفرداً فلا يجوز أن يكون له موضع، لأنا إنما نعترف بالموضع إذا لم يظهر في اللفظ الإعراب، فإذا ظهر الإعراب فلا مطلوب" [19] 61/2

فالموضع عند النحاة الخالفين لسيبويه هو ما صار يطلقون عليه (المحل)، وصاروا بموجبه يقسمون الإعراب إلى ثلاثة أنواع: إعراب لفظي، وإعراب تقديري، وإعراب محلي، وهذا الأخير هو الإعراب حسب الموضع.

3. 6. 8. 1. الضرب الأول

وعلى رأي ابن السراج فإن الضرب الأول – وهو اسم مفرد مبني – مثل المنادى المفرد، ففيه قال سيبويه: "والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب" [94] 182/2. أي على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولذلك لو قال: يا زيدُ الطويل، لجاز في الطويل أن يكون مرفوعا صفة لزيد المبني على الضم، وأن يكون منصوبا صفة له لأنه في موضع نصب، قال سيبويه: "قلت: أرأيت قولهم (يا زيدُ الطويلَ) علام نصبوا الطويل؟ قال: نصب لأنه صفة لمنصوب... فقلت: أرأيت الرفع على أي شيء هو إذا قال (يا زيدُ الطويلُ)؟ قال: هو صفة لمرفوع". [94] 183/2

3. 6. 8. 2. الضرب الثاني

وأما الضرب الثاني وقد قسمه إلى أربعة أقسام: فالأول: جملة قد عمل بعضها في بعض.

وهي إما جملة لا موضع لها كالجملة الابتدائية، وإما جملة لها موضع، وذلك إذا وقعت موقع المفرد، لأنه الأصل في الإعراب، وقد عرض سيبويه لأنواع من الجمل ذات الموضع وغير ذات الموضع، ولكن في مواضع متناثرة من كتابه، وقد أجمل فيها السيرافي القول في شرحه في (هذا باب يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ عليه الفعلُ مَرَّةً، ويُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى على اسمٍ مبنيّ على الفعل) [94] 315/2 وفيه قال: "ومعنى قولنا: جملة لها

موضع هو أنا متى نحينا الجملة جاز أن يقع موقعها اسم واحد، فيلحقه الإعراب، والجملة التي ليس لها موضع: هي التي إذا نحيناها لم يقع موقعها اسم[97]: 390/1

3. 6. 9. إعراب الجمل ومفهوم الموضع

وقد عني الدكتور محمد عبدو فلفل بجمع ما تناثر من كلام سيبويه في نحو الجملة في كتاب بعنوان (معالم التفكير في الجملة عند سيبويه)[300] ص95–131 فذكر من ذوات الموضع:

3. 6. 9. 1 . الجملة في موضع الخبر:

أ . الجملة في موضع خبر المبتدأ:

وفيها قال سيبويه: "فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ (زيدٌ ضربتُه) فلزمتُه الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنّه في موضع (منطلقٍ)، إذا قلتَ (عبدُ الله منطلقٌ) فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتَفع به، فإنّما قلت (عبدُ الله) فنسبته له، ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتهَ بالابتداء".[94]: 81/1

جدول رقم:35

المبتدأ	الخبـــر		
	فعل	فاعل	مفعول به
زيد	ضربـ	تـ	ـه
عبدُ اللهِ	منطلـــقٌ		

ب . الجملة في موضع خبر الحرف المشبه بالفعل:

وفيها قال سيبويه: "ومثل ذلك (لَيْتَ شِعْرِي أَعبدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ) و (ليتَ شِعري هل رأيتَه) فهذا في موضع خَبَرِ (ليتَ)"[94]: 236/1."يعني: أن (شعري) اسم (ليت)، و(هل رأيته) جملة في موضع الخبر، وكذلك (عبدُ الله) مبتدأ، و(هل رأيته) في موضع الخبر[97]: 135/2

جدول رقم:36

حرف مشبه بالحرف	اسمها	خبرها	معطوف على الخبر
ليت	شعري	أعبدُ اللهِ ثَمَّ	أم زيدٌ
ليت	شعري	هل رأيته	

ج . الجملة في موضع خبر (لا) النافية للجنس:

وفيها قال سيبويه: "وتقول (لا أحد رأيته إلا زيد) إذا بنيت (رأيته) على الأول، كأنك قلت (لا أحدَ مرئيٌّ) وإن جعلت (رأيته) صفة فكذلك، كأنك قلت (لا أحد مرئيا)"[94]: 317/2

جدول رقم:37

لا النافية للجنس	اسمها	خبــرها		
لا	أحد	رأيـ	تـ	ـه
لا	أحد	مرئـــيٌّ		

د . الجملة في موضع خبر الفعل الناقص:

وفيها قال سيبويه: " وتقول (كنتُ عبدُ الله لقيتُه) لأنَّه ليس من الحروف التي يُنْصَبُ ما بعدها، كحروف الاستفهام، وحروفِ الجزاء، ولا ما شُبّه بها، وليس بفعلٍ ذكرتَه ليَعْمَلَ في شيء فيَنْصِبَه أو يَرفعَه ثم يُضَمَّ إلى الكلام الأوّل الاسمُ بما يُشْرَكُ به، كقولك (زيداً ضربتُ وعمراً مررتُ به)، ولكنه شيءٌ عَمِلَ في الاسم، ثم وضعتَ هذا في موضع خبره مانعاً له أن ينصبَ، كقولك (كان عبدُ الله أبوه منطلقٌ)".[94] 148/1

جدول رقم:38

فعل ناقص	**اسمه**	**خبــــــره**			
		مبتدأ	**خبـــــر**		
			فعل	**فاعل**	**مفعول به**
كنـ	تُ	عبدُ اللهِ	لقيـ	تـ	ـه
كان	عبدُ الله	أبوه	منطلـــق		

3. 6. 9. 2 . الجملة في موضع الحال:

وفيها قال سيبويه في (هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما): "فأما ما يرتفع بينهما فقولك (إنْ تأتني تسألُني أعطك) و(إنْ تأتني تمشِي أمشِ معك)، وذلك لأنك أردت أن تقول (إنْ تأتني سائلاً يكن ذلك) و(إنْ تأتني ماشياً)".[94] 85/3

جدول رقم:39

أ.ش	ج. ش	جملة الحال	ج.ج.ش
إنْ	تأتني	تسألُني	أعطك
إنْ	تأتني	سائلاً	يكن ذلك
إنْ	تأتني	تمشي	أمشِ معك
إنْ	تأتني	ماشياً	يكن ذلك

وقال: "وأما إذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت (هذا عبدُ الله هو خيرٌ منك) و(ضربتُ عبدَ الله هو قائمٌ) و (ما شأنُ عبدِ الله هو خيرٌ منك) فلا تكون (هو) وأخواتها فصلا فيها، [وفي أشباهها هاهنا]، لأن ما بعد الاسم هاهنا ليس بمنزلة ما يبنى على المبتدأ، وإنما ينتصب على أنه حال، كما انتصب (قائم) في قولك (انظر إليه قائماً)".[94] 395/2

قال السيرافي: "وأما قوله (هذا عبدُ الله هو خيرٌ منك)، فإن سيبويه وأصحابه لا يجيزون فيه النصب، إذا أدخلت (هو)، لأن نصبه على الحال لتمام الكلام قبله، من أجل أن (هذا) مبتدأ، و(عبدُ الله) خبره، و(خيراً منك) حال، كما تقول (هذا زيدٌ قائماً)، فإذ أدخلت (هو) جعلت (هو) مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة في موضع الحال".[97] 160/3

جدول رقم:40

كلام تـام	جملة حـال	
	مبتدأ	خبر
هذا عبدُاللهِ	هو	خيرٌ منك
ضربتُ عبدَاللهِ	هو	قائمٌ
ما شأنُ عبدِاللهِ	هو	خيرٌ منك

3. 6. 9. 3 . الجملة في موضع الصفة:

قال فيها سيبويه: " ولم يُسكَّنوا آخِر (فَعَلَ)، لأنّ فيها بعض ما في المضارعَة، تقول (هذا رجلٌ ضَرَبَنَا) فتَصف بها النكرة، وتكون في موضع (ضاربٍ) إذا قلت (هذا رجلٌ ضاربٌ)".[94] 16/1

جدول رقم:41

مبتدأ	خبر	موضع صفة
هذا	رجلٌ	ضربنا
هذا	رجلٌ	ضاربٌ

وقال: "وتقول (كلَّ رجلٍ يأْتيك فاضربْ) نصبٌ، لأنَّ (يأتيك) ههنا صفةٌ، فكأَنكّ قلت (كلَّ رجلٍ صالحٍ اضربْ)". قال السيرافي: "نصب (كلَّ) بالفعل بعد الفاء، لأن الفاء في الأمر يعمل ما بعدها فيما قبلها، كقولك (زيداً فاضربْ)...و(يأتيك) صفة لرجل".[97] 487/1

جدول رقم:42

مفعول به مقدم +مضاف إليه	موضع الصفة	فعل أمر
كلَّ رجلٍ	صالحٍ	فاضربْ
كلَّ رجلٍ	يأتيك	فاضربْ

وقال أيضا: "وأمَّا الّذين رفعوه فقالوا(مررتُ ببُرّ قبلُ قَفيزٌ بدرهم)، فجعلوا (القفيزَ) مبتدأ وقولك (بدرهم) مبنيًّا عليه"[94] 397/1 أي أن (قفيزٌ بدرهمٍ): "مبتدأ وخبر في موضع النعت"[97] 287/2

وقال: "وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه، وذلك قولك (مررتُ برجلٍ يقولُ ذاك)، فـ(يقولُ) في موضع (قائلٍ) وليس إعرابه كإعرابه"[94] 132/2

3. 6. 9. 4 . الجملة في موضع المضاف إليه:

وفيها قال سيبويه في (هذا باب ما يضاف إلى الأفعال– أي الجمل الفعلية – من الأسماء) "يضاف إليها أسماء الدهر، وذلك قولك (هذا يومُ يقومُ زيدٌ) و (آتيك يومَ يقولُ ذاك) وقال الله عز وجل (هَذَا يَوْمُ لاَ يَنْطِقُونَ) و(هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ}.وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها، كما جاز للفعل أن يكون صفةً...ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك (ما رأيته منذ كان عندي) و (مذ جاءني) ومنه أيضاً (آية) قال الأعشى:

بآيةِ تُقْدِمُونَ الخيلَ شُعْثاً *** كأنّ على سَنابِكِها مُدامَا

... ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قوله (لا أفعل بذي تسلم) و (لا أفعل بذي تسلمان) و (لا أفعل بذي تسلمون) المعنى لا أفعل بسلامتك، و (ذو) مضافة إلى (الفعل) كإضافة ما قبله، كأنه قال: لا أفعل بذي سلامتك، فـ (ذو) ههنا الأمر الذي يسلمك وصاحب سلامتك" [94] 117/3

جدول رقم:43

	ظرف الزمان	الجملة المضاف إليها
هذا	يومُ	يقوم زيدٌ
آتيك	يومَ	يقولُ ذاك
هذا	يومُ	لا ينطقون
هذا	يومُ	ينفعُ الصادقين
ما رأيته	منذ	كان عندي
	مذ	جاءنِي
بـ	آيةِ	تقدمون الخيلَ
لا أفعل بـ	ذي	تسلم
لا أفعل بـ	ذي	تسلمان
لا أفعل بـ	ذي	تسلمون

وقول سيبويه: "و(ذو) مضافة إلى (الفعل) كإضافة ما قبله، كأنه قال: لا أفعل بذي سلامتك"، دليل على أن الجملة بعد أسماء الزمان في موضع اسم مفرد مجرور.

وفي آخر هذا الباب قال سيبويه: "جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر، لأنه في معنى (إذْ)، فأضيف إلى ما يضاف إليه (إذْ)، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال، لأنه في معنى (إذا)، و(إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال" [94] 119/3

يريد سيبويه أن الجملة المضاف إليها قد تكون اسمية وقد تكون فعلية، وأن (إذْ) يضاف إليها الجملتان، بينما (إذا) لا تضاف إليها إلا الجملة الفعلية.

3. 6. 9. 5 . الجملة في موضع المفعول به:

أ . الجملة المحكية بالقول وما تصرف منه:

وفيها قال سيبويه: "واعلم أنّ (قلتُ) إنّما وقعتْ في الكلام العرب على أن يُحْكى بها، وإنما تَحْكِي بعد القول ما كان كلاماً (أي ما كان جملة قد عمل بعضها في بعض)[97] 457/1، لا قولا، نحو (قلتُ زيدٌ منطلقٌ)، لأنه يَحسن أن تقول (زيدٌ منطلقٌ) ولا تدخل (قلت)، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه.

وتقول (قال زيدٌ: إنّ عمراً خيرُ الناس).وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه (وَإِذْ قَالَتِ المَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ"، ولولا ذلك لقال (أَنّ اللهَ)، وكذلك جميع ما تصرَّفَ من فعله إلاّ (تَقولُ) في الاستفهام[94] 122/1

فجملة (زيدٌ منطلقٌ) قال السيرافي في مثلها: "جملة وقع عليها القول فلم يغيرها، وحكيت بعدها على لفظ اللافظ بها، وصارت في موضع المفعول المنصوب[97] 457/1

جدول رقم:44

الفعل	الفاعل	موضع المفعول به
قلـ	تُ	زيدٌ منطلقٌ
قال	زيدٌ	إنَّ عمراً خيرٌ منك
قالت	الملائكةُ	يا مريم إنَّ الله اصطفاك

ب . الجملة في موضع المفعول به لأحد أفعال القلوب:

قال سيبويه في (هذا باب مالا يَعْمَلُ فيه ما قبله من الفعل الذي يتَعدى إلى المفعول ولا غَيرِه): "لأنه كلامٌ قد عَمِلَ بعضه في بعض، فلا يكون إلاّ مبتدأً لا يَعمل فيه شيءٌ قبله، لأنَّ ألف الاستفهام تَمنعُه من ذلك، وهو قولك (قد علمتُ أَعبْدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ) و (قد عرفتُ أَبو مَنْ زيدٌ) و (قد عرفت أَيُّهم أبوه) و (أَمَا ترى أَيُّ بَرْقٍ هاهنا)، فهذا في موضع مفعول.

... ولو لم تَستفهم ولم تُدْخِلْ لام الابتداء، ولأَعملتَ (علمتُ) كما تُعْمِل عرفتُ ورأيتُ وذلك قولك: (قد علمتُ زيداً خيراً منك)".[94] 235/1–237

جدول رقم:45

الفعل والفاعل	موضع المفعولين
قد علمت	زيداً خيراً منك
قد علمت	أعبدُ الله ثَمَّ
قد عرفت	أبو من زيدٌ
قد عرفت	أيُّهم أبوه
أما ترى	أيُّ برقٍ هاهنا

فالجملة الأولى هي الأصل، حيث وقع المفردان مفعولين للفعل (علم)، وباقي الجمل محمول عليها، حيث علق عمل الفعل القلبي بالاستفهام، فصارت الجمل كلها في موضع نصب سدت مسد مفعوليه.

وقال سيبويه: " وتقول (أَرَأَيتَكَ زيداً أبو مَنْ هو)...لا يَحسن فيه إلاَّ النصبُ في (زيد)... فعلى هذا أُجْرِيَ وصار الاستفهامُ في موضع المفعول الثاني [94]1/239–240

جدول رقم:46

الفعل القلبي بمعنى أخبرني	المفعول الأول	موضع المفعول الثاني
أرأيتك	زيداً	أبو من هو ؟

قال السيرافي: " لا بد بعد قولك (أرأيتَ) من منصوب، ثم تأتي بالاستفهام بعد ذلك المنصوب"، ثم قال على لسان سيبويه: "إن (أرأيتك) لا تشبه (علمت)، لأن فيه معنى (أخبرني)، و(أخبرني) فعل لا يلغى، فلم يلغ (أرأيتك)، غير أنه وإن كان في معنى (أخبرني) فهو فعل يتعدى إلى مفعولين، لا يجوز الاكتفاء بأحدهما، فالمفعول الأول هو (زيد)، والمفعول الثاني الجملة التي بعده".

وقال سيبويه أيضا: "وتقول (قد عرفتُ زيداً أبُو مَنْ هو؟) و(علمتُ عمراً أَأَبوك هو أم أبو غيرِك؟) فأَعملتَ الفعلَ في الاسم الأوّل، لأنَّه ليس بالمُدْخَلِ عليه حرفُ الاستفهام [94]1/237

جدول رقم:47

الفعل والفاعل	المفعول الأول	موضع المفعول الثاني
قد عرفت	زيداً	أبو من هو ؟
قد عرفت	عمراً	أبوك هو أم أبو عمرو

قال السيرافي في الجملة الأولى: "فـ(زيداً) منصوب بـ(عرفت)، (وأبو من هو)... الصواب عندي أن تكون الجملة بدلا من (زيد)، وموضعها نصب بوقوع (عرفت) عليه، كأنك قلت: عرفت أبو من هو"، ثم قال في الثانية: "(عمراً) هو المفعول الأول، وما بعده جملة في موضع المفعول الثاني [94]2/137

3. 6. 9. 6 . الجملة في موضع جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء:

وفيها قال سيبويه: "وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ (من يضللِ الله فلا هاديَ له ويذرْهم في طغيانهم يعمهون) وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام، لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً، لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره [94]3/90–91

جدول رقم:48

أ.ش	ج.ش	الرابط	موضع ج.ج.ش
من	يضلل الله	فـ	لا هاديَ له
		و	يذرْهم

ويشبه سيبويه الجزم حملا على الموضع بالنصب حملا على الموضع فيقول: "ومثل الجزم ههنا النصب في قوله:

* * * فلسْنا بالجبالِ ولا الحديدَا * * *

حمل الآخر على موضع الكلام، وموضعه موضع نصب، كما كان موضع ذالك موضع جزم".[94] 91/3

هذا وقد أشار سيبويه إلى أن الجملة التي لا تقع في موضع المفرد لا محل لها من الإعراب عندما تحدث عن جملة الصلة، فإنه قال: "اعلم أن كل موضع تقع فيه (أَنَّ) تقع فيه (أَنَّمَا) وما ابتدئ بعدها صلةٌ لها، كما أن الذي ابتدئ بعد (الذي) صلة له، ولا تكون هي عاملةً فيما بعدها، كما لا يكون (الذي) عاملاً فيما بعده".[94] 129/3

3. 6. 10. القسم الثاني من الضرب الثاني: اسم عمل فيه حرف

وأما القسم الثاني من الضرب الثاني الذي ذكره ابن السراج، فهو كما قال: اسم عمل فيه حرف، وذلك ضربان:

3. 6. 10. 1 –"ضرب يكون العامل فيه حرفاً زائداً للتوكيد، سقوطه لا يخل بالكلام، بل يكون الإعراب على حقه والكلام مستعمل".[119] 63/2

وفيه قال سيبويه في (هذا باب ما يُجَرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله): "وذلك قولك (ليس زيدٌ بجبَانٍ ولا بَخيلا) و (ما زيد بأخيك ولا صاحبَك)، والوجه فيه الجر...

وممَّا جاء من الشعر في الإجراءِ على الموضع قول عُقَيْبَةَ الأَسدى:

مُعَاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ *** فلسنا بالجِبال ولا الحديداً

لأن (الباء) دخلتْ على شيء لو لم تَدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى، ولم يُحْتَجْ إليها وكان نصبا".[94] 1/66–67

جدول رقم: 49

فعل ناقص	اسمه	موضع الخبر المنصوب	عاطف	معطوف على موضع الخبر
ليس	زيدٌ	بـ+جبانٍ	ولا	بخيلا
ما	زيدٌ	بـ+أخيك	ولا	صاحبَك
لسـ	نا	بـ+الجبال	ولا	الحديدا

وقال: " (هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم) لا على ما عمل في الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب، وذلك قولك (ما أتاني مِن أحدٍ إلا زيدٌ)، و(ما رأيت مِن أحدٍ إلا زيداً)، وإنما منعك أن تحمل الكلام على (مِنْ) أنه خلف أن تقول (ما أتاني إلا مِن زيدٍ) فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلا منه، كأنه قال (ما أتاني أحدٌ إلا فلانٌ) لأن معنى (ما أتاني أحد)و(ما أتاني من أحد) واحد، ولكن (مِنْ) دخلت هنا توكيدا، كما تدخل (الباء) في قولك (كفى بالشيب والإسلام) وفي (ما أنت بفاعلٍ) و (لست بفاعلٍ)".[94] 315/2

أ . (ما أتاني مِن أحدٍ إلا زيدٌ):

جدول رقم:50

أ.نفي	فعل	مفعول به مقدم	موضع الفاعل	أ.استثناء	بدل مرفوع، محمول على موضع الفاعل
ما	أتا	نِي	مِنْ + أحدٍ	إلا	زيدٌ
ما	أتا	نِي	أحدٌ	إلا	فلانٌ

ب . (ما رأيتُ مِن أحدٍ إلا زيداً)

جدول رقم:51

أ.نفي	فعل	فاعل	موضع المفعول	أ.استثناء	بدل منصوب، محمول على موضع المفعول
ما	رأيـ	تُ	مِنْ + أحدٍ	إلا	زيداً

3. 6. 10. 2. و"الضرب الآخر: . أن يكون الحرف العامل غير زائد"[119] 65/2. ولا يجوز إسقاطه وإلا لم يتصل الكلام بعضه ببعض، وذلك ما جاء في قول سيبويه: وإذا قلتَ (مررتُ بزيدٍ وعمراً مررتُ به) نصبتَ، وكان الوجهَ، لأنّك بدأت بالفعل، ولم تَبتدئ اسما تَبنيه عليه، ولكنّك قلت فعلتُ، ثم بنيتَ عليه المفعول، وإن كان الفعلُ لا يَصِلُ إليه إلاَّ بحرف الإضافة، فكأَنّك قلت: (مررتُ زيداً)، ولولا أنّه كذلك ما كان وجهُ الكلام (زيداً مررتَ به وقمتُ، وعمراً مررتُ به"[94] 92/1

فسيبويه هنا يريد أن يبين أن المعطوف على المجرور بحرف الجر الوجه فيه النصب، لأن المجرور بحرف الجر في موضع نصب، يؤكد هذا قول سيبويه: " كما أنّك إذا قلت (مررتُ بزيدٍ) فكأَنّك قلت (مررتُ زيداً)"[94] 93/1، وقوله: "ولكَّنك أَوصلتَ الفعلَ بالباء كما أنّ (مررتُ بزيدٍ) الاسمُ منه في موضع اسمٍ منصوبٍ"[94] 157/1. وقوله: "ولو قلت (مررتُ بعمروٍ وزيداً) لكانَ عربيا، فكيف هذا ؟ لأنّه فعِلٌ والمجرورُ في موضع مفعولٍ منصوبٍ"[94] 94/1

قال السيرافي شارحا لكلام سيبويه: "يعني أن قولك (مررتُ بزيدٍ) بمنزلة قولك (ضربتُ زيداً)، لأن (مررت) فعل، كما أن (ضربت) فعل، وإن كان (مررت) لا يتعدى إلا بحرف، فإذا كان كذلك فينبغي أن تختار في الجملة الثانية نصب الاسم، كما اختير من (ضربت زيداً) نصب الاسم في الجملة الثانية"[107] 392/1. يقصد إذا قلت (ضربتُ زيداً، وعمراً لقيته) مثلا.

3. 6. 11. القسم الثالث: اسم بني مع غيره

وأما القسم الثالث فقال فيه ابن السراج: "اسم بني مع غيره"[119] 65/2، مثل (لا) النافية للجنس مع الاسم المفرد (رجل) مثلا، ففيه قال سيبويه: (هذا باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي):

فمن ذلك قول ذي الرمة:

بها العِينُ والآرَامُ لا عِدَّ عندَها *** ولا كَرَعٌ إلا المَغاراتُ والرَّبْلُ[94] 291/2هـ: 3

وقال رجل من بني مذحج:

هذا لعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بعينِهِ *** لا أُمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ[94]2/292، هـ:1

فزعم الخليل رحمه الله أن هذا يجرى على الموضع لا على [الحرف] الذي عمل في الاسم كما أن الشاعر حين قال:

* * * فَلسْنَا بالجِبال ولا الحَديدَا * * *

أجراه على الموضع.

ومن ذلك أيضا قول العرب (لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ) رفعوه على الموضع.

ومثل ذلك أيضا قول العرب (لا مثلَه أحدٌ) و (لا كزيدٍ أحدٌ)، وإن شئت حملت الكلام على (لا) فنصبتَ.

وتقول (لا مثلَه رجلٌ) إذا حملته على الموضع، كما قال بعض العرب (لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله).وإن شئت حملته على (لا) فنونته ونصبته.

وإن شئت قلت (لا مثلَه رجلاً) على قوله (لي مثلُه غلاماً).

وقال ذو الرمة:

هي الدارُ إذ مَيٌّ لأهْلِكِ جيرةٌ *** لَيالِيَ لا أَمثالَهنَّ لَيالِيَا[94]2/293، هـ: 6

وقال الخليل رحمه الله: يدلك على أنَّ (لا رجلَ) في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك (لا رجلَ أفضلُ منك)، كأنك قلت (زيدٌ أفضلُ منك).

ومثل ذلك (بِحسبِك قولُ السَّوْءِ) كأنك قلت (حسبُك قولُ السَّوْءِ).

وقال الخليل رحمه الله: كأنك قلت (رجلٌ أفضلُ [منك] حين مثَّله[94]2/291–293

ويمكن تلخيص ما قاله سيبويه في هذا الجدول:

__جدول رقم:52__

موضع (لا) واسمها	خبرها	عاطف	محمول على الموضع	محمول على اللفظ
لا عِدَّ	عندها	ولا	كَرَعٌ	كَرَعاً
لا أمَّ	لي	ولا	أبٌ	أبا
لا مالَ	له قليلٌ	ولا	كثيرٌ	كثيراً
لا مثلَه			أحدٌ	
لا مثلَه				رجلاً
لا حولَ		ولا	قوةٌ	قوةً
لا مثلَهنَّ				لياليا

3. 6. 12. القسم الرابع: ما عطف على شيء موصول

قال ابن السراج: "القسم الرابع: وهو ما عطف على شيء موصول لا يتم إلا بصلة" [119] 68/2

قال سيبويه: "وتقول: (أيها تشاء لك)، فـ(تشاءُ) صلة، لـ(أيُّها)، حتى كمل اسما، ثم بنيت (لك) على (أيُّها) كأنك قلت: (الذي تشاء لك)" [94] 398/2

وقال سيبويه في: (هذا باب ما تكون فيه (أنَّ) و(أَنْ) مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء): "وذلك قولهم (ما أتانِي إلا أنَّهم قالوا كذا وكذا) فـ(أَنَّ) في موضع اسم مرفوع، كأنه قال (ما أتانِي إلا قولُهم كذا وكذا).ومثل ذلك قولهم (ما مَنَعَنِي إلاّ أنْ يَغْضَبَ عَلَيَّ فُلاَنٌ)" [94] 329/2

جدول رقم: 53

أ.ن + فعل+مفعول	أ.حصر	موضع الفاعل المؤخر	موضع مقول القول
ما أتانِي	إلا	أنَّهم قالوا	كذا وكذا
ما أتانِي	إلا	قولُهم	كذا وكذا
ما منعنِي	إلا	أنْ يغضبَ	

قال سيبويه: "والحجة على أنّ هذا (أي: أنَّ ومعموليها) في موضع رفع أنّ أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعا للكناني:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ منها غيرُ أنْ نطَقَتْ *** حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ

وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم (يومئذ) في كل موضع (أي: أنها مبنية)، فكذلك (غيرَ أن نطقتْ)" [94]

قال المحقق هارون: "وقد أورد الشاهد للاحتجاج على أن المصدر في (إلا أنْ يغضبَ) هو في موضع رفع على الفاعلية، كما كانت (غير) هنا مرفوعة على الفاعلية"، "فقوله: غيرُ أنْ، بمنزلة: إلا أنْ" [101] 633/1، ومن نصب (غير) من العرب فـ"العلة في ذلك أنه لما أضافها إلى غير متمكن بناها وموضعها رفع" [101] 634/2

هذا إذن هو مفهوم الموضع عند النحاة الخالفين لسيبويه كما فهموه منه، وقد قدمنا كلام أبي علي الفارسي فيه وكذلك كلام ابن السراج.

3. 6. 13. أدلة عموم الموضع لكل وحدة لغوية عند سيبويه

وقد استدل أحد الدارسين على أن سيبويه يستعمل الموضع بمعنى أوسع مما يستعمله غيره كابن السراج مثلا، ففي الكتاب نصوص كثيرة تفيد أن الموضع يسع المفرد المعرب أيضا [298] ص38، ومن ذلك:

3. 6. 13. 1.

قلت: أرأيت قول العرب (يا أخانا زيداً أقبلْ) ؟ قال: عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبا مثله، وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصب" [94] 184/2

فـ(أخانا) من الأسماء الخمسة منادى منصوب بالألف، فهو اسم مفرد معرب، ومع ذلك فإن الخليل لم يكتف بقوله: "منصوب"، ولكنه زاد فقال: "في موضع نصب".

3. 6. 13. 2.

"وتقول (إنَّ زيداً الظريفَ منطلقٌ) فإن لم يذكر (المنطلق) صار (الظريف) في موضع الخبر، كما قلت (كان زيدٌ الظريفُ ذاهباً)، فلما لم تجئ بـ (الذاهب) قلت (كان زيدٌ الظريفَ)، فنصبهذا في (كان) بمنزلة رفع الأول في (إنَّ) وأخواتها".[94]131/2

ومع أن (الظريفَ) اسم مفرد معرب، فإن سيبويه لم يقل عنه بأنه خبر، ولكن قال: "في موضع خبر".

3. 6. 13. 3.

"وإن شئت قلت (كم غلمانٌ لك) فتجعل (غلمانٌ) في موضع خبر (كم)، وتجعل (لك) صفة لهم".[94]160/2

وكان يمكن أن يقول فتجعل (غلمان) خبراً لـ(كم)، لأنه اسم مفرد معرب، ولكنه قال: "فتجعل (غلمان) في موضع خبر (كم)".

3. 6. 13. 4.

"وتقول (أَعبدُ اللهِ ضرب أخوه غلامَه)، إذا جعلت (الغلامَ) في موضع (زيد) حين قلت (أعبدُ الله ضرب أخوه زيداً)... وإن جعلتَ (الغلامَ) في موضع (زيدٍ) حين رفعتَ (زيداً) نصبتَ فقلت (أعبدَ الله ضَرَبَ أخاه غلامُه)".[94]103/1

فقوله: "إذا جعلت (الغلام) في موضع (زيد)" يقصد في موضع الفاعل مرة وفي موضع المفعول به أخرى، بدليل قوله بعده: "ولا عليك أقدّمتَ (الأخَ) أمْ أخَّرتَه، أمْ قدّمت (الغلام) أمْ أخَّرته، أيهما ما جعلتَه كـ(زيدٍ) مفعولا فالأوّل رفعٌ، وإن جعلتَه كـ(زيدٍ) فاعِلا فالأوّلُ نصبٌ".وظاهر أن (الغلام) اسم مفرد معرب.[94]

قلنا: إن مفهوم الموضع عند سيبويه غير مفهومه عند النحاة الخالفين، لأنهم حصروا مفهوم الموضع فيما لا يظهر على آخره إعراب، أي فيما يسمى بالإعراب المحلي على الخصوص، .أما سيبويه فلكل وحدة من الوحدات اللغوية موضع تختص به عنده، فلا تأتي إلا فيه، وقد عمل المستعرب ميكل جي كارتر على إحصاء (موضع) في كتاب سيبويه فكان التالي:

3. 6. 14. أنواع الموضع عند سيبويه

الابتداء (بداية الجملة)، الإسناد (للخبر والفاعل)، البناء (شكل الكلمة أو العبارة)، الإخبار (إعطاء معلومات)التبيين، الإضافة، الوصف، النعت، النداء، الندبة، الاستغاثة، الاستثناء، العطف، الإشراك، الاستفهام، البدل، الإشارة، الإبهام، التكرير، الغلط، التأكد، الحذف، الحكاية، التحذير، الحشو، التخصيص، التعميم (يعم)، القصة، الكناية، الالتباس، المدح، التعظيم، الشتم، الترحم، التحقير، التصغير، التعجب، التمني، المبالغة، الإيجاب، الإثبات والتثبيت، النفي، الإلغاء، التنبيه، الأمر النهي، المخاطبة، التسمية، الإظهار، الإضمار، الجزاء، التقديم، التأخير، الوقف، الفصل، الوصل، القطع، الاستغناء، الإعجام، الصرف، الإعراب، الكسر، الفتح، الضم، الإدغام، الإمالة، الإشمام، الإخفاء، الروم، الترخيم، التفخيم، التعويض، الإفراد، التثنية، الجمع،

التبعيد، التنكير، التعريف، التنوين، التذكير، التأنيث، الرفع، النصب، الجر، الجزم، التشبيه، التمثيل، التكسير، الإلحاق، التحقيق، التخفيف، التثقيل، الإذهاب (الصوت)، الترنم، الزيادة، الإسقاط، الإسكان، التحريك، التشديد (الصوت)، التضعيف، الإطباق، القلب، المد، الهمس، الجهر، موضع الكلام[131] ص78

3. 6. 15. الموضع بمعنى موقع تقديري

وأما أن مصطلح الموضع بمعنى: "موقع تقديري اعتباري، أي مجرد"[189] 13/2، تقتضيه بنية الكلمة أو اللفظة أو البنية العاملية، فهو أمر مقرر في غير ما نص من نصوص الكتاب، ولكن بصورة عملية تطبيقية غير نظرية كأكثر المفاهيم المنهجية التي استعملها صاحب الكتاب، "إذ المعروف أن سيبويه يصرف أكبر همه إلى إجراءات التحليل دون أن يعنى بإيضاح الأساس المنهجي الذي يصدر عنه"[290] ص14

والمقصود بمفهوم الموضع هذا هو الموقع المجرد الذي يكون في مثال الكلمة أو اللفظة أو التركيب كبنية عاملية، وبلغة بسيطة فإن الموضع موقع لكن ليس في كلام محصل، ولكن في مثال مجرد من كلام ملفوظ، حمل بعضه على بعض على وجه التناظر بين وحداته.

وإنما تم هذا التجريد بهذا الحمل أي القياس التناظري المسمى التطبيق عند الرياضيين، بفضل مفهوم المثال الذي هو في مستوى الكلم المفردة: "عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه"[111] 8/1، والذي هو في مستوى اللفظة كما سماها الرضي وابن يعيش أو الاسم المفرد أو الواحد كما يقول سيبويه أو الركن الاسمي كما يقول ميشال زكريا عبارة عن اسم الجنس أو ما يقوم مقامه، وما قد يحتف به يمينا من حرف جر أو أداة تعريف، أو شمالا من علامة إعراب وتنوين ومخصص.

وهو في مستوى التراكيب مواضع يحتلها عامل ومعمول أول وثان ومخصص، وإنما كان الموضع هنا موقعا تقديريا لأن العبرة بوجوده في التصور الذهني بقطع النظر عما يقع فيه من لفظ، وبقطع النظر عن خلوه مما يمكن أن يقع فيه، وبقطع النظر عن تقدم أو تأخر ما يمكن أن يقع فيه.

3. 6. 15. 1. أمثلة الموضع بالمعنى التجريدي المقدر في المثال

3. 6. 15. 1. 1. على مستوى الكلم

والمثال في هذا المستوى هو ما يعرف بالوزن، أو الصيغة، ذلك أن النحاة وهم يستقرئون اللغة أحسوا بما في كلماتها – سواء كانت أسماء أم أفعالا ثلاثية أم أكثر – من تناظر في عدد الحروف وترتيبها: صوامتَ وصوائتَ، أصولاً وزوائدَ، وبحمل بعضها على بعض أمكن لهم أن يجردوا من توافقها مُثُلاً بأن قابلوا بين الحروف إذا كانت أصلية وبين حروف ف+ع+ل، مع تضعيف العين أو اللام إذا اقتضى الوزن ذلك.

وكل حرف من حروف هذا الميزان الصرفي يمثل موضعا مجردا، يمكن أن يقع فيه أي حرف من حروف الهجاء، ويمكن أن يكون خاليا مما كان يجب أن يقع فيه لعلة، كالإعلال بالحذف، ويمكن أن يكون الحرف في الكلمة مقدما وموضعه في المثال مؤخرا لعلة أيضا، كالإعلال بالقلب.

وبهذه المُثُل استطاع النحاة أن يضبطوا ما استقرأوه من أسماء اللغة وأفعالها، وأن يصنفوها في أبواب، يمثل كل باب قياسا معينا، أي مجموعة من النظائر، بالمفهوم الرياضي للكلمة، فالثلاثي من الأسماء المجردة له عشرة أوزان، والرباعي له خمسة، والخماسي له أربعة، وأما المزيد من الأسماء فله أوزان كثيرة، وللفعل المجرد أيضا أوزان سواء كان ثلاثيا أم رباعيا، ولمزيدِ كلٍّ أوزانٌ حصرها النحاة بالاستقراء والحمل، أي القياس.

ومفهوم المثال بهذا التجريد وإن كان شيئا مألوفا عند دارسي اللغة العربية لأنهم اعتادوا عليه منذ سنوات الدراسة الابتدائية فهو مما لم تصل إليه اللسانيات الغربية، ولم يعرفه اللسانيون الغربيون إلا من اطلع على التراث النحوي العربي كما قال أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح.

3. 6. 15. 1. 2. على مستوى اللفظة

والمقصود باللفظة: " أقل ما ينطق به مما يصلح أن يكون مبنياً على اسم آخر أو فعل، أو مبنياً عليه اسم آخر أو فعل"، [301ص192] وهي إما اسمية أو فعلية، وما أكثر ما استعمل سيبويه مصطلح البناء بهذا المعنى، وهو لا يعني المسند أو المسند إليه، وإن كان يعمهما.

قال سيبويه في (هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم): "فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربتُ زيدا، وهو الحد...وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربيا جيدا، وذلك قولك: زيداً ضربتُ...فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربتُه، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به، فإنما قلت عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء" [194]ج1/80

وقد نظَّر الأستاذ أ.د عبد الرحمن الحاج صالح لمفهوم اللفظة بأن صاغها على مثال، فمثال اللفظة الاسمية مثلا يتكون من ستة مواضع، موضعان عن يمين الاسم المفرد، وهما موضع حرف الجر ثم موضع أداة التعريف، وثلاثة عن يساره هي موضع علامة الإعراب وموضع التنوين أو المضاف إليه، وموضع الصفة، وكل موضع يمكن أن يدخل فيه أو لا عنصر ينتمي إلى الفئة التي يدل عليها اسم الموضع.

وأما اللفظة الفعلية فهي تتنوع بتنوع الفعل ما بين ماض ومضارع وأمر، والأصل فيها الفعل وما يتصل به من ضمير رفع (فاعل)، وقد بين علماؤنا ومنهم سيبويه أن الاتصال بين الفعل وضمير الفاعل اتصال وثيق بحيث يعدان معا ككلمة واحدة.

ففي مثل (ضربتُ)و(ضربته) يمكن التمييز بين الفعل (ضَرَب) وضمير الرفع المتصل (تُ) أي التاء المتحركة بالضمة، و(هُ) ضمير النصب المتصل، وبالتالي يمكن تعويض الفعل (ضرب) بفعل آخر مثل (كتب) و(قرأ) و(شرب)، ويمكن تعويض (تُ) أي ضمير المتكلم بـ(تَ) ضمير المخاطَب أو(تِ) ضمير المخاطَبة، أو(تُمَا) ضمير المخاطَبيْن، أو(تُم) ضمير المخاطِبين، ويمكن تعويض ضمير النصب للغائب بـ(كَ) ضمير نصب للمخاطَب، أو(كِ) ضمير المخاطَبة، أو(كُمْ) ضمير المخاطَبين، أو(ها) ضمير الغائبة.

فهذه القطع الكلامية أي: (ضربتُ)و(ضربتُه) تتمتع بنوع تَمَكُّنٍ يجعلها ممكنة الاستقلال مثل اللفظة الاسمية، بحكم أنها . خصوصا (ضربتُ) . تتركب من عناصر تتعاقب عليها دون إخلال بها، غير أن اتصال هذه العناصر مخالف لاتصال عناصر الاسم بالاسم، لأن الاتصال هنا وثيق حتى صار يشبه ما انصهر وصُبَّ في قالب واحد.

فهذه اللفظة الفعلية (ضربت) وما يتعاقب عليها من ضمائر الرفع تشبه إلى حد بعيد أصل اللفظة الاسمية وهو الاسم المفرد في حد ذاته، لأن العلاقة بين الفعل وضمائر الرفع علاقة بناء وليس علاقة وصل.

وهذا لا يمنع اللفظة الفعلية عندما تزاد على يمينها وعلى يسارها بعض الزوائد من أن تعامل معاملة اللفظة الاسمية، لأن هذه الزوائد تدخل وتخرج دون الإخلال بالفعل وفاعله كما رأينا الزوائد تدخل وتخرج على الاسم المفرد دون الإخلال به، أي دون التأثير على استقلاله وتمكنه.

وفي العربية كما أشرنا في أول الحديث عن اللفظة الفعلية هناك ثلاثة أضرب من اللفظة الفعلية، يمثل كل ضرب منها مثالا مُوَلِّداً، وهي الماضي والمضارع والأمر.

والموضع الوسط المعبر عنه بالصفر في اللفظة الفعلية هو مكان العنصر المركزي أو نواة اللفظة الفعلية، وهو الفعل، ومجموع الضمائر التي تتعاقب على النواة تمثل معه أصل اللفظة، وفي داخل هذا الأصل هناك أصل آخر وهو الفعل (فَعَلَ) المسند إلى ضمير الغائب، لأنه خال من العلامة، فضمائر الرفع الأخرى ليست زوائد ولا عناصر مخصصة إلا بالنسبة لهذا الأخير، فهي أشبه ما تكون بالعناصر الدالة على الجنس (مذكر، مؤنث) أو العدد (مفرد، مثنى، جمع) في اللفظة الاسمية.

الموضع الأول عن يمين الفعل هو موضع أحد العناصر المخصصة التي يقبلها المثال المولد للفظة الفعلية، أي المكان الثابت أين يعمل الحرف (قَدْ)، والذي لا يعاقبه في موضعه شيء آخر، ووظيفته مع الماضي التحقيق لا التوقع.

الموضع الثاني عن يمين الفعل هو موضع (أنْ) و(مَا) المصدريتين، لأنهما يؤولان مع الفعل بمصدر هو اسم يأخذ محلا إعرابيا، مثل: "أتاني بعد أن وقع الأمر"، أي: "أتاني بعد وقوع الأمر"، ويلاحظ أن هذا الموضع مكمل للموضع الأول.

والموضع الأول عن يسار الفعل هو موضع ضمائر النصب التي تحدد نوع الفعل، أي أنها تدل بحضورها على تعدي الفعل، فهي ضمائر متصلة مثل ضمائر الرفع، أي غير مستقلة، غير أنها ليست مثلها في كونها لا تدخل ضمن الوحدة المركزية، ولذلك يمكن أن تغيب دون أن تؤثر على هذه الأخيرة.

إن المثال المولد للمضارع أكثر تعقيدا من مثال الماضي، فلننظر على مستوى الوضع على ماذا تتضمن مواضع المضارع والأمر ؟ فالموضع (صفر) فيه للوحدة المركزية، وهو كما رأينا في مثال الماضي فإن نواة المثال المولد تتكون من الفعل وضمائر الرفع، غير أن الأصل في داخل هذه النواة هو ما أسند لضمير المتكلم أو المتكلمين، وضمير المخاطَب، وضمير الغائب.

الموضع الأول عن يسار الفعل المضارع مع فاعله هو لعلامة إعراب المضارع، عند دخول الناصب مثل (أنْ) و(لَنْ) أو الجازم مثل (لَمْ) أو (لَمَّا)، والتي تدل كما في اللفظة الاسمية على ما يؤثر في النواة من عوامل.

أما الموضع الأول يسارا في المثال المولد للأمر فهو فارغ، لأن الأمر مبني لا تتعاور عليه العلامات الإعرابية.والموضع الثاني يسارا هو لحرف النون الثقيلة أو الخفيفة للتوكيد، وحضورها يحدث على مستوى اللفظ اضطرابات كبيرة في النواة والإعراب، وهذا العنصر يستتبع في آن واحد استعمال عنصر آخر خارج المثال المولد هو حرف اللام (لام الابتداء أو الواقعة في جواب القسم)[96] 173/2

3. 6. 15. 1. 3. على مستوى البنية العاملية

وهي البنية المكونة غالبا من أربعة مواضع رئيسية هي: موضع العامل، وموضع المعمول الأول، وموضع المعمول الثاني إن وجد، وموضع المخصص كذلك، ففي كل موضع من هذه المواضع يمكن أن يقع أي عنصر ينتمي إلى فئته، بشرط ألا يتعارض ذلك وما يقتضيه التبليغ من المعنى أو الفائدة.

وكمثال على ذلك نقصر القول على موضع العامل في الجملة الاسمية، ونقرأ قول سيبويه في (هذا باب المسند والمسند إليه): "ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدُ الله منطلقاً، وليت زيداً منطلقٌ، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده.واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ.

ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه، وذلك أنك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، إن شئت أدخلت رأيت عليه، فقلت: رأيتُ عبدَ الله منطلقاً، أو قلت: كان عبدُ الله منطلقاً، أو: مررتُ بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ

أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة[94] 23/1.

ويمكن أن نصور مضمون كلام سيبويه في جدول موزع الخانات حسب مواضع البنية العاملية التي أشار إليها:

جدول رقم54

موضع العامل	موضع المعمول الأول	موضع المعمول الثاني	موضع المخصص
*	عبدُالله	منطلق	
رأيت	عبدَالله	منطلقا	
كان	عبدُالله	منطلقا	
مررت	بعبدِالله	منطلقا	

فأنت ترى كيف أن موضع العامل مرة كان الابتداء، وهو عامل معنوي، ومرة كان (كان) وهو عامل لفظي، ومرة (رأيت) وهو في حد ذاته عامل ومعمول، وكذلك (مررت) غير أن رأيت تعدى إلى ما كان مبتدأ بنفسه، و(مررت) تعدى إليه بحرف الجر.

والخلاصة أن مفهوم الموضع عند سيبويه بالمعنى التوزيعي (قسمة المواقع عند الرماني) يعد من أهم وسائل التحليل اللغوية الإجرائية، وكان سبب اكتشافه القياس التناظري، أي حمل النظير على النظير، وهو قياس عربي أصيل، بعيد كل البعد عن القياس الأرسطي المسمى السيلوجسموس (مقدمتان: كبرى وصغرى ونتيجة)، ولا شك أن القرآن الكريم هو أول من أوحى للنحاة بفكرة الموضع في الكلام في مثل قوله: "مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ" [163] الآية: 46، وقوله: " يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ" [164] الآية: 41.

وإذا كان مفهوم الموضع بالمعنى التوزيعي قد استغله سيبويه والمدرسة الخليلية القديمة قبل بلومفيلد ومدرسته الاستغراقية القرائنية (أو التوزيعية) فإن مفهوم الموضع بالمعنى التجريدي لم تعرفه اللسانيات الغربية واختصت به اللسانيات العربية، وفي هذا يقول أد.عبد الرحمن الحاج صالح: "فأما مفهوم الموضع كما وصفناه، وكذلك المثال (والوزن بالنسبة للكلمة) فلا يوجد مثلها في اللسانيات الغربية إطلاقا حتى الآن" [189]

3. 7. الاستدلال بالاستبدال

3. 7. 1. معنى الاستبدال واعتماد سيبويه عليه

مفهوم الاستبدال وثيق الصلة بمفهوم الموضع، بل إنه وليده، لأنه يقوم على استبدال عنصر لغوي بآخر في موضع محدد من كلام محصل، ومع أن سيبويه لم يستعمل مصطلح الاستبدال، "لكنه يشير إلى القدرة الاستبدالية لعنصر من العناصر اللغوية باستخدام كلمات وعبارات يراوح بينها، أهمها: بمنزلة، وقع موقع، جرى مجرى، كأنك قلت، في معنى، في موضع، وتقول...كما تقول، ويوافق قولك" [297] ص207

وبالاستبدال استطاع سيبويه تحديد أقسام الكلم الثلاثة، وبه استطاع تحديد أنواع كل قسم، والفروق التي تباين بينها، ووظيفة كل نوع منها في التركيب، ومدى صحة استخدامها فيه، والعلاقات التوزيعية التي يمكن أن تكون بينها.

فإنه عن طريق استقراء اللغة العربية تبين له أن الكلم لا يخرج عن ثلاثة أقسام كبرى، هي الاسم والفعل والحرف، وعن طريق الاستقراء مرة أخرى تبين له أن اسم الجنس هو الأصل في الأسماء، فقرر أن كل كلمة تقع في موضع اسم الجنس في سياق لغوي صحيح هي اسم أيضا، وهذا إنما كان يعرفه سيبويه بعرضه على كلام السليقيين، فخلص سيبويه بذلك إلى أن الاسم درجات في التمكن، أو قل: خلص إلى أن الاسم الأصلي تندرج تحته أقسام فرعية.

وبتعبير آخر، فإن ما يرد في سياقات كثيرة، يقبل بالتالي علامات كثيرة، وهي تلك التي يقبلها اسم الجنس، وذلك دليل على درجة التمكن في الاسمية، وعليه فإن كل كلمة تقبل ولو علامة واحدة من علامات اسم الجنس هي اسم.

ولما رأى سيبويه أن الفعل لا يقع في موضع اسم الجنس في سياق لغوي صحيح قرر أنه صنف وحده، وكذلك لما رأى أن الحرف لا يقع في موضع الاسم ولا الفعل في سياق لغوي صحيح قرر أنه صنف وحده.

وهذا لا يعني أن سيبويه لم يستعمل الاستبدال إلا في معرفة أقسام الكلم، بل استعمله في كثير من المواطن لمعرفة بنية التراكيب، أو أصوليتها، أو ما يجوز فيها، أو تحديد عنصر من عناصرها، وسيأتي من الأمثلة ما يبرهن على ذلك.

وفي هذا المعنى يقول أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح وهو يتحدث عن الاعتبار التجريدي عند سيبويه:

" كثيراً ما يجري سيبويه على الضروب من الكلام أنواعا من العمليات كالحذف أو استبدال شيء بشيء أو المقابلة بين العناصر التي هي من فئة واحدة للاختبار، فهو يريد أن يعرف – ويستدل في الوقت نفسه – عن السر في مجيء الرفع والنصب في عبارة واحدة أو السؤال عن زيادة النون في ضبعان مثلا، ويسمي هذا العمل الاختباري اعتباراً". [50] ص293

وفي الحق فإن المستشرق كارتر سبق إلى ذكر منهج سيبويه في الاستبدال، وأنه استفاده من شيخه الخليل بن أحمد، وذلك قوله: "إن التكافؤ بين الألفاظ المركبة والمفردة يرتبط ارتباطا وثيقا مع مبدأ التعويض، كما أن هذه الفكرة نفسها كانت معروفة لدى سيبويه، وإلى مدى أقل عند أستاذه الخليل أيضا، لقد كان الخليل يدرك بالتأكيد أن بالإمكان استبدال جزء من جملة بجزء آخر، فهو يقول على سبيل المثال: إن (علمت أنك منطلق) لها نفس معنى (علمت انطلاقك)(الكتاب: 32/2)، وقد نتساءل مع ذلك فيما إذا كانت هذه الوسيلة في إعادة صيغة الكلام هي بنفس مستوى التجريد الواعي المشابه لمناقشة سيبويه لجملة مشابهة هي (عرفت أنك منطلق)، والتي يستنتج بشأنها أن (أنَّ) والكلمات التي دخلت عليها لهن معا منزلة اسم مفرد، يمكن أن تكون وظيفته إما عاملا أو معمولا لفعله المحال عليه (الكتاب: 1/410 و416).

ويستعمل سيبويه التحليل نفسه ودون الإشارة إلى الخليل مع عدد من التراكيب التي تكافئ كلمة واحدة، وهي التراكيب النعتية (الكتاب: 1/45 و210)، وأشباه الجمل الموصولة من كل الأنواع (الكتاب: 1/95 و397 و410 و438، و2/309)، وكل العبارات التي تعمل فيها (أنَّ) أو ما يكافئها (الكتاب: 1/407 و418 و461، و2/309).

كما أننا لا نجازف إذا افترضنا أن سيبويه كان وحده الذي جعل مبدأي تكافؤ الكلمة الواحدة والتعويض يشملان كل الوحدات التركيبية التي لم يعالجها الخليل. [270] ص36

3. 7. 2. أمثلة الاستبدال في الكتاب[3]ص276

3. 7. 2. 1. استبدال اسم مفرد باسم مفرد

"وتقول: سير عليه فرسخان يومين لأنك شغلت الفعل بالفرسخين فصار كقولك: سير عليه بعيرك يومين".[94]1/223

جدول رقم:55

الفعل المبني للمجهول	نائب الفاعل	الظرف
سير عليه	فرسخان	يومين
سير عليه	بعيرُك	يومين

فيتبين من هذا الاستبدال أن (فرسخان) نائب فاعل رغم أنه ظرف في الأصل.

. "وتقول: سير عليه سيرتان أيما سير، كأنك قلت: سير عليه بعيرك أيما سير، فجرى مجرى ضُرِبَ زيد أيما ضرب، وضُرِبَ عمروٌ ضرباً شديداً "[94]1/299

جدول رقم:56

الفعل المبني للمجهول	نائب الفاعل	المفعول المطلق
سير عليه	سيرتان	أيما سيرٍ
سير عليه	بعيرُك	أيما سيرٍ
ضُرِبَ	زيدٌ	أيما ضربٍ
ضُرِبَ	عمروٌ	ضرباً شديداً

فيتبين من هذا الاستبدال أن (سيرتان) نائب فاعل وليس مفعولا مطلقا للنوع.

. "ومما يَسْبِقُ فيه الرَّفعُ من المصادر لأنَّه يراد به أن يكون في موضع غير المصدر قوله (قد خِيفَ منه خَوْفٌ) و (قد قيل في ذلك قول)، إنَّما يريد (قد خِيفَ منه أمرٌ) أو (شيء) و (قد قيل في ذلك خَيْرٌ) أو (شَرٌّ) ومثل هذا في المعنى (كان منه كَوْنٌ) أي: كان من ذلك أمرٌ"[94]1/232

جدول رقم:57

الفعل المبني للمجهول	متعلق الفعل	نائب الفاعل
قد خيف	منه	خوفٌ
		أمرٌ أو شيءٌ
قد قيل	في ذلك	قولٌ
		خيرٌ أو شرٌّ
كان	منه	كونٌ
		أمرٌ

وغاية الاستبدال هنا أن المصدر نائب فاعل وليس مفعولا مطلقا[97] 130/2

3. 7. 2. 2. استبدال اسم مفرد بحرف مصدري وصلته

(هذا باب من أبواب أنْ التي تكون والفعل بمنزلة مصدر): "تقول: أن تأتيني خيرٌ لك، كأنّك قلت: الإتيان خيرٌ لك، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: "وأن تصوموا خيرٌ لكم"يعني الصوم خيرٌ لكم، وقال الشاعر عبد الرحمن بن حسّان:

إنّي رأيت من المكارم حسبَكم *** أن تلبسوا حرَّ الثياب وتشبعوا

كأنه قال: رأيت حسبكم لبس الثياب[94] 153/3

جدول رقم:58

العامل	المبتـدأ	الخبــر
0	أنْ + تأتيَ + نِي	خيرٌ لك
0	الإتيانُ	//
0	أنْ + تصومـ+ وا	خيرٌ لكم
0	الصومُ	//
رأيت	حسبكم	أنْ+ تلبسـ + وا + حر الثياب
//	//	لبسَ الثيابِ

3. 7. 2. 3. استبدال اسم مفرد بـ(أنَّ) ومعموليها

وقال في (هذا باب إنَّ وأنَّ): " أمّا (أنَّ) فهي اسم وما عملت فيه صلةٌ، لها كما أن الفعل صلة لـ(أنِ) الخفيفة، وتكون (أنْ) اسماً، ألا ترى أنك تقول: (قد عرفت أنك منطلقٌ)، فـ(أنّك) في موضع اسم منصوب كأنّك قلت: (قد عرفت ذاك).

وتقول: (بلغني أنك منطلقٌ) فـ(أنَّك) في موضع اسم مرفوع، كأنك قلت: (بلغني ذاك)، فـ(أنّ) الأسماء التي تعمل فيها صلةٌ لها، كما أنّ (أنِ) الأفعال التي تعمل فيها صلة لها.

ونظير ذلك في أنه وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد لا في غير ذلك، قولك: (رأيت الضارب أباه زيد) فالمفعول فيه لم يغيِّره عن أنّه اسم واحد بمنزلة الرجل والفتى، فهذا في هذا الموضع شبيهٌ بـ(أنّ)، إذ كانت مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، فهذا ليعلم أنَّ الشيء يكون كأنّه من الحرف الأوّل وقد عمل فيه[94] 3/120–121

جدول رقم:59

الفعل	الفاعل	المفعول به
قد عرفـ	ت	أنَّـ + ك + منطلقٌ
قد عرفـ	ت	ذاك
بلغني	أنك منطلقٌ	
بلغني	ذاك	
رأيـ	تُ	الضاربَ أباه زيدٌ
رأيـ	تُ	الرجلَ أو الفتى

3. 7. 2. 4. استبدال اسم مفرد بجملة فعلية

"فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ (زيدٌ ضربتُه) فلزمتُه الهاء.وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنّه في موضع (منطلقٍ)، إذا قلتَ (عبدُ الله منطلقٌ) فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتَفع به، فإنّما قلت (عبدُ الله) فنسبته له، ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتهَ بالابتداء"[94]1/81

"كما أن قولك (عبدُ الله لقيته) يصير (لقيته) فيه بمنزلة الاسم، كأنك قلت (عبد الله منطلقٌ)"[94]2/89

جدول رقم:60

المبتدأ	الخـــبر		
	فعل	فاعل	مفعول به
زيدٌ	ضربـ	تـ	ه
عبدُ اللهِ	لقيـ	تـ	هُ
عبدُ اللهِ	منطلقٌ		

3. 7. 2. 5. استبدال ضمير الفصل بأحد الأسماء الخمسة

"وقد جعل كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول (أظن زيداً أبوه خيرٌ منه) و (وجدت عمراً أخوه خيرٌ منه).فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول (أظن زيداً هو خيرٌ منك).وحدثنا عيسى أنَّ ناساً كثيراً يقرءونها (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانوا هُمُ الظَّالِمُونَ). وقال الشاعر قيس بن ذريح:

تُبَكّي على لُبْنَى وأنتَ تركتَها *** وكنتَ عليها بالمَلاَ أنتَ أَقْدَرُ

وكان أبو عمرو يقول: (إن كان لهو العاقلُ)"[94]2/392

جدول رقم: 61

الفعل	الفاعل	المفعول الأول	المفعول به الثاني		
			المبتدأ	الخبر	متعلق بالخبر
أظن	(أنا)	زيداً	هو	خيرٌ	منك
أظن	(أنا)	زيداً	أبوه	خيرٌ	منه
وجد	تُ	عمراً	أخوه	خيرا	منه

3. 7. 3. المقابلة بين عناصر جملتين مختلفتين ليبين أنهما ذاتا تركيب واحد[98]ص284

3. 7. 3. 1. "وتقول (قد جربتك فوجدتك أنت أنت) فـ (أنت) الأولى مبتدأة، والثانية مبنية عليها، كأنك قلت (فوجدتك وجهُك طليقٌ)، والمعنى أنك أردت أن تقول (فوجدتك أنت الذي أعرف).

ومثل ذلك (أنت أنت) و (إن فعلت هذا فأنت أنت) أي: فأنت الذي أعرف، أو أنت الجواد والجلد. كما تقول (الناسُ الناسُ) أي: الناس بكل مكان وعلى كل حال كما تعرف"[94] 359/2

جدول رقم: 62

	المبتدأ	المبني على المبتدأ
قد جربتك فوجدتك	أنت	أنت
.... فوجدتك	وجهُ+ك	طليقٌ
إن فعلت هذا فـ	أنت	أنت
		الذي أعرف
	الناسُ	الناسُ
		بكل مكان وعلى كل حال كما تعرف

والغرض من هذا الاستبدال كما قال السيرافي شارحا أنه: "لا يجوز في موضع (أنت أنت) الضمير المتصل، لأنه ابتداء وخبر، وهما منفصلان، وإنما يقال (أنت أنت) و(زيدٌ زيدٌ) وما أشبهه مما يعاد فيه لفظ الاسم، أي: أنت على العهد الذي عُرِفَ منك وذُكِرْتَ به"[97] 120/3

3–7–3–2– "فإذا قلت (كَمْ جَرِيباً أرضُك) فـ (أرضُك) مرتفعة بـ (كَمْ) لأنها مبتدأة، و(الأرض) مبنية عليها، وانتصب (الجريب) لأنه ليس بمبني على مبتدإ ولا مبتدإ ولا وصف، فكأنك قلت (عشرون درهماً خيرٌ مِن عشرةٍ)".[94] 160/2

جدول رقم: 63

المبتدأ	التمييز	الخبر
كم	جريباً	أرضُك
عشرون	درهماً	خيرٌ من عشرة

وغاية الاستبدال التنظير بين (كم) و(عشرون) في الوظيفة النحوية وهي الابتداء وعمل النصب في نكرة وتقدير التنوين مقابل النون.

3. 7. 3. 3. "وتقول (إنَّ اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ) من قبل أن (إنَّ) عملت في (اليوم)، فصار كقولك (إنَّ عمراً فيه زيدٌ متكلم)".[94]133/2

جدول رقم: 64

الحرف المشبه بالفعل	اسمه	خبره (جملة)
إنَّ	اليومَ	فيه زيدٌ ذاهبٌ
إنَّ	عمراً	فيه زيدٌ متكلمٌ

وغاية هذا الاستبدال أن يبين أن (اليومَ) في المثال الأول اسم (إنَّ) وليس ظرفاً كما أن (عمراً) اسم (إنَّ) وليس ظرفا بلا خلاف، وجملة (زيدٌ ذاهبٌ) خبر اليوم، والعائد إليه الهاء في (فيه)، كما أن (جملة زيدٌ متكلم) خبر والعائد (فيه).[97]464/2

3. 7. 4. إعادة ترتيب عناصر الجملة ليبين استقرار المواضع في بنيته[98]2/ص286

– قال في (هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً وليست تثنيته بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنية ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنى): "وذلك قولك (فيها زيدٌ قائمًا فيها)، فإنما انتصب (قائم) باستغناء (زيد) بـ(فيها)، وإن زعمت أنه انتصب بالآخر فكأنك قلت (زيدٌ قائمًا فيها)، فإنما هذا كقولك (قد ثبت زيدٌ أميراً قد ثبت) فأعدت (قد ثبت) توكيداً، وقد عمل الأول في (زيد) وفي (الأمير).ومثله في التوكيد والتثنية (لقيت عمراً عمراً).فإن أردت أن تلغي (فيها) قلت (فيها زيدٌ قائمٌ فيها) كأنه قال (زيدٌ قائمٌ فيها فيها) فيصير بمنزلة قولك (فيك زيدٌ راغبٌ فيك)، وتقول في النكرة (في دارك رجلٌ قائمٌ فيها) فتجري (قائمٌ) على الصفة.وإن شئت قلت (فيها رجلٌ قائماً فيها) على الجواز، كما يجوز (فيها رجلٌ قائماً)[94]125/1

قال السيرافي شارحا لهذا الموضع: "جعل سيبويه تثنية الظروف وهي تكريرها بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ، وجعل التكرير توكيدا للأول، لا يغير شيئا من حكمه فيما يكون خبرا، وما لا يكون خبرا، أما ما يكون خبرا فقولك: في الدار زيدٌ قائماً فيها، إن شئت رفعت (قائم)، وإن شئت نصبت، كما كان ذلك قبل التكرير والتثنية، فأما ما لا يكون خبرا فقولك: عليك زيدٌ حريصٌ عليك، لا يجوز الرفع في (حريص) كما كان ذلك قبل التكرير، لأن (عليك) ليس بخبر، ولا يستغني به الكلام"[97]455/2

فسيبويه بعد أن ناظر بين الجمل (فيها زيد...)و(قد ثبت...)و(لقيت عمراً...) كما في الجدول، على الظرف (فيها) موضعه الرفع لأنه خبر:

جدول رقم:65

فيها	زيدٌ	قائمًا	فيها
قد ثبت	زيدٌ	أميرًا	قد ثبت
لقيـ	تُ	عمرًا	عمرًا
فيها	رجلٌ	قائمًا	فيها

عاد إلى الجملة الأولى فأعاد ترتيب عناصرها ليؤكد أن تكرير الظرف الذي ليس في موضع الخبر لا يراد منه إلا التوكيد، وناظر بينها وبين جمل أخرى كما في الجدول:

جدول رقم:66

زيدٌ	قائمٌ	فيها	فيها
عليك	زيدٌ	حريصٌ	عليك

3. 7. 5. الاستبدال بين أقسام الكلم الثلاثة

وقد توسع الدكتور نحلة في موضوع الاستبدال عند سيبويه على مستوى أقسام الكلم وضرب فيها الأمثلة الكثيرة، وذلك في كتابه (آفاق جديدة في البحث اللغوي) في فصل تحت عنوان (المنهج الاستبدالي في كتاب سيبويه)[297]ص201-227، فارتأيت تلخيصه، مع ذكر بعض الفوائد إذا اقتضاها الحال.

3. 7 .5. 1. الاسم

وقد استعمل سيبويه الاستبدال على مستوى الاسم لتحقيق أغراض هامة، منها:

1 . تحديد الأنواع التي تنتمي إلى قسم الاسم:

أ . أسماء الإشارة، والضمائر:

أما المبني على الأسماء المبهمة فقولك... (هذا عبد الله معروفاً)... وأما (هو) فعلامة مضمر، وهو مبتدأ، وحال ما بعده كحاله بعد (هذا)، وذلك قولك(هو زيدٌ معروفاً)... وأما ما ينتصب لأنه خبر مبنى على اسم غير مبهم فقولك(أخوك عبدُ الله معروفا)".[94]2/78-81

جدول رقم:67

مبتدأ	خبر	حال
أخوك	عبدُ اللهِ	معروفًا
هذا	عبدُ اللهِ	معروفًا
هو	زيدٌ	معروفًا

ب . اسم الفاعل:

"ولو قال (آلدَّارُ أنت نازلٌ فيها) فجَعَل (نازلاً) اسماً رفَع، كأنّه قال (آلدارُ أنت رجل فيها)، ولو قال (أزيدٌ أنت ضاربُه) فجعله بمنزلة قولك (أَزيدٌ أنت أخوه) جاز"[94] 1/109

جدول رقم:68

مبتدأ1	مبتدأ2	خ المبتدأ2	ظرف
آلدارُ	أنت	نازلٌ	فيها
آلدارُ	أنت	(رجلٌ)	فيها
أزيدٌ	أنت	ضاربُه	
أزيدٌ	أنت	(أخوه)	

ج . اسمية (أفعل) التفضيل:

"وممَّا لا يكون في الاستفهام إلاّ رفعاً قولك (أَعبدُ الله أنت أكرمُ عليه أم زيدٌ) و (أعبدُ الله أنت له أصدقُ أم بِشرٌ)، كأنّك قلت (أعبدُ الله أنت أخوه أم بشر)، لأنّ (أَفْعَلَ) ليس بفعلٍ ولا اسمٍ يَجري مجرى الفعل، وإنّما هو بمنزلة (حسَنٍ) و (شديد) ونحوِ ذلك"[94] 132/1

جدول رقم:69

مبتدأ1	مبتدأ2	خ المبتدأ2	معطوف
أعبدُ اللهِ	أنت	أكرمُ عليه	أم زيدٌ
أعبدُ اللهِ	أنت	أصدقُ له	أم بشرٌ
أعبدُ اللهِ	أنت	أخوه	أم عمرٌو

د . اسمية المصدر:

"وتقول (أزيدٌ أنت له أشدُّ ضَرْباً أم عمرو)، فإنَّما انتصابُ الضَّرْبِ كانتصاب (زيد) في قولك (ما أَحْسَنَ زيداً)، وانتصابِ (وجهٍ) في قولك (حَسَنٌ وجهَ الأخِ) فالمصدرُ هنا كغيره من الأسماء، كقولك (أزيدٌ أنت له أطْلَقُ وجهاً أم فلانٌ)، وليس له سبيلٌ إلى الإعمال وليس له وجهٌ في ذلك"[94] 132/1

جدول رقم:70

مبتدأ1	مبتدأ2	خ المبتدأ2	تمييز	معطوف
أزيدٌ	أنت	له أشدُّ	ضرباً	أم عمرٌو
أزيدٌ	أنت	له أطلقُ	وجهاً	أم فلانٌ

هـ . اسمية أنْ وصلته:

"وإذا قلت: أخشى أنْ تفعلَ، فكأنك قلت: أخشى فعلَك، أفلا ترى أنَّ (أنْ تفعلَ) بمنزلة (الفعل)"[4][9]/3/1

جدول رقم: 71

فعل	(فاعل)	مفعول به
أخشى	(أنا)	أنْ تفعلَ
أخشى	(أنا)	فعلَك

ومثله قوله: "تقول (أَذَكَرٌ أَنْ تَلِدَ ناقتُك أَحَبُّ إليك أم أُنْثَى) كأنّه قال (أَذَكَرٌ نتاِجُها أَحَبُّ إليك أم أُنْثَى)، فـ (أَن تَلِدَ اسمٌ) و (تَلِدُ) به يَتمُّ الاسمُ، كما يتمُّ (الذي) بالفعل، فلا عَمَلَ له هنا كما ليس يكون لصلةِ (الذي) عَمَلٌ".

و . اسمية (أنَّ) ومعموليها:

"ألا ترى أنك تقول (قد عرفت أنك منطلقٌ) فـ (أنك) في موضع اسم منصوبٌ كأنك قلت (قد عرفت ذاك).

وتقول (بلغني أنك منطلقٌ) فـ (أنك) في موضع اسم مرفوع كأنك قلت (بلغني ذاك)، فـ(أنَّ) الأسماء التي تعمل فيها صلةٌ لها كما أن (أنِ) الأفعال التي تعمل فيها صلةٌ لها"[4][9]/3/119–120

ز. أنَّ ومعمولاها في موضع المفعول:

جدول رقم: 72

فعل	فاعل	مفعـول به
قد عرفـ	تُ	أنَّ+ك+منطلقٌ
قد عرفـ	تُ	ذاك

ح . أنَّ ومعمولاها في موضع الفاعل:

جدول رقم: 73

فعل	مفعول به	فاعــل
بلغـ	نِي	أنَّ+ك+منطلقٌ
بلغـ	نِي	ذاك

2 . تحديد الموقع الإعرابي:

أ . (هذا باب ما يَنتصب من الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا مصادرَ لأنَّه حالٌ يَقع فيه الأمرُ فيَنتصبُ لأنه مفعولٌ به): "وذلك قولك (كلّمتُه فاهُ إلى فَيَّ) و (بايَعْتُه يَداً بيدٍ)، كأنّه قال: كلّمتُه مشافَهةً، وبايَعتُه نَقْدًا، أي: كلّمتُه في هذه الحال"[4][9]/1/391

جدول رقم: 74

فعل	فاعل	مفعول به	حـال
كلمـ	تـ	هـ	فاهُ إلى فِيَّ
كلمـ	تـ	هـ	مشافهةً
بايعـ	تـ	هـ	يدًا بيدٍ
بايعـ	تـ	هـ	نقدًا

ب . "وتقول (لأضربنَّه ذَهَبَ أو مَكُثَ)، كأنه قال: لأضربنه ذاهباً أو ماكثاً".[94]185/3

جدول رقم: 75

جملة تامة	فضلة = حال
لأضربنَّه	ذهب أو مكث
لأصربنَّه	ذاهباً أو ماكثاً

"تقول (هذا رجلٌ ضَربَنَا) فتَصف بها النكرة وتكون في موضع (ضاربٍ) إذا قلت (هذا رجلٌ ضاربٌ)".[94]16/1

جدول رقم: 76

مبتدأ	خبر (نكرة)	صفة
هذا	رجلٌ	ضربنا
هذا	رجلٌ	ضربٌ

3 . تغيير التركيب بتغيير العلامة الإعرابية:

أ . "وتقول (هذا مَنْ أعرفُ منطلقٌ) فتجعل (أعرف) صفة.وتقول (هذا مَنْ أعرفُ منطلقًا) تجعل (أعرف) صلة.وقد يجوز (منطلقٌ) على قولك (هذا عبدُ الله منطلقٌ)".[94]107/2

ب . (هذا باب ما يَنتصب فيه الصفةُ لأنّه حالٌ وقع فيه الألفُ واللام): "...وهو قولك (دخلوا الأوّلَ فالأوّلَ) جرى على قولك: واحداً فواحداً، ودخلوا رجُلاً رَجُلاً.

وإن شئت رفعتَ فقلت: دخَلوا الأوّلُ فالأوّلُ، جعله بدلا، وحمله على الفعل، كأنه قال: دخل الأوّلُ فالأوّلُ".[94]397/1

4 . بيان ما لا يجوز فيه الاستبدال في سياقات محددة:

أ . "والأسماءُ (أي: أسماء الأجناس) لا تجرى مجرى المصادر.ألا تَرى أنَّك تقولُ (هو الرجلُ عِلْماً وفِقْهاً) ولا تقول (هو الرجلُ خَيْلاً وإبلاً)".[94]388/1

ب . "ولو قلت (ائتِني ببارِدٍ) كان قبيحا، ولو قلت (ائتِني بتمرٍ) كان حسنا، ألا ترى كيف قَبُحَ أن يَضَعَ الصَّفةَ موضعَ الاسم".[94]270/1"والصفة عند سيبويه نوع من الاسم".[297]ص216

ج . " ألا ترى أنك لو قلت (مررتُ بِهُوَ الرجل) لم يجز، ولم يحسن، ولو قلت (مررت بهذا الرجل) كان حسنا جميل".[94]88/2

3. 7. 5. 2. الفعل

حدد سيبويه الموضع التوزيعي للفعل بلزوم وقوعه بعد حروف معينة:

فقال في (هذا بابُ ما يخُتارُ فيه النصبُ وليس قبلَه منصوبٌ بُني على الفعل وهو بابُ الاستفهام): "وذلك أنّ من الحُروفِ حُروفاً لا يُذْكَرُ بعدها إلاّ الفعلُ ولا يكون الذي يَليها غيرهُ مُظْهَراً أو مُضمَراً.

أ . "فممّا لا يليه الفعلُ إلاّ مظهراً (قَدْ) و (سَوْفَ) و (لَمَّا) ونحوُهنَّ".وضرب مثالا على ذلك بـ(لم) فقال: "وذلك نحوُ (لم زَيداً أَضرِبْهُ) إذا اضطُرّ شاعرٌ فقدَّم لم يكن إلاّ النصبُ في (زيدٍ) ليس غيُر لو كان في شعرٍ، لأنّه يُضمِرُ الفعلَ إذا كان ليس ممّا يليه الاسمُ كما فعلوا ذلك في مواضع".

ب . وأمّا ما يجوز فيه الفعلُ مضمرًا ومظهرًا مقدَّمًا ومؤخَّرًا ولا يستقيم أن يُبْتَدَأ بعده الأسماء فـ(هَلاَّ) و(لولا) و(لَوْمَا) و(أَلاَّ).لو قلت (هَلاَّ زيداً ضربتَ) و (لولا زيداً ضربتَ) و(ألاّ زيداً قتلتَ) جاز.

ولو قلتَ (ألاَّ زيدًا) و (هلاَّ زيدًا) على إضمار الفعل ولا تذكُره جاز.

وإنّما جاز ذلك لأنَّ فيه معنى التحضيض والأمرِ فجاز فيه مما يجوز في ذلك.

ج . "وحروفُ الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلاّ أنّهم قد توسّعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصلُ غيرُ ذلك".[94]269/1

د . وقال: " و(لو) بمنزلة (إنْ) لا يكون بعدها إلاّ الأَفعالُ، فإن سقط بعدها اسمٌ ففيه فِعلٌ مضمَرٌ في هذا الموضع تُبْنَى عليه الأَسماء".

واستعمل سيبويه الاستبدال مع الفعل لأغراض منها:

1 . تبيين أن الأمر لا يقع موقع المضارع، وفيه قال: "والوقفُ قولهم (اضربْ) في الأمر، لم يحرِّكوها، لأنها لا يوصف بها، ولا تقع موقع المضارِعة".[94]17/1، وأن الماضي لا يقع موقع المضارع في الأصل، وفيه قال: " ولا يجوز (فعَلت) في موضع (أفعل)، إلا في مجازاةٍ نحو (إنْ فعلتَ فعلتُ)"[94]55/3، وقال: "وتقول (إنْ فَعَل فعلتُ) فيكون في معنى (إنْ يَفْعَلْ أفعلْ)"[94]16/1. ونبه مع ذلك إلى أن الماضي قد يخرج عن هذا الأصل فيقع موقع المضارع، وفيه قال: "...كما تقول (واللهِ لاَ فَعَلْتُ ذَاكَ أَبَداً) تريد معنى (لاَ أَفْعَلُ)". [94]108/3

2 . تبيين أن الأفعال الناقصة كالأفعال التامة في بعض السياقات رغم ما بينهما من فروق، وفي ذلك قال في (هذا باب الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيءٍ واحدٍ)

أ . "وإن شئتَ قلتَ: (كان أخاك عبدُ الله) فقدّمتَ وأخّرتَ كما فعلتَ ذلك في (ضَربَ)، لأنه فِعْلٌ مثلُه، وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِه في (ضرَبَ) إلاّ أنّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد.

ب . وتقول (كُنَّاهم) كما تقول (ضربناهم)، وتقول (إذا لم نكنْهم فمَن ذا يكونُهم) كما تقول (إذَا لم نَضربُهم فمن يضربهم)".[94]45/1

ج . وتقول (من كان أَخاك) و (من كان أخوك) كما تقول (مَن ضربَ أباك) إذا جعلتَ مَنْ الفاعلَ و (من ضربَ أبُوك) إذا جعلت الأبَ الفاعلَ.

د . وكذلك (أَيُّهم كان أخاك) و (أيَّهم كان أخوك).

هـ . وتقول (ما كان أخاك إلاَّ زيدٌ) كقولك (ما ضربَ أخاك إلاَّ زيدٌ)"[94] 50/1

3 . تبيين أن من الأفعال ما يقع في سياق دون آخر:

قال في (هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب ولا علامة المضمر المتكلم ولا علامة المضمر المحدث عنه الغائب): "وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب (اضربك)، ولا (اقتلك)، ولا (ضربتك)، لما كان المخاطب فاعلا، وجعلت مفعوله نفسه، قبح ذلك، لأنهم استغنوا بقولهم (اقتل نفسك) و (أهلكت نفسك) عن الكاف هاهنا وعن (إياك)".[94] 366/2

4 . اختبار تعدي الفعل ولزومه لبيان النصب على الحال لا على المفعول مثلا:

كما في قوله في (هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فيَنتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعول): "وذلك قولك (ضربتُ عبدَ اللهِ قائماً) و (ذهبَ زيدٌ راكباً)، فلو كان بمنزلة المفعول الذي يَتعدّى إليه فعلُ الفاعلِ نَحْوُ (عبد الله) و (زيد) ما جاز في (ذهبتُ)".[94] 44/1

"يعني: لو كان ما ينتصب بالحال كالمفعول نحو (عبد الله) و(زيد) ما جاز الحال من (ذهب)، لأن (ذهب) لا يتعدى إلى مفعول، فلما جاز (ذهبتُ راكباً) ولم يجز (ذهبتُ زيدًا) علمنا أنه ليس مثله".[97] 293/1

5 . تبيين علاقة الإعراب بالمعنى، وأنه إذا تغير تغير المعنى:

"وتقول (كتبتُ إليه أنْ لا تقلْ ذاك) و (كتبت إليه أنْ لا يقولَ ذاك) و (كتبت إليه أن لا تقولُ ذاك).

أ . فأما الجزم فعلى الأمر.

ب . وأما النصب فعلى قولك (لئلا يقولَ ذاك).

ج . وأما الرفع فعلى قولك (لأنك لا تقولُ ذاك) أو (بأنك لا تقولُ ذاك) تخبره بأن ذا قد وقع من أمره".[94] 166/3

3. 7. 5. 3. الحرف

والمقصود بالحرف هنا هو حرف المعنى لا حرف المبنى، لأن ما يقع على حرف المبنى من الاستبدال يخص باسم الإبدال، ولسيبويه في استبدال حرف معنى بآخر أغراض منها:

1 . " لبيان الاختلاف في التحليل النحوي"[197] ص220

مثل قول سيبويه: "و(إمَّا) يجري ما بعدها ههنا على الابتداء وعلى الكلام الأوّل، ألا ترى أنَّك تقول (قد كان ذلك إمّا صَلاحاً وإمّا فَساداً)، كأنك قلت: قد كان ذلك صلاحًا أو فسادًا، ولو قلت (قد كان ذلك إنْ صلاحًا وإنْ فسادًا) كان النصبُ على (كَانَ) أُخْرَى"[94] 268/1

2 . لبيان أن استبدال حرف بآخر في سياق معين يغير المعنى أو يفسده، كالحال في استبدال الفاء بالواو، وفيه قال سيبويه: "وتقول (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فلو أدخلت (الفاء) ههنا فسد المعنى..وتقول (لا

يسعني شيءٌ ويعجزَ عنك) فانتصاب الفعل هاهنا من الوجه الذي انتصب به في (الفاء)، إلا أن (الواو) لا يكون موضعها في الكلام موضع (الفاء)"[94]42/3

3 . لبيان أن الحرف في سياق معين لا يجب أن يقع آخر من نوعه في نفس الموضع، وذلك كالذي قاله: "وقالوا (يا للعجب) و (يا للماء)...ومثل ذلك قولهم يا للدواهي... وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة... ولم يلزم في هذا الباب إلا (يا) للتنبيه... ولا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه، نحو (أي) و(هيا) و(أيا)، لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجب"[94]217/1

3–7–5–4– تقارض الأقسام في الاستبدال

قال الدكتور نحلة: "ونعني به استبدال عنصر لغوي ينتمي إلى قسم من أقسام الكلم بعنصر لغوي ينتمي إلى قسم غيره في سياق لغوي صحيح"[297]، ص221، وضرب على ذلك أمثلة، منها:

1 . استبدال المصارع باسم الفاعل: "وإنما ضارعت (أي: الأفعال المضارعة) أسماء الفاعلين أنك تقول (إنَّ عبد الله ليفعل) فيوافق قولك (لفاعل)[94]14/1

2 . استبدال المضارع بالمصدر والعكس في سياق محدد: كأنّه إذا قال (هنيئاً له الظَّفرُ) فقد قال (ليَهْنِئْ له الظفرُ)، وإذا قال (ليهنِئْ له الظَّفرُ) فقد قال (هنيئاً له الظَّفرُ)، فكلٌّ واحد منهما بدلٌ من صاحبه[94]317/1، ونبه د.نحلة على أن هذا هو الموضع الوحيد الذي استعمل فيه سيبويه مصطلح (بدل) للدلالة على الاستبدال.[297]ص221

3 . استبدال اسم الفاعل بالماضي عندما يكون اسم الفاعل مضافا، مثل: "وهذا شبيهٌ في النصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا والشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً) لأنّه حين قال (جاعلُ الليلِ) فقد عَلِمَ القارئُ أنّه على معنى (جَعَلَ)، فصار كأَنه قال: وَجَعَلَ اللّيلَ سَكَنًا، وحَمَلَ الثاني على المعنى[94]356/1

4 . استبدال الاسم بالحرف بالاسم، مثل: "وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ(الاَّ) جاز بـ(غير)، وجرى مجرى الاسم الذي بعده (إلاَّ)، لأنه اسم بمنزلته، وفيه معنى (إلاَّ)[94] 343/2

"فإذا كان ما بعد (إلا) مبتدأً وخبرًا لم تقع (غير) موقعه، كقولك: ما أتاني أحد إلا زيدٌ خيرٌ منه، ولا يجوز: ما أتاني أحد غير زيدٍ خيرٌ منه"[97]89/3

5 . استبدال الحرف بالاسم، مثل: "واعلم أن (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك (أخذته بلا ذنبٍ) و(أخذته بلا شيءٍ) و(غضبت من لا شيءٍ) و (ذهبت بلا عتادٍ) والمعنى معنى: ذهبت بغير عتادٍ، وأخذته بغير ذنبٍ[94]302/2

وإنما استعملت (لا) في موضع (غير) لما بينهما من الاشتراك في الجحد، لأن غير مسلوب عنها ما أصيفت إليه، و(غير) مجرور بحرف الجر الذي دخل عليها لأنها اسم، وأما (لا) فحرف، لا يدخل عليه حرف الجر، وإنما وقع حرف الجر على ما بعده[97]45/3

6 . استبدال الحرف بالفعل، مثل: "وذلك قولُك (ليس زيدٌ ذاهباً ولا أخوك منطلقاً)، وكذلك (ما زيدٌ ذاهباً ولا معنٌ خارجاً)".على أن (لا) تعمل عمل (ما) التي تعمل عمل (ليس)، مع أن (ما) لا تقع في كل سياق ترد فيه (ليس)، ولذلك قال سيبويه: " كما أنّ (ما) لم تَقْوَ قوّةَ (ليس)، ولم تقع في كل مواضعها"[194] 122/1

والخلاصة أن الاستبدال من أهم عناصر المنهج عند سيبويه في تحليل الكلام ومعرفة عناصره، والحكم عليه بالصحة والاستقامة أو الفساد والإحالة، ومن نافلة القول أن نقول إن سيبويه كما سبق أن عرفنا لم يصرح بمبادئ التحليل عنده ولكنها تفهم من خلال العمليات التحليلية التي يقوم بها أثناء معالجته للمادة اللغوية.

وكما قال د.نحلة: "ولا يظنن ظان أننا نحمل على سيبويه تصورا حديثا لم يخطر له على بال، فما عرضنا شيئا من هذا النهج إلا موثقا بنصوص سيبويه"[297] ص223

وإذا كان من فرق بين منهج سيبويه في الاستبدال ومنهج التوزيعيين فهو أنه عنده وجه من وجوه الاجتهاد، ومفهوم من عدة مفاهيم إجرائية يلجأ إليها سيبويه لتحليل الكلام وتجاوز بعض مشكلاته، بينما هو عند التوزيعيين مذهب متكامل له أصوله النظرية وإجراءاته العملية ومصطلحاته المحددة.

"وبعدُ: فالنظر في الأوجه التي التقى فيها سيبويه بالفكر اللغوي المعاصر يدل دلالة قطعية على أن سيبويه سبق عصره بقرون عديدة، وأنه يتبوأ مكانة مرموقة في تاريخ الفكر اللغوي العالمي"[297] ص227

3. 8. الإجماع

3. 8. 1. تعريف الإجماع عند النحاة

ومن معانيه في اللغة الاتفاق، ومنه قوله تعالى (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ)[164]الآية: 15 وهو المعنى اللائق بمعناه الاصطلاحي، لأنه كما قال ابن علان: "اتفاق أئمة العربية المعول على آرائهم والمرجوع إليها في أمر"[302] ص232، وقوله (أئمة العربية) يشمل كل أئمة العربية ولو من الأندلس أو مصر أو المغرب، وليس فقط أهل البلدين كما قال ابن جني[119] 189/1، وتابعه عليه السيوطي.[188] ص187

وقد فسر الأستاذ الدكتور الحباس اقتصار ابن جني على (أهل البلدين) فقال: "ولعل السبب في ذلك هو أن هؤلاء النحاة التابعين لهذه الأمصار كانوا تبعا لإحدى هاتين المدرستين، ولم يذكر كذلك نحاة بغداد لأنهم لم يكونوا مذهبا مستقلا، إنما كان مذهبهم ملفقا من آراء الكوفيين والبصريين، وبالتالي فإن إجماع أهل المصرين يدخل فيه كل أمصار الأمة الإسلامية آنئذ"[150] ص409

وقد عرف بعض المعاصرين الإجماع بتعريف توخى فيه الدقة فقال: "اتفاقُ مَن حُفِظَ قولُه مِن علماء العربية المجتهدين على حكم لغوي"[303] ص12، وهو يقصد أن قول سيبويه مثلا (أجمعوا) إنما هو فيما اطلع عليه من أقوالهم، وليس الإجماع أن يقول كل نحاة عصر ما قولا في مسألة فيتفقوا عليه، لأن الإجماع بهذا المعنى غير ممكن الوقوع، أو غير ممكن الاطلاع عليه.

3. 8. 2. الإجماع نوعان: إجماع الفصحاء وإجماع العلماء

وواضح من هذه التعاريف السابقة أن الإجماع حصر في اتفاق النحاة، مع أن مما يدخل فيه دخولا أوليا هو اتفاق العرب أنفسهم، لأنهم هم أهل اللسان، وأما النحاة وغيرهم فقصارى أمرهم انتحاء سمتهم، واتباع طريقتهم في الكلام، ولذلك قال السيوطي: "وإجماع العرب حجة" [188] ص193، وأما قوله بعد ذلك: "ولكن أنى لنا بالوقوف عليه"، فهو استبعاد في غير محله، لأن سيبويه وغيره من الذين مسحوا جزيرة العرب وشافهوا فصحاءها نقلوا اتفاق العرب على غير مسألة، وقال الأستاذ الحباس: " وإجماعهم موجود لكن بطريقة الاستقراء ، كإجماعهم على رفع الفاعل ونصب المفعول ، ورفع المبتدإ والخبر وغيرها من القواعد المطردة عندهم في الاستعمال ، فهذا نوع من الإجماع". [150] ص409

أما أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح فقد أكد مرارا وفي غير موضع من كتبه أن الإجماع المعتبر هو إجماع العلماء فيما رووه عن العرب، وذلك في معرض حديثه عن كيفية توثيق المعطيات اللغوية أي المسموع من اللغة عن العرب الفصحاء، إذ اللغوي في فترة الفصاحة العفوية لم يكن يكتفي بمسموعه هو فقط، بل كان يعتمد على مسموع غيره من العلماء الرواة الذين شافهوا العرب وأخذوا عنهم، وموافقته لهم، أو عدم اعتراضهم عليه هو ما يصحح روايته ويحفظه من الأهواء ويسم عمله بالموضوعية.

قال الأستاذ: "فالسماع عند العرب هو دائما سماع جماعي: فما يعتمد عليه اللغوي هو مسموع كل واحد من العلماء مما أجمع عليه من معاصريه وممن سبقوه، أما ما ينفرد به أحدهم، فيقبل إذا كان ثقة، ولا يكون ذلك من العلم المقطوع به مع ذلك: فالمجمع عليه هو وحده المقطوع به، وهذا الذي انفرد به أحدهم هو في الغالب غلط أو توهم، ولا يقبل إذا عارضه سماع آخر كثير في نفس الشاهد (من العلماء الثقات)" [130] ص274

وواصل الأستاذ كلامه بقوله: "فاللغوي الذي ورد منه سماع من الفصحاء فليس إلا فرداً من هذه الجماعة التي تعاون أفرادها على السماع الواسع، وتتالوا في الزمان إلى غاية اختفاء الفصاحة العفوية، فهو يمثل كل الجماعة إذا كان ممن يثق به العلماء وبما يرويه، وهذا التصور للسماع اللغوي بني كله على مفهوم الإجماع، أي: الحجة التي أساسها الجماعة ليس غير" [130] ص274

وفي هذا السياق فإن سيبويه قلما اعترض العلماء على مروياته، لاعتضاده في سماعه بسماع غيره من العلماء كالخليل، ولثقته وأمانته، واعتراضات المبرد عليه في بعض ذلك هو مما انفرد بأكثره، ورد عليه العلماء، أمثال ابن ولاد، واتهموه بالتعسف، وصححوا رواية سيبويه، قال الأستاذ: "ولم نعثر عند سيبويه إلا على اعتراضات قليلة بالنسبة لما كان سمعه من شيوخه" [130] ص276

ويؤكد الأستاذ فكرة السماع الجماعي وأنه هو فقط الذي يتحقق فيه معنى الإجماع بقوله: "لأن السماع عند العلماء القدامى هو سماع يتحقق ويصير موضوعيا بالجماعة كما قلنا: لا يمكن أن يثبت السماع ثبوتا لا يرد إلا "بمجيئه من أكثر من وجه" من العلماء، (لا من أي أحد)، والمعروفين بأمانتهم، أو بإجماع منهم على صحة ما روي من أحدهم". [130] ص292

ويزيد ذلك بيانا قوله: "ومهما كان فإن أصل الأصول في جميع الأعمال التوثيقية هو إجماع العلماء بالمفهوم الذي أشرنا إليه وهو "مجيء السماع لنفس المسموع وبالنسبة للزمان الواحد من أكثر من وجه" سواء كان ذلك في رواية الشعر أو كلام العرب وغير ذلك".[130]ص316

وقد ذهبت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أن الإجماع في كتاب سيبويه لم يكن واضح المعالم، وعللت ذلك بقولها: " أما سبب عدم تبينه في الكتاب – كما نرى – فهو عدم وجود نحاة كثيرين مختلفي الآراء والمذاهب، وعدم وجود مدارس نحوية متعددة، ولم تكن الخلافات في الآراء قد ظهرت بصورة واضحة على النحو الذي نراه بعد زمنه، حيث تشعبت الآراء واختلفت المذاهب واستقرت قواعد النحو وأصوله، وتبينت أدلة النحاة وحججهم، وخاصة في زمن ابن جني وابن الأنباري وابن الحاجب وابن مالك وأبي حيان ومن جاء بعدهم".

ثم ناقضت قولها هذا بقولها مباشرة بعد ذلك: "وقد ذكر سيبويه في كتابه الإجماع وصرح به – سواء كان إجماع العرب أم إجماع النحويين – وعبر عنه بعبارات مختلفة، منها لفظة (أجمع) أو (مجمعون) أو نحوهما، ومنها تعبيره بـ(كل العرب) أو (كل النحاة) ونحوهما".[125]ص441

وفي ظني أنها قصدت أن سيبويه اعتمد الإجماع بنوعيه إجماع النحاة وإجماع العرب الفصحاء، واستدل به في غير موضع، ولكنه لم يعرِّفه، ولم يضبط شروط الاحتجاج به، وإلا ففي الكتاب خلافات كثيرة بين النحاة أو بينهم وبين سيبويه ذكرها سيبويه وناقشها واحتج في بعضها بالإجماع.

<u>3. 8. 3. أمثلة احتجاج سيبويه بإجماع الفصحاء</u>

فمن إجماعات العرب الفصحاء التي ذكرها سيبويه واحتج بها:

3. 8. 3. 1. قوله في (هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه): "والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضعٍ واحد وذلك نحو: رددت، وودِدت، واجتررت، وانقددت، واستعددت، وضاررت، وترادَدنا، واحمررت، واحماررت، واطمأننت، فإذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام".[94]3/529

قال السيرافي شارحاً:

"اعلم أن المضاعف الذي أراده في هذا الباب وفي الباب الذي بعده هو حرفان في موضع واحد، أحدهما عين الفعل والآخر لامه، والكلام فيه على إدغام الأول منهما في الثاني أو ترك الإدغام.

فإذا كان الثاني متحركا بحركة إعراب أو غير إعراب لا يوجبها ساكن يلقي الحرف من كلمة أخرى فلا خلاف بين العرب في إدغام الأول في الثاني إذا كان ذلك في فعل ماض أو مستقبل أو أمر، قلت حروفه أو كثرت".[97]4/264

3. 8. 3. 2. وقوله في (هذا باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموزٍ وعنتريس): "وتقول: أنت تأتينا في كلِّ صباحِ مساءٍ، ليس إلا، وجعل لفظهن في ذلك الموضع كلفظ خمسة عشر، ولم يبن ذلك البناء في غير هذا الموضع، وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب ولا أعلمه إلا قول الخليل".[94]3/303

3. 8. 3. 3. وقوله في (هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء)

"وأما (أمام) فكل العرب تذكره أخبرنا بذلك يونس"[94] 267/3

3. 8. 3. 4. وقوله في (هذا باب النداء): "فأما (المفرد) إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين وذلك لأنه كثر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حوب وما أشبهه"[94] 185/2

3. 8. 3. 5. وقوله في (هذا باب الهمز): "وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنك تصيرها بين بين، وذلك قولك: هذا درهمُ أُختك، ومن عندِ أُمك، وهو قول العرب، وقول الخليل"[94] 542/3

3. 8. 3. 6. وقوله في (هذا باب تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير ما حذف منه): "وأما يونس فحدثني أن أبا عمروٍ كان يقول في مُرٍ مُرَيْءٍ مثلُ مُرَيْعٍ، وفي يُرِي يُرَيْءٍ، يهمز ويجرُّ، لأنها بمنزلة ياء قاضٍ، فهو ينبغي له أن يقول: مُيَيَّتٌ، وينبغي له أن يقول في نَاسٍ: أُنَيِّسٌ، لأنهم إنما حذفوا ألف أناسٍ، وليس من العرب أحدٌ إلا يقول: نُوَيْسٌ"[94] 457/3

قال السيرافي شارحا: "لأن (ناسا) عند سيبويه أصله (أناس) وحذفت الهمزة تخفيفا كما حذفت الياء الثانية من (ميِّت)".[97] 198/4

3. 8. 3. 7. وقوله في (هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدلٌ): "وأما النُّبُوَّةُ فلو حقرتها لهمزت، وذلك قولك: كان مُسَيْلِمَةُ نُبُوَّتُهُ نُبَيِّئَةُ سَوْءٍ، لأن تكسير النُّبُوَّةِ على القياس عندنا، لأن هذا الباب لا يلزمه البدل، وليس من العرب أحد إلا وهو يقول: تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَةُ، وإنما هو من أنبأت"[94] 460/3

قال السيرافي: "وأما (النبي) فأصله عند سيبويه الهمز، وهو مأخوذ من (النبأ) وهو الخبر، لأنه يخبر عن الله عز وجل".[97] 200/4

ثم قال: "واستدل سيبويه على أن الأصل الهمز أنه: "ليس من العرب أحد إلا ويقول: تنبأ مسيلمة".[97] 201/4

3. 8. 3. 8. وقوله في (هذا باب الهمز): "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدةٍ منهما من كلمة فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا"[94] 549/3

لكن قال السيرافي: " أما إذا اجتمعت همزتان في كلمة فلم يحك سيبويه غير تخفيف إحداهما، ولم يجز غير ذلك....وأما أبو زيد فحكى أن من العرب من يحقق الهمزتين جميعا فيقول: أأنت قلت ذاك ؟ ويا زيد أأبوك هذا ؟

قال: وسمعت من العرب من يقول: اغفر لي خطائئي كقولك: خطاعمي، همزها أبو السمح ورداد ابن عمه".[97] 285/4

3. 8. 3. 9. وقوله في (هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء وما انتصب لأنه غاية):

"وتقول: كنتُ سرتُ حتى أدخلَها، إذا لم يجعل الدخول غايةً، وليس بين كنتُ سرتُ وبين سرتُ مرَّةً في الزمان الأول حتى أدخلَها شيءٌ، وإنما ذا قولٌ كان النحويون يقولونه، ويأخذونه بوجه ضعيف، يقولون: إذا لم يجز القلبُ نصبنا، فيدخل عليهم: قد سرتُ حتى أدخلُها أن ينصبوا، وليس في الدنيا عربيٌ يرفع سرتُ حتى أدخلُها إلا وهو يرفع إذا قال: قد سرتُ"[94] 21/3

قال السيرافي: "وأما ما حكاه سيبويه عن بعض النحويين من اعتبار القلب فهو ضعيف يخالف كلام العرب، ولا لاعتبار ذلك أصل يرجع إليه، هؤلاء القوم أجازوا: سرت حتى أدخلُها، ولم يجيزوا: كنت سرت حتى أدخلُها، لأنه لا يحسن: سرت حتى أدخلها كنت، كما يحسن: حتى أدخلُها سرت.

فاحتج عليهم سيبويه بقول العرب: قد سرت حتى أدخلُها، وهم لا يجيزون: سرت حتى أدخلها قد".[97]215/3

3. 8. 3. 10. وقوله في (هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا): "وقد زعم ناس أن (هو) هاهنا صفة، فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربى يجعلها هاهنا صفة للمظهر؟ ولو كان ذلك كذلك لجاز: مررت بعبدِ اللهِ هو نفسِه، فـ(هو) هاهنا مستكرهة، لا يتكلم بها العرب، لأنه ليس من مواضعها عندهم، ويدخل عليهم: إن كان زيدٌ لهو الظريفَ، وإن كنا لنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون".[94] 390/2

قال السيرافي: "ومما يفصل بين الفصل وبين الصفة والبدل أن الفصل تدخل عليه اللام ولا تدخل على الصفة والبدل، تقول: إن كان زيد لهو الظريفَ، وإن كنا لنحن الصالحين، ونصبُ الظريفَ والصالحين حكاه سيبويه عن بعض العرب وعن النحويين أجمعين، ولا يجوز أن تقول: إن كنا لنحن الصالحين في الصفة والبدل، لأن اللام تفصل بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه"[97] 159/3

3. 8. 4. أمثلة احتجاج سيبويه بإجماع العلماء

ومن إجماعات العلماء التي حكاها سيبويه قوله في(هذا باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علاماتٍ خاصة): وذلك: (ذا) و(ذي) و(تا) و(ألا) و(ألاء) وتقديرها أولاع، فهذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كل شيء وكثرت في كلامهم خالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة (لا) و(في) ونحوها، وبمنزلة الأصوات نحو (غاق) و(حاء)، ومنهم من يقول (غاقٍ) وأشباهها، فإذا صار اسماً عمل فيه ما عمل بـ(لا)، لأنك قد حولته إلى تلك الحال كما حولت (لا).

وهذا قول يونس والخليل ومن رأينا من العلماء، إلا أنك لا تجري (ذا) اسم مؤنث، لأنه مذكر، إلا في قول عيسى، فإنه كان يصرف امرأة سميتها بـ(عمرو)"[94] 280/3

3. 8. 5. سيبويه ينكر مخالفة الإجماع

"ولم يكن يجيز مخالفة ما أجمع النحاة على القول به، أو ما أجمعت العرب على النطق به، لأن الناطق بما يخالف ما أجمعت العرب على النطق به أو القائل بما لم يقله النحاة قائل ما لا يقوله أحد"[25] ص444

الدليل:

قال في (هذا باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة): "فأما (جعفرٌ) فمن بنات الأربعة، لا زيادة فيه، لأنه ليس شيء من أمهات الزوائد فيه، ولا حروف الزوائد التي تجعلها زوائد بثبت، وإنما بنات الأربعة صنفٌ لا زيادة فيه، كما أن بنات الثلاثة صنفٌ لا زيادة فيه.وأما (سفرجلٌ) فمن بنات الخمسة، وهو صنفٌ من الكلام،

وهو الثالث، وقصته كقصة (جعفر)، فالكلام لا زيادة فيه ولا حذف على هذه الأصناف الثلاثة.

فمن زعم أن (الراء) في (جعفرٍ) زائدة أو الفاء فهو ينبغي له أن يقول إنه (فعلرٌ) و(فعفلٌ) وينبغي له إن جعل الأولى زائدة أن يقول (جفعلٌ) وإن جعل الثاني أو الثالث أن يقول (فععلٌ) و(فعفلٌ)، وينبغي له إن يقول في (غلفقٍ) (فعلقٌ)، وإن جعل الأولى زائدة أن يقول (غفعل)، لأنه يجعلهن كحروف الزوائد، فكما تقول (أفعل) و(فوعل) و(فعولٌ) و(فعلن) كذلك تقول هذا، لأنه لا بد لك من أن تجعل إحداهما بمنزلة الألف والياء والواو، وينبغي له أن يجعل الأخيرين في (فرزدقٍ) زائدين، فيقول (فَعَلْدَق)، فإذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد زوائد، وقال ما لا يقوله أحد، وينبغي له إن جعل الأولين زائدين أن يكون عنده (فَرَفْعَل)، وإن جعل الحرفين الزائدين الزاي والدال قال (فَعَزْدَل)، فهذا قبيحٌ لا يقوله أحد. ولا تقول (فَعْلَلٌ) ولا (فَعَلَّلٌ)، لأنك لم تضعف شيئاً، وإنما يجوز هذا أن تجعله مثالا"[94] 329/4

3. 8. 6. كيف كان سيبويه يستدل بالإجماع

قال السيرافي شارحا لكيفية استدلال سيبويه واحتجاجه على النحويين المخالفين:

"ذكر سيبويه في هذا الباب أن بنات الأربعة وبنات الخمسة هما صنفان غير بنات الثلاثة، وأن ما كان مثل جعفر وفرزدق لا زائد في واحد منهما، وإن وزن جعفر فَعْلَل ووزن فرزدق فَعَلَّل.

واحتج على قوم من النحويين جعلوا كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف فيه حرف زائد، وكل اسم زادت حروفه فزادت على خمسة أحرف مثل فرزذق ففيه حرفان فقال:

لا يخلو الزائد الذي في (جعفر) من أن يكون هو الراء أو الفاء أو العين أو الجيم:

فإن كان الزائد هو الراء وجب أن يكون وزنه فعلر، الزائد يوزن بلفظه.

وإن كان الزائد الراء وجب أن يكون وزنه فعفل.

وإن كان الزائد العين من (جعفر) كان وزنه فععل.

وإن كان الزائد الجيم وجب أن يكون الوزن جفعل.

ثم ألزمهم في وزن (فرزدق) مثل ذلك، ثم قال بعد ذلك:

"وهذا لا يقوله أحد"، ولعمري إن الذي ألزمهم صحيح، فإذا كان أحد لا يقوله فقد فسد ما قالوه، وهذا الذي ذكر سيبويه قول الكسائي والفراء على اختلاف بينهم"[97] 218/5

وقال أيضا في (هذا باب ما يجرى عليه صفةُ ما كان من سببه وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له): "وإن زعم زاعم أنه يقول: مررتُ برجلٍ مخالطِ بدنِه داءٌ، ففرق بينه وبين المنون، قيل له: ألست تعلم أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء، إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين، نحو قولك: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباك، ومررت برجلٍ ملازمِ أبيك، أو ملازمِك، فإنه لا يجد بدا من أن يقول: نعم، وإلا خالف جميع العرب والنحويين"[94] 19/2

قال السيرافي مبينا كيف يستدل سيبويه بالإجماع ويحتج به:

"في هذا الباب أشياء أجمع النحويون عليها، واختلفوا في غيرها، فجعل سيبويه ما أجمعوا عليه أصلا قدره ورد إليه ما اختلف فيه، بشبه صحيح لا يقع على من تأمله لبس، والذي أجمعوا عليه أن الصفة إذا كانت فعلا للأول أو لسببه أو لها التباس به، وكانت منونة، فإنها تجري على الأول، وتنجر بجره، ويوصف الأول بها، كقولك: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً، وضاربٍ أبوه زيداً، وملازمٍ أباه زيدٌ.

ثم اختلفوا إذا كانت الصفة مضافة، فأما سيبويه فأجرى جميعها على الأول كهي لو كانت منونة، وأجرى غيره بعضها على الأول ومنع إجراء بعض، فألزمه سيبويه إجراء الجميع على الأول أو المناقضة، فقال: فإن زعم زاعم...

وهذا من أثبت الحجاج...وفي بعض نسخ كتاب سيبويه: "وذلك أن قوما ينصبون كل ما كان من ذا مضافا على كل حال"، فإن كان هذا من كلام سيبويه فهو أقوى في إلزامهم من القياس بكلام العرب.

ثم احتج لما ذهب إليه بعد تقويته بالقياس الذي ذكرناه بكلام العرب فقال:

ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه، ولكنا سمعناها تنشد هذا البيت جرًّا:

وارتشن حين أردن أن يرميننا *** نبلا بلا ريش ولا بقداحِ

ونظرن من خلل الخدور بأعين *** مرضى مخالطِها السقامُ صحاحِ

وسمعنا من العرب بيتا آخر فأجروه هذا المجرى، وهو قوله:

حمين العراقيب العصا وتركنه *** به نَفَسٌ عالٍ مخالطُه بُهْرُ[97]2/350-351

"فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواءٌ، وهو القياسُ وقولُ العربِ"[94]2/20-21

ولقد تابع الرماني سيبويه في استشناع مخالفة النحويين فقال في سياق الرد على من زعم أن الهمزة أصلية في (أفكل) و(أيدع) بعد أن بين ما يترتب على ذلك القول من مفاسد: "فإن التزم هذا خالف جميع النحويين، وكفى بذلك عيبا مخالفة جميع أهل الصناعة، كما لو خالف مخالف في مسألة من الهندسة جميع أهل الصناعة، لكان ذلك عيبا، وكذلك لو خالفهم في مسألة وأجمعوا عليها في الجبر والمقابلة، ومنزلته كمنزلة من خالف جميع العقلاء في أمر من الأمور، وادعى أن عقله فوق جميع العقول، وكفى بهذا عيبا وخزيا"[112] 5/62-63

3. 8. 7. مخالفة جميع العرب قبيحة ولو جازت قياسا

"والمخالفة – عنده – لما تكلم به جميع العرب قبيحة أيضا، وإن جازت قياسا، وقياس النحويين ما لم يتكلم به العرب مستكره ممتنع".[15]1ص444

الدليل:

. قال في (هذا باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل): "اعلم أن المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع (إيا) موقعها، وقد تكون علامته إذا أضمر (إيا).

فأما علامة الثاني التي لا تقع (إيا) موقعها فقولك: (أعطانيه)، و(أعطانيك)، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه، فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: (أعطاكني)، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: (قد أعطاهوني)، فهو قبيح، لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه.

وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: (أعطاك إياي)، و(أعطاه إياي)، فهذا كلام العرب، وجعلوا (إيا) تقع هذا الموقع، إذ قبح هذا عندهم، كما قالوا: إياك رأيت، وإياي رأيت، إذ لم يجز لهم: نِي رأيت، ولاك رأيت.

فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطبا وغائبا فبدأت بالمخاطب قبل الغائب فإن علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها (إيا)، وذلك قوله: أعطيتكه، وقد أعطاكه، وقال عز وجل﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[114] الآية:28.فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب.

وإنما كان المخاطب أولى بأن يبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب، فإن بدأت بالغائب فقلت: أعطاهوك، فهو في القبح وأنه لا يجوز بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بدئ بهما قبل المتكلم، ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت قد أعطاه إياك.

وأما قول النحويين: قد أعطاهوك، وأعطاهوني، فإنما هو شئ قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيِّنا".[94]363/2 "هذا ترتيب سيبويه وحكايته عن العرب، وحكى عن النحويين قياسا لم يرتضه"[97] 126/3

والخلاصة:

أن الإجماع نوعان: إجماع العرب، وهو ملزم، لا يحق لأحد أن يخرج عما أجمعوا عليه من ضروب الكلام إفرادا وتركيبا، والعمدة في معرفته سماع المتحرين من علماء العربية أمثال أبي عمرو والخليل وسيبويه، وإجماع النحاة، وهو غير ملزم كما بين ذلك ابن جني في الخصائص، لأن أقوالهم وبخاصة في العلل أو فيما وصلوا إليه استنتاجا واستنباطا ليست ملزمة، ولكنه لا يجدر بالنحوي مخالفتهم، كما صرح بذلك سيبويه وبينه الرماني.

والإجماع بنوعيه قد احتج به سيبويه في غير ما موضع من الكتاب، ولكنه لم يكن على صورة من الكثرة التي آل إليها فيما بعد، والفارق بين إجماعات سيبويه وإجماعات من بعده هو أن إجماعات سيبويه كما رأينا يرجع فيها إلى ما سمع عن العرب أو روي عنهم، لا إلى ما استنبطه النحاة مما لم يعضده السماع.

3. 9. الاستدلال بالسياق المقالي والسياق المقامي

3. 9. 1. معنى السياق ونوعاه

"المقصود بالسياق التوالي، ومن ثم ينظر إليه من ناحيتين: إحداهما توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك، والسياق من هذه الزاوية يسمى (سياق النص)، والثانية: توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي، وكانت ذات علاقة بالاتصال، ومن هذه الناحية يسمى السياق (سياق الموقف)"[104] 65/2

ولأهمية السياق في دراسة وتحليل الكلام "لا نكاد نجد مفسرا ولا أصوليا ولا لغويا إلا ويعتبر السياق في كل إجراءاته وتطبيقاته، وعيًا منه بما يكون لعناصر السياق من دور في إضاءة مجاهيل نصه الذي هو مجمع أقوال طبيعية لرفع غموضه"[190]ص306

وقد استدل سيبويه بالسياق اللغوي وبسياق الحال كثيراً في تحليلاته لتراكيب العربية المسموعة، وذلك دليل منه على ما للسياق بنوعيه من أثر في بنية التراكيب، "من حيث الذكر والحذف، أو التقديم والتأخير، أو التوجيه النحوي والحكم بصحة التركيب أو إحالته"[305] ص384

والعجيب في الأمر أن النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه أهملوا السياق، فلم يعتمدوه وسيلة في تحليل الكلام، ولا في تفسير خلفياته، واكتفوا بتحليل الكلام من حيث الإعراب، وما تسببه العوامل، ومن حيث الأعراض، وما ينجر عنها من حديث عن العلل، وهو خلاف مذهب سيبويه وطريقته،[190]ص308 "وبدلا من الاهتمام بالمعنى، وبيان أثر السياق، وقصد المتكلم من استخدام العوامل، ركز النحاة على أنواع العوامل، وعلى ما يسمى بالعلل".[306]ص108

3. 9. 2. السياق اللغوي

"وسياق الكلام أسلوبه الذي يجري عليه"ومنه استدلاله به على حذف أحد عناصر التركيب:

3. 9. 2. 1. من ذلك الاستدلال على حذف كلمة (كلّ) في قول الشاعر:

أكُلَّ امرئٍ تحسبين امرأً *** ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا

والتقدير (وكلَّ نارٍ) بدليل جر (نار) قال سيبويه مستدلا: " لذكرك إياه في أوّل الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب ".[94]66/1

فقد استدل على كلمة (كل) المحذوفة في الجملة الثانية بذكرها في الجملة الأولى، واعتبر سيبويه ذكرها أولا سبباً في عدم التباس المعنى على المخاطب.

3. 9. 2. 2. ومن ذلك قوله في تحليل قوله عزَّ وجلَّ (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا): " أي: بل نتَّبع ملّة إبراهيم حنيفا، كأن قيل لهم: اتّبعوا، حين قيل لهم: (كونوا هوداً أو نصارى)[94]1/257

فقد استدل سيبويه بالسياق اللغوي المذكور قبل قوله تعالى (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ) وهو قوله تعالى: (كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) على الفعل المحذوف.

3. 9. 2. 3. ومنه قوله فيما ينصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره: "قول العرب: (حَدَّث فلانٌ بكذا وكذا)، فتقول: صادقاً والله، أو أَنشدك شعراً فتقول: صادقاً والله، أي: قاله صادقاً؛لأنك إذا أنشدك فكأنه قد قال كذا ".[94]271/1

فاستدل بالسياق اللغوي المذكور وهو قول القائل: حدَّث فلان أو أنشد على حذف الفعل المقدر، والذي هو عامل الحال صادقاً.

3. 9. 2. 4. ومنه قوله في بيت النابغة:

إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجَنِي *** ولو تغرَّبتُ عنها أُمَّ عَمّارِ

قال الخليل رحمه الله: لما قال (هَيّجنِي) عُرف أنّه قد كان ثَمَّ تَذَكُّرٌ، لتَذكره الحمام وتَهْيِيجه فأَلْقَى ذلك الذي قد عُرف منه على أمّ عمّارٍ، كأَنه قال: هيَّجنِي فذكَّرنِي أمَّ عمّار[94] 286/1

فاستدل الخليل بقول الشاعر (هيَّجنِي) على فعل مقدر هو (ذكَّرنِي)، وبذلك فسر وجه النصب في قوله (أُمَّ عمارٍ).

قال سيبويه: "ومثل ذلك أيضاً قول الخليل رحمه الله وهو قول أبى عمرٍو (أَلاَ رَجُلَ إمّا زيداً وإمّا عمراً)، لأنّه حين قال (أَلاَ رجلَ) فهو مُتَمَنٍّ شيئاً يَسأَلُه ويريده، فكأَنه قال: اللهمَّ اجعلْه زيداً أو عمراً، أو وَفـَّقْ لي زيداً أو عمراً".[94] 286/1

فاستدل بسياق الكلام على وجه النصب في (إما زيداً وإما عمراً).

3. 9. 2. 5. ومنه قول سيبويه وهو يتحدث عن المصادر المؤكدة للفعل المحذوف المعرفة بالإضافة:

" فأمّا المضاف فقول الله تبارك وتعالى: (وترى الجبالَ تحسبها جامدةً وهي تمر مَرَّ السحابِ صُنْعَ اللهِ).

وقال الله تبارك وتعالى: (ويومئذٍ يفرحُ المؤمنون بنصرِ اللهِ ينصرُ مَنْ يشاءُ وهو العزيزُ الرحيمُ وَعْدَ اللهِ لا يُخْلِفُ اللهَ وَعْدَهُ).

وقال جلّ وعزّ: (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيءٍ خَلْقَهُ).

وقال جل ثناؤه: (والمحصناتُ من النساءِ إلا ما ملكت أيمانُكم كِتَابَ اللهِ عليكم).

ومن ذلك: اللهُ أَكبرُ دَعْوَةَ الحَقَّ"[94] 381/1

وبعد أن استوفى سيبويه الأمثلة شرع في بيان وجه دلالة المصادر المضافة فيها على الأفعال المحذوفة فقال:

" لأنَّه لمّا قال جلّ وعزّ: (مَرَّ السحابِ) وقال: (أَحْسَنَ كُلَّ شَيءٍ) عُلم أنَّه خَلْقٌ وصُنعٌ، ولكنَّه وكَّد وثَّبت للعباد.

ولما قال: (حُرِّمَتْ عليكم أمهاتُكم)، حتّى انقَضى الكلامُ عَلم المخاطَبون أنّ هذا مكتوبٌ عليهم مثَّبت عليهم وقال: (كِتَابَ اللهِ) توكيداً، كما قال (صُنْعَ اللهِ) وكذلك (وَعْدَ اللهِ) لأنَّ الكلام الذي قبله وَعْدٌ وصُنعٌ، فكأَنّه قال جلَّ وعزَّ: وَعْداً وصُنعا وخَلْقا وكِتابا.

وكذلك دَعْوَةَ الحَقَّ لأنَّه قد عُلم أنَّ قولك (اللهُ أكبرُ) دُعاءُ الحقَّ، ولكنَّه توكيدٌ كأَنَّه قال دعاءً حقًّا".[94] 381/1–382

3. 9. 3. ترتيب عناصر الكلام

ومن أنواع السياق اللغوي ترتيب عناصر الكلام فيما بينها، إذ المعروف أن لكل عنصر لغوي في الكلام موضعه الخاص به، وقد يحصل تقديم بعضها وتأخير بعضها لأغراض يقصدها المتكلم، إلا أن هذا التقديم والتأخير منه ما يؤثر عليها فيغير إعرابها، ومنه ما لا.

ومن هذا الأخير الفاعل والمفعول به، وفيهما يقول سيبويه: "فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك (ضَرَبَ زيداً عبدُ الله)، لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه، وإنْ كان مؤخراً في اللفظ.

فَمن ثَمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّماً، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أَعْنَى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"[94] 34/1

فقد اعتبر سيبويه هنا العلامة الإعرابية عنصراً من عناصر السياق اللغوي، وبها علل مخالفة المتكلم للرتبة الأصلية لكل من الفاعل والمفعول به، وإنما قدم وأخر لغرض له في ذلك، وهو على حد قول سيبويه العناية والاهتمام.

ومن الأول قوله في (هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى) وهي (ظن) وأخواتها بعدما مثل لها معملة وملغاة: "وكلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى، وكلٌّ عربيٌّ جيِّد"[94] 119/1

وقال اللَّعين يهجو العجَّاج:

أَبِالأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤْمِ تُوعدُني *** وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ

أنشدَنَاه يونسُ مرفوعا عنهم.

وإنما كان التأخيرُ أقوى، لأنه إنما يجيء بالشكّ بعدما يَمْضِي كلامُه على اليقين، أو بعد ما يَبتدئُ وهو يريد اليقينَ، ثم يُدْرِكُه الشكُّ، كما تقول (عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغَني) وكما قال (ممن يقول ذاك تَدرِي)، فأَخّرَ ما لم يَعمَلْ في أوّلِ كلامه.

وإنَّما جَعل ذلك فيما بلغه بعد ما مَضى كلامُه على اليقين وفيما يَدري.

فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيّته من الشكَ أَعْملَ الفعلَ قدّم أوْ أخَّر، كما قال (زيداً رأيتُ) و(رأَيتُ زيداً)".[94] 120/1

فقد اعتمد سيبويه التقديم والتأخير مع تغير الحركة الإعرابية دليلا سياقيا على أن المتكلم يُعمِل الفعل إذا كان شاكًّا، ويُلغِيه إذا كان على يقين، ولذلك ختم كلامه بقوله: "فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيّته من الشكَ أَعْملَ الفعلَ، قدّم أوْ أخَّر".

وقال سيبويه في باب الاشتغال عن قولك (زيدٌ ضربتُه): "فإنّما قلت (عبدُ الله) فنبهته له، ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتَهَ بالابتداء".[94] 81/1"يعني ابتدأت بـ(عبد الله) فنبهت المخاطَب له فانتظر الخبر عنه فأخبرته بالجملة بعده".[97] 373/1

وقال: "(هذا باب مِنَ الاستفهام يكون الاسمُ فيه رَفعاً لأنّك تبتدئه لتُنبِّهَ المخاطَبَ ثم تَستفهم بعدَ ذلك) وذلك قولك (زيدٌ كَمْ مَرّةً رأيتَه) و (عبدُ الله هل لقيتَه) و (عمروٌ هلاّ لِقيتَه) وكذلك سائرُ حروف الاستفهام، فالعاملُ فيه الابتداءُ".[94] 127/1

والحاصل أن سيبويه عالج ظاهرة التقديم والتأخير كما رأينا معالجة متذوق، فالمفعول به يتقدم على الفاعل، وخبر إنَّ يتقدم على اسمها، والغرض هو العناية والاهتمام، وأما تقدم المفعول به في أسلوب الاستفهام فيفيد تنبيه المخاطب، وتقدم مفعولي ظن وأخواتها أو تأخرهما مرتبط بالشك واليقين عند المتكلم.

وهذا النوع من المعالجة التي قام بها سيبويه تدل على مدى اهتمامه بفكرة المقام، التي صارت بعده موروثا للبلاغيين، يتحاكمون إليها في دراسة ظاهرة التقديم والتأخير بين المسند والمسند إليه أو بعض متعلقات أحدهما.

ولا يعني هذا أبدا أن سيبويه عالج كل ظواهر التقديم والتأخير هذه المعالجة البلاغية، لأنه قد عالج بعضا منها معالجة نحوية بحتة، كتقدم الحال على صاحبها، وتقديم الخبر على المبتدأ وجوبا وجوازا، وتقديم المستثنى على المستثنى منه، وتقدمه على صفة المستثنى منه، وغير ذلك[307] ص49

3. 9. 4. التنغيم

وهو: "التلوين الصوتي للكلمة أو الجملة"[305] ص400، وبتعبير آخر هو عنصر الموسيقى في النظام اللغوي، "وقد تنبه علماء العربية إلى أهمية التنغيم، في التحليل اللغوي للسياق المنطوق، كل حسب منهجه وطريقة درسه، فنجد سيبويه يتفطن لأثر التنغيم في توجيه الوحدات اللغوية، وهو من عناصر السياق اللغوي، في السياق والانتقال الأسلوبي بين الأبواب النحوية"[308] ص658

"والتنغيم أوسع من أن يحصر في هبوط النغمة أو صعودها، ولكن كل ما يحيط بالنطق من طرق الأداء، هذه الطرق تشمل الوقف والسكت وعلو الصوت ونبر المقاطع وطول الصوت وغير ذلك، ثم إن التنغيم يقتصر على التراكيب المسموعة دون التراكيب المقروءة، فالأداء وما يحمل من نبرات وتنغيمات وفواصل له أثر كبير في نفوس السامعين، وحسن إصغائهم، وفهم المراد من تلك التراكيب"[309] ص313

قال سيبويه: "واعلم أنه يقبح: زيداً عليك، وزيداً حَذَرَك؛لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجرى ما ليس من الأمثلة مجراها، إلاّ أنْ تقول: (زيداً)، فتنتصبَ بإضمارك الفعل، ثم تذكرُ (عليك) بعد ذلك "واعلم أنَّه يَقبح (زيداً عَلَيْكَ) و (زيداً حَذَرَكَ) لأنّه ليس من أمثلة الفعل، فقَبُحَ أن يَجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلاّ أنْ تقول (زيداً) فتنصبَ بإضمارك الفعلَ، ثم تَذكُر (عليك) بعد ذلك، فليس يَقْوَى هذا قوّةَ الفعل، لأنَّه ليس بِفعل، ولا يتَصرف تصرّفَ (الفاعل) الذي في معنى (يَفْعَلُ)"[94] 252/1-253

أي أنه يقبح تقديم معمول اسم الفعل عليه، سواء تعدى إلى مأمور به أو منهي عنه، فلا يقال (زيداً عليك) ولا (زيداً حذرك)، لأن اسم الفعل كما قال منحط عن الفعل ولا يقوى قوته، ولا يتصرف تصرف اسم الفاعل، أما إذا قال المتكلم (زيداً) بنية نصبه بفعل مضمر، ثم قال بعد وقفة (عليك)، "فتكون (عليك) مفسرة له، كما قال:

يا أيها المائحُ دلوي دونكا *** إني رأيت الناس يحمدونكا

فـ(دلوي) في موضع نصب بإضمار فعل، كأنه قال: خذ دلوي، دونك"[97] 153/2

. وقال: "وأما قول الطرماح:

يا دارُ أَقْوَتْ بَعْدَ أَصْرامِها *** عاماً وما يَعْنيكَ من عامِهاَ

فإنما ترك التنوين فيه لأنه لم يجعل (أقوت) صفة الدار، ولكنه قال (يا دار) ثم أقبل بعد يحدث عن شأنها، فكأنه لما قال (يا دارُ) أقبل على إنسان فقال: أقوت وتغيرت، وكأنه لما ناداها قال: إنها أقوت يا فلان، وإنما أردت بهذا أن تعلم أن (أقوت) ليس بصفة[94]201/2

فكلمة (دار) في الأصل نكرة، وبالقصد إليها دون غيرها صارت معرفة، ولو بقيت نكرة لوجب أن يقول (يا داراً أقوت)، لأن المعرفة لا توصف بالجملة، فكأن الشاعر قال: يا دارُ، ووقف، ثم التفت إلى إنسان ما فقال: أقوت وتغيرت، كما قال سيبويه[97]317/1

وقال سيبويه عن الخليل: "وسألته عن قوله عز وجل: (وَما يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ)[26]الآية: 109، ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعلُ ؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ)، ثم ابتدأ فأوجب فقال: (إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ).ولو قال: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ)، كان ذلك عذراً لهم.

وأهل المدينة يقولون (أَنَّهَا)، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب (ائت السوق أَنَّك تشتري لنا شيئاً) أي: لعلك، فكأنه قال (لعلها إذا جاءت لا يؤمنون)[94]123/3

ففي الآية قراءتان: كسر (إنّ) وفتحها، وسواء عند من كسرها أو فتحها، فإن الوقف على قوله (وما يشعركم)، ثم يستأنف، فعلى كسرها يكون المعنى إخبار عنهم بأنهم لا يؤمنون، وعلى فتحها يكون المعنى إبهام أمرهم، كأنه قال (لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون).

"ومما يتصل بهذه المباحثة، حديث عن الوقف والابتدا في الذكر الحكيم، ذلك أنه مطلب يتحقق به الوقوف على الدلالات، ويترتب عليه فوائد كثيرة واستنباطات غزيرة، وبه تتبين معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات".[308]ص662

يقول سيبويه في تحليله لبيت جرير:

أعبدًا حَلَّ فِي شُعْبي غَرِيبٌ *** أَلُؤْماً لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا

"وأما (عبدًا) فيكون على ضربين: إن شئت على النداء، وإن شئت على قوله (أتفخر عبدًا) ثم حذف الفعل"، فالتنغيم في الجملة هو الذي يحدد ما إذا كانت من باب النداء، أو الاستفهام، ومنه قوله: "(تالله)، وفيها معنى التعجب"، فأداة القسم في التركيب تدلنا على أن هذه الجملة قسم، غير أن تغيير تنغيمها يؤدي إلى تحول دلالتها إلى التعجب".[308]ص658

وقال سيبويه في قوله في (باب الندبة): "اعلم أن المندوب مدعوٌّ، و لكنه متفجَّعٌ عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف؛لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء، واعلم أن المندوب لابُدَّ له من أن يكون قبل اسمه (يا) أو (وا)، كما لزم (يا) المستغاثَ به والمتعجبَ منه[94]220/2

فقوله: " كأنهم يترنمون فيها" أي: يمدون الصوت ويرجعونه، "فالترنم هو مد الصوت وإطالته، وهو ظاهرة تنغيمية أيضا"[309]ص305، لأن الندبة: "تفجّع ونوح من حزن وغمٍّ يلحق النادب على المندوب عند فقده، فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يُجيب لإزالة الشدة التي لحقته لفقده، كما يدعو المستغاث لإزالة الشدة التي رهقته، ودعاؤه له كالدلالة على ما ناله من الحزن لفقده، ولأن المندوب ليس بحيث يسمع احتيج إلى غاية بعدِ الصوت، فألزموا أوّلَهُ(يا) أو (وا) وآخره الألف في الأكثر من الكلام؛لأن الألف أبعدُ للصوت وأمكن للمد"[311]2/65

ومثله قول سيبويه: "وأما المستغاث به (فيا) لازمةٌ له؛ لأنه يجتهد: فكذلك المتعجب منه، وذلك: يا للناس، ويا للماء، وإنّما اجتهد؛لأن المستغاث عندهم متراخٍ أو غافلٌ والمتعجَّب كذلك.والندبة يلزمها (يا) و (وا)؛ لأنهم يحتلطون ويدعون ما قد فات وبعُد عنهم، ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنّمون فيها، فمن ثم ألزموها المدّ، وألحقوا آخر الاسم المدّ مبالغة في الترنم "[94] 2/231

فالمستغاث به والمتعجب منه قد يستعمل معهما حروف النداء غير الألف لما فيها من المد وإطالة الصوت، لأنهما في الغالب غافلان، فينبهان بذلك، ولذلك يجتهد النادب في الندبة أيما اجتهاد كأنه ينادي بعيدا، ويستصرخ متراخيا.

قال السيرافي في حروف النداء غير الألف: "قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، وللإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد، والنائم المستثقل".ثم قال: "والاحتلاط: الاجتهاد في الغضب والغيظ"[311]2/63

"ولا شك أن كلاًّ من الاجتهاد والاحتلاط والتَّرنُّم ضرب من ضروب التنغيم أو التلوين الصوتي عند الأداء الفعلي للكلمة أو التركيب".[305]ص402 وهي جزء من السياق اللغوي تفيد في تصوير المعنى وتشكيله، ويستدل بها على مقاصد المتكلم ونواياه.

ومن ذلك النبروهو عند القدماء يخص (الهمز) لما فيه من ضغط، ومنه (مطل الحركات)، "وقد تنبه سيبويه لذلك حيث يقول تحت عنوان (هذا باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي)فأمّا الذين يشبعون فيمططون، وعلامتها واو وياء، وهذا تحكمه لك المشافهة"، كما يقول تحت عنوان (هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد): " أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون ومالا ينون لأنهم أرادوا مد الصوت وذلك قولهم وهو لامرئ القيس(قِفاَ نَبكِ مِن ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِي) وقالوا في الرفع للأعشى: هُرَيْرَةَ ودِّعْهَا وإنْ لامَ لائمُو، كما يقول في موضع آخر: "اعلم أن المندوب مدعو، ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها"[308]ص660

3. 9. 5. سياق الحال

وقد جاء في كلام سيبويه ذكره صريحا في قوله: "ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوْقَعَ أمراً أو تعرَّض لِه فتقول: متعرِّضاً لعَنَنٍ لم يَعْنِه، أي دنا من هذا الأمر متعرِّضاً لعَنَنٍ لم يَعنِه، وتَرَكَ ذكرَ الفعل لما يَرى من الحال، ومثله (بَيْعَ المَلَطَى، لا عهدَ ولا عقَدَ)، وذلك إنْ كنتَ في حال مساومةٍ وحالِ بيعٍ، فتَدَعُ (أُبايِعُكَ) استغناءً لما فيه من الحال"[94]1/272

لذلك "نستطيع أن نعد سيبويه . ومن دون تردد . مبتكر هذا المصطلح الذي أصبح اليوم نظرية يتباهى الغربيون بابتكار مصطلحاتها ووضع أسسها ومجالات تطبيقها.[310] ص84

وعناصر سياق الحال: المتكلم، والمخاطب، ونوع العلاقة بينهما، وموضوع الكلام بينهما، وأثر هذا الكلام، وما قد يصحبه من حركة جسمية، وغير ذلك من ظروف الكلام.

فأما المتكلم فهو عند سيبويه مرة هو العربي السليقي الذي تعتمد لغته ويحتج بها فيعنى سيبويه به تلقيا عنه واستدلالا بكلامه في التقعيد، لأن لغته هي موضوع الدراسة، وموضع اهتمام النحوي كسيبويه، ولذلك يستدل سيبويه بكيفية استعمال هذا المتكلم للغة، ويستدل بقصده ونيته في القول، إذ يمكن أن تحسن العبارة أو تقبح تبعا لقصد المتكلم، كقول سيبويه:

"ولا يجوز أن تقول (رأيتُ زيدًا أباه)، و(الأبُ) غيرُ (زيد)، لأنّك لا تبيّنُه بغيره، ولا بشيء ليس منه".[94]151/1 ثم قال: "وإنّما يجوز (رأيتُ زيداً أباه)، و(رأيتُ زيداً عمراً)، أَن يكون أراد أن يقول (رأيتُ عمرًا) أو (رأيتُ أبا زيدٍ)، فَغَلِطَ أو نَسِيَ، ثم استَدرك كلامَه بعدُ، وإمّا أن يكون أَضْرَبَ عن ذلك، فنَحّاه وجعل (عمراً) مكانَه".[94]151/1–152

وقد يرفع الاسم أو ينصب بعد (حتى) ويرفع الفعل أو ينصب بعد إذن تبعا لقصد المتكلم، ويستدل بحاله من شك أو يقين في إعمال (ظن وأخواتها) أو إهمالها.

وقد يكون المتكلم متكلما مفترضا يوجه إليه سيبويه الخطاب بـ(قل) و(لا تقل) مع التعليل، مفسرًا له وجه القول وما يجوز فيه وما لا يجوز، محتكما في ذلك إلى كلام العرب السليقيين، متوخيا في ذلك تقرير القواعد والاستدلال لها وعليها[310]ص68–69

وأما المخاطب ويفترض فيه أن يكون كالمتكلم له الملكة التامة في الكلام، ويشترك وإياه في اللغة ومعرفة أحكامها بحكم المنشأ والمربى، فهو من أهم عناصر السياق المقامي إن لم يكن أهمها، وكيف لا وقد تردد مصطلح (المخاطب) في كتاب سيبويه ستا وثمانين مرة[288] ص 78، مما يدل على مدى اهتمام سيبويه بالمخاطب وعلمه وفهمه وظنه وانتظاره وتوقعه وتنبيهه.

فكثيرا ما يستدل سيبويه على حذف عنصر لساني من الخطاب لا لشيء إلا لأن المخاطب حاضر في المشهد الكلامي، يرى المتحدث عنه ولا يحتاج إلى إخباره به على وجه التفصيل فيقع الكلام من المتكلم وفيه اختزال أو اقتصاد، كما يستدل سيبويه بعلم المخاطب على ما يقع في الكلام من الاستغناء، حتى عد الاستغناء من أهم العلل عنده.

ومن مراعاة سيبويه لفهم المخاطب أن يكون الخطاب مما يحمل إليه فائدة، (ويعبر عنها سيبويه بالعلم).

ومن مراعاة سيبويه لفهم المخاطب حرصه على تنبيه المتكلم أن يكون كلامه واضحا خاليا من أي لبس يعوق المخاطب ويمنعه من الفهم، فاسم كان كالمبتدأ يجب أن يكون معرفة أي معروفا للمخاطب كما هو معروف للمتكلم حتى إذا جاء الخبر كان الكلام واضحا ومفيدا

قال سيبويه: "فإن قلت (كان حليمٌ) أو (رجلٌ) فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس"[94]1/48

ومن مراعاة سيبويه لانتظار المخاطب وتوقعه ما جاء به من كلام شيخه الخليل وهو يتحدث عن فائدة ضمير الفصل، وأنه إنما يستعمل: " إعلاما بأنه قد فصل الاسم، وأنه فيما ينتظر المحدَّث ويتوقعه منه مما لا بد له من أن يذكره للمحدَّث، لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه، وإلا فسد الكلام، ولم يسغ لك، فكأنه ذكر (هو) ليستدل المحدَّث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه"[94]2/389

ومن مراعاة حال المخاطب لتنبيهه الباب الذي عقده سيبويه بعنوان (هذا باب مِنَ الاستفهام يكون الاسمُ فيه رَفعاً لأنّك تبتدئه لتُنبِّهَ المخاطَبَ ثم تَستفهم بعدَ ذلك) قال فيه:وذلك قولك (زيدٌ كَمْ مَرّةً رأيتَه) و (عبدُ الله هل لقيتَه) و (عمروٌ هلاّ لِقيتَه) وكذلك سائرُ حروف الاستفهام"[94]1/127، ومثل ذلك حديث سيبويه في (هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم) عن (زيدٌ ضربته)، فإنه قال: "فإنما قلت (عبدُ الله) فنبهته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء"[94]1/81

ومن هذا نفهم أن تعليل سيبويه مسائل التقديم والتأخير بغرض الاهتمام والعناية، أنها وإن كانت من طرف المتكلم، لكنها بهدف تنبيه المخاطب، ومن ذلك قولهم عندما قال بأن تقديم الفاعل على المفعول هو الحد، وصحح تقديم المفعول عليه قال: " كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أَعْنَى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"[94]1/34

ومن مراعاة ظن المخاطب ما قاله سيبويه من امتناع أمر الغائب أو نهيه، لما يوقع فيه السامع من لبس، فقال: "لأنك إذا أضمرت فعل الغائب، ظن السامع الشاهد إذا قلت (زيداً) أنك تأمره هو بزيدٍ)، فكرهوا الالتباس هنا"[94]1/255، أما إذا كان المأمور أو المنهي حاضراً شاهداً فإن السياق المقامي يقوم بدلالته على غرض المتكلم.

وأما الحال المشاهدة فهي البيئة التي يولد فيها الكلام والظروف المحيطة به وبالمتكلم والمخاطب، حتى قيل: لكل مقام مقال، ولعل أكثر الحذوفات التي تقع في الكلام سببها الحال المشاهدة، لأن فيها تكون قرائن تغني عن ذكر بعض عناصر الكلام، لأن الكلام في الاستعمال يخضع لقانون الاقتصاد والتباين أو الاستخفاف والفرق.[310]ص79–83

هذا وإن الأمور التي عالجها سيبويه مستدلا بسياق الحال كثيرة، ومرجعها إجمالا إلى الذكر والحذف، [310]ص87، والتقديم والتأخير [310]ص89، والتعريف والتنكير [310] ص 92، ودلالة الأوجه الإعرابية.[310]ص93

3. 9. 5. 1. المتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما

"إن سيبويه دائم الاستدعاء لهذين الركنين (المتكلم/المخاطب)، خاصة في مستوى التعليل والتوجيه للكلام العربي"، [190]ص331 لأن الكلام لا يمكن أن يتم إلا بين اثنين، بحيث تكون للمتكلم إرادة توجيه الكلام لغيره، وتكون للمخاطب إرادة التلقي عنه، ولا بد من قاسم مشترك بينهما هو موضوع الكلام.

. قال سيبويه: "فإذا قلت (كان زيدٌ) فقد ابتدأتَ بما هو معروفٌ عنده مثلَه عندك فإنَّما ينتظر الخبر، فإذا قلت (حليما) فقد أعلمتَه مثلَ ما علمتَ، فإذا قلتَ (كان حليماً) فإنَّما ينتظِر أن تعرَّفه صاحبَ الصفة، فهو مبدوءٌ في الفعل، وإنْ كان مؤخَّراً في اللفظ، فإن قلتَ (كان حليمٌ) أو (رجلٌ) فقد بدأْتَ بنكرةٍ، ولا يستقيم أن تُخبِرَ المخاطَبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطَبُ منزلتَك في المعرفة، فكرهوا أن يَقْرَبوا بابَ لبسٍ".[94]1/47

ففي هذا النص يبين سيبويه كيف يجب أن يكون الكلام بين اثنين، وذلك في الإخبار، فحتى يكون الكلام مفيداً لا بد أن يكون المخبَر عنه معلوما للمخاطب كما هو معلوم للمتكلم، كما يجب أن يكون الخبر نفسه يحمل علما للمخاطب، وإلا كان اللبس وامتنع الفهم والإفهام، ولذلك قال السيرافي: "ما كانت فيه فائدة جاز الكلام به وحسن، وما لم تكن فيه فائدة لم يحسن".[97]1/317

3. 9. 5. 2. حمل كلام المجيب على كلام المستفهم

حيث بين سيبويه أن الاسم الذي اشتغل عنه فعله بضمير عائد عليه يختار فيه النصب إذا كان جوابا لاسم استفهام في محل نصب، فحمل كلام المجيب على كلام السائل، لما أورد جوابه على منوال الاستفهام، فقال:

"وممّا يُختار فيه النصبُ:

1 . قولُ الرجل (مَنْ رأَيتَ ؟) و (أَيَّهم رأيتَ ؟)، فتقول (زيداً رأيتُه) تُنْزِله منزلة قولك (كلّمتُ عمراً وزيداً لقيتُه).

2 . ألا ترى أن الرَّجُلَ يقول (مَنْ رأيتَ ؟) فتقولُ (زيداً) على كلامه، فيَصيرُ هذا بمنزلة قولك (رأيتُ زيداً وعمراً) يجرى على الفعل كما يجرى الآخِر على الأوّل بالواو.

3 . ومثل ذلك قولك (أرأيتَ زيداً) فتقولُ (لا، ولكنْ عمراً مررتُ به).

ألاَ ترى أنّه لو قال (لا، ولكن عمراً) لَجَرى على (أرأيتَ).

4 . فإن قال (من رأيتَه) و (أيُّهم رأيتَه) فأجَببته قلتَ (زيدٌ رأيتُه)، إلاّ في قول من قال (زيداً رأيتُه) فى الابتداء، لأنّ هذا كقولك (أيُّهم منطلقٌ) و (مَنْ رسولٌ؟) فيقول (فلانٌ).

5 . وإن قال (أعبدَ اللهِ مررتَ به أمْ زيداً) قلت (زيداً مررتُ به) كما فعلتَ ذلك في الأوّل.

6 . فإن قلت (لا بل زيداً) فانْصِبْ أيضاً، كما تقول (زيداً) إذا قال (من رأيت؟) لأنّ (مررتُ به) تفسيرهُ (لقيتُه) ونحوُها. فإنّما تَحْمِلِ الاسمَ على ما يَحْمِلُ السائلُ كأنّهم قالوا (أيَّهم أَتَيْتَ؟) فقلتَ (زيداً)".[94]1/93

. وفي باب جمع المنعوت وتفريق النعت قال:

"ومنه أيضاً (مررتُ برجلينِ مُسْلِمٍ وكافرٍ) جمعت الاسمَ وفرّقتَ النعتَ.

وإن شئتَ كان المسلمُ والكافر بدلاً، كأَنّه أجاب من قال: بأَيِّ ضربٍ مررتَ ؟

وإن شاءَ رَفَعَ، كأَنّه أجاب مَنْ قال فما هما ؟ فالكلامُ على هذا، وإن لمَ يلفظ به المخاطَبُ، لأنّه إنما يَجرى كلامُه على قدر مسألتك عنده لو سألتَهِ"[94]431/1 فالكلام هنا جاء على ما فهمه المجيب من سؤال السائل لو سأله، فحسب السؤال يكون الجواب.

3. 9. 5. 3. موضوع الكلام

1 . "واعلم أنه ليس كلُّ موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كلُّ صفة يحسن أن يعظَّم بها.

أ . لو قلت (مررتُ بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البزّاز)، لم يكن هذا مما يعظم به الرجلُ عند الناس ولا يفخّم به.

ب . وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم، فأنْ تذكرَ رجلاً ليس بنبيهٍ عند الناس، ولا معروفٍ بالتعظيم، ثم تعظّمَه كما تعظّم النبيه، وذلك قولك (مررت بعبد الله الصالحَ).

ج . فإن قلت (مررت بقومك الكرامِ الصالحين) ثم قلت (المطعمين في المَحْلِ) جاز، لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة مَنْ قد عُرِف منهم ذلك، وجاز له أنْ يجعلهم كأنهم عُلِمُوا.

فاستحسن من هذا ما استحسن العرب، وأجزْهُ كما أجازته.

2 . وليس كلُّ شيء من الكلام يكون تعظيما لله عز وجل يكون تعظيما لغيره من المخلوقين.

أ . لو قلت (الحمدُ لزيد) تريد العظمة لم يجز، وكان عظيما.

ب . وقد يجوز أن تقول (مررت بقومك الكرامَ)، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم[94] 69/2

وفي نص سيبويه هذا فوائد: منها أن تكون الصفةُ التي يُعَظَّم بها صفةَ مدحٍ و ثناءٍ، ولذلك لم يجز (مررت بعبد الله أخيك صاحبَ الثياب أو البَزَّازَ)، ومنها أن تكون الصفة مما يليق بالممدوح، ومن ثَمَّ لم يُجز (الحمدُ لزيدٍ) بمعنى (العظمةُ لزيدٍ)؛لأن صفة لا تليق إلا بالله، وفي الحديث (الكبرياء ردائي والعظمة إزاري).

ومنها أن يكون المخاطب عالما بالمعظَّمُ وفضله، بالشهرة، نحو (مررتُ بعبد الله الصالحَ)، أو بما في السياق اللغوي من دلالة، نحو (مررتُ بقومِك الكرامَ الصالحين)، فيزيد (المطعمين في المَحْلِ). [305]ص405

. ومنه قوله في (هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه)

"وزعم يونس أنه سمع الفرزدق ينشد:

كم عمّةٍ لك يا جريرُ و خالةٍ *** فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشارِي

شَغَّارةً تَقِذُ الفصيلَ برجلها *** فطّارةً لقوادِمِ الأبكـار

فنصب (شغّارةً) و (فطّارةً) على الذم، و"جعله شتماً، وكأنه حين ذكر (الحلبَ) صار من يخاطب عنده عالما بذلك ".[94]72/2

ومما يؤكد أن مضمون الكلام ينبغي أن يوافق موضوعه قول سيبويه في نفس الباب: "والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحم بماترحم به العرب".

3. 9. 5. 4. غرض المتكلم

. وكثيرا ما يستعين سيبويه بغرض المتكلم وإرادته في توجيه بعض التراكيب نحويا، لأن غرض المتكلم قد يؤثر على شكل التركيب، فقد قال في (هذا باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسئول والمسئول عنه):

"وأما قولهم: مَنْ ذا خيرٌ منك؛لأنك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فيُعْلِمَكَهُ، ولكنك أردت: مَنْ ذا الذي هو أفضلُ منك.

فإن أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه، فأردت أن يعلمكه نصبت خيراً منك، كما قلت: مَنْ ذا قائماً، كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فضلَكَ بها، ونصبه كما نصب (ما شأنك قائماً)". [94] 61/2

فقد علل سيبويه هنا الرفع في (خيرٌ منك) بغرض المتكلم الذي هو إنكار أن يكون أحدٌ خيراً من المخاطَب، ولو لم يقصد ذلك، وكان يقصد لشخص معين بان له فضله عليه لنصب فقال: من ذا خيراً منك، قياسا على قولهم: ما شأنك قائماً. [97] 394/2

3. 9. 5. 5. الحال المصاحبة للتركيب

" وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتِك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: (أنا عبدُ الله منطلقاً)، و(هو زيدٌ منطلقاً)، كان محالاً؛لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل (هو) ولا (أنا) حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن (هو) و(أنا) علامتان للمضمر، إذا علم أنّك قد عرفت من يعني.

إلا أنّ رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضعٍ تجهله فيه، فقلت: مَنْ أنت ؟ فقال: (أنا عبدُ الله منطلقاً في حاجتك) كان حسنا". [94] 80/2–81

فقد حكم سيبويه على تركيب واحد مرة بالإحالة ومرة بالحسن، اعتمادا على الحال التي قيل فيها، ففي الحالة التي يكون المتكلم فيها معروفا للمخاطب، كان يكفي المتكلم أن يقول (أنا منطلق) و(هو منطلق)، وفي الحالة التي لا يكون فيها معروفا، بدليل قوله (مَنْ أنتَ ؟) يحسن أن يجيبه (أنا عبدُ الله منطلقاً في حاجتك).

قال السيرافي: "وإنما استحسنه سيبويه في هذا الموضع لأنه كان عهده منطلقاً في حاجته من قبل أن يقول له: من أنت ؟ فصار ما عهده به بمنزلة شيء له ثبت في نفسه، كشجاع وبطل وكريم، فنصبه كنصب: أنا عبدُ الله كريماً، وهو عبدُ الله شجاعاً بطلاً". [97] 409/2

3. 9. 5. 6. الاستدلال بحال الخطاب دون الاغترار بالإعراب

. في (هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة)

قارن سيبويه بين تركيبين هما (هذا عبدُ الله منطلقاً) و(هو زيدٌ معروفاً) وهما مكونان من نفس العناصر، أي: مبتدأ وخبر مرفوعان، وحال منصوبة، غير أن الحال في التركيب الأول مؤسسة، وفي التركيب الثاني مؤكدة، فالنصب واحد، ولكن عامل النصب مختلف، لأنه في الأول التنبيه بـ (ها) أو (ذا) من (هذا)، وفي الثاني معنى فعل مقدر هو (أحِقُّ، وما أشبهه).

والسبب في التفرقة بين التركيبين هو حال الخطاب، ففي الأول قال سيبويه: "المعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرفه (عبدَ الله)، لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فـ (منطلق) حال قد صار فيها (عبد الله)"[94]78/2.وفي الثاني قال: "والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور (زيد) حين قلت (معروفا)، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف، لأنه يعرف ويؤكد، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز، لأن الانطلاق لا يوضح أنه (زيد) ولا يؤكده"[94]79/2

وبعد أمثلة أخرى ينتهي سيبويه إلى قوله: "وإنما ذكر الخليل رحمه الله هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن، فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب"[94]80/2

والمقصود بـ(الخَلْفِ): "ما يتوارى من بنية خارج لسانية لا تفصح عنها الأشكال والرسوم الكلامية، لكن استحضارها من شرائط تمام الإعراب"[190]ص316.لـ" أن الكلام القابل للفهم والتأويل هو الكلام القابل للإعراب، وبالتبع يكون الكلام القابل للإعراب هو الذي يقبل أن يوضع في سياقه، إذ كثيراً ما يكون المتلقي المعرب إزاء كلام يتضمن قرائن (معينات) سواء كانت ضمائر أو ظروفاً أو أسماءَ إشارةٍ تجعل من فهمه أمراً مستعصياً دون الإحاطة بالسياق"[190]

3. 9. 5. 7. سياق الحال وقرينة التضام

"والحق أن إشارات سيبويه الذكية والرائدة في هذا الباب تجعله سبَّاقا لأحدث الاتجاهات اللغوية في زماننا، إذ لم تفته العنايةُ بأثر الحركة الجسمية وعناصر الموقف المستمدة من الحواس الخمسة في بنية التركيب ودلالته، من حيث حذف أحد عناصر التركيب استنادا إلى تلك العناصر الحالية"[305]ص415 وأمثلة ذلك كثيرة في الكتاب.

منها حديث سيبويه عن اسم الفعل (رويد)، ومتى تلحقه كاف الخطاب، فبين أن هذه الكاف يمكن الاستغناء عنها ما دام المخاطب وحده، لأنه يعرف أنه المقصود بالخطاب، إما إذا كان في جماعة وخيف التباس الأمر عليه فإن الكاف تلحق الفعل لتبين المقصود بالخطاب، وفي ذلك قال سيبويه: "لأن (رُوَيْدَ) تقع للواحد والجميع، والمذكّر والأنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعنى بمن لا يعني، وإنَّما حذفَها في الأوَّل استغناء بعلم المخاطبَ أنّه لا يَعنى غيرَه"[94]244/1

ويشبه سيبويه لحاق الكاف باسم الفعل بالنداء، فإن المخاطب إذا كان لا يلتبس بغيره وكان مقبلا على المخاطِب، لم يحتج أن ينادى، ثم يستطرد سيبويه فيقول: "فلحاق الكاف، كقولك: يا فلان، للرجل حتى يقبل عليك، وتركها كقولك للرجل: أنت تفعل، إذا كان مقبلاً عليك بوجهه منصتا لك، فتركت: يا فلان، حين قلت: أنت تفعل؛ استغناءً بإقباله عليك"[94] 244/1

وقد تلحق الكاف (رويد) كما يُنادى المقبِل توكيدا، ولذلك قال: "وقد تقول أيضا: رويدك، لمن لا يُخاف أن يلتبس بسواه، توكيدا، كما تقول للمقبل عليك المنصت لك: أنت تفعل ذاك يا فلان، توكيدا"[94]244/1

ومن أمثلة اعتماد سيبويه على القرائن الحالية المصاحبة للكلام والمرتبطة بحاسة من الحواس الخمس قوله في (هذا باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه إذا عَلِمْت أنّ الرجل مُسْتَغْن عن لَفْظِكَ بالفِعل): "وذلك قولك: زيداً وعمراً ورأسَه:

أ . وذلك أنك رأيت صورة شخصٍ، فصار آيةً لك على معرفة الشخص، فقلت: عبدُ الله وربِّى، كأنك قلت: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله.

ب . أو سمعتَ صوتا فعرفت صاحب الصوت، فصار آيةً لك على معرفته، فقلتَ: زيدٌ وربِّى. ج . أو مسستَ جسداً.

د . أو شممتَ ريحا فقلت: زيدٌ أو المسكُ.

هـ . أو ذُقْتَ طعاما فقلت: العسلُ.

و . ولو حُدِّثتَ عن شمائل رجل فصار آيةً لك على معرفته، لقلت: عبدُ الله، كأنّ رجلا قال: مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكين بارٍّ بوالديه، فقلت: فلانُ والله" [94] 1/253

فصورة الشخص، وما يدركه الإنسان بحاسة من الحواس الخمس والمعرفة القبلية كلها عناصر خارجة عن الخطاب، ولكنها تساعد على التصرف في الخطاب استغناء واستدلالا، لأنها رغم ذلك عناصر من سياق الحال، تخدم الخطاب كعناصر السياق اللغوي أو أكثر.

والخلاصة أن سيبويه استغل السياق بنوعيه: سياق الحال وسياق المقال، أو السياق المقامي والسياق المقالي، في دراسة اللغة في إطارها التداولي، واستخدم ذلك في تحليل الكلام ومعرفة عناصره ومعانيه وتحديد بنيته الجوانية والبرانية، وهو بذلك الفعل يكون قد سبق عصره بقرون.

ومهما قلنا في طريقة سيبويه التي استعمل فيها السياق فإنه لا تزال ظواهر كثيرة وبخاصة في السياق المقالي لم تدرس كما ينبغي عند سيبويه، ولا تزال بحاجة إلى من يبحثها بتوسع ليري كيف كان سيبويه رائدا فيها.

الفصل 4:

نحو سيبويه واللسانيات الحديثة

4. 1. معنى السليقة تمهيداً لدراسة طبيعة الاستدلال

لم يعرِّف سيبويه النحو ولا أصوله في كتابه، ولكننا نستشف معناهما من إجراءاته التحليلية لمفردات اللغة وتراكيبها، فهو من أول الكتاب إلى آخره يجري تحليلاته وفق مقاييس محددة، وبمصطلحات معينة، ولغاية منشودة، ولذلك يمكن تتبع إجراءاته هذه لتحديد مقاييسه، وفهم مصطلحاته، والكشف عن غايته.

فسيبويه يصارح قارئ كتابه في غير ما موضع بأن اللغة التي يعنى بدراستها هي لغة العرب الفصحاء، الموثوق بعربيتهم أو الذين ترضى عربيتهم، أي لغة العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، وهم الذين نسميهم بالسليقيين، أي الذين اكتسبوا اللغة العربية بالمنشأ والمربى، ولم يتلقنوها من معلم، ولم يخلطوها بغيرها، وتكلموا بها بطريقة عفوية، فهي لغتهم الأولى والأخيرة، أي لغة الأم كما يقولون.

وسيبويه ينصح قارئ كتابه من حين لآخر بأن يلتزم– إذا هو أراد أن ينتحي لغتهم– بسمتهم فيما اختاروه في كلامهم من ذكر أو حذف، ومن رفع أو نصب أو غيرهما، ومن تقديم أو تأخير، ومن تعريف أو تنكير، وغير ذلك من أحوال اللفظ الإفرادية أو التركيبية.

ثم هو مع ذلك ملتزم بتتبع لغة الفصحاء السليقيين في شتى مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وفي مختلف كيفياتها الأدائية (اللهجية)، سواء تلك التي سمعت منهم على أنها من إنشائهم، شعرا أو نثرا، أو التي ينشئها هو أو أحد شيوخه على منوال ما سمع منهم، أو تلك التي جاءت بها القراءات القرآنية الثابتة أو الشاذة.

وسيبويه قبل ذلك وبعده يعتقد أن كل الظواهر اللغوية التي يعنى بها في دراسته جديرة بأن يكشف عن سبب وجودها على الصورة التي جاءت بها دون غيرها، لأن العرب الفصحاء الذين تمثلت في لغتهم قصدوا – سواء شعروا أم لم يشعروا– أن تكون على تلك الصورة لا غيرها.

وهذا الاعتقاد الذي كان عند سيبويه هو نتيجة حتمية لما رآه من اطراد في كثير من ظواهر اللغة، بحيث لا يمكننا إلا أن نجاريه في اعتقاده، إذ لا يمكن أن تطرد ظاهرة على منوال واحد في الوجود، ثم لا يكون لها قانون تلتزمه، وإذا حدث أن بعضا منها خرج عن هذا القانون وجب أن تكون هناك علة تسببت في هذا الخروج، وبخاصة إذا خضع هذا الخارج بدوره لاطراد يخصه ويستثنيه، وقديما قالوا: "الاستثناء دليل صحة القاعدة".

وفي الأخير يمكننا القول بأن سيبويه وإن لم يعرِّف النحو بتعريف صريح فقد جعلنا من خلال تتبع إجراءاته التحليلية لكلام الفصحاء السليقيين نفهم أن النحو عنده هو وصف لسلوكهم في لغتهم، وتفسير لهذا السلوك، بالبحث عن دوافعه ونوازعه، وبتعبير آخر فإن النحو عنده هو وصف لعمل السليقة فيهم.[270]ص30

أما أن النحو وصف لسلوكهم في كلامهم فهو ما يفهم من معنى كلمة (نحو) في الكتاب، لأنها ترددت فيه كثيرا بمعنى الضرب من الكلام، أي النوع منه، بحيث يمثل هذا الضرب طريقة العرب في كلامهم.[288]ص200

وهو ما يفهم أيضا من إضافة سيبويه لكثير من الظواهر اللغوية للعرب أنفسهم بأنهم رفعوا أو نصبوا أو ذكروا أو حذفوا أو خففوا أو أدغموا أو غير ذلك، وأنهم فعلوا ذلك بدافع أو لغرض، مما يؤكد لنا أن سيبويه يعتقد أن العرب كانوا يقصدون لما فعلوا قصدا، وأنهم لم يكونوا يفعلون ما فعلوا اعتباطا.

وهو ما يفهم أيضا من ربط سيبويه لبعض الظواهر بنية المتكلم وإرادته، وبأحوال الخطاب، أي بالسياق، وبعلاقة المخاطَب بمخاطِبه، ونوع الرسالة التي بينهما، فسيبويه يرجع في تحليله للكلام إلى كل ملابساته المحيطة به، لأنه يعي أن الكلام في الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا.

وهو ما يفهم بعد كل ما تقدم وقبله من اعتقاد الانسجام والتناغم في اللغات عموما وفي اللغة العربية خصوصا، لأنها من وضع حكيم، وما وضعه الحكيم يخلو من التناقض والاختلاف، وإن وجد شيء من ذلك فهو في ظاهر اللغة لا في باطنها.

وإذا كان النحو عند سيبويه هو وصف للسليقة وكيفية عملها، فإنه جراء ذلك كان معنيا وفي كل وقت بالبحث عما يدل على ما يدعيه من كيفيات عمل السليقة، وهو الأمر الذي جعله يشتغل وبصورة مستمرة بذكر أدلة أوصافه وأحكامه، فلا وصف يطلقه على ظاهرة إلا وأثبته بشاهد أو أكثر من كلام العرب شعرا أو نثرا، أو بآية من القرآن أو إحدى قراءاته، ولا حكم يقضي به إلا وأقام عليه الدليل بذلك أو بإجراء من الإجراءات العقلية المجردة، كالقياس مثلا.

وخلاصة القول أن البحث عن أدلة عمل السليقة وكيفية عملها هو موضوع الاستدلال عند سيبويه، وعليه فإن الكتاب من أوله إلى آخره هو استدلالات متتابعة، فلا ينتهي سيبويه من استدلال على ظاهرة حتى يشرع في الاستدلال على أخرى.

ذلك أن السليقة عند سيبويه– وهي الطبيعة لغةً– تعني ما تعنيه الكفاءة اللغوية عند تشومسكي، وهي قدرة المتكلم الإبداعية على إنتاج وفهم ما لا يتناهى من جمل الكلام، والتي تولد معه، وتبدأ في الاشتغال بعد ذلك في زمن قصير.

إن هذا التصور للغة العربية عند سيبويه والذي ورثه من شيوخه فآمن به واعتقده هو من وراء كل إجراءاته التحليلية، وهو الذي جعل كلام سيبويه وهو يصف السليقة ويعلل لعملها استدلالات لا تتناهى.

وأشهد أني لم أكن قبل النظر في الكتاب أتصور أن موضوع الاستدلال في الكتاب بهذا العمق وبهذه الكثرة، ولم يدر بخلدي أن كلام سيبويه كله هو استدلالات متتابعة كأمواج البحر، وأنها استدلالات متنوعة، لا تقف عند أدلة النحو الإجمالية التي عرفت في لمع الأدلة أو الاقتراح.

ولما بدأت في القراءة بنية التحضير لموضوع البحث هالني ما اكتشفته من استدلالات سيبويه الغزيرة والدقيقة، وتيقنت عندها أن المبرد لم يَعْدُ الحقَّ في قوله لمن سأله أن يقرئه الكتاب: "هل ركبتَ البحر؟ استعظاما لأمر الكتاب".[31]ص39

هذا وإن الاستدلال عند سيبويه هو من جهةٍ ككل استدلال استعمله علماؤنا الرواد على الخصوص يعتمد على كل دليل يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، ومن جهة أخرى لا يعتمد إلا ما تعطيه اللغة نفسها وما يحيط

بها من ملابسات (متكلم، سامع، سياق) من أدلة.

وعليه فإن أصول النحو في الكتاب هي تلك المبادئ العقلية والأسس المنهجية التي اعتمدها سيبويه في تحديد اللغة المنطوقة المنجزة كما وكيفا من طرف السليقيين، من استقراء ينبني على التصفح والمشاهدة العيانية، ومن تصنيف ينبني على توخي الأشباه والنظائر، ومن قياس حمل يبين التكافؤ بين الأبنية والتراكيب، ويكشف عن عناصر التركيب ومواضعها، والعوامل التي تحكمها.

وهي تلك المبادئ والأسس التي اعتمدها في وصف بنية هذه اللغة بمختلف مستوياتها وكيفية إنجازها، مع التعليل لكل ظاهرة فيها بعلل تعليمية أو قياسية مستنبطة من واقع اللغة نفسها ومن واقع محيطها، ومع الاستدلال على كل حكم فيها بأدلة جردها منها وحكَّمها فيها.

4. 2. طبيعة الاستدلال في الكتاب

4. 2. 1. السماع من أنواع المشاهدة الحسية

عرفنا أن سيبويه تبعا لشيوخه وللخليل على الخصوص اعتمد في استدلالاته على السماع وعلى القياس، وما يستتبعه القياس من مفاهيم إجرائية كالنظير والموضع والعامل والأصل والفرع، والتقدير، وغيرها، فأما السماع فلا أحد يشك في أنه محض نقل، غير أن كيفية السماع وطرقه وتقنيات التحري فيه هي مما يتصل بالعقل ويقوم عليه.

وليس يخفى أن السماع من أنواع المشاهدة الحسية، لأنه تم في ميدان الفصاحة العفوية، ومن أفواه السليقيين، والمشاهدة الحسية هي أولى خطوات المنهج العلمي، لأنه لا نظر ولا افتراض ولا استنتاج بالمعنى العلمي إذا لم يكن ذلك مبنيا على المشاهدة، وهو ما فعله النحاة الأولون بدءًا من أبي عمرو وانتهاء إلى سيبويه.

واعتماد سيبويه على السماع اعتماد مطلق لأنه أصل من أصول المعرفة العلمية اللغوية، أي: مصدر لتحصيل هذه المعرفة، حتى أن النحو عنده كاد يكون في كثير من جوانبه سماعا دُوِّنَ وصُنِّفَ أكثر من شيء آخر.

وأبسط دليل على الاعتداد بالسماع هو تقديمه على القياس، لأن اللغة لا تثبت إلا من أفواه مستعمليها، ولا يمكن لمن أراد أن ينتحي سمتهم فيها إلا اتباعهم في كلامهم، بحيث يخضع لوضعهم فيها، ويقف عند رسومهم وعاداتهم.

وفي هذا الذي قلناه ما يدل على أن هم النحاة وعلى رأسهم سيبويه هو اللغة من حيث هي وسيلة تبليغ، أو آلة تخاطب، وأن اهتمامهم بها كان منصبا على معرفة قوانين استعمالها في التبليغ والتخاطب، وهم بهذا بعيدون عن التأثر بالمنطق اليوناني كل البعد، لأن اهتمام المنطق باللغة كان على أنها وسيلة للحكم، فعناصر الخطاب عندهم موضوع ومحمول، وما يقتضيه أمرُ الجمع بينهما من حكم قابل للصدق أو الكذب.

وهذا لا يعني أن سيبويه لم يستعمل الدليل العقلي، بلى استعمله ولكن فيما يصلح له، فالقياس والتعليل في النحو غير القياس والتعليل في منطق أرسطو، فالقياس في النحو هو كما عرفنا قياس نظائر بالمعنى الرياضي قبل كل شيء، والتعليل وقياس التعليل هما وليدا الحاجة، "لأن الظواهر تنتظم انتظاما يخفى غالبا على الحواس، ولا يظهر من الأحداث في هذا العالم إلا القليل جدا، إلا أن لبعضها آثاراً يمكن أن يستدل بها، فلا بد من الاستدلال، (باعتبار الشيء بالشيء) كما يقولون، ويحتاجون في ذلك أن يقدروا ما لا يقع تحت الحواس، كما لا

بد أن يرجعوا إلى الحس لتصحيح كل ما ذهبوا إليه من المذاهب وما قدروه من التقديرات وما افترضوه من الافتراضات". [50]ص110

4. 2. 2. ركنا العلوم التعريف والاستدلال

والتعريف والاستدلال . كما سبق أن عرفنا . هما ركنا العلوم عند البشر، وبهما يتميز علم عن آخر، ولكن لا علم إلا بتعريف، ولا تعريف إلا بتصنيف، ولا تصنيف إلا باستقراء، وسيبويه في الكتاب عرَّف واستدل، فلا بد لتفصيل القول في طبيعة الاستدلال عند سيبويه من الوقوف عند ركني العلم، وهما كما قلنا: التعريف والاستدلال.

4. 2. 2. 1. فرق ما بين الحد عند أرسطو والحد عند سيبويه

المعروف عند أرسطو أن التعريف أو الحد على الخصوص يمثل قمة العلم وغاية الفكر، وقد بنى تعريفاته على مفهوم نوعين من أنواع الكلي، وهما: الجنس والفصل، للوصول إلى التعريف الجامع المانع، وذلك خلفا وتجاوزا لطريقة التقسيم الأفلاطوني.

والمعروف أيضا أن الهدف من التعريف الأرسطي هو الإحاطة بحقيقة المعرف، لإرادته أن يقوم التعريف مقام الشيء المعرف، في الإبانة عن ماهيته وجوهره، فالجنس عند أرسطو بمثابة الهيولى، والفصل عنده بمثابة الصورة، وهذا الأخير عنده علة فاعلة.

وقد استعمل سيبويه كثيرًا مصطلح (الحد)، وهو لا يعني به في حال من الأحوال الحد المنطقي، لأنه ببساطة لم يكن يعرفه، وإنما كان يعني سيبويه بمصطلح (الحد) "الوصف المميز لطريقة صوغ وحدة أو أي عبارة"، [50]ص124 بتعبير آخر فإن الحد هو ما يصف لنا المجرى الذي تجري عليه كلمة أو يكون عليه تركيب، ولذلك يكثر سيبويه من قوله (حد الكلام) وقوله (وجه الكلام وحده).

وعليه فإن مصطلح (الحد) لم يستعمله سيبويه بمعنى التعريف، وإن كان كتابه لم يخل من تعريف بعض المصطلحات النحوية، دون أن يعتمد في ذلك على الجنس والفصل بالمفهوم الأرسطي، ولكن أغلب تعاريف سيبويه للمقولات النحوية تفهم من خلال معالجته لها، واستدلاله عليها.

4. 2. 2. 2. مثال الفرق بينهما تقسيم الكلم

ويمكن أن نمثل لموضوع الحد بمسألة تقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام، وتعريف كل قسم، لأنها أثارت الكثير من الجدل فيما يخص موضوع التعريف أو الحد، بين القائلين بأصالة النحو العربي ومدعي تأثره بالثقافة الأجنبية.

فتقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام جاءت بعض الروايات بنسبته إلى الإمام علي كرم الله وجهه فيما وجه به أبا الأسود الدؤلي حتى عد عند القدماء واضع النحو العربي[313] ص18، وإذا شكك بعضهم في ذلك بحجة أن هذه الروايات أخبار آحاد، فإن القدماء لم يوجد فيهم من أشار ولو مجرد إشارة إلى أن النحاة العرب استفادوا ذلك من نحو اليونان أو السريان أو غيرهم، فمدعو تأثر النحو العربي بثقافة أجنبية لم يستطيعوا أن يثبتوا ذلك بدليل مقنع، وإنما هي توهمات بنوها على أساس هار لا يثبت أمام الامتحان.

فلكي يثبت أن نحاة العرب استفادوا ذلك من ثقافة أجنبية ما يجب أن يثبت:

أولا: أن هذا التقسيم بهذا العدد وبهذه الكيفية قد وجد فيها.

ثانيا: أن نحاة العرب الأوائل بدءًا من أبي الأسود إلى سيبويه قد اطلعوا على هذه الثقافة التي جاء فيها هذا التقسيم بالصورة المذكورة.

وحدث أن ادعى بعض الأجانب – وهم في الغالب من المستشرقين – وتابعهم بعض العرب المحدثين.

أولا: وجود هذا التقسيم للكلم، مرة في كتب أرسطو، ومرة في نحو اليونان.

وثانيا: أن بعض كتب أرسطو ترجمها عبد الله بن المقفع (139هـ) في حياة الخليل وقبل أن يؤلف سيبويه كتابه.

وثالثا: أن الخليل اطلع على هذه الترجمة واستفاد منها تقسيم الكلم الذي ورثه تلميذه.

فأما أن هذا التقسيم الثلاثي للكلم قد وجد في كتب أرسطو أو في نحو اليونان فهو أمر لم يثبت إلى غاية الآن رغم الدعاوى ورغم الإشاعات، وقد بين ذلك أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح خير بيان.

فأرسطو لم يذكر من أقسام الكلم في كتابه (العبارة = باري أرمنياس) إلا (الاسم = onoma) و(الكلمة =rhema)، على أنهما يدلان على معنى[314] ص18وص27، وزاد في كتاب الشعر فذكر (الرباط = sundesmos) و(الفاصلة =arthron)، على أنهما مما لا يدل على معنى[315] ص109

"وعلى هذا فأرسطو قسم الكلام نصا إلى أربعة أقسام، لكل منها كيانه الخاص به، ونستخلص من هذا أن النحاة العرب القدامى ما كان يمكنهم أبدا أن يأخذوا تقسيمهم الثلاثي من أرسطو، لا من كتاب العبارة ولا من كتاب الشعر، حيث نجد في هذا الأخير أربعة أقسام لا ثلاثة، هذا ولا يوجد في أي كتاب من كتبه أي نص صريح بثلاثية الأقسام"[50] ص51.

لكن حدث أن ديونيسيوس الهالكرناسي اليوناني تلميذ أرسطوفان مؤسس مدرسة الإسكندرية النحوية قسم الكلام في اللغة اليونانية إلى ثمانية أقسام، واعتقد مع ذلك أن أرسطو قسم الكلام تقسيما ثلاثيا باعتبار الاسم والكلمة مما يدل على معنى قسمين، وما زاد عليهما هو قسم ثالث، تشترك عناصره في كونها مما لا يدل على معنى إلا في غيره، وتبعه على ذلك كوانتيليانوس الإغريقي.

وحدث أيضا أن الفارابي عندما شرح كتاب العبارة تأول كلام أرسطو في الاسم والكلمة وأجزاء القول على أنه أراد التفرقة بين الأولين على أنهما مما يدل على معنى في ذاته، وبين أجزاء القول التي تسمى الأدوات ويسميها نحويو العرب حروف المعاني على أنها لا تدل على معنى بانفرادها، ولكن باقترانها إلى اسم أو فعل أو هما معا.[316] ص18–19

وكلام الفارابي هذا هو الذي أوحى إلى نحاة العرب المعاصرين والمناطقة الغربيين في القرون الوسطى أن قسيم الاسم والفعل في العربية هو حروف المعاني، وأنها لا تدل على معنى بذاتها بل مع غيرها من الأسماء والأفعال، وهذالم يأخذه من ديونيسيوس، لأن أعمال هذا الأخير لم تترجم إلى العربية ولا إلى السريانية.

هذا وقد أكد جيمس هاريس . وهو فيلسوف إنكليزي نحوي في القرن الثامن عشر . في كتابه المشهور (HERMES): " أن أرسطو لم يقسم الكلام إلى ثلاثة أقسام كما يدعيه ديونيسيوس الهالكرناسي وكوانتيليانوس، بل إلى أربعة أقسام، بالاعتماد على التصفح الكامل لكتبه[50]ص55

وأما أن عبد الله بن المقفع ترجم كتاب أرسطو (الأرغنون) في حياة الخليل، بل وفي حياة أبي عمرو ويونس، فقد كان حجة كثير من القائلين باقتباس نحاة العرب للتقسيم الثلاثي للكلم عن أرسطو، لإمكان اطلاعهم عليها، وكان رد المخالفين أن ترجمة منطق أرسطو إنما قام بها محمد بن المقفع الابن(ت 150 هـ) وليس الأب.

والحق أن الذي قام بالترجمة هو عبد الله بن المقفع الأب وليس الابن، وسبب الخطأ هو اعتماد المستشرقين تبعا لأحد كبارهم وهو كروس[317]ص101 على نسخة وحيدة لهذه الترجمة آنذاك، وهي النسخة البيروتية الرديئة، وتحتوي: " ترجمة عربية لإيساغوجي وقاطيغورياس وباري أرمنياس وأنا لوطيقا[317]ص106 وفيها تسمية المؤلف على أنه محمد بن عبد الله بن المقفع (ت 150هـ).

ولكن في سنة 1978م نشر الأستاذ محمد تقي دانش باجو الإيراني هذه الترجمة اعتمادا على أربع نسخ، وبين أن المستشرقين لم يطلعوا إلا على النسخة البيروتية، وبين أن المترجِم هو ابن المقفع الأب وليس الابن، وأن النص هو تلخيص لكتب أربعة في المنطق، وأن علماء أمثال الجاحظ(ت 255هـ)[318]1/75–76 والنديم (ت 380هـ)[319]ص309

ومحمد الخوارزمي(ت 387هـ) [320]ص117 وصاعد الأندلسي (ت 462هـ) [321] ص 49 وأبي محمد البطليوسي (ت 521هـ) [322]ص29 صرحوا بنسبة الترجمة لعبد الله بن المقفع) دون أدنى شك[329]ص154 زيادة على ما صرح بمثله كل من القفطي (ت 646هـ) [324]ص220 وابن أبي أصيبعة (ت 668هـ) [325]ص413 تبعا لصاعد على حد قول المستشرق كروس.

وسواء كان المترجم هذا أو ذاك فإن الترجمة وقعت في حياة الخليل وقبل أن يكتب سيبويه كتابه، فشبهة اطلاع نحاة العرب عليها قائمة، ولذلك وجب النظر في هذه الشبهة، ولا يتأتى ذلك إلا بالنظر في ما جاء في ترجمة ابن المقفع هذه، حتى يتبين هل فيها ما كان يمكن أن يستفيده نحاة العرب منها.

وقد قام بهذا العمل أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح، فبين أن ابن المقفع ذكر في كتابه أقساما ثمانية للكلم هي: "الأسماء والحروف والجوامع والقوارن والأبدال واللحوق واللواصق والغايات[323]ص26، ورجح أنه أخذها من كتاب ديونسيوس التراقي النحوي اليوناني وأقحمها في ترجمته لكتاب العبارة، وأن الاسم والحرف (ويقصد به ابن المقفع الفعل) هما المصطلحان الوحيدان اللذان يتفقان مع تقسيم نحاة العرب.

وقد طبع كتاب ديونيسيوس (170 ق م–90 ق م) مترجما إلى العربية سنة 2001م، وفيه: "وأقسام الكلام ثمانية: الاسم، والفعل، والمشترك (أسماء الفاعل والمفعول)، والأداة والضمير، وحرف الجر، والظرف، والرابطة".[326]ص48 وهو نفس ما قاله يوسف الأهوازي(580م) الذي ترجم كتاب ديونيسيوس إلى السريانية.

ومع ذلك فإن تقسيم نحاة العرب للكلم ثلاثي لم يعرفه لا أرسطو ولا ابن المقفع، والفعل عند أرسطو كما في ترجمة ابن المقفع هو الدال على الحاضر، أما الدال على غير ذلك من الزمن أو المنفي فهو لا يعنيه، لأن اهتمامه بالكلام الخبري المكون من موضوع ومحمول والذي يمثل قضية، أي ما يحتمل الصدق والكذب.

ذلك أن اهتمام أرسطو باللغة هو: "بقدر ما تساهم في إقامة الحكم والقياس المنطقي، وبالتالي في التمييز بين الصدق والكذب من الناحية العقلية، ولهذا فلا يحاول أن يكشف عن مجاري الكلام ووظائف كل عنصر فيها في الخطاب كخطاب، بل همه الوحيد هو البحث عن إقامة الحكم كحكم منطقي باللجوء إلى بنية اللغة اليونانية، وعلى هذا فلا يهمه إلا الخطاب الخبري لأنه يمكن تصديقه أو تكذيبه." [50] ص63

وإذا كان أرسطو قد ركز على الزمان في تحديد هوية الفعل والتمييز بينه وبين الاسم، فإن سيبويه ركز في تعريف الفعل على الحدث وحدوثه في زمان، فالفعل عنده: " يدل دائما على حَدَثٍ حَدَثَ أو هو بصدد الحدوث الآن أو سيحدث مستقبلا (إيجابا أو سلبا، واجبا وغير واجب)" [50] ص64-65

ومع ذلك فإن أرسطو ينظر إلى الفعل كمقول يحمل على موضوع أي جوهر، وبالتالي فعنصر الزمان عنده غير ذي أهمية في القضية، وإنما ذكره كفارق بين الفعل والاسم، وإذا اعتبر الموضوع وما حمل عليه مسندا ومسندا إليه، فإن الإسناد عند سيبويه ليس من هذا القبيل في شيء، لأن المسند عنده حديث عن المحدث عنه أي المسند إليه، وبالتالي فإن غرض سيبويه هو التبليغ لا المحاكمة العقلية، وفي ذلك يقول: "فالأسماء المحدث عنها، والأمثلة . أي الأفعال . دليلة على ما مضى وما لم يمض من المحدث به." [94] 14/1

ثم إن الزمن عند سيبويه زمنان: زمن مطلق، هو الذي تدل عليه صيغة الفعل، وهو الذي اكتفى بذكره في المقدمة، لاهتمامه بصفة الحدث من انقطاع وامتداد وتوقع، وزمن سياقي نحوي هو الذي تدل عليه القرائن التي تحف بالفعل، والذي تعرض له في مواضع من الكتاب.

وقد قال عبد القاهر الجرجاني في رسالته الشافية عن قول سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"، قال:

"لا نعلم أحداً أتى في معنى هذا الكلام بما يوازنه أو يدانيه أو يقع قريبا منه، ولا يقع في الوهم أن ذلك يستطاع، أفلا ترى أنه إنما جاء في معناه قولهم: والفعل ينقسم بأقسام الزمان، ماض وحاضر ومستقبل، وليس يخفى ضعف هذا في جنبه وقصوره عنه." [327] ص140

وقد حاول الشيخ محمود محمد شاكر أن يبين قصد عبد القاهر، فلم يزد على قوله بأن الزمن الثاني الذي أشار إليه سيبويه بقوله: "وما يكون ولم يقع" هو زمن مبهم مطلق معلق لا يدل على حاضر ولا مستقبل، ويدخل فيه الأمر والنهي، وما جاء بصيغة الماضي في الدعاء كقولك (غفر الله لك). [328] ص11

والحد الذي استضعفه عبد القاهر إلى جنب كلام سيبويه هو حد أستاذه أبي علي الفارسي في كتابه الإيضاح في النحو، والذي شرحه عبد القاهر نفسه في كتابه المقتصد، ولكنه لم يتعرض فيه لنقده ولا بين وجه ضعفه أو قصوره. [329] 68/1

ولكنَّ ابن الطراوة فعل ذلك فقال في كتابه (الإفصاح) ردا على أبي علي: "ولو قال: والفعل ينقسم بانقسام الحدث كان مصيبا"، ثم ذكر عبارة سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء...الخ" وقال: "يعني لما مضى من الحدث، وما ينتظر، وما هو كائن في حال الخبر، ولم يجر للزمان هنا ذكر، فقولك: (قعد) دليل على قعود انقضى بعد وجود، و(سيقعد) دليل على قعود يأتي وهو الآن في العدم، و(يقعد) دليل على قعود في حال حديثك، ولم يجر للزمان ذكر في شيء من هذا النص[30] ص21

ثم بين ابن الطراوة أن الزمان في كلام سيبويه إنما هو تبع للحدث، كما أن شكل الجسم وصورته تبع للون، فنحن إنما ندرك من الجسم اللون لا غير، لأنه متعلَّق البصر، وذلك إذا كان هناك نور، فقال: "فللحدث ثلاثة أحوال: عدمان ووجود، وأمسِ وغدٌ واليومُ منجرةٌ مع هذه الأحوال الثلاثة انجرار الشكل والصورة مع اللون".[30] ص21

ثم قال: "وقال سيبويه في موضع آخر (فالأسماء المحدث عنها، والأمثلة دليلة على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء، وهو الذهاب والجلوس والضرب، وليست الأمثلة بالأحداث، ولا ما يكون منه الأحداث، وهي الأسماء) فهذا جلاء واضح، وبيان قاطع، على أن هذه الأمثلة إنما اختلفت صيغها لاختلاف أحوال المُحَدَّثِ في وجوده وعدمه"[30] ص21-22

وعاد إلى تأكيد كلامه السابق في أن الزمان عند سيبويه هو تبع للحدث فقال: "وأما قوله (ويتعدى إلى الزمان نحو قولك: ذهب، لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض) وإنما ذلك بانجراره مع الحدث في الأحوال الثلاثة المذكورة، كما ينجر الشكل واللون في قولك (رأيت الحائط والجبل) وغيرهما من الملونات، فجعل انجراره معه نحوا من بقائه له، كما تطلق الرؤية على الشكل والصورة لانجرارها مع اللون[30] ص22

وإذ قد تبين من كلام ابن الطراوة أن هم سيبويه في تعريفه للفعل هو الحدث وليس الزمان، فإن الزمان عند سيبويه كما سبق أن أشرنا سياقي، نعم إذا لم تكن هناك قرائن فهو مطلق، ولذلك قال أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح في رده على المستشرق مركس: "مركس كان رجلا جاهلا للتراث العربي زيادة على عنصريته، وهو أيضا ابن وقته، فهو لا يعرف أن صيغتي الماضي والمضارع في العربية تدلان على كيفية حدوث الحدث، المنقطع وغير المنقطع (ASPECT).

أما الزمان فيدل كل واحد من الماضي والمضارع على زمان بما تدخل عليه، عدم دخول لفظ معين أو قرينة على صيغة الماضي يجعلها تدل على الزمان الماضي، وهذا هو الأصل، وإذا دخلت عليها مثل (إذا) فتدل على المستقبل، وأما صيغة المضارع فبعد دخول شيء عليها تدل على الحاضر أو المستقبل، وهو الأصل، أو على أحدهما بقرينة، وإذا دخلت عليها (لا) النافية فهي على الأصل، وأما مع (ما) فيدل على الحاضر، وأما (السين وسوف ولن) فعلى المستقبل، وأما (لم) و(لما) النافيتان فعلى الزمان الماضي"[50] ص46

ثم إن الحدث الذي يقصده سيبويه والنحاة من بعده هو إما "مدلول الفعل مقابل مدلول الاسم"، أي الحدث من حيث كيفية حصوله ووقوعه لا الحدث من حيث ماهيته وحقيقته، وكيفية حصوله ووقوعه إنما تكون في زمان من الأزمنة الثلاثة، وإما مدلول المصدر من الوقائع كالضرب والجلوس أي process.

فليس الحدث عند سيبويه بمعناه الفلسفي، حتى يقال إن النحاة استفادوا مفهوم الحدث من المفهوم اليوناني (sumbebekis)، أي: accident أو contingent فإن هذا أشبه بالعرض عند المتكلمين، وقد يعبرون عنه بالحادث، ويعنون به ما لا يقوم بنفسه، وإنما يقوم بغيره أي بالجوهر ويكون وجوده تابعا.[50]ص44

ثم إن سيبويه رغم تقسيمه للكلم تقسيما ثلاثيا فإنه كان على وعي بأنواع الكلم التي كانت تتدرج تحت كل قسم منها، فالأسماء مثلا متفاوتة في السمات، ولكنها مشتركة في الاسمية، وهذا التصنيف مبني على مراعاة الانحراف التدريجي GRADIENCE ومعناه: " أنه لا يمكن لأفراد أي صنف أن يحملوا بشكل متساو جميع سمات هذا الصنف، وإنما تتفاوت أفراد أي صنف فيما بينها في قبول السمات التي تكون لهذا الصنف".[331]ص214

أي أن الأسماء تتفاوت في قبول العلامات التي تميزها عن الفعل والحرف، فأكثر الأسماء اسمية وهو المتمكن الأمكن أي الاسم المنصرف أكثر قبولا لعلامات الاسم من المتمكن غير الأمكن وهو غير المنصرف، وهذا أكثر قبولا لها من الاسم غير المتمكن ولا الأمكن وهو الاسم المبني.

ولهذا المعنى لم يعرِّف سيبويه الاسم واكتفى بأن مثل له بكلمتين هما رجل وفرس، لأنهما

اسما جنس، واسم الجنس يقبل كل علامات الاسم، يؤكد هذا قول السيرافي: "وأما الاسم فإن سيبويه لم يحده بحد ينفصل به عن غيره، وينماز من الفعل والحرف، وذكر منه مثالا اكتفى به عن غيره فقال: الاسم رجل وفرس، وإنما اختار هذا لأنه أخف الأسماء الثلاثية، وأخفُّها ما كان نكرة للجنس، وهذا نحو: رجل وفرس".[294]53/1

وإذا كان اسم الجنس يقبل كل علامات الاسم المشهورة فإن تاء الفاعل مثلا لا تقبل إلا علامة واحدة وهي الإسناد، وما بينهما ما يقبل علامتين أو ثلاثا أو أكثر، فيكون قسم الاسم أشبه ما يكون بدائرة قلبها اسم الجنس، وكلما اتجهنا إلى محيط الدائرة قل عدد العلامات التي تحملها أفراد الاسم حتى نصل إلى الفرد الذي لا يحمل إلا علامة واحدة.[331]ص214

ومع أن سيبويه بنى تقسيمه مراعيا لنظرية الانحراف التدريجي فإنه اعتمد في تحديد أنواع الكلم التي تتدرج في أحد الأقسام الثلاثة على أسس جد موضوعية، أهمها مفهوم الموضع، لأن فيه يقع الاستبدال، وبه يعرف التوزيع.

وفي هذا يقول أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح: "ولم يحدد سيبويه الاسم عند تعريفه للفعل والحرف، بل مثل له كما هو معروف، إلا أنه قال بأن الأسماء هي المحدث عنها، فحدد الاسم بوقوعه في موقع خاص في الحديث، لا يقع فيه أي قسم آخر من الكلم أبدا"[50]ص66

بل إن سيبويه كان واضحا في اعتبار هذا المفهوم عندما قال عن الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين: "ويُبيِّن لك أنَّها ليست بأسماءٍ أنّك لو وضعتَها مواضعَ الأسماء لم يجزْ ذلك.ألاَ ترى أنّك لو قلت (إنَّ يَضْرِبَ يأتينا) وأشباه هذا لم يكن كلاماً"[94]14/1

ومع هذا فقد انتقد بعض الدارسين المعاصرين تقسيم سيبويه ورأوه غير دقيق، فاستدركوا عليه بعض الأقسام، حتى أن بعضهم كتمام حسان قسم الكلم سبعة أقسام، على أساس الشكل والوظيفة، وهي: الاسم، والفعل والصفة، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة، فزاد خمسة أقسام، حيث أدرج في الضمير ضمائر الشخص والإشارة والموصول، وفي الخالفة اسم الفاعل واسم الصوت وصيغتي التعجب وفعلي المدح والذم، وجعل الأداة قسمين: أصلية ومحولة عن الظرفية تستخدم في الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية[32]ص87، وتبعه في تقسيمه السباعي هذا تلميذه الساقي[33]ص214، وكثيرون غيره.

والذي جرأ هؤلاء على انتقاد التقسيم الثلاثي واستدراك أقسام أخرى هو تصورهم التقليدي لمعنى التصنيف، وهو ذاك المبني على مبادئ المنطق الأرسطي، لأن الصنف عندهم جنس لا تتفاوت عناصره في الخصائص، ولهذا يعملون جاهدين على تعريف له جامع مانع، وهو الأمر الذي يعز تحقيقه، ومبادئ التصنيف هذه هي:

4. 2. 2. 3. مبادئ التصنيف المنطقي

تعرّف الأصناف من خلال مجموعة من الخصائص الجامعة المانعة: ويتبع هذا المبدأ أن العنصر الذي ينتمي إلى أحد الأصناف لابدّ أن تتحقق فيه كل الخصائص التي تعرّف ذلك الصنف.

تتّصف الخصائص، بالنظر إلى الصنف، بصفة الثنائيّة (أو النقيض): بمعنى أنّها إمّا أن تكون عنصرا في تعريف الصنف وإمّا لا، وأنّ الأشياء إمّا أن تملك هذه الخصائص وإما لا. فليس للخصائص إلا إحدى القيمتين [+] أو [–] ، وليست هناك حالات بينَ بين.

الحدود بين الأصناف واضحة: إذ لا تداخل بينها ولا غموض؛فالصنف يقسم الأشياء في الكون إلى قسمين: قسم ينتمي إليه، وقسم لا ينتمي إليه، وليس هناك حالات غامضة أو محتملة.

كل العناصر التي تنتمي إلى صنف واحد لها وضع واحد: فليس هناك تدرج في الانتماء إلى الصنف، وليس هناك عنصر أفضل تمثيلا للصنف من غيره[34]ص10

فهذه المبادئ ليست إلا افتراضات، أما في الواقع، فأفراد الصنف لا تكون متجانسة مائة في المائة، وإنما تتصف بصفة التباين، إذ لا يمكن أن توجد خصائص الجنس في أفراد الجنس الواحد بشكل متساو، وقد أثبت هذا المتخصصون في علم اللغة المعرفي، وبعد أن ثبت عندهم عدم التماثل في بنية الأصناف ومنها الأصناف اللغوية وضعوا نموذجا جديدا للتصنيف فيما سموه بنظرية النماذج الأصلية، وكنا قد أشرنا إليها بنظرية الانحراف التدريجي، وهي:

4. 2. 2. 4. مبادئ التصنيف المعرفي

بنية الأصناف قائمة على وجود عناصر مركزية أو نموذجية centeral typical members ، وعناصر أخرى هامشية marginal.

بنية الأصناف ليست ثابتة ولا مطلقة، بل هي متغيرة؛إذ أنها تعتمد على نموذج إدراكي مخزون في الدماغ يتأثر بالبنى الثقافية والتجارب الإنسانية المختلفة.

الحدود بين الأصناف غير واضحة أو نهائية ، بل هي حدود غائمة أو مبهمة (fuzzy) نوعا ما، وقد تتداخل (كما في: الحوت ، الخفاش، البطريق. أو كما في الأسماء التي أشبهت الفعل ، أو الأفعال التي ضارعت الأسماء).

لا يشترط أن توجد جميع الخصائص المعرّفة للصنف في جميع العناصر المنتمية إليه فبعض العناصر قد تشترك في عدد قليل جدا من الخصائص[334]ص14

فسيبويه إذن كان على وعي بهذا النوع من التصنيف، والدليل على ذلك أنه بعدما قسم الكلم إلى ثلاثة أصناف، ذكر أثناء الكتاب أصنافا فرعية لكل صنف، فقسم الاسم مثلا من حيث معناه إلى لازم مختص (يلزم مسماه ولا ينتقل عنه) وغير لازم أي مبهم، وقسم اللازم إلى اسم عام (رجل، فرس، حائط) واسم خاص (زيد، عمرو)، كما قسم غير اللازم إلى مكني تام (أسماء العدد، كم وكذا، أحد، فلان، هن...الخ، ومكني ناقص ويشمل المضمر (الضمائر المنفصلة والمتصلة)، وإلى غير مكني وقسمه أيضا إلى غير مكني تام ويشمل الظرف غير المضاف، وهو (كل الظروف مثل: أمس، أين، متى، صباحا مساء..الخ) وإلى غير مكني ناقص ويشمل الإشارة (هذا ونظائرها)، والملازم للإضافة، والموصول (الذي وأخواتها)، والصفة (قائم، مضروب، طويل).[50]ص117-120

بقي أن نقول كلمة فيما افتتح به سيبويه الكتاب وهو قوله: "باب علم ما الكلم من العربية"، لِمَ اختار سيبويه هذا التعبير دون ما تواطأ عليه النحاة بعده من قولهم: "الكلام اسم وفعل وحرف" ؟ الظاهر أن سيبويه قصد بالكلم: "العناصر والمكونات"[50] ص70، ولذلك تعقب ابن الطراوة أبا علي الفارسي في قوله: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف"[329]ص68، فقال: "فما زعمه سيبويه منقسما إلى ثلاثة، زعمه المؤلف ملتئما من ثلاثة، وهذا نقض الأول ضرورة، إلا أن ما زعمه سيبويه معقول مقول، وما زعمه المؤلف لا مقول ولا معقول، تقول ما الشيء الذي ينقسم إليه الكلم ؟ فيقول: الاسم والفعل والحرف، ثم تقول ما الشيء الذي ينقسم منه الاسم والفعل والحرف ؟ فيقول: الكلم، فيدور كل واحد منهما على صاحبه، فهذا معقول مقول.

وإذا قلت: ما الشيء الذي يأتلف منه الاسم والفعل والحرف ؟ فيقول: الكلام، ولا يقول الكلم، لأن الكلم منقسم إلى غيره، لا مؤتلف من غيره، فلا يكون الشيء الواحد في الحال الواحدة منقسما مؤتلفا، ولهذا لا تقول: ما الشيء الذي يأتلف منه الكلم ؟ لأنه جامع هذه الثلاثة لا مجموعها، فهذا لا معقول ولا مقول.[330]ص17

والخلاصة التي ننتهي إليها من كل ما تقدم أن منهج سيبويه في التعريف يعتمد أكثر ما يعتمد التمثيل للمعرف، أي: بذكر أمثلة تدل عليه وتغني عن حده حدًّا منطقيًا لأن غرضه هو كغرض سائر علماء الإسلام في مختلف العلوم هو تمييز المعرَّف عن غيره، بذكر بعض خصائصه أو بعض صفاته التي تخالف بينه وبين غيره.

هذا من جهة ومن جهة ثانية . كما عرفنا . فإن سيبويه كشيخه الخليل يهتم في تعريفاته بالإجراءات التي تمكن من صوغ الوحدة اللغوية، فلذلك مثل للاسم بما يدل من الناحية البنوية أنه يقع في موضع يختص به، ولا يشاركه فيه غيره، وإلا كان مثله ولو في خاصية واحدة.

ومع هذا فإن سيبويه عرف الفعل بتعريف اعتمد فيه أيضا على خصائص الفعل البنوية، وهي أنه أمثلة أي: أبنية، وهي الأوزان المعروفة في علم الصرف، والتي لا يمكن أن تلتبس مع أوزان الاسم، والمشتقة من (أحداث الأسماء) أي أحداث أصحاب الأسماء، أي: المصادر، وهذا التعريف مبني على ما انفرد علماء العربية باكتشافه، والذي لم يشاركهم فيه أحد من العالمين، وهو وزن الكلمة أو صيغتها أو هيئتها.

فلقد تبين لكل منصف أن ما اكتشفه علماؤنا من وزن الكلمة بميزان اخترعوه هو حروف (ف، ع، ل) وما يمكن أن يضاعف منها لمقابلة المتغيرات، وما يمكن أن يزاد عليها لمقابلة الثوابت، وهو تجريد من مستوى عال، لا يشبهه إلا التجريد في علم الرياضيات.

وقد حصر سيبويه الأوزان في العربية سواء كانت للأسماء أم للأفعال، فبلغت عنده أكثر من ثلاثمائة وزن بقليل، وعالج ما جاء عليها في أبواب كثيرة، بحيث لم يند عنه منها إلا الشاذ الذي لا يعبأ به، وهو غالب ما استدركه عليه من جاء بعده.

ثم بعد تعريف الفعل بما يميزه عن الاسم والحرف، أخذ في التمثيل لكل نوع منه، فقال: "فأما بناء ما مضى فـ(ذَهَبَ، وسَمِعِ، ومَكُثَ، وحُمِدَ)، وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً (اذهَبْ، واقتُلْ، واضْرِبْ)، ومخبراً (يَقْتُلُ، ويَذهَبُ، ويَضرِبُ، ويُقْتَلُ، ويُضرَبُ، وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرت". [94] 12/1

4. 2. 2. 5. طريقة التعريف عند سيبويه

والحاصل أن: " كتاب سيبويه يكاد يخلو من التعريف على وجه العموم، فهو مثلا لم يعرف الفاعل، ولا الحال، ولا البدل، ولا غير ذلك من أبواب النحو، وهو يكتفي في الأغلب الأعم بذكر اسم الباب، ثم يبدأ مباشرة في عرض القواعد المستخلصة من الاستعمال". [35] ص72

فأكثر أبواب سيبويه تبدأ بعد العنوان مباشرة بقوله: "وذلك قولك"، وكثيرا ما يكون العنوان تلخيصا للحكم النحوي الذي يتضمنه الباب، وهذا يكفي في معرفته تصفح أبوابه، والمواضع التي عرف فيها سيبويه الظواهر اللغوية قليلة جداً إذا ما قيست بطريقة التمثيل المعهودة عنده.

من ذلك تعريف الفعل، وقد سبق ذكره، ومنها تعريف الإدغام، فإنه قال في (هذا باب ما هذه الحروف فيه فاءات): "والإدغام يدخل فيه الأول في الآخر، والآخرُ على حاله، ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخرُ من موضع واحد، نحو (قَد تَّركتك)، ويكون الآخر على حاله". [94] 105/4

وقد يعرف سيبويه أحينا الوحدة اللغوية بتعريف سلبي، أي بنفي أن تكون كذاك أو كذلك، وهو ما فعله في تعريف الحرف حين قال: "وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل". وهو يقصد بهذا التعريف الحرف الذي يدل على: "معنى من معاني النحو، كالاستفهام، أو التأكيد، أو النفي، أو الشرط، وغير ذلك". [50] ص117

وذهب الصفار إلى أن سيبويه عرف الحرف بذكر أفراده في باب خاص لأنه منحصر، فقال: "فأما الحرف فقد حصره في (باب عدة ما يكون عليه الكلم) فلم يحتج إلى حده، وإنما يُحَدُّ الشيءُ لامتناع الحصر فيه، فإذا انحصر فلا ينبغي أن يُحَدَّ". [97] 217/1 وعلى رأيه فإن سيبويه حد الفعل والحرف، فاستبان بذلك حد الاسم، قال: "فلما حد الفعل حدًّا، والحرف حدًّا، كان ترك حد الاسم حدًّا". [97]

والحق أن مرد قلة احتفال سيبويه بالتعريف . كما سبق التنويه به . هو اهتمام سيبويه بالإجراءات التي تولد الوحدة اللغوية، في أي مستوى كانت، سواء المستوى النحوي أو الصرفي أو الصوتي، ومن هنا قال أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح: "فالحد هو عند سيبويه ومن اتبعه في ذلك، وصف مميز لمجرى الكلم والتراكيب وبالتالي وصف لطريقة إنتاجها وصوغها أو بنائها كما يقول النحاة"[50]ص122

والأستاذ يفرق بين الحد بهذا المعنى والتعريف المفهومي، ويزعم أن المشترك بينهما هو في كونهما وصفا مميزا، وينفرد الحد بهذا الإجراء الذي أشرنا إليه، فالتعريف الأول هو على المعنى والحد هو تعريف على اللفظ.

وسواء كان التعريف على المعنى أو على اللفظ فإنه في كتاب سيبويه بعيد كل البعد عن الحد المنطقي الأرسطي، وإنما وقع الخلط عندما استعمل الناس مصطلح الحد . الذي عرف عند سيبويه بمعناه الإجرائي الأصيل . في ترجمة مصطلح orismos وهو التعريف في المنطق الأرسطي، فانتقل معنى الحد من طريقة الصوغ إلى تعريف المفهوم، لكن بالقيود التي يعرفها المنطق، ومن جملتها الصفات الذاتية لا المميزة فقط.

وقد رد بعض الباحثين انعدام أو ندرة التعريف بالحد في الكتاب إلى اضطراب المصطلحات آنذاك، وعدم استقرارها، لأن التعريف يكون حيث يكون المصطلح مستقرا، فقال: "والمتتبع لمصطلحات كتاب سيبويه يواجه صعوبة كبيرة في تحديد أطرها، وجمع المتشابه منه إلى بعضه، وذلك للأساليب التي كان سيبويه يسلكها في التعبير عن هذه المصطلحات، فهو إما يحوم حول المصطلح بالوصف والتصوير والتمثيل بالنظير وذكر النقيض، وإما يورد المصطلح بصور وأشكال مختلفة من التعبير"[336]ص147

وهذا الرأي فيه نظر، لأنه وإن كان مقنعا، فإن البحث ما زال جاريا عن منهج سيبويه في التحليل والتعليل والاستدلال، ولم يصل الباحثون إلى كلمة حاسمة فيه، وإن كان قد بين بعضهم مثل أ.د.عبد الرحمن الحاج، وأ.د.محمد كاظم البكاء أن منهج سيبويه درس بين الناس يوم أعرضوا عنه واستبدلوه بمناهج المتأخرين التي اصطبغت بالمنطق الأرسطي.

وإلا فإن الكتاب ينطوي على منهج علمي صارم، لا يلتبس فيه مفهوم بآخر، وإنما غمضت مفاهيمه لبعد الناس عن دراسته ومدارسته، من ذلك على سبيل المثال حد الاسم وحد الفعل، فهما عند سيبويه مركب أي: لفظة بتعبير الرضي وابن يعيش، وليس بتلك البساطة التي تصورها المتأخرون.

4. 2. 3. الاستدلال

قد عرفنا في فصل آخر أن الاستدلال عند علمائنا لم يكن في يوم من الأيام منحصرًا في نمط معين من الأنماط، كما هو حال الاستدلال المنطقي، وإنما كان الاستدلال عندهم قائما على مفهوم اللزوم، وعليه فالدليل عندهم ما استلزم المدلول، وبه يتم عندهم الاستدلال.

ولذلك كان الاجتهاد والإبداع في أوج اشتغاله وفي قمة استعماله، ومن يوم أن استبدلوا بأدلتهم أدلة المناطقة جمد الفكر العربي الإسلامي، وصار سكولاستيكيا، تأمليا، جدليا، يهتم بالماهيات، ويغفل عن أهم صفة في العلم وهي الإجرائية.

ولذلك نعجب لمن يزعم أن الاستدلال في كتاب سيبويه وليد المنطق الأرسطي، أو الثقافة اليونانية، ولو لم يكن دافعهم التعصب، وهو حال المستشرقين إلا المنصفين منهم وما أقلهم، أو التقليد، وهو حال المستغربين من مثقفينا، الذين يتلقفون عن المستشرقين فتاتهم ويتبجحون به كأن آراءهم علمية، ومذاهبهم في الحكم علينا موضوعية، لو لم يكن دافعهم التعصب أو التقليد لتبين لهم أن كتاب سيبويه خلو من كل تفلسف ميتافيزيقي، ومن كل منطق أرسطي عقيم، وأن المنطق الذي فيه هو منطق عقلي، لكنه فطري، ومنطق تجريدي، لكنه رياضي.

فبون بين قياس المناطقة . الحملي منه والشرطي . وقياس سيبويه الذي هو قياس نظائر، فالقياس المنطقي مبناه على الكليات العقلية، وقياس النظائر مبناه على مفهوم التكافؤ بالمعنى المعروف عند الرياضيين.

والكليات العقلية عند الأرسطيين وليدة مفهوم الفئة التي تحدد بالجنس والفصل، بينما التكافؤ بين النظائر هو وليد تطبيق مجموعة على مجموعة، فإذا تحقق التناظر (في البنية أو المجرى أو العمليات التحويلية) واطرد على وجه اللزوم صار هذا الاطراد قانونا، أي: قاعدة ضابطة، وفي نفس الوقت صار مثالاً مُوَلِّدًا للجديد من الكلم أو التراكيب ذات الصحة والمقبولية.

والنظائر التي يجمعها أمثال سيبويه لإجراء القياس عليها إنما يجمعها بواسطة عملية علمية منهجية هي الاستقراء، أي: تصفح الظاهرة عن طريق المشاهدة (السماع)، وتتبعها في سائر المظان التي توجد فيها، ولذا فإن أحكام النحوي يشهد لها قبل كل شيء وجودها في الاستعمال، زيادة على ما تخضع له من مقابلة وموازنة بقسمة التركيب، وما تفرزه من عناصر افتراضية.

وكما توصل سيبويه ومن قبله شيوخه إلى حصر النظائر بواسطة الاستقراء، فبه أيضا توصلوا إلى كثير من الأحكام النحوية، ولكن هذه المرة في رصد الثوابت كالفاعل وعلامة رفعه والمفعول وعلامة نصبه، وكالعامل ومعموله، فإن العلاقة بين الفاعل وعلامة رفعه مثلا علاقة لزوم مطردة، والعلاقة بين العامل ومعموله أيضا علاقة لزوم مطردة، فكلما وجد العامل وجد المعمول، بهذا جرى عرف العرب الفصحاء واطرد، والكشف عن هذا اللزوم المستمر المطرد هو في الحقيقة كشف عن قانون من قوانين العربية.

قال أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح عن النحاة واللغويين العرب – وهو يستعمل مصطلح الإحصاء بدل الاستقراء –: "فقد عنوا في الواقع عناية كبيرة جدا بحصر الوحدات اللغوية من المفردات وصيغ المفردات، وأصناف التراكيب، ومختلف البنى التركيبية وغيرها، فما من قبيل لغوي في أي مستوى من مستويات اللغة إلا وقد حاولوا حصر ما يحتوي عليه حصراً كاملاً،

وما من نص: شعراً أم نثراً، إلا وتصفحوه التصفح الكامل لإحصاء ما جاء فيه من أسماء وأفعال وأدوات أصولاً وفروعاً، مع تبيُّن المعاني المقصودة منها، ولم يكتفوا بتتبع الوحدات ومدلولاتها والضروب الكثيرة من الكلام وتصنيفها، بل تتبعوا أيضا كل الظواهر التحويلية التي تربط الفروع بأصولها" [50] ص203

4. 2. 3. 1. دورالاستقراء واللزوم في التقعيد

ولابنِ وَلاَّدٍ (ت332هـ) هنا كلام جيد ينبغي ذكره على طوله لما يحتوي عليه من شرح ما نحن فيه، من فكرة الاستقراء واللزوم، فإنه ذكر في المسألة رقم49 أن المبرد والأخفش والمازني خالفوا سيبويه في علة رفع الخبر إذا كان ظرفا، قال: "وهي تقتضي الكلام في بعض أحوال العربية ومبانيها لينكشف وجه الصواب فيها".[337]ص128

ثم قال: "فأما الأخفش ومحمد فقد وافقا سيبويه في جواز الرفع بالابتداء إذا قلت (في الدار زيدٌ)، وادعيا جواز الرفع بالظرف، وجعلا هذا وجها ثانيا في المسألة.

فيقال لمن ادعى ذلك: خبرنا عن هذه العوامل التي جعلتها العرب توجب وجوه الإعراب، – كالفعل، وما يبنى منه واشتق وشبه به، وإنَّ، وأسماء العدد، وحروف الجر، وعوامل الأفعال الجازمة والناصبة – من أين علم النحويون علل هذه الضروب من الإعراب ؟ والعرب لم تخبرنا عن ضمائرها، ولا أنبأتنا عن إرادتها".[337]ص128

وهذا سؤال وجيه كان يجدر بكثير من الدارسين المعاصرين من المتأثرين بالمنهج الوصفي الغربي أن يطرحوه، قبل أن يهجموا على النحو فيعيبوا ما فيه من حديث عن العوامل وأنها خرافة.[332]ص189

ويبدأ ابن ولاد في الجواب على لسان خصم سيبويه فيقول: "فإذا قال: علمنا ذلك من جهة الاستقراء لكلامها والمراعاة لألفاظها، فلما رأيناها تأتي بعد كل عامل من هذه العوامل بنوع من الإعراب تلزم معه وجهًا واحدًا، وصورة لا تتغير مع ذلك العامل، علمنا أنه الموجب لذلك الضرب من الإعراب، وهذا من أكبر أصول النحويين في استخراج العلل التي تجمع هذه الأشياء قطعةً قطعةً، وتحيط بها باباً باباً".[337]ص128

فقف على اعتماد علمائنا على الاستقراء، وهو التتبع والإحصاء، وأنهم به توصلوا إلى فكرة العامل وعلاقة اللزوم التي بينه وبين المعمول بدلالة الأثر الإعرابي، فهي: "ظاهرة لوحظت في واقع الخطاب ليس إلا، فهي من محض المسموع، يسجلها النحوي عند السماع، إلا أنه يزيد على ذلك شيئا مهما جدًّا، وهو مشاهدته لهذه الظاهرة في كل مكان وفي كل وقت يوجد فيهما من لم تتغير عربيته".[50]ص188

وقف على أن الاستقراء واللزوم من أكبر أصول النحويين، لأن بهما تم لهم تصنيف ظواهر النحو كما قال قطعة قطعة وبابا بابا، ولذلك قالوا عن النحو: "هو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن (فعل) مما عينه: ياء أو واو تقلب عينُه من قولهم: قام وباع".[119]ج1/35

ويواصل ابن ولاد مناقشته لخصم سيبويه فيقول: "قيل له: فهل يجوز أن يدخل بعض هذه العوامل الملفوظ بها على بعض ؟ فإذا قال: لا، قيل له: فمن أين علمت أن ذلك لا يجوز ؟ فإذا قال: من جهة أنها استقرئت في كلام العرب فلم يوجد ذلك في شيء من كلامها".[337] ص129

وهنا يكون ابن ولاد قد استدرج خصم سيبويه للإجهاز عليه، من باب قولهم: من فمك ندينك، لأنه اعترف بأن النحويين قالوا بعدم دخول عامل لفظي على آخر لما دلهم عليه استقراء كلام العرب، وليس لتأثرهم بعلم المنطق أو علم الكلام، وأن لكل معلول علة واحدة لا أكثر، كما شنع بعضهم.

"قيل له: فإذا رفعت الاسم بالظرف فقد نقضت ما قدمته من هذه الأصول المجمع عليها، وذلك أنك زعمت أنا إنما نعلم أن العامل هو علة للإعراب الواقع في المعمول فيه إذا ألزم في الكلام وجهًا واحدًا مع عامله، ولسنا نرى الاسم مع الظرف يلزم وجهًا واحدًا، لأنا نجده مرفوعا مرة، ومنصوبا أخرى، في التقديم والتأخير جميعا.

ألا ترى أنك تقول: في الدار أخوك، وإنَّ في الدار أخاك، وأخوك في الدار، وإنَّ أخاك في الدار، فلا أرى الظرف ألزمه وجهًا واحدًا فيعلم أنه العامل فيه من حيث علمنا سائر العوامل.

فأعطيت العوامل وصفًا واحدًا، رفعته عنها ها هنا بجعلك الظرف عاملا، وهو بغير ذلك الوصف، ونفيت عن العوامل أيضا وصفًا آخر، وهو أنه لا يدخل عامل على عامل، ثم أوجبت لها هذا الوصف المنفي عنها هناك بجعلك الظرف عاملا، وإدخالك (إنَّ) والعامل عليه، فنقضت الوصفين جميعًا، وأوجبت من أوصاف العوامل ما كان منفيًا، ونفيت ما كان موجبًا". [337] ص129

وأنهى ابن ولاد مناقشة الخصم بقوله: "وهذا فساد لمباني الصناعة وأصولها". [337] ص129

ثم التفت إلى الكوفيين في قولهم بأن المبتدأ والخبر يترافعان، فقال: "وهذا الإلزام بعينه يلزم من زعم أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر بالمبتدأ، وذلك أنهما عاملا لفظ فيما زعم أهل الكوفة، فينبغي أن لا يلحقهما شيء من العوامل، نحو (أنْ) والفعل وغير ذلك، إذ ليس يدخل عامل على عامل لأنا قد نرى هذا الخبر الذي كان مرفوعا بالمبتدأ على ما قالوا منصوبا، ورافعُه في الكلام موجود.

ألا ترى أنك تقول: زيدٌ قائمٌ، فإن كان (زيد) هو الرافع لـ(قائم) فينبغي ألا تقول: كان زيدٌ قائماً، ونحن إنما نعلم أن زيداً هو الرافع لقائم، إذا ألزم قائما الرفع مع وجود زيد معه، وإلا فمن أين يعلم ذلك، والعرب لم تخبرنا باعتقادها فيه، وإنما دلنا عليه الاستقراء، وهذا ظن لا دليل معه، وتحكم لا حجة تصحبه". [337]

وواصل ابن ولاد مناقشة خصوم سيبويه بهذا المنطق اللغوي، وهو فكرة الاستقراء وفكرة اللزوم واللتين قال عنهما: "وهذا من أكبر أصول النحويين في استخراج العلل التي تجمع هذه الأشياء قطعةً قطعةً، وتحيط بها بابًا بابًا". [337] ص128 ولكننا نكتفي بالقدر الذي ذكرناه فهو في صميم موضوعنا، ودليل على وعي أتباع سيبويه بأصول النحو التي كان يرتكز عليها.

4. 2. 3. 2. ارتباط ما بين القياس النحوي والاستقراء

ثم إن القياس النحوي خلافا للقياس المنطقي لا يتم إلا بعد الاستقراء التام أو الناقص، إذ لا يمكن لأحد أن يقيس قبل استقراء كلام العرب والإحاطة به على قدر الوسع والإمكان، وقد عرف الإمام الشاطبي القياس فقال: " اعلم أن القياس في العربية يطلق على وجهين:

أحدهما: – أن يلحق بكلام العرب ما ليس منه لجامع بينهما، من غير أن يبحث: هل قالته العرب أو لم تقله، لأن الاستقراء قد أفادنا أنها لو تكلمت به لكان على هذا النحو يقينا أو غلبة ظن، وذلك كرفع الفاعل والمبتدأ، ونصب الحال، والمفعول به، إذا ذكر الفاعل، واتصال الضمير بالفعل وانفصاله عنه، وما أشبه ذلك، فتقول: قام زيدٌ، وضربَ زيدٌ عمرًا، وجاء مسرعًا، وأعطيتكه، وأعطيته إياه، من غير أن تقف أو تنتظر ما تقوله العرب.

والثاني: – أن تقيس أيضا ما لم تقله على ما قالته، لكن بعد البحث والتنقير، هل تكلمت به العرب أم لا ؟ فإن كانت قد تكلمت به لزمنا العمل عليه، وإن خالف القياس الذي استقريناه في المسألة، ونترك القياس فلا نلتفته، وإن لم تكن قد تكلمت به أجرينا فيه ما حصل لنا من القياس وحملناه على الأكثر، وهذا كالمصادر، والأفعال المضارعة الجارية على الماضية وبالعكس، وكالصفات، وجموع التكسير، وما أشبه ذلك، كقولنا: إذا كان الفعل الثلاثي على (فَعَلَ) متعديا فإن قياس مصدره (فَعْلٌ)، لأن الاستقراء أبرز لنا أنه الأكثر، فما لم تنطق له العرب من الأفعال بمصدر جئنا به له على (فَعْلٍ) قياسا على ما نطقت به من ذلك، كضربته ضربا، وشتمته شتما، فإن نطقت له بمصدر على (فَعْلٍ) فهو القياس فنلتزمه، وإن على غير ذلك اتبعناه وتركنا القياس كقولهم: سرَقه سرَقا، وطلَبه طلَبا، فلا تقول هنا: سرْقا، ولا: طلْبا، قياسا على (ضرَب ضرْبا) وبابه 1140 4/323–324

<u>4. 3. سيبويه والوصفية</u>

<u>4. 3. 1. تمهيد</u>

لا شك أن النحو العربي نشأ قبل سيبويه وتطور على أيدي شيوخه إلى أن وصل إليه، فجمعه في كتابه مرتبا منظما في تبويب علمي وتصنيف منهجي، مستعرضا فيه آيات من القرآن الكريم كثيرة، وشواهد من الشعر والنثر من كلام العرب غزيرة، مستدلا تارة ومحللا تارة أخرى، حتى استطاع أن يلم بقواعد العربية التي هي مرآة عكست نظام السليقة الذي كان يستبطنه فصحاء العرب.

وقد اعتمد في استدلاله وفي تحليله على مفاهيم استفاد أكثرها من شيوخه وخصوصا الخليل، مثل مفهوم القياس، والموضع، والنظير، والعامل، والعلة، والأصل، والمثال، وغيرها، بحيث مثلت تلك المفاهيم جهازا مفاهيميا قيما، منها ما لم تعرفه اللسانيات المعاصرة إلا منذ فترة ليست ببعيدة، ومنها ما لم تصل إليه إلى غاية الآن.

ومهما قيل في أسباب نشأة النحو العربي، فإن اللحن كان السبب الأكثر شهرة وشيوعا بين الدارسين قديما وحديثا، ولكنه يبقى غير كاف لتفسير النشأة والتطور الذي انتهى إليه على الصورة العظيمة التي يمثلها كتاب سيبويه، إذ كان يكفي في ذلك ضوابط بسيطة كتلك التي وضعها أبو الأسود، ولذلك فإن فهم القرآن واستنباط أحكامه وتبيين وجوه الإعجاز فيه هي أهم أسباب نشأته وتطوره.

ومن هذا نفهم أن النحو العربي نشأ في بيئة عربية خالصة، وهو كما قال بعضهم: " إن علم النحو أعرب العلوم الإسلامية، وأبعدها عن التأثير الأجنبي في طوره الأول، كما في كتاب سيبويه"[249]ص72، لأنه: " كما تنبت الشجرة في أرضها، كذلك نبت علم النحو عند العرب"[338]292/2، فلم يكن مما استفاده العرب لا من الهنود ولا من اليونان ولا من السريان، وكل من قال بتأثره في نشأته وتطوره قبل سيبويه أو في عهده وفي كتابه لم يأت بدليل مقنع، وإنما هي شبهات لا تسمن ولا تغني من جوع.

"ولعلي أسرع فأقول: إن النحو العربي نشأ وتطور في (مناخ) إسلامي عام، وأنه ظل يتنفس جوه حتى استوت له وسائله ومناهجه... ولعلي أسرع أيضا فأقول: إن هذا المناخ الإسلامي العام هو الذي أنتج (علوما إسلامية) تشاركت في النشأة، وتساهمت في أسباب التطور، وفي وجوه التأثر والتأثير، وأحسب أن وضع النحو العربي في هذا السياق يعين على فهم الأسس التي صدر عنها أصحابه في رسم منهجه على وجه الخصوص".[335] ص12

فالنحو مثل بقية علوم اللغة كالبلاغة والقراءت والتفسير والحديث رواية ودراية والفقه وأصول الفقه وعلم الكلام نشأ من أجل القرآن، حيث كان القرآن قطب الرحى الذي دارت حوله كل هذه العلوم وغيرها، وكما كان سبب نشأتها فإنه كان سبب تطورها السريع، سرعة انتشار الإسلام في الآفاق.

وإذا كانت القراءات والتفسير في أول مراحله والحديث تعتمد على النقل أكثر من العقل، وكان الفقه وأصوله وعلم الكلام تعتمد على العقل أكثر، فإن النحو اعتمد على النقل والعقل معا، ونتيجة ذلك فإن تأثره وتأثيره في غيره من العلوم الإسلامية شيء منطقي، حيث كانت هذه العلوم (النقلية والعقلية) كما قلنا خادمة للقرآن، ونشأت في بيئة واحدة، وعلى أيدي علماء موسوعيين كانوا يجمعون بين أكثر من تخصص.

هذه مقدمة كان لا بد منها كتمهيد لما نقوله في الموازنة بين نحو سيبويه وأصوله واللسانيات المعاصرة ونظرياتها، لسببين أساسيين:

أولهما: أن كتاب سيبويه يحتوي على نظرية لغوية أصيلة: قديمة جديدة، قديمة لأن الكتاب تضمنها وتاريخ تأليفه يرجع إلى القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي)، وجديدة لأنها تنوسيت، وغطت عليها مفاهيم النحاة المتأخرين الذين أساءوا فهمها تأثرا بمنطق أرسطو الذي غزاهم.

وثانيهما: أن كثيرا من الدارسين المعاصرين لاحظوا ما في كتاب سيبويه من ملامح أحدث النظريات اللسانية في الغرب خصوصا، فبعضهم رآه نحوا وصفيا، وبعضهم نحوا بنويا، ورأى فيه بعضهم ملامح النحو الوظيفي، وبعضهم ملامح النحو التحويلي، وما زال البحث جاريا لتقصي ما فيه من ملامح النحو الدلالي (السياقي)، والتوزيعي والتداولي.

4. 3. 1. 1. احتواء الكتاب على نظرية لغوية أصيلة

أما أن الكتاب يحتوي على نظرية لغوية أصيلة، قديمة جديدة بالمعنى الذي شرحناه، فهو أمر ثابت لا ينكره إلا من لم يقرأ الكتاب، وانصرف عنه إلى النظريات اللسانية الغربية التي استهوته، ظنا منه أن الكتاب ككل قديم قد تجاوزه الزمن وعفى على ما فيه من مفاهيم أو من قرأ الكتاب ولكن بمنظار نحو المتأخرين من النحاة الذين غفلوا عن مفاهيمه الأصيلة وصاروا يفهمون مصطلحاته بمنطق دخيل، سطحي وغير أصيل.

وقد فرغ أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح من إثبات ما في الكتاب من نظرية لغوية أصيلة، تزاحم النظريات اللسانيات المعاصرة الأكثر شهرة في العالم، وألف في ذلك كتابه الضخم بالفرنسية (يقع في مجلدين) بعنوان: علم اللسان العام وعلم العربية، وهو رسالته للدكتوراه، سنة 1979م، عرض فيه أهم مبادئ هذه النظرية.

وقد أخرج الأستاذ في السنوات الأخيرة كتبا أخرى منها ما جمع فيه مقالاته التي كانت منشورة في (مجلة اللسانيات) التي يشرف عليها، بعنوان (بحوث ودراسات في علوم اللسان)، ومقالاته التي كانت منشورة في المجلات العربية المحكمة بعنوان (بحوث ودراسات في اللسانيات العربية)، في جزئين، ومنها ما هو تأليف مستقل ككتاب (السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة)، وكتاب (منطق العرب في علوم اللسان)، واللذين تناول فيهما ما في رسالته للدكتوراه ولكن بالعربية وبتوسع.

وقد تابعه على عمله هذا عدد من تلاميذه، ولعل أقربهم إلى منهجه في شرح النظرية اللغوية هو أستاذنا الدكتور مخلوف بن لعلام في كتابه (نظرية العامل: نشأتها ومسالكها في التحليل الإعرابي في الكتاب) ، وكتابه (ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه) وكتابه (مفاهيم أساسية في أصول النحو) ، وكذلك أستاذنا الدكتور محمد الحباس في كتابه (النحو العربي والعلوم الإسلامية: دراسة في المنهج).

وفي دراستنا هذه الكثير من مبادئ هذه النظرية ومفاهيمها الإجرائية، من خلال ما حاولنا تبيينه من طبيعة وأنماط الاستدلال في الكتاب، ولكنها لا تغني عن مطالعة تلك الدراسات التي قام بها أساتذتنا الذين نوهنا بكتبهم، لأن كتاب سيبويه وهو قرآن النحو عمل علمي ضخم، لا يسبر غوره إلا بدراسات أكاديمية متخصصة تتناوله من كل جوانبه العلمية التي يزخر بها.

4. 3. 1. 2. احتواء الكتاب على ملامح النظريات اللسانية

وأما أن كتاب سيبويه فيه ملامح من عدة نظريات لسانية غربية معاصرة، فهو أمر يكاد يجمع عليه كثير من الدارسين المعاصرين الجادين، والذين جمعوا بين العلم بالنظريات الغربية

واطلعوا على نحو الكتاب، وفيما يلي سنحاول تبيان ذلك.

يبقى علينا فيما بعد تحقيق وجه وجود هذه الملامح اللسانية المعاصرة في الكتاب هل هي مما تواردت فيه هذه اللسانيات المعاصرة مع الكتاب ؟ أم هي مما استفادته من نحونا بصفة عامة ومن نحو الكتاب بصفة خاصة ؟ وأما إنكار وجود هذه الملامح في الكتاب بحجة أن السياق الثقافي والمناخ العلمي الذي وجدت فيه غير السياق وغير المناخ الذي وجدت فيه أصول الكتاب ومبادئه فهو أمر مرغوب عنه، وبخاصة من منظور نظرية الأدب المقارن.

4. 3. 2. ملامح المنهج الوصفي في الكتاب

وأول هذه الملامح التي زعم هؤلاء الدارسون وجوده في الكتاب هو المنهج الوصفي الذي تناول به سيبويه اللغة من مختلف جوانبها الصوتية والصرفية والتركيبية وحتى الدلالية فقد كان المنهج السائد في الدراسات اللغوية في أروبا إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر هو المنهج التاريخي التطوري، ومع ظهور اللساني السويسري فردنالد دي سوسير (1857م . 1913م) وانتشار دروسه التي جمعها تلاميذه ظهر المنهج الوصفي وشاع، وصارت الدراسات اللغوية التي تريد العلمية تعنى بوصف اللغة في ذاتها ولذاتها باعتبار أن الدراسة العلمية للسان ينبغي أن تكون آنية لا تاريخية ولا تطورية.

وهذا المنهج هو الذي تولد عنه المنهج البنوي، حتى صار يصعب التمييز بين الوصفية والبنوية، وكأنهما شيء واحد، أو كأنهما وجهان لعملة واحدة، لأن الوصفية التي نادى بها دي سوسير فرضت أن يكون الوصف لبنية اللسان لا غير، لأنه نظام من الوحدات الدالة، وأن يكون الوصف منصبا على الخصوص على العلاقات بين وحدات النظام، وكيف تتمايز وتتعالق فيما بينها، من أجل تحديد قوانين انتظامها، وكيفية أدائها لمهمتها الأولى وهي التبليغ.[34]ص197

وتولدت عن هذا المنهج مبادئ أخرى ذات أهمية في تحديد خصائصه، منها أن يكون الوصف للسان في آن معين، أي بيئة زمانية ومكانية ثابتة، وأن يكون للكلام (الذي هو أحد صور اللسان) حالة استعماله من متكلم سليقي يمثل لسان قومه أحسن تمثيل، وبالتالي أن يكون الوصف للكلام المنطوق لا المكتوب، وأن تنصب عناية اللساني بوصف وحدات الكلام المحصل على ما هو عليه دون أدنى تغيير، وأن يكتفي بالوصف لأن العلم في نظرهم ما يجيب على (كيف) وليس على (لماذا).

ويوم انتقل المنهج الوصفي من أروبا إلى البلاد العربية أخذ كثير من الدارسين المنبهرين به يعيبون على النحو العربي خلوه منه، وصاروا يَسِمُونَهُ بأنه نحو تقليدي، وراحوا يَجِدُّونَ في ذكر نقائصه، ولم يزيدوا في ذلك على ما قاله الأروبيون في نحوهم التقليدي، من أنه نحو معياري صارم، متأثر بمنطق أرسطو، يبني قواعده على المعنى وليس على الشكل، يهتم باللغة كيف يجب أن تكون وليس كما هي في الواقع، يخلط بين مستويات القول: النثر والشعر، في النثر بين القرآن والأمثال والكلام العادي، وفي الشعر بين القصيد والرجز، يعنى بنقاء اللغة، فلا يقعد للكلام العادي ولكن للكلام البليغ، لا يفرق بين اللهجات، وكأنها لغة واحدة، لم يأخذ عن جميع قبائل العرب ولكن عن ست قبائل لا غير، وأنه . وهذا أكبر انتقاد . يهتم بالتعليل والتأويل والتقدير، إلى غير ذلك من الانتقادات.

وإذا كان بعض من هذه الانتقادات قد يصح في حق النحو العربي في كتب المتأخرين فإنه لا يصدق بتاتا في حق نحو المتقدمين وبخاصة نحو الكتاب، على أن بعض الدارسين قد عرض لدفع هذه الانتقادات وتبيين وجه الحيف فيها، إما عرضا في بعض كتبهم، وإما بتخصيص كتاب في ذلك الدفاع.

فممن عرض لهذه الانتقادات وحاول دفعها بشيء من الإنصاف الدكتور عبده الراجحي في كتابه (النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج)، ولكنه أصاب في أشياء وخانه الحق في أخرى، ومع ذلك فقد عقب بقوله: "ولقد يكون من المفيد أن نشير إلى أهم مظاهر الوصف فيه (أي: النحو العربي) على النحو التالي"[335]ص53، فذكر بعض مظاهر الوصف في كتاب سيبويه، فقال:

4. 3. 2. 1. " أن العمل النحوي قد اعتمد على منهج خاص في جمع اللغة"، حيث: " كان اتصالا مباشرا بالاستعمال اللغوي"[335]ص54، "والاتصال اللغوي أصل من أصول النحو الوصفي...وقد كان أصلا من أصول النحو العربي"[335]ص55

يقصد أن النحاة الأوائل اعتمدوا على السماع في جمع اللغة من أفواه أصحابها السليقيين في عقر دارهم، حيث كانوا يسيحون في شبه جزيرة العرب، يسمعون اللغة في إطارها التداولي، ويدونون ما يسمعون، ثم يتصفحونه في مدوناتهم ليستقرئوه ويصنفوه ويستخرجوا أحكامه المطردة في قوانين تمثل كما قلنا سليقة المتكلمين، أي النظام اللغوي المضمر في نفوسهم.

4. 3. 2. 2. "أن العمل الثابت عن أبي الأسود في ضبط النص القرآني كان عملا وصفيا..وهو عمل وصفي محض، لأنه قام على الملاحظة المباشرة لقراءة النص"[335] ص55

أقول: " والذي يؤثر عن أبي الأسود هو مبادرته في استقراء المادة اللسانية للقرآن بالخصوص، واستنباطه مع هذا الاستقراء لثلاثة مقاييس نحوية عامة الوجود، وهي: الفاعل، والمفعول، والمضاف إليه، ثم وضع علامات خطية (فقط) للدلالة عليها"[301]ص53

فكان عمله نقطة انطلاق الفكر النحوي العربي في فضاء علوم اللسان جمعا وتدوينا وتحليلا وتقعيدا بمنهج علمي اتصف: "بما هو لازم لكل منهج علمي: المشاهدة الموضوعية للأحداث، والاستنباط الاستقرائي للقوانين، والتحليل الرياضي الكاشف عن أسرار الظواهر وكل ما يتفرع عن ذلك من طرق جزئية خاصة"[301]ص53

ويؤكد أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح على أن أهمية العمل الذي قام به أبو الأسود لا تتمثل في المحافظة على سلامة النص القرآني فقط، "ولكن فكرة استقراء النص القرآني، وتصفح الظواهر اللسانية العربية من خلال هذا النص الكريم، وكلام العرب وأشعارها، واستنباط قوانين العربية بهذه الطريقة وحدها، واختراع نظام من الرموز الخطية لضبط نص القرآن، وتصحيح قراءته (لأول مرة في تاريخ الخطوط السامية)، فهذا هو الأمر الخطير الذي لولاه لما كانت لدى المسلمين بحوث علمية في اللسان العربي، ولما تمكنوا من ضبط المناهج الدقيقة التي عرفت عنهم فيما بعد"[301]ص54

4. 3. 2. 3. "أن الاتجاه الوصفي في النحو العربي يظهر في كثير جدًّا مما قرره النحاة الأوائل من أحكام...لم يكن كله تأويلا أو تقديرا أو تعليلا، وإنما كان فيه ما هو وصف تقريري محض...والمتتبع للكتاب يرى أن سيبويه قد أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللغوي"[301]

أ . يقصد أن سيبويه كثيرا ما كان ينصح قارئ كتابه بوجوب اتباع العرب الفصحاء في كلامهم، مثل قوله: "فأجره كما أجرته العرب"[94]393/1، وقوله: "فأجره كما أجروه، وضع كل شيء موضعه"، [94]114/2 أو:

"فأجره كما أجرته العرب واستحسنت"[94] 124/2

وهذا الذي قاله د.الراجحي صحيح، ولكنه لم يشرح وجه الجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التعليلي في طريقة العرب القدماء في معالجة قضايا اللغة، وذلك أنهم وإن استعملوا المنهج الوصفي في جمع المعطيات اللسانية وتدوينها وتصفحها واستقرائها واستنباط أحكامها فإنهم لم يكتفوا بالوصف كالبنويين الوصفيين، بل استعملوا المنهج التعليلي لتفسير ظواهر اللسان، اعتقادا منهم أن الوصف وحده ليس كل العلم، وإنما العلم ما وضع أيدينا على أسرار الظواهر، وأفهمنا فضلا عن كيفية جريانها، أسباب ذلك وغاياته.

وهذا: "لأن الظواهر تنتظم انتظاما يخفى غالبا على الحواس، ولا يظهر من الأحداث في هذا العالم إلا القليل جدا، إلا أن لبعضها آثاراً يمكن أن يستدل بها، فلا بد من الاستدلال (باعتبار الشيء بالشيء)، كما يقولون، ويحتاجون في ذلك أن يقدروا ما لا يقع تحت الحس كما لا بد أن يرجعوا إلى الحس لتصحيح ما ذهبوا إليه من المذاهب، وما قدروه من التقديرات، وما افترضوه من الافتراضات"[50] ص110

ب . " أنه لا يوغل وراء تفسير الظواهر إذا لم يكن لديه مادة تسند رأيه، بل يميل فيها إلى الاستعمال، مقررا استحالة الاستقراء التام للكلام"[335] ص56. قال سيبويه: "فإن كان عربيا نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى"[94] 103/2

وفكرة أن سيبويه يعلل للظواهر بالاستعمال هي نتيجة تفرقته بين الوضع والاستعمال إذ كما للوضع قوانين يخضع لها، فكذلك الاستعمال له قوانينه التي يخضع لها، ولذلك فإن سيبويه كما يحلل الكلام (مفردات وتراكيب) برده إلى أصله الذي يقتضيه الوضع، يحلله بذكر عوارض الاستعمال من قلب وحذف وإعلال وإدغام وتقديم وتأخير وغير ذلك لأنها عوارض جاءت في كلام الفصحاء أنفسهم، وهم الذين أعملوها، ولم يزد سيبويه على استغلالها للتعليل والتفسير، وهو معنى الاعتبار الذي جاء قبلُ في كلام أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح.

ويمكن أن يقال: إن فطرية التعليل عند سيبويه وخلوه من التفلسف الخارج عن إطار اللغة شيء صار كالمجمع عليه بين الدارسين، لا لشيء إلا لاحتكام سيبويه في كل تحليلاته اللغوية للغة نفسها، بحمل بعض منها على بعض، وتفسير ما في بعضها بما في بعض، لأن" اللغة عنده دائما وحدة متماسكة، يفسر بعضها بعضا، ويقاس بعضها على بعض".[339] ص164

ج . " أن تحري الاستعمال اللغوي أدى به إلى عدم إغفال اللهجات، باعتبارها عناصر في اللغة الموحدة، وفي الكتاب مادة لا بأس بها تتبع الاستعمال اللهجي".[335] ص56

والحق أن ما سماه الدكتور الراجحي لهجات هو لغات العرب، وهي ليست عناصر في اللغة الموحدة، ولكنها كيفيات في أداء بعض عناصر اللسان، ولسان العرب واحد، وهذا شيء كان قد فرغ منه علماؤنا الأوائل الذين خالطوا العرب على اختلاف قبائلهم، وشافهوهم على اختلاف لغاتهم، ولم يهجس في خاطر واحد منهم أن لغات العرب متباينة، ولكن كما قال ابن عطية: "اختلاف لغات العرب الذين نزل القرآن بلسانهم هو اختلاف ليس بشديد التباين حتى يجهل بعضهم ما عند بعض في الأكثر"[189] 69/1. وهذا هو مقياس وحدة اللسان، أي: صحة الفهم والإفهام، وكما اهتم علماؤنا بأحكام اللسان المطردة اهتموا بذكر كل التنوعات التي امتازت بها قبيلة

عن أخرى، ولا نظن أنه شذ شيء منها عليهم.

د . " أن فكرة (القياس) على كثرة ما قيل فيها لم تكن عند سيبويه غير متابعة الكلام العربي، وفي الكتاب إلحاح على هذا التصور"[335] ص57، ولعل الدكتور يقصد أن القياس عند سيبويه هو حمل النظائر بعضها على بعض، إذا كانت متماثلة في البنية أو المجرى، والقياس بهذا المعنى محض اتباع لكلام العرب، لأنه يمثل حد الكلام عندهم، قال سيبويه: "وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم، وهو القياسُ"[94] 346/1.وقال: "فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواء، وهو القياس وقول العرب"[94] 21/2. وقال: "والوجه (كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتُهَا بِدِرْهَمٍ)، و(هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا رَاتِعَيْنِ)، لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس "[94] 82/2. وقال: "وهو القياس الجاري في كلامهم"[94] 335/3.

هـ . " أن معظم ما توصل إليه من تفسير للقوانين العامة كان مرده إلى كثرة الاستعمال"[335] ص58، ومثَّل لذلك بحذف بعض عناصر الكلام لكثرة الاستعمال، والحق أن كثرة الاستعمال كانت وراء كثير من الأحكام النحوية والصرفية، لأن كثرة الاستعمال هي الممثل الحقيقي للسان العرب، وما ينفرد به بعضهم يسمى لغات كما سبق القول، يحفظ ولا يقاس عليه.

4. 3. 2. 4. "أن مدرسة الكوفة قد عرفت بأنها مدرسة وصفية، وإن كان ذلك لا ينبغي أن يكون حكما عاما، لأن الأعمال الأولى لدى أئمة المدرستين اختلط فيها الوصف بالتفسير"[335] ص58 قال الراجحي: "لا نزال نذكر عبارة الكسائي حين سئل في مجلس يونس عن قولهم: لأضربنَّ أيُّهم يقومُ، لِمَ لا يقال: لأضربنَّ أيَّهم ؟ فقال: أيٌّ هكذا خلقت، ولسنا نعرف تعبيراً أدل على الوصف المحض من تعبيره (أيٌّ هكذا خلقت)"[335] ص59

أقول: وإن كان الدكتور قد احترز من تعميم الحكم فالحق أن المدرسة البصرية كانت أسعد بالمنهج الوصفي من الكوفية، لأن الحكم بعربية ظاهرة لغوية ما يتبع المطرد أو الغالب لا القليل أو الشاذ، لأن المطرد أو الغالب هو لغة العرب الذين نريد أن ننتحي سمتهم، فالمعيار إذن هو العرب أنفسهم، لأن كثرتهم تعني اختيار الجماعة لا الأفراد، وبخاصة واللغة ظاهرة اجتماعية.

وفي هذا قال أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح في معرض الرد على من اتهم ظلما النحاة الأوائل بتهاونهم بالنقل والسماع: "ورأوا في المذهب الكوفي المنهاج اللغوي السليم، لأنهم اعتنوا . في نظرهم . اعتناء شديداً بالرواية، وصوبوا هذا السلوك الذي يعتمد على الاستقراء، والذي جعلهم يعتدون بأقوال (الأعرابية الرعناء) فحكموا له بأنه المنهاج الاستقرائي اللائق باللغة.

وقد جهلوا أن كثرة الاستعمال وشيوعه هو المقياس الرئيسي في السماع، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية لا فردية، فكيف يتعجبون من تحفظ البصريين في الرواية، ورفضهم الأخذ عمن يشذ استعماله عن لغة الأكثرين، وامتناعهم من القياس على كل ما شذ عن بابه، أي: من جعله أصلا (مثالا يمثل لغة الكافة)، يجوز أن يبوب عليه وتبنى عليه الفروع (أي: الاستعمالات غير المسموعة)"[301] ص35

قال الأستاذ: "فنحن نفهم الآن غضب البصري الذي يرفض أن تكسر القاعدة التي استنبطها هو أو غيره

بالاستقراء الواسع لأجل شاهد واحد سمع من ناطق واحد ينتمي إلى جماعة من العرب غير الموثوق بعربيتهم، أو وصل إليه برواية ضعيفة، أمع هذا كله يقال إنه مخطئ متعسف. [301]

4. 3. 2. 5. "أن النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس (شكلي)، وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفي... ومنذ كتاب سيبويه رأينا معالجته للتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والعلاقة بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك على أساس (الأشكال) وليس على أساس (المعاني)". [335] ص59

يقصد كرفع (زيد) في (ضُرِبَ زيدٌ)، ونصبه في (إنَّ زيداً قام)، وجره في (عجبت من قيام زيدٍ) مع أن (زيداً) في هذه الأمثلة فاعل من حيث المعنى، ولكن من حيث الشكل فهو في الأول مرفوع لأنه نائب فاعل، وفي الثاني منصوب لأنه اسم إنَّ، وفي الثالث مجرور لأنه مضاف إليه، وهذا لأن الفاعل عند النحاة هو الاسم المرفوع بعد فعل مسند إليه على صيغة فَعَلَ. [19] 185/1

وإذا كان الراجحي قد عرض للمنهج الوصفي في النحو العربي على استحياء فإن الدكتور نوزاد حسن أحمد خصص للموضوع كتابا برمته بعنوان (المنهج الوصفي في كتاب سيبويه) حيث أثبت كما قال:

" أن الأسس الحقيقية التي يستند إليها المنهج الوصفي الحديث هي نفسها التي اعتمد عليها سيبويه في دراسته للغة دراسة وصفية، وهي: التزام وحدة الزمان والمكان، والاستعمال الواقعي للغة من خلال الاعتماد على السماع المباشر من أفواه العرب، والتفريق بين اللغة والكلام، والاحتفاء باللغة المنطوقة، واعتماد التصنيف منهجا في دراسة اللغة، والارتكان إلى الملاحظة والتجربة في الاستقراء اللغوي، واتخاذ القياس الطبيعي المستند إلى منطق اللغة أساسا في منهجه، والتقيد بالموضوعية في إطلاق الأحكام اللغوية، وهي في جملتها حقائق وصفية لا دفع لها". [249] ص15–16

غير أن الشيء الغريب في طرح د.نوزاد أنه يعتبر التحويلية امتدادا للوصفية، وهو بذلك لا يرى في التعليل مناقضة للمنهج الوصفي، ولذلك قال: "واقتصر المنهج الوصفي في بداياته على الجانب الشكلي في وصف الظواهر اللغوية... إلا أن الاتجاهات الحديثة في المنهج الوصفي تولي الجانب المعنوي في دراستها لبنية اللغة اهتمامها الأكبر، وتستند إلى التحليل الوظيفي للوحدات اللغوية ... وقد مثّل جومسكي هذا الاتجاه". [249] ص27–28

وقد آخذته باحثة عراقية على ذلك واعتبرته خلطا بين منهجين متناقضين، فقالت: "والواقع أن هذا الأمر يجانب الصواب، لأن النحو التحويلي ليس تطوراً عن الوصفية بقدر ما هو ثورة عليها – إن جاز التعبير– بل إن التحويليين يمثلون تياراً فكرياً معاكساً تماماً للتيار الذي اعتقده الوصفيون، إذ الفرق بينهما جوهري لا ثانوي، ولا يلتقيان إلا في أنهما منهجا بحث لغوي. [145] 20/3

واعتضدت في ذلك بقول الراجحي عن نظرية تشومسكي اللغوية: "وهذه النظرية تقتضي أن يهتم النحوي بما كان يرفضه الوصفيون مما أخذوه على النحو التقليدي من أنه كان نحوا (معياريا) يتحرى معرفة (الصواب) في اللغة". [335] ص115

وبقوله في موضع آخر: "وفي سنة 1957 بدأت (ثورة) في الدرس اللغوي حين أصدر تشومسكي كتابه الأول (Syntactic Structures)، ومنذ ذلك الحين تغير اتجاه (علم اللغة) من المنهج الوصفي المحض إلى منهج آخر جديد، هو ما يعرف الآن بالنحو التحويلي"[335] ص109

ويبدو أن الذي جعل د.نوزاد يعتبر التحويلية امتدادا للوصفية شيئان:

أولهما: أن التحويلية بنوية، وإنما استدركت على الوصفية وهي أصل البنوية شيئا رأته لا يتنافى مع الوصفية، وهو التعليل إذا كان من داخل اللغة، لأن التحويلية انتقدت وصفية البنويين باشتغالها ببنية اللغة مع إهمال أهم ما فيها كظاهرة: الأداء والكفاءة، "وهذان المصطلحان: الأداء performance والكفاءة competence يمثلان حجر الزاوية في النظرية اللغوية عند تشومسكي، إن الأداء أو السطح يعكس الكفاءة، أي يعكس ما يجري في العمق من عمليات، ومعنى ذلك أن اللغة التي ننطقها فعلا إنما تكمن تحتها عمليات عقلية عميقة، تختفي وراء الوعي، بل وراء الوعي الباطن أحيانا، ودراسة (الأداء) أي دراسة (بنية السطح) تقدم التفسير الصوتي للغة، أما دراسة (الكفاءة) أي (بنية العمق) فتقدم التفسير الدلالي"[335] ص115

وسيبويه جمع في الكتاب بين الوصف والتعليل لأن التعليل عنده كما قلنا هو دائما تعليل نابع من داخل اللغة نفسها، وليس شيئا خارجيا أقحم فيها أو أدخل عليها، وهو تعليل مع ذلك فطري، يستمد مشروعيته من فعل العرب الفصحاء أصحاب اللغة، لأنهم كما قال سيبويه: "ومِنْ ذلك قولُ العرب في مَثَلٍ من أمثالهم (اللَّهُمَّ ضَبُعاً وذِئباً) إذا كان يَدْعو بذلك على غنمِ رجُل، وإذا سألتَهم ما يَعْنُون قالوا (اللهُمَّ اجْمَعْ) أو (اجعلْ فيها ضَبُعاً وذئبا)، وكلُّهم يفسِّرُ ما يَنْوِي"[94] 255/1

وثانيهما: أن اللغة نفسها لها منطقها الخاص بها، وبالتالي فإن التعليل والقياس اللغويين اللذين تبناهما النحو التحويلي والنحو العربي عند سيبويه في الكتاب هما من خصائص منطق اللغة،

ولذلك قال د.نوزاد: "ويستبعد المنهج الوصفي عن مجال بحثه الأقيسة والتعليلات المنطقية، مستبدلا منطق اللغة بالمنطق الأرسطي، والمراد بمنطق اللغة (التفكير المنظم في تناول مظاهرها وعناصرها، وتقسيم فصائلها وأنواعها)، غير أن استبعاد القياس المنطقي في البحث الوصفي لا يعني الاستغناء عن القياس في اللغة، لأنه عامل مهم من عوامل نموها وتطورها، فالقياس الذي يستعين به المنهج الوصفي قياس طبيعي ينسجم مع روح اللغة".[249]ص26

وهذا الذي قاله هذا الباحث كان قد سبقه إليه أ.عبد الرحمن الحاج صالح حين قال: "للسان منطقه الخاص به، وليس من قبيل المنطق العقلي، لأن منطق اللسان مستنبط من الواقع والأحداث المشاهدة، وهو مجموع الأصول والحدود التي يخضع لها الاستعمال اللغوي السليم، فهذه الأصول هي في حد ذاتها قوانين تجريبية لا عقلية، ولا يوجد أية مناسبة بينها وبين قوانين الفكر، إنما ائتلافها وانسجام بعضها ببعض هو الذي يناسب هذه القوانين، ويخضع لبديهيات العقل".[301]ص193

4. 3. 3. خصائص المنهج الوصفي عند الأروبيين

وقد أوجز د.نوزاد سمات المنهج الوصفي والأسس التي يعتمد عليها في دراسة اللغة مما استخلصه من كتب

الوصفيين الغربيين فيما يلي:

1 . دراسة اللغة على وفق منهج علمي صائب، تشكل اللغة مادته الرئيسية.

2 . دراسة لغة معينة في زمان ومكان محددين.

3 . الفصل بين المظهر الاجتماعي للغة، والمظهر الفردي لها....

4 . جعل اللغة المنطوقة هدف البحث اللغوي لظهور التغييرات اللغوية عليها بشكل واضح، وعدم الارتكان إلى اللغة المكتوبة لجنوحها نحو الاستقرار.

5 . ربط الدرس اللغوي بالاستعمال الواقعي للغة عن طريق الاعتماد على المسموع للوقوف على العادات النطقية لمتكلمي اللغة.

6 . الاعتماد على المتكلم الأصلي للغة (الراوي)، واتخاذه مساعداً للبحث، لأنه خير من يمثل اللغة بصدق، ويشترط فيه أن يكون أميا.

7 . اتخاذ الاستقراء العلمي منهجا لاستنباط الحقائق اللغوية العامة.

8 . رفض القياس المستند إلى الفلسفة والمنطق الأرسطي، وتأكيد دراسة اللغة في ضوء القياس الطبيعي المعبر عن منطق اللغة.

9 . الحرص على الموضوعية في إطلاق الأحكام المستقراة من اللغة، والابتعاد عن فرض آراء مسبقة لا علاقة لها باللغة.

10 . إبراز شخصية الباحث الوصفي من خلال رط الوصفي الموضوعي بالتفسير الذي لا يخرج عن منطق اللغة.

11 . دراسة المستويات اللغوية على أساس من التحليل الشكلي، والتحليل الوظيفي والدلالي، وعلى أساس العلاقة بين المستويات اللغوية الثلاث.[249]ص28–29

<u>4. 3. 4. تهمة سيبويه بالمعيارية وردها</u>

ومع ذلك فإن من الباحثين العرب المحدثين من اتهم النحو العربي بالمعيارية، وأنه نحو لا يهتم باللغة المستعملة، وإنما بأمثلة يخترعها لاستنتاج ضوابط لغوية محددة، وأنه لم يتقيد في مدونته بزمان ومكان محدودين، وأنه قائم على: " فرض القاعدة، أي: يبدأ بالكليات وينتهي إلى الجزئيات"، وأن هذا هو ما ترتب عنه التأويل، لأنه تفسير لما خرج عن القاعدة المفروضة، وأنه زيادة على ما تقدم نحو لا يعتمد على اللغة المنطوقة، وما اعتمد عليه منها فأكثره شعر وأنه كان يخلط بين مستويات التحليل الثلاثة (الصوت، الصرف، التركيب)، وأنه وهو أخطر من كل ما تقدم: "اتخذ من القياس الأرسطي والمقولات المنطقية والفلسفية منهجا في دراسة اللغة".[249]ص31

وكل هذه الانتقادات إنما قالها الغربيون في نحوهم التقليدي – الذي دام عدة قرون، من العصور القديمة إلى عصر النهضة ومطلع العصر الحديث[340]ص63– وعنهم نقلها باحثونا، وإلا فالنحو العربي كما في كتاب سيبويه بعيد كل البعد عما وجه إليه من هذه الانتقادات أو وصف به من هذه الصفات.

فاهتمام سيبويه باللغة المستعملة – والتي هي مدونته – شيء لا يخفى على من طالع الكتاب ولو تصفحا،

"وقد أجمع العلماء القدامى على القول بأن سيبويه لم يأخذ من ديوان أو صحيفة"[130]ص291، فلم يحدث ولو مرة واحدة أن نقل سيبويه كلاما مكتوبا من كتاب، اللهم إلا القرآن الكريم، وهذا إنما كان يؤخذ من أفواه القراء الذين كانوا يأخذونه شفاها عن شيوخهم، ويتلقونه بقراءاته منهم سماعا، وقد قال الخليل: "لا تأخذ العلم عن صحفي، ولا القرآن عن مصحفي".

والمرات التي صرح فيها سيبويه بالسماع من فصحاء العرب كثيرة جدا، حتى قال أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح: " أحصينا عدد المرات التي سمع فيها سيبويه بنفسه من العرب مباشرة فبلغ خمسة وثمانين مرة، وينبغي أن تضرب في عشرة وأكثر، لأن الذين تناولهم بالسماع كثيرون جداً"[130]ص321، وهذا فضلا عما سمعه من شيوخه الذين شافهوا العرب ورووا عنهم مباشرة، فإنه أكثر وأكثر.

وأما اختراع الأمثلة لاستنباط الأحكام النحوية ومن ثم فرضها على الناس بقانون قل ولا تقل، فإن سيبويه كان أبعد الناس عن هذا المنطق، لأن طريقته في استنباط الأحكام النحوية هي كما قال بعض الدارسين الطريقة الاستنتاجية، "وهي طريقة كان يحرص عليها كثيرا، وتتمشى مع أحدث الطرق التربوية في العصر الحديث، ولم يعرف الكثير منا أن سيبويه فكر فيها ومارسها عمليا دون أن يكون لها صياغة نظرية"[341]ص39

ذلك أن سيبويه في كل أبواب الكتاب إلا ما ندر يحشد سيلا من: " القوالب اللغوية المتشابهة أو التي تجمعها خاصية واحدة...من القرآن ومن كلام العرب شعرا ونثرا، مبينا سبيل الاستعمال وموردا آراء النحاة ووجه الإعراب في ذلك"[341]ص38. لينتهي بعد ذلك إلى استنتاج ما يمكن أن يكون ضابطا أو قاعدة يمكن تطبيقها.

"وقد يلجأ سيبويه إلى عرض النماذج وتحليلها، مهيئا للقارئ أو الدارس وسائل الاستنتاج، وتاركا له الفرصة لكي يقوم بنفسه بالعملية الاستنتاجية الأخيرة، وقد يلجأ إلى طريقة أخرى، ولكنها من نفس الميدان، فبدل أن يهتم بالتفصيل في ذكر الأمثلة ثم ينتهي بالإجمال في استنتاج القوانين والأحكام نجده يبدأ بالإجمال، فيذكر أقسام الباب وما يتعلق بكل قسم منها، ثم ينتهي بالتفصيل حيث يذكر الأمثلة ويتناولها بالشرح والتعليل والتعليق".[341]ص39-40

صحيح أن سيبويه قد يبدأ بعض أبواب الكتاب بأمثلة من صنعه هو، ولكن هذا لا يفعله سيبويه إلا تمثيلا للكلام المطرد قياسا واستعمالا، والذي يمثل أصول التراكيب، ومع ذلك فقد تكون تلك الأمثلة مما سمعه من فصحاء العرب أنفسهم، وفيما عدا ذلك فإن سيبويه لا يأتي إلا بما سمعه منهم أنفسهم[130]ص215-216

ثم إن سيبويه لم يزد على تبيين المستعمل من الكلام بكثرة والمستعمل بقلة، من طرف فصحاء العرب لا غير، وبما أن الكثرة تتفاوت وكذلك القلة، فإن أحكامه على الكلام بالحسن أو القبح، أو بالجودة والرداءة، هي بحسب كثرة الاستعمال وقلته باختلاف درجاتهما، فهو بذلك تابع للعرب استحسانا واستهجانا، لأن الغرض من النحو هو انتحاء سمت كلامهم، فمن المعقول جدا ألا يستحسن إلا ما استحسنوا ودليله كثرة الاستعمال، وألا يستقبح إلا ما استقبحوا، ودليله قلة الاستعمال.

وأما التأويل فإنما يستعمله سيبويه لتفسير ما خرج عن المطرد، لأنه بعد أن يستنتج الحكم المطرد الذي يمثل القاعدة في نوع من الكلام، وذلك بحمل بعض الكلام على بعض كما عرفنا وسميناه قياس التناظر، فإنه يعرض

لما خرج عن هذا الأصل بالتفسير، وفي غالب الأحيان يكون بعلل استعمالية، لها شواهد من كلام العرب، وهي في الأعم الأغلب ترجع إلى التخفيف والاستثقال، أي ما يسمى عند المعاصرين بالاقتصاد والتباين.

ثم إن سيبويه لم يخلط بين لغة النثر ولغة الشعر، كما أنه لم يفصل بينهما تمام الفصل، لأن الشعر وإن اختص بالوزن والقافية، وهما ما يضطران الشاعر إلى استجازة ما لا يجوز في النثر، فإن بنيته وبنية النثر واحدة، وجوازاته لا تخرجه عن نظام اللغة العام، وهو النظام الذي تتوحد فيه لغة القرآن والشعر والنثر، ولعل التفاوت الحقيقي بين الكل هو في الوجوه البلاغية لا غير.

وسيبويه وإن خلط بين مستويات التحليل الثلاث (الصوت، الصرف، التراكيب) أثناء دراسته لكلام العرب فإنما بغرض دراسته من مختلف الجوانب، لأن هذه المستويات لا توجد في الكلام إلا متداخلة، وإلا فهو أعلم بما بين هذه المستويات من فروق، ولذلك بدأ كتابه بالنحو (علم التراكيب)، وثنى بالصرف، وثلث بالصوتيات.

4. 3. 5. ضخامة المدونة العربية والوصفية

والنقد الذي يسلم للوصفيين فيما انتقدوه على النحو العربي ومنه نحو سيبويه واعتبروه دليل المعيارية والتحكم والخلو من الموضوعية هو ما قالوه عن مدونة العربية الضخمة والتي امتدت زمانا أربعة قرون، واستغرقت مكانا شبه جزيرة العرب إلا قليلا، وذلك لاشتراطهم أن تكون المدونة من طرف شخص واحد، ومقيدة بزمان ومكان محدودين، مع إمكانية أن تظهر فيها كل أنواع الكلام، بحيث تكون عينة من لغة القوم.

وهذا النقد إنما يسلم للوصفيين، لا لأنهم على صواب، وعلماءنا على خطأ، ولكن لأنه الواقع فعلا، فعلماؤنا القدامى لما بدأوا التحريات عموا بها كل شبه جزيرة العرب إلا القليل منها، واستمروا في تحرياتهم منذ أبي عمرو سنة 94 هجرية إلى نهاية القرن الرابع الهجري،

لأن هذه المساحة زمانا ومكانا هي مساحة الفصاحة العفوية، والتي كان أهلها يتكلمون باللسان الذي نزل به القرآن، وخلالها بقي نظام هذا اللسان واحدا لم يتبدل كليا، وإنما وقع فيه تغيرات أثناءها جزئية ويسيرة، وهي شيء طبيعي، يحدث مثله لكل الألسنة، ولذلك فإن الفهم والإفهام بقي قائما بين أهل اللسان العربي طيلة هذه الفترة كما بقي قائما عبر مختلف الأمكنة من شبه جزيرة العرب.

قال أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح: "والاعتراض الوحيد الذي يمكن أن يوجه إلى مسموعهم بحسب مفهوم المدونة اللسانية البنوية هو الاتساع الكبير لأماكن الفصاحة التي سمع فيها أو روي عنها"[130]ص269، ثم بعد مناقشة لهذا الاعتراض قال: "وعلى هذا فإن العلماء العرب كانوا يقصدون هذه العربية كنظام لغوي خاص ثابت عبر المكان والزمان، يمكن أن يعرف بمقياس واحد، وهو إمكانية التفاهم به إلى أن يصير ذلك ممتنعا". [130]ص271

4. 4. سيبويه والبنوية

صحيح أن البنوية التي اعتمدتها الدراسة الوصفية بدأت مع دي سوسير، ولكن هذا في أروبا، وأما في أمريكا فالبنوية بدأت مع هاريس (1909م –) وبلومفيلد (1887م – 1949م)، ومع تشابههما فإن سبب النشأة

مختلف، لأن البنوية في أروبا ظهرت كرد فعل على الدراسة التاريخية التطورية، بينما في أمريكا بدأت عندما اهتم الدارسون بلغات الهنود الحمر فاضطروا إلى أن تكون دراستهم وصفا لبنيتها، وأن يعتمدوا على اللفظ دون المعنى، فنشأ عن ذلك ما عرف بتحليل الكلام إلى مؤلفات مباشرة والتوزيعية والمعلم وغير المعلم والخانية.

4. 4. 1. نظرية التحليل إلى المؤلفات المباشرة

"وهذه النظرية تقر بأن الكلام ليس سلسلة من الأصوات الدالة فقط، بل هو متكون من عناصر متفاوتة، تنتمي من أجل ذلك إلى مستويات مختلفة، وتحتوي الكبرى منها على الصغرى على شكل تناوبي"[189]1/234

فهذا التحليل إذن ينطلق من كون الكلام ليس كلمات متتابعة خطيا، وإنما هو نظم على وجه مخصوص، فوجب تحليل الكلام بتحديد عناصره الكبرى، ثم تحليل عناصره الكبرى إلى ما تحتها من عناصر وهكذا، وهو لا يختلف عن تحليل نحاتنا للكلام اعتمادا على الإعراب وغيره من القرائن.

قال أ.د.نهاد الموسى: "إن معطيات هذا المنهج في التحليل هي بعض ما استشعره النحويون العرب في الإعراب ، وصدروا عنه، حتى إنها لتعد من قبيل تحصيل الحاصل لدى المشتغلين بالعربية ومعلميها".[281]ص29

ويعتبر هذا الدكتور نحو الجمل خير مثال لذلك، لأن العمدة فيه على قيام الجملة مقام المفرد، فبعد أن تعرب الجملة على أنها خبر أو حال أو صفة، تعرب تفصيلا بحسب ما فيها من عناصر.

قال: "ويلتقي مستشرقان من دارسي سيبويه...على اعتبار منهجه النحوي من قبيل هذا المنهج، منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة".

وأول هذين المستشرقين ميخائيل كارتر، فإنه قال: "وأسلوب سيبويه هذا شبيه بطريقة تحليل المكونات المباشرة، لأنه يتبع أسلوب تحليل كل لفظة إلى وحدات ثنائية immediate Constitueut Analysis إلى درجة ملحوظة، يشاركه طرقه العامة في التحليل ونواقصه".[270]ص29–30

والثاني أولريكه موزل فإنها قالت: "وما قام به سيبويه من تقسيم للكلم على أساس توزيعه كما هي الحال في تحديد فصيلة الاسم يجد له نظيراً في التحليل إلى المكونات المباشرة IC Analysis ".[290]ص14

ويؤكد هذا أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح وهو يتحدث عن الكلام كخطاب أي كحدث إعلامي (يحصل في وقت معين ومكان معين) بقوله: "إن الكلام المستغني أو الجملة المفيدة هو أقل ما يكون عليه الخطاب إذا لم يحصل فيه حذف، ويمكن أن يحلل – كما فعله سيبويه – إلى مكونات قريبة على حد تعبير اللسانيات، وتكون خطابية لا لفظية صورية، أي عناصر لكل واحد منها وظيفة دلالية وإفادية، وهذه العناصر في الحقيقة عنصران: المسند والمسند إليه".[189]1/293

وقال الأستاذ تعليقا على تسمية هذه النظرية بنظرية المكونات القريبة: "وسميت أيضا بنوية...لأنها تهتم بتحليل اللفظ إلى بنى وربطها بمدلولاتها، والنحو العربي بهذا المعنى العام بنوي أيضا، وأقدم باحث تصور هذا النحو من التحليل هو بلومفيلد (Bloomfield) في كتابه المشهور Language...".[189]1/243، هـ: 9

ووجود مثل هذا التحليل في كتاب سيبويه عادي جدا، لأن سيبويه اعتمد في نحوه على مفهوم الموضع، ومفهوم الموضع هو أيضا مما استعملته البنوية الأمريكية، وهو الذي أوصل الفريقين إلى فكرة التداخل بين

عناصر اللغة في الكلام (الإطالة)، وبالتالي إلى فكرة التحليل إلى المكونات القريبة، وإن كان مفهوم الموضع عند سيبويه مرة بالمعنى التوزيعي الذي يعنيه اللسانيون الأمريكيون، ومرة بالمعنى التجريدي الذي لم يعرفوه.

4. 4. 2. التوزيع والتوزيعية

والتوزيع مرتبط ارتباطا وثيقا بالتحليل إلى المكونات المباشرة، وينطلق أصحابه في تحليل اللغة من فكرة مفادها أن لكل كلمة في مدرج الكلام موضعا يتحدد بجملة السياقات التي ترد فيها، وبالتالي فإن موضع الكلمة بهذا المفهوم هو الذي يعطيها وظيفتها.

وقد سبق أن تعرضنا للتوزيعية في فصل الاستدلال بالموضع، وبالتالي فلسنا في حاجة هنا للتدليل على أن التوزيعية بما يشبه معناها عند بلومفيلد عرفها سيبويه (طبعا بغير اسمها المعاصر) واستغلها كمفهوم منهجي ووسيلة إجرائية في التحليل والاستدلال.

غير أنه يجدر بي هنا أن أنبه إلى خطإ بعض الدارسين المعاصرين ممن استهوتهم النظريات اللسانية الغربية دون أن يكون لهم اطلاع جيد على نحو سيبويه، وإنما قصارى أمرهم العلم بنحو المتأخرين الذين غمت عليهم مصطلحات سيبويه ومعانيها الأصيلة.

ومن هؤلاء د.عبد الرحمن محمد أيوب في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي)، فقد نقد هذا الرجل النحو العربي نقدا في كل أبوابه، بانيا نقده على دعوى أن النحاة العرب دراستهم للغة كانت دراسة لجزئياتها، وليس لكلياتها، وأنهم كانوا يضعون القاعدة على أساس اعتبارات عقلية ثم يفرضونها على اللغة[342]ص: د

وأرجع هذا الدكتور هذين العيبين . كما سماهما . إلى أن نحاة العرب لم تكن لهم نظرية لغوية يدرسون على ضوئها اللغة، وعليه فينبغي علينا . في نظره . أن نتبنى نظرية لغوية غربية حديثة، هي تلك التي وضعتها المدرسة التحليلية الشكلية والتي صارت الدراسة اللغوية بموجبها في بعض صورها أشبه بالمعادلات الرياضية.[342]ص: هـ، و.

وأبسط رد على هذه المزاعم أن صاحبها بعدما قام في كتابه بالعمل الهدمي لم يقدم البديل، اعتمادا على هذه النظرية، وكان قد قال في بداية مقدمته: "لا أدعي لهذا الكتاب أكثر مما له، فهو ليس سوى مقدمة لعمل آخر أرجو أن يتحقق يوما ما"[342]ص: د

ثم إنه قد تقدم في فصل العلة ما قاله الخليل بن أحمد من أن اللغة أشبه ما يكون ببناء محكم، من صنع حكيم، وأن النحو جراء ذلك ليس إلا وصفا لنظام ذلك البناء، وبيان وجه الحكمة في أجزائه، وعرفنا هناك أن اعتقاد حكمة الواضع هي من وراء النظرية اللغوية التي عمل الخليل على إرسائها، وعمل سيبويه على توضيحها.

هذا: "إضافة إلى أن مدرسة التحليل الشكلي . وعلى رأسها بلومفيلد وهاريس . تؤمن بالتحليل اللغوي إلى أصغر العناصر اللغوية الممثلة في الفونيم، وذلك لكي تتبين شبكة العلاقات التي تربط الأجزاء بالكل، وهو ما يسمى عندهم بالتحليل إلى المكونات المباشرة، mmédiat Constituent Analysis القائم على فكرة التوزيع Distribution، وهذه فكرة تصنيفية تتصل بتصنيف العناصر اللغوية وتوزيعها طبقا لوظيفتها في التركيب.[343]

ص174

4. 4. 3. الخانية .Tagmémics

"ويقوم هذا المنهج على ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية – وهي تمثل في العادة خانة، أو موقعا يكون ثابتا أو يكون متغيرا – وبين مفردات الباب التي يمكن أن تحتل تلك الخانة أو أن تقع ذلك الموقع، وينبني هذا المنهج على اعتبار الأمرين".[281]ص42-43

فالخانية إذن ربط بين المباني الصرفية والوظائف النحوية[343]ص173، فهي تربط مثلا بين موقع المبتدأ وما يمكن أن يقع فيه على وجه التعاقب، وبين موقع الخبر وما يمكن أن يقع فيه كذلك، وهكذا، فإنها تربط بين موقع أي وحدة لغوية باعتباره يمثل وظيفة نحوية والعناصر التي يمكن أن تقع فيه.

ولا شك أن ملامح هذا النوع من التحليل في النحو العربي بادية غير خافية، ولذلك لم يجد الدكتور نهاد الموسى صعوبة في استشفافها والتمثيل لها، فقال: "إن مجموع هذه العناصر بالإجمال متحصل ضمنا وصراحة في معطيات النحو العربي، حيث تكاد المعرفة والابتداء من جهة، والنكرة والحال والتمييز من جهة ثانية، والمصدر والمفعول المطلق والمفعول لأجله من جهة ثالثة...الخ تمثل تعددا في إطار التوحد، وذلك من جهة انضباط العلاقة الصرفية النحوية فيها على نحو شبه مطلق".[281]ص43-44

وواصل الدكتور نهاد حديثه فقال: "وحيث تكون المعرفة بابا ينتظم الضمير والعلم والمعرف بأل أو بالإضافة...الخ فكأن ذلك قائمة بمفردات خانة المبتدأ، وحيث يكون المبتدأ على اختلاف صور المفردات منه وصفتها رفعا، ويكون المضاف إليه جرا، وتلك معطيات متعارفة لا تحتاج إلى إثبات، يكون تزيدا وحشوا، وهي مساوقة لمعطيات هذا المنهج وإن اختلف المصطلح والمنطلق".[281]

وواضح كل الوضوح ما بين الخانية والتوزيعية من تقارب وتشابه، قد سبق أن نقلنا عن المستشرق مايكل جي كارتر ما استخرجه من كتاب سيبويه من مواضع في حدود السبعين، يمثل كل موضع وظيفة من الوظائف النحوية، وسبق على رأي هذا المستشرق أن سيبويه يحدد موضع الوحدات اللغوية بوسيلة التوزيع.[270]ص24

4. 4. 4. نظرية المُعْلَمِ وغير المُعْلَمِ

وهي نظرية ترتبط أيضا ولكن أحيانا بمفهوم التوزيع، وخلاصتها أن وحدة لغوية قد تتعدد صيغها، ولا سبيل إلى اعتبار كل صيغ الوحدة أصولا، ولا اعتبارها كلها فروعا، وإنما يعتبر البعض منها أصلا والباقي فروعا، وهي بهذا تتلاقى ومفهوم الأصل والفرع في تراثنا، مع التنبيه إلى أن مفهوم الأصل والفرع لا يختص بالصيغ الصرفية، بل كما يوجد فيها يوجد في مستوى الحروف ومستوى الجمل.

ذلك أن النحاة العرب لما رأوا: "أن الحرف الواحد تتعدد صوره بحسب موقعه مما يجاوره من الحروف كان عليهم أن يجردوا أصلا لهذه الصور، وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغير والتأثير، كالإدغام والإخفاء والإقلاب...الخ، وحين رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتثنيتها وجمعها وتصغيرها...الخ، اقترحوا لها أصلا يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد

معينة، وحين رأوا أن الجملة لا تبدو دائما على نمط تركيبي واحد اقترحوا لها أصلا نمطيا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار...الخ"[259]ص123

صحيح أن اللسانيات الحديثة كانت قد أنكرت مفهوم الأصلية والفرعية بحجة أن الأصل شيء افتراضي، وليس واقع اللغة، ولكن باستحداث نظرية المعلم وغير المعلم Markednees Theory تكون قد عادت إلى مفهوم الأصلية والفرعية لأمرين هما:

– قيامها على تفسير التعدد اللغوي الذي تفسره أيضا نظرية الأصالة والفرعية في التراث اللغوي العربي.

– اعتمادها على ما اعتمد عليه الدرس العربي من أسس كوجود علامة تفرق بين صيغ أصلية ترد بدون هذه العلامة، وأخرى فرعية ترد بها"[331]ص141

4. 4. 5. فيما تتلاقى نظرية الأصل والفرع ونظرية المعلم وغير المعلم

والحق أن الجوانب التي تعالجها نظرية الأصالة والفرعية في التراث هي أولا لغوية، وموافقة إلى حد كبير لما تعالجه نظرية المعلم وغير المعلم عند الغربيين، وكلتاهما تعتمد فيما تعالجه نفس الأسس.

" إذ ترد هذه الجوانب في الدرسين: العربي التراثي والغربي المعاصر في أسس: العلامة، والشرط، والسلوك، وعموم أحد الطرفين للآخر، وشيوع الاستعمال التي تفرق بين بعض الصيغ وبعض، وهي الأسس التي يعتمد عليها الدرس اللغوي الغربي في القول بنظرية التعليم Markedness Theory".[331]ص143

4. 4. 5. 1. العلامة

فالعلامة إذن دليل فارق بين الأصل والفرع، ولذلك قال سيبويه: "واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنا، لأنّ النكرة أولّ، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به...واعلم أن الواحد أشدُّ تمكنا من الجميع، لأنّ الواحد الأوّل...واعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث، لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكنا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير...فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفَّ عليهم، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون"[194]1/22

وقد: "جعل الدرس اللغوي الغربي ما لم ترد له علامة أصلا، وما كان ذا علامة فرعا، يقول بعضهم: يشير هذا الفرق في معناه الأعم إلى وجود سمة لغوية في مقابل غيابها، توجد مثلا علامة شكلية تعلِّم الجمع في معظم الكلمات الإنجليزية، ومن ثَمَّ يكون الجمع معلما marked والمفرد غير معلم unmarked".[331]ص144–145

وتعدد العلامات فارق أيضا، بحيث يعد ما قلت علاماته أصلا بالنسبة لما كثرت علاماته، وقد قال بعض اللسانيين الغربيين: " الأقسام غير المعلمة تميل إلى أن يكون لها علامات صرفية أقل مما يكون للأقسام المعلمة".[331]ص145

4. 4. 5. 2. الشرط

والمقصود بالشرط اللغوي التوزيع المقيد، فمن الوحدات اللغوية ما يرد في سياقات معينة، وفي المقابل منها ما يرد في سياقات مطلقة، فيعتبر هذا أصلا والثاني فرعا، وقد قال كريستال: "عندما يكون توزيع فرد من زوجين مقيداً مقارنة بالفرد الآخر: يقال للوحدة المقيدة معلمة"[331]ص146، وقال غيره: "يمكن أن يقال لقسم ما أنه

غير معلم إذا ما كان له توزيع أوسع من توزيع قسم آخر[31].

4. 4. 5. 3. السلوك اللغوي

والمقصود بالسلوك اللغوي التصرف، لأن ما يتصرف أكثر من غيره أصل، وغيره فرع،

وذلك مثل (إنْ) الشرطية الجازمة، فإنها أصل أدوات الشرط الجازمة، ولذلك قال سيبويه": وزعم الخليل أن (إنْ) هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك ؟ فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنَّ استفهاما، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدةٍ أبدا، لا تفارق المجازاة"[94]3/63

"ولا يخفى أن قوة الأصل وضعف الفرع في التصرف صورة من صور التوزيع المطلق والتوزيع المقيد، التي يُنَصُّ عليها في الدرس اللغوي الغربي، إذ يعني كون الفرع أضعف من الأصل في العمل أنه لا يعمل حيث يعمل الأصل مطلقا، وإنما يعمل في بعض المواضع دون بعض"[31]ص149

4. 4. 5. 4. عموم أحد الطرفين

وعموم أحد الطرفين للآخر يقصد به أن يكون غير المعلم أعم من المعلم من حيث الدلالة بحيث يشمله، ويمكن التمثيل له بالباء والتاء اللتان هما حرفا جر وقسم، فالباء لها أن تقع في موضع الباء دون العكس، لأن التاء لا تقع في القسم جارة إلا مع اسم الله عز وجل[31]ص148

4. 4. 5. 5. الشيوع

وأما الشيوع فالمقصود به كثرة الاستعمال، وفي ذلك قال بعضهم: "يعني الطرف المعلم أن الوحدة تظهر أقل تكرارا من نظيرتها غير المعلمة، وأنها تظهر بشكل أندر من الوحدة غير المعلمة في اللغات التي توجد فيها الوحدتان غير المعلمة والمعلمة"[31]ص149

وذلك كقول سيبويه: "هذا باب ما أُجْرِيَ مَجْرى (لَيْسَ) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيرُ إلى أصله): وذلك الحرفُ (ما)، تقول: (ما عبدُ الله أخاك) و (ما زيدٌ منطلقاً)، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل)، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس، " ثم قال: "وتقول (ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ) تَستَوي فيه اللغتان".وهذا يعني أن توزيع (ما) التميمية أكثر من توزيع (ما) الحجازية، ولذلك قال سيبويه عنها إنها القياس.

"وهذا المبدأ (أي: المعلم وغير المعلم) هو أحد الأصول التي تنتظمها البنوية، وذلك أنها تضم تحتها كل العلوم المهتمة بدراسة الرموز أو العلامات، أو على الأصح أنسقة العلامات، وغني عن الإفاضة في القول أن النحويين العرب قد لحظوا هذا المبدأ وصدروا عنه في تقسيماتهم وتصنيفاتهم"[28]ص41

4. 5. سيبويه والتحويلية

4. 5. 1. تمهيد

لا خلاف أن سبب ظهور التحويلية التفريعية على يد تشومسكي هو النقص الذي كانت تعاني منه المذاهب البنوية، لاهتمامها بظاهر اللفظ عند التحليل –وقد كانت تعتمد على تحليل الكلام إلى المكونات القريبة– وعجزها بالتالي عن تحليل الجمل الملبسة، التي لها أحيانا لفظ واحد وعدة معان، وأحيانا لها ألفاظ متعددة ومعنى واحد.

وقد أدت محاولة تشومسكي لصياغة نظريته "إلى نقد النظريات البنوية الأمريكية – هذه التي سميت بنظرية المكونات القريبة. وقد وفق في ذلك أيما توفيق، لأنه صاغها صياغة مكنته من بيان نقصانها وعدم قدرتها على تفسير الكثير من الظواهر اللغوية، وذلك بلغة المنطق الرياضي، وبهذا الصدد فليس النمط الذي وضعه هذا العالم إلا صياغة محضة لنظرية المكونات القريبة، ولا يزيد عليها إلا الدقة الرياضية والتمثيل الشجري (وهو عظيم) وهذا قد يتناساه الكثير من الباحثين، أما غير الاختصاصيين فيعتقدون أنها نظرية جديدة تماما، مخالفة للبنوية (نعني التوليدية فقط لا التحويلية)، وهذا العمل قد استطاع به أن يبين قصور البنوية بالأدلة الرياضية الحاسمة".[189]1/235

وهذا النقص في البنوية قبل تشومسكي كان سيبويه قد تفاداه بما أصله في المقدمة من قوله: "اعلم أنّ من كلامِهم اختلاف اللفظينِ لاختلاف المعنيينِ، واختلافَ اللفظينِ والمعنى واحدٌ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، وسترى ذلك إن شاء الله تعالى"[94]1/24

وقد نبه شراح الكتاب أن ما زاد على هذه الفقرة ليس من كلام سيبويه، وقد شرحوا هذه الفقرة بأن الأصل في الكلام أن يكون لكل معنى تركيب يخصه، وبالتالي إعراب خاص وقد يخرج عن هذا الأصل بأن يأتي الكلام بتركيب واحد ولكن يحتمل إعرابين والمعنى واحد، وقد يحتمل إعرابين والمعنى مختلف.

4. 5. 2. ما يلتقي فيه النحو التحويلي والنحو العربي

وتلتقي نظرية تشومسكي مع النحو العربي في أشياء كثيرة، منها أن النحو كما فهمه سيبويه وراثة للخليل هو انتحاء سمت كلام العرب، وعمل النحوي هو البحث عن علله المضمرة في نفوس السليقيين، وبالتالي العمل على وصف عمل السليقة، التي تمكن صاحبها من قول ما لا يتناهى من الجمل التوام الصحيحة.

وهذا يفضي بنا إلى الحديث عن قواعد النحو التوليدي وكيف يمكن لها أن تفسر كفاءة السليقي، وفي هذا يقول أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح: "يسمي تشومسكي النظريات التي صاغها بالنحو الصوري (Formal Grammar) والكلام الذي يبنى عليه بالكلام الصوري، ويحدد النحو الصوري هكذا: (النحو الخاص بلغة غ نعني به نوعا من الآليات، أي: مجموعة من القواعد، يمكنها أن تحدد على الأقل وبالتحديد الكامل مجموعة غير متناهية من التراكيب السليمة المنتمية إلى غ مع مواصفات أبنيتها، وتنحصر أركان النحو الصوري في هذه الرباعية:

1. مجموعة متناهية ع ط من العناصر الطرفية (Terminal Terms) (تنتهي إليها عمليات التوليد).
2. مجموعة متناهية ع غ من العناصر غير الطرفية (وهي ألقاب نحوية من اسم/فعل/صفة.. الخ).
3. مجموعة من القواعد وهي من الشكل: س . ص (تستبدل س بـ ص أو تعاد كتابتها)
4. رمز أولي تنطلق منه العمليات[189]1/235 [189]1/235

وبعد أن شرح الأستاذ وجه عمل هذه القواعد ووجه تشبيهها بالآلات المسيرة ذاتيا (Theory of Automata) قال: "ويجدر بنا أن نشير أيضا إلى وجود مفاهيم قريبة جداً من هذه عند العلماء العرب: فالعناصر الأولى يقابلها ما كانوا يسمونه بأوضاع اللغة، والثانية هي أوضاع النحو، والثالثة المقاييس، أما الرابعة فهي الأصول

التي تتفرع منها الفروع بإجراء العمل (Comput)".

ثم قال الأستاذ: " أما النمط التحويلي فهو يسد ثغرة كبيرة في النمط التوليدي، إذ يحاول أن يبين العلاقات البنوية القائمة بين الجمل، وهذا لا يحققه الـ Phrase Structure Grammar، وهذه العلاقات هي في الواقع علاقات تكافؤ بين التراكيب التي تنتمي إلى أسرة واحدة من البنى، (قارن بمفهوم القياس عند العرب)، وهذا قد أخذه تشومسكي بلا شك من النحو العبري والنحو العربي القديمين (والأول نسخة من الثاني)" [189] 1/235–236

وأما أ.د.تمام حسان، والذي يميل إلى الوصفية البحتة وينكر التعليل فقد كتب مقالة تحت عنوان (بين عبد القاهر الجرجاني ونعام تشومسكي: النظم والبنية العميقة) ذكر فيها أوجه الشبه بين الرجلين في نظريتهما، في النظم والبناء والترتيب والتعليق، وخلص في الأخير إلى قول: – "ما سر هذا التلاقي بين رأي عبد القاهر في النظم ثم ما يترتب عليه من بناء وترتيب وتعليق وبين رأي تشومسكي في البنية العميقة وما يتولد عنها من بنيات سطحية؟

هل كان ذلك منهما مجرد توارد خواطر، أو كان تأثرا من ناحية تشومسكي بفكر عبد القاهر ؟ وإذا كان ذلك تأثرا فكيف وصل الأثر إلى تشومسكي، مع اختلاف الدار والعصر واللغة والثقافة، ثم مع ما يصادفه التراث العربي والإسلامي في الغرب من تجاهل متعمد حينا ومن انتقاص وتهجم حينا آخر، حتى لقد وصل الأمر إلى إنكار فضل العرب في حقل الدراسات اللغوية بنسبة التأثير إلى الهند في حقل الأصوات، والصين في حقل المعجم، واليونان في حقل النحو، ثم لم يبقوا للعرب إلا مقعد التلميذ من هذه الأمم" [344] 343/2

وأجاب عن تساؤلاته هذه بإمكانية أن يكون تشومسكي قد اطلع على أعمال عبد القاهر بحكم بنوته لأب يهودي هو رجل دين يحسن النحو العبري المصوغ على غرار النحو العربي، ويلم جراء ذلك بنحو العرب، ففي جو كهذا قد يحمل الفضول الابن على سؤال أبيه عن النحو العربي، وقد يكون من ذلك فكرة النظم عند عبد القاهر، قال أ.د.تمام: "وليس ببعيد أن تكون فكرة النظم مصدر الإيحاء بفكرة البنية العميقة أيا كانت الظروف التي صيرتها مصدرا للإيحاء والتأثر" [344]

وأما أ.د.نهاد الموسى فقد تهدى إلى وجه شبه آخر بين تشومسكي في قواعده التوليدية وابن هشام الأنصاري، وذلك أن تشومسكي قرر في معرض رده على من اتهمه بالرجوع إلى النحو التقليدي: " أن القول بأن اللغة تقوم على نظام من القواعد المحدودة (finite) التي تفسر عددا لا ينحصر (Infinite) من الجمل ليس جديداً...وأن ولهم فون هومبولت (1767م .1835م) قبله بقرن ونصف قال: إن اللغة (تستخدم وسائل محدودة استخداما غير محدود)، وأن النحو يجب أن يصف العمليات التي تجعل ذلك ممكنا" [281] ص54

فذهب الأستاذ إلى أن ابن هشام منذ ستة قرون ونيف ذكر في الباب الثامن من كتابه (المغني) [137] ص885–918 إحدى عشرة قاعدة يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية، قال: "وذلك في سياق تبصره في تركيب العربية، وسعيه إلى وضع أصول لإعراب القرآن (وقد غلبته الأمثلة الجزئية)، ثم قال: "وليس تقرير الشبه بين ابن هشام وهومبولت ثم تشومسكي من هذه الجهة محتاجا إلى أن يتكلف له

التأويل".[281] ص5455

ومن المعروف أن هومبولت تكوَّن بالمستشرق سيلفستر دي ساسي(1758م . 1838م)، وهذ الأخير كان على اطلاع واسع على الثقافة العربية عموما وعلى النحو العربي خصوصا، وكان متشبعا بمبادئ النحو الوصفي التعليلي، وهو المذهب الذي تناقله عدد من العلماء الغربيين عن النحاة العرب منذ القرن الثالث عشر مباشرة أو عن لغويي وفلاسفة السكولاستيك عن فلاسفة العرب[281]ص55–56

ولا يمكن استيفاء أوجه الشبه بين نحو تشومسكي والنحو العربي، وقد حاول بعض ذلك أ.د.نهاد الموسى، فقد ذكر بعد الذي نقلناه عنه، الجملة البسيطة والجملة المركبة، وكيف يمكن توسيع الجملة البسيطة إلى مركبة، أو رد الجملة المركبة إلى أصلها، ومثَّل لذلك بالجملة الكبرى والجملة الصغرى، وذكر فكرة التحويل التي قال بها النحاة في كثير من أبواب النحو، وكيف أن النحاة العرب كالتحويليين يقولون بالتقدير، لأنهم يفهمون أن الجملة قد تظهر في السطح بغير المظهر الذي كان يفترض أنها كانت عليه في العمق.

وهذا التحويل كما يكون على مستوى الجمل يكون على مستوى المفردات بل والحروف، وأنه يخضع عندهم كما عند التحويليين إلى قواعد، أو خطوات مرتبة، قد تكثر وقد تقل، وأنهم زيادة على ذلك كانوا يعتنون بالمعنى كما يعتنون باللفظ، وكثيرا ما كانوا يحكمون المعنى في الفصل بين التراكيب المتشابهة والملبسة.

وكذلك فعل أ.د.عبده الراجحي، فإنه بعد فذلكة عن النحو التحويلي للتعريف به شرع في بيان الجوانب التحويلية في النحو العربي فقال: "وهي في الحق أغلب عليه، لأن هناك أصولا مشتركة بين المنهجين، أهمها صدور النحو العربي – في معظمه – عن أساس (عقلي)"[335] ص143

فمن ذلك قضية الأصلية والفرعية، "وكان الوصفيون يرون في ذلك بحثا ميتافيزيقيا، لا يعتمد على مبدأ علمي سليم، غير أن المنهج التحويلي رأى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم (البنية العميقة) وتحولها إلى (بنية السطح)"[335]ص144

ومثل الراجحي لذلك بالفعلين (قال)و(باع) وأن مع وجود (يقول)و(يبيع) لا بد من القول بأن الألف منقلبة، وأن الأصل (قول)و(بيع)، وبالفعلين (اصطبر)و(اضطرب) وأن أصل الطاء تاء.

قال: "وقد عرض التحويليون لقضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة، منها بحثهم للألفاظ (ذات العلامة) marked، وتلك التي بلا علامة unmarked، وقرروا أن الألفاظ (غير المعلمة) هي الأصل، وهي أكثر دورانا في الاستعمال، وأكثر (تجرداً)، ومن ثم أقرب إلى (البنية العميقة)"[335]، وقد سبق أن مثلنا لذلك بذكر المفرد والمذكر والنكرة وأنها أصول للمثنى والجمع والمؤنث والمعرفة.

قال: "ومما هو من قضية الأصل والفرع حديثهم عن ظاهرة (القلب المكاني) التي نقدها الوصفيون أيضا، وقد عرض لها النحاة القدماء عرضا مفصلا، فبحثوا في أسبابها وفي طرق معرفة (الأصل) الذي صدر عنه هذا القلب". [335]ص145ثم قال: "والقلب المكاني يطلق عليه في الدرس الحديث مصطلحmethathesis ويرون أنه ظاهرة تفيد في معرفة (الأصل)"[335]

4. 5. 3. مفهوم العامل في النحو العربي والنحو التحويلي

ومن ذلك قضية العامل، حيث لا يكتفي التحويليون خلافا للوصفيين باعتماد وظائف الكلم الناشئة عن تضامها، وإنما يذهبون إلى وجود كلم مؤثرة وأخرى متأثرة، أي أن في الجملة لا بد من وجود كلمة تحكم العلاقات بين الكلم، قال الراجحي: "والتحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتجه إلى تصنيف (العناصر) النظمية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة، ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً، وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء" [335] ص148.

والحق أن مفهوم العامل لم يظهر في النحو الأروبي إلا في القرن الثالث عشر بالمصطلح اللاتيني REGERE، ومعناه الأصلي هو التدبير والتحكم في الشيء، واستعمل بعضهم مصطلح gobernare مرادفا له، واعتبر عندهم الفعل الحاكم في العلاقات بين الكلم، ونزل منزلة القائد الذي يسير (regir) جيشًا، فكذلك هو الفعل الذي يسير الرفع في التركيب، وفي ذلك قال بطرس هلياس: "العمل معناه أن تتحكم كلمة في كلمة أخرى في داخل تركيب حتى يكتمل هذا التركيب" [189] 274/2.

قال أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح: "وكُتب لهذا المفهوم وهذا اللفظ بالذات النجاح الكامل، فقد اطرد استعماله في أكثر كتب النحو باللغات الأوربية، واستعمل بعضهم مرادفًا له وهو gobernare وكان معناه في ذلك الزمان (حتى الآن) "تسيير العامل للإقليم". وعند ظهور البنوية تُرك هذا المفهوم فأحياه من جديد، منذ عهد قريب جدًّا، تشومسكي وله تقريبًا نفس المعنى عنده.

ثم قال: "ولا ندري هل أخذ النحاة الغربيون هذا المفهوم من العرب؟ وإن حصل هذا فكيف كان ذلك؟ أمن كتب النحو المترجمة أم روجه أحد من درسوا العربية على أصحابها في مدارس الأندلس؟ أو صقلية من أولئك العلماء المترجمين أو غيرهم؟ ومهما كان فإن ترجمة Erpenius [345] ص16 في بداية القرن السادس عشر للآجرومية استعملت فيها كلمة rectio للعمل وregens للعامل، وإن دل ذلك على شيء فهو أن المترجم الأوربي علم أنهما يدلان على مفهوم واحد" [189] 274/2–275.

والأكثر من ذلك أن أربنيوس ترجم أيضا كتاب (العوامل المائة) للجرجاني، ونشر النص

العربي للأجرومية والعوامل المائة في سنة 1617م مع ترجمة لاتينية وشروح، وألف في نحو العربية كتابا تعليميا باللغة اللاتينية بقي بعده قرنين عمدة لتعلم العربية في أروبا، حتى ألف دي ساسي كتابه في نحو العربية.

ولا شك أن رسالة (العوامل المائة) أوضح في الحديث عن العامل والمعمول والعمل، بل هي ما ألفت إلا من أجل إيضاح ذلك، وقد طبع سنة 1814م كتاب هو ترجمة بالإنجليزية بعنوان (The Miut Amil and shurooh Miut Amil) أي: مائة عامل وشروح مائة عامل) مع شروح وتعليقات ونصوص، تأليف المستشرق لوكت، وقد طبع في كلكوتا الهندية، وفي بداية النص (The hundred governing powers).

وأما تشومسكي فقد اطلع على النحو العبري الذي هو نسخة من النحو العربي، وفي كتب النحو العبري ذكر للعامل والعمل كما في كتاب (الموازنة بين اللغة العبرانية والعربية) لإبراهيم إسحق بن بارون السفاردي [346] ص22، ففيه: "العامل هو اسم الفاعل المضارع للفعل، مثل.......(التكوين 36: 35، أخبار

الأيام الأول: 1: 46).....(صموئيل الثاني:14: 7).....(التثنية:24: 7)، ونظير ذلك مكرمٌ زيداً، وضاربٌ عمراً، وغير العامل مثل الأسماء الأعلام، لا تقول: زيدٌ عمراً، ولا... [46] ص56

واطلع أيضا على النحو العربي، وعلى كتاب سيبويه على الخصوص، وفي ثاني أبواب الكتاب حديث عن العوامل، وفي بقية الأبواب تحليل للكلام اعتمادًا على مفهوم العامل، وتشومسكي نفسه اعترف باطلاعه على الكتاب، ففي رسالة له إلى إحدى الباحثات وهي عراقية راسلته تسأله عن بعض الجمل في العربية ما إن كانت مدمجة أم لا ؟ قال تشومسكي: "يسرني العلم عن دراستك، وبالمصادفة فإنني قد درست نحو سيبويه قبل 45 عاما، وقد كنت الطالب الوحيد، وذلك أثناء دراستي لمقرر متقدم في اللغة العربية، في مدرسة للدراسات العليا، بجامعة بنسلفانيا، مع الدكتور فرانز روزنثال، الذي انتقل إلى جامعة ييل". [47] ص14

4. 5. 4. مفهوم التقدير في النحو العربي والنحو التحويلي

ويرتبط بمفهوم العامل . والقياس والأصول . مفهوم التقدير، والذي هو مستعمل في النحو العربي بكثرة في تفسير كثير من ظواهر الحذف والزيادة وتغيير الترتيب، ولسنا بحاجة إلى إثبات ذلك من كتاب سيبويه، لأن حديثه فيه عن هذه الظواهر كثير مستفيض، ولكن الذي يهمنا الآن هو أن مفهوم التقدير الذي حاربه الوصفيون واتهموا جراءه نحو سيبويه بالمعيارية عاد مع التحويليين ليتصدر قائمة المفاهيم الأساسية في التحليل والتعليل.

والتقدير كما عرفه أ.د.بن لعلام هو: "عملية ذهنية تتم في ذهن النحوي برد الكلام المعدول عن أصل بابه إلى الأصل، والكلام الذي يحتاج إلى التقدير هو الكلام الذي خرج عن الجادة، وكانت فيه الكراهة، على حد تعبير أبي حيان والشلوبين، ويعنيان بذلك عدوله عن الأصل أو القانون الضابط لبابه، فيكون ذلك ضرورة ملجئة إلى التقدير". [26] ص121

وهذا معناه أن التقدير عند نحاتنا لا يكون إلا فيما وقع فيه عدول ما، "فكل كلام يحتمل أكثر من معنى . في أصل الوضع . فإن النحاة يقدرون لكل معنى لفظا، وهذا يحصل خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير:

أ . من الأبنية الملبسة.

ب . أو التي وقع فيها حذف.

ج . أو التي لم تأت على البناء المتوقع، أي: بناء نظائرها". [189] 216/1

بينما عند التحويليين لكل بنية عميقة بنية سطحية، فعمموا التقدير على كل كلام منجز، ولذلك قال أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح: "وهناك فرق جدير بالذكر: فقد التزم النحاة برفض التقدير إذا جاء اللفظ على ما يقتضيه بابه، أي: أصله، فكلما اتفق اللفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه، وهذا بخلاف ما يزعمه أتباع تشومسكي حين عمموا (في نهاية الستينيات) مفهوم التحويل التقديري". [189] 216/1

والخلاصة أن ملامح التحويلية في النحو العربي أظهر من أن يبرهن عليها، ولكن ليس بنفس المصطلحات، ولا حتى الصياغة النظرية، والأفكار قد تتشابه في أصولها، ثم تتمايز بتفاصيلها، والعبرة دائما بالمنطلقات، أي المبادئ الأولى للنظرية، وهي التي عمل كل من أحس بوحدتها بين النحو العربي ونحو تشومسكي على استكناهها والتدليل عليها، خاصة وقد اعترف تشومسكي بالاطلاع على نحو الكتاب.

4. 6. تأثير كتاب سيبويه في النظريات الغربية الحديثة

4. 6. 1. الغرض من هذا المبحث

وفي الأخير: فإن الغرض من هذا الفصل ليس هو إثبات أن النحو العربي المتمثل في كتاب سيبويه يحتوي على النظريات اللسانية الحديثة التي ظهرت في أروبا، وإنما الغرض هو إثبات أن هذه النظريات مدينة في كثير من مفاهيمها للنحو العربي عامة، ونحو سيبويه خاصة.

" لأن النحو العربي في مراحله المختلفة يقدم صورة واضحة لجميع المناهج التي قام عليها الدرس اللغوي الحديث، ولولا افتقاره إلى التنظير في مناهج الدرس لكان كل ما قدمه الغربيون لا يعدو كونه امتدادًا للفكر اللغوي العربي، فقد اجتمعت في النحو العربي كل مفردات هذه المناهج ومنطلقاتها الفكرية"[347]ص376

وللأساتذة الباحثين الذين ألفوا في نحو سيبويه دراسات حاولوا فيها إظهار سبقه إلى ما جاءت به اللسانيات الغربية العذر كل العذر، لأنهم لما اطلعوا على النظريات اللسانية الغربية

رأوا أوجه شبه كبيرة بينها وبين نحو سيبويه، غير أن أهدافهم من تلك الموازنات مختلفة، إذ بعضهم كتب في ذلك على أن في التراث ما يشبه ما قاله الغربيون المحدثون، وبعضهم كتب في ذلك على وجه قراءة جديدة للكتاب تحت أضواء الحداثة، وبعضهم وهم القلة وأهل الجرأة كتب في ذلك على أن النظريات الغربية مسروقة من تراثنا، كمواد خامة، فصنعوها وأدخلوا عليها تعديلات، وأنها رغم ذلك بقيت رائحة التفاح من سيبويه تعبق في طياتها.

4. 6. 2. بداية احتكاك الأروبيين الثقافي بالمسلمين

والمعروف أن الاحتكاك بين الأروبيين والمسلمين بدأ مبكرا، في الأندلس على الخصوص، وأثناء الحروب الصليبية التي تتابعت، "ولما جاء القرن الثالث عشر أدرك روجر باكون ضرورة الاتصال ثقافيا بالحضارة الإسلامية، وضرورة تعلم اللغة العربية، بل التسلح بأفكار المسلمين وطرائقهم في المحاجة للرد عليهم، وقد ظل هذا الاتجاه يتنامى إلى أن عقد مجمع (فينا) عام1312م، الذي أوصى أن تدرس العربية في كبرى المراكز العلمية الأروبية: باريس، وأكسفورد، وبولونيا، وأفينون، وسلامنكا، وتعد هذه الخطوة بداية المحاولات الأروبية رسميا للاهتمام بالعربية"[348]ص36

وقد تأكد أمر تعلم العربية عند الأروبيين في القرن السادس عشر، عندما اضطرتهم قوة العثمانيين إلى التخلي عن مقاومة الإسلام والمسلمين عسكريا، فلجأوا إلى المقاومة الثقافية، وقد كانت المسيحية تعيش أزمة حقيقية، ظهر خلالها مارتن لوثر كينغ، وزادت حاجتهم إلى مراجعة كتبهم المقدسة في لغاتها الأصلية (العبرية والآرامية والسريانية) ولم يجدوا معينا لهم عليها غير العربية التي تنتمي وتلك اللغات إلى أرومة واحدة هي السامية، والتي بقيت دون أخواتها محتفظة بخصائص اللغة الأم، زيادة على أنها الوعاء الذي حفظ تراث اليونان من الضياع، فتأسست سنة1753م في النمسا لأول مرة مدرسة لتخريج قناصل وسياسيين يعرفون اللغات الشرقية، وتأسست في فرنسا مدرسة مشابهة سنة1795م.

هذا وفي الوقت الذي بدأت فيه أروبا تقوى ثقافيا وعسكريا وتتطور علميا وتقنيا بدأ الضعف يدب في جسم

العالم العربي والإسلامي، وبدأت اللغة العربية ينحسر انتشارها وينضب معينها ويقل رواؤها، حتى آل أمرها إلى أن صارت أشبه بالتاريخ منها بالواقع.

وهذا بعد أن كانت كما قال فيها المستشرق الإنجليزي ويليام بدويل (1561م . 1632م): "إنها لغة الدين الوحيدة وأهم لغة للسياسة والعلم من الجزائر السعيدة إلى بلاد الصين" [348] ص43

وفي القرن السابع عشر اجتمعت للأروبيين عوامل ثلاثة لاستنفاد خيرات البلاد العربية المادية والمعنوية، وهي القوة العسكرية والقوة الثقافية والقوة الاقتصادية، وواتتهم الفرصة لتوسيع اطلاعهم على ثقافتنا بما فيها من تراث قل نظيره في العالم كله، فجمعوا من أرجاء البلاد المخطوطات، إما بالشراء وإما بالنهب والسرقة، حتى ملأوا بها مكتباتهم (مكتبة الكونجرس الأمريكية، ولينينغراد، وباريس، والأسكوريال، وبرلين، وغيرها كثير).

"واحتاجوا (أكثر من ذي قبل) إلى معرفة العربية للوقوف على معاني القرآن، والحديث النبوي، والسيرة والتاريخ الإسلامي، ثم لمعرفة واقع المجتمع الإسلامي نفسيا واجتماعيا، وأفضل السبل لإدخال الثقافة البديلة إليه" [348] ص54. وعليه فقد أنفقوا من أجل ذلك الأموال الطائلة، وسخروا مؤسسات ومراكز، قد تختلف في التوجهات وكيفيات العمل، ولكنها تشترك كلها في هدف واحد، هو الإحاطة بنا من كل جانب.

كان لا بد من هذه الفذلكة التاريخية لجعل موضوع تأثر الأروبيين بنحونا في إطاره التاريخي، لأن كثيرا من الناس يستبعدون هذا التأثر، لا لشيء إلا لظنهم وهو ظن خاطئ أن نحونا ليس فيه ما جد في اللسانيات الحديثة، وأنها اختراع أروبي بحت لا فضل فيه لتراث المسلمين عليه في شيء.

4. 6. 3. أدلة تأثير النحو العربي على اللسانيات الغربية

وأول ما نبدأ به من أدلة هذا التأثير العربي هو ذكر ما استفاده اليهود من نحونا في تأليف كتب النحو العبري، لأن اليهود لم يكن لهم نحو يضبط لغتهم، وإنما أخذوا ذلك منا، غير أن اليهود . وهذا أجمل ما فيهم، إن كان فيهم جميل . يعترفون باقتباسهم هذا، ويذكرونه في كتبهم تلك.

ولأنني لست بصدد التأريخ لنشأة النحو العبري ولا بصدد الترجمة لنحاته . وقد قام بذلك كثيرون، منهم: أ.د.أحمد مختار عمر في كتابه (البحث اللغوي عند العرب) [349] ص358 – فإنني أكتفي بذكر نماذج مما جاء في كتب بعض نحاة العبرية، وهو ابن جناح القرطبي (توفي حوالي 1050م) صاحب (كتاب التنقيح) ويقع في جزئين: الأول (كتاب اللمع) في النحو، والثاني (كتاب الأصول) معجم للألفاظ التوراتية.

فهذا الرجل وأنت تقرأ في كتبه تحس أنك تقرأ في كتب النحو العربي لولا تلك الكلمات العبرية التي هي موضوع دراسته، ففي كتابه الأصول مثلا، تقرأ له وهو يتحدث عن الميزان الصرفي قوله:

"باب . اعلم، فتح الله لك كل مشكل، ويسر لك كل مقفل، أنه كثيرا ما تسمعني أقول فاء الفعل، وعين الفعل، ولام الفعل، فاعلم أن مذهبي في ذلك أني أقتطع لجميع الأفعال الماضية خفيفها وثقيلها وجميع ما تصرف منها من فعل مستقبل واسم وغير ذلك مثالا من الفعل، أعني من لفظة (פעל).

فما كان من الأفعال على مثال: (שפר) و (אפר) و (בחר) و (הרג) و (ילה) أقول إن وزنه (פעל).

وأوازي بالشين من (שפר) والباء من (בחר) والألف من (אפר) والهاء من (הרג) والياء من (ילה) فاء الفعل

لموازنة فاء (פעל).

وكذلك أوازي بالميم من (שפר) والحاء من (פעל) والميم من (אפר) والراء من (הרג) واللام من (ילה) عين (פעל) وأقول في كل واحد منها إنه عين الفعل لموازنة عين (פעל).

وكذلك أيضا أوازي بالراء من (שפר) والراء من (אפר) والراء من (בחר) والجيم من (הרג) والدال من (ילה) لام (פעל)".[350]ص5–6

وهكذا يواصل ابن جناح حديثه عن وزن الكلمات العبرية بالميزان الصرفي العربي، أي: باستعمال حروف (فعل) مع الأفعال المزيدة كما فعل بالأفعال الثلاثية حيث يقول: "وهكذا أصنع أيضا بكل لفظة أريد تلخيص ما تكون (فيه) حروف من حروف الزيادة مثل (....) وغيرهما، فإني أقتطع لها مثالا من الفعل وأوازي باللفظة ذلك المثال، وأقول: حرف كذا (هو) فاء هذه اللفظة، وحرف كذا عينها، وحرف كذا لامها، فأوازي الأصلي بالأصلي والزائد بالزائد"، [350]، ويضرب على ذلك أمثلة بالألفاظ العبرية ثم يقول: "فهذا مما يجب (لك) أن تعرفه، فبه تقف على الحرف الأصلي من الزائد، وقد بينت هذا بأشد من هذا التبيين في كتاب اللمع، وإنما ذكرت ما منه هنا على سبيل التذكير" [350]

وأما كتاب (اللمع) الذي أشار إليه فهو الجزء الأول من كتاب (التنقيح) وقد طبع مترجما في باريس من العربية إلى الفرنسية سنة1889م، ترجمه الربي موسى مِيتْزْقَرْ، بعنوان (Des parterres fleuris le livre) وهو أهم كتبه كلها كما قال مترجمه، وقد شهد لهذه الترجمة بالدقة كاريار ودرنبرغ، الذي قال عنه المترجم: إنه ابن جناح العصر.

وفي هذا الكتاب يصرح ابن جناح بالسبب الذي حمله على تأثر العرب والاستفادة من اللغة العربية وما قاله فيها علماؤها، وذلك قوله:

" أفلا تراهم (الضمير عائد إلى علماء التلمود) يفسرون كتب الله (يقصد التوراة) من اللسان اليوناني والفارسي والعربي والإفريقي وغيره من الألسن؟ فلما رأينا ذلك منهم لم نتحرج (من الاستشهاد) على ما لا شاهد عليه من العبراني بما وجدناه موافقاً ومجانساً له من اللسان العربي، إذ هو أكثر اللغات بعد السرياني شبهاً بلساننا، وأما اعتلاله وتصريفه ومجازاته واستعمالاته فهو في جميع ذلك أقرب إلى لساننا من غيره من الألسن، يعلم ذلك من العبرانيين الراسخون في علم لسان العرب، النافذون فيه وما أقلهم"[351]ص3.

وفي هذا الكتاب يردد ابن جناح الكثير والكثير من المصطلحات العربية: النحوية والصرفية، بمعانيها المعروفة لدى نحاة العربية، وقد رأيناه استعمل الميزان الصرفي العربي، ويستعمل الكثير من المفاهيم والمصطلحات الأصولية، مثل القياس، والنظير، والشذوذ، والاطراد، وغيرها، بل ويستعمل أيضا بعض المبادئ المعجمية الخليلية، كفكرة التقاليب التي اخترعها الخليل وحصر بها ألفاظ اللغة المستعمل منها والمهمل[351]ص34

ووصل به الأمر أحيانا إلى أن استعمل نفس التعابير التي استعملها بعض نحاة العربية، كقوله وهو يتحدث عن النون المتحركة: " إلا أن النون المتحركة مشربة غنة، والغنة من الخياشيم، والنون الساكنة خالصة من الخياشيم، وإنما سميتها باسم واحد لما ذكرت لك، أعني لاشتباه الصوتين وإلا فإنهما ليستا من مخرج

واحد".[351]ص34

وهو تقريبا نفس ما قاله المبرد بالحرف، وذلك قوله: " لأن المتحركة مشربة غنة، والغنة من الخياشيم، والنون الخفيفة خالصة من الخياشيم، وإنما سميتها باسم واحد لاشتباه الصوتين، وإلا فإنهما ليستا من مخرج واحد لما ذكرت لك".[242]330/1

ومع هذا – وما لم نذكره من أوجه التأثر كثير جدا – نجد الربي موسى ميتزقر يقول عن ابن جناح في مقدمة ترجمته: "فابن جناح أستاذ، وبثقابة فكر رائعة طبق في دراسة العبرية تقريبا كل قوانين اللسانيات الحديثة".[351]ص: VIII، ويقول عن الدراسات اللغوية العبرية: "وإذا كانت اللسانيات بنت هذا العصر، وإذا كانت تعود إلى الأمس فهذا أساسا بالنسبة للغات (الهندو – أوروبية)، وليس للغات الشرقية، ولا بصفة خاصة للعبرية".[351]

4. 6. 4. بداية ترجمة كتاب سيبويه وغيره

ثم يجب ألا ننسى أن الكثرة الكثيرة من المستشرقين هم يهود أو من أصل يهودي،

ويكفي أن نذكر بهذا الصدد أن ناشر رسائل ابن جناح السابق الذكر وكتابه اللمع هو يوسف درنبرغ (1811م–1895م)، وهو: "مستشرق فرنسي يهودي من أصل ألماني، "[344] ص241، وابنه هرتويغ درنبرغ (1844م –1908م): "وكان هرتويغ أكثر تمكنا في العربية من أبيه". [344]ص242 هو الذي حقق (كتاب سيبويه) بدعوة من أستاذه فلايشر عام1867م، فنشر الجزء الأول منه في باريس سنة1881م والجزء الثاني سنة 1889م، وكان قبل ذلك قد عمل على تحقيق ونشر جميع أبواب الكتاب الخاصة بالجموع، ونوه في مقدمة الجزء الأول بالمخطوطة الباريسية، وقال فيها: "مع أن الأستاذ (سلفستر دي ساسي) قد تحدث عنها في عمق وفي شيء من الإطناب"، مما يدل على أن دي ساسي كان قد اطلع على الكتاب، بل وترجم ونشر بعض أبواب منه، وكذلك زميله المستشرق جورجواس الذي نشر ثبتا بعناوين فصول الكتاب، وكلف هرتويغ تلميذين له بصنع فهارس فنية للكتاب، وهما موريس جاسترو، ومايرِ لامبيرت.[354]42/1

وقد ترجم الدكتور ج.يان (1837م – 1917م) نص الكتاب الذي حققه درنبرغ إلى الألمانية في نسخة تقع في خمسة مجلدات طبعت من سنة1895م إلى سنة 1900م، وعلق عليها بمقتبسات من شرح السيرافي وشرح ابن يعيش على المفصل وشرح أبيات الكتاب لكل من ابن السيرافي والشنتمري، ومن خزانة الأدب، وتاج العروس، ومحيط المحيط، وحاشية الصبان على الأشموني، وغيرها من المراجع.[354]ص52

وقال الدكتور قباوة: " أضف إلى هذا أن (الكتاب) كله ترجم إلى العبرية، منذ أكثر من ألف سنة، في ظلال الحكم الإسلامي بالأندلس، فانتشر من خطبته شذرات بين الأمم الأوربية التي تتوزع فيها شراذم اليهود، وتنقل إليها ما تحمل من الزاد"[31]ص151

ونبه الدكتور قباوة على أن الدراسات اللغوية قبل نشر الكتاب بالعربية وبلغة القوم كان يسودها المنهج التاريخي المقارن وبخاصة بعد اكتشافهم للغة السنسكريتية، ولكن بعد اطلاعهم على كتاب سيبويه انفتحت أمام أعينهم آفاق جديدة في الدرس اللغوي لم يكونوا يألفونها، "فهو يدرس لغة وحيدة، محددة بزمان، ومستويات موحدة

الأصول والمسيرة، بمنهج تحليلي متميز، وأسلوب علمي موضوعي، بعيد عن المقارنات التاريخية.

إنه يعتمد جمهور الكلام الناجز فعلا، ويضعه في حقل الملاحظة والتحليل والتركيب، ليخلص إلى تصنيفه في مستويات تركيبية أو صرفية أو صوتية، ثم يكتشف العلاقات بين عناصر كل مستوى على حدة، وبين عناصر المستويات الثلاثة، ويضع الضوابط التي توجه السلوك التعبيري[31]ص153

قال الدكتور: "ومن ثم تجلى للنفوس أن تثور على ما هو سائد آنذاك، وتفتح بابا جديدا في الدرس النحوي، يعارض كل أسلوب تاريخي مقارن، بذلك تعالت الأصوات تنادي بضرورة البحث الموضوعي لكل لغة وحدها، واعتدادها حالة متميزة، يدرس منها ما هو واقع، فتحلل نماذجه، لبحث الأنماط اللغوية أو التركيبية الشكلية، ووصف سلوكها والعلاقات الموضوعية القائمة بينها، وهذا ما عرف بعد باسم البنوية في الميدان اللغوي". [31]ص153-154

ثم تابع الدكتور قباوة كلامه عن ظهور المذهب التحويلي والمذهب الوظيفي والمذهب التوزيعي، وكيف ظهرت في كلٍّ بصمات سيبويه، ولكن غرور القوم حال دون الاعتراف بفضله.

قال: "وأنت إذا تصفحت هذه الاتجاهات، في الدرس اللغوي الحديث، تحت بصمات خفية وظاهرة من منزع سيبويه، في مقدمة كتابه، حاول المستشرقون والمستغربون طمس معالمها، وتزوير مصادرها بنسبتها إلى الجهود الأوربية الأصيلة".[3]ص155

وبعد أن بين الدكتور قباوة الكثير من نقاط الاشتراك بين هذه المذاهب اللسانية الغربية وما جاء في النحو العربي وعلى الخصوص في كتاب سيبويه قال: "أفترى أن مثل هذا يكون مصادفة وتواردا، أو وقع الحافر على الحافر، كما يقال ؟ قد يتسنى لك زعم كهذا، لو كانت نقاط اللقاء نادرة موزعة لا رابط بينها، أما وهي غفيرة، تشمل جوانب البحث والتنظير والتفسير والمحاكمة، فإن الأصابع لا بد أن تمتد بالاتهام، وتحقيق الاقتباس والتأثر والتقليد".[3]ص161

4. 6. 5. المستشرق دي ساسي والنحو العربي

ولتأكيد اطلاع الغربيين والمستشرقين منهم خاصة على مفاهيم النحو العربي عموما ونحو سيبويه خصوصا يجمل بنا أن نلقي نظرة على كتاب (التحفة السنية في علم العربية) الذي ألفه دي ساسي بالفرنسية، والذي كان عمدة دارسي العربية عندهم بعد كتاب أربنيوس، نشر أول مرة سنة1799م، وأعيد نشره سنة 1804م وسنة 1815م وسنة 1830م وسنة 1905م، [352] ص539 إذ عرض في الجزء الأول منه قواعد اللغة العربية بالطريقة التي اعتادها الغربيون، وعرضها في الجزء الثاني منه بطريقة العرب أنفسهم، وبمصطلحاتهم، وأشهد أني أول ما اطلعت عليه دهشت من دقته وإحاطته بقواعدنا، وبخاصة فيما يخص مفهوم العامل والعمل.

كيف وقد أحاط بالعوامل المائة للجرجاني ترجمة وشرحا وتوضيحا، فتحدث عن معنى عناصر البنية العاملية، وفصل القول في العوامل والمعمولات ومعنى العمل، بما لا تجده إلا في شروح (رسالة العوامل المائة).

وعلى سبيل المثال أقتطف منه فقرتين يشرح فيهما معنى العامل، ويعرب فيهما جملتين باللاتينية، مع إظهار إعجابه بطريقة الإعراب العربية كوسيلة تحليل، وللقارئ أن يحكم بعد ذلك إن كانوا قد استوعبوا الدرس النحوي

العربي أم لا ؟

قال البارون سلفستر دي ساسي:

41 – toutes les fois qu'il y a dépendance entre deux parties du discours,l'une des deux est censée agir sur l'autre,la régir ou la gouverner,comme l'on s'exprime ordinairement.

Les grammairiens arbes appellent cette influence d'une partie du discours sur une autre, action;ils nomment le mot qui exerce cette influence,et qui en régit un autre, agissant,et celui qui éprouve cette méme influence et qui est régi ;c'est-à-dire, sur le quel on agit,nous emploieront communément les mots antécédent et complément,pour exprimer ces deux idées.

42 – les grammairiens Arabes donnent un peu plus d'étendue à cette action qu'on ne le fait ordinairement parmi nous,Si,par exemple,ils avaient à analyser cette phrase,Petrus occidit Paulum,ils diraient que le verbe occidit gouverne son sujet Petrus au nominatif

Et son complément Paulum à l'accusatif;et cette maniére de s'exprimer me parait assez juste,puisque c'est,en effet,le verbe qui joue le principal role dans le discours (a).s'ils avaient à analyser cette phrase;scimus quia cum venerit (Deus),similes ei erimus,ils diraient que ces mots quia similes ei erimus sont virtuellement à l'accusatif,parce qu'ils sont le complément de scimus;ce qui n'empécherait pas qu'ils analysent ensuite chacun des mots erimus,similes et ei,abstraction faite de la dépendance ou ils sont du [253]2/15mot scimus.

ولعل القارئ انتبه إلى أن دي ساسي يسم فكرة العمل بـ(التبعية)، والتبعية النحوية (Dependency Grammar) نمط من الدراسة اللغوية التي ظهرت في أوروبا، "وقد استغل على نطاق واسع في اللسانيات الحاسوبية في أكثر المؤسسات المعنية بهذا العلم، وقد بني على الفكرة بأن: جميع الألفاظ في الكلام الطبيعي إما أن يكون تابعا لغيره محمولا عليه لا وجود له إلا بوجوده، وإما أن يكون هو المتبوع، وقد يمكن أن يكون متبوعا بالنسبة لهذا وتابعا لغيره".[189]1/239.

قال أ.د.عبد الحاج صالح: "وهذه النظرية هي أقرب بكثير إلى نمط النحاة العرب، وخاصة مفهوم العمل، وليس بغريب إذا عرفنا أن هذا المفهوم قديم جدا عند الغربيين، (وتجاهله تماما اللسانيون البنويون، إلا (هوكت)، ولم يظهر عند النحاة الأرورببين إلا في العصر الوسيط، وليس من التراث اليوناني اللاتيني)، وكانوا يستعملون فعل (Régere) بمعنى (عمل) "[189]1/239.

وفي الأخير: لا يسعني إلا أن أقول: إن أغلب الأوروبيين غير منصفين، ولعل عقدة العظمة أو التفوق هي التي حالت دون اعترافهم بفضل النحو العربي عليهم، وإلا فالأدلة على اقتباسهم وتأثرهم به كثيرة جدا، لا تخفى إلا على من يعاني من عقدة النقص.

ويكفينا أن ننفض الغبار عن نحونا، وأن نقرأه بما جد عندهم من نظريات استلهموها من تراثنا، وألبسوها من لغتهم واصطلاحاتهم ألوانا أخفت الكثير من بصماتنا وأنفاسنا، ولست أشك في وجود من ينكر عليَّ هذا الاهتمام وهذا التقصي، بدعوى أنني أحمل التراث ما لا يحمله، وأدعي عليه ما ليس له.

وفي الجواب أقول ما قال أ.د.محمود أحمد نحلة: "لست أشك في أن سيبويه صدر في وصفه للنظام اللغوي في العربية وبيان القوانين التي تحكم الاستعمال الصحيح للغة عن أسس منهجية، كانت قائمة في ذهنه، لم يعن بإيضاحها عنايته بإجراءات التحليل اللغوي، ولا نكاد نجد في التراث النحوي من بعده من حاول استظهار هذه الأسس، والتأصيل النظري لها، وتحديد دورها في النظرية اللغوية عند سيبويه، على كثرة من عرضوا لكتاب سيبويه شرحا لمتنه وشواهده، ومناقشة لمشكلاته وقضاياه، واعتراضا عليه" [297] ص201–202

على أن الباحثين اختلفوا: فمنهم من قال بوجود أوجه الشبه وألمح إلى تأثر الغربيين بنحو سيبويه على استحياء، ومنهم من صرح بوقوع الاقتباس مع نكران الجميل، ومنهم من قال بالتوارد، لاتحاد موضوع الدرس، وتوافق المنطلقات، وهكذا.

وأختم كلامي بقول المستشرق كارتر: "لا زال هناك الكثير الذي ينبغي أن يقال عن سيبويه ومكانته في تاريخ اللسانيات، لذا يجب أن ينظر إلى هذه الدراسة على أنها دعوة لاتخاذ موقف محدد من القضية، تصدر عن شخص يرى لو أن سيبويه كان قد ولد في عصرنا هذا لوجد لنفسه مكانا بين (de Saussure) و (Bloomfield)".[270] ص39

الخاتمة

ها قد وصلنا إلى كلمة الختام التي نختم بها هذه الدراسة ونتوجها بها، ولعلها تكون بمثابة الخلاصة لكل ما قيل وبحث خلالها، فموضوع الدرس هو الاستدلال في كتاب سيبويه من حيث الأنواع والطبيعة، وقد عملت جاهدا على محاولة لملمة ما قيل في استدلال سيبويه واستنتاج ما يمكن إضافته إلى ذلك، وعملت جاهدا على اكتشاف أنواع الاستدلال عنده، ومعرفة كنهه وطبيعته، فتبينت لي بعد البحث والدراسة جملة من النتائج بودي أن أسردها متتابعة مرقمة، حتى يسهل الإلمام بها، وتقييمها وتقويمها.

1 . الاستدلال عند سيبويه هو من نوع الاستدلال عند علماء الإسلام قاطبة كما بين ذلك الشيخ ابن تيمية، وهو استلزام الدليل للمدلول بأي نوع من أنواع اللزوم، أعني سواء كان ظنيا، أو قطعيا، جليا أو خفيا، وأعني سواء كان استلزام وجود لوجود أو عدم، أو كان استلزام عدم لعدم أو وجود، بحسب المجال الذي يقع فيه الاستدلال، وبحسب مستوى الدراسة التي يكون فيها الاستدلال.

2 . وهذا الاستدلال بهذا المعنى بعيد كل البعد عن الاستدلال اليوناني أو الأرسطي، لأن مبنى هذا الأخير في غير القياس الشرطي على علاقة التداخل والاندراج، أي دخول الحد الأصغر في الحد الأكبر، بينما الاستدلال الإسلامي ومنه استدلال سيبويه مبناه على اللزوم بأي نوع من أنواع العلاقات.

3 . والاستدلال الإسلامي لا ينحصر في صور نمطية لا يتعداها كما هو الحال في الاستدلال اليوناني، المنحصر في الاستدلال بالكلي على الجزئي، وهو قياس الشمول، وبالجزئي على الجزئي وهو قياس التمثيل، وبالجزئي على الكلي وهو الاستقراء، وإنما الاستدلال الإسلامي كما قلنا واسع، مفتوح على مصراعيه لكل أنواع الأدلة المستلزمة لمدلولاتها.

4 . هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن الاستدلال الإسلامي ومنه استدلال سيبويه لم يتقيد بالحد الأرسطي المبني على التعرف على كنه الأشياء وماهيتها، والقائم على معرفة أجناسها وفصولها، لأن هدفه تصور حقائق الأشياء على ما هي عليه في ذاتها، بل هو مبني على ذكر خصائص الأشياء ولوازمها فقط، من دون شرط أن تكون صفات ذاتية، لأن غرض الإسلاميين هو تمييز المعرف بحيث لا يلتبس بغيره حتى يمكن التوجه بالحديث عنه دون خلط أو غموض.

5 . ومن هنا وجدنا سيبويه لا يعرف مصطلحات النحو إلا بالتمثيل في غالب الأحيان، وهذا النوع من التعريفات هو أبعد ما يكون عن الحدود المنطقية، إذ لا جنس ولا فصل، ولكن على قول القائل:بالمثال يتضح المقال، وقلما وجدنا له تعريفا بغير المثال، وهو مع ذلك

تعريف بالخواص المميزة والصفات اللازمة من غير شرط كونها ذاتية أو لا.

6 . ثم إن سيبويه لم يتركنا في عماية من أمرنا، ولا في حيرة من استدلالاته، لأنه صرح في مواضع كثيرة من كتابه بما يهمه من أنواع الاستدلال، فاستعمل مصطلح (الاستدلال) مصدرا وفعلا فيما يتصوره ويعنيه بالاستدلال، مرة كما عرفنا بالسماع، ومرة بقياس النظائر، ومرة بالموضع، ومرة بالنظير، وأخرى بالتصريف والاشتقاق، وهكذا، فلم نجد في استدلاله لا مقدمة كبرى ولا صغرى، ولا علاقة اندراج، ولا تداخل.

واستعمل مصطلح (الدليل) وبعض مشتقاته مثل (يدل) و(يدلك) ومصطلح (الحجة) وبعض مشتقاته مثل (يحتج) و(احتجوا) وهو لا يعني بها إلا ما تبين لنا بوضوح من السماع بأنواعه كما قلنا وقياس النظائر، والتصرف في التركيب بالتقديم والتأخير والتمثيل والاستبدال في الموضع، وغيرها من أنواع الاستدلال التي تبينت لنا خلال هذه الدراسة.

7 . ومما خرجنا به من النتائج وهو جد هام أن سيبويه وكل علماء الإسلام:اللغويين وغيرهم لا يعترفون بوجود لغة أدبية مشتركة كما زعم المستشرقون وتابعهم عليه المستغربون، لأن لسان العرب واحد بنص القرآن الكريم، وإن لم يخل من تنوعات بين القبائل سميت لغات، وتنوعات في الجنس سميت شعرا ونثرا وقرآنا، وقد عرف سيبويه والعلماء قبله وبعده أن ما يميز لغة عن لغة هو كيفيات في أداء بعض عناصر الكلام التي قد تكون حرفا أو كلمة أو تركيبا معينا، وهو نفس ما يميز قراءة عن قراءة من قراءات القرآن الكريم، وأن الشعر يمتاز بخصائص تميزه عن النثر تسمى الضرائر، ولكن لا تجعل منه لغة على حدة، لأن أكثر ما يميز الشعر والقرآن عن النثر وكلام العرب العادي هو خصائص أسلوبية، لاختلاف مواقف الكلام بينها في الانقباض والأنس والانبساط، وهي مع ذلك كله تنطوي على نظام بنوي واحد، كما أثبت ذلك أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح.

8 . ومن النتائج المعتبرة التي استفدناها أن سيبويه لم يُغَلِّبِ كما زعم كثير من الدارسين المعاصرين الشعر على النثر في استشهاداته اللغوية، وبينا كيف توهموا ذلك ولم يقولوه عن بحث ودراسة، وعرفنا أن بعض المستقرئين للكتاب بينوا بالإحصاء كثرة الكلام المنثور الذي اعتمده سيبويه في الاستشهاد على الأحكام النحوية والصرفية والصوتية وحتى الدلالية.

9 . وأما أن سيبويه غَلَّبَ شواهد الشعر على الآيات القرآنية، فكانت الأولى أكثر من ألف بيت، بينما الثانية لم تتجاوز الأربعمائة، فهو أمر كما عرفنا نسبي، لأن عدد الأبيات التي جاءت في الكتاب بالقياس إلى مدونة الشعر الضخمة والتي كانت لا تزال مفتوحة في فضاء الفصاحة العفوية ليست شيئا يذكر، أما عدد الآيات التي احتج بها فبالقياس إلى القرآن وهو نص محدود فغاية في الكثرة.

وهذا زيادة على ما عرفناه من أن سيبويه إنما يحتج في غالب الأحيان بالشعر وبكلام العرب فيما خرج عن الأصول، أو كان شاذا، أما ما كان مطردا أو غالبا أو كثيرا فإنه كان يكتفي بالتمثيل له بأمثلة من عنده يقيسها على ما سمع، وأكثر آيات القرآن إن لم نقل كلها جاءت باللغة الشائعة الذائعة، لأن القرآن ما جاء إلا بالفصيح أو الأفصح من لغات العرب.

10 . ومن النتائج الهامة الجديرة بالتوقف والتأمل أن القياس عند سيبويه ليس من القياس المنطقي الأرسطي في شيء، لأنه قياس نظائر، ذو صبغة رياضية، مبني أساسا على مفهوم التطبيق الرياضي في مجال علم المجموعات، وليس في الكتاب قياس غيره، وأن قياس الشبه هو من مجال آخر هو الفقه، ولم يأت في الكتاب ذكر لقياس الشبه، وإن كان سيبويه استعمل الشبه كمفهوم إجرائي لتفسير الشواذ أو ما خرج عن أصله.

11 . وعرفنا خلال هذه الدراسة أن القياس بالمعنى الذي سبق ذكره هو الذي أفرز مفاهيم إجرائية كثيرة، استغلها سيبويه في الاستدلال، وعمل على إعمالها في التحليل والتعليل، منها: الموضع، والنظير، والأصل، والعامل.

12 . فالموضع كما تبين لنا يأتي عنده بمعنيين:موضع بمعنى موقع في كلام محصل، وهو عبارة عن وظيفة الوحدة في الكلام، كما هو عند التوزيعيين، لأنه يتحدد بسياقات ترد فيها الوحدة اللغوية، وموضع بمعنى تجريدي، وهو الذي نظَّر له أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح، وقال فيه:إنه مما لم تعرفه اللسانيات الغربية إلى غاية الآن، لأنه خاص بالفكر العربي عامة ونحو سيبويه خاصة، فكان سيبويه يحلل الكلام على أنه بنية عاملية صاغها الأستاذ في شكل نظرية، ويحلل الكلام على أنه خطاب.

13 . والنظير وهو كما عرفنا الشبيه في البنية أو المجرى أو خطوات التحويل، أيضا اكتشف بفضل القياس الذي يتم فيه حمل شيء على شيء، فيظهر الجامع، وتصنف الأشياء بحسبه، ويصير هو نفسه أي النظير بعد هذا وسيلة للاستدلال، وقد أكثر سيبويه من استعمال مصطلح (النظير) و(النظائر) في كل الكتاب، وفي مختلف مستويات اللغة، الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، مبنى ومعنى.

14 . وكذلك استعمل سيبويه مصطلح (الأصل) بمعاني كثيرة، سبق للبحث أن تعرض لها، فأحصاها ومثَّل لها، ويكفي أن ننبه إلى أهم ما خرج به البحث فيما يخص هذا المصطلح وهو أن اللغة كلها عند سيبويه إما أصول وإما فروع، وإن لم يستعمل سيبويه مصطلح الفرع ولا الفروع، ولكنه كان يستعمل الأصل بكثرة لتفسير المطرد من الأحكام وهو ما يساوي القياس المستمر، ويستعمله بكثرة أيضا في التعبير عن الصورة المفترضة لكثير من الوحدات اللغوية، ويستعمله بكثرة أيضا للتعبير عن الحد، أو الوجه في الكلام، أي ما ينبغي أن يكون عليه الكلام في استعمال العرب الفصحاء.

15 . وأما العامل، فإن سيبويه كما عرفنا في موضوع الموضع ضبط الكلام من حيث هو بنية يتحكم فيها عنصر في بقية العناصر، ففسر بموجب فكرة العمل بنية الكلام، حيث فصل القول في العوامل والمعمولات وأنواع العمل، بطريقة تحليلية وتعليلية، حتى إنه على رأي كثير من الدارسين ما بوب سيبويه أبواب كتابه النحوية إلا بفكرة العمل، وهذا كما قلت دون أن يهمل سيبويه في نفس الوقت التحليل للكلام على أنه خطاب، لأن هذا هو الأصل في اللغة، أي أن وظيفتها الأولى هي التخاطب بين البشر.

16 . وهذا الأخير أعني تحليل الكلام على أنه خطاب، قام به سيبويه قبل أن تظهر في العالم الغربي فكرة السياق وفكرة تداولية الخطاب بقرون، وقد أحسن أيما إحسان في الإلمام بعناصر التخاطب من متكلم وقصده ومخاطب وحاجته، ونوع العلاقة بينهما، والظروف التي يقع فيها التخاطب سواء كانت زمانية أو مكانية، وهكذا، وهو ما كان يعبر عنه علماؤنا القدامى بقولهم:"لكل مقام مقال".

ولم ينس سيبويه في هذا النوع من التحليل ما يجيزه السياق اللغوي كسياق الحال السابق من تصرف في الكلام، بحذف أو إضمار أو زيادة أو تقديم وتأخير، وغيرها من الظواهر التي تعتري الكلام ولا تفسر إلا بالسياق اللغوي، وهما معا أعني سياق الحال والسياق اللغوي كانا يعرفان عند علمائنا جميعا وبخاصة المفسرين منهم.

17 . وأخيرا فإن من أهم نتائج هذه الدراسة ما وصلت إليه بعد كل هذا الذي تقدم من أن طبيعة الاستدلال في الكتاب أنها الفطرة، ليس الفطرة بمعنى السذاجة، كما قد يتصور البعض، ولا بمعنى البساطة والسطحية، كما قد يتصور البعض الآخر، بل الفطرة بمعنى العقل الفطري السليم، بمبادئه البديهية، وتجاربه الخاصة الخالصة، وهذا ما بيناه في مبحث استدلال سيبويه.

هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن طبيعة هذا الاستدلال أنها لغوية محضة، لا فلسفية، ولا تأملية، بل رَصْدٌ للظاهرة اللغوية في حد ذاتها وهي قائمة في حراكها بين أفراد المجتمع، بالملاحظة والمشاهدة الحسية، وبالاستقراء والتصفح المستمرين، وبالتصنيف عن طريق ما بينها من تناظر، وبحمل بعض على بعض كلما تبين هذا التناظر، حتى انكشفت مفاهيم كالتي ذكرناها آنفا، وحتى أمكن ضبط الظاهرة وتقعيد القواعد لها وإظهارها في شكل قوانين تمثل السليقة وتصورها في أخفى خفاياها.

18 . ولا ينبغي أن ننسى أبدا أن من أهم نتائج هذه الدراسة ما تبين من تأثير النحو العربي عموما ونحو سيبويه خصوصا في النظريات اللسانية الغربية المعاصرة، وأنه مهما حاول المنكرون أن يحجبوا هذا التأثير بالدعاوى، فإن الدعاوى لا تغني من الحق شيئا.

وأعظم دليل على هذا التأثير هو ما ثبت من أوجه الشبه بين نحونا وهذه النظريات الغربية، وهذا باعتراف كثير من المنصفين من الغربيين، وما ثبت من اطلاعهم على تراثنا كله في مختلف التخصصات والتي منها النحو، إذ لم يكتفوا بالاطلاع ولكن أقاموا مؤسسات لدراسة تراثنا، وترجمته، والاستفادة منه، ويكفي دليلا على ذلك ما نشره الكثيرون منهم من كتبنا ونحن في غفلة سادرون، وفي غطيط النوم راقدون.

وقد بينا لمن يشك في استفادتهم من تراثنا لاستبعادهم الاطلاع على نحونا ونحو الكتاب كيف أمكن لهذه الاستفادة أن تحصل، وذلك عن طريق اليهود عامة ويهود الأندلس خاصة، ومن آخرهم نوام تشومسكي، الذي لم يتورع عن الاعتراف بقراءة كتاب سيبويه على أستاذه فرانز رزنتال، فلا يجب أن يكون المنكرون ملكيين أكثر من الملك.

هذه إذن خلاصة مركزة لنتائج هذه الدراسة التي ما كنت أظن أني سأخلص إليها، لما وجدته في هذا البحث من صعوبات وعقبات، لولا فضل الله عز وجل وتشجيع الأستاذ المشرف أ.د.بن لعلام مخلوف ما كان يمكن لي أن أتجاوزها.

ولمن عرف كتاب سيبويه عن كثب أن يعذرني فيما قصرت فيه من حقه، لأنه البحر الخضم الذي لا يركبه أحد إلا خشي على نفسه منه العطب، وكيف لا يكون الأمر كذلك وقد قال أحد عارفيه والمتمكنين منه، وهو المبرد، لمن سأله أن يقرئه الكتاب:"هل ركبت البحر ؟ تعظيمًا، واستصعابًا لما فيه"[312]ص39

قائمة المراجع

المقدمة

1 – MICHAEL CARTER- SIBAWAIHI S PRINCIPLES OF GRAMMATICAL ANALYSIS – أكسفورد1968.

2 – ULRIKE MOSEL-DIE SYNTAKTISCHE TERMINOLOGIE BEI SIBAWAIH – – ميونخ1975.

3 – Jonathan Owens. Early Arabic Grammatical Theory; Heterogeneity and standardization Amsterdam/ Philadelphia; John Benjamins Publishing Co. (1990)

4 – مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة– مجلة مجمع اللغة العربية الأردني– العدد53 – السنة الحادية والعشرون: ذو القعدة1417هـ، ربيع الآخر1418هـ.

5 – Jonathan Owens. The Foundations of Grammar: An Introduction to Medieval Arabic Grammatical Theory. Amsterdam/Philadelphia: John Benjamins Publishing Co. 1988).

6 – Michael G. Carter. "Twenty Dirhams in the Kitab of Sibawahi," Bulletin of School of Oriental And African School,. 35 (1972) PP 485-496

7 – Michael G. Carter, "The Use of Proper Names as a testing Device in Sibawaih`s Kitab," in Versteegh.

Koerner, and Niederehe (eds). The History of Linguistics in the Middle East. (Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins Publishing Co.1983) PP 109_120

8 – Georgine Ayoub, "De ce Qui" Ne DIT Pas Dans Le Livre De Sibawayh: La Notion De TAMTIL," in Versteegh And Carter. PP. 1_15

9 – ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) – الإغراب في جدل الإعراب – تحقيق سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية1377 هـ .1957م.

10 – ابن فارس (أحمد)– معجم مقاييس اللغة – تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون– ط1– 1411هـ /1991م– دار الجيل– بيروت.

11 – الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقري) – المصباح المنير في غريب الشرح الكبير – المطبعة الأميرية . القاهرة . ط6 .1925م.

12 – ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) – لمع الأدلة – تحقيق: سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية 1377هـ .1957م.

13 – السمين الحلبي (يوسف بن عبد الدايم) –عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ– تحقيق محمد باسل عيون السود– دار الكتب العلمية– ط1– 1417هـ/1996– بيروت– لبنان.

14 . سورة طه

15 . سورة القصص

16 . سورة سبأ

17 . سورة

18 – السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) – معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم– تحقيق أ.د محمد إبراهيم عبادة– ط1–1424/2004– مكتبة الآداب– بيروت.

19 – ابن جني (أبو الفتح عثمان) – الخصائص – حققه: محمد علي النجار . دار الهدى . بيروت . لبنان . ط2 . دون تاريخ.

20 – ابن الباقلاني (أبو بكر) – كتاب التمهيد – عني بتصحيحه ونشره: الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي . المكتبة الشرقية . بيروت1957م.

21 – الكفوي (أيوب بن موسى الحسيني) – الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية – تحقيق: د.عدنان درويش، ومحمد المصري . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي . دمشق1975م.

22 . سورة الفرقان

23 – السيوطي والمحلي (جلال الدين) – تفسير الجلالين – دار القرآن الكريم . بيروت . ط 1 . 1427هـ/1428هـ –2007م.

24 – الجرجاني (السيد الشريف) – شرح المواقف . تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة . دار الجيل . بيروت1 .ط 1417هـ.

25 – الجرجاني (السيد الشريف) – التعريفات – المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر المحمية . ط1 . 1306هـ.

26 – سورة الأنعام

27 – سورة آل عمران

28 – سورة غافر

29 . الأصفهاني (الراغب) – معجم مفردات ألفاظ القرآن – تحقيق: نديم مرعشلي . دار الكاتب العربي . دون طبعة أو تاريخ.

30 – الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني)– تاج العروس من جواهر القاموس – تحقيق: د.نواف الجراح . مراجعة: د.سمير شمس . دار الأبحاث . الجزائر .ط1 2011م.

31 . قباوة (فخر الدين – تحليل النص النحوي – دار الفكر . دمشق . سوريا . الطبعة الأولى . 1418هـ . 1997م.

32 . سورة الأنبياء

33 . سورة الدخان: الآيتان

34 . سورة الروم

35 . سورة فصلت: الآية 53

36 . سورة البقرة

37 . سورة النمل

38 . المؤمنون:117

39 . إبراهيم:4

40 – البرهان في علوم القرآن 24/2 – الإتقان في علوم القرآن 356/2 – مفتاح السعادة: 541/2.

41 . ابن الحنبلي – رسالة استخراج الجدل من القرآن الكريم – ضمن: مجموع الرسائل المنيرية . مكتبة طيبة . الرياض 40/3 . 65.

42 . الطوفي – علم الجذل في علم الجدل – تحقيق: قولفهارت هاينريشس . دار النشر: فرانز شتاينر بقيسبادن 1408هـ . 1987م.

43 . (الجوزية) ابن القيم – إعلام الموقعين عن رب العالمين . راجعه وقدم له وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد . دار الجيل . بيروت.

44 . والمنهج: "هو طريق البحث عن الحقيقة في أي علم من العلوم أو في أي نطاق من نطاقات المعرفة الإنسانية".نشأة الفكر الفلسفي للنشار. ص36.

45 . ابن تيمية (تقي الدين عبد الحليم) – الرد على المنطقيين . ابن تيمية– طبعة بمباي 1368هـ – 1949م.

46 . ابن سيبنا (أبو علي) – الإشارات والتنبيهات – تحقيق: د.سليمان دنيا . دار المعارف بمصر 1960م.

47 . التهانوي – كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم – شركة خياط للكتب والنشر– بيروت 1966.

48 – د.النشار (علي سامي) – مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي– دار النهضة العربية– بيروت– لبنان– ط3 بلا تاريخ.

49 . د.النشار (علي سامي) – نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام – دار المعارف . القاهرة . ط9 . دون

50 . أ.د.الحاج صالح (عبد الرحمن) – منطق العرب في علوم اللسان – منشورات المجمع الجزائري للغة العربية –2010م.

51 – الزركشي – البحر المحيط– قام بتحريره: د.عبد الستار أبو غدة . دار الصفوة . القاهرة . الطبعة الثانية . 1413هـ . 1992م.

52 – د.البوطي (سعيد رمضان) – كبرى اليقينيات الكونية . دار الفكر . دمشق . ط8 . 1417هـ . 1997م.

53 . طباطبائي (مصطفى) – المفكرون المسلمون في مواجهة المنطق اليوناني – ترجمة: عبد الرحيم ملازئي البلوشي . دار ابن حزم . الطبعة الأولى 1410هـ . 1990م.

54 . القرافي – نفائس الأصول في شرح المحصول – دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض . مكتبة نزار مصطفى الباز . مكة المكرمة.

55 . د. اليعقوبي (محمود) – مسالك العلة وقواعد الاستقراء عند الأصوليين وجون ستيوارت مل – ديوان المطبوعات الجامعية . بن عكنون . الجزائر.

56 . الآمدي (سيف الدين) – الإحكام في أصول الأحكام – علق عليه العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي . مؤسسة النور . الرياض . الطبعة الثانية 1402 هـ.

57 . الصنعاني (محمد بن إسماعيل) – إجابة السائل شرح بغية الآمل – تحقيق القاضي: حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية 1408 هـ/1988م.

58 . الشنقيطي (محمد الأمين) – آداب البحث والمناظرة – مكتبة ابن تيمية . القاهرة . مكتبة العلم . جدة . دون تاريخ.

59 . سورة الأحقاف

60 . الجزائري (سعيد قدورة) – شرح السلم على هامش شرح البناني – المطبعة الكبرى الأميرية . ببولاق مصر المحمية . الطبعة الأولى 1318 هـ.

61 . الجويني (عبد الملك) – البرهان في أصول الفقه – حققه: د.عبد العظيم الديب . طبع على نفقة الشيخ: خليفة بن حمد آل ثاني . أمير دولة قطر . ط1. 1399هـ

62 . ابن متويه – المجموع في المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار – تحقيق: الأب جين يوسف هو اليسوعي . المطبعة الكاثوليكية . بيروت – دون تاريخ

63 . الحنبلي (القاضي أبو يعلى) – المعتمد في أصول الدين – تحقيق: د.وديع زيدان حداد . دار المشرق . بيروت – دون تاريخ

64 . البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل) – الجامع الصحيح – بإشراف: د.مصطفى ديب البغا . دار الهدى . عين مليلة . الجزائر 1992م.

65 . الأنعام: 73 . التوبة: 94 . 105 . الرعد: 9 . المؤمنون: 92 . السجدة: 6 . الزمر: 46 . الحشر: 22 . الجمعة: 8 . التغابن: 18.

66 . ابن الجوزي – زاد المسير – تحقيق: عبد الرزاق المهدي . دار الكتاب العربي . بيروت . ط1 - 1422هـ

67 . سورة الشورى

68 . د.علي إمام (زكريا بشير) – قياس الغائب على الشاهد – مجلة الشريعة والقانون . حولية محكمة . العدد الثامن . جمادى الثاني 1415هـ/نوفمبر 1994م.

69 . السنوسي (محمد بن يوسف) – عمدة أهل التوفيق والتسديد . مطبعة جريدة (الإسلام) . مصر 1316هـ.

70 . الرازي (فخر الدين) – المحصول في علم أصول الفقه . تحقيق: د.طه جابر فياض العلواني . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية 1412هـ . 1992م.

71 . عبد الجبار (القاضي) – شرح الأصول الخمسة – تحقيق: د.عبد الكريم عثمان . مكتبة وهبة . القاهرة . الطبعة الأول 1384هـ .1965م.

72 . الآمدي (سيف الدين) – أبكار الأفكار في أصول الدين – تحقيق: أ.د.أحمد محمد المهدي . مطبعة دار الكتب والآثار القومية . القاهرة . الطبعة الثانية 1424هـ .2004م.

73 . الصريصري (سالم) – قياس الغائب على الشاهد لدى الفلاسفة والمتكلمين وآثاره عرضا ونقدا على ضوء منهج أهل السنة والجماعة . رسالة ماجستير – إشراف الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي . جامعة أم القرى . كلية الدعوة وأصول الدين . قسم العقيدة 1421هـ .2000م.

74 . ابن فورك (محمد الحسن) – مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري إمام أهل السنة . تحقيق: أ.د.أحمد عبد الرحيم السايح . مكتبة الثقافة الدينية . الطبعة الأولى 1425هـ .2005م.

75 . سورة يس

76 . سورة الواقعة

77 . الغزالي (أبو حامد) – أساس القياس . تحقيق: د.فهد بن محمد السرحان . مكتبة العبيكان . الرياض . 1413هـ .1993م.

78 . الغزالي (أبو حامد) – المستصفى من علم أصول الفقه . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط2 دون تاريخ.

79 . الرازي (فخر الدين) – المطالب العالية من العلم الإلهي . تحقيق: د.أحمد حجازي السقا . دار الكتاب العربي . الطبعة الأولى 1407هـ .1987م . بيروت . لبنان.

80 . القشيري (عبد الكريم) – الرسالة القشيرية . دار الكتاب العربي . بيروت . لبنان–
دون تاريخ

81 . ابن حيان (جابر) – مختار رسائل جابر بن حيان . عني بتصحيحها ونشرها: بول كراوس . مكتبة الخانجي ومطبعتها 1354هـ

82 . الجمحي (ابن سلام) – طبقات فحول الشعراء . تحقيق: محمود محمد شاكر . دار المدني . جدة – دون تاريخ

83 . القفطي (جمال الدين) – إنباه الرواة على أنباه النحاة . المكتبة العنصرية . بيروت . الطبعة الأولى . 1424هـ

84 . السكاكي (أبو يعقوب) – مفتاح العلوم . المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم بمصر . ط1 – دون تاريخ.

85 . مثل الدكتور أحمد مطلوب في كتابه (البلاغة عند السكاكي) . مطابع دار التضامن . بغداد . الطبعة الأولى .1384هـ .1964هـ.159.وما بعدها.

86 . د.الجابري (محمد عابد) – تكوين العقل العربي . دار الطليعة . بيروت . الطبعة الثامنة . حزيرا/يونيو .

2002.

87 . الجرجاني (عبد القاهر) – أسرار البلاغة . تحقيق: محمد رشيد رضا . دار المعرفة . بيروت . لبنان . 1398هـ .1978م.

88 . اليوسي (أبو علي الحسن بن مسعود) – فهرست اليوسي . تحقيق: زكريا الخثيري . جامعة محمد5 . الرباط .2004م.

89 . د.الجابري (محمد عابد) – بنية العقل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . لبنان . الطبعة السادسة . تشرين الأول/أكتوبر2000.

90 . قال النشار: "من المحتمل أنه توفي بعد عام160هـ، ولكن النقد الداخلي لكتابات ابن حيان يؤكد أنها كتبت في أواخر القرن الثالث الهجري وأوائل القرن الرابع".مناهج البحث عند مفكري علماء الإسلام.ص335 . 336.

91 . انظر في هذا بالترتيب: مناهج البحث للنشار.ص 344.وجابر بن حيان للدكتور زكي نجيب محمود.ص75.

92 . د.الجابري (محمد عابد) – نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي . المركز الثقافي العربي . بيروت . لبنان . الطبعة السادسة1993.

93 . الرماني (علي بن عيسى) – شرح كتاب سيبويه . المجلد الثاني – مخطوط رقم:8059/ن

94 . سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) – الكتاب . تحقيق: عبد السلام محمد هارون . عالم الكتب ط3 1403هـ/1983م . دون بلد.

95 . ابن أبي شيبة – الكتاب المصنف في الأحاديث ولآثار . تحقيق: محمد عبد السلام شاهين . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط1 .1416هـ .1995م . حديث رقم:26058 . 280/5

96 . أ.د.الحاج صالح (عبد الرحمن) – علم اللسان العام وعلم العربية . رسالة دكتوراه في قرص مضغوط – جامعة السوربون –1979

97 . السيرافي (أبو سعيد) – شرح كتاب سيبويه –5مجلدات . تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط1 2008م/1429هـ.

98 . الأندلسي (أبو حيان) – البحر المحيط في التفسير . تحقيق: صدقي محمد جميل . دار الفكر . بيروت . 1420م.

99 . الفراء (أبو زكريا) – معاني القرآن . تحقيق: إبراهيم شمس الدين . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى 1423هـ .2002م.

100 . د.جطل (مصطفى) – نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة . جامعة حلب . كلية الأدب – دون تاريخ

101 . الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان) – النكت في تفسير كتاب سيبويه . تحقيق: زهير عبد المحسن

سلطان . منشورات معهد المخطوطات العربية . الكويت ط1 1407هـ .1987م.

102 . الرماني (علي بن عيسى) – شرح كتاب سيبويه –المجلد الثالث . (مخطوط رقم 10907)

103 . الإشبيلي (ابن عصفور) – شرح جمل الزجاجي . تحقيق وضبط: د.أنيس بدوي . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى 1424هـ .2003م.

104 . ابن عقيل – المساعد على تسهيل الفوائد – تحقيق: د.محمد كامل بركات . دار الفكر . دمشق . 1400هـ .1980م.

105 . قال السيرافي:359/3: " "وقد استعمل سيبويه لفظ البناء على الشيء الذي ليس بعامل فيما بني عليه كما قال (أنَّ مبنية على لولا) وإنما ذلك على جهة تقدمها وحاجتها إلى ما بعدها".

106 . السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية . القاهرة . مصر .دون: ت.ط.

107 . الأستراباذي (رضي الدين) – شرح الكافية لابن الحاجب . تحقيق: يوسف حسن عمر . جامعة قار يونس . ليبيا 1398هـ .1978م.

108 . الرماني (علي بن عيسى) – شرح الأصول في النحو (من باب التثنية إلى باب المصادر) . رسالة ماجستير . تحقيق ودراسة الطالب: نصار محمد حميد الدين . إشراف: الدكتور محسن بن سالم العميري . جامعة أم القرى . المملكة العربية السعودية 1415هـ .1994.

109 . الهسكوري (صالح بن محمد) – شرح كتاب سيبويه – دراسة وتحقيق (رسالة دكتوراه) – الطالب: خالد بن محمد بن عبد الله التويجري . إشراف: أ.د. عياد بن عيد الثبيتي . جامعة أم القرى . المملكة السعودية . 1423هـ/1424هـ .2002م/2003م.

110 . البغدادي (عبد القادر) – تخريج شواهد شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي في هامش الشرح.

111 . الأستراباذي (رضي الدين) – شرح الشافية لابن الحاجب – تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد . دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان . ط1 . 1426هـ .2005م.

112 . الرماني (علي بن عيسى) – شرح كتاب سيبويه – المجلد الخامس– (مخطوط رقم 10908).

113 . الرماني (علي بن عيسى) – شرح كتاب سيبويه . جزءان – تحقيق ودراسة: محمد إبراهيم يوسف شيبة . رسالة دكتوراه . جامعة أم القرى . تحت إشراف الدكتور أحمد مكي الأنصاري 1414 هـ /1415 هـ

114 . سورة الذاريات

115] . الرماني (علي بن عيسى) – شرح كتاب سيبويه . قسم الصرف . الجزء الأول . . تقديم وتحقيق وتعليق الدكتور المتولي رمضان أحمدي الدميري – مطبعة التضامن 1428هـ/1988م.

116 . د.الفقي (صبحي إبراهيم) – مصطلح المعنى في كتاب سيبويه دراسة في ضوء علم المصطلح . 1427هـ 2006م.

117 . الزهراني (سامي بن محمد بن يحي الفقيه) – تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية: جمعا ودراسة . رسالة دكتوراه . إشراف: د.علي بن محمد النوري . جامعة أم القرى . المملكة العربية السعودية . 1431هـ .1432هـ .

118 . د.عباس جلال (ماهر) – نظرات في كتاب سيبويه . مجلة المجمع اللغوي الأدبي . العدد: ؟.

119 . ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل) – الأصول في النحو. تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان . ط4 . 1420هـ .1999م.

120 . الفارسي (أبو علي) – كتاب التكملة – تحقيق: د.كاظم بحر المرجان – عالم الكتب ط2 بيروت – لبنان –1419هـ –1999م.

121 . الإشبيلي (ابن عصفور) – المقرب – تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري–ط1 1392هـ –1972م – دون بلد

122 . السيوطي (عبد الرحمن) – الأشباه والنظائر في النحو . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط1 . 1405هـ .1984م.

123 . لكن نص الآية رقم 35 في المصحف من سورة الأحزاب: "والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله والذاكرات".انظر: هارون

124 . د.جواد الأسدي (عبد الغني) – مفهوم الجملة عند سيبويه . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط1 2007م .1428هـ.

125 . العياف (عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد) – اللهجات العربية في كتاب سيبويه: دراسة نحوية تحليلية . رسالة دكتوراه . إشراف: أ.د.مصطفى إبراهيم علي عبد الله . جامعة أم القرى . المملكة العربية السعودية 1423هـ .2002م.

126 . السيرافي (أبو سعيد) – شرح كتاب سيبويه – ج7 . تحقيق: أ.د.أحمد عفيفي ، أ.مصطفى موسى . مراجعة: أ.د.حسين نصار . مطبعة دار الكتب والوثائق القومية . القاهرة 1427هـ .2006م.

127 . المقبالي (موزة) – أحكام الوجوب في كتاب سيبويه . مؤسسة الانتشار العربي . بيروت . لبنان ط1 2009م.

128 . د.المبارك (مازن) – الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه . دار الكتاب اللبناني . بيروت . 1974م.

129 . ابن جني (أبو الفتح عثمان) – المنصف . تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط1 . 1419هـ .1999م.

130 . أ.د.الحاج صالح (عبد الرحمن)– السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة– موفم للنشر– الجزائر–2007م.

131 . M.G.CARTER-Oxford Center for Islamic Studies- I.B.TAURIS- SIBAWAYHI

132 . عضيمة (محمد عبد الخالق) – فهارس كتاب سيبويه ودراسة له –دار الحديث – القاهرة– الطبعة الأولى–1395هـ/1975م.

133 . د. حتحات (أمان الدين) – الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو . . دار القلم العربي . دار الرفاعي للنشر . الطبعة الأولى2006م .1427هـ.

134 . د. ضيف (شوقي) – المدارس النحوية . دار المعارف . القاهرة – الطبعة السابعة – دون: ت

135 . د.مسعود (فوزي) – سيبويه جامع النحو العربي – الهيئة المصرية العامة للكتاب1986.

136 . د.مقبول (إدريس) – منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها – عالم الكتب الحديث . الطبعة الأولى .1431هـ .2009م.

137 . الأنصاري (ابن هشام) – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله . دار الفكر . دمشق وبيروت .ط5 1979م.

138 . الإمام الشافعي (محمد بن إدريس) – الرسالة – تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر . دار التراث . القاهرة . ط2 .1399هـ .1979م.

139 . ابن فارس (أحمد) – الصاحبي في فقه اللغة – حققه وقدم له: د.مصطفى الشومي– مؤسسة: أ.بدران للطباعة والنشر – بيروت – لبنان 1964/1383

140. الشاطبي (أبو إسحق إبراهيم بن موسى) – المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية

. تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان . معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي . مكة المكرمة . ط1 . 1428هـ .2007م.

141 . د.سليمان (يوسف خاطر) – منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه: دراسة نقدية تحليلية نحوية صرفية– مكتبة الرشد– الرياض– المملكة العربية السعودية–الطبعة الأولى–1429هـ/2008م.

142 . ابن منظور (محمد بن مكرم) – لسان العرب – مرفق بالكتاب حواشي اليازجي وجماعة من اللغويين – دار صادر – بيروت – ط1 – دون: ت.

143 . ابن الأثير – غريب الحديث – تحقيق طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي . المكتبة العلمية . بيروت . لبنان 1399هـ 1979م

144 . القرطبي (أبو نصر هارون بن موسى) – شرح عيون كتاب سيبويه – دراسة وتحقيق د.عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه– دون.– الطبعة الأولى1404 هـ/1984 م.دون

145 . عبد المجيد (غادة غازي) – سيبويه في الدراسات النحوية الحديثة بالعراق – رسالة دكتوراه – بإشراف: أ.د.خديجة الحديثي – كلية الآداب – جامعة العراق – ربيع الأول1424 هـ – أيار2003م

146 . د.عيد (محمد) – الاستشهاد والاحتجاج باللغة: رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث . عالم الكتب . الطبعة الثالثة1988م

147 . عضيمة (محمد عبد الخالق) – درسات لأسلوب القرآن الكريم – دار الحديث . القاهرة . سنة الطبع 1425 هـ/2004 م.

148 . أ.د.الحريزي (عائد كريم علوان) . سيبويه في الميزان: بحث في مجلة اللغة العربية وآدابها . العدد9 كلية الآداب . جامعة الكوفة.

149 . الجواري (أحمد عبد الستار) . نحو القرآن – الناشر مكتبة اللغة العربية . شارع المتنبي . مجمع الزوراء . بغداد .1394 هـ/1974 م

150 . الحباس (محمد) – النحو العربي والعلوم الإسلامية: دراسة في المنهج – رسالة دكتوراه – جامعة الجزائر – السنة الدراسية1996/1997

151 . مياه (محمد إحسان الله) – التصريف عند سيبويه وموقف الرضي منه في شرح الشافية – رسالة دكتوراه – إشراف: أ.د. محمد صفوت مرسي . جامعة أم القرى . المملكة العربية السعودية . العام الدراسي: 1423هـ/1424هـ .2002م/2003م.

152 . سورة الأعراف

153 . سورة التوبة

154 . السيرافي (أبو سعيد) – شرح كتاب سيبويه (الجزء الثالث) . تحقيق: د.فهمي – تحقيق د. فهمي أبو الفضل – ومراجعة أ.د. رمضان عبد التواب – أ.د.محمود علي مكي–مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة– الطبعة الأولى–2001.*

155 . سورة الحجر

156 . سورة الزمر

157 . السيرافي (أبو سعيد) – شرح كتاب سيبويه (الجزء الرابع) – تحقيق: د.محمد هاشم عبد الدايم – مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة1998.*

158 . آل عمران:185، الأنبياء:35، العنكبوت:57

159 . سورة القمر

160 . سورة السجدة

161 . سورة المائدة

162 . سورة الكهف

163 . سورة النساء

164 . سورة يوسف

165 . سورة الأنفال

166 . سورة محمد (القتال)

167 . سورة الإسراء

168 . سورة مريم

169 . البقرة:121، إبراهيم:25، القصص:43، 46، 51، الزمر:27

170 . سورة يونس

171 . سورة القدر

172 . ومثل ما تقدم من شواهد سيبويه القرآنية: 1/282، و1/320، و1/321

173 . سورة النور

174 . سورة المرسلات

175 . سورة المطففين

176 . سورة المنافقون

177 . السيرافي (أبو سعيد) – شرح كتاب سيبويه (الجزء السابع) . تحقيق: أ.د.محمد عوني، وأ.مصطفى موسى – مطبعة دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة 2006م.

178 . د.عواد (محمد حسن) – قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني . المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية . المجلد السابع . العدد (2/أ) 1432هـ/2011م.

179 . د.السوداني (أحمد محمد توفيق) – ظاهرة التركيب في النحو العربي – الطبعة الأولى 1426هـ . 2005م . دون

180 . سورة الحج

181 . سورة القيامة

182 . سورة الفاتحة

183 . سورة ق

184 . سورة هود

185 . الدرويش (محي الدين) – إعراب القرآن الكريم وبيانه – دار الإرشاد للشؤون الاجتماعية . سورية . الطبعة التاسعة 1424هـ – 2003م.

186 . سورة المزمل

187 . ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد) – النشر في القراءات العشر –تصحيح: علي محمد الضباع – دون.

188 . السيوطي (جلال الدين) – الاقتراح في أصول النحو – تحقيق وتعليق د.أحمد محمد قاسم– مطبعة السعادة– ط1 – 1396/1976.

189 . الحاج صالح (عبد الرحمن) – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية – موفم للنشر – الجزائر – 2007م.

190 . مقبول (إدريس) – الأسس الإبستيمولوجية والتداولية للنظر النحوي في كتاب سيبويه – عالم الكتب

الحديث – الطبعة الأولى –2006م.

191 . حموش القيسي (مكي بن أبي طالب) – الإبانة عن معاني القراءات – تحقيق: د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي – مكتبة نهضة مصر بالفجالة – دون.

192 . ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد) – منجد المقرئين ومرشد الطالبين – دار الكتب العلمية . ط1 . 1999م.

193 . الزرقاني (محمد عبد العظيم) – مناهل العرفان في علوم القرآن – دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) – دون.

194 . سورة الحديد

195 . سورة الإخلاص

196 . ابن البناء – إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر – تحقيق: أنس مهرة . دار الكتب العلمية . لبنان . ط3 . 2006م . 1427م.

197 . سورة الأعلى

198 . الكرماني (محمد بن أبي نصر) – شواذ القراءات – تحقيق: د.شمران العجلي . مؤسسة البلاغ . بيروت . لبنان . د.ط . د.ت.

199 . ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد) – غاية النهاية في طبقات القراء – برجستراسر . مكتبة ابن تيمية . 1351م.

200 . أ.د.عبادة (محمد إبراهيم) – الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه: عرض وتوجيه وتوثيق – مكتبة الآداب . القاهرة . د.ط . د.ت.

201 . سورة الجاثية

202 . السمين الحلبي (أحمد بن عبد الدائم) – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – تحقيق: د.أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق – دون.

203 . سورة الصافات

204 . سورة المعارج

205 . ابن خالويه (الحسين بن أحمد) – الحجة في القراءات السبع – تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم – دار الشروق – ط3 – 1397هـ – 1977م.

206 . الحديثي (خديجة) – أبنية الصرف في كتاب سيبويه: معجم ودراسة – مكتبة لبنان ناشرون . لبنان . ط1 . 2003م.

207 . البقرة:182، هود:103، إبراهيم:14، الرحمن:46، النازعات:40.

208 . سورة الفجر

209 . سورة المجادلة

210 . ابن جني (أبو الفتح عثمان) – المحتسب في تبيين القرءات الشواذ والإيضاح عنها – وزارة الأوقاف . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . 1420هـ . 1999م

211 . سورة الزخرف

212 . ابن خالويه (الحسين بن أحمد) – مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع – مكتبة المتنبي – القاهرة – دون

213 . سورة القلم

214 . حمادي (محمد ضاري) – الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوي والنحوية – الدار العربية للموسوعات . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى 1429هـ . 2009م.

215 . بغدادي (عبد القادر بن عمر) – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى – بلا تاريخ.

216 . السيالي (جمعان بن بنيوس بن رجا) – اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور – رسالة ماجستير – إشراف.د.عياد بن عيد الثبيتي . جامعة أم القرى . المملكة العربية السعودية . 1415هـ /1994م.

217 . د.فجال (محمود) – ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه – الرياض – الطبعة الأولى –1430هـ.

218 . السهيلي (أبو القاسم) – أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه . تحقيق: محمد إبراهيم البنا . مطبعة السعادة . دون.

219 . ابن الصائغ (محمد بن حسن) – الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر . ضمن كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي من:258/4 إلى 273/4 – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط1 – 1405هـ – 1984م.

220 . د.فجال (محمود) – الحديث النبوي في النحو العربي – أضواء السلف . الرياض . ط2 . 1417هـ . 1997.

221 . د.الحديثي (خديجة) – موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف . دار الرشيد للنشر 1981.

222 . د.الحديثي (خديجة) – دراسات في كتاب سيبويه . وكالة المطبوعات 27.شارع فهد السالم . الكويت.

223 . الزمخشري (جار الله) – الكشاف – ومعه: كتاب الانتصاف لابن المنير، وبآخره: كتاب تنزيل الآيات للأفندي – دار الفكر – ط1 – 1397هـ – 1977م.

224 . سورة ص

225 . الحلواني (محمد خير) – أصول النحو العربي – أفريقيا الشرق – المغرب 1 – 2011م.

226 . ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد بن سعيد) – الإنصاف في مسائل الخلاف – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – 1407/1987.

227 . الغامدي (صالح أحمد مسفر) – شواهد النحو النثرية: دراسة وتأصيل – رسالة ماجستير – إشراف:

د.محمود محمد الطناحي – جامعة أم القرى – مكة – المملكة السعودية 1408 هـ

228 . الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان) – تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في مجازات العرب – على هامش الكتاب – المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق – مصر المحمية – سنة 1316هـ

229– اليوسي (أبو علي الحسن بن مسعود) – زهر الأكم في الأمثال والحكم . حققه الدكتور محمد حجي والدكتور محمد الاخضر . دار الثقافة . الدار البيضاء . المغرب . الطبعة الأولى 1401هـ/1981م

230 . الزمخشري (جار الله) – المستصقى في أمثال العرب – تحت مراقبة: د.محمد عبد المعيد خان . دائرة المعارف العثمانية . حيدر آباد الدكن . الهند . ط1 1381هـ .1962م.

231 . الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد) – مجمع الأمثال – تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد . دار المعرفة . بيروت . لبنان– دون تاريخ

232 . البكاء (محمد كاظم) – الكتاب: تصنيف منهجي وتحقيق علمي – مؤسسة الرسالة– دار البشير– الطبعة الأولى– 1425هـ/2004م.

233 – المعري (شوقي) – الأمثال في كتاب سيبويه . مقالة في مجلة التراث العربي . دمشق . العدد 86 87 . ربيع الآخر 1423هـ آب (أغسطس) 2002 السنة الثانية والعشرون.

234 – الزمخشري (جار الله) – المفصل . قدم له وبوبه: د.علي أبو ملحم . دار ومكتبة الهلال . بيروت . لبنان .2003 م . د.ط.

235 – ابن يعيش (موفق الدين) – شرح المفصل . عالم الكتب – بيروت – دون.

236 – د.الحريزي (عائد كريم علوان) – سيبويه في الميزان – مكرر 148.

237 . البكري (أبو عبيدة) – فصل المقال في شرح كتاب الأمثال تحقيق: إحسان عباس . مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان . ط1 . 1971م.

238 – العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل) – جمهرة الأمثال . دار الفكر . بيروت – دون.

239 – الأزهري (محمد بن أحمد) – تهذيب اللغة – تحقيق محمد عوض مرعب – دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط1 – 2001م.

240 . الغلاييني (مصطفى) – جامع الدروس العربية – منشورات المكتبة العصرية . بيروت . لبنان . صيدا . الطبعة الحادية عشر 1392 هـ / 1972 م

241 – الهاشمي (أبو الخير)– الأمثال – دار سعد الدين . دمشق ط1 1423هـ.

242 – المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)– المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة–لجنة إحياء التراث الإسلامي– القاهرة – مصر 1399هـ .1979م.

243 –ابن سلام (أبو عبيد القاسم) – الأمثال – تحقيق: د.عبد المجيد قطامش . دار المأمون للتراث ط1 1400هـ .1980م.

244 – ابن خروف (أبو الحسن علي بن محمد) – تنقيح اللباب في شرح غوامض الكتاب . – دراسة وتحقيق

خليفة محمد خليفة بديري– الطبعة الأولى-1425هـ/1995م– منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي– طرابلس.

245 – ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله) – شرح التسهيل . تحقيق د.عبد الرحمن السيد و: د.محمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان . الطبعة الأولى 1410هـ/1990م

246 – الرماني (علي بن عيسى) – شرح كتاب سيبويه – (مخطوط) المجلد الرابع – رقم 1093-7

247 – القحطاني (مفلح بن هادي) – التمثيل في كتاب سيبويه (ملخص رسالة ماجستير) – إشراف: أ.د.عياد بن عيد الثبيتي1426هـ .1427هـ . (التلخيص في صفحة).

248 – د.العبيدي (شعبان عوض محمد) – التعليل اللغوي في كتاب سيبويه . منشورات جامعة قار يونس . بنغازي . ط1 . 1999م.

249 – نوزاد (حسن أحمد) – المنهج الوصفي في كتاب سيبويه – منشورات جامعة قار يونس . بنغازي . ط1 . 1996م.

250 – الزبيدي (أبو بكر بن محمد بن حسن) –كتاب الأسماء والأفعال: أبنية سيبويه . تحقيق د. أحمد راتب حموش– (د.د) –1423 هـ/2002 م.

251 – د.الحديثي (خديجة) – الشاهد ولأصول النحو في كتاب سيبويه – مطبوعات جامعة الكويت، رقم: 37.

252 – (عبد التواب) رمضان – بحوث ومقالات في اللغة . مكتبة الخانجي . القاهرة . ط 3 . 1415هـ . 1995م.

253 – د.جمعة (خالد عبد الكريم) – شواهد الشعر في كتاب سيبويه – مكتبة دار العروبة الكويت– الطبعة الثالثة –1425 هـ/2005 م.

254 . الفارابي (أبو نصر) – كتاب الحروف . تحقيق: محسن مهدي . دار المشرق . بيروت . لبنان . ط2. 1990.

255 – الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان) – تحصيل عين الذهب . تحقيق/د.زهير عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة . بيروت . ط2. 1415هـ .1994م.

256 – ابن السيرافي (أبو محمد يوسف بن المرزبان) – شرح أبيات سيبويه – تحقيق د. محمد الريح هاشم– دار الجيل– بيروت– الطبعة الأولى-1416 هـ/1996 م.

257 – النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد) – شرح أبيات سيبويه – تحقيق د. زهير غازي زاهد– عالم الكتب–بيروت– الطبعة الأولى-1406 هـ/1986 م.

258 – مخلوف (بن لعلام) – نظرية العامل: نشأتها ومسالكها في التحليل الإعرابي في الكتاب – رسالة ماجستير– إشراف: د سعدي الزبير – السنة الجامعية: 1996–1997.

259 – أ. د.حسان (تمام) – الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب– عالم الكتب – القاهرة

– 2000/1420.

260 – أ.د.بن لعلام (مخلوف) – مفاهيم أساسية في أصول النحو– منشورات مخبر الدراسات اللسانية النظرية والتطبيقية العربية والعامة 2012.

261 – أ.د.بن لعلام (مخلوف) – ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه – رسالة دكتوراه – إشراف: د. سعدي الزبير – السنة الجامعية 2002/2003.

262 – د.عبابنة (جعفر نايف) – مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي– دار الفكر– عمان– ط1– 1404/1984.

263 – ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) – أسرار العربية– تحقيق محمد بهجت البيطار– مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

264 – الشاطبي (أبو إسحق إبراهيم بن موسى) – الموافقات – تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان . دار ابن عفان . ط1 . 1417هـ . 1997م.

265 – ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد) – شرح المقدمة المحسبة – تحقيق: خالد عبد الكريم –دون.

266– الزجاجي (أبو القاسم) – الإيضاح في علل النحو . تحقيق د.مازن المبارك– دار النفائس– بيروت– ط3– 1399/1979.

267 . د.الحجي (عبد الحق أحمد محمد) – الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة . مركز البحوث والدراسات الإسلامية . جمهورية العراق . الطبعة الأولى 1429هـ . 2008م.

268 – العطية (أحمد مطر) – العلة النحوية: محاولة تفسير لنظام اللغة – مجلة جامعة الملك سعود . م11 الآداب . ص3 إلى ص28 . 1419هـ . 1999م.

269 – الفراهيدي (الخليل بن أحمد) – معجم العين – تحقيق: د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي . مؤسسة دار الهجرة . ط2 . إيران . 1409هـ.

270 – كارتر (مايكل جي) – نحوي عربي من القرن الثامن (للميلاد): دراسة عن منهج سيبويه في النحو . ترجمة: د.عبد المنعم آل ناصر– مجلة المورد – دار الشؤون الثقافية العامة – مج20 – ع1 – 1412هـ – 1992م

271 – الفارسي (أبو علي) – المسائل العسكريات – تحقيق: د.علي جابر المنصوري 2002م – دون.

272 – د.إلياس (منى) – القياس في النحو . ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر– ط1– 1405– 1985.

273 – الرماني (علي بن عيسى) – رسالة الحدود – ضمن (رسالتان في اللغة) –تحقيق إبراهيم السامرائي– دار الفكر– عمان 1984.

274 – البجة (عبد الفتاح حسن علي) – ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية – دار الفكر– عمان– الأردن– ط1– 1419/1998.

275 – ابن جني (أبو الفتح عثمان) – سر صناعة الإعراب – تحقيق أحمد فريد أحمد– المكتبة التوفيقية–

القاهرة – دون: ت

276 – بن حجر (محمد) – العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء – رسالة للماجستير – إشراف: أ.د.مخلوف بن لعلام – جامعة سعد دحلب – البليدة – السنة الدراسية2005/2006

277 – العوادي (أحمد خلف) – العلل النحوية في كتاب سيبويه – دار الحامد الأردن. ط1 . 2008م.

278 – الكندي (خالد بن سليمان بن مهنا) – التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث القديم والحديث . دار المسيرة . عمان . الأردن . ط1. 2007م .1427هـ.

279 – الفاسي (أبو عبد الله محمد بن الطيب) – فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح– تحقيق وشرح أ.د.محمود يوسف فجَّال– دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – دبي–ط1 1421/2000.

280 – د.قاسم (حسام أحمد) – الأسس المنهجية للنحو العربي: دراسة في كتب إعراب القرآن . دار الآفاق العربية . ط1 . 1428هـ .2007م.

281 – د.الموسى (نهاد) – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث – المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت . ط1 . 1400هـ .1980م.

282 – د. بن حمزة (مصطفى) – نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية تركيبية – النجاح – الدار البيضاء – الطبعة الأولى1425هـ/2004م.

283 – د.السوداني (أحمد محمد توفيق) – ظاهرة التركيب في النحو العربي – ص179.

284 – الصفار (أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد) – السفر الأول من شرح كتاب سيبويه – جزءان – حققه وعلق عليه ووضع دراسته الدكتور معيض بن مساعد العوفي– دار المآثر– المدينة المنورة– الطبعة الأولى–1419هـ/1998م.

285 – د.الدميري (المتولي بن رمضان أحمد) – شرح سيبويه . الجزء الأول – الناشر وكالة الشروق للطباعة والنشر–1413 هـ/1993 م.

286 – النعيمي (حسام سعيد) – النواسخ في كتاب سيبويه – دار الرسالة للطباعة . بغداد . 1397هـ . 1977م.

287 – الزموري (عمر بن أبي حفص) – فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف . ديوان المطبوعات الجامعية . بن عكنون . الجزائر .ط1 1411هـ .1991م

288 – Gerad TROUPEAU – LEXIQUE – INDEX du KITAB de SIBAWAYHI – EDITIONS KLINCKSIECK – II.rue de lille ;Paris – 7- 1976

289 – د.حركات (مصطفى) – اللسانيات العامة وقضايا العربية – الدار الثقافية للنشر – القاهرة – ط1 1418هـ – 1998م.

290 – نحلة (محمود أحمد) – الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأروبية – دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية– دون

291 – أ.د.بن لعلام (مخلوف) – مفهوم الموضع ومسالك الاستدلال به في كتاب سيبويه – مقالة في مجلة الآداب واللغة– العدد الثاني–جوان2007

292 – الصنهاجي (محمد بن محمد بن داود) – متن الأجرومية – ضمن المجموع الكامل للمتون . جمعه وصححه محمد خالد العطار . ط1 . دار الفكر . بيروت . لبنان.1425هـ .1426هـ/2005م.

293 – السيرافي (أبو سعيد) – شرح كتاب سيبويه (الجزء الأول). تحقيق: د.رمضان عبد التواب – حققه وقدم له وعلق عليه د.رمضان عبد التواب.د.محمود فهمي حجازي.د.محمد هاشم عبد الدايم– الهيئة المصرية العامة للكتاب–1986. *

294 – Ulrike mosel

–TERMINOLOGIE BEI SIBAWAIH Die SYNTAKTISCHE

Munchen – 1975

295 – د.فاخوري (عادل) – منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث – دار الطليعة . بيروت – لبنان – دون

296 – الرازي (قطب الدين محمود بن محمد) – تحرير القواعد المنطقية – مطبعة مصطفى البابي الحلبي . مصر . ط2 . 1367هـ .1948م.

297 – د.نحلة (محمود أحمد) – آفاق جديدة في البحث اللغوي – دار المعرفة الجامعية2003م . د.ط.

298 – المعيوف (علي بن معيوف بن عبد العزيز) – نظرية الموضع في كتاب سيبويه – رسالة دكتوراه . إشراف: أ.د.أوس إبراهيم بن سليمان الشمسان . جامعة الملك سعود . المملكة العربية السعودية1428هـ

299 – الفارسي (أبو علي) – التعليقة – تحقيق وتعليق د. عوض بن أحمد القوزي– مطبعة الأمانة– القاهرة– الطبعة الأولى– محرم1410 هـ/1990م.

300 – د.فلفل (محمد عبدو) – معالم التفكير في الجملة عند سيبويه – دار العصماء . دمشق – سورية . الطبعة الأولى 1429هـ .2009م.

301 – أ.د.الحاج صالح (عبد الرحمن) – بحوث ودراسات في علوم اللسان – موفم للنشر– الجزائر– 2007م.

302 – ابن علان – داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح . تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة. ط1. 2011م .1432هـ

303 – العواد (دخيل بن غنيم بن حسين) – المسائل المتفق عليها بين النحويين: جمعا وتصنيفا ودراسة . رسالة دكتوراه . إشراف: أ.د.عبد الرحمن محمد بن إسماعيل . جامعة أم القرى . المملكة العربية السعودية . العام الجامعي1423هـ.

304 – أ.د.حسان (تمام) – مقالات في اللغة والأدب . عالم الكتب . القاهرة. ط1. 1427هـ .2006م.

305 – د.صالح (محمد سالم) –الدلالة والتقعيد النحوي: قراءة في فكر سيبويه . دار غريب . القاهرة. 2008.

306 – البعلبكي (رمزي) – الكتاب في التراث النحوي: التطور في المحتوى والأساليب . مقالة مترجمة عن

الإنجليزية ضمن (عالم المعرفة) العدد: 297.

307 – د.محمد (أحمد سعد) – الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث اللغوي . مكتبة الآداب . القاهرة . د.ط، د.ت.

308 – حسن (وليد) – الظواهر الصوتية فوق التركيبية . (مجلة: دراسات . العلوم الإنسانية والاجتماعية . المجلد: 36 . العدد: 3 . 2009م.

309 – د.الجيار (حيدر) – التنغيم في الدرس النحوي بين القدامى والمحدثين – . مجلة (دراسات نجفية . العدد الخامس . كلي الآداب/جامعة الكوفة.

310 – د.العوادي (أسعد خلف) – سياق الحال في كتاب سيبويه: دراسة في النحو والدلالة . دار الحامد . عمان . الأردن . ط1 . 1432هـ . 2011م

311 – السيرافي (أبو سعيد) – شرح كتاب سيبويه (مخطوط رقم 8862/ن)

312 – السيرافي (أبو سعيد) – أخبار النحويين البصريين – تحقيق: نخبة من العلماء . مكتبة الثقافة الدينية . شارع بور سعيد/الظاهر .

313 – ابن الأنباري – نزهة الألباء في طبقات الأدباء – تحقيق: د.إبراهيم السامرائي . مكتبة المنار . الأردن . الزرقاء . الطبعة الثالثة 1405هـ . 1985م.

314 – ابن رشد – تلخيص كتاب أرسطوطاليس في العبارة – تحقيق وتعليق: د.محمد سليم سالم . مطبعة دار الكتب . جمهورية مصر 1978م.

315 – ابن رشد – تلخيص كتاب الشعر – تحقيق: د.تشارلس بتروث . د.أحمد عبد المجيد هريدي . مركز تحقيق التراث 1986م.

316 – الفارابي (أبو نصر) – إحصاء العلوم – قدم له وشرحه وبوب له: د.علي بوملحم – دار ومكتبة الهلال – بيروت – لبنان – ط1 – 1996

317 – بدوي (عبد الرحمن) – التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية: دراسات لكبار المستشرقين . دار النهضة العربية . القاهرة . ط3 . 1965م.

318 – الجاحظ – الحيوان – تحقيق وشرح: عبد السلام هارون . دار الكتاب العربي . بيروت . ط 3 . 1388هـ . 1969م.

319 – ابن النديم – الفهرست – تحقيق: رضا . تجدد . دون

320 – الخوارزمي (محمد بن أحمد بن يوسف) – مفاتيح العلوم – تقديم وإعداد: د.عبد اللطيف محمد العبد . دار النهضة العربية . القاهرة

321 – الأندلسي (صاعد) – طبقات الأمم – تحقيق: الأب لويس شيخو اليسوعي . المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين . بيروت 1912م.

322 – البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد) – إصلاح الخلل الواقع في الجمل – تحقيق

وتعليق: د.حمزة عبد الله النشرتي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط1 – 2003م – 1424هـ

323 – ابن المقفع (عبد الله) – المنطق – ومعه: حدود المنطق لابن بهريز . مقدمة وتصحيح: محمد تقي دانش باجو . طهران . 1357(1978م . 1398هـ).

324 – القفطي (جمال الدين) تاريخ الحكماء – تحقيق: جوليوس لبرت . ليبزج . 1903م.

325 – ابن أبي أصيبعة – عيون الأنباء في طبقات الأطباء – شرح وتحقيق: د.نزار رضا . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت

326 – أنور (ماجدة محمد) – فن النحو بين اليونانية والسيرانية: ترجمة ودراسة لكتابي ديونيسيوس ثراكس، ويوسف الأهوازي . مراجعة: أحمد عثمان/ماجدة عماد الدين سالم . 2001م.

327 – الجرجاني (عبد القاهر) – الرسالة الشافية – ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن . للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني) . حققها وعلق عليها: محمد خلف الله والدكتور محمد زغلول سلام . دار المعارف . مصر . ط2 . 1387هـ . 1968م.

328 – شاكر (محمود محمد) – رسالة في الطريق إلى ثقافتنا – مكتبة الأسرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب . 1997م.

329 – الجرجاني (عبد القاهر) – المقتصد في شرح الإيضاح – تحقيق: كاظم بحر المرجان . دار الرشيد للنشر . الجمهورية العراقية 1982.

330 – ابن الطراوة (أبو الحسين سليمان بن محمد) – رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح . تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن . عالم الكتب . الطبعة الثانية 1416هـ . 1996م.

331 – أ.د.الدايم (محمد عبد العزيز) – النظرية اللغوية في التراث العربي – دار السلام . مصر . ط1 . 1427هـ . 2006م.

332 – أ.د.حسان (تمام) – اللغة العربية: معناها ومبناها – القاهرة 1973م.

333 – الساقي (فاضل مصطفى) – أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة – مكتبة الخانجي . القاهرة . 1397هـ . 1977م.

334 – النجار (لطيفة إبراهيم) – آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربي . مجلة جامعة الملك سعود، م17، (1)، ص ص 1 . 25 (1425هـ/2004م).

335 – الراجحي (عبده) – النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج – دار النهضة العربية– بيروت– 1406/1986.

336 – د.القوزي (عوض محمد) – المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري . عمادة شؤون المكتبات . الرياض . ط1 . 1401هـ

337 – ابن ولاد (أبو العباس أحمد بن محمد) – الانتصار لسيبويه على المبرد – دراسة وتحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان– مؤسسة الرسالة– الطبعة الأولى– 1416 هـ/1996

338 – أمين (أحمد) – ضحى الإسلام – دار الكتاب العربي . بيروت . لبنان ط10

339 – ناصيف (علي النجدي) – سيبويه إمام النحاة – عالم الكتب – القاهرة – ط2 دون

340 – مومن (أحمد) – اللسانيات: النشأة والتطور – ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون – الجزائر – 2002م.

341 – عون (حسن) – تطور الدرس النحوي – معهد البحوث والدراسات العربية – قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية – 1970

342 – د.أيوب (عبد الرحمن محمد) – دراسات نقدية في النحو العربي – مؤسسة الصباح – دون.

343 – د.عمايرة (حليمة أحمد) – الاتجاهات النحوية لدى القدماء: دراسة تحليلية في ضوء المناهج االمعاصرة – دار وائل للنشر – عمان – الأردن – ط1 – 2006م.

344 – بدوي (عبد الرحمن) – موسوعة المستشرقين – دار العلم للملايين – بيروت – لبنان – ط 3 – تموز /يوليو – 1993م.

345 – ابن بارون (إبراهيم إسحق) – الموازنة بين اللغة العبرية والعربية – نقله من الخط البري إلى العربي: د.أحمد محمود هويدي – مراجعة وتقديم: أ.د.عمر صابر عبد الجليل – مركز الدراسات الشرقية – جامعة القاهرة.

346 – د.عبد الصاحب (معصومة) – الجمل الفرعية في اللغة العربية: بين تحليل سيبويه ونظرية تشومسكي التوليدية التحويلية . كنوز المعرفة . (د.ت)(د.ط).

347 – د.الياسري (علي مزهر محمد) – الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه – الدار العربية للموسوعات – الطبعة الأولى 2003م/1423هـ.

348 – د.عمايرة (إسماعيل أحمد) – المستشرقون وتاريخ صلتهم بالعربية: بحث في الجذور التاريخية للظاهرة الاستشراقية . دار حنين . عمان . الأردن ط2 1412هـ .1992م.

349 – عمر (أحمد مختار) – البحث اللغوي عند العرب عالم الكتب ط8 2003 م.

350 – ابن جناح القرطبي (أبو الوليد مروان) – كتاب الأصول – تحقيق: أ.د.نوباور . أكسفورد 1 طدون تاريخ

351 – le livre des parterres fleuris
le rabbin Moise Metzer
Paris . 1889

352 – مراد (يحي) – معجم أسماء المستشرقين – موقع: كتب عربية – دون.

353 – دي ساسي (البارون سلفستر) – التحفة السنية في علم العربية (grammaire arabe)
المطبعة الإمبريالية . باريس.

354 – هارون (عبد السلام محمد) – مقدمة كتاب سيبويه – الجزء الأول: من ص3 إلى ص 59 – عالم

الكتب – ط3 – 1403هـ – 1983م.